



جوهر النظائر

في علمي الأدب والحدائق

الدكتور فهد بن عبد الله بن محمد السالمي
(ت: ١٤٣٢هـ - ١٩١٤م)



صاحبه الشيخان العالمتان
أبو اسرء حان (طيفس)

(نهد) بن العبري

صبتا قصه

اسماء بن ناصر العوفي

المجلد الأول والمجلد الثاني

جوهر النظم

في علمي الأديان والأحكام

المجلد الأول والمجلد الثاني

حقوق الطبع محفوظة
لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية
سلطنة عمان

الطبعة الثانية

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أو الالكترونية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو سواء وحفظ المعلومات واسترجاعها - إلا بإذن خطي من الناشر.

جواهر النظار

في علمي الأديان والأحكام



الإمام نور الدين عبد الله بن محمد السالمي

(ت: ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م)

عَلَّقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ الْعَلَمَتَانِ

أَبُو إِسْمَاعِيلَ حَاقُ الرَّطِيفِيسِ أَبُو هُرَيْرَةَ الْعَبْرِي

صَبَطَ نَصَّهُ

إِسْمَاعِيلُ بْنُ نَاصِرِ الْعَوْفِي

الجزء الأول والجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، أرجوزة تعليمية للإمام العلامة نور الدين أبي محمد عبد الله بن حميد السالمي (١٢٨٦ - ١٣٣٢هـ).

وهي كما ورد في عنوانها في الأديان (علم أصول الدين)، والأحكام (الفروع الفقهية). وخاتمتها في الآداب، كما هو الشأن في كتب فقهاءنا.

لقد نُشرت هذه الأرجوزة، كما نُشرت شروح لها. بيد أن أفضل نشراتها حتى اليوم هي النشرة التي علّق عليها الشيخ العلامة أبو إسحاق أطفيش، وحرّرها وصحّحها سماحة الشيخ العلامة إبراهيم بن سعيد العبري. ويذكر العلامة العبري في تمهيدٍ قصيرٍ له أنه اعتمد على أصل مخطوط أرسله المصنف رَحِمَهُ اللهُ إِلَى قُطْبِ الأُمَمَةِ فصحّحها وحرّرها على ذلك الأصل. وأنّ ذلك كان برجاء الشيخ الوالد محمد بن عبد الله بن حميد السالمي. وقد فعل الشيخ العبري ذلك بعد إلحاح ما استطاع رده.

وقد اعتنى بكتاب جوهر النظام الشيخ إسماعيل بن ناصر بن سعيد العوفي؛ فضببط النص قدر الإمكان، وعرض ما لزم عرضه على المخطوطات؛ فأثبت ما كان قد سقط: بيتًا كان أو كلمةً أو حرفًا، وأصلح ما كان فيه من تصحيف، وضببط التعليقات، وكان قد وقع فيها شيء من خلطٍ وتداخلٍ وخطأ، وشكّل الكلمات كلّها، وأضاف جملةً من التعليقات حيث لزم التعليق - وحيث وُجد تعليقٌ مختوم بـ(أبو إسحاق) فهو للعلامة أبي إسحاق إبراهيم أطفيش، وحيث وجد تعليق لم يثبت بعده اسم فهو للعلامة إبراهيم بن سعيد العبري، وحيث وجد تعليق أثبتت قبله إشارة (نجمة) فهو لضابط النص الشيخ إسماعيل بن ناصر بن سعيد العوفي، وقد رجع ضابط النص إلى أهل العلم فيما لزم الرجوع فيه إليهم، فرحم الله المؤلف، ورحم مصححي الكتاب، وجزى وَجَلَّ من أسهم في إخراج هذا الكتاب خير الجزاء.



لقد سبق القول إن هذه الأرجوزة تعليمية، ونظمها الإمام نور الدين لتسهيل الجمع والحفظ. لكن من الأراجيز ما تتجاوز وظيفته المسائل التعليمية، إلى جمع أبواب العلم وترتيبها بطرائق رائعة. بل وفي الأزمنة المتأخرة، فإن الملخصات والتعليق، والامتون، والأراجيز، صارت تورّد جديدًا أيضًا، وإن لم تصرح بذلك تواضعًا أو مُجاراتًا للتقليد الرئيس. وقد كنّا نُحسُّ ذلك في زمن الفتوة والشباب عندما كنّا نُقبل على حفظ الامتون والأراجيز، وندرُك أنها تستوفي الجوهر والأطراف، وفي أصول الدين، وفروع الفقه.

ألّف الإمام نور الدين عبد الله بن حميد السالمي في شتّى فنون العلم: في الفقه وأصوله، وفي علم أصول الدين، وفي اللغة والنحو، وفي التاريخ، وفي الفتوى. وقد صارت معظم نصوصه وفتاواه مصادر ومراجع في المذهب، وفي مجالات الحفظ، والعرض الجديد، كما في التجديد. وقد كتب أراجيز تعليمية أخرى، لكنّ «جوهر النظام» ظلّت أو صارت من أشهرها؛ لكثرة المقبلين عليها؛ ولأنّ الاستيفاء العميق ديدينها، ومناطق الحاجة إليها، فهي والحال هذه متنّ فائق الأهمية من متون الفقه وأصول الدين. ويفيد منها الشادون، كما أفاد ويفيد منها العلماء الأعلام.

نسأل الله سبحانه الذي بارك في حياة الإمام نور الدين السالمي وعلمه أن يجزيه خير الجزاء على ما قدّم للعلم وللدين وللأمة، وأن يمدّد الشيخ أطفيش بشآبيب رحمته على ما أسهم، وسماحة العلامة العبري على ما أنجز من تحرير وتصحيح، وجزى الله الشيخ إسماعيل بن ناصر بن سعيد العوفي خير الجزاء على الضبط والتصحيح وكلّ من أسهم في إخراج هذا الكتاب المبارك. وأن يُثيب قراءها وحفاظها، بحيث تبقى موردًا عذبًا كثير الزحام للعلم وأهله، إنه سميعٌ مُجيب.

عبد الله بن محمد بن عبد الله السالمي

وزير الأوقاف والشؤون الدينية

مقدمة

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعْمَةِ الْإِسْلَامِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْأَنْبَاءِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ وَعَلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامِ.

أما بعد،

ففي عشية يوم العشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٤هـ قد فرغت من تصحيح هذه النسخة المخطوطة من كتاب «جواهر النظام في الأديان والأحكام» لمؤلفه وناظمه ومحرره ومحققه، العلامة الإمام الحجة، شيخنا وولينا وعمدتنا وقُدوتنا، نور الدين أبي محمد، عبد الله بن حميد السالمي العُماني الإباضي، رضي الله عنه وأرضاه، وجَعَلَ الْجَنَّةَ مَقَرَّهُ وَمَأْوَاهُ، وَجَزَاهُ عَنَّا وَعَنْ الْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ وَأَعْلَاهُ، وَلَقَدْ بَدَلْتُ جِهْدِي فِي تَصْحِيحِ هَذِهِ النُّسْخَةِ وَتَنْقِيحِهَا، وَإِصْلَاحِ مَا رَأَيْتُهُ مِنَ الْخَطَأِ فِي رَسْمِهَا مِمَّا حَقَّهُ أَنْ يَكْتُبَ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْأَلْفِ أَوْ بِالْيَاءِ مِمَّا غَلَطَ فِيهِ كَاتِبُهَا، فَأَثْبَتَهُ عَلَى خِلَافِ مَا عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الرَّسْمِ، كَمَا أَصْلَحْتُ كَثِيرًا مِمَّا حَقَّهُ أَنْ يَكْتُبَ ظَاءً فَكُتِبَ ضَاءً أَوْ بِالْعَكْسِ، وَهَكَذَا مَا كَانَ مِنْهُ فِي وَضْعِ كَلِمَاتٍ مُتَّصِلَةٍ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ وَلَوْ كَانَتْ مَا مَوْصُولَةً، وَمَا رَأَيْتُهُ مِنَ الْكَلِمِ مُشْكَلِ الْوَضْعِ أَثْبَتَهُ فِي الْهَامِشِ، وَوَضَعْتُ لَهُ عِلَامَةً تُشِيرُ إِلَى مَوْضِعِهِ، وَقَدْ شَكَّلْتُ كَثِيرًا مِنَ الْكَلِمَاتِ بِالْحَرَكَاتِ، مِمَّا يَقْتَضِيهِ ضَبْطُ لُغَتِهَا أَوْ إِعْرَابِهَا، تَسْهِيلًا لِلْقَارِئِ وَالْمَطَالِعِ وَمَا كَانَ هَذَا التَّصْحِيحَ عَزْضًا عَلَى شَيْءٍ مِنْ نَسْخِ الْكِتَابِ، وَلَكِنْ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ فِي ذَهْنِي وَحَافِظَتِي مِنْ صِحَّةِ وَصُوبِ،



لأنني قد كنتُ معتنيًا بتصحيحه وَعَرَضُ ما يكتبه النَّسَّاحُ منه في أيام الشَّبيبة، عَصَرَ شَيْخِي ومُهذَّبِي العَلَّامة بقية السلف أبي عبد الله ماجد بن خميس العبري رحمته الله وجزاه عنا خيرًا، وقد أَلَحَّ عَلَيَّ شَيْخنا العَبْقَرِي الكاتِب البليغ ابن الناظم الشَّيخ أبو بشير محمد بن عبد الله بن حميد السالمي بأن أعلق على هذه النسخة، وأبيِّن معاني الألفاظ والاصطلاحات العُمانيَّة التي لا تُعرف عند غيرهم من أهل سائر الأقطار وأوضح كل ما يشكل معناه على غالب الناس وحيث أنه لم يقبل عذري واستقالتي عن ذلك، فإنني قد امتثلت أمره وأجبتَه لما طلب وجعلت ذلك من حقه الذي عَلَيَّ وجب، واستعنت الله عزَّ وجلَّ في ذلك فكتبتُ ما يَسَّره الله لي، من حل غريب الألفاظ وضبطها وإعرابها، وبيان المعاني التي أراها تشكّل على أمثالي، وترجيح ما رأيته راجحًا من الأقوال في بعض الأحوال، وإن خالفت في ذلك ما عليه المصنّف رحمته الله، اعتمادًا على حُرِّيَّة الفكر وقد تركتُ كثيرًا من الألفاظ والمعاني التي رأيته تحتاج إلى التعليق والبيان، لعدم وجود بياض في الهامش تثبت فيه تعليقي عليها، كما أنني قد اقتصرْتُ في بعض المواضع على بعض البيان مما كان يستدعي الزيادة على ذلك المقدار، لضيق محله من الحاشية، ومع هذا فإنني على غير أمان من الخطأ فيما كتبتُه وحررته تعليقًا وتحقيقًا لبعض معاني الكتاب، لقلَّة فهمي وسوء حفظي، ولولا أن للشَّيخ أبي بشير عليَّ حقًا عظيمًا لا تمكّني معه مخالفته لما تعرضتُ لهذا الأمر العظيم، وهو الذي دعاني إلى تصحيح الكتاب قصدًا منه لإعادة طبعه لأن جميع النسخ التي طُبعت منه منذ سنة ١٣٤٣هـ إلى ١٣٨٣هـ كانت مغلوطة غلطًا فاحشًا، لأنها لم تُطبع على نسخة صحيحة، ولم تُعرض على لجنة التصحيح، فلذلك كثرت أغلاطها ولما أراد مني حفظه الله أن ألتمس له نسخة صحيحة، لإعادة طبعه ونشره جزئًا على إخراجِه سالمًا صحيحًا، كان



من حسن الصدق أن ظفرتُ بهذه النسخة المخطوطة للمؤلف بخط بعض تلاميذه، فأهداها لشيخه الإمام القطب علامة الدين والدنيا محمد بن يوسف أطفيش اليسجني رحمته الله، ولم أقف على الأمر الذي حبسها عن الإرسال وأبقاها تحت تصرف رجل لا علاقة له بالمذهب ولا بالدين، فوجدتُ بعد موته في بيته فاستخرجناها بكل وسيلة، وكنت أعتقد بأنني سأجدها كما يرام صحيحة سالمة من الغلط والأسقام، ولما أخذتُ في تصحيحها وجدتها غير سالمة من الأغلط، ولكن أكثر أغلاطها في أوضاع الكتابة، فاجتهدتُ في إصلاحها مبلغ طاقتي وجهدي والله يغفر لنا ويعفو عنا فيما كان منا من تصحيف أو تبديل، وفيما عندي أن هذه النسخة أصح ما يوجد الآن من نسخ هذا السفر الجليل جوهر النظام، ونظام الجوهر، الذي ليس له في فنه شبه ولا نظير، بل إنه آية كبرى، ومعجزة تترى، وبركة ظاهرة، وحجة باهرة، يغني مطالعه الأريب عن الأساتذة، لسهولة ألفاظه، وحسن نظامه، وقرب معانيه على طرف التمام، قلَّ أن يلازمه أحد إلا وقد أصبح فقيهاً، يستشهد بأبياته كما يستشهد الأدباء بأبيات الحكمة، وما ذلك إلا من إخلاص مؤلفه العلامة المنصف العظيم، رحمه الله ورضي عنه، وضاعف له أجور الأعمال الصالحة، وأسكنه جنة النعيم، في جوار نبيه الكريم، سيدنا النبي المختار صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه الأبرار، إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين.

العبد الضعيف

إبراهيم بن سعيد العبري

ترجمة المؤلف

عُمان من أكبر الأقطار الإسلامية العامرة؛ اشتهر منذ ظهور العرب فيه قبل الإسلام بأكابر الرجال وأبطال السنان. قال الجاحظ: لربما سمعت من لا علم له يقول: ومن أين لأهل عُمان البيان وهل يعدون لبلدة واحدة من الخطباء والبلغاء ما يعدون لأهل عُمان؟ ثم لما جاء الإسلام كان لأهله القدر المعلى في خدمة الإسلام بالسيف والقلم. فقد ظهر من أهل عُمان فحول العلماء الذين يشار إليهم بالبنان، ولهم الصدر في النهضات العلمية ولا سيما في الصدر الأول؛ فتش بين أولئك الجهابذة تجد معظمهم من عُمان، فمنهم قضاة الإسلام، ومنهم كبار الأدباء وأئمة الحديث والتفسير، ومنهم أكابر القواد والزعماء وأئمة الدين والأمراء.

منهم كعب بن سُور قاضي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على البصرة؛ ومصقلة بن الرقبة أخطب الناس قائمًا وقاعدًا، وابنه كرب بن مصقلة ولهما خطبتا العجوز في الجاهلية والعذراء في الإسلام اللتين قال فيهما أبو عبيدة: ما سمعنا مثلهما إلا خطبة قيس بن خارجة بن سنان في حمالة داحس فقد ضرب بها المثل، ومنهم الإمام الأعظم أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي الجوفي (ناحية بعمان وأصله من بلد فرق وهي بين منح ونزوى عاصمة الإمام اليوم) وصحار بن العباس العبدي النسابة وأحد أئمة البيان، والخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي من بلد «ودام» من جهة الباطنة بحبوحة عُمان وأبو عمر الربيع بن حبيب الفراهيدي البصري أحد



أئمة الحديث وصاحب المسند الصحيح، وهو من غضفان من أرض الباطنة أيضًا، وحاجب الأزدي، وأمثال هؤلاء الأئمة الأعلام الذين هم أشهر من نار على علم، ومنهم مرة بن البليد الأزدي لم يعرف أجود منه ارتجالاً وبدية، ولا أعجب فكرًا وتحبيرًا، وناهيك أنه رسول المهلب بن أبي صفرة إلى الحجاج، ومنهم أبو حمزة المختار بن عوف من بني سليمة بن مالك بن فهم المشهور بخطبه المأثورة ببرهانها وبلاغتها، وقائد جيوش الإمام طالب الحق عبد الله بن يحيى الحضرمي.

ومنهم المهلب بن أبي صفرة قائد جيوش الحجاج، وهو من أزد عُمان، ومكانته الحربية لا تخفى على أحد، فقد كان في مقدمة قواد الأمويين الذين تفانوا في توطيد القومية العربية والملك الأموي اللذين هما الغاية للملك الأموي، ومنهم إمام الأدب وملك الفصاحة والبلاغة الذي يقف عند كلامه البلغاء، ويستعير آيات بيانه الفصحاء، أبو بكر بن دريد الأزدي [من] أزد عُمان، وأمثال هؤلاء وهم كثيرٌ لا يحصون عددًا. ومن أئمتهم الفخام الذين قادوا الجيوش، وفتحوا الأقطار، وصدعوا الملوك، وامتد سلطانهم تحفة جلاله أساطيلهم مع الشطوط الإفريقية الشرقية إلى أن بلغ رأس الرجاء الصالح مطارداً لأكبر دولة استعمارية يومئذٍ وهي البرتغال، الإمام المؤيد ناصر بن مرشد بن مالك بن أبي العرب اليعربي رَحِمَهُ اللهُ (١٠٢٤هـ).

من هذا القطر العامر بالعلم والدين ظهر العلم الأفخم أحد أقطاب العلم المجتهدين العلامة المحقق نور الدين أبو محمد عبد الله بن حميد (أو كصديق) ابن سلوم السالمي.

كان معروفًا بغزارة العلم والاجتهاد. إليه انتهت رئاسة العلم فيما بلغنا بعُمان، وظهر ذلك في تأليفه الجمة في مختلف الفنون الشرعية والعربية، وهو من أهل التحقيق والإجادة في التأليف، وُلد فيما ذكر بعض سنة ١٢٨٦هـ.



صفاته:

كان رَحْمَةُ اللَّهِ ضَرِيْرًا قَوِي الذَاكِرَةُ فِي مَنْتَهَى الذِّكَاةِ وَالْفَطْنَةِ، ذَكَرَ تَحَدُّثًا بِنِعْمَةِ اللَّهِ فِي بَعْضِ تَأْلِيْفِهِ أَنَّهُ وَقَعَ أَمَامَهُ حَادِثٌ وَهُوَ فِي الْمَهْدِ، وَلَمَّا كَبُرَ ذَكَرَ مَا بَقِيَ بِذِهْنِهِ لَوَالِدِيْهِ، فَحَسَبُوا مَضِيَّ أَيَامِهِ فَإِذَا هُوَ ابْنُ عَشْرِيْنَ يَوْمًا (إِنْ لَمْ تَخْنِي حَافِظْتِي) وَكَانَ شَدِيْدَ الْيَقِظَةِ عَلَى تَطَوُّرَاتِ الْأُمَّةِ بَعْمَانَ عَلَى الْأَخْصِ، حَتَّى أَنَّهُ كَثِيْرًا مَا تَحَدَّثَهُ نَفْسُهُ بِالْعَمَلِ لِإِعَادَةِ الْإِمَامَةِ فِي الْقَطْرِ الْعُمَانِي الَّذِي قَلَّ أَنْ يَعْرِفَ الْمَلِكِيَّةَ، اللَّهُمَّ إِلَّا فِي ظُرُوفٍ شَاذَةٍ، كَمَا وَقَعَ فِي زَمَنِ بَنِي نُبَهَانَ فِي عَصْرِ ابْنِ بَطُوْطَةَ الرَّحَالَةِ، وَكَانَ غَيْرَ كَاتِمٍ مِيُولِهِ - وَلَا سِيْمَا أَنَّ الرَّأْيَ الْعَامَ مُؤَيِّدٌ لَهُ، وَفِي مَقْدَمَتِهِ جَمْهُورٌ مِنْ قَادَةِ الْعِلْمِ وَالرَّأْيِ - عَنِ السُّلْطَانِ فَيَصِلُ بِنِ تَرْكِي سُلْطَانَ عُمَانَ يَوْمئِذٍ - وَمَا أَشَدَّ حَرَصَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِيْنَ عَلَى بَقَاةِ الْأُمَّةِ فِي عِزٍّ وَمَنْعَةٍ، وَتَمَتَّعَ بِحَرْيَتِهَا كَامِلَةً غَيْرَ مَنْقُوصَةٍ، وَعَلَى إِقَامَةِ شَعَائِرِ الدِّيْنِ، وَمَا أَقْوَى غَيْرَتَهُمْ عَلَى حَرَمَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَجِدْ مِنَ السُّلْطَانِ انْقِيَادًا إِلَى إِعْلَانِ الْإِمَامَةِ وَقَدْ أَحْيَطَ مِنْ أَطْرَافِهِ بِدَسَائِسِ الْإِنْجَلِيْزِ، وَيَتَحَيَّنُونَ الْإِنْقِضَاضَ عِنْدَ أَوَّلِ فُرْصَةٍ عَلَى أَقْطَارِ الْخَلِيْجِ الْفَارْسِي. وَمَطَامَعُ هَؤُلَاءِ فِي جَزِيْرَةِ الْعَرَبِ غَيْرَ مُسْتَوْرَةٍ، فَهِيَ أَعْرَفُ مِنْ أَنْ تَعْرِفَ.

وَإِذْ بَدَتِ تَلِكُ الْعَوَامِلُ الْأَجْنَبِيَّةُ تَسْعَى لِحَمْلِ السُّلْطَانِ عَلَى الْإِعْتِرَافِ بِالْحَمَايَةِ الْبَرِيْطَانِيَّةِ عَلَى عُمَانَ، وَجَدَهَا قَادَةَ الْعِلْمِ وَالدِّيْنِ - وَفِي مَقْدَمَتِهِمْ هَذَا الْإِمَامَ الْمَتْرَجِّمُ لَهُ - فُرْصَةً سَانِحَةً تَخُولُهُمْ إِظْهَارَ شَعُورِ الْأُمَّةِ، وَالْوَقُوفَ فِي وَجْهِهِ كَلِّ مِنْ يَرُومِ الْإِخْلَالَ بِاسْتِقْلَالَ الْأُمَّةِ، فَأَعْلَنُوا الْإِمَامَةَ وَبَايَعُوا الْإِمَامَ الْأَفْخَمَ التَّقِي؛ الْعَلَامَةَ سَالِمَ بِنِ رَاشِدِ الْخُرُوصِي رَحْمَةُ اللَّهِ، وَكَانَ صَاحِبُ التَّرْجَمَةِ الرَّكْنَ الْأَعْظَمَ فِي إِقَامَةِ الْإِمَامَةِ، شَدِيْدَ الْحَرَصِ عَلَى النُّهُوضِ بِالْأُمَّةِ الْعُمَانِيَّةِ، وَاسْتِعَادَةِ مَجْدِهَا الْبَاذِخِ الَّذِي كَادَتْ تَهْدِمُهُ اخْتِلَافَاتُ الْأُمَرَاءِ، وَتَجَزُّؤُةُ الْأُمَّةِ إِلَى دَوِيْلَاتٍ، الْأَمْرُ الَّذِي يُؤَوِّلُ إِلَى تَفْكِيكِ وَحَدَّتْهَا، وَانْفِصَامِ عُرُوتِهَا، وَإِطْمَاعِ الْعَدُوِّ فِي السِّيْطَرَةِ عَلَيْهَا.



أساتذته :

منذ أن ترعرع وظهر فيه الذكاء النادر، اشتغل بحفظ القرآن، ثم بعد أن أتمه انقطع إلى العلم، إلا أننا لم نقف على أشياخه بالضبط، لكن كان يشير في تأليفه إلى أحدهم بقوله: قال بعض أفاضل عصرنا، - ويعني به شيخه كما قال في تنبيهه أول تأليفه مشارق أنوار العقول - العلامة العامل الشيخ صالح بن علي بن ناصر بن عيسى بن صالح الحارثي المتوفى ١٣١٤هـ - وهو أبو الأمير الأفخم عيسى بن صالح أمير الشرقية، أحد أقطاب النهضة العُمانية الحاضرة، ومن له الفخر العظيم في تأييد الإمامة، قال في شيخه هذا في الجزء الثاني من تحفة الأعيان، بعد أن ذكر سبب وفاته ما نصه: وقد كان ﷺ أعلم أهل زمانه في الحلال والحرام، وأشدّهم حرصاً على قوام الإسلام، وأكثرهم خصالاً في صفات الكرام، وكان أحد الثلاثة الذين دارت عليهم مملكة إمام المسلمين عزان بن قيس رضي الله عنه، وأما قريناه الآخران فهما شيخنا سعيد بن خلفان بن أحمد بن صالح الخليلي الخروصي، وشيخنا محمد بن سليم الغاربي اهـ.

على كلامه هذا أن أشياخه كثير، هؤلاء الثلاثة وغيرهم، وذكر أيضاً في تحفة الأعيان أن من أشياخه بقية السلف العلامة الأكبر الشيخ ماجد بن خميس العبري والشيخ جمعة بن سعيد بن علي المغيري، غير أنه يظهر أن الذي أخذ العلم عنه أكثر هو الشيخ صالح بن علي، وقد نوه به في تاريخه، وبالجملة إن أساتذته متعددون، ولكننا لم نقف إلا على من ذكرناه، وذكر بعض الكاتبين أنه أخذ العلم عن الشيخ راشد بن سيف اللمكي في الرستاق، ثم انتقل إلى الباطنة بحبوحة عُمان، ثم هاجر إلى الشرقية وربما كان بعض من ذكرناه شيخه بالواسطة.

تلاميذه ومن تخرج عنه من العلماء:

تلاميذه كثر لا نبالغ إذا قلنا إن رجال العلم اليوم بعُمان جُلُّهم من تلاميذه، وقد نبغ منهم كثير، وفي مقدمتهم العلامة الأفخم المؤيّد إمام عُمان اليوم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن خلفان الخليلي الخروصي، بُويع بعد وفاة شيخه صاحب الترجمة، وبقية العلماء من تلاميذه كثر، وحسبك أن صفوة الأمة هناك، والذين قامت عليهم الإمامة والملك هم تلاميذه، وهذه الروح التي نفخها فيهم حتى كانوا حِمَى للدين والأمة من أكبر الشواهد على إخلاصه وعلوّ شأنه ومكانته.

تأليفه:

لم نقف على كل تصانيفه، حتى نلم لك أيها القارئ بها، ولكننا نسوق أسماء التي وقفنا عليها:

- ❖ تحفة الأعيان في تاريخ عُمان، جزآن طُبِع الأول منهما بمصر.
- ❖ الحجج المقنعة في أحكام صلاة الجمعة، طُبِع بهامش شرح طلعة الشمس في أصول الفقه.
- ❖ سواطع البرهان، رسالة صغيرة تتعلق ببعض تطورات العصر في اللباس وغيره، جواب لسؤال بعض أهل الزنجبار.
- ❖ شرح المسند الصحيح للإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي البصري، من أئمة القرن الثاني، في ثلاثة أجزاء طبع بمطبعة الأزهار البارونية الأول والثاني منها.
- ❖ غاية المراد، أحد متون أصول الكلام، لم نقف عليه كله.



- ❖ مدارج الكمال، أرجوزة في الفروع الفقهية تنيفُ على ألفي بيت وهو نظم مختصر الخصال، للإمام أبي إسحاق الحضرمي.
- ❖ معارج الآمال، شرح لهذه الأرجوزة وقفنا على بعض الأجزاء منها، وهي تنبىء عن غزارة علمه وتدقيقه ورسوخه في علم الشريعة، بحيث لا يُشَق له غبار، قيل لي إنها تبلغ ستة عشر جزءاً، إلا أنه لم يتم هذا التأليف الجليل.
- ❖ مشارق أنوار العقول، شرح أرجوزته في أصول الدين، شرحها شرحاً وافياً، وهذا يُعد من أحسن كتب الأصول تحقيقاً وتحريراً وتنسيقاً طُبِع بمصر.
- ❖ أنوار العقول، أرجوزة في أصول الدين تربو على ثلاثمائة بيت.
- ❖ بهجة الأنوار، شرحٌ أيضاً لمتن أنوار العقول وهذا الشرح قبل مشارق أنوار العقول وأخصر منه طُبِع بمصر على هامش شرح طلعة الشمس في أصول الفقه.
- ❖ طلعة الشمس، ألفية في أصول الفقه من أجلّ متون هذا الفن وأكثرها نفعا.
- ❖ شرح طلعة الشمس، جزآن طُبِع بمصر، جدير بأن يُقال عن هذا الشرح أنه أنفُس كتاب في أصول الفقه.
- ❖ جوهر النظام، أرجوزة في الأحكام الشرعية وهي بضعة عشر ألف بيت، وهو الذي يلي هذه الترجمة.
- ❖ بلوغ الأمل، منظومة في أحكام الجُمَل في الإعراب، نفيسة جداً، هذا ما وقفنا عليه من آثاره القيمة ومناقبه، ولا شك أن له مصنفات أخرى إذ هو معدود من أجلة المؤلفين المجيدين.

منزلته في الأمة:

كان محبوباً معظمًا عند الأمة كلها، كما إليه انتهت رئاسة العلم، وقوله هو الفصل، ولا فرق في ذلك بين أمير وملك وعالم وبين سائر الأمة إذ لم يبلغنا وقوع مشادة بينه وبين أحد من أمراء عُمان، وما جرى في الظروف التي هبَّت فيها الأمة العُمانية إلى مبايعة الإمام من المشادة بين السلطان فيصل والأمة، ولو كان المترجم له رأس الحركة فإن المسألة ليست مما يعد نفورًا عنه، بل كان ذلك دليلاً على عطف القلوب عليه، والتفافها حوله، ولم يكن السلطان ممتنعًا ومعارضًا لإرادة الأمة، ولكنها ظروف قهرية كما يدركه أولو البصيرة والعلم، بما يكتنف ذلك الجو من الأحوال.

وفاته:

بلغنا نعيه إلى المغرب ونحن بالوطن المفدى في الشهر الذي توفي فيه قطب الأئمة، وهو ربيع الثاني، والذي أفادنا به بعض أنه مات في شهر ربيع الأول عام ألف وثلاثمائة واثنين وثلاثين من الهجرة، - فكان الخطب مضاعفًا - عن سن تقارب الستين على ما بلغنا، هكذا كنا نظن إلى أن جاءنا من بعض الإخوان أن عمره ستة وأربعون عامًا إذ وُلد سنة ١٢٨٦ هـ وتوفي سنة ١٣٣٢ هـ. مضى رحمته الله إلى مولاه، وقد ترك آثارًا تشهد بجلالة قدره، وأبطالًا ساروا بالأمة في مناهج السعادة علمًا وعملاً، فجزاه الله عن العلم والدين والأمة أحسن الجزاء.

رثاؤه:

مما وقفنا عليه من رثائه قصيدتان غزّاوان، فاض بهما شعور الشاعر الكبير بل شاعر العرب العلامة أبو مسلم ناصر بن سالم بن عديم الرواحي، وهو الشاعر الذي عرف بروعة في شعره، وإبداع في نسجه، وجمال في نظمه، نقتطف منهما بعض الغرر، قال رحمته الله:



ريب المنون مقارض الأعمارِ
والنفس تلهو فوق تيار الرّدى
قرّت على رنق وزخرفِ باطلِ
وحياتنا تعدو إلى المضمارِ
يا ليتها حذرت من التيارِ
مثل القرار على شفيرِ هاري



ما بالنا نبكي الفقيد ونحن من
شغف النفوس بما يراقبه الفنا
جسر المنون أمام وجهك عارضُ
شمّر لتعبره مخفا سالما
حب الذي أرداه في استهتارِ
أثر الهوى وتغرة الأوطارِ
ولسوف تعبّره مع السفارِ
من ثقل ما أوقرت من أوزارِ



ما الهول من يوم النشور أشد من
العالم القطب المجدد عمدة الـ
ليث المعارك مربع الفضل الذي
حامي حمى الإسلام حجته معز الد
هول النعي بسيد الأبرارِ
علماء طرّاً كعبة الأسرارِ
رفع المنار ولات حين منارِ
ين سيفُ الملة البتارِ



بحر المعارف والكمال مسدد الـ
السالمي أبي محمد المنيف
مهلا همام (الاستقامة) ما الذي
أعمال في الإقبال والإدبارِ
الذكر طود المجد بدر الساري
غادرت من هولٍ ومن اذعارِ



والليل داج والذئابُ ضواري
يا هجرة طالت على السفارِ
(فالعز تحت عمائم الأنصارِ)

تمضي وترسلها العراك مروعة
قومتها فتقومت فهجرتها
ارجع إلى الإسلام تم نصره



جثمت عليك صفائح الأحجارِ
ومشار حزني فيك بالآثارِ
وخذي الحداد (مشارق الأنوار)

هيئات يا أسفاه لا رجعى وقد
يسلون بالآثار بعد صحابها
يا (طلعة الشمس) استري عنا الضيا



مَن ذا تركت لدولة الأحرارِ
توزيعك الطاعات في الأطوارِ
ثابت إليك بها ذوو الأبصارِ
من أسد ذي يمن وأسدِ نزارِ

يا من أذاب الصخرَ حرُّ مصابه
وزعت بين الدين والوطن الأسى
ودعوت في الإسلام دعوة مخلصِ
ثابت إليك عصائب وهبية



رزىء الإسلام بالخطب الجللُ

نكسي الأعلام يا خير المملُ



بل جميع العلم أودى والعملُ
غارة شعواء ما عنها حولُ

يا رجالَ العلم أودى قطبكم
فتكت بالسالمي المرتضى





عجبًا من نعشه تحمله
جمع العالم في حيزومه
فتية وهو على الكون اشتمل
أترى العالم في القبر نزل



قمتَ لله بأمر عجزت
فأنت معجزة خارقة
همم الأبطال عنه فاستقل
جندها الرعب وأنواع الفشل



في سبيل الله تدعو جاهدا
في سبيل الله أجهدتَ القوى
لتقيم القسط أو تلقى الأجل
لم تبل إن جدَّ خطبٌ أو هزل
أن دنى كيوان عنها وزحل
رافعًا ألوية العلم إلى



ما فقدناك وعرفانك في
إنَّ ربَّ العلم حيٌّ خالدٌ
صفحات الكون ضوء يشتعل
ولو أنَّ الذات بالموت انتقل
خطة الحمد لك الحمد الجلل
ما تركت الكون حتى تركت

إلى آخر القصيدتين الجامعتين من الوعظ والحكمة والإرشاد والتنويه
بالفقد شيئًا كثيرًا، رحمهما الله، وأسكنهما بحبوحه الفردوس، وصلى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

القاهرة في ذي الحجة ١٣٤٥هـ

أبو إسحاق إبراهيم أطفيش



المجلة الأولى





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ عَبْدِ
أَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ كُلَّ الْحَمْدِ
وَأَشْكُرُ الْمَوْلَى عَلَى آيَاتِهِ^(٢)
وَخَصَّ^(٣) مِنْ بَيْنِهِمْ مُحَمَّدًا
وَاخْتَصَّ^(٤) بِالتَّبَجِيلِ وَالتَّعْظِيمِ
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا
ثُمَّ سَلَامُ اللَّهِ يَغْشَى الْآلَا
وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ خَيْرِ صَحْبِ
مَا تَلَيْتَ آثَارَهُمْ وَدَوَّنتَ
وَبَعْدُ إِنَّ خَيْرَ نَظْمٍ بِالْبَغِ

الْمُرْتَجِي أَلطَّافَهُ مِنْ عِنْدِهِ
فِي حَالَةِ الرَّفْدِ وَغَيْرِ الرَّفْدِ^(١)
ثُمَّ صَلَاتُهُ لِأَنْبِيَائِهِ
نَبِيَّنَا الَّذِي أَتَانَا بِالهُدَى
بَيْنَ الْوَرَى مِنْ رَبِّهِ الْكَرِيمِ
وَزَادَهُ جَلَالَةً وَأَنْعَمَا
وَمَنْ عَلَى مِنْهَاجِهِمْ تَوَالِي
عَلَيْهِمْ أَيْضًا سَلَامُ رَبِّي
وَجَلَّيْتُ أَخْبَارَهُمْ وَبَيَّنْتُ
فِي الْفَهْمِ مَبْلَغًا نِظَامُ الصَّايغِي^{(٥)(٦)}

(١) الرّفد: العطاء.

(٢) الآلاء: النعم.

(٣) خَصَّ: بالبناء للفاعل أي خصه الله.

(٤) اختص: يحتمل بناؤه على الفاعل مجازًا وعلى المجهول حقيقة.

(٥) الصائغي: هو العلامة المحقق الشيخ سالم بن سعيد بن علي العُماني صاحب الأرجوزة الفقهية المشهورة الوحيدة في بابها تبلغ نحو عشرة آلاف بيت أو تتجاوز، وهو صاحب كتاب المضمون به على غير أهله في أصول الدين والفقه والآداب الشرعية وهو ثلاثة أجزاء. وكانت أرجوزته المشهورة هي الممتازة إذ لم تضارعها منظومة في كثرة الفنون وثروة الأبيات حتى جاء نور الدين السالمي بجوهر النظام فيزها وضوحًا وتحقيقًا وتعليقًا رحم الله الناظرين وجازاهما عن العلم والدين خير جزاء. (أبو إسحاق)

(٦) الصائغي: هو الشيخ العالم الزاهد سالم بن سعيد الصائغي المنحي صاحب الأرجوزة التي عناها العلامة نور الدين ناظم الجوهر، وله كتاب الارشاد.



فَإِنَّهُ حَوَى بَيَانَ الشَّرْعِ^(١) وَانصَبَ فِي سُهولةِ الأَلْفَاظِ
لَكِنَّهُ لَمْ يَحُلْ مِنْ أَشْيَاءِ كَمَثَلِ تَطْوِيلِ بَغِيرِ طَائِلِ
وَذَاكَ شَيْءٌ دُونَهُ يُسْتَعْنَى وَمِثْلِ تَكَرَّارِ لِغَيْرِ مَعْنَى
وَجَعْلِهِ الشَّطْرَ بِشَطْرٍ مُتَّصِلٍ وَعَلَقَ البَيْتَ بِمَا يَلِيهِ
إِلَّا لِذِكْرِ مَا يَجُوزُ حَذْفُهُ فَقُمْتُ فِي إِصْلَاحِ مَا وَصَفْتُ
أَصْلَحْتُهُ مِنْ غَيْرِ مَا اسْتِقْصَاءِ فَكَانَ نَفْسُ البُعْدِ بَعْضَ المَانِعِ
وَقَدْ حَذَفْتُ بَعْضَ أَشْيَاءِ مِنْهُ بِهَا يُضَيءُ (جَوْهَرُ النُّظَامِ)

مِنْ وَاجِبٍ وَجَائِزٍ وَمَنْعٍ وَطَابَ حِفْظُهُ لَدَى الحِفَافِ
مَعِيَّةٍ عِنْدَ أَوْلِي الذِّكَاةِ كَذَكَرِهِ فِي النِّظْمِ قَوْلَ السَّائِلِ
وَمِثْلِ حَشْوِ لِتَقِيمَ الوِزْنَ وَمِثْلِ مُشْكِلِ يُحِيرُ الذُّهْنَ
وَكَانَ حَقٌّ مِثْلِهِ أَنْ يَنْفَصِلَ مِنْ غَيْرِ مَا ضَرُورَةٌ تُلْجِيهِ
وَذَاكَ مِنْهُ لِيَتِمَّ كَشْفُهُ مُجْتَهِدًا وَرَبِّي اسْتَعْنَتْ
لِأَنَّي عَنِ المَحَلِّ نَائِي^(٢) مَعَ جُمْلَةِ الأَشْغَالِ وَالمَوَانِعِ
وَزِدْتُهُ أَشْيَاءَ لَيْسَتْ عَنْهُ كَالْبَدْرِ إِذْ يُسْفِرُ فِي الظَّلَامِ

(١) بيان الشَّرْع: كتاب مشهور يقع في ثلاثة وسبعين جزءاً في الأصول والفروع ألفه العلامة الجليل الشيخ محمد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النزوي وهو كتاب مشهور البركة جزى الله مؤلفه خيراً.

(٢) نائي: أي باعد.



كَضَمَّ ذِي الْحُبِّ إِلَى حَبِيبِهِ
فَكَانَ هَذَا مِنْ عَظِيمِ الْجَاهِ
مِنْ نَظْمِهِ أَوْرَدْتُهُ كَمَا رُوي
لَهُمْ مَا رَأَيْتُهُ مُرْتَفَعًا
بِجَهْدِنَا لَا النَّقْضُ وَالْإِبْرَامُ
وَإِنْ يُخَالِفُهُ فَسَامِحٌ وَاعْذِرْ
يُضْلِحُهُ إِنْ كَانَ أَهْلًا أَوْ فَلَا
فِيمَا بِهِ نَعْمَلُ أَوْ نَقُولُ

ضَمَمْتُ فِيهِ الْحُكْمَ مَعَ نَسِيبِهِ
شَرَعْتُ فِيهِ بِيْلَادِ اللَّهِ^(١)
وَكُلُّ مَا كَانَ بِنَاؤُهُ قَوِي
لِأَنَّ حَالِي لَمْ يَكُنْ مُتَّسِعًا
وَالْغَرَضُ التَّحْرِيرُ وَالْإِحْكَامُ
فَإِنْ يُوَافِقِ الْمُرَادَ فَاشْكُرْ
وَإِنْ رَأَى الْمُنْصِفُ فِيهِ خَلَلًا
وَالْعَفْوُ مِنَ إِلَهِنَا مَأْمُولُ

(١) بلاد الله: مكة شرفها الله تعالى، وكانت زيارة المؤلف لها لقضاء فرض الحج في سنة ١٣٢٣هـ وفيها شرع رحمه الله في نظم هذا السفر الثمين. وقد ظهرت بركة هذا الكتاب ونال من علماء المسلمين أعظم القبول.

كتاب العلم

الْعِلْمُ دَرَكُ الْقَلْبِ مِثْلُ الْبَصْرِ
 وَهُوَ عَلَى الْإِطْلَاقِ مَحْمُودٌ لِمَا
 وَلَا يُذَمُّ أَبَدًا وَإِنَّمَا
 وَذَلِكَ جَهْلٌ عِنْدَنَا مُرَكَّبٌ
 مِنْ ثَمَّ (١) كَانَ الْعِلْمُ خَيْرَ فَائِدَةٍ
 حَامِلُهُ يَحْيَى بِهِ حَمِيدًا
 يَعِيشُ فِي النَّاسِ عَظِيمَ الْفَضْلِ
 وَالْعُلَمَاءُ قَدْ جَاءَ فِي الصَّحَاحِ
 وَأَنَّهُمْ لِلْأَنْبِيَاءِ وَرَثَةٌ
 وَجَاءَ أَيْضًا فِي ذَوِي الْعُلُومِ
 لِأَنَّهُ لَا شَكَّ لِلْبَصَائِرِ
 وَهُوَ حَيَاةُ الْقَلْبِ مَهْمَا عُدِمَا
 تَقْوَى بِهِ مِنْ ضَعْفِهَا أَبْدَانُ

يَكُونُ دَرَكُ الْعَيْنِ عِنْدَ النَّظْرِ
 جَاءَ مِنَ الثَّنَاءِ فِيهِ فَأَعْلَمًا
 يُذَمُّ مَا كَانَ شَبِيهَا بِالْعَمَى
 صَاحِبُهُ عَنِ الْهُدَى مُجَنَّبٌ
 أَرْبَاحُهُ عَنْ كُلِّ رِبْحٍ زَائِدَةٌ
 وَإِنْ يَمُتْ يَمُتْ بِهِ سَعِيدًا
 وَيُرْزَقُ الْفَوْزَ بِيَوْمِ الْفَضْلِ
 بِأَنَّهُمْ فِي الْخَلْقِ كَالْمِصْبَاحِ
 وَمَنْ يَكُنْ أَوْلَى بِشَيْءٍ وَرِثَةٌ
 بِأَنَّهُمْ لِلنَّاسِ كَالنُّجُومِ
 نُورٌ كَمِثْلِ الْعَيْنِ لِلظَّوَاهِرِ
 فَذَلِكَ الْقَلْبُ بِمَيْتٍ وَسِمَا
 وَضِدُّهَا ضَعِيفَةٌ (٢) سِمَانُ

(١) ثم: بالفتح بمعنى هنا وهناك.

(٢) ضعيفة: خبر المبتدأ الذي قبلها و«سمان» خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهي سمان وهذا المبتدأ الأخير المقدر وخبره في محل نصب لأن هذه الجملة حالية على تقدير والحال أي أن أجسام ذوي الجهل ضعيفة والحال أنها سمان.



زِيَادَةٌ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ
 دَمُ الشَّهِيدِ وَهُوَ فَضْلٌ بَاطِنٌ
 وَيَحْرَمُنُهُ الْأَشْقِيَاءَ الْبُعْدَا^(١)
 فَعَامِلٌ بِدُونِهِ لَا يَنْفَعُهُ
 وَاجْعَلُهُ لِلْحِسَابِ خَيْرَ ذُخْرِ
 وَلَوْ إِلَى الصَّيْنِ مَحَلًّا شَسَعًا
 حَتَّى تَكُونَ لِلْعُلُومِ حَامِلًا
 فَلَا تُفَارِقُهُ وَلَا تُرَاعِمَا
 وَإِنْ عَرَفْتَهَا فَأَبَدِ الْجَهْلَا
 أَنْ يَسْأَلَ الْعَالِمَ^(٣) كَالضَّعِيفِ
 وَلَا يُرَى بِاللَّيْلِ فِي الْمَنَامِ
 وَالدَّرْسِ فِي اللَّيْلِ وَفِي النَّهَارِ
 وَسَقِيئِهَا بِالدَّرْسِ بَعْدَ الْغَرَسِ^(٤)
 حَيَاتُهُ ثُمَّ أَطَالَ دَرَسَهُ

وَنَظَرُ الْمُؤْمِنِ فِي الْكِتَابِ
 مِدَادُ ذِي الْعِلْمِ بِهِ يُوَازِنُ
 يُلْهِمُهُ اللَّهُ الْكَرِيمُ السُّعْدَا
 وَهُوَ إِمَامٌ وَالْفِعَالُ يَتَّبِعُهُ
 عَلَيْكَ بِالتَّعْلِيمِ طُولَ الْعُمْرِ
 فَاطْلُبْهُ فِي الْقُرْبِ وَفِي الْبُعْدِ مَعَا
 وَلَا تَكُنْ فِي الْبَحْثِ عَنْهُ خَامِلًا
 وَإِنْ لَقِيتَ مَاهِرًا مُلَازِمًا
 وَاسْأَلْ وَلَا تَمَلَّ أَوْ^(٢) تَمَلَّ
 مِنْ أَدَبِ السُّؤَالِ لِلْعَفِيفِ
 لَا يُورَثُ الْعِلْمُ مِنَ الْأَعْمَامِ
 لَكِنَّهُ يَحْصُلُ بِالتَّكْرَارِ
 مِثَالُهُ شَجَرَةٌ فِي النَّفْسِ
 يُدْرِكُهُ مَنْ كَدَّ فِيهِ نَفْسَهُ

(١) وفي بعض النسخ (ويحرمته الشقي الأبعدا) ولكن ما أثبتناه هو الأنسب في مقابلة السعدا في

الشرط الأول لأن السعدا جمع والأبعد مفرد ومقابلة الجمع بالجمع أبلغ.

(٢) ملّ: أي سئم وهو لازم، وأملّ: أي أضجر غيره، متعد.

(٣) العالم: فاعل لأنه هو السائل في هذا المقام.

(٤) في نسخة بعد الدرس. (أبو إسحاق)

مَرَّاحِمًا أَهْلَ الْعُلُومِ بِالرُّكْبِ وَطَالِبًا لِنَيْلِهِ كُلَّ الطَّلَبِ
 فَاللَّهُ قَدْ أَوْحَى إِلَى دَاوُدَ أَنْ اتَّخِذْ نَعْلَيْنِ مِنْ حَدِيدٍ^(١)
 ثُمَّ عَصَا مِنْهُ وَسِرِّ فِي طَلْبِهِ حَتَّى تَرَى بَلَاهُمَا فِي مَطْلَبِهِ
 وَذَاكَ تَعْظِيمٌ لِشَأْنِ الْعِلْمِ إِذْ فَضْلُهُ يَفُوقُ كُلَّ حُكْمِ
 وَأَنَّهُ لَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ مِمَّا عَدَا الْفَرَضَ مِنَ الْأَحْوَالِ
 وَيَرْفَعُ اللَّهُ بِهِ أَقْوَامًا حَتَّى يَصِيرُوا قَادَةً إِمَامًا^(٢)
 وَيَبْلُغُ الْعَبْدُ بِلَا إِنْكَارِ بِفَضْلِهِ مَنَازِلَ الْأَحْرَارِ
 وَالْجَهْلُ يَخْفِضُ الشَّرِيفَ الْعَالِي لِحَيْثُ يَبْلُغُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعَالِ
 وَالْعِلْمُ أَبْقَى مِنْ لُجَيْنٍ^(٣) وَذَهَبُ
 وَهُوَ لِمَنْ يَحْمِلُهُ أَنِيسٌ إِنْ عُدِمَ الْخَلِيلُ وَالْجَلِيسُ
 وَاعْلَمُ بِأَنَّ الْعِلْمَاءَ قَالُوا الْأَغْنِيَاءَ لَهُمُ الْأَمْوَالُ
 قَدْ جَمَعُوا الْكُنُوزَ أَلْفًا أَلْفًا^(٤) وَقَدْ جَمَعْنَا الْعِلْمَ حَرْفًا حَرْفًا

(١) قوله: «أن اتخذ نعلين.. إلخ»، كذا في الأصل وفي ثبوت الرواية به نظر إذ لم يثبت عن

داود عليه السلام أنه فعل ذلك ولو أمر به لفعله، وحملته في النظم على المبالغة في تعظيم العلم

تسهيلاً للخطب، والله أعلم. (المصنف)

(٢) قوله: (إماماً) هو بلفظ الفرد المقصود به الجمع على حد قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾

[الفرقان: ٧٤] أي اجعل كل واحد منا إماماً.

(٣) اللجين: الفضة.

(٤) قوله: (ألفاً ألفاً) و(حرفاً حرفاً) نصبها على الحال الجامدة المؤولة بالمشتق.



وَلَوْ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ أَعْطَوْنَا
 وَكَيْفَ يَرْضُونَ وَهَلْ يَسْتَبْدِلُ
 وَهُوَ مُخَالِفٌ لِحَالِ الْمَالِ
 وَالْمَالُ إِنْ أَنْفَقْتَ مِنْهُ شِقْصًا^(٢)
 أَنْفَعُهُ مَا كَانَ فِي الْأَذْهَانِ
 لِأَنَّ مَا خَلَا الْفُؤَادَ مِنْهُ
 وَالْعِلْمُ وَالْجَهْلُ هُمَا ضِدَّانِ
 مِثَالُهُ كَالنَّارِ عِنْدَ الْمَاءِ
 طُوبَى لِمَنْ فِي عِلْمِهِ قَدْ رَغِبَا
 فَأَفْضَلُ الْعِلْمِ الَّذِي قَدْ عَمِلَا
 وَمَا خَلَا مِنْ عَمَلٍ لَا يَنْفَعُ
 وَمَنْ أَعَانَهُ الْإِلَهُ سَهْلًا
 أَلْفًا مِنَ الْأَمْوَالِ مَا رَضِينَا
 فَانِ بَبَاقٍ^(١) مَنْ يَعِي وَيَعْقِلُ
 نَمَاؤُهُ بِكَثْرَةِ السُّؤَالِ
 لَا شَكَّ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ نَقْصًا
 وَشَرُّهُ مَا كَانَ بِاللِّسَانِ
 فَذَاكَ جَهْلٌ فِيهِ فَاخْذَرْنَاهُ
 فَكَيْفَ فِي الْفُؤَادِ يُجْمَعَانِ
 هَلْ يُجْمَعَانِ قَطُّ فِي إِنْاءِ
 لِلَّهِ وَالْأُخْرَى بِهِ قَدْ طَلَبَا
 بِهِ وَكُلُّ الْخَيْرِ مِنْهُ حَصَلَا
 بَلْ ضُرُّهُ بَادٍ عَلَى مَنْ يَجْمَعُ
 عَلَيْهِ فِيهِ السَّعْيُ حَتَّى يَحْصَلَا

(١) قوله: وهل يستبدل باقٍ بفانٍ، هكذا في نسخ المؤلف رَضِيَ اللهُ وَلَعَلَّ له وجهًا والذي عندنا أن هذا سبق قلم وصواب العبارة «وهل يستبدل فان بباقي» كما في قوله تعالى: «أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ» [البقرة: ٦١] لأن المستبدل هنا الأذن والباقي مستبدل به، فالباء للتعويض ولذلك استفهم عنه استفهامًا إنكاريًا ولو أنه استبدل الباقي بالفاني لكان مصيئًا. وقد أصلحناه في النسخة القديمة التي طبعت بمصر سنة ١٣٤٣ هـ بمطبعة البستان ومشوا عليها فيما طبع بعد ذلك والله أعلم.

(٢) قوله: «شِقْصًا» أي جزءًا من المال، وأكثر ما يراد به النصف من الشيء.



لَا يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ لِلْمَنَانِ
وَحُجَّةً مِنْهُمْ لِأَهْلِ الظُّلْمِ
مِنَ الْعَذَابِ وَمِنَ النَّكَالِ
وَلَا بِهِ لِلْعُلَمَاءِ مُبَاهِي
وَصَرْفُهُ لِغَيْرِهِ مُبْطَلٌ
أَشَدُّ فِي التَّعْذِيبِ مِمَّنْ جَهَلًا
حَتَّى أَعِيشَ فِي الْهُدَى مُوَفَّقًا

وَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي زَمَانِي
لَكِنْ مُبَاهَاةً^(١) لِأَهْلِ الْعِلْمِ
وَيُلِّ لِمَنْ كَانَ بِهَذَا الْحَالِ
لَا تَطْلُبْنَهُ يَا أَخِي لِلجَاهِ
لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ الْعَمَلُ
وَعَالِمٌ بِعِلْمِهِ لَمْ يَعْمَلًا^(٢)
فَأَسْأَلُ الرَّحْمَنَ عَفْوًا وَتُقَى

(١) المباهاة: المماثلة والمفاخرة.

(٢) قوله: «لم يعملًا» الألف فيه عوض عن لام التوكيد، أصله لم يعملن كقوله:

يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخاً على كرسيه معمما



كتاب أصول الدين

وَهِيَ أُمُورٌ يَبْتَنِي عَلَيْهَا صِحَّةُ دِينِنَا فَمِلْ إِلَيْهَا
 لَا دِينَ لِلْمَرْءِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ مَا كَانَ مِنْهُ ^(١) لَازِمًا فَلْتَعْرِفِ
 وَاعْتَمَدَنَّ ذَاكَ بِالِدَّلِيلِ فِي حَالَةِ الإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ
 فَإِنْ عَجَزْتَ عَنْهُ فَالإِجْمَالُ ثُمَّ صَحِيحُ الإِعْتِقَادِ قَالُوا
 وَالإِعْتِقَادُ هُوَ جِزْمُ القَلْبِ بِمَا تَلَقَّى مِنْ صِفَاتِ الرَّبِّ
 يُوصَفُ بِالصِّحَّةِ وَالبُطْلَانِ كَسَائِرِ الأَحْوَالِ فِي الأَدْيَانِ
 وَالإِعْتِقَادُ عَنْ دَلِيلٍ قَدْ عُلِمَ عِلْمٌ وَإِلَّا فَهُوَ تَقْلِيدٌ وَوَسْمٌ
 وَهُوَ لَدِينِنَا ^(٢) جَائِزٌ وَيَمْتَنِعُ إِنْ لَمْ يُوَافِقِ الهُدَى الَّذِي شُرِعَ
 كَذَا اتِّبَاعُ القَوْلِ حَقًّا كَانَا أَوْ بَاطِلًا نَحْجُرُهُ إِعْلَانًا
 لِأَنَّ هَذَا لَمْ يُبَالِ أَبَدًا أَصَابَ فَوْزًا أَوْ مَهَامَةً ^(٣) الرَّدَى
 وَلَا نُنَاطِرُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَلَا كَلَامِ المُصْطَفَى الأَوَّاهِ
 مَعْنَاهُ لَمْ نَجْعَلْ لَهُ نَظِيرًا وَلَوْ يَكُونُ عَالِمًا حَيِّرَا

(١) قوله: «منه» أي الدين.

(٢) قوله: «وهو لدينا» أي التقليد.

(٣) المهامة: جمع مهمه وهو المفازة الواسعة من الأرض قال الشاعر:

ومهمة واسعة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

باب التوحيد

مَعْرِفَةُ الْبَارِي مِنَ الْعُقُولِ وَلَا يَجُوزُ جَهْلُهَا لِجَاهِلٍ
 وَدَرْكُ ذَاتِهِ مُحَالٌ إِنَّمَا وَنَفْسُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ذَاتُهُ
 يَعْنِي بِهِ نَفْسُ الْوُجُودِ الْوَاجِبِ فَنَحْنُ بِالْوُجُودِ جَارِمُونَ
 فَزَرَهُ اللَّهُ عَنِ الْأَنْدَادِ^(٢) لِأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِ الْبَارِي
 فَهُوَ قَدِيمٌ دَائِمًا لَمْ يَزَلْ وَبَاطِلٌ فِي حَقِّهِ الْأَيْنِيَّةُ^(٣)
 فَلَا تَقُلْ أَيْنَ وَلَا كَيْفَ وَلَا لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْحَادِثِ
 وَمَنْ يُشَبِّهُهُ بِشَيْءٍ مِنْهَا مَعْرِفَةُ الْبَارِي مِنَ الْعُقُولِ
 وَلَا يَجُوزُ جَهْلُهَا لِجَاهِلٍ وَدَرْكُ ذَاتِهِ مُحَالٌ إِنَّمَا
 وَنَفْسُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ذَاتُهُ يَعْنِي بِهِ نَفْسُ الْوُجُودِ
 الْوَاجِبِ فَنَحْنُ بِالْوُجُودِ جَارِمُونَ فَزَرَهُ اللَّهُ عَنِ
 الْأَنْدَادِ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِ الْبَارِي فَهُوَ قَدِيمٌ
 دَائِمًا لَمْ يَزَلْ وَبَاطِلٌ فِي حَقِّهِ الْأَيْنِيَّةُ^(٣) فَلَا
 تَقُلْ أَيْنَ وَلَا كَيْفَ وَلَا لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْحَادِثِ
 وَمَنْ يُشَبِّهُهُ بِشَيْءٍ مِنْهَا مَعْرِفَةُ الْبَارِي مِنَ
 الْعُقُولِ وَلَا يَجُوزُ جَهْلُهَا لِجَاهِلٍ وَدَرْكُ ذَاتِهِ
 مُحَالٌ إِنَّمَا وَنَفْسُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ذَاتُهُ يَعْنِي
 بِهِ نَفْسُ الْوُجُودِ الْوَاجِبِ فَنَحْنُ بِالْوُجُودِ جَارِمُونَ
 فَزَرَهُ اللَّهُ عَنِ الْأَنْدَادِ^(٢) لِأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِ
 الْبَارِي فَهُوَ قَدِيمٌ دَائِمًا لَمْ يَزَلْ وَبَاطِلٌ فِي حَقِّهِ
 الْأَيْنِيَّةُ^(٣) فَلَا تَقُلْ أَيْنَ وَلَا كَيْفَ وَلَا لِأَنَّ هَذَا
 مِنْ صِفَاتِ الْحَادِثِ وَمَنْ يُشَبِّهُهُ بِشَيْءٍ مِنْهَا

(١) ثباته: أي وجوده لأنه واجب الوجود لذاته.

(٢) الأنداد: جمع ند وهو المثل والشريك والله ليس له مثل ولا شريك.

(٣) الأينية: ما يصلح أن يسأل عنه بأين.

(٤) قوله: «فُمَّفْتَرٍ» أي كاذب.



مَعْنَاهُ هُمْ مَا عَرَفُوهُ فَادِرِهِ
 وَمِثْلُهُمْ مَنْ يُنْكِرُنْ تَأْوِيلَهُ
 وَجَعَلُوا لَهُ أَمَامًا وَوَرَا
 سُبْحَانَهُ عَنِ قَوْلِ كُلِّ مُفْتَرِي
 وَاعْتَقَدُوا لِلْمُتَنَاقِضَاتِ
 بِمُحْكَمَاتٍ فِي الْكِتَابِ ذُكِرَتْ
 مَعْنَاهُ إِلَّا الْأَخْذُ بِاللَّذِ الْأُحْكَمَا
 بِمُحْكَمِ الْقَوْلِ وَلَا يُسْتَنْكَرُ
 مُفَسَّرٌ^(٢) بِالنَّفْيِ لِلشَّيْءِ
 شَيْءٌ فَأَيْنَ مَوْضِعَ الْأَشْبَاهِ
 وَالْكَافُ فِيهِ زَائِدٌ لِلْوَصْلِ
 كِنَايَةٌ عَنْهُ بِالْإِزْمِ النَّهَى^(٣)
 بَقَاءُ ذَاتِهِ وَمَا أَوْلَاهُ
 عِظْمُهُ وَقِيلَ مِثْلُ الْأَوَّلِ
 مَبْسُوطَتَانِ هِيَ نِعْمَتَاهُ

مَا قَدَرُوهُ جَلَّ حَقَّ قَدْرِهِ
 وَذَلِكَ حَيْثُ أَنْكَرُوا تَنْزِيلَهُ
 فَإِنَّهُمْ قَدْ شَبَّهُوهُ بِالْوَرَى
 وَنَحَوَ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْبَشَرِ
 تَعَلَّقُوا بِالْمُتَشَابِهَاتِ
 وَمَا دَرَوْا بِأَنَّهَا قَدْ فَسَّرَتْ
 أَلَمْ يَقُلْ بِأَنَّهَا أُمَّ^(١) وَمَا
 فَكُلُّ مُتَشَابِهٍ يُفَسَّرُ
 فَمَا أَتَى مِنْ ظَاهِرِ التَّشْبِيهِ
 أَلَمْ يَقُلْ لَيْسَ كَمِثْلِ اللَّهِ
 فِي هَذِهِ الْآيَةِ نَفْيُ الْمِثْلِ
 وَقِيلَ لَيْسَ زَائِدًا بَلْ إِنَّهَا
 وَيَبْقَى وَجْهُ رَبَّنَا مَعْنَاهُ
 ثُمَّ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنا قُلْ
 وَقِيلَ مَعْنَى قَوْلِهِ يَدَاهُ

(١) قوله: «أم» يشير إلى قوله تعالى: ﴿مَنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

(٢) مفسر: خبر المبتدأ الذي هو ما.

(٣) قوله: «النها» أي النهاية ففيه اكتفاء ببعض الكلمة وذلك جائز عند علماء العربية والمراد

بالنهاية هنا الكمال.



وَيَدُهُ فَوْقَهُمْ أَيُّ قُوَّتِهِ
وَقَوْلُهُ تَجَرِّي بِأَعْيُنٍ فَقَدْ
وَمِثْلُهُ آيَةٌ طَهَ وَهِيَ فِي
فَرَّطْتُ فِي جَنبِ الْإِلَهِ فُسْرًا
وَفَسَّرُوا رِضَاهُ بِالْقَبُولِ
وَمِثْلُهُ التَّفْسِيرُ لِلْمَحَبَّةِ
وَقَوْلُهُ عَنْ رَبِّهِمْ قَدْ حُجِبُوا
وَلَا يُقَالُ فِيهِ إِنَّهُ احْتَجَبَ
أَمَّا تَجَلَّى تَعَالَى لِلْعَلَمِ
وَمَنْ رَوَى أَنَّ الرَّسُولَ قَدْ رَأَى
قَدْ قَالَ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ

كَذَلِكَ الْقَبْضَةُ يَا ذَا قُدْرَتِهِ
فُسَّرَ بِالْحِفْظِ وَغَيْرُهُ يُرَدُّ
مُوسَى بِعَيْنِي تُضَنَّ فَاغْرِفِ
رِضَاهُ أَيُّ تَرَكْتُ مَا قَدْ أَمَرَا
وَهُوَ الثَّوَابُ مِنْهُ لِلْمَعْمُولِ
وَفَسَّرُوا ثَوَابَهُ بِالْجَنَّةِ
مَعْنَاهُ عَنْ ثَوَابِهِ إِذْ عَذَّبُوا
عَنْ خَلْقِهِ لَكِنَّ خَلْقَهُ حَجَبَ
فَتِلْكَ آيَةٌ أَتَتْهُ فَاثْتَدَمَ
خَالِقُهُ أَعْظَمَ فِيهِ الْخَطَأَ
وَإِنَّهُ يُدْرِكُهَا الْقَهَّارُ

باب صفات الله تعالى

لَا يُوصَفُ الرَّحْمَنُ بِالْأَجْسَامِ
أَشْهَدُ حَقًّا أَنَّهُ قَدِيرٌ
لَيْسَ لَهُ فِي مُلْكِهِ وَزِيرٌ
وَأَنَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ الْعُلَى

وَلَا تُعُودِ لَا وَلَا قِيَامِ
فَرْدٌ قَدِيمٌ قَاهِرٌ بَصِيرٌ
وَلَا لَهُ فِي أَمْرِهِ مُشِيرٌ
بِالْمُلْكِ وَالْقَهْرِ عَلَى الْعَرْشِ عَلَا



لَأَنَّهَا مِنْ حَقِّهَا الْفَنَاءُ
فَهُوَ أَخُو كُفْرٍ وَذُو ضَلَالٍ
يُشْبِهُ وَاحِدًا مِنَ الْأَشْيَاءِ
وَالْفَرَحِ الظَّاهِرِ فِي الْأُمُورِ
ضِدًّا لِمَا فِي الْوَصْفِ قَدْ تَقَدَّمَ
فِي خَبَرٍ فَهُوَ مَجَازٌ شَهْرًا
مِنَ الثَّوَابِ وَمِنَ الْأَجُورِ
فَحَمَلُهُ عَلَى الْمَجَازِ يَجِبُ
أَسْمِعُ بِهِمْ أَبْصِرُ بِهِمْ جِهَارًا
وَفَقِ الْخِطَابِ فِي مَقَامَاتِ الْأُولَى
إِذْ عِلْمُهُ بِذَلِكَ لَمْ يُسْتَعْرَبِ
نَحْنُ لِهَذَا حَسَنَ التَّعَجُّبِ
مِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَانَ فِي الْعِبَادِ
لِمَا رَأَيْنَا مِنْ فَسَادٍ قَدْ بَدَأَ
ظُهُورُهَا عَلَى الْوَرَى فَلْتَعْرِفِ
أَفْسَدَ شَيْئًا كَانَ فِيهِ مُرْتَهَنُ
وَرَبُّنَا عَنْ كُلِّ ذَا عَلِيٍّ

شَيْءٌ فَمَا تُشْبِهُهُ الْأَشْيَاءُ
وَوَاصِفُ الرَّحْمَنِ بِالزَّوَالِ
وَمِثْلُهُ مَنْ قَالَ ذُو الْأَلَاءِ
مِنْ نَمٍّ لَا يُوصَفُ بِالسُّرُورِ
كَذَلِكَ الْغَمُّ وَحُزْنٌ وَهُمَا
وَإِنْ وَجَدْتَ مُقْتَضَاهُ ذِكْرًا
إِذِ الْمُرَادُ لِأَزِمِ السُّرُورِ
وَإِنْ أَتَى فِي وَصْفِهِ التَّعَجُّبُ
كَقَوْلِهِ مَا أَصْبَرَ الْكُفَّارَا
فَذَاكَ وَصَفٌ مِنْهُ قَدْ جَرَى عَلَى
وَلَمْ يُرَدِّ حَقِيقَةَ التَّعَجُّبِ
لَكِنْ لِمِثْلِ حَالِهِمْ نَسْتَعْرَبُ
وَاللَّهُ لَا يُوصَفُ بِالْفَسَادِ
فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ قَدْ أَفْسَدَا
بَلْ كُلُّهُ لِحِكْمَةٍ وَإِنْ خَفِيَ
وَإِنَّمَا يُقَالُ مُفْسِدٌ لِمَنْ
وَذَلِكَ الْمَأْمُورُ وَالْمَنْهِيُّ



وَلَا يَجُوزُ فِي الصِّفَاتِ الْأَصْلِ
تَقُولُ فِي أَفْعَالِهِ مَا أَحْكَمَهُ
لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي التَّعَجُّبِ
وَلَمْ يَكُنْ لِيُوصَفِهِ أَسْبَابُ
وَلَا أَقُولُ إِنَّهُ مَمْنُوعُ
فِي آيَةٍ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ اسْمَعِ
فَإِنَّهُ تَعَجَّبُ فِي الْبَصْرِ
وَمُشْرِكُ بِاللَّهِ ذِي الْجَلَالِ
تَعَجَّبَ وَجَائِزُ فِي الْفِعْلِ
وَلَا تَقُلْ فِي عِلْمِهِ مَا أَعْلَمَهُ
إِشَارَةٌ إِلَى لَطِيفِ السَّبَبِ
حَتَّى يُقَالَ إِنَّهُ عُجَابُ
لِأَنَّهُ جَاءَ بِهِ الْمَسْمُوعُ
فِي قَوْلِهِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعِ
وَالسَّمْعِ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْأَكْبَرِ
وَاصِفُهُ حَاشَاهُ بِالزَّوَالِ

باب في ألفاظ الصفات

لَمْ يَزَلِ اللَّهُ قَدِيرًا عَالِمًا
وَذَاكَ لَا يَجُوزُ فِي الْأَفْعَالِ
وَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا يَجُوزُ
فِيمَا حَكَى الْأَصْلُ وَلَسْتُ أَمْنَعُهُ
وَالْمُسْتَعَانُ بِالْإِلَهِ الْبَارِي
وَنَحْوُ هَذَا جَائِزٌ كُنْ فَاهِمًا
لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ الْأَحْوَالِ
وَهُوَ مُحَافِظٌ فَلَا يَجُوزُ
وَمَا بِهِ عِلَلٌ لَسْتُ أَسْمَعُهُ
لَيْسَ يَجُوزُ قَالَهُ الْهَجَارِيُّ^(١)

(١) هو الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد صاحب الزيادات على جامع ابن جعفر، وهو من متقدمي علماء عُمان منسوب إلى بلدة (هجار) وهي بلد صغير بالظاهرة من عُمان قريبة من بلد عبري، هكذا أخبرني عنه بعضهم، وإلا ففي عُمان بلد الهجار من وادي بني خروص وهي أشهر من الأولى، والهجار أيضًا بلد بالقرب من الخابورة والله أعلم.



وَيَا غِيَاثَ الْمُسْتَعِيثِينَ فَلَا
 وَيَا دَلِيلَ الْمُتَحِيرِينَ
 وَهَكَذَا قَدْ ارْتَدَى بِالْكِبْرِيَا
 وَهَكَذَا يَا سَنَدِي وَاخْتِلَفَا
 وَفَسَّرُوهُ هَاهُنَا بِالْمُنْعِمِ
 فَلَا سَبِيلَ عِنْدَنَا لِلْمَنْعِ
 أَمَّا قَلِيلُ اللَّهِ إِنْ عَنَى بِهِ
 تَقُولُ مَا عِنْدِي قَلِيلُ اللَّهِ
 وَلَا يُقَالُ الرَّأْيِيُّ لِلْمَنَّانِ
 مَا شَاءَهُ خَالِقُنَا وَشِينَا
 لِأَنَّ مَا قَدْ شَاءَهُ الرَّحْمَنُ
 وَقَوْلُ سُبْحَانَ بِلَامٍ وَأَلْفٍ
 تُجِيزُهُ جَلَّ إِلَهِي وَعَلَا
 كَمِثْلِهِ عَنْهُ كَذَا رُوِينَا
 لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا قَدْ رُوِينَا
 فِي لَفْظَةِ الْمَنَّانِ أَيْضًا فَاعْرِفَا^(١)
 وَقِيلَ بِالْمُعْطِي لِكُلِّ النَّعْمِ
 ثُمَّ جَوَّازُهُ أَتَى فِي الشَّرْعِ
 تَأْكِيدُ نَفْيِ جَائِزٍ فَانْتَبِهْ
 تُرِيدُ لَا شَيْءَ وَلَا مُضَاهِي
 لِأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ الْإِنْسَانِ
 لَيْسَ يَجُوزُ هَكَذَا رُوِينَا
 يَكُونُ لَوْ لَمْ يُرِدِ الْإِنْسَانُ
 فَذَاكَ لَحْنٌ فَاحِشٌ فَدَعُ وَقِفْ

(١) اختلف العلماء في أسماء الله هل هي توقيفية بمعنى لا يجوز الاشتقاق من صفات الكمال إلا ما ورد على لسان الشارع أو يجوز. فمن قال بالقول الأخير جعل الحنان المنان من أسماء الله لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [إبراهيم: ١١] أي ينعم ويفضل بالإحسان وقوله: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [مريم: ١٣] أي رحمة، ومن قال بأنها توقيفية قال: هما ليسا من الأسماء الحسنى الواردة بها أحاديث وهي تسعة وتسعون اسمًا، وكلها واردة في القرآن. والجمهور من المحققين على أنها توقيفية فلا يصح الدعاء بما ورد في كثير من الأدعية من الأسماء التي لم ترد في القرآن ولا في الحديث الصحيح. والله أعلم. (أبو إسحاق)



وَيُعْذَرُ الْجَاهِلُ إِنْ أَتَاهُ
وَمَنْ يَقُلْ نُسْرَقُ لَوْ لَا كَلْبُنَا
فَقِيلَ شِرْكٌ وَالصَّحِيحُ عِنْدِي
وَإِنْ رُوِيَ التَّشْرِيكُ فِيمَا قَدْ رُوِيَ
أَوْ أَنَّهُ يُقَالُ فِيمَنْ يَعْتَقِدُ
مَنْ قَالَ كُلُّ بِالِإِلَهِ لَاحِقٌ
كَذَلِكَ إِنْ فَسَّرْتَهُ بِالْمَوْتِ
وَلَا يَضِيقُ أَنْ يُقَالَ الزَّارِعُ
كَذَا الرَّوُوفُ جَائِزٌ وَفُسِّرَا
لَا رَاحِمٌ أَرَحِمُ مِنْهُ جَوْزَا

وَالْعُرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا نَرْضَاهُ
وَهَكَذَا نُقْتَلُ لَوْ لَا صَحْبُنَا
أَنْ تُنْظَرَ الْأَحْوَالُ عِنْدَ الْقَصْدِ
فَذَلِكَ تَشْرِيكٌ بِمَعْنَى لُغَوِي
حَقِيقَةُ الْقَوْلِ بِذَلِكَ الْمُتْبَعِ
يَجُوزُ إِذْ مَعْنَاهُ بَعَثُ صَادِقٌ
إِذِ اللَّحُوقُ وَقِيعٌ بِالْفَوْتِ
لِأَنَّهُ فِي النَّصِّ ^(١) إِسْمٌ وَقِيعٌ
بِشِدَّةِ الرَّحْمَةِ فِيمَا أُثِرَا
لِلرَّاحِمِينَ فَلْيُصَفْ تَجَوُّزَا

باب في أفعاله تعالى

وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مِنَ الْحَمِيدِ
لَكِنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ كَسَبٌ مِنْهُ
مَنْ عُدِمَ الْإِيمَانُ مِنْهُ بِالْقَدَرِ
وَهَكَذَا مَنْ حَمَلَ الْمَعَاصِي
وَالذَّنْبُ لَا شَكَّ مِنَ الْعَبِيدِ

خَلَقَ وَفِعْلَانِ مِنَ الْعَبِيدِ
وَرَبُّنَا الْخَالِقُ فَافْهَمْنَاهُ
بِخَيْرِهِ وَشَرِّهِ فَقَدْ كَفَرَ
عَلَى الْإِلَهِ فَهُوَ عَبْدٌ عَاصِي
لِفِعْلِهِمْ مَا جَاءَ بِالْوَعِيدِ

(١) قوله: «في النص» أي في قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ ۗ أَمْ لَكُمْ آلَزَّرِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤].



فَإِنْ عَفَا عَنَّا فَمِنهُ الْفَضْلُ
وَإِنَّ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ الْوَسْوَسَةَ
وَقَدْ نَهَى رَبُّ الْعِبَادِ عَنْهُ
وَالْخَلْقُ غَيْرُ النَّهْيِ فَافْهَمْنَا
وَمَا عَدَا ذَلِكَ سِرٌّ مُنْعَا
وَفُسِّرَتْ هِدَايَةُ الرَّحْمَنِ
الْجَامِعَانِ^(١) صِفَةَ الْإِيمَانِ
وَتَرْكُهُ وَشَأْنُهُ^(٢) خِذْلَانُ
وَضِدُّهُ التَّوْفِيقُ فَالْمَوْفِقُ
وَقِيلَ خَلَقَ قُدْرَةَ الْعِضْيَانِ
وَضِدُّهُ التَّوْفِيقُ وَالْأَصْلُ اقْتَصَرُ
أَقْرُّ بِالْبَعْثِ وَبِالنَّيِّرَانِ
وَكُتِبَ الْخَلْقُ لَهَا تَطَائِرٌ^(٤)
يَرَى بِهِ كُلَّ الَّذِي قَدْ فَعَلَا
وَإِنْ بِهِ عَاقِبَنَا فَعَدْلُ
حِينَ دَعَاهُ لِلشَّقَا وَوَسْوَسَهُ
فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ مِنْهُ
فِيخْلُقُ الشَّيْءَ وَيَنْهَيْنَا
سُؤْلَنَا عَنْهُ، أَلَا فَاثْمِنَعَا
لِلْخَلْقِ بِالتَّوْفِيقِ وَالبَيَانِ
وَلَيْسَ لِلْكَافِرِ غَيْرُ الثَّانِي
فِيَأْتِيهِ مِنْ نَفْسِهِ الْحِرْمَانُ
تَرَاهُ لِلْخَيْرِ مَعًا يُوفِّقُ
هُوَ الَّذِي يُعْرِفُ بِالْخِذْلَانِ
عَلَيْهِ وَالْحَقُّ أَرَى فِيمَا غَبَرَ^(٣)
أَنَّهَمَا حَقٌّ وَبِالْجِنَانِ
يَوْمَ الْجَزَا كُلُّ إِلَيْهِ طَائِرُ
وَاللَّهُ عَنِ أَعْمَالِنَا لَمْ يَغْفَلَا

(١) قوله: «الجامعان» خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما، وقوله: «وليس للكافر غير الثاني» أي البيان

لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْتَهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] يعني هداية البيان والله أعلم.

(٢) قوله: «وشأنه» الواو فيه بمعنى مع.

(٣) قوله: «غبر» أي مضى، وتستعمل بمعنى بقي وذلك بحسب القرينة.

(٤) قوله: «تطائر» أي ذهاب إلى أصحابها قال تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبْعَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].



وَقِيلَ فِي أَيْدِي الْكِرَامِ أُمِّتٌ
عَلَيْهِمَا قَدْ يَقَعُ الْحِسَابُ
لِتَأْتِبِ أَوْ مَنْ عَرَاهُ السَّهْوُ
وَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ حُكْمًا وَجَبَا
مِنَ الْوَرَى حَتَّى النَّبِيِّ أَحْمَدِ
لَهُ لَوَاءُ الْحَمْدِ فِي الْجَمِيعِ
لَكِنَّهَا عَنِ الشَّقِيِّ تُمْنَعُ
فَهُوَ بِهَا مُعَذَّبٌ مُؤَبَّدٌ
رَبِّي فَيَا وَيْلٌ لِمَنْ يَلْقَاهُ
إِيَّاكَ أَنْ تَسْمَعَهُ أَوْ تُبْدِيَهُ
لَهُمْ وَفِي الْأُخْرَى الْخِلَافُ يُرْفَعُ
كَمِثْلِ آبَائِهِمُ الْفُجَّارِ
مُنْعَمُونَ كَذَوِي الْإِيمَانِ
فَهُمْ كَوَلِدَانِ بِهَا يُسْتَخْدَمُوا^(٤)^(٥)

وَقِيلَ تَحْتَ الْعَرْشِ^(١) قَبْلُ خُرْنَتْ
وَالذَّرَّتَانِ عِنْدَنَا صَوَابُ
يُجْزَى بِهَا فَاعِلُهَا وَالْعَفْوُ
وَمَنْ يَمُتْ عَلَى الْكَبِيرِ عَذْبًا
لَيْسَ لَهُ شَفَاعَةٌ مِنْ أَحَدٍ
وَأَنَّهُ ذُو الْمَنْصِبِ الرَّفِيعِ
وَأَنَّهُ الشَّافِعُ وَالْمُشَفَّعُ
لَكِنَّهُ فِي النَّارِ قَطْعًا يَخْلُدُ
خُرُوجُهُمْ^(٢) فِي الذِّكْرِ قَدْ نَفَاهُ
وَعَدَمَ الْخُلُودِ قَوْلُ الْمُرْجِيَّةِ
أَوْلَادُهُمْ^(٣) فِي ذِي الْحَيَاةِ تَبَعُ
فَقَالَ بَعْضُ إِيْنَهُمْ فِي النَّارِ
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ فِي الْجِنَانِ
وَقَالَ بَعْضُ فِي الْجِنَانِ خَدَمُ

(١) قوله: وقيل تحت العرش، يعني كتب الأعمال.

(٢) قوله: «خروجهم» يعني خروج أهل النار.

(٣) قوله: «أولادهم» أي أولاد الكفار.

(٤) حذف النون من يستخدموا لإقامة الوزن.

(٥) هذا الخلاف في أطفال المشركين فافهم، لكن التحقيق أن الأطفال لا يعذبون لأن الله يمن بالرحمة ولا يظلم بالعذاب، وهم على الفطرة التي خلقهم الله عليها لم يندسوها بالعصيان، =



باب خلق القرآن^(١)

وَالْحَقُّ مَا قَالَتْ بِهِ الْأَعْلَامُ بِأَنَّهُ لِرَبِّنَا كَلَامٌ
 وَوَحْيِيهِ وَأَنَّهُ تَنْزِيلُهُ سُبْحَانَهُ صَحَّ لَنَا دَلِيلُهُ
 لَكِنْ أَقُولُ الْأَحْرَفُ الْمَلْحُوظَةُ فِي الْكُتُبِ مِنَ السُّنَنِ مَلْفُوظَةٌ
 بِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلْبَارِي قُلْتُ كَذَا الْمَعْنَى فَلَا تُمَارِي
 لِأَنَّهَا مَظْرُوفَةٌ لِلْأَحْرَفِ وَكُلُّ مَظْرُوفٍ حَدُوثٌ^(٢) فَاعْرِفِ
 وَذَلِكَ غَيْرُ عِلْمِهِ تَعَالَى وَإِنْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ كَمَا لَا
 فَالْعِلْمُ وَالْمَعْلُومُ لَيْسَ وَاحِدًا كَالضَّرْبِ وَالْمَضْرُوبِ قَدْ تَبَاعَدَا
 وَأَنَّهُ فِي اللَّوْحِ قِطْعًا رُسَمًا كَذَلِكَ أَيْضًا فِي صُدُورِ الْعُلَمَاءِ
 وَذَانِ مَخْلُوقَانِ هَلْ تَقُولُ يَحْوِي الْقَدِيمَ حَادِثٌ مَنقُولٌ
 وَمُنْكَرٌ لِخَلْقِهِ يُخْتَلَفُ فَقِيلَ فَاسِقٌ وَقِيلَ نَقِيفٌ

= قال عليه الصلاة والسلام: «خلقت هذه القلوب حنيفية إلا ما كان من الشيطان فإنه يخترمها عما خلقت له» رواه شمس الدين أبو يعقوب في الدليل، وقوله: «كل مولود يولد على الفطرة» الحديث، وثبت عنه عليه الصلاة والسلام: «سألت الله في اللاهين فأعطانيهم خدماً لأهل الجنة» واتفق العلماء على أن اللاهين هم أولاد المشركين، هذه الأدلة وما شاكلها تُثبت تنعيم أطفال غير المسلمين في الجنة. والمسألة فيها خلاف أيضاً عند قومنا على ثلاثة أقوال كما ذكر البركوي في رسالته بيان أحوال أطفال المسلمين. (أبو إسحاق)

(١) ليت سلف هذه الأمة لم يختلفوا في مسألة خلق القرآن ولم يعتنوا بها إذ لم يكلفهم الله ﷻ أن يعتقدوا أنه مخلوق أو غير مخلوق بل كلفهم الإيمان والتصديق به وأنه كلامه أنزله هدى ورحمة وكلفهم أن يقفوا عند حدوده أمراً ونهيًا وأن يصدقوا بما جاء به من خبر ما قبلنا وحكم ما بيننا وعلم ما بعدنا وأنه كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه...
 (٢) قوله: «حدوث» بوزن فعول، أي حادث.



مَا لَمْ يُخَطِّ لِلَّذِي قَدْ قَالَ
وَنُسِبَ الْأَوَّلُ لِلْمَغَارِبَةِ
وَبَعْضُهُمْ يَبْرَأُ مِمَّنِ اعْتَقَدُ
لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ
وَمُنْكَرٌ خَلَقَ نَبِيًّا يَجِبُ
وَقَتْلُهُ يَجُوزُ كَالْمُرْتَدِّ
وَلَمْ يَقُلْ فِي فِطْرَةِ الْقُرْآنِ
لِأَنَّ مَنْ أَنْكَرَهَا تَأْوِيلًا
فَتِلْكَ شُبْهَةٌ بِهَا تَسْتَرُّوْا
وَوَجْهَهَا أَنَّ الْإِلَهَ وَصَفَهُ
وَكَانَ فِي الْكَلَامِ وَصْفُ ذَاتِ
وَلَيْسَ هَذَا الْوَصْفُ فِي النَّبِيِّ

بِضِدِّ مَا قَالَ فَعِ الْمَقَالَا^(١)
وَالثَّانِي لِلْعُمَانِيِّينَ قَاطِبَهُ
حُدُوثُهُ وَالْحَقُّ فِيهِ أَنْ يُرَدَّ
حُدُوثُهُ بِظَاهِرِ الْخِطَابِ
تَثْوِيْبُهُ وَمُشْرِكٌ إِنْ لَمْ يَتَّبِ
كَذَلِكَ قَالَ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ
بِمِثْلِ ذَلِكَ وَهُمَا سَيِّانِ^(٢)
فَهُوَ مُنَافِقٌ وَإِلَّا قُتِلَا
مِنْ نَمَّ^(٣) عِنْدَ عُدْمِهَا لَمْ يُعْذَرُوا
بِأَنَّهُ كَلَامُهُ وَعَرَّفَهُ
وَوَصَفُ فِعْلٍ بِالْمَعَانِيِ آتِ
فَزِنْهُمَا بِفَهْمِكَ الذَّكِيِّ

(١) هذا ما اختاره الإمام أبو يعقوب في «الدليل» عن علمائنا العُمانيين إذ قال في الجزء الثالث ص ٨٨: فإذا لم يعتقده ديناً ولم يقطعوا عليه عذر أحد من المسلمين الذين خالفوهم عليه فلا بأس عليهم بذلك، وذلك خطأً محمول عليهم، إلى أن قال: ولكل مُعْتَقِدُهُ ما لم يبيغ بعضهم على بعض، والبادي أظلم والتالي أسلم اهـ. فهذه من ذخائر العلم فشد عليها يدك. (أبو إسحاق)

(٢) سيان: أي مثلاً أو بمعنى متساويان، وهذه الكلمة ملازمة لصيغة التثنية.

(٣) نَمَّ: بفتح المثلثة أي هناك، فهي بمعنى ظرف المكان المعنوي.



باب في الإيمان

وَالْعَبْدُ لَا يَسْتَكْمِلُ الْإِيمَانَ
 مَنْ لَمْ يَنْلِ حَظًّا مِنَ التَّوَّاضِعِ
 وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ إِنَّ الْمُؤْمِنَا
 لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْكُفْرَانِ
 وَإِنَّمَا الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ
 وَهِيَ لَهُ (٢) أَجْزَاءٌ أَوْ شُرُوطٌ
 فَيُظَهَّرْنَ قَوْلُهُمُ السَّيِّدُ
 لِأَنَّهُ إِنْ حَلَّهُ النُّقْصَانُ
 ثُمَّ كَمَّالُهُ بِأَنْ يُوَالِيَ
 وَأَنْ يَكُونَ نَاطِقًا بِالصِّدْقِ
 إِذَا رَأَى لِنَفْسِهِ أَثْمَانًا (١)
 يُرْمَى بِهِ فِي أَسْفَلِ الْمَوَاضِعِ
 زَانَ فَكُنْ بِالنَّهْيِ عَنْهُ مُعْلِنًا
 وَهُوَ يُنَافِي خِصْلَةَ الْإِيمَانِ
 وَنِيَّةٌ فَهُوَ عَلَى هَذَا اسْتَقْلٌ
 وَبِإِنْتِفَاهَا يَنْتَفِي الْمَشْرُوطُ
 لَا يَنْقُصُ الْإِيمَانَ بَلْ يَزِيدُ
 دَاخِلَهُ جَمِيعَهُ الْبُطْلَانُ
 وَأَنْ يُعَادِيَ لِذَوِي الضَّلَالِ
 مُلَازِمًا فِي عُمُرِهِ لِلْحَقِّ

باب في الكفر

مَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّقِيًا لِلَّهِ
 لِأَنَّهُ مَا بَيْنَهُنَّ (٣) مَنْزِلَةٌ
 فَهُوَ أَخُو كُفْرٍ بِلَا اشْتِبَاهِ
 كَذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ رَبِّي أَنْزَلَهُ

(١) قوله: «أثمانا» أي قيمة ورفعته.

(٢) قوله: «وهي له» يعني النية إما أن تكون جزءًا من الإيمان أو شرطًا لصحته، وعلى كلا الأمرين فالإيمان لا يصح إلا بالنية.

(٣) قوله: «لأنه ما بينهن» يعني فيما بين الإيمان والكفر وكان عليه أن يقول: لأنه ما بينهما ولكن =



وَكَشَفُهُ بِأَنْ تُقَسِّمَنَّهُ
وَالْكُفْرُ فِي أَصْلِ اللُّغَاتِ التَّعْطِيَّةِ
فَإِنَّ مَنْ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ
وَقَدْ يَجِي شِرْكَ جُحُودٍ^(١) إِنْ جَحَدَ
مِنْ أَنْبِيَائِهِ وَهَذَا أَشْكَلُ
أَمَّا الَّذِي نَوَّعَهُ فِي الْأَصْلِ
بَلْ ذَاكَ فِي التَّسْمِيَةِ الْمُشَاعَةِ
أَمَّا الْجُحُودُ الشُّرْكَ بِالرَّحْمَنِ
وَالثَّلَاثُ الطَّاعَةُ لِلشَّيْطَانِ
أَمَّا النِّفَاقُ فَهُوَ فِي السَّرَائِرِ
فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مَا تَقَدَّمَ
فَإِنَّهُمْ يُخْفُونَ نَفْسَ الشُّرْكَ
فَكَذَّبَ الْقُرْآنُ مَا قَالُوهُ

لِلشُّرْكِ وَالنَّعْمَةِ فَافْهَمَنَّهُ
وَالشُّرْكَ مَعْنَاهُ يُقَالُ التَّسْوِيَّةُ
سَوَّى بِهِ مَنْ لَيْسَ بِالِإِلَهِ
لِوَصْفِهِ أَوْ حُكْمِهِ أَوْ لِأَحَدٍ
وَهُوَ عَلَى الْأُمَّةِ أَيْضًا أَعْضَلُ
فَلَيْسَ مِنْ أَحْكَامِ هَذَا الْفَضْلِ
وَهِيَ جُحُودٌ وَرِيًّا وَطَاعَةٌ
وَالثَّانِي أَنْ تَعْمَلَ لِلْإِنْسَانِ
إِذَا أَجَابَهُ إِلَى الْعِضْيَانِ
وَتَارَةً يَكُونُ فِي الظَّوَاهِرِ
فِي عَضْرِهِ عَلَيْهِ رَبِّي سَلَّمَ
وَيُظْهِرُونَ الْقَوْلَ بِالتَّزْكِي
لَكِنْ مُرَادُهُمْ بِهِ نَالُوهُ^(٢)

= قد استعصى عليه الوزن فالإنسان إما مؤمن وإما كافر ولا منزلة بينهما خلافاً للمعتزلة لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

(١) قوله: «شرك جحود» بالنصب، أي يجيئه الشرك شرك مساواة كمن عبد غير الله وشرك جحود إن جحد شيئاً من صفاته أو أحكامه أو أحداً من أنبيائه أو كتبه أو رسله، وانتصابه على الحال.

(٢) قوله: «نالوه» أي من عصمة دمائهم وحرمة سببهم وأموالهم:

وما انتسبوا إلى الإسلام إلا لصون دمائهم أن لا تسالا



وَلَهُمْ فِي النَّارِ أَسْفَلُ الدَّرَكِ
صَارَ الْجَزَا مُوَافِقًا لِلْعَمَلِ
أَمَّا الَّذِي ^(٢) يُظْهَرُ فَهُوَ يَنْقَسِمُ
فَكُلُّ مَنْ دَانَ بِمَا يُخَالِفُ
سَوَاءً إِنْ حَرَّمَ مَا قَدْ حَلَّ
وَإِلْتِهَاكُ ^(٣) هُوَ أَنْ يَفْعَلَهُ
وَذَا إِلَى التَّوْبَةِ وَالرُّجُوعِ
مَنْ لَمْ يَتُبْ فَذَلِكَ الْمَصِيرُ
وَشَاهِدُ الزُّورِ بَعِيدُ التَّوْبِ
مِنْ تَمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا تُقْبَلُ
كَذَا الْخِلَافُ فِيهِ هَلْ يُوَالِي
وَيُعْجَبُ الْأَصْلَ هُنَا قَبُولُهُ

وَذَاكَ مَوْضِعٌ لِمَنْ فِي اللَّهِ شَكٌّ
أَخَفُوا فَأَخَفُوا ^(١) فِي الْمَضِيقِ الْأَسْفَلِ
لِبِدْعَةٍ وَإِلْتِهَاكِ قَدْ عَلِمَ
فَتِلْكَ بِدْعَةٌ لَهَا مُوَالِفُ
أَوْ حَلَّلَ الْحَرَامَ حِينَ ضَلَّ
وَهُوَ حَرَامٌ فِي اعْتِقَادِهِ لَهُ
أَقْرَبُ وَالْكُلُّ أَخُو تَضْيِيعِ
لِأَنَّهُ بِالذَّنْبِ مُسْتَمِرٌّ
مِمَّا أَتَى مِنْ زَوْرِهِ وَالْحُوبِ ^(٤)
لَهُ شَهَادَةٌ وَقِيلَ تُقْبَلُ
وَذَاكَ كُلُّهُ إِذَا مَا آلَى ^(٥)
وَفِي الْوَلَايَاتِ كَذَا دُخُولُهُ

(١) قوله: «أخفوا فأخفوا» الأول بالبناء للفاعل والثاني للمفعول يريد أنهم أخفوا الشرك فكانت عقوبتهم في الدرك الأسفل من النار جزاءً وفاقاً.

(٢) قوله: «أما الذي يظهر» أي من النفاق، لأنه على معنيين باطن وظاهر.

(٣) قوله: «والإنتهاك» هو ضد الاستحلال في اصطلاح فقهاء أصحابنا، فالمستحل من يأتي الشيء ويعتقد أنه حلال في شرع الإسلام، والمستهك من يأتي المعصية وهو يعلم أنها حرام كمن يشرب الخمر وهو يعلم أنها حرام.

(٤) الحوب: الذنب. (أبو إسحاق)

(٥) آلى: رجع، والألف فيه للإطلاق. (أبو إسحاق)



مَنْ قَالَ إِنَّ الْمُصْطَفَى قَدْ كَتَمَا
 أَلَمْ يَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ عَلَى سَوَا
 بَلَى لَعَمْرُ اللَّهِ قَدْ بَلَّغَ مَا
 وَكَاذِبٌ مَنْ ادَّعَى عِلْمَ غَدٍ
 لِأَنَّهُ غَيْبٌ قَدْ اسْتَأْثَرَ بِهِ
 وَإِنْ يَقُلْ ذَلِكَ بَعْضُ الْأَنْبِيَا
 فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ اسْتَثْنَاهُ

شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ افْتَرَى وَأَعْظَمَا^(١)
 وَبَلَغَ الْمُنْزَلَ هَلْ هَذَا اسْتَوَى
 جَاءَ بِهِ مِنْ رَبِّهِ وَأَحْكَمَا
 وَإِنْ عَلَا مَنْزِلُهُ فِي الْفَرْقَدِ
 رَبُّ الْعَلَا فَبَانَ أَصْلُ كَذِبِهِ
 فِي عَصْرِهَا^(٢)^(٣) فَذَاكَ وَحْيٌ أَوْحِيَا
 فِي قَوْلِهِ إِلَّا مَنْ ارْتَضَاهُ^(٤)

باب الولاية والبراءة

وَالْحُبُّ وَالْبُغْضُ مِنَ الْأَعْمَالِ^(٥)
 وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ مَا تُثْمِرُهُ
 فَإِنَّمَا الْمَسْتَوْرُ فِعْلُ قَلْبٍ

وَإِنْ تَكُنْ مَخْفِيَةً الْأَحْوَالِ
 مِنَ الْفِعَالِ دُونَ مَا تَسْتُرُهُ
 وَهُوَ سِوَى مُقْتَضِيَاتِ الْحُبِّ

(١) قوله: «وأعظما» أي أعظم الفرية.

(٢) قوله: «في عصرها» أي في عصر الأنبياء، والأولى عندي إفراد الضمير راجعاً إلى البعض، كذا في النسختين وصوابه (في عصره) يعود الضمير إلى بعض. (أبو إسحاق)

(٣) كذا في النسختين وصوابه (في عصره) يعود الضمير إلى بعض. (أبو إسحاق)

(٤) قوله: «إلا من ارتضاه» يشير إلى قوله تعالى في سورة الجن: ﴿إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٧].

(٥) قوله: «من الأعمال» أي من جملة الأعمال التي هي أحد شروط الإيمان المعنية في قوله ﷺ:

«إنما الأعمال قول وعمل ونية» فهي باعتبار خفائها في القلب من أعمال القلب، وباعتبار ثمراتها فهي من أعمال الجوارح.



وَالْحُبُّ لِلْمُؤْمِنِ مِنْ حُقُوقِهِ
وَالكُلُّ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ عَقَلَا
وَكُلُّ مَنْ أَحَبَبْتَهُ فِي اللَّهِ
وَذَا هُوَ الْوَلَايَةُ الْمَأْثُورَةُ
وَسَبَبُ الْوَلَايَةِ اصْطِفَاءُ
وَإِلْصَافًا مَا لَمْ يُشَبَّ بِالْكَدْرِ
وَقِيلَ مَنْ وَافَقَ أَهْلَ الْحَقِّ
يَلْزَمُنَا حَتْمًا بِأَنْ نُوَالِيَهُ
وَذَا هُوَ الْأَصْحَحُ لَكِنْ مَا سَبَقُ
وَالْحُبُّ وَالْبُغْضُ مِنَ الْأَنَامِ
ثُمَّ الْبَرَاءَةُ وَحَدُّ السَّيْفِ (٤)
فَلَا تَصِحُّ أَبَدًا بِدُونِ مَا

وَالْبُغْضُ لِلْكَافِرِ مِنْ عَقُوقِهِ
وَيَلْزَمُ الْوُقُوفُ عَمَّنْ جُهَلَا
فَانْصُرْهُ فِي الدِّينِ وَلَا تُضَاهِي (١)
وَضِدُّهُ الْبَرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ
بَيْنَ الْوَلِيِّينَ وَلَا خَفَاءُ
وَالْمُسْتَرَابُ لَا يُوَالِي فَذَرِ
فِي ظَاهِرِ الْفِعْلِ مَعًا وَالنُّطْقُ
إِذْ لَمْ نَكَلَّفْ بِالْأُمُورِ الْخَافِيَةَ
أَسْلَمَ لِلضَّعِيفِ مِنْ خَوْفِ الزَّلْقِ (٢)
أَوْثَقُ (٣) مِنْ بَاقِي عَرَى الْإِسْلَامِ
سَيِّانِ حَالِ الْإِهْتِدَا وَالْحَيْفِ
يُوجِبُهَا كَقَتْلِهِ إِذْ حَرَمَا

(١) لا تعارض ولا تمار، وأصل المضاهاة المشاكلة والمشابهة ومنه حديث: «أشد الناس عذابًا يوم القيامة الذين يضاھون خلق الله» أراد المصورين. (أبو إسحاق)
أي لا تشابه القاعدين به عن نصره الولي.

(٢) الزلق: أي الزلل، والمراد بالذي سبق اصطفاء القلب.

(٣) قوله: «أوثق» أي لقوله ﷺ: «أوثق عرى الإسلام الحب في الله والبغض في الله».

(٤) قوله: «وحد السيف» يعني أن البراءة من الشخص مثل قتله، فكما لا يحل قتله إلا بما يوجهه من ارتداد أو زنا بعد إحصان أو قتل النفس التي حرم الله ممن يكافي دمه، فكذلك لا تحل البراءة منه إلا بما يوجبها، من بغي أو ابتداع في الدين أو إصرار على معصية ما من معاصي الله، وذلك بعد امتناعه عن التوبة. فذلك معنى قولهم البراءة وحد السيف.

تَبْرَأُ مِمَّنْ قَدْ عَصَى مَوْلَاهُ
 وَهَكَذَا تَبْرَأُ مِمَّنْ بَرِيًّا
 لِأَنَّهُ بِذَلِكَ عَاصٍ آثِمٌ
 وَوَلَايَةُ النَّفْسِ عَلَيْنَا فَرَضٌ
 يُلْزَمُ أَنْ نَصُونَهَا عَنْ كُلِّ
 فَهَذِهِ وَوَلَايَةُ النَّفُوسِ
 وَقَوْلُهُمْ لَا تَبْرَأَنَّ مِنْهَا
 وَغَيْرُهَا إِنْ وَافَقَ الصَّوَابَا
 كَمَثَلِ إِنْ شَاهَدْتَ مِنْهُ ذَاكَ
 وَقِيلَ يُجْزِي فِيهِ نَقْلُ الْوَاحِدِ
 لِكِنَّهُ مِنْ خَبَرِ الْآحَادِ
 مِنْ ثَمَّ قَالُوا إِنَّهَا مِنْ عَبْدِ
 لِأَنَّهُ بِالْعَدْلِ الْإِعْتِبَارُ
 وَهَكَذَا مِنَ النِّسَاءِ تُقْبَلُ
 وَذُو الْعَمَى يَبْرَأُ مِمَّنْ عَلِمَا

مَا لَمْ يَتَّبِعْ عَنِ الَّذِي أَتَاهُ
 مِنَّا بِرَأْيٍ^(١) فَافْتَهَمْنَا مَا عُنِينَا
 وَهُوَ بِهِ مُخَالِفٌ مُرَاعِغٌ
 وَهِيَ لِمَعْرُوسِ الْفَلَّاحِ أَرْضٌ
 شَيْنٌ بِقَوْلٍ كَانَ أَوْ بِفِعْلٍ
 وَصَوْنٌ مَا فِيهَا مِنَ الْمَعْرُوسِ
 مَعْنَاهُ فِي حَبْلِ التَّقَى الزَّمَنُهَا
 تَوَلَّاهُ حَالًا وَلَا تَزْتَابَا
 أَوْ نَقَلَ الْعَدْلَانَ مَا هُنَاكَ
 لِأَنَّ هَذَا غَيْرُ حُكْمِ الشَّاهِدِ
 فَلَيْسَ مَوْقُوفًا عَلَى الْإِشْهَادِ
 تُجْزِي وَمَا فِي ذَاكَ نَوْعٌ بَعْدُ
 سَوَاءٌ الْعَبِيدُ وَالْأَحْرَارُ
 بِشَرَطٍ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ عُدُّوا
 بِكُفْرِهِ وَلَا يَضُرُّهُ الْعَمَى

(١) قوله: «برأي» أي بدون موجب لها إلا مجرد رأيه وذلك كأن يرى من أحد فعلاً لا يدري هو حكمه أهو حق أم ضلال فيبرأ من صاحبه براءة رأي؛ لأن البراءة بالرأي ضلال في قول أصحابنا، ولكن هم جوزوا للضعيف الذي يجهل حكم الحدث أن يقف عن فاعله وقوف رأي مع اعتقاد السؤال عن حكم الحدث، وهذا مذهب المشاركة من أصحابنا.



لِأَنَّ مَا الْعِلْمُ يَكُونُ بِالْبَصَرِ وَبِالسَّمَاعِ مَرَّةً وَبِالْخَبَرِ
فَالْعَيْنُ بَعْضُ طُرُقِ الْعُلُومِ وَبَعْضُهَا بِالْعَقْلِ وَالْمَفْهُومِ
فَكَيْفَ يُمْنَعُنْ ثُبُوتَ (*) الْحُكْمِ لِفَقْدِهِ بَعْضَ طَرِيقِ الْعِلْمِ
لَكِنَّهُ يُمْنَعُ مُوجِبَ النَّظَرِ وَيَبْرَأَنَّ بِالْخَبَرِ الَّذِي اشْتَهَرَ
كَذَلِكَ أَيْضًا يَتَوَلَّى مَنْ عِلْمِ لَهُ وَلايَةٌ عَلَى مَا قَدْ رُسِمَ
وَاخْتَلَفُوا هَلْ تُؤَخَذَنَّ عَنْهُ (١) فَقَالَ قَوْمٌ نَمْنَعَنَّهَا مِنْهُ
وَالْقَوْلُ بِالْأَخْذِ هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ مُخْبَرٌ صَحِيحٌ
فَإِنْ يَكُنْ عَدْلًا فَمَاذَا يَمْنَعُ مِنْ أَخْذِ مَا يَقُولُهُ وَيَرْفَعُ
وَالطِّفْلُ تَابِعٌ بِلا خِلَافٍ أَبَاهُ فِي وَلايَةِ التَّصَافِي
وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَتَبَعَنَّ أُمَّهُ وَذَلِكَ مَا لَمْ يَبْلُغَنَّ حُلْمَهُ
وَيَسَعُ النَّاسُ (٢) جَمِيعًا جَهْلُ مَا حُرِّمَ إِنْ دَانُوا بِهِ مُحَرَّمًا
مَا لَمْ يَكُونُوا ارْتَكَبُوهُ فِعْلًا أَوْ صَوَّبُوا الَّذِي أَتَاهُ جَهْلًا
أَوْ يَبْرَأُوا مِنْ عَالِمٍ تَبْرًا مِنْهُ كَذَا إِنْ هَجَرُوهُ هَجْرًا

(*) صار المفعول به الأول وهو ضمير عائذ إلى (ذو العمى) نائب الفاعل، و(ثبوت) مفعول به ثانٍ للفعل (يمنع) الذي يتعدى إلى مفعولين. (إسماعيل)

(١) قوله: «عنه» أي عن العبد.

(٢) قوله: «ويسع الناس جميعًا... إلخ» هذا عقد للجملته التي رواها أئمتنا عن الإمام أبي الشعثاء جابر بن زيد رضي الله عنه، وهي قوله: «يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يرتكبوه أو يتولوا راكمه أو يقفوا عنه برأي أو دين»، وقد اتخذوا هذه الجملة قاعدة عظيمة وبنوا عليها أصول الولاية والبراءة وجعل الإمام أبو سعيد رضي الله عنه مدار كتابه (الاستقامة) على هذه الجملة من أوله إلى آخره.



وَمَنْ تَوَلَّى كَافِرًا فَحُكْمُهُ
وَمَنْ أَحَبَّهُ لِمَعْرُوفٍ صَدَرَ
لَكِنْ جَوَازُ ذَلِكَ مَا لَمْ يُفْضِ
وَأَلْفَةُ الْأَخْيَارِ تُشْعِلُ الْحِكْمَ
وَالْمُسْتَخِفُّ بِالْمَقَامِ الْأَفْضَلِ
أَعْنِي بِذَلِكَ الْعُلَمَاءَ لِأَنَّمَا
فَهِيَ نَظِيرُ اللَّوْحِ حَيْثُ كَانَا
كَذَاكَ غَيْرُ جَائِزٍ يُقَالُ
لِأَنَّ فِيهِمْ خَشْيَةَ الرَّحْمَنِ
وَجَازَ فِي الْوَلِيِّ يَا مَسْكِينُ
وَلَا يَجُوزُ حَالَةَ التَّنْقِيسِ
وَمَنْ رَأَى وَلِيَّهُ يَأْكُلُ شَيْ
فَإِنَّهُ يُحْسِنُ فِيهِ الظَّنَّ
لِأَنَّهُ فِي دِينِهِ مَأْمُونُ

كَحُكْمِهِ كَذَاكَ أَيْضًا إِثْمُهُ
لَا بَأْسَ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ مَا كَفَرَ
لِفِعْلِ مَحْجُورٍ وَتَرَكَ فَرْضِ
بِالْقَلْبِ لَا مِثْلَ الَّذِي قَدْ اجْتَرَمَ
تُنزَعُ مِنْهُ بَرَكَاتُ الْعَمَلِ
قُلُوبُهُمْ فِيهَا^(١) الْكِتَابُ رُسْمًا
كِلَاهُمَا قَدْ جَمَعَ الْقُرْآنَا
لِلْمُسْلِمِينَ الْفُضْلَا جُهَالُ
يَخْشَوْنَهُ فِي السِّرِّ وَالْإِعْلَانِ
لِأَنَّهُ تَرَحُّمًا يَكُونُ
لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّنْغِيسِ^(٢)
وَقَتَ الصِّيَامِ وَهُوَ لَمْ يَدْرِ لِأَيِّ^(٣)
كَذَاكَ مَا أَشْبَهَهُ إِنْ عَنَّ^(٤)
حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ يَخُونُ

(١) يُلَوِّحُ إِلَى قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْدَتُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].
(أبو إسحاق)

(٢) التَّنْغِيسُ: التَّكْدِيرُ، يُقَالُ نَغَّصَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ عَيْشَهُ أَيَّ كَدَّرَهُ.

(٣) قَوْلُهُ: «لِأَيِّ» أَي لَأَيِّ شَيْءٍ، فِيهِ اِكْتِفَاءٌ بِبَعْضِ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ جَائِزٌ.

(٤) قَوْلُهُ: «عَنَّ» بِالتَّشْدِيدِ أَي عَرَّضَ.



وَهَكَذَا فِي الْمُتَدَاعِيَيْنِ^(١) وَبِالْوُقُوفِ بَعْضُهُمْ قَدْ قَالََا
 وَشَرَطَهَا^(٢) عَلَى الْخِتَانِ أَوْ قِفَا
 إِذْ لَمْ يَكُنْ لِمِثْلِ ذَلِكَ أَهْلًا
 أَمَّا إِمَامُ الْعَدْلِ وَالْوَلَاةِ
 لِأَنَّهُمْ قَدْ نَهَضُوا لِلْعَدْلِ
 وَإِنْ خَفِيَ حَالُهُمْ وَأَشْكَلَا
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ ذَا الْقِيَامِ
 فَلَا يَجُوزُ لِفَتَى تَوَلَّى
 كُلُّ دُعَاءٍ لِلْوَلِيِّ جَائِزٌ
 وَلَا يَجُوزُ لِسِوَى الْوَلِيِّ
 عَنْ بَعْضِهِمْ وَالْمُتَلَاعِيَيْنِ^(٣)
 وَبَعْضُهُمْ يَبْرَأُ مِنْهُمْ حَالًا
 فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَوَلَّى^(٤) أَقْلَفَا
 كَذَلِكَ إِنْ مَاتَ فَلَا يُصَلَّى
 فَوَالِهِمْ وَهَكَذَا الْقُضَاةُ
 وَعُرِفُوا بَيْنَ الْوَرَى بِالْفَضْلِ
 فَقِفْ وَلَا عِبْرَةَ بِاللَّذْ جُهَلَا
 قَدْ شَهَرُوا بِالْفَضْلِ فِي الْإِسْلَامِ
 لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَنَّ جَهَلَا
 لِأَنَّهُ بِالْخَيْرِ طَرًّا فَائِزٌ
 إِلَّا إِذَا كَانَ بِدُنْيَوِيٍّ^(٥)

(١) قوله: «في المتداعيين... إلخ» هما الشخصان اللذان يدعي كل واحد منهما على الآخر حدثًا محرّمًا ولا بيان لأحدهما.

(٢) والمتلاعنان هما الزوجان يتلاعنان عند الإمام في الزنى ففيهم أقوال ثلاثة: إبقاؤهما على أصل الولاء إن كانت لهم ولاية سابقة، والوقف عنهما حتى يعلم المحق من المبطل منهم والبراءة منهم، وهذا القول الأخير أضعف الأقوال وقد بالغ الشيخ أبو سعيد في تضعيفه في الاستقامة.

(٣) قوله: «وشروطها» أي شرط الولاية أي فلا يصلى عليه.

(٤) تولى: أصله تتولى فحذف إحدى التاءين تخفيفًا.

(٥) قوله: «بدنيوي» أي إلا أن يدعو له بما ينفعه في دنياه لا في آخرته كالدعاء بالغنى والصحة والعافية ونحو ذلك.



لِأَنَّهَا تُعْطَى (١) لِأَهْلِ الْكُفْرِ
إِلَّا إِذَا كَانَ بِذَلِكَ يَظْهَرُ
لِأَنَّهَا الْحِكْمَةُ فِي الْجِهَادِ
وَلَا يَجُوزُ بِالرِّضَى وَالْمَغْفِرَةِ
لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى الْغُفْرَانِ
وَاللَّهُ لَا يَرْضَى عَنِ الْفُسَّاقِ
وَلَمْ يَكُ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَا
يَظُنُّ أَنَّهُ يَثُوبُ وَتَرَكَ
أَثْنَى عَلَيْهِ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ
وَحَثَّنَا لِإِلَاقَتِنَا بِالْكَلِّ
وَحِكْمَةُ اللَّهِ بِهَذَا ظَاهِرَةٌ
وَلَا يُقَالُ لَا يَشُقُّ اللَّهُ
وَقَدْ أَجَازُوا أَنْ يُقَالَ اسْتَحْفَظًا
وَأَنَّ هَذَا كُلُّهُ قَدْ يَنْصَرِفُ
وَالْحِفْظُ وَالشُّقَّةُ كُلُّهُ يَحْصُلُ

فَلَيْسَ فِي الدَّعَا لَهُ مِنْ حِجْرٍ
فَسَادُهُ فَعِنْدَ هَذَا يُحَجَّرُ
لِقَطْعِ مَا كَانَ مِنَ الْفَسَادِ
لِوَاحِدٍ مِنَ الْعَصَاةِ الْفَجْرَةِ
وَالْفُوزِ بِالْجِنَانِ وَالرِّضْوَانِ
إِلَّا بِتَرْكِ الْفِسْقِ بِالْإِطْلَاقِ
إِلَّا لِمَا وَعَدَهُ قَدِيمًا
ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ رَأَهُ قَدْ هَلَكَ
وَهَكَذَا أَثْنَى عَلَى أَصْحَابِهِ
فَلَا نُوَالِي غَيْرَ أَهْلِ الْفَضْلِ
أَيُغْضِبُ (٢) اللَّهُ وَأَنْتَ شَاكِرُهُ (٣)
عَلَيْكَ فِي غَيْرِ الَّذِي تَرْضَاهُ
فِي الْكُلِّ وَالْفَرْقَ أَرَاهُ لِحَظًا (٤)
إِلَى مَعَانٍ فِي الْجَوَازِ تَنْصَرِفُ
فِي هَذِهِ وَفِي النَّبِيِّ تُسْتَقْبَلُ

(١) قوله: «لأنها تعطى لأهل الكفر» أي الدنيا.

(٢) قوله: «أَيُغْضِبُ» بهمزة الاستفهام الإنكاري، ويغضب بضم أوله.

(٣) قوله: «شاكِرُهُ» الهاء للمبالغة كعلامة وبصيرة. (المصنف)

(٤) قوله: «لِحَظًا» أي نظر، وأصل اللحظة النظرة اليسيرة.



وَأَنْ يُعَافَى إِنْ يَكُنْ تَأَلَّمَا
وَفِي سِوَاهُ لَا يَبِينُ مَنْعُهُ
لَا شَكَّ فِيهِ أَوْ مِنَ الْأَبْرَارِ
أَوْ أَنَّه مُبَارَكٌ رَبِّي هَدَى^(٢)
لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالتَّقِيِّ
وَلَفْظَةُ الْأَخْيَارِ لَا تُفْنَدَا^(٤)
وَالْخَيْرُ فِي الْعُرْفِ لَهُ مَعَانِي
وَإِنَّمَا يُغْفَرُ نَفْسُ اللَّمَمِ^(٦)
وَأَدْعُ لِمَمْلُوكِ الْوَلِيِّ يَسْلَمَا^(١)
لِأَنَّهُ إِلَى الْوَلِيِّ نَفْعُهُ
وَقَائِلٌ هَذَا مِنَ الْأَخْيَارِ
فَلَا يَجُوزُ لِسِوَى الْوَلِيِّ
وَفِيهِ وَجْهٌ^(٣) يَسْتَبِينُ فِي هَدَى
أَمَّا الْهُدَى يَكُونُ فِي الْبَيَانِ

باب في بيان شيء من المعاصي

وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ فَالْصَّغَائِرُ
فَإِنَّهُ يَكُونُ ذَا إِصْرَارٍ
وَإِنَّمَا يُغْفَرُ نَفْسُ اللَّمَمِ^(٦)
مَعْفُوءَةٌ إِلَّا إِذَا يُكَابِرُ^(٥)
وَذَنْبُهُ يُعَدُّ فِي الْكِبَارِ
عِنْدَ اجْتِنَابِهِ الْكَبِيرَ فَاعْلَمْ

(١) قوله: «يسلما» منصوب بأن مقدره.

(٢) هدى: أي هداه.

(٣) قوله: «وفيه وجه» يشير ﷺ إلى ما هو الأصح عندي من جواز أن يقال لغير الولي هداك الله؛ لأن الهداية مطلوبة لكل أحد، وهكذا يشير إلى جواز أن يقال: إن هذا من الأخيار إذا كان كافاً عن الشر، فقد يكون في الرجل خير وهو من غير أهل الولاية، وفي الحديث: «إذا كان في أحدٍ منهم خير ففي صاحب الجمل الأورق»، والجمل الأورق الذي يخالط حمرة بياض.

(٤) لا تفندا: أي لا تكذب.

(٥) يكابر: أي يصرُّ عن المتاب لقوله ﷺ: «لا صغيرة مع إصرار».

(٦) اللمم: صغائر الذنوب، قال أمية بن الصلت:

وَقِيلَ فِي صَغَائِرِ الذُّنُوبِ
 قَدْ خَفَيْتَ لِأَنَّهَا لَوْ عَيَّتْ
 وَقِيلَ بَلْ مَعْلُومَةٌ لِلْعَالِمِ
 مِثَالُهُ^(١) اللَّطْمَةُ وَهِيَ إِنْ لَزِمَ
 كَذَا مِنْ الْكَبِيرِ سُوءُ الظَّنِّ
 مَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْمُسْلِمِينَ هَمُّهُ
 مَنْ قَالَ لَا أَرْضَى بِمَا عَلَيَّا
 وَهُوَ حَقِيقٌ عِنْدَنَا بِالْخُلْعِ
 وَمَنْ أَقْرَبَ بِكَبِيرٍ مِنْ زَنَى
 إِلَّا إِذَا أَعْلَنَ بِالْمَتَابِ
 مَنْ لَمْ يَغُضَّ عَنِ حَرَامٍ بَصْرَهُ
 بِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْغُيُوبِ
 أَفْضَى إِلَيَّ ارْتِكَابَهَا إِذْ بَيَّتْ
 وَذَلِكَ مَا لَيْسَ مِنَ الْمَظَالِمِ
 أَرَشُ بِهَا كَبِيرَةٌ بِهِ جُزْمٌ
 بِالْمُسْلِمِينَ وَاتَّبَاعُ الضِّغْنِ
 فَلَيْسَ مِنْهُمْ فِي الَّذِي يَلْزِمُهُ
 فَلِلَّتَّبْرِيِّ مِنْهُ هَيَّا هَيَّا^(٢)
 لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ
 أَوْ غَيْرِهِ كَالْقَتْلِ ظُلْمًا لِعِنَا
 وَأَنَّهُ النَّادِمُ فِي الْخِطَابِ
 تَعَمُّدًا فَنِلَكَ حَالٌ مُكْفِرَةٌ^(٣)

وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ مَا أَلَمَّا

= إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا

ومعنى أَلَمَّا أتى باللمم وهي الصغائر.

(١) قوله: «مثاله» أي مثال الصغيرة اللطمه اليسيرة التي لم يلزم فيها أرش على اللاطم، فإن وجب بها عليه أرش انقلبت كبيرة، وهذا على قول من قال إن الصغائر معلومة.

(٢) قوله: «فللتبري منه» حرف الجر متعلق بقوله: «هيا هيا» أي إسراعاً، أي أسرعوا للتبري منه إسراعاً شديداً، ولذلك أكده (بهيا) الثاني، فهو ينادي الناس للبراءة من الممتنع عن أداء ما عليه من حق واجب مع رده الحكم، قال الشاعر:

لتقربن قُرْبًا جُلْدِيًّا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا

(٣) مُكْفِرَةٌ: أي موجبة لكفر النعمة.



مِنَ الرَّسُولِ لِأَخِيهِ الْفَضْلِ^(١)
 وَإِنْ قُتِلَتْ أَوْ حُرِقَتْ حَيًّا
 تَارِكُهَا خَالِقُهُ مِنْهُ بَرِي
 لِلْوَالِدَيْنِ فَاحْذَرِ التَّضْيِيعَا
 إِلَيْهِمَا وَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ
 تَمْلِكُهُ أَمْرُهُمَا أَتَمَّا
 فَإِنَّهَا مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ
 وَكُنْ مُقِيمًا ثَابِتًا فِي الصَّفِّ
 فِيهِمْ وَكُنْ ذَا خَشْيَةٍ وَاسْتَقِمِ
 نَظْمَتْ مَعْنَاهَا إِذَا لَا كُفَّهَا
 وَيَخْتِمُ اللَّهُ لَنَا بِالْفَضْلِ

وَهَذِهِ وَصِيَّةٌ لِكُلِّ
 لَا تُشْرِكَنَّ بِالْإِلَهِ شَيْئًا
 وَهَكَذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ فَاحْذَرِ
 وَهَكَذَا أَوْصَاهُ أَنْ يُطِيعَا
 وَأَمَرَ الرَّحْمَنُ بِالْإِحْسَانِ
 لَوْ أَمَرَكَ بِالْخُرُوجِ مِمَّا
 وَقَدْ نَهَاكَ عَنْ شَرَابِ الْخَمْرِ
 وَلَا تَفِرَّ أَبَدًا مِنْ زَحْفِ
 وَإِنْ أَصَابَ النَّاسَ مَوْتُتٌ أَقِمِ
 وَلَا تُنَازِعِ الْأُمُورَ أَهْلِهَا
 لَكِنْ بِحَسَبِ مَا آتَى فِي الْأَصْلِ

(١) الفضل: هو الفضل بن عباس رضي الله عنه.

كتاب أصول الفقه

وَهِيَ قَوَاعِدٌ عَلَى الإِجْمَالِ لِأَخْذِ حُكْمِ الشَّرْعِ بِاسْتِدْلَالِ
 فَمَنْ يُمَارِسُهَا ^(١) يُحْصِلُ مَلَكَهَ يَدْرِي بِهَا مَا أَخَذَهُ وَمَسْلَكَهَ
 يَسْتَخْرِجُ الْحُكْمَ مِنَ الْكِتَابِ وَهَكَذَا مِنْ سُنَّةِ الْأَوَّابِ
 كَذَلِكَ الإِجْمَاعُ فِيمَا اجْتَمَعُوا كَذَلِكَ الْقِيَاسُ فِيمَا فَرَّعُوا
 وَإِنَّمَا تُطَلَّبُ مِنْ مَحَلِّهَا وَتُخَطَبُ الْغَادَةُ عِنْدَ أَهْلِهَا
 وَذَكَرُوا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَنْمُودَجًا ^(٢) مِنْ نَكْتِ لَوَامِعِ
 فَتَثْرَوْهَا فِي بَيَانِ الشَّرْعِ ^(٣) وَشَكَرُوهَا فِي مَعَانِي النَّفْعِ
 فَكَسَّمُوا الْخِطَابَ لِلْأَخْبَارِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَلَا تَمَارِ
 وَنَاسِخٍ أَيْضًا وَمَنْسُوخٍ وَمَا يَعُمُّ وَالْخُصُوصِ كُلُّ عِلْمًا ^(٤)
 وَمُحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ وَلَا يَسَعُ ذَا الرَّأْيِ بِهَا أَنْ يَجْهَلَا
 فَكُلُّ حَالٍ ^(٥) يَقْتَضِي فِعْلًا طَلِبَ أَمْرًا وَإِلَّا فَهَوَ نَهْيٌ فَاجْتَنِبْ

(١) الممارسة: المداومة على الشيء.

(٢) أنمودجًا: الأنموذج والنموذج: المثال، يعني أنهم ذكروا من معاني أصول الفقه في هذه المواضع أمثلة يسيرة ليقاس عليها غيرها.

(٣) بيان الشرع: يحتتمل أن المراد به قواعد الشريعة وهذا أظهر، ويحتتمل أنه أراد به الكتاب المسمى بهذا الاسم وهو كتاب معروف، وقد سبق ذكره في خطبة الكتاب.

(٤) قوله: «كل علماء» كل مبتدأ خبره عُلَمَاءُ، أي كل ذلك معلوم فهو على حد قوله:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمَّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

(٥) قوله: «فكل حال» أي كل شيء يطلب فعله نحو (فم) فهو أمر، وكل شيء يطلب تركه نحو =



وَإِنْ يَكُونَا لِلِإِلَهِ فِدْعَا
وَلَا تُؤَاخِذْنَا بِمَا جَنِينَا
وَلِلْمُسَاوِي فَاَلْتِمَاسُ نَحْوُ لَا
وَإِنْ يَكُنْ لِمَنْ يَفُوقُ مَنْزِلَهُ
وَيَجِبُ^(١) الْفِعْلُ وَطَوْرًا يُسْتَحَبُّ
وَيُكْرَهُنَّ فَالْوَجُوبُ يَأْتِمُّ
وَضِدُّهُ الْحَرَامُ وَالَّذِي اسْتُحِبُّ
وَضِدُّهُ الْمَكْرُوهُ وَالْمُبَاحُ
وَالنَّسْخُ لَا يَكُونُ فِي الْوَعِيدِ
لَكِنَّهُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَقَطُّ
كَذَلِكَ فِي الْأَخْبَارِ أَيْضًا امْتَنَعَ
وَهُوَ مُحَالٌ فِي مَعَانِي الْقَلْبِ
وَيُنْسَخُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ

كَقَوْلِنَا رَبِّ ارْحَمَنَّ وَاسْمَعَا
وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ يَخْصُ الدُّنَا
تَعْصِ الْإِلَهَ وَاجْتَهِدْ أَنْ تَعْمَلَا
مِنَ الْوَرَى يُخْصُ بِاسْمِ الْمَسْأَلَةِ
وَيَحْرَمَنَّ تَارَةً فَيَجْتَنَّبُ
تَارِكُهُ إِذْ تَرَكَهُ مُحْرَمٌ
يَثَابُ مَنْ يَفْعَلُهُ حِينَ نُدْبُ
لَيْسَ عَلَى فَاعِلِهِ جُنَاحُ
وَالْوَعْدِ مِنْ خَالِقِنَا الْحَمِيدِ
لِأَنَّهُ عَلَى الْمَصَالِحِ ارْتَبَطُ
كَي لَا يُرَى فِيهِ تَنَاقُضٌ وَقَعُ
فَكَيْفَ يَأْتِي فِي مَعَالِي الرَّبِّ
وَهَكَذَا بِسُنَّةِ الْأَوَّابِ

= (لا تقم) فهو نهى، وما كان بواحدة من هاتين الصيغتين في حق الله فهما دعاء نحو (رب ارحمني ولا تعذبني) وهذه جمل إنشائية.

(١) قوله: «ويجب... إلخ» يشير بهذه الأبيات إلى الأمور الخمسة التي تدور عليها أحكام الشرع؛ وهي الواجب: وهو ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه، ويقابله الحرام وهو ما يثاب تاركه ويعاقب فاعله، والمندوب وهو المستحب أيضًا وهو ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه، ويقابله المكروه وهو ما يثاب تاركه ولا يعاقب فاعله، وخامسها المباح وهو ما لا يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه إلا مع النية فإنه يكون بالنية الصالحة طاعة وبضدها معصية والله أعلم.

وَهَكَذَا السُّنَّةُ بَعْضُ يَنْسَخُ
 وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ وَالْمَشْهُورُ
 وَإِنْ أَتَى الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ
 لِأَنَّهُ أَقْوَى دِلَالَةً وَإِنْ
 وَقَيْدِ الْمُطْلَقِ بِالْمُقَيَّدِ
 وَفَسَّرِ الْمُجْمَلَ بِالْمُبَيَّنِ
 وَرَدَّ مَا كَانَ أَحَا تَشَابِهِ
 وَمَا أَتَى عَنِ الرَّسُولِ يُقْبَلُ
 وَالْكُلُّ حُجَّةٌ فَأَمَّا الْأَوَّلُ
 مِنْ ثِقَةٍ لثِقَةٍ وَالْمُرْسَلُ
 مِثَالُهُ نَقْلُ أَبِي الشَّعْثَاءِ
 وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَقْبَلَنَّ الْمُرْسَلَا
 وَإِنْ أَتَى الصَّحِيحُ بِالتَّوَاتُرِ
 لِأَنَّهُ يُوجِبُ عِلْمًا قَطْعًا

بَعْضًا وَقِيلَ الذِّكْرُ لَيْسَتْ تَنْسَخُ
 وَالْعَكْسُ^(١) مَرْجُوحٌ كَذَا مَهْجُورٌ
 فِي مَوْضِعٍ يُقَدَّمُ الْمَخْصُوصُ
 كَانَ طَرِيقُ الْقَطْعِ فِي الْمَثْنِ زُكْنٌ
 إِذَا هُمَا قَدْ وَرَدَا فِي مَوْرِدٍ
 وَاعْتَبِرَ الْأَحْكَامَ بِالتَّبَيُّنِ
 لِمُحْكَمِ الْآيَاتِ وَالْمُشَابِهِ
 وَهُوَ صَحِيحٌ مَرَّةً وَمُرْسَلٌ
 فَهُوَ الَّذِي إِلَى النَّبِيِّ يَصِلُ
 فَهُوَ الَّذِي مِنْهُ الصَّحَابِيُّ يُهْمَلُ
 عَنْ سَيِّدِ الْوَرَى وَالْأَنْبِيَاءِ
 لَكِنَّا نَخْتَارُ فِيهِ الْأَوَّلَا
 جَا حِدَهُ يَكْفُرُ أَيَّ كَافِرٍ
 وَالظَّنُّ فِي الْآحَادِ^(٢) حُكْمٌ شَرْعًا

(١) قوله: «العكس» يعني القول بأن السنة لا تنسخ الكتاب قول مرجوح، وأن الراجح أنها تنسخه كقوله ﷺ: «لا وصية لوارث» فإنها ناسخة للأمر بالوصية للوالدين.

(٢) قوله: «والظن في الآحاد» يعني أن الأدلة الظنّية وهي غير القطعية إنما يجب بها الحكم الشرعي بحسب الظاهر، وهو معنى قولهم: إنها توجب العمل دون العلم، بخلاف القطعية فإنها توجب العلم والعمل معًا.



وَفِعْلُهُ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ
وَإِنْ يَكُنْ نَدْبًا فَذَاكَ يُنْدَبُ
وَكَُلُّ هَذَا أَسْوَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ
نُقِدَّمُ الْحَدِيثَ مَهْمَا جَاءَ
وَنَزَجَعَنَّ فِي بَيَانِ الْحُكْمِ
أَوْ لَمْ يَكُنْ فَلِاجْتِهَادِ الْبَعْضِ
وَاجْتِهَادُ فِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى
مِثْلَ اجْتِهَادِ فِي قَضَايَا عُمَرَا
وَكَاخْتِلَافِهِمْ بِمَعْنَى الْأَمْرِ
وَفِي بَنِي النَّضِيرِ بَعْضُ قَطْعًا
حَتَّى أَتَوْا لِلْمُصْطَفَى فَنَزَلَتْ
وَقَدْ أَجَازَ لِمُعَاذٍ يَجْتِهَدُ
وَلَيْسَ فِي زَمَانِهِ إِجْمَاعُ
وَإِنَّمَا الْإِجْمَاعُ بَعْدَ عَصْرِهِ

يَلْزَمُ أَنْ نَفْعَلَهُ كَمَا هُوَ^(١)
أَوْ جُهْلَ الْوَصْفِ فَلَيْسَ يَجِبُ
وَلَيْسَ كَالْتَّأْسِي عِنْدِي حَسَنَهُ
عَلَى قِيَاسِنَا وَلَا مِرَاءَ
عَنْهُ إِلَى إِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ
لِأَنَّ أَخْذَ ذَاكَ نَوْعُ فَرَضٍ
حَكَاهُ عَنْهُمْ بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
إِذْ وَافَقَ الْكِتَابَ^(٢) فِيمَا نَظَرَا
يَوْمَ قُرَيْظَةَ صَلَاةِ^(٣) الْعَصْرِ
نَخِيلَهُمْ وَبَعْضُهُمْ قَدْ مَنَعَا
أَيْتُهُمْ فَصَوَّبَتْ وَعَدَلَتْ
إِنْ طَلَبَ النَّصَّ لَهَا فَلَمْ يَجِدْ
إِذْ يُرْفَعُنْ بِقَوْلِهِ النَّزَاعُ
فَيَنْظُرُونَ فِي مَعَانِي أَمْرِهِ

(١) قوله: «هو» أي كما هو من فعله صلوات الله وسلامه عليه.

(٢) الكتاب: مفعول به، أي أن عمر رضي الله عنه وافق الكتاب في بعض الأمور مثل مسألة الحجاب، وأخذ الفدية عن الأسرى، وذلك أولى عن كون الكتاب وافق عمر ولكنه غير ممتنع فيما يظهر.

(٣) صلاة: بالجر هكذا شكلها في نسخة المؤلف ولعلها على البدل أو الجوار أو بتقدير حرف الجر ويجوز نصبها على نزع الخافض أي في صلاة العصر.

وَيَذْهَبُونَ فِيهِ كُلَّ مَذْهَبٍ
 فَيَقْطَعُونَ فِيهِ حُكْمًا وَاحِدًا
 وَحَيْثُ لَمْ يَتَّفِقُوا لِلْقَطْعِ
 لِأَنَّمَا إِجْمَاعُهُمْ يَكُونُ
 لِأَنَّهُمْ مِنَ الْخَطَا قَدْ عَصِمُوا
 وَالْحَقُّ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ
 لَكِنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ أَبَدًا
 لِأَنَّمَا لَهُ شُرُوطٌ تُشْرَطُ
 وَإِنَّمَا يُرْجَّحُ الْأَقْوَالُ
 وَقِيلَ مَنْ كَانَ أَخَا اجْتِهَادٍ
 وَكَانَ فِي نازِلَةٍ قَدْ اجْتَهَدَ
 قِيلَ وَلَوْ خَالَفَ أَقْوَالَ الْوَرَى
 لِأَنَّمَا مَحَلُّ الْاجْتِهَادِ
 وَزَلَّةُ الْعَالِمِ فِي فَتْوَاهُ
 وَذَلِكَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ لِسَانِهِ
 وَيَرْجِعُونَ لِلْهُدَى الْمُصَوَّبِ
 وَيَرْفَعُونَ الْإِحْتِمَالَ الزَّائِدًا
 فَتَمَّ لِلنِّزَاعِ أَيُّ وَقَعِ
 نَوْعًا مِنَ الدِّينِ بِهِ نَدِينُ
 فَلَا ضَلَالَ فِي الَّذِي قَدْ جَزَمُوا
 عِنْدَ جَمِيعِ الْقَائِلِينَ وَافِي
 لِغَيْرِ عَالِمٍ بِهَا يَجْتَهِدَا
 فَلَا صَوَابَ لِلَّذِي لَا يَضْبِطُ
 مَنْ عَلِمَ الْحُجَّةَ فِيمَا قَالَا
 وَرَأْيُهُ رَأْيَ أَوْلِي الرِّشَادِ
 فَلَا ضَمَانَ حِينَ أَخْطَا مَا قَصَدَ
 لَكِنِّي أُسْتَثْنِي^(١) قَاطِعًا جَرَى
 مَعَ انْتِفَاءِ النَّصِّ فِي الْمُرَادِ
 مَرْفُوعَةٌ عَنْهُ وَمَا أَوْلَاهُ
 خِلَافٌ مَا يَقْصِدُ فِي جَنَانِهِ^(٢)

(١) قوله: «لكنني أستثني» يعني أنه يستثني رحمته من القول بعذر المجتهد إنما محل ذلك إذا لم

يخالف دليلًا قطعياً أو نصاً متفقاً عليه، وهو استثناء صحيح مقبول.

(٢) الجنان: بفتح الجيم، القلب.



مِثَالُهُ أَنْ يُعْطِينَ الْأُمَّ
وَأِنَّمَا الضَّمَانُ لِلَّذِي عَمِلَ
وَجَاهِلٌ أَفْتَى فَلَيْسَ يَغْرُمُ
لِأَنَّهُ يُعْرِفُ بِالْجَهْلِ فَقَطُّ
لِأَنَّهُ غَرَّ الَّذِي يُسَائِلُ
وَلَا ضَمَانَ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَخْرُجِ
وَلَا يَجُوزُ الْأَمْرُ بِالسُّؤَالِ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ حَجَرَ^(١) الْمَسْئُولُ
فَهَذِهِ لَيْسَ بِفَتْوَى مِنْهُ
إِلَّا لِمَنْ قَدْ أَبْصَرَ الصَّوَابَا
وَإِنْ يَكُ الْعَالِمُ أَفْتَى وَرَجَعَ
وَلَمْ يَكُنْ فِي الرَّأْيِ نَسْخٌ أَبَدًا
أَمَّا الضَّعِيفُ فَعَلَيْهِ يَرْجِعُ
وَيَعْمَلُنْ بِأَثَرِ الْأَصْحَابِ

مَعَ الْبَنِينَ ثُلثًا أَمَّا
بِقَوْلِهِ إِذْ لِلخَطَا مِنْهُ قَبْلُ
إِنْ خَالَفَ الْحَقَّ وَلَكِنْ يَأْتُمُ
وَإِنَّمَا يَضْمَنُ فِي ذَاكَ الْوَسْطُ
بِحَالِهِ وَإِنَّهُ لَجَاهِلٌ
مِنْ قَوْلِ كُلِّ الْعُلَمَاءِ الْحُجَجِ
لِغَيْرِ مَوْثُوقٍ بِهِ مِفْضَالِ
أَنْ يُؤَخِّذَنَّ بِالَّذِي يَقُولُ
فَلَا يَجُوزُ أَخْذُ قَوْلٍ عَنْهُ
فِيهِ فَأَخْذُهُ بِهِ قَدْ طَابَا
إِلَى سِوَاهُ فَهَوَ رَأْيِي قَدْ وَقَعَ
فَاعْمَلْ وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ تَجْتَهِدَا
إِنْ رَجَعَ الْمُقْلِدُ الْمُتَّبِعُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُفْتِ بِالصَّوَابِ

(١) قوله: «قد حجر» أي إذا قال للسائل بعد جوابه (ولا تأخذ بقولي) لأنه قد حجر عليه الأخذ بجوابه، ولكني أقول إنه قد جرت العادة من كثير من الفقهاء قول ذلك لمن يستفتيهم ويجعلونه من باب هضم النفس، فينبغي أن تراعى هنا فتواه فإن كانت حقًا فالحق مقبول مأخوذ به ولو حجر الأخذ به قائله، والباطل مردود على قائله ولو أجاز الأخذ به والله أعلم.

حَتَّى يَصِحَّ بَاطِلٌ^(١) وَقِيلَ لَا
 وَقِيلَ بَلْ يَعْمَلُ بِالَّذِي يَرَى
 لِأَنَّهُ مِنْ احْتِمَالِ الْغَلَطِ
 وَخُذْ بِمَا قَالَ أَوْلُو الْخِلَافِ
 مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي فِي الْمَذْهَبِ
 وَمَا بِهِ الْقَلْبُ قَدْ اطْمَئَنَّا
 إِنْ لَمْ يُخَالَفْ فِيهِ حُكْمَ الظَّاهِرِ
 ثُمَّ الْقِيَاسُ بَعْضُهُ صَحِيحٌ
 فَالْأَوَّلُ الْقِيَاسُ فِي الْفُرُوعِ
 مِنْ ثُمَّ قَالَ فِيهِ بَحْرُ الْعِلْمِ
 مَنْ حَمَلَ الدِّينَ عَلَى الْقِيَاسِ
 ثُمَّ الصَّحِيحُ^(٣) بَعْضُهُ جَلِيٌّ
 أَمَّا الْجَلِيُّ مَا بَدَأَ مَعْنَاهُ
 مِثْلَ قِيَاسِ أَمَةٍ فِي الرَّقِّ^(٤)

حَتَّى يَكُونَ مُبْصِرًا مُعَدَّلًا
 فِي كُتُبِ ثَلَاثَةِ مِثْرًا
 أَبْعَدُ فَالْأَخْذُ هُنَا بِالْأَضْبَطِ
 إِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كُتُبِ الْأَسْلَافِ
 (إِنَّ الْأُمُورَ حُكْمُهَا لِلْأَغْلَبِ)
 يَصِحُّ أَنْ يَأْخُذَهُ مَنْ ظَنَّ
 فَعِنْدَهُ^(٢) لَا حُكْمَ لِلْسَّرَائِرِ
 وَبَعْضُهُ مُسْتَنْكَرٌ قَبِيحٌ
 وَالثَّانِي فِي الْأَصُولِ وَالْمَشْرُوعِ
 مَقَالَةٌ رَاقَتْ لِأَهْلِ الْفَهْمِ
 لَمْ يَزَلِ الدَّهْرَ أَخَا التِّيَّاسِ
 وَبَعْضُهُ مُسْتَبْعَدٌ خَفِيٌّ
 لِكُلِّ نَاطِرٍ إِلَى مَبْنَاهُ
 بِالْعَبْدِ عِنْدَ سَرِيَانِ الْعِتْقِ

(١) قوله: «باطل» هو فاعل يصح.

(٢) الضمير من قوله: «فعنده» عائد على حكم الظاهر.

(٣) في نسخة: ثم القياس. (أبو إسحاق)

(٤) قوله: «مثل قياس أمة في الرق» فيه الإشارة إلى قوله ﷺ: «من أعتق شقصاً من عبد قوم قوم عليه» فدخلت الأمة في حكم العبد إذا أعتق الشريك نصيبه منها فإنها تعتق كلها بحكم القياس على العبد وعلى المعتق أن يغرم للشركاء أنصباءهم بالقيمة وإن لم يكن له مال استسعى العبد للشركاء.



وَعَكْسُهُ الْخَفِيُّ فَهُوَ مَا اخْتَفَى
لِكَثْرَةِ الْأَشْبَاهِ مِنْ ثَمَّ تَرَى
بَعْضُهُمْ يَقُولُ وَصْفُهُ كَذَا
فَيَنْشَأُ الْخِلَافُ مِنْ هَذَيْنِ
وَقَدْ يَجِي الْخِلَافُ مِنْ حَيْثُ الْخَبْرُ
وَلَا يَصِحُّ عِنْدَ قَوْمٍ فَيَجِي
كَذَاكَ مَعَ تَعَارُضِ الدَّلَائِلِ
وَإِنْ قَطَعْنَا بِوُجُودِ الْعَلَّةِ
أَوْ وُجِدَتْ ظَنًّا فَذَاكَ الظَّنِّي
وَبَعْضُهُمْ يُنَكِّرُ لِلْقِيَاسِ
مِنْ ثَمَّ قَالُوا لَا يَقِيسُ أَبَدًا
فَيَزَكُّونَ لِلْقِيَاسِ عَجْزًا
وَذَاكَ قَوْلٌ فِي سِوَى الْمَنْصُوصِ
وَذَاكَ مِثْلُ عِلَّةِ الرَّبِّ وَمَا
وَحَكَّمُوا الْعَادَةَ فِي أَشْيَاءٍ
وَهَكَذَا اسْتِصْحَابُ حَالِ الْأَصْلِ
وَهَاهُنَا قَدْ بَقِيَتْ أَبْوَابُ

وَهُوَ الَّذِي بِالشَّبهِ إِسْمًا عُرِفَا
فِيهِ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ ذُكِرَا
وَبَعْضُهُمْ سِوَاهُ وَصَفًا أَخَذَا
مِنْ ثَمَّ تَلَقَّى الْفَرْعَ ذَا قَوْلَيْنِ
يَصِحُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فَيُعْتَبَرُ
خِلَافُهُمْ مِنْ نَحْوِ هَذَا الْمَنْهَجِ
يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ فِي الْمَسَائِلِ
فِي الْفَرْعِ فَهُوَ ثَابِتُ الْقُطْعِيَّةِ
كَذَاكَ إِنْ كَانَ الدَّلِيلُ ظَنِّي
لِمَا ذَكَّرْنَا عَنْ فَتَى عَبَّاسِ
إِلَّا امْرُؤٌ أَعْيَاهُ مَا قَدْ وَرَدَا
فَكَانَ هَذَا الْمَنْعُ مِنْ ذَا حِرْزَا
عَلَيْهِ فِي التَّغْلِيلِ بِالْخُصُوصِ
كَمِثْلَهَا فِيهِ الْخِلَافُ رُسْمًا
وَهَكَذَا الْحُكْمُ بِالِاسْتِقْرَاءِ^(١)
وَهَذِهِ تَمَامُ هَذَا الْفَصْلِ
نَأْتِي بِهَا إِنْ كَمَلَ الْكِتَابُ

(١) بالاستقراء: أي العادة.

كتاب الطهارات

أَمَّا الطَّهَارَاتُ مِنَ الْأَنْجَاسِ وَجُوبُهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَأَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى فَرَضِيَّتِهِ وَعَدَرُوهُ^(١) أَنْ يُؤَخَّرْنَ إِلَى وَقِيلَ فِي الثُّوبِ إِذَا تَنَجَّسَا عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَهُ جَمِيعًا وَإِنْ يَكُنْ قَدْ عَرَفَ الْمَحَلَّ وَمَنْ يُنَجِّسُنْ ثِيَابَ غَيْرِهِ ثُمَّ عَلَيْهِ غَسْلُهَا وَلِيَرْجِعَ وَمَنْ رَأَى بَرَجُلٍ نَجَّسَهُ لَمْ يُلْزِمُوهُ عِلْمَهُ الْإِزْمَا وَذَلِكَ^(٢) لَا يَحْتَاجُ لِلنِّيَّةِ بَلْ وَالزُّوْكَ^(٣) بَعْدَ الْغَسْلِ إِنْ بَقِيَ بِهَا

حُكْمٌ يَعْْمُ لِجَمِيعِ النَّاسِ وَهَكَذَا فِي سُنَّةِ الْأَوَابِ فَمِنْ هُنَا ثُبُوتُ مَعْنَى حُجَّتِهِ وَقَتِ الْعِبَادَاتِ وَبَعْضُ قَالَ لَا وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ مِنْهُ النَّجَسَا وَالِإِحْتِيَاطُ فِيهِ لَنْ يَضِيعَا فَإِنَّهُ يَغْسِلُ ذَاكَ غَسْلًا عَلَيْهِ أَنْ يُعْلِمَهُ بِضَيْرِهِ إِلَيْهِ بِالْخَلَاصِ فِي الْمُتَضَعِ وَقَدْ أَصَابَتْ رِجْلَهُ أَوْ رَأْسَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُمْ إِمَامًا يَكْفِي إِذَا زَالَتْ بِوَجْهِهِ إِنْ غَسِلَ فَعَرَضٌ عَنْهُ عَفِي فَاثْتَبَاهَا

(١) قوله: «وعدروه» أي في اعتقاد وجوب فرض الغسل أو عن علمه وجوبه بعد إقامة الحجّة عليه بوجوبه حتى يدخل وقت الصلاة وما يشترط فيه الطهارة من العبادات فعند ذلك يضيق عليه جهله، وقال بعضهم: إذا قامت عليه الحجّة بوجوب غسل النجس من بدنه للصلاة فليس له أن يجهله بعد قيام الحجّة عليه بوجوبه. والله أعلم.

(٢) قوله: «وذلك» يعني أن غسل النجاسة من البدن أو الثوب لا يحتاج إلى نية.

(٣) الزوك: أثر النجاسة في الثوب.



بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ مِنْ ذَا النَّجَسِ
 طَهَّرَ بِضَرْبِ الرِّيحِ وَالتُّرَابِ
 فَإِنَّهُ يَعْدِلُ لِلسَّيِّئِمْ
 فَالْخُلْفُ ثَابِتٌ بِغَيْرِ الْمَاءِ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَشْهُرُ
 بَعْضُ رَأَاهُ كَالْمِيَاهِ فَاعْلَمْ
 إِنَّ عُرِكَتْ بِالذَّمْعِ فِيمَا قَاسَهُ
 وَذَلِكَ مَا لَمْ يَغْلِبْنَهُ فَقَطُّ
 فِي الْفَمِ طَعَمَ الدَّمِ عَفْوُهُ وَرَدُّ
 وَالْمَاءِ^(٤) مِنْ غَسَالِهِ لَا يَحْرُمُ
 فَهُوَ طَهُورٌ مَا بِهِ مِنْ حَرَجٍ
 أَجْزَى وَقِيلَ شَرْطُهُ بِالْعَرِكِ
 فَهُوَ عَلَى الْأَصْلِ تَرَى اعْتِبَارَهُ
 كَذَا الْكَلَامِ فِي الَّذِي قَدْ حُلِّلًا^(٥)

أَعْنِي بِذَلِكَ أَثَرَ الْمُنَجَّسِ
 وَلَيْسَ لِلْأَبْدَانِ وَالتُّيَابِ
 إِلَّا إِذَا صَارَ بِحَالِ الْعَدَمِ^(١)
 وَمَا عَدَا ذَيْنِ مِنَ الْأَشْيَاءِ
 وَقَالَ بَعْضُ فِي التُّيَابِ تَطَهَّرُ^(٢)
 وَدَمَعَةُ الْعَيْنِ وَبُزَاقُ الْفَمِ
 فَتَطَهَّرُ الْعَيْنُ مِنَ النَّجَاسَةِ
 كَذَلِكَ الْبُزَاقُ^(٣) بِالذَّمِّ اخْتَلَطُ
 وَمِثْلُهُ الْمُخَاطُ وَالَّذِي وَجَدَ
 حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ بِهِ دَمٌ
 أَخْرَجَهُ مِنْ فِيهِ أَوْ لَمْ يُخْرِجِ
 وَإِنْ يَزُلْ بِالْمَاءِ دُونَ ذَلِكَ
 وَكُلُّ شَيْءٍ أَضْلُهُ الطَّهَارَةُ
 حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ تَنْقَلَا

(١) قوله: «بحال العدم» أي من الماء.

(٢) قوله: «تطهر» أي بالشمس والزمان.

(٣) البزاق: بالزاي أي: البصاق وهو على وزنه ولكن شددته لإقامة الوزن.

(٤) قوله: «والماء» يعني أن الماء الذي يغسل به فمه من أجل ما وجدته في فمه من طعم الدم ليس بنجس.

(٥) قوله: «كذا الكلام في الذي قد حللنا» بمعنى أن حكم ما صح حله التحليل استصحاباً لحكم

الأصل حتى يصح حرامه.



باب المياه

الْمَاءُ مُطْلَقٌ وَغَيْرُ مُطْلَقٍ
مُطَهَّرٌ لِغَيْرِهِ كَمَاءِ
كَذَاكَ مَاءِ الْبَيْرِ وَالْعُيُونِ
وَغَيْرُهُ يَكُونُ طَاهِرًا وَقَدْ
فَطَاهِرٌ إِذَا خَلَا مِنْ نَجَسٍ
مِثَالُهُ مَاءٌ بِهِ قَدْ طُهِّرَتْ
لَكِنَّهُ آخِرُ مَاءٍ تَنْظَفُ
وَإِنْ تَرَى فِي الْمَاءِ إِثْرَ كَلْبٍ
وَإِنْ رَأَيْتَ الْكَلْبَ فِيهِ قَدْ نَزَلَ
وَهَكَذَا إِنْ مَاتَ الْعَسَّالَةُ^(٢)
وَإِنْ يَكُ الْمَيْتُ فِيهِ ضِفْدَعًا
لَوْ كَانَ ذَاكَ الْمَاءِ فِي إِنَاءٍ
وَإِنْ يَكُنْ مُحَرَّرًا بِالنَّارِ
وَالْأَوَّلُ الطَّاهِرُ بِالتَّحْقُقِ
غَيْثٌ يَجِيئُنَا مِنَ السَّمَاءِ
يَدْخُلُ تَحْتَ الْمُطْلَقِ الْمَصُونِ
يَكُونُ غَيْرَ طَاهِرٍ فَيُنْتَقَدُ
وَغَيْرُهُ يُعْرَفُ بِالْمُنَجَّسِ
بِهِ نَجَاسَةٌ عَلَيْهِ ظَهَرَتْ
بِهِ النَّجَاسَاتُ فِيهِ اخْتَلَفُوا
فَذَلِكَ الْمَا طَاهِرٌ فِي الْكُتُبِ
وَكَانَ ذَاكَ الْمَاءُ قُلًّا^(١) يُعْتَزَلُ
فِي الْمَاءِ لَا يَصْلُحُ لِلْغُسَالَةِ
فَلَا يُنَجِّسُنَّهُ فَاسْتَمِعَا
لِأَنَّ هَذَا^(٣) مِنْ ذَوَاتِ الْمَاءِ
فَإِنَّهُ يَنْجُسُ لَا تُمَارِي

(١) قوله: «قُلًّا» أي قليل.

(٢) العسالة: من الحشرات المعروفة تشابه الثعبان وهي الوزغة.

(٣) قوله: «لأن هذي» أي هذه. قال أبو الطيب: هذي برزت لنا فهجت رسيسا.



لِأَنَّ مَا السَّاخِنِ^(١) مِنْ شَيْئَيْنِ
فَالنَّارُ فِيهِ زَائِدٌ عَنْ أَضْلِهِ
إِنْ كَانَ طَهْرُهُ لِأَجْلِ ذَاكَ
وَالكُلُّ مَائِيٌّ فَأَيْنَ الْفَرْقُ
وَقِيلَ فِي الْبَوْلِ إِذَا مَا وَقَعَا
يَكُونُ حُكْمُ ذَلِكَ الشَّرَارِ
إِنْ كَانَ ذَاكَ الْمَاءُ مِنْهُ أَكْثَرَا
وَطَاهِرُهُ^(٢) الْمُضَافُ مِثْلُ مَا الشَّجَرُ
لَا يُتَوَضَّى مِنْهُ لِلصَّلَاةِ
وَإِنْ يَكُنْ يُذْهَبُ عَيْنَ النَّجَسِ
وَقِيلَ فِي الْمَاءِ إِذَا مَا اسْتُعْمِلَا

وَذَلِكَ الضُّفْدُ دُونَ ذَيْنِ
وَوَاجِبٌ أَنْ نَنْظُرَنَّ فِي عَدْلِهِ
فَالسَّمَكُ الْمَقْتُولُ لَا كَذَاكَ
فَمَا أَرَى فَرْقًا هُنَا يَحِقُّ
فِي الْمَاءِ مِنْهُ شَرٌّ فَارْتَفَعَا
بِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَطْهَارِ
لِأَنَّنا نَغْلِبَنَّ الْأَطْهَارَا
مِنْ بَاقِلًا وَنَحْوَهَا فَلْيُعْتَبَرْ
إِذْ لَمْ يَكُنْ مُطَهَّرًا بِالذَّاتِ
وَهَكَذَا كُلُّ مُضَافٍ فِقْسِ
يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَهُ مُعَسَّلَا^(٣)

(١) قوله: «لأن ما الساخن» بقصر همزة ماء للضرورة، وهو من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، وأصله لأن الماء الساخن من شيئين، ويجوز عندي جعل إنَّما أداة حصر فاكتفى بذكر الصفة عن الموصوف للعلم به.

(٢) قوله: «وطاهر» بدون تنوين و«المضاف» مبتدأ خبره طاهر المتقدم وفاقاً لمذهب البصريين.

(٣) الماء المستعمل هو ما غسل به طاهر، كالماء المغسول به أعضاء الوضوء فهذا يصح تطهير النجس به ولا يرفع الحدث فلا يصح به الوضوء ولا الغسل من الجنابة ولا الحيض ولا النفاس. وأجاز قومنا التوضي بالماء المستعمل إن لم يتغير أو تغير قليلاً. ولذا حكى المصنف المسألة بقليل إشارة إلى قول غير أصحابنا فافهم. «أبو إسحاق».



وَلَا تَرَى بِهِ الْوُضُوءَ فَاسْمَعَا
كَأَرْبَعِينَ قِيلَ مِنْ جِرَارِ
إِلَّا إِذَا زَادَ عَلَيْهِ النَّجْسُ
بِاللُّونِ وَالطَّعْمِ مَعًا وَالْعَرَفِ
أَوْ وَاحِدٍ فَالْخُلْفُ فِي هَذَيْنِ
لِأَنَّهُ الطَّاهِرُ حِينَ يَجْرِي
فِي حَالَةِ الْوِفَاقِ وَالْخُلْفِ اعْلَمَا
مِنْ أَسْفَلٍ يَطْرَحُ مِنْهُ الْمَاءُ
جَرِيَانُهُ وَلَا كَذَا إِنْ فُصِّلَا
لِأَنَّهُ الْجَارِي بِلَا تَمْوِيهِ
وَالْفَرْعُ جَارٍ فَهُوَ جَارٍ يَنْفَعُ
فَالْمَاءُ فِيهَا طَاهِرٌ مَا كَانَا
لَنَا وَبِالْكَثْرَةِ بَعْضٌ اعْتَبِرْ
وَيَنْجَسُنْ بَعَالِبِ الْأَشْبَاهِ

فَنَغْسِلُنْ بِهِ النَّجَاسَاتِ مَعَا
وَكُلُّ مَاءٍ كَانَ فِي الْمِقْدَارِ
فَهُوَ كَثِيرٌ طَاهِرٌ لَا يَنْجُسُ
وَذَلِكَ أَنْ يَغْلِبَهُ فِي الْوَصْفِ
وَإِنْ يَكُنْ يَغْلِبُ فِي وَصْفَيْنِ
كَذَلِكَ لَا يَنْجُسُ مَاءُ النَّهْرِ
مَا لَمْ يُغَيِّرْهُ كَمَا تَقَدَّمَ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ خُرِقَ الْإِنَاءُ
فَحُكْمُهُ كَالْجَارِي مَهْمَا اتَّصَلَا
فَجَائِزٌ تَغْسِلُ شَيْئًا فِيهِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ أَصْلِهِ يَنْقَطِعُ
وَفِي السَّبَاعِ تَرْدُ الْحَيْضَانَا
لَهَا الَّذِي تَحْمِلُهُ وَمَا غَبَرَ^(١)
وَهُوَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمِيَاهِ

(١) قوله: «وما غبر» أي وما بقي.



فصل في ماء البئر

وَالْبُئْرُ لَا تَفْسُدُ بِالْأَنْجَاسِ
وَنَزْحُهَا قِيلَ فَرَاغَ الْمَاءِ
وَالأَوَّلُ الْمَعْرُوفُ بِالْمُسْتَبْحِرِ
وَعَيْرُهُ هُوَ الَّذِي نَذَرُهُ
فَإِنَّهُ يَنْجُسُ فِيْمَا قِيْلَا
وَذَاكَ كَالشَّاةِ وَمِثْلِ الْغُولِ^(٢)(٣)
وَذَلِكَ السُّؤْرُ^(٤) مِنَ الْغِيْلَانِ
وَإِنْ رَأَيْتَ قَمْلَةً فِي الْبَيْرِ
حَتَّى يَصِحَّ مَوْتُهَا فَحِينَئِذٍ
وَبَالْغُوا فِيْمَا بِهِ قَدْ جَاؤُوا
إِنْ لَمْ تَكُنْ تَنْزُحُ^(١) فِي الْقِيَّاسِ
وَقِيْلَ أَنْ يَنْقُصَ بِالذَّلَاةِ
لَأَنَّه مُشَابِهٌ لِلأَبْحُرِ
بِالْحُكْمِ فِيْمَا هَاهُنَا نَسَطْرُهُ
بِوَاقِعٍ فِيهِ وَلَوْ قَلِيْلًا
لَأَنَّ فِي الشَّاةِ مَحَلَّ الْبَوْلِ
رَجَسٌ كَذَاكَ قَالَ فِي الْبَيَانِ^(٥)
فَحُكْمُهَا الْحَيَاةُ فِي التَّقْدِيرِ
تَكُونُ كَالْمَيْتَةِ حُكْمًا فَانْتَبِذْ
الْقَمْلُ وَالْفَيْلُ بِهَا سَوَاءٌ^(٦)

(١) قوله: «تنزح» أي تيبس.

(٢) الغول: هو الحية.

(٣) أراد السبع سماه غولاً لأنه يغتال الإنسان. (أبو إسحاق)

(٤) السؤور: البقية من الشيء، كالباقى من الطعام.

(٥) قوله: «البيان» أي كتاب بيان الشرع.

(٦) هذه المسألة من متروك العلم إذ لا تستند إلى دليل لا من الكتاب ولا من السنة وليذا ردها

المصنف رحمته الله بقوله تلطفاً وبالغوا.. إلخ، وماذا عسى أن تكون هذه الحيوانات الطفيلية في جرمها وتأثيرها حتى تكون في حكم الحيوان الكبير تنجيساً وتطهيراً بماء السنة، اللهم هذا

حرج رفعه الله عنا فله الحمد. (أبو إسحاق)



وَتَنْزَحَنَّ السُّرَّ حَتَّى تَيْبَسَا
فَالنَّزْحُ^(١) أَرْبَعُونَ فِيمَا يُرَوَى
وَقَالَ بِالْخَمْسِينَ دَلُّوا نَاسٌ
لَا بِدِلَالٍ سَائِرِ الْبِلَادِ
مِنْهَا صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ ثَانِي
وَقَالَ قَوْمٌ نَزْحُهَا بِالْأَصْغَرِ
وَتَطْهَرُ الدَّلُّو مَعَ الْحِبَالِ
وَقِيلَ لَا وَالْأَوَّلُ الْمَقَالُ

وَطَهْرُهُ أَنْ تَنْزَعَنَّ النَّجَسَا
وَإِنْ تَزِدْ عَنْ أَرْبَعِينَ دَلُّوا
وَلَيْسَ فِي الْبَاقِي عَلَيْكَ بَأْسٌ
وَنَزْحُهَا بَدَلُوهَا الْمُعْتَادِ
وَإِنْ تَكُنْ بِئْرٌ لَهَا دَلْوَانِ
تُنَزَّحُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ بِالْأَكْبَرِ
وَبَعْضُهُمْ بِأَغْلَبِ الْأَحْوَالِ
بِطَهْرِهَا وَهَكَذَا الْمُحَالُ^(٢)

باب الطهارة بغير الماء

إِنْ زَالَتِ الْعَيْنُ بِلَا التَّبَاسِ
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ الْأَوْلَانِ^(٣)
فِيهِ خِلَافٌ وَكَذَا فِي الْعَكْسِ
وَكَانَ فِيهِ الْوُطْيُ بِالْدُّوْبِ^(٥)
فَطَاهِرٌ وَمَا بِهِ جُنَاحُ

وَتَطْهَرُ الْأَرْضُ مِنَ الْأَنْجَاسِ
بِالشَّمْسِ وَالرَّيْحِ وَبِالزَّمَانِ
وَإِنْ تَكُنْ رِيحٌ بغيرِ شَمْسٍ
وَالدَّرْسُ^(٤) إِنْ أُخْرِجَ فِي الدُّرُوبِ
وَضَرَبَتْهُ الشَّمْسُ وَالرَّيَاحُ

(١) قوله: «فَالنَّزْحُ» أي النزف من تسمية السبب باسم المسبب.

(٢) الْمُحَال: هي القفة التي يدور عليها الحبل.

(٣) قوله: «الأولان» يعني الشمس والريح.

(٤) الدرس: سماء البقر.

(٥) الدُّوْب: العادة. (المصنف)



وَتَطْهَرُ الْأَرْضُ مِنَ السَّمَادِ وَقَالَ بِالْأَدِينِ أَهْلُ الْعِلْمِ كَذَلِكَ الْمَنْزِلُ مَهْمَا كُسِحَا^(٢) وَوَاطَىءُ نَجَاسَةً لَا تَطْهَرُ لِأَنَّهَا فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا الْقَوْلِ وَالْمَشْيُ قَدْ يُطَهِّرُ النَّعَالَ وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَذَهَبِ النَّجَاسَةُ وَالسَّنَّ^(٥) لِلْمُوسَى وَاللْحَدِيدِ وَإِنْ تَرَى الْأَنْجَاسَ فِي الدَّوَابِّ إِنْ رَجَعَتْ وَلَمْ تَجِدْهَا فِيهَا وَالْخُلْفُ فِي الْقُطْنِ وَفِي الْكُتَّانِ

كَذَلِكَ الزَّرْعُ بِسَقْيِ آدِ^(١) وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ فِي الْحُكْمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَخُبْشُهُ انْمَحَى بِمَشْيِهِ وَلَوْ غَدَتْ لَا تُبْصَرُ فَعَسَلُهَا^(٣) عِبَادَةُ الْأَبْدَانِ وَالْأَوَّلُ الشَّهِيرُ فِي الْمَنْقُولِ بِسَبْعِ خُطَوَاتٍ إِذَا مَا زَالَا فَحُكْمُهَا مُتَّبِعُ أُسَاسِهِ^(٤) مُطَهَّرٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَفْنِيدِ فَإِنَّهَا تَطْهَرُ بِالذَّهَابِ فَإِنَّمَا مَغْيِبُهَا يَكْفِيهَا تَنْجَسًا فِقِيلَ يَطْهَرَانِ

(١) قوله: «آد» هو القسطنط الواحد من دوران سقي الماء، سمي بذلك لرجوعه، يقال آد كعاد وزناً ومعنى.

(٢) قوله: «كسحا» أي كنس والكساحة كمساحة الكناسة.

(٣) قوله: «فغسلها عبادة الأبدان» يعني أن غسل النجاسة من بدن الإنسان أمر تعبدى لا يسقط بزوال عين النجاسة من دون غسل موضعها.

(٤) قوله: «متبع أساسه» أي أن حكم النجاسة بقاءها ما بقيت عينها في النعل اتباعاً لأصل وجودها فيه.

(٥) قوله: «السن» أي الشحد.

إِنَّ عَزْلًا وَبَعْضَهُمْ يَقُولُ
 وَالْجُدْرُ إِنَّ تُبْنَى بِطِينِ نَجِسٍ
 مِنْ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ وَقِيلَ بَلْ
 وَفَاتِحُ الْجِرَابِ^(١) يَلْقَى الْفَارَا
 وَمَا بَقِيَ فَذَاكَ طَاهِرٌ كَمَا
 وَمِثْلُهُ يُقَالُ أَيْضًا فِي الْعَسَلِ
 وَالْمَائِعَاتِ حُكْمُهَا تُرَاقُ
 كَذَا الْعَجِينُ جَامِدًا أَوْ مَائِعًا
 وَقَالَ بَعْضُ طَهْرُهُ بِالنَّارِ
 فَالْبِشْوَا الْأَنْجَاسُ مِنْهُ تَذْهَبُ
 صَوْغُ الْيَهُودِيِّ إِذَا مَا أُدْخِلَا
 وَقَبْلَهَا^(٢) إِنَّ كَانَ ذَا أَجْوَافِ
 وَالْجِلْدُ لِلْمَيْتَةِ مَهْمَا دُبِغَا
 وَقِيلَ لَا وَالْأَوَّلُ الْمُخْتَارُ
 يَطْهَرُ مِنْهُمَا هُوَ الْمَغْسُولُ
 فَطَهْرُهَا قَدْ قِيلَ مَهْمَا تَبَسَّ
 يَكْفِي يَبَاسُ ظَاهِرٍ إِذَا حَصَلَ
 فِيهِ فَيُلْقِيهِ وَمَا قَدْ دَارَا
 أَتَى بِسَمْنٍ جَامِدٍ حِينَ رَمَى
 وَكُلُّ جَامِدٍ كَذَاكَ إِنَّ تَسَلَّ
 لِأَنَّهُ دَاخِلَهَا الْإِرْهَاقُ
 وَمُمْكِنُ التَّطْهِيرِ لَيْسَ ضَائِعًا
 كَذَلِكَ اللَّحْمُ فَلَا تُمَارِي
 وَهُوَ مِنَ الْعَجِينِ فِي ذَا أَقْرَبُ
 فِي النَّارِ طَاهِرٌ وَلَوْ لَمْ يُعْسَلَا
 فِي طَهْرِهِ قِيلَ بِالِاخْتِلَافِ^(٣)
 فَطَاهِرٌ قَدْ قَالَ بَعْضُ الْبُلْغَا
 لِأَنَّهُ أَفْتَى بِهِ الْمُخْتَارُ^(٤)

(١) قوله: «الجراب» هو في الأصل الوعاء الساتر لما فيه وفي عرف أهل عُمان هو التمر المكنوز في ظرف معمول من سعف النخيل.

(٢) قوله: «وقبلها» أي قبل إدخاله النار، وكان الأولى تذكير الضمير لعوده إلى الدخول.

(٣) قوله: «بالاختلاف» يقرأ باختلاس الألف التي قبل اللام الأولى لأجل الوزن.

(٤) في قوله: «المختار» الأول بمعنى الاختيار والثاني بمعنى المصطفى ﷺ [وذلك] الجنس التام المتماثل.



وَالْمِلْحُ وَالشَّمْسُ لَهُ دِبَاغٌ
وَذَاكَ شَيْءٌ فِيهِ عُرْفُ النَّاسِ
فَالْغَرَضُ الْمَقْصُودُ رَفْعُ الدَّسَمِ
قِيءُ الصَّبِيِّ إِنْ جَرَى فِي فَمِهِ
وَالشَّرْطُ أَنْ يَمْصَّهُ ثَلَاثًا
وَطَهْرُهُ فِي غُسْلِهِ بِالْمَاءِ
وَكُلُّ شَيْءٍ دَبَّغُهُ يَنْسَاغُ
مُخْتَلِفٌ وَمَا بِهِ مِنْ بَاسٍ
وَنَحْوِ ذَاكَ مِنْ بَقَايَا اللَّحْمِ
يَطْهَرُ مَهْمَا مَصَّ تَدْيِ أُمَّه
وَتَدْيِهَا قَدْ كَسَبَ الْأَخْبَاثَا^(١)
لَا بَذَهَابِ الْعَيْنِ وَالْفَنَاءِ

باب أنواع النجاسات

وَالْبَوْلُ هُوَ أَنْجَسُ الْأَنْجَاسِ
وَبَعْدَهُ فَالْدَّمُ فَالْجَنَابَةُ
وَبَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ أَخْفَى
أَشَدُّ ذَاكَ بَوْلُ الْأَدَمِيِّ
قَالَ أَبُو الْمُؤَثِّرِ^(٢) بَوْلُ الْغَنَمِ
وَهَكَذَا خَزَقُ^(٣) النَّعَامِ الْمُؤَنَسِ
وَعَائِطٌ يَلِيهِ فِي الْقِيَاسِ
فَسَائِرُ الْأَشْيَاءِ الْمُسْتَرَابَةُ
مِنْ غَيْرِهِ إِذْ كَانَ فِيهِ يُخْتَلَفُ
وَالْجِنَّ ثُمَّ السَّبْعِ الْوَحْشِيِّ
أَهْوَنُ مِنْ بَوْلِ جِمَالِ الْأُمَّمِ
أَهْوَنُ مِنْ خُبْثِ السَّبَاعِ النَّجَسِ

(١) الأخبثا: أي الأنجاس، بمعنى أنه قد تنجس فعليها غسله بالماء.

(٢) هو العلامة الصلت بن خميس الخروصي البهلوي كان في زمان الإمام الصلت بن مالك الخروصي وعاش إلى زمان الخارجين عليه، وكان ممن يشنع عليهم في ذلك فألف كتاب «الأحداث والصفات» في الرد عليهم بحجج مُقْنَعَةٍ، و«المؤثر» بضم الميم بعدها همزة ساكنة فمثلة مكسورة مخففة.

(٣) الخزق: بفتح الخاء، درق الطيور.

وَرَخَّصُوا فِي شَرِّ (١) الدَّمَاءِ
 وَأَخْرُونَ شَدَّدُوا إِنْ سُفِحَا
 وَهَكَذَا الْخُلْفُ بِبَوْلِ الْفَارِ
 وَبَعْرُهُ أَيْضًا وَلَكِنْ أَرَخَّصَ
 وَاسْتَقْدَرُوا دُخُولَهُ فِي الْجَزِّ (٢)
 بَوْلُ الْعَفَافِ (٤) قِيلَ فِيهِ طَاهِرٌ
 أَسْوَارٌ مَا كَانَ مِنَ السَّبَاعِ
 إِذْ بَعْضُهُمْ قَالَ لَهَا مَا حَمَلَتْ
 وَهَكَذَا أَيْضًا سِبَاعُ الطَّيْرِ
 لِأَنَّهُ تَعَمُّ فِيهِ الْبَلَوَى
 ثُمَّ الْغُرَابُ يَخْلُطَنَّ الْمَأْكَلَا

لَوْ كَانَ مَسْفُوحًا (٢) بِلَا امْتِرَاءِ
 وَجَعَلُوا الرُّخْصَةَ إِنْ لَمْ يُسْفَحَا
 وَرَجَسُهُ الْأَشْهَرُ فِي الْآثَارِ
 مِنْ بَوْلِهِ مِنْ ثَمَّ فِيهِ رَخَّصُوا
 ثُمَّ خُرُوجَهُ بِغَيْرِ حِجْرِ
 وَبَعْرُهُ كَذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ
 مُنْجَسٌ لَكِنْ بِلَا إِجْمَاعِ
 بِفَمِهَا رِوَايَةٌ قَدْ نُقِلَتْ (٥)
 وَمَا الْغُرَابُ فِيهِ كَالنُّسُورِ
 وَالنَّسْرُ نَادِرٌ قَلِيلًا يُحْوَى (٦)
 بِطَاهِرٍ بَلْ يَأْكُلُ الْمُحَلَّلَا

(١) شرر الدماء: قطراتها.

(٢) الدم المسفوح: الخارج من الجسد بسبب من خارج كالجرح والوخز ونحو ذلك.

(٣) الجز: إناء معروف يعمل من الخزف.

(٤) العفاف: طائر كالخطاف لكنه أصغر منه وهو من طيور الليل.

(٥) هذا هو الصحيح لحديث المسند الصحيح: سئل رسول الله ﷺ عن السباع ترد الحياض وتشرب منها فقال: «لها ما ولغت في بطونها ولكم ما غير» قال الربيع: أي لكم ما بقي، أو قيد بما إذا كان فوق قلتين لحديث: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث» وكذا إذا تغير أحد

أوصاف الماء بالنجس. أفاده نور الدين في شرح المسند. (أبو إسحاق)

(٦) يُحْوَى: أي ينال.



وَحَالَةَ النَّسُورِ عَكْسُ ذَاكَ
 وَمِثْلُهَا الرَّخْمَةُ^(١) فَلْتُجْتَنَّبَ
 وَمِثْلُهُ الْغُرَابُ خَزَقُهُ^(٢) وَهُمْ
 خَزَقُ الدَّجَاجِ قَيْلَ وَالْأَهْلِيِّ
 وَلَيْسَ فِي الْوَحْشِيِّ بَأْسٌ وَكَذَا
 وَحَكَمُوا فِي السُّورِ بِالْأَطْهَارِ
 وَاخْتَلَفُوا فِي طَهْرِ سُورِ الْأَقْلَفِ
 وَيَظْهَرُ الْخِلَافُ فِي اغْتِسَالِهِ
 فَمَنْ رَأَهُ نَجَسًا يَلْزَمُهُ
 كَذَلِكَ الْغُسْلُ عَلَى مَنْ أَسْلَمَا
 فَقِيلَ بِالْإِسْلَامِ طَهْرُهُ وَلَمْ
 قَرِضُ الْأَمَاحِيِّ نَجَسٌ وَالْأَجْدَلُ
 فِي مَخْطَمِ السَّنُورِ أَيْضًا اخْتَلَفَ
 فَالْخُبْتُ عَادَةٌ لَهُ هُنَاكَ
 فِي سُورِهَا وَخَزَقُهَا الْمُجْتَنَّبُ
 سَلِيلٌ مَحْبُوبٌ يُرْخِصُ فَكْتَمَ
 مِنَ الْحَمَامِ الْخُلْفُ فِي الْمَرْوِيِّ
 إِنَّ صَيْنَ ذَا الدَّجَاجِ عَنْ أَكْلِ الْأَذَى
 مَا لَمْ تَرَ الرَّجْسَ عَلَى الْمِنْقَارِ
 وَالْأَكْثَرُ التَّنَجِيسُ فِيهِ فَاعْرِفِ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ يُزِيلَ مِنْ قَدَالِهِ^(٣)
 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لَا يَلْزَمُهُ
 مِنْ بَعْدِ شِرْكَ فِيهِ خُلْفٌ عَلِمَا
 يَقُولُ بِهِ الْبَعْضُ وَلِلْغُسْلِ التَّرَمُّ
 وَالْفَارُ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ الْأَوَّلُ
 فَعِنْدَ بَعْضِ النَّجَاسَةِ وَصِفَ

(١) قوله: «الرخمة» هي من الطيور المستخبثة غالب قوتها من الميتات، والجمع رخم وهي الأنوق لا تبيض إلا إلى شواهد الجبال حيث لا يبلغها إنسان، ولذلك قالوا: هو أعز من ببيض الأنوق.

(٢) قوله: «خزقه» هو بدل من الغراب ويسمى بدل اشتمال.

(٣) قوله: «قداله» أي قلفته، وهي الجلد التي تقطع عند الختان، وتسمى الفذلة، و(من) زائدة أي من بعد أن يزِيل قذالته أي يقطعها.



لِأَنَّهُ رَطْبٌ يَلَاقِي النَّجَسَا
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ هَذَا الْحَالُ
وَالضَّمْجُ وَالْقِرْدَانُ وَالْمَكُونُ^(١)
وَكُلُّ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ بِهِ دَمٌ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِسُورِ الْأَرْنَبِ
وَجَاءَ فِي بَعْرِ الْعَفَافِ قَوْلُ
وَاخْتَلَفُوا فِي رِجْسِ بَعْرِ الضَّفْدَعِ
وَإِنْ تَكُنْ جَاءَتْ مِنَ الْمِيَاهِ
بَلْ بَوْلُهَا أَشَدُّ وَالْقَوْلُ وَرَدٌ
وَنَجَسٌ إِنْ جَاءَ مِنْ صَحْرَاءٍ
وَحَدُّهُ ثَلَاثُ قَحْمَاتٍ فَإِنْ
وَهَذِهِ الْأَنْعَامُ وَالْحَمِيرُ
وَمِثْلُهَا الْبِغَالُ ثُمَّ الْخَيْلُ

وَلَمْ يَكُنْ يَنْشَفُ حَتَّى يَيْبَسَا
بِهِ لِكُلِّ خَبَثٍ زَوَالٌ
لَيْسَ بِهَا مِنْ نَجَسٍ يَكُونُ
فَذَاكَ بِالطُّهْرِ لَهُ قَدْ حَكَمُوا
وَبَعْرِهِ وَأَنَّهُ مِثْلُ الظَّبِّيِّ
بِطُّهْرِهِ كَذَاكَ مِنْهُ الْبَوْلُ
وَذَاكَ مِنْ بَرِّيَّةٍ فِيمَا مَعِيَ
فَبَعْرُهَا لِبَوْلِهَا يُضَاهِي^(٢)
بِطُّهْرِهِ إِنْ كَانَ مِنْ مَاءٍ نَفَذَ
وَهَكَذَا مُبَاعِدٌ لِلْمَاءِ
يَفْحَمُهَا مِنْهُ فَبَرِّيٌّ^(٣) زُكِنَ
طَاهِرَةً أَبْعَارُهَا وَالسُّورُ
وَإِنَّمَا يَنْجُسُ مِنْهَا الْبَوْلُ

(١) الضمج والقردان والمكون: من الحشرات الصغار المعروفة وهي تؤذي الأجساد بامتصاص الدم منها والقردان جمع قراد كغراب وغربان وهذا النوع أكثر أذى للإبل والغنم ولكنه في الإبل أكثر وكلها ليست من ذوات الدم إلا ما يتغذاه من الإنسان وسائر الحيوان.

(٢) يضاهاى: أي يشابهه.

(٣) قوله: «فبري» أي منسوب إلى البراري ليس ببحري، وما كان منها في المياه يقال له بحري ولو في غير ماء البحر.



وَعَرَقُ الْمَرْكُوبِ مَهْمَا صِينَا
 وَمَا تَمَّجُهُ^(١) ذُيُولُ الْإِبِلِ
 كَذَلِكَ الْمَاءُ مِنَ الْأَكَرَاشِ
 لِأَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْبَوْلِ
 لِكِنِّي أَخْتَارُ فِيهِ الطُّهْرَا
 وَكُلُّ مَا يَخْرُجُ مِنْ إِنْسَانٍ
 فَنَجَسٌ وَصَرَطُهُ^(٢) مُحَرَّمٌ
 لِأَنَّهُ كَخَارِجٍ مِنْ دُبْرِهَا
 كَذَاكَ مَا يَخْرُجُ مِنْ أَضْرَاسِهِ
 لِأَنَّهُ مِنْ نَتْنِهِ كَالْعَذْرَةِ
 كَيْفَ يَكُونُ مِثْلَهَا وَالْأَمْعَا
 أَكَلُ نَتْنٍ حُكْمُهُ النَّجَاسَةُ
 بَلِ الصَّوَابُ فِيهِ قَوْلُ الْبَعْضِ
 عَنِ الْأَذَى بِطَهْرِهِ يُفْتُونَا
 رَجَسٌ لِمَسِّهِ مَكَانَ الْمَبُولِ
 وَقِيئَهَا فِيهِ الْخِلَافُ فَاشِ
 مِنْ ثَمَّ كَانَ نَجِسًا فِي قَوْلِ
 إِذْ لَمْ يَكُنْ بَوْلٌ سِوَى فِي الْمَجْرَى
 مِنْ وَالِجِ الْجَوْفِ إِلَى اللِّسَانِ
 كَذَا مِنَ السَّبَاعِ أَيْضًا يَحْرُمُ
 وَالْحُمْرُ لَا بَأْسَ بِمَسِّ بَعْرِهَا
 نَتْنَا يَقُولُ الْبَعْضُ مِنْ أَنْجَاسِهِ
 وَهُوَ قِيَاسٌ لَيْتَهُ مَا ذَكَرَهُ
 قَدْ غَيَّرْتَهَا فَاسْتَحَالَ الطَّبْعَا^(٣)
 كَلَّا وَرَبِّي لَا نَرَى قِيَاسَهُ
 حَيْثُ غَدَا بِالطُّهْرِ فِيهِ يَقْضِي

- (١) قوله: «تمجه» أي تُلْقِيهِ مِنَ الرُّطُوبَاتِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ بَوْلِهَا، كَمَا إِذَا أَصَابَهَا مَاءٌ فَنَثَرْتَهُ أَذْنَابَهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ نَجِسًا، هَذَا مَبْنِي عَلَى قَوْلِ جَمْهُورِ الْأَصْحَابِ الْقَاتِلِينَ بِنَجَاسَةِ بَوْلِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
- (٢) قوله: «صرطه» أي إِدْخَالَهُ الْجَوْفِ، قَوْلُهُ: «كَذَا السَّبَاعُ» أَي أَنَّ الْخَارِجَ مِنْ قِيءِ السَّبَاعِ نَجَسٌ مُحْرَمٌ عَلَى الْإِنْسَانِ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ فِي بَدَنِ أَوْ ثَوْبٍ.
- (٣) الطَّبْعَا: تَمْيِيزٌ مَحْوُولٌ عَنِ الْفَاعِلِ أَيِ اسْتِحَالِ طَبْعِهِ، وَتَعْرِيفُهُ لِلضَّرُورَةِ أَوْ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ أَجَازِ تَعْرِيفِ التَّمْيِيزِ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ: وَطَبِئَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو.

وَالرَّيْقُ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا جَرَى
 لِأَنَّ ذَاكَ طَاهِرٌ مُجْتَمِعٌ
 وَعَرَقُ الْإِنْسَانِ أَيْضًا طَاهِرٌ
 كَذَلِكَ أَيْضًا جِلْدُهُ لَوْ اخْتَرَقَ
 وَرَجْسُهُ يُعْزَى لِقَوْلِ الْأَكْثَرِ
 كَذَلِكَ أَيْضًا دُبْرَةُ الْحِمَارِ (٣)
 لَا يَنْقُضَنَّ طُهْرَهُ إِلَّا الدَّمُ
 وَإِنْ يَكُنْ يَخْرُجُ مَخْرَجَ النَّجَسِ
 كَرَجُلٍ يَخْرُجُ مِنْ قَضِيْبِهِ
 لِمَخْرَجِ الْبَوْلِ كَذَلِكَ الْمَنِي
 وَالرَّجْسُ فِي الْمَيْتَةِ مِنْ ذَاتِ الدَّمِ

مِنْ نَائِمٍ فِي نَوْمِهِ قَدْ عُمِرَا (١)
 عَلَيْهِ وَالْمُخَاطُ ثُمَّ الْأَذْمُعُ
 وَالْمِدُّ (٢) مِثْلُهُ وَهَذَا ظَاهِرٌ
 بِالنَّارِ وَالْبَعْضُ بِرَجْسِهِ نَطَقَ
 وَطُهْرُهُ الصَّحِيحُ عِنْدَ النَّظَرِ
 يَمَسُّهَا وَالْمِدُّ مِنْهَا جَارِي
 وَمَا سِوَاهُ مَسَّهُ لَا يَحْرُمُ
 نَجْسَهُ الْمَخْرُجُ لَوْ لَمْ يَحْتَبَسِ (٤)
 مِدُّ نَحْتُهُ عَلَى تَجْنِيْبِهِ (٥)
 رَجَسَ كَذَلِكَ وَدَيْهَ وَالْمَذْيُ (٦)
 وَالْكَلبِ وَالْخَنْزِيرِ أَصْلٌ فَاعْلَمَ

(١) غمرا: غمر في نومه إذا غرق فيه، وهو كناية عن ثقل النوم.

(٢) قوله: «والمِدُّ» هو الماء الأبيض الغليظ الذي يخرج من القروح، وقد يكون رقيقاً.

(٣) دُبْرَةُ الْحِمَارِ: هي القرحة التي تتكون في ظهره من شدة الحمل، ويكون ذلك في الخيل والإبل قال الإعرابي:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ

(٤) قوله: «لو لم يحتبس» أي ولو لم يمكث في البطن إذا خرج البول أو الغائط.

(٥) تجنيبه: أي تبعيده.

(٦) قوله: «المني» بالتخفيف للوزن أو هو لغة فيه وأصله بشد الياء، وهو ما يخرج باللذة مع الانتشار، والودي ما يخرج من الذكر بعد البول مثل الخيط، والمذي هو ما يخرج من الرطوبة مع الانتشار بدون لذة ولا اندفاق، وهذان الأخيران يجب غسلهما ولا يوجبان غسل الجسد بخلاف المنى الدافق فإنه يوجب.



وَكُلُّهَا مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ
 وَقِيلَ فِي مُعَلِّمِ الْكِلَابِ
 فَنَفَهَمَنْ مِنْ قَوْلِ هَؤُلَاءِ
 وَإِنْ تَكُ الْمَيْتَةُ مِمَّا يُخْتَلَفُ
 وَالْخُلْفُ فِي مَرَارَةِ الْغُرَابِ
 وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ مُذَكِّي نَجِسَةٍ (٢)
 وَالْجِلْدُ وَالشُّعُورُ وَالْأَصْوَابُ
 كَذَلِكَ الْأَوْبَارُ وَالرِّيشُ إِذَا
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ذِي حَيَاةٍ يُؤْكَلُ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي الرِّيشِ لَحْمٌ انْقَلَعَ
 وَعَظْمُهَا كَالْجِلْدِ أَيْضًا يُخْتَلَفُ
 لِحُبِّهِ وَمَا بِهِ مِنْ شَيْئِهِ
 لَيْسَ بِمَنْجُوسٍ لِلانْقِلَابِ
 حَدُوثِ رِجْسِهِ عَلَى الْأَعْضَاءِ
 فِي أَكْلِهَا تَزْدَادُ رِجْسًا وَوَهْفٌ (١)
 حِينَ يُذَكِّي ظَاهِرُ الصَّوَابِ
 لِمَا بِهِ مِنْ حُرْمَةٍ مُؤَسَّسَةٍ
 مِنْ مَيْتَةٍ فِي كُلِّهَا اخْتِلَافٌ
 لَمْ يَبْقَ فِيهِ أَثَرٌ مِنَ الْأَذَى
 فَطَاهِرٌ لَوْ فِي الْحَيَاةِ يُفْضَلُ
 فَنَجَسٌ نَقَلَهُ إِذَا انْقَطَعَ
 فِيهِ فَعَظْمُ الْغَلْبِ (*) فِيهِ مَا سَلَفَ

بابُ الْمُتَنَجِّسَاتِ

وَكُلُّ طَاهِرٍ يُصِيبُهُ النَّجْسُ
 إِلَّا الَّذِي قَدَّمْتُهُ فِي الْمَاءِ
 فَإِنَّهُ يَنْجُسُ مَا مِنْهُ لَمَسَ
 فَإِنَّهُ مُطَهَّرُ الْأَشْيَاءِ

(١) الوهف: العفونة والرائحة الكريهة.

(٢) قوله: «نجسه» خبر لمبتدأ محذوف أي فهي نجسه.

(*) قال أبو مسلم: «وعلى هذا الحكم عظم الدابة المعروفة بالغلب». قلت - أي أبو مسلم -: وهو قرن دابة من جنس الأوعال، وهيئة القرن مثل شكل الشجرة. انتهى.

وهو علاج كان يستعمل سابقًا في عُمان. (إسماعيل)



فِي الْمَاءِ مِنْهُ شَرْرٌ^(١) فَارْتَفَعَا
بِشَرْطِ أَنْ الْمَاءَ مِنْهُ أَكْثَرُ
وَحُمْرَةٌ مِنْ خَدَشٍ فِي رِجْلِ
يُغْسَلُ فِيهَا الْإِخْتِلَافُ يُنْقَلَنُ
فَطَاهِرٌ حَتَّى يَصِحَّ السَّفْحُ
بِظَهْرِهِ وَهُوَ إِذَنْ عَرْقَانُ
تَنْجُسُ قَيْلٌ وَهُوَ فَرْقٌ مُشْكِلٌ
وَاللُّبْسُ رَطْبٌ فَاحْكُمَنْ بِرِجْسِهِ
وَذَاكَ عَكْسُ مَا مَضَى مُدَبَّجًا
مِنْ جَوْفِهِ كَحَالِهِ حِينَ وَلَجَ
يَنْجُسُ إِلَّا الْقِشْرُ مِنْهُ فَاعْلَمَا
وَقِيلَ لَوْ لَمْ يَنْكَسِرْ مُنْجَسٌ
فَذَاتُهُ فِي ذَا الْمَقَالِ قَدِرَةٌ
حُكْمُ الطَّهَارَاتِ وَلَا يُسْتَعْرَبُ
فَكُلُّ مَا لَاقَاهُ لَيْسَ يَنْجُسُ

وَقِيلَ فِي الْبَوْلِ إِذَا مَا وَقَعَا
فَطَاهِرٌ يُقَالُ ذَاكَ الشَّرْرُ
وَصُفْرَةٌ تَخْرُجُ بَعْدَ الْغُسْلِ
فَإِنَّهَا طَاهِرَةٌ وَقَبْلَ أَنْ
وَمَنْ أَصَابَهُ بَلِيلٌ جُرْحٌ
وَقَمَلَةٌ يُدْرِجُهَا الْإِنْسَانُ
فَالظَّهُرُ مِنْهُ طَاهِرٌ وَالْأَنْمَلُ^(٢)
وَإِنْ يَكُنْ أَخْرَجَهَا مِنْ لُبْسِهِ
وَذَاكَ إِنْ أَدْرَجَهَا لِتَخْرُجَا
وَرَجُلٌ يَسْرُطُ^(٣) بِيضًا فَخَرَجَ
فَأَصْلُ ذَاكَ الْبَيْضِ طَاهِرٌ وَمَا
وَإِنْ بَدَا مُنْكَسِرًا فَنجسُ
لِأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الْعَذْرَةِ
حُكْمُ مِدَادِ ذِي الصَّبَا إِذْ يَكْتُبُ
وَجَسَدُ الْمُشْرِكِ حِينَ يَيْبَسُ

(١) قوله: «شَرْر» أي قطرات صغار.

(٢) الأنمل: أطراف أصابع اليدين، واحدها أنملة.

(٣) يسرط: أي يتلعب.



إِلَّا إِذَا كَانَ الَّذِي لَأَقَاهُ
وَأِنْ تَكُنْ رُطُوبَةٌ فِي جَسَدِهِ
قِيلَ وَلَوْ نَظَّفَ لِلْبَنَانِ
فَأِنَّهَا إِنْ عَرِقَتْ تُفْسِدُ مَا
وَإِنْ أُصِيبَتْ (٢) هِرَّةٌ فِي الْبُرِّ (٣)
لَأَنَّه تَحْتَمِلُ الْوِلَادَةَ
وَبَاقِرُ الدَّوْسِ إِذَا تَبَوَّلُ
وَالْحَبُّ فَهَوَ طَاهِرٌ نَقُولُ
وَاللَّحْمُ إِنْ يُشْوَى بِجَمْرِ الْعَذْرَةِ
وَقِيلَ لَا كَذَلِكَ الدُّخَانُ
أَمَّا دُخَانُ الْعُودِ إِنْ تَنَجَّسَا
وَمَا بَدَهْنِ الْمِسْكِ مِنْ جُنَاحِ
وَسَائِرِ الْأَدْهَانِ إِنْ تَنَجَّسَتْ

رَطْبًا فَذَاكَ نَجَسٌ نَرَاهُ
يَنْجَسُ مَا لَأَقَاهُ فِي مُعْتَمَدِهِ
بِالْغُسْلِ وَالسِّدْرِ وَبِالْأَشْنَانِ (١)
تَمَسُّهُ وَطَهْرُهُ إِنْ يُسْلِمَا
وَالِدَةً فَاحْكُمْ لَهُ بِالطَّهْرِ
فِي غَيْرِهِ وَانْتَقَلَتْ كَالْعَادَةِ
فَحْكُمُهُ فِي التَّبَنِ إِذْ يَشُولُ (٤)
لَأَنَّه مِنْ شَأْنِهِ النُّزُولُ
فَلَزِقَتْ بِهِ فَذَاكَ قَدْرَهُ
مِنْهَا فَقِيلَ نَجَسٌ يُبَانُ
فَطَاهِرٌ مَا لَمْ يُؤْثِرْ دَنَسًا (٥)
وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُبَاحِ
فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا إِذْ نُجِّسَتْ

(١) الأشنان: بضم الهمزة شجرة الحرص تنبت في الصحارى والقفار أيام الأمطار.

(٢) قوله: «أصيبت» أي وُجِدَتْ.

(٣) البُرّ: بضم الباء، أي في حب البرّ.

(٤) يَشُولُ: أي يرتفع عن الحب.

(٥) قوله: «ما لم يؤثر دنسًا» هذا منه رَحِمَهُ اللهُ احتِراساً، وإلا فإن دخان العود لا يؤثر سواداً.

وما أحسن قول القائل:

غَضَبُ الْكَرِيمِ وَإِنْ تَأَجَّجَ نَارُهُ
كَدُخَانِ عُودِ لَيْسَ فِيهِ سَوَادٌ



وَقِيلَ بَلْ يَجُوزُ حِينَ يُشْتَرَطُ
وَالنَّخْلُ إِنْ يُسْقَى بِمَاءِ الْعَذْرَةِ
كَذَلِكَ النَّابِتُ فِي الْأَقْدَارِ
إِنْ نَالَتِ الْعُرُوقُ مِنْهَا الْأَرْضَا
وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ فِي النَّخِيلِ
قُلْتُ كَذَاكَ فِي الَّذِي يَلِيهِ
وَالطُّهْرُ فِي الْأَحْكَامِ عِنْدِي أَظْهَرُ
وَجَائِزٌ خِيَاطَةُ الْيَهُودِي
وَهَكَذَا غُسَالَةُ الشِّيَابِ
وَهَكَذَا إِنْ كَنَزَ الْجِرَابَا
وَجَوَّزُوا شِرَاءَنَا لِلتَّمْرِ
وَقِيلَ بَلْ عَلَى ثِقَاتِنَا فَقَطُ
فَجَائِزٌ لِلنَّاسِ أَكْلُ الثَّمَرَةِ
يَحِلُّ مَهْمَا كَانَ مِنْ أَشْجَارِ
أَوْ لَا فَذَلِكَ يُرْفَضَنَّ رَفْضَا
إِنْ سُقِيَتْ بِمَائِهَا الْعَلِيلِ
وَذَلِكَ الْأَلْيَقُ فِي التَّنْزِيهِ
لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ الْأَثْرُ
مَا لَمْ يَنْلُ بِرِيقِهِ^(١) الْمَعْهُودِ
وَمَنْعُهُ أَدْنَى إِلَى الصَّوَابِ
يَكُونُ عِنْدِي نَجِسًا مُرَابَا
مِنْهُ إِذَا لَمْ نَعْلَمَنَّ بِالْحَجَرِ

بَابُ غُسْلِ الْمُتَنَجِّسَاتِ

وَيَطْهَرَنَّ مِنْ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ
لَوْ لَمْ يَكُنْ يَنْوِي لِأَنَّ الْغَرَضَا^(٢)
إِنْ زَالَتِ الْعَيْنُ بِمَاءٍ طَاهِرٍ
إِزَالَةُ الْخَبِيثِ حِينَ عَرَضَا

(١) قوله: «ما لم ينل بريقه» أي ما لم يُصب الخيط شيء من ريقه، وفي نسخته «ما لم يبُل» من

البلل، وهو موافق لما في شعر ابن النضر حيث قال: مَا لَمْ يَبُلَّ الْخَيْطُ بِالثُّغْرِ.

(٢) الغرض: بالغين المعجمة أي القصد.



صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ بِانْسِكَابٍ
وَذَاكَ طَهْرُهُ بِلَا التَّبَاسِ
فَتَّهَهُ^(١) وَاغْسَلَهُ بِمَا وَيَسِ
وَالْعَرْكَ فِي بَوْلِ الْإِنَاثِ أَكْثَرُ
وَلَيْسَ يُجْزِيهِ هُنَاكَ نَضْحُ مَا
إِلَّا الَّذِي أُخْرِجَ بِالِدَّلِيلِ
كَمَا إِذَا خَضَخَضَهُ وَحَرَكَه
فِي النَّهْرِ حَتَّى يُذْهِبَنَّ النَّجَسَا
وَالْفَضْلُ كُلُّ الْفَضْلِ فِي التَّادِبِ
دَخُولِهِ أَيْضًا شُقُوقَ الرَّجْلِ
وَالْعَرْكَ لَا يَنْبُو^(٣) عَنِ الشُّقُوقِ
يُغْسَلُ حَتَّى يَبْلُغَنَّ^(٤) النَّجَسَا
مَوْوَنَةً أَوْ يَابِسًا يَحْتَاجُ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَبْسَنُهُ

وَالشَّاءُ إِنْ بَالَتْ عَلَى الْجِرَابِ
حَتَّى يُوَافِيَ مَبْلَغَ الْأَنْجَاسِ
وَإِنْ تَكُنْ كَنْزَتَهُ بِنَجَسِ
بَوْلِ الرَّضِيعِ نَضْحُهُ مُطَهَّرُ
وَالْعَرْكَ فِي الْجَمِيعِ مَهْمَا طَعِمَا^(٢)
وَالْعَرْكَ لَازِمٌ لِذِي التَّغْسِيلِ
وَقَدْ تَتَوَّبُ عَنْهُ نَفْسُ الْحَرَكَه
كَذَاكَ مَنْ بَرَّجِلِهِ قَدْ رَفَسَا
وَهُوَ مُخَالِفٌ لِحَالِ الْأَدَبِ
وَمِنْهُمْ فَضْلُهُ لِأَجْلِ
وَلَا أَرَى هَذَا مِنَ التَّحْقِيقِ
وَالطَّهْرُ لِلْإِنَاءِ إِنْ تَنَجَّسَا
فَإِنْ يَكُنْ رَطْبًا فَلَا يَحْتَاجُ
يُوزَقَنَّ^(٥) ثُمَّ يُكْفَى مِنْهُ

(١) قوله: «فَتَّهَهُ» بفاء فمشتاتين من فوق أولاهما مشددة مكسورة والثانية ساكنة؛ أي فَرَّهَهُ.

(٢) قوله: «طَعِمَا» أي أكل الطعام.

(٣) قوله: «لا يَنْبُو» أي لا يقصر عن الوصول إلى الشقوق.

(٤) قوله: «يَبْلُغَنَّ» يعني الماء.

(٥) قوله: «يُوزَقَنَّ» أي يترك في الماء بمقدار ما يرى أنه بالغ في تنظيفه من النجاسة.



وَذَاكَ فِي آيَةٍ مِنْ خَزَفٍ
 وَطُهْرَهَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ
 وَالْخُلْفُ فِي تَطْهِيرِهِ الثِّيَابَا
 وَلَا أَرَى لِلْمَنْعِ وَجْهًا أَبَدًا
 وَمَعَ ذَاكَ لَسْتُ أَرْتَضِيهِ
 وَنَحْوِهِ مِنْ خَشَبٍ مُنْشَفٍ
 إِذَا أَتَى بِغُسْلِهَا الْمَرْضِيَّ
 وَمَنْ يَقُلْ بِطُهْرِهَا أَصَابَا
 إِلَّا لِمَنْ يَجْعَلُهُ تَعْبُدًا
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ لِلتَّنْزِيهِ

بَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ

وَلِقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ
 فَيُبْعَدَنَّ إِنْ مَضَى فِي الصَّحْرَا
 لَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا كَثِيبَ رَمَلٍ
 وَلَا تَكُنْ مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ
 وَقِيلَ لَا يَجُوزُ ذَاكَ أَبَدًا
 وَفِي الْبُيُوتِ لَيْسَ يُمْنَعَنَّ
 وَهُوَ مَقَالٌ قَدْ رَوَاهُ جَابِرُ
 وَالشَّمْسُ وَالنُّجُومُ لَا تَسْتَقْبِلَا
 وَوَضْعُكَ الْغَائِطُ فِي الْمَجَارِي
 جُمْلَةٌ آدَابٍ عَلَى الْأَعْيَانِ
 وَيَسْتَرْنَ عَنْهُ الْعُيُونَ سِتْرَا
 لَازِبٍ بِهِ أَوْ تَلْعَةٍ^(١) أَوْ رَحْلٍ
 وَلَا لَهَا مُسْتَدْبِرًا بِمَكَّةِ
 وَالْمَنْعُ بِالصَّحْرَاءِ بَعْضُ قَيْدَا
 لِمَا بِهِمَا مِنْ حَائِلٍ قَدْ عَنَّا
 عَنْ شَيْخِهِ الْبَحْرِ وَهُوَ الظَّاهِرُ
 وَالرِّيْحُ كَيْلًا تَرْجَعَنَّ الْبِلَلَا
 حَجْرٌ كَذَاكَ مَسْقَطُ الثَّمَارِ

(١) التلعة: بفتح التاء بوزن القلعة ما ارتفع من الأرض وما انهبط، وهو من الأضداد، وهي معطوفة على الضمير المجرور بالباء في «به»، وهو جائز عند ابن مالك وكثير من النحويين.



كَذَلِكَ أَيْضًا سُبُلُ الْمُرَارِ
رُخِصَ فِيهِ قُلْتُ لِاضْطِرَارِ
كَانَ مِنَ الرَّكَدِ وَصَفًا فاعْلَمَا
فِي النَّهْرِ وَهُوَ لِلنَّجَاةِ أَنْجَا
لَا سِيَّمَا الرَّكَدِ وَهُوَ الْقَوْلُ
فِيهِ كَذَلِكَ تَحْتَ نَخْلِ الْحَائِطِ
يَصْلُحُ لِلْأَكْلِ عَلَى اخْتِيَارِ
فِيُمنَعَنَّ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلِ

وَهَكَذَا أَمَاكِنُ الضَّرَارِ
وَالْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ الْجَارِي
أَوْ أَنَّهُ قَدْ قِيدَ النَّهْيِ بِمَا
وَبَعْضُهُمْ كَرَّهَ أَنْ يُسْتَنْجَا
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَوْلُ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِوَضْعِ الْغَائِطِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَا فِيهِ مِنْ ثَمَارِ
وَإِنْ يَكُنْ يَصْلُحُ لِلْمَأْكُولِ

باب الاستنجاء

وَهُوَ أَمِينٌ نَفْسِهِ فِي الْأَمْرِ
وَيَفْعَلَنَّ بِهِنَّ الْإِسْتِجْمَارَا
وَكُلُّ مُسْتَنْجٍ بِهِ لَمْ يَأْتُمْ
حُكْمًا وَمَا بِهِ مِنْ اشْتِيَاهِ
فَذَلِكَ وَصْفٌ لَيْسَ يَنْفِي الْحِلَّ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي الْإِسْتِجْمَاءِ

وَمَنْ يَبْلُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبْرِي
وَيَأْخُذَنَّ ثَلَاثَةً أَحْجَارًا
وَقِيلَ يُسْتَنْجَا بِمَاءِ زَمْزَمِ
لِأَنَّهُ كَسَائِرِ الْمِيَاهِ
وَإِنْ يَكُنْ أَعْظَمَ مِنْهَا فَضْلًا
وَمَنْ يَكُنْ حَرَكَهُ^(١) فِي الْمَاءِ

(١) قوله: «حَرَكَهُ» يعني الذكر.

وَقِيلَ لَا عِبْرَةَ بِالْمَرَّاتِ
 وَهُوَ صَحِيحٌ مَا بِهِ مِنْ شَيْنٍ
 وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّهِ الْمُحَدَّدِ
 وَقِيلَ بَلْ أَكْثَرُهُ عِشْرُونَ
 قِيلَ وَذِي^(١) فِي أَقْدَرِ الْأَخْبَاثِ
 إِذْ لَيْسَ لِلطَّهْرِ بِهَا^{(٢)(*)} ثَبَاتٌ
 حَتَّى يَرَى الْقَلْبَ بِهِ اطمَآنًا
 وَيُذْهِبَنَّ خَبَثَ اللُّيُونَةِ
 وَلَا دَلِيلَ عِنْدَ هَذَا أَمْسَى
 لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُلْمَحُ
 مُعْتَبَرًا فِي عَدِّ الْإِسْتِجْمَارِ
 فَقِيلَ يُجْزِيهِ عَنِ الْعَرَكَاتِ
 لِأَنَّمَا الْمُرَادُ رَفْعُ الْعَيْنِ
 وَقَالَ قَوْمٌ بِاعْتِبَارِ الْعَدَدِ
 أَكْثَرُ مَا قِيلَ بِأَرْبَعِينَ
 وَقِيلَ عَشْرٌ ثُمَّ بِالثَّلَاثِ
 وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الذَّاتُ
 وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَعْرُكُنَا
 وَقِيلَ حَتَّى يَجِدَ الخُشُونَةَ
 وَالبَوْلُ قِيلَ يُعْرُكَنَّ خَمْسًا
 وَقِيلَ بِالثَّلَاثِ وَهُوَ أَرْجَحُ
 لِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ

(١) قوله: «وذي» إشارة إلى الثلاث العركات، والمراد بأقدر الأخباث أي البول.
 (٢) قوله: «بها» أي ذات الخبث، فلعل الباء بمعنى اللام، ولو قال لها لكان أظهر.
 (*) الظاهر أن الباء للسببية، والمراد ليس للطهر بسبب وجود الذات ثبات. (إسماعيل)



كِتَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

وَيَجِبُ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ
 إِمَّا خُرُوجُ الْمَنِيِّ مِنْ إِنْسَانٍ
 فَالْنُّظْفَةُ الْمَيْتَةُ^(٢) وَالْإِكْسَالُ
 كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ مَهْمَا احْتَلَمَتْ
 وَلَا اغْتَسَلَ إِنْ تَكُنْ قَدْ أَدْخَلَتْ
 وَأَوْجَبَ الْأَضْلُ عَلَيْهَا الْغُسْلَ
 وَالْأَضْلُ فِيهِ أَنَّهُ تَعَبُّدٌ
 وَهُوَ مِنَ الْأَمَانَةِ الْمَعْرُوضَةِ^(٣)
 وَشَرْطُهُ النِّيَّةُ فَالَّذِي قَصَدُ
 وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يُجْزِيهِ
 إِنْ كَانَ يَدْرِي حَالَهُ أَجْزَاهُ
 وَمَنْ أَرَادَ الْإِغْتِسَالَ فَلْيَبْلُ
 بِسَبَبَيْنِ فَأَعْرِفْنِ أَسْبَابَهُ
 أَوْ بِدُخُولِهِ إِلَى الْخِتَانِ^(١)
 عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا اغْتِسَالٌ
 وَرَأَتْ الْمَاءَ اغْتِسَالًا أُزِمَتْ
 جَنَابَةً مِنْ خَارِجٍ وَمَا مَنَتْ
 وَلَا أَرَاهُ فِي الْمَقَالِ عَدْلًا
 وَأَصْلُهُ مِنَ الْكِتَابِ يُوجَدُ
 وَحِفْظُهَا عَلَى الْوَرَى مَفْرُوضَةٌ
 بِغُسْلِهِ الْجُمُعَةَ قِيلَ لَا يُعَدُّ
 وَآخَرُونَ فَسَّرُوا مَا فِيهِ
 إِذْ يَدْخُلَنَّ فِي الَّذِي نَوَاهُ
 لِيُذْهَبَ الْبَاقِي هُنَاكَ أَوْ يَقِلُّ

(١) قوله: «أبو بدخوله إلى الختان» يعني به الذكر، وإلى الختان غاية ما يوجب الاغتسال، والمراد به الختانان معًا، فإذا التقى الختانان وولجت حشفة الذكر في فرج المرأة وجب عليهما الغسل، أنزل أو لم ينزل واختلفا فيما إذا غابت الحشفة في الدبر ولم ينزل فليل يجب بذلك الغسل قياسا على الفرج وقيل لا إذ لم ينص عليه الدليل والله أعلم.

(٢) قوله: «النظفة الميتة» هي الخارجة بغير لذة، و«الإكسال» النظفة التي تنفصل من مجاريها مع اللذة والانتشار، ثم يمنعها عن الخروج من ثقب الذكر.

(٣) قوله: «المعروضة» هذا إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية.



وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الْغُسْلَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ إِذْ أَجَادَ الْفِعْلًا
وَالْخُلْفُ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهُ إِنْ لَمْ يَبْلُ إِذَا رَأَى مَدِيدَهُ^(١)

باب كيفية الغسل

يُقَدِّمَنْ فِي غُسْلِهِ الْيَدَيْنِ وَيَقْصِدَنَّ لِزَوَالِ الْعَيْنِ
وَيَغْسِلَنَّ فَمَهُ وَأَنْفَهُ وَيَفْعَلَنَّ مِنَ الْوُضُوءِ وَضْفَهُ
ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ فَوْقَ الرَّاسِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِلَا التَّبَاسِ
ثُمَّ يَعْمَنَنَّ جَمِيعَ الْجَسَدِ وَيَعْرُكَنَّهُ بِبَاطِنِ الْيَدِ
وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَعْرُكَ بَلِ الْوُجُوبُ مَسُّ مَاءٍ أَدْرَكَ
وَضْرَبُ مُوجِ الْبَحْرِ كَالْعِرَاكِ كَذَلِكَ صَبُّ الْمَاءِ بِأَنْسَبِكِ
وَمَنْ أَتَى فِي الْغُسْلِ بِالْمَسْنُونِ^(٢) يُجْزِيهِ عَنِ وُضُوءِهِ الْمَصُونِ
وَذَلِكَ الْغُسْلُ الْوُضُوءُ الْأَكْبَرُ وَعِنْدَهُمْ هَذَا الْمَقَالُ أَكْثَرُ
لِأَنَّهُ عَلَى الْوُضُوءِ اشْتَمَلَا وَزَادَ فَوْقَهُ بِحَيْثُ اغْتَسَلَا

(١) قوله: «مدیده» هو كناية عن خروج شيء من بقية المنى مع البول، وأما الذي يخرج بعده فهو الودّي، واختار بعض مغاربتنا أن يبول على ليفة سوداء ليرى ما يبقى فيها من أثر المنى وهو مبني على القول بوجود إعادة الغسل إذا رأى شيئاً وعلى عدم وجوبه إن لم يره.

(٢) قوله: «بالمسنون» أي بمسنون الغسل وهو أن يبدأ بوجهه ورأسه ويديه ثم الأيمن من جسده ثم الأيسر ثم الرجل اليمنى ثم اليسرى بعد غسل مواضع العورة، فقليل إن هذا يُجْزِيهِ عَنِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ يَشَابِهُهُ، وَعِنْدِي أَنَّهُ إِذَا نَوَى بِذَلِكَ الْوُضُوءَ مَعَ الْغُسْلِ أَجْزَاءَهُ عَنِ الْوُضُوءِ، وَإِلَّا فَلَا، وَكَأَنَّ هَذَا مَرَادَ النَّاطِمِ رَحِمَهُ اللهُ.



أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَوَضَّأْ فِيهِ
 وَهَاهُنَا مَحَلُّ قَوْلِ الْمَنَعِ
 لَكِنَّ قَوْمًا أَطْلَقُوا إِذْ ذَكَرُوا
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ شَكَّ فِي اغْتِسَالِهِ
 لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ الْوُجُوبَ
 أَقْلُ مَا يُجْزِيهِ بِاسْتِقْصَاءِ
 وَهُوَ عَنِ الْمُخْتَارِ وَالْبَعْضِ نَفَا
 وَاعْتَلَّ فِيهِ بِالذِّي تَرَاعَى^(١)
 يُحْسِنُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ يَجْهَلُ
 وَالْأَضْلُ قَالَ فِيهِ هُوَ الْأَعْدَلُ
 وَيَظْهَرَنَّ مَوْضِعُ النَّزَاعِ
 وَكَانَ لَا يُحْسِنُ فِعْلَ الْغُسْلِ
 يَلْزِمُهُ عَلَى الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
 وَغُسْلُهُ يُجْزِيهِ لَوْ تَعَرَّى^(٣)

فَهُوَ عَنِ الْوُضُوءِ لَا يَكْفِيهِ
 وَلَيْسَ لِلْخُلْفِ هُنَا مِنْ وَقَعِ
 وَلَمْ يَعُوا مَاذَا أَرَادَ الْأَثَرُ
 فَإِنَّهُ يُعِيدُهُ بِحَالِهِ
 وَالشَّكُّ لَا يُفِيدُ إِلَّا الرَّيْبَا
 صَاعٌ وَفِي الْوُضُوءِ مُدُّ مَاءٍ
 تَحْدِيدُهُ سِوَى الَّذِي مِنْهُ كَفَى
 فِي قَوْلِهِ لَيْسَ الْوَرَى سِوَاءَا
 وَهُوَ مِنَ التَّعْلِيلِ شَيْءٌ مُشْكِلٌ
 وَإِنِّي عَنِ قَوْلِهِ لِأَعْدِلُ
 إِنْ كَانَ لَمْ يَحْظَ بِغَيْرِ صَاعٍ^(٢)
 فَالْخُلْفُ فِي اللُّزُومِ فِي ذَا الْفَضْلِ
 وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدَنَا فَاغْتَسَلَ
 بَيْنَ الْوَرَى وَدِينَهُ أَضْرًا

(١) تَرَاعَى: أي تظاهر، وهو إشارة إلى حديث مَرْوِيِّ عنه ﷺ أنه قال: «ليس الخلق في ذلك سواء» والله أعلم.

(٢) «لم يحظ بغير صاع» هو من الحظوة، وهي بكسر الحاء وضمها، يقال: حظي بكذا إذا ناله.

(٣) قوله: «لو تعرَّى» أي عند الناس، أو بحيث يراه الناس، إما لو تعرَّى في مكان ساتر فلا شيء عليه، وهل يكون الاغتسال إلا مع التعري، لكن بحيث لا يكون تعرَّيه مَعْصِيَةً.

باب أحكام الجنب

وَيُمنَعَنَّ مِنْ مَسِيسِ الْمُصْحَفِ وَمِنْ تِلَاوَةِ الْكِتَابِ الْمُنْصِفِ
 وَجَوَّزُوا أَنْ يُمَسِكَ الْعِلَاقًا^(١) وَمَنَعُوا الْحُرُوزَ وَالْأَوْفَاقَا
 لِأَنَّهَا تَكُونُ فَوْقَ الْجَسَدِ وَسَيْرُهُ فَقَطُّ فِي كَفِّ الْيَدِ
 وَمَنَعُوهُ أَنْ يُبَسِّمَ لَنَا وَلِتَعَوُّذٍ يُرَخِّصَنَا
 وَجَاعِلُ الرَّسْمِ كَمَثَلِ الْكَلِمِ يَمْنَعُهُ مِنْ رَسْمِهَا بِالْقَلَمِ
 وَمَنْ يَقُلْ لَا مِثْلَهُ يُجَوِّزُ وَالْمَنْعُ فِي الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَحْرَزُ
 لِأَنَّهُ يَحْمِلُ مَا مِنْهُ شَخَطٌ^(٢) وَالْخَلْفُ إِنْ لَمْ يَحْمِلْنَهُ فَقَطُّ
 وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا أَذْنَا وَذَكَرَ اللَّهُ الْعَظِيمَ مُعَلِنَا
 وَالْمَحْوُ مَا فِي شُرْبِهِ مِنْ بَأْسٍ كَذَاكَ ذَاتُ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ
 وَالْأَصْلُ فِيهِ قَدْ حَكَى الْإِجْمَاعَا لَكِنْ أَرَاهُ يَقْبَلُ النَّزَاعَا
 وَالسُّورُ مِنْهُ طَاهِرٌ وَالْعَرَقُ وَإِسْمُ الْإِسْتِحْمَامِ^(٣) فِيهِ أَطْلَقُوا

(١) قوله: «العلاقا» هو الخيط أو الحبل الذي يعلق به المصحف والمراد بـ«الحروز والأوقاق» حملها أي أنه يمنع الجنب من حملها وهي ما كانت من آيات الكتاب أو أسماء العزيز الوهاب.

(٢) قوله: «شخط» أي كتب، يقال شخط الشيء إذا سطره.

(٣) قوله: «واسم الاستحمام» يعني أن عرق الجنب يُسمى مستحماً واستحماماً.



وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا تَحَنَّا^(١) فِي نَوْمِهِ وَشُرْبِهِ وَالْأَكْلِ
 فَمَنْ يَشَا النَّوْمَ تَوَضَّى قَبْلَهُ وَأَكَلَ مِنْ قَبْلِهِ يُخَلَّلُ
 وَالشُّرْبُ وَالسَّوَاكُ لِلْإِنْسَانِ^(٢) وَسُنَّةٌ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ^(٣)
 كَذَاكَ أَيضًا حِينَ يَذْبَحْنَا
 كَرَاهَةً لَهُ قُبَيْلَ الْعُغْلِ
 وَلِيَتَمَضَّمَضَ إِنْ أَرَادَ أَكْلَهُ
 أَسْنَانَهُ مَهْمَا أَرَادَ يَغْسِلُ
 يُكْرَهُ مِنْهُ خَرَسَ الْأَسْنَانَ
 غُسْلُهُمْ لِلْمَيْتِ وَالنَّفَاسِ

(١) قوله: «تحنًا» أي وضع الحنًا على رجليه ويديه، أو على شيء من جسده، والحناء شجر معروف يحتر ما وضع عليه من الجسد إذا وضع عليه الليمون، والمختار عندي ألا يمنع من استعماله الجنب.

(٢) قوله: «والشرب والسواك للإنسان» أي للإنسان الجنب؛ فشربه وتسوكه قبل الغسل يورث خرس لسانه وهي خاصية غريبة.

(٣) قوله: «وسنة على جميع الناس» أي سنة واجبة، فأما غسل الميت فهو من فروض الكفاية، وأما الغسل من النفاس فعلى من وجب عليها من النساء لا على جميع الناس، وإنما ألحق بالسنّة لأن أصله وجوبه منها، والله أعلم.



كتاب الوضوء

طَهَارَةٌ تَخْصُ بَعْضَ الْأَعْضَاءِ
جُمْلَتِهَا فَرَضٌ وَفِي تَفْصِيلِهَا
فَالْفَرَضُ مَاءٌ طَاهِرٌ، وَالنِّيَّةُ
أَيْضًا وَغَسْلُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ
وَمَا عَدَاهُ سُنَّةٌ كَالْمَضْمُضَةِ
وَالْمَسْحِ لِلْأُذُنَيْنِ ثُمَّ الْعُنُقِ
وَقَدْ أَتَى بَيَانُ مَسْحِ الرَّجْلِ
وَلَا يَجُوزُ نَتَعَمَدْنَا

تَلَزَمُ إِنْ فُئِمْنَا نُؤَدِّي الْفَرَضَا
فَرَضٌ وَمَسْنُونٌ لَدَى تَخْصِيلِهَا
يَعْقِدُهَا لِخَالِقِ الْبَرِيَّةِ
وَالْمَسْحُ لِلرَّاسِ وَلِلرَّجْلَيْنِ
وَالِاسْتِنْشَاقُ هَكَذَا لَا تَرْفُضُهُ
وَمَسْحُ ذِي عَلَيْهِ لَمْ يَتَّفَقِ^(١)
أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ نَفْسُ الْغُسْلِ
أَوْ نَقْصِدُنْ لِتَرْكِ مَا قَدْ سُنَّا

باب الماء الذي يتوضأ به

وَمَنْ يَشَا الْوُضُوءَ يَقْصِدْنَا
وَذَاكَ مَاءٌ لَيْسَ بِالْمُضَافِ
كَذَاكَ أَيْضًا مَاءُ الْبَاقِلَاءِ^(٣)

إِلَى مُطَهَّرٍ فَيَعْمَلْنَا
فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ مَاءِ الْغَافِ^(٢)
وَكُلُّمَا كَانَ كَهَذَا الْمَاءِ

(١) قوله: «لم يتفق» بالبناء للمفعول: أي لم يتفق عليه، يعني على المسح على العنق، وفيه الاكتفاء المعروف.

(٢) قوله: «الغاف» هو شجر كبير مستطيل، وهو كثير بعمان، وأكثره في الباطنة وبلاد جعلان، وهو بالغين المعجمة وآخره فاء.

(٣) قوله: «الباقلاء» هو الفول وأمثاله من البقوليات.



مُسْتَعْمَلًا فَالْكُلُّ عَنْهُ نَاهِي
 وَهَكَذَا الْقَاطِرُ مِنْ كُلِّ عَضُو
 لَا الْمَاءُ إِنْ وُزِقَ ^(١) فِيهِ الصُّوفُ
 وَكُلُّ طَاهِرٍ بِهِ يُوزَقُ
 كَمَثَلِ مَا يَجُوزُ مَاءُ النَّهْرِ
 إِلَى الْمُضَافِ وَهُوَ التَّحْقِيقُ
 إِنْ كَانَ مَا يَكْفِي الْوُضُوءَ وَجِدَا
 فَلَيْسَ مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ الْجَارِي
 فِي الطُّهْرِ لِلصَّلَاةِ فَاتْرُكْنَهُ ^(٣)
 مَا لَمْ تَرَ الْأَنْجَاسَ صَارَتْ فِيهِ
 إِنْ غُصِبَتْ مِنْ أَهْلِهَا الْأَبْرَارِ
 لِكُلِّ مَنْ لِأَجَلِهِ يَأْتِيهَا
 مَطْهَرَةً أَبَاحَهَا لِصَحْبِهِ
 لِمِثْلِ ذَا فَلَا أَرَى جُنَاحَا
 وَعَامِلٌ فِيهِ بِوَجْهِهِ يَسْلَمُ
 لَا يَتَوَضَّأُ بِهِمَا الْإِنْسَانُ

كَذَاكَ مَا كَانَ مِنَ الْمِيَاهِ
 كَقَاطِرٍ مِنْ وَجْهِهِ عِنْدَ الْوُضُوءِ
 هَذَا هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ الْمَوْصُوفُ
 وَالغَزْلُ وَالخَوْصُ كَذَاكَ الْوَرَقُ
 فَإِنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ الطُّهْرِ
 إِلَّا إِذَا أَخْرَجَهُ التَّوْزِيقُ
 كَذَاكَ أَيْضًا جَائِزٌ بِمَا النَّدَى ^(٢)
 وَهُوَ سَوَاءٌ رَاكِدٌ وَجَارِي
 وَسُورٌ حَائِضٌ نُهِنَا عَنْهُ
 أَبُو سَعِيدٍ قَالَ بِالتَّكْرِيفِ
 وَقِيلَ جَائِزٌ مِنَ الْأَنْهَارِ
 لِأَنَّ مَا الْوُضُوءُ حَقٌّ فِيهَا
 وَغَاصِبٌ لِمَوْضِعِ بَنَى بِهِ
 وَكَانَ قَبْلُ مَوْضِعًا مُبَاحًا
 وَالِاخْتِلَافُ فِي الْجَمِيعِ يَلْزَمُ
 وَالخَلُّ وَالنَّبِيدُ وَالْأَلْبَانُ

(١) وزق غسل بلغة عُمان فيما يظهر. (أبو إسحاق)

(٢) الندى: بالفتح هو الطل، ويراد به المطر.

(٣) والمذهب أن النهي هنا للتنزيه، إذ ثبت عنه ﷺ أنه توضأ بفضل ميمونة. (أبو إسحاق).



وَيُنْبَغِي فِي الْمَاءِ أَنْ يَقْتَصِدَا
فَيُنْبَغِي قَدْ قِيلَ أَنْ يَكُونَا
فَلَطْمُهُ لِلْوَجْهِ يُكْرَهُنَا
وَقِيلَ فِي الْمَاءِ لَهُ شَيْطَانٌ
فَيُولَعَنَّ النَّاسَ بِالْإِسْرَافِ
فَلَا يَثُجُ الْمَاءُ فِيهِ أَبَدًا^(١)
كَالذُّهْنِ أَيْ يَجْعَلُهُ مَسْنُونَا
كَثَجِّهِ كَذَا أَنْ يُسْرِفْنَا
يُقَالُ إِنَّ إِسْمَهُ الْوَلْهَانُ^(٢)
كَي يَدْخُلُوا بِذَلِكَ فِي الْخِلَافِ

باب النية

وَمَنْ يَشَا الْوُضُوءَ يَنْوِيْنَا
وَمَنْ تَوَضَّأَ لِيَكُونَ طَاهِرَا
وَصَحَّ طَهْرُهُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ
يُجْزِيهِ لِلْفَرْضِ وَلِلْأَجُورِ
كَذَاكَ مَنْ لِنَفْلِهِ تَوَضَّأَ
وَهَكَذَا مَا لَمْ يَكُنْ ذَا نَقْضِ
وَقِيلَ طَهْرُ النَّفْلِ لَا يُصَلِّي
أَدَاءَهُ لِكَي يُصَلِّيْنَا
كَانَ مِنَ الطَّاعَةِ ضَرْبًا ظَاهِرَا
بِهِ الصَّلَاةَ فَهَوَ طَهْرٌ يَحْوِي
لِقْضِهِ فِيهِ إِلَى الطُّهُورِ
صَلَّى بِهِ إِنْ شَاءَ ذَاكَ الْفَرْضَا
وَصَلَّ نَفْلًا بِوُضُوءِ الْفَرْضِ
بِهِ مِنَ الْفُرُوضِ شَيْءٌ أَصْلًا^(٣)

(١) الثَّجُّ: السَّيْلَانُ. (أبو إسحاق).

(٢) فِي الْمَسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ لَبِءَ الْوُضُوءَ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ الْوَلْهَانُ فَاحْذَرُوهُ» قَالَ الرَّبِيعُ: وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ الْوَلْهَانُ لِأَنَّهُ يَلْهِي النَّفْسَ. أَيْ يَشْغَلُهَا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَيُولَعُهَا بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَالْإِسْرَافِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَذْمُومٍ، وَزَعَمَ ابْنُ بَدْرٍ الْمُوَصِّلِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِمَا أَيْضًا - (أبو إسحاق)

(٣) وَأَكْثَرُ الْقَوْلِ أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ.

باب صفة الوضوء

وَابْدَأْ بِذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ يُنْدَبُ
 وَاغْسِلْ يَدَيْكَ قَبْلَ مَسِّ الْمَاءِ
 وَأَدْخِلَنَّ الْأَصْبَعَ الْمُسَبَّحَةَ^(٢)
 وَبَالِغَنَّ عِنْدَ الْاسْتِنشَاقِ
 وَالْوَجْهَ طَوَّلًا يُغْسَلَنَّ وَعَرْضًا
 تَقْبُضَ الْجَبْهَةَ عِنْدَ السُّخْطِ
 وَالذَّقْنَ فِي الْأَسْفَلِ مُنْتَهَاهُ
 وَغَايَةَ الْيَدَيْنِ الْمِرْفَقَانِ
 وَمَسْحَكَ الرَّاسِ جَمِيعًا أَفْضَلُ
 وَإِنْ مَسَحْتَ النِّصْفَ مِنْهُ أَجْزَى
 وَالْمَسْحُ لِلْأُذُنَيْنِ بَعْدَ الرَّاسِ
 فَكُلُّ مَنْ يَتْرُكُ مِنْهَا بَعْضًا
 وَيُسْتَحَبُّ قِيلَ مَسْحُ الرَّقْبَةِ
 فَضْلًا وَقَالَ الْأَصْلُ^(١) فِيهِ يَجِبُ
 وَمَمْضَمَزَنَّ الْقَمَّ بِاسْتِقْصَاءِ
 لِكَيْ تَنَالَ فَضْلَهُ وَتُمْنَحَهُ
 إِلَّا لَدَى الصِّيَامِ بِاتِّفَاقٍ
 وَالْحَدُّ طَوَّلًا حَيْثُ تَلَقَى الْقَبْضَا
 وَقِيلَ نَبْتُ الشَّعْرِ الْمُنْضَبِطِ
 وَالْعَرْضُ لِلْأُذُنَيْنِ غَايَتَاهُ
 وَذَانِ^(٣) فِي الْغُسْلِ يُدْخَلَانِ
 لِأَنَّهُ بِلَا خِلَافٍ أَكْمَلُ
 وَقِيلَ لَا وَرُجِحَنَّ الْإِجْزَى
 وَالْبَعْضُ قِيلَ رَافِعٌ لِلْبَاسِ
 لَا يُلْزَمَنَّ فِي الْوُضُوءِ نَقْضًا
 وَهُوَ مِنَ الْغُلِّ أَمَانٌ وَثُبَّةُ^{(٤)(٥)}

(١) قوله: «الأصل» يعني صاحب الأصل وهو الشيخ الصايغي.

(٢) المسبحة: الأصبع التي تلي الإبهام.

(٣) وفي نسخة: (وذاهما في الغسل يُدْخَلَانِ) والأصح ما هنا.

(٤) الغل: واحد الأغلال، وهو ما يُغَلُّ به العنق يوم القيامة، وقوله: «ثُبَّة» أي ثواب، يعني أن فيه

أمانًا من الغلِّ وثوابًا عند الله.

(٥) المثوبة. (أبو إسحاق)



وَتُغْسَلُ الرَّجْلَانِ لِلْكَعْبَيْنِ
وَأَسْبِغُ^(١) الْمَاءَ وَثَلَّثْنَا
وَقِيلَ مَسْحُ الرَّاسِ فِيهِ السُّنَّةُ
وَخَلَّلَ اللَّحْيَةَ وَالْأَصَابِعَا
فَإِنَّمَا تَخْلِيلُهَا بِالنَّارِ^(٣)
وَذَاكَ يَقْضِي بِلُزُومِ الْفِعْلِ
فَهُوَ نَظِيرُ الْغُسْلِ فِي الْأَعْقَابِ
لِأَنَّهُ فَرَضٌ وَتَرَكَ الْبَعْضُ
وَذَاكَ فِي لِحْيَتِهِ مَنْدُوبٌ
وَرَتَّبَنَّا فِي الْوُضُوءِ الْأَعْضَا
وَأَمَرَ الْأَشْيَاخَ بِالِدُّعَاءِ
وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ فَوْقَ الْعَاتِقِ^(٥)

وَالْكَعْبُ هُوَ جَوْزَةُ الرَّجْلَيْنِ
وَدُونَهُ يُجْزِي وَلَكِنْ سُنَّةٌ
بِمَرَّةٍ كَذَلِكَ أَيْضًا أُذُنُهُ^(٢)
حَتَّى تَكُونَ لِلْهُدَى مُتَابِعَا
لِتَارِكِ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ^(٤)
لِأَنَّهُ بِهِ تَمَامُ الْغُسْلِ
فَالْكُلُّ فِيهِ الْوَعْدُ بِالْعِقَابِ
مِنْهُ يَكُونُ مِثْلَ تَرْكِ الْفَرَضِ
وَلَيْسَ فِي تَخْلِيلِهَا وُجُوبٌ
وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ ذَلِكَ فَرَضًا
نَدْبًا وَمَا فِي التَّرْكِ مِنْ بَأْسَاءِ
ثُوبٍ وَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ وَثَائِقِ

(١) أراد بالإسباغ التعميم (أبو إسحاق).

(٢) قوله: «أذنه» منصوب بفعل مقدر، أي وكذلك السنّة أن يمسح أذنه مرة واحدة.

(٣) قوله: «فإنّما تخليلها بالنار» إشارة إلى قوله ﷺ: «خللوا بين أصابعكم قبل أن تخلل

بمسامير من نار» رواه ربيع بمسنده.

(٤) يشير إلى ما ورد عنه ﷺ من الوعيد في ترك التخليل ففي المسند الصحيح من طريق ابن

عباس عنه ﷺ أنه قال: «خللوا بين أصابعكم في الوضوء قبل أن تخلل بمسامير من نار» وفي

النهاية: «خللوا بين الأصابع لا يخلل الله بينها النار». (أبو إسحاق)

(٥) العاتق: ما بين المنكبين.



وَكْرَهُوا أَنْ يَتَكَلَّمَنَا
وَكْرَهُوا أَنْ يَتَوَضَّأَ قَائِمًا
فَإِنْ رَأَهُ أَحَدٌ فَعَاصِي
وَقَدْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْجَبَائِرِ
يَزْوِيهِ بِالْبَلَاحِ عَنْ عَلِيٍّ
وَقَدْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ
فَجَابِرٌ^(٣) قَدْ سَأَلَ الصَّحَابَةَ
إِلَّا لِحَاجَةٍ قَضَاهَا عَنَّا^(١)
وَعَارِيًا وَالسُّتْرُ كَانَ لَازِمًا^(٢)
وَلَا يَصِحُّ الطُّهُرُ فِي الْمَعَاصِي
رَبِيعْنَا عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ
وَهُوَ يَزْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ
قَوْمٌ وَمَا صَحَّ عَنْ الْأَمِينِ
وَكُلُّهُمْ بِالنَّفْيِ قَدْ أَجَابَهُ^(٤)

باب نواقض الوضوء

وَيَنْقُضُنَّ وُضُوءَهُ أَشْيَاءُ
فَخَارِجٌ مِنَ السَّبِيلَيْنِ مَعَا
جَاءَتْ بِهَا الْأَثَارُ وَالْأَنْبَاءُ
كَانَ خَيْشًا أَوْ سِوَاهُ طَلَعَا

(١) عَنَّا: أي عَرَضَ. (المصنف)

(٢) قوله: «والستر كان لازماً» الواو للحال، والمعنى أنهم كرهوا أن يتوضَّى الإنسان عارياً وهو مستتر، فلو توضَّى عارياً في غير مكان ساطر من الناس لم يصح وضوءه؛ لأن الطاعة لا تقوم مع المعصية.

(٣) قوله: «فجابر» يعني جابر بن زيد وهو ما رواه الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد أنه قال أدركت جملة من أصحاب النبي ﷺ فسألتهم هل كان رسول الله ﷺ يمسح على خفيه فقالوا لا.

(٤) لم يثبت عند أصحابنا رحمهم الله شيء مما يرويه قومنا من أحاديث المسح على الخفين، ولا عند العترة، ولا عند الإمامية، وفي المسند الصحيح عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد أنه قال: أدركت جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ فسألتهم: هل يمسح رسول الله ﷺ على خفيه؟ قالوا: لا. وهذا ما أشار إليه الناظم في البيت. وفي شرح المسند للناظم بحث جليل في هذه المسألة. (أبو إسحاق)

فَالرَّيْحُ نَاقِضٌ سِوَى مَا قَدْ حَرَجَ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَنْشَ عَنِ طَعَامٍ
 كَذَاكَ مَسُّ الْمَوْضِعَيْنِ يَنْقُضُ
 فَنَظْرُ لِفَرْجِهِ أَوْ زَوْجَتِهِ
 وَمَسُّهَا إِيَّاهُ مِثْلُ مَسِّهِ
 وَمَا عَلَى الْمَمْسُوسِ نَقْضٌ قِيَلًا
 وَمَسُّهُ قِيلَ مِنَ الْبَهَائِمِ
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ رَطْبًا فَإِذَنْ
 وَالْمَسُّ لِلْأَنْجَاسِ وَالْأَحْبَاطِ
 فَالْمَسُّ لِلْمَيْتَةِ نَاقِضٌ سِوَى
 فَقِيلَ فِيهِ نَاقِضٌ وَقِيلَ لَا
 وَلَا مَسُّ الْيَابِسِ فِي يَبَاسِهِ
 وَتَنْقُضُ الْغَيْبَةَ وَالنَّمِيمَةَ

مِنْ قُبُلِ الْمَرْأَةِ مَا بِهِ حَرَجٌ
 وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الْأَرْحَامِ
 وَالنَّظْرُ الْمُبَاحُ لَيْسَ يَنْقُضُ
 طُهُورَهُ بَاقٍ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ
 وَالنَّقْضُ فِي لَامِسِهِ بِنَفْسِهِ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَلْمَسِ السَّبِيلَا
 لَيْسَ بِنَاقِضٍ لَطُهِرِ الْقَائِمِ
 يَنْقُضُ حَيْثُ لِلْخَيْثِ يَلْمَسُنْ
 يَنْقُضُ مِثْلَ سَائِرِ الْأَحْدَاثِ
 وَلِيَّهِ^(١) إِنْ مَسَّهُ بَعْدَ التَّوَا^(٢)
 إِذْ وَضَعَهُ بِالطُّهْرِ شَرْعًا نُقْلًا^(٣)
 طُهُورَهُ بَاقٍ عَلَى أَسَاسِهِ^(٤)
 وَمِثْلُهَا الْمَعْصِيَةُ الذَّمِيمَةُ^(٥)

(١) قوله: «سوى وليه» أي لقوله ﷺ إن المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا.

(٢) التوا: الهلاك.

(٣) يشير إلى ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا». (أبو إسحاق)

(٤) قوله: «على أساسه» أي على أصله.

(٥) قيل: الكبيرة مطلقا ناقضة قياسا لما لم يرد فيه النص على ما ورد، وقيل: الناقضة هي التي ورد

فيها النص بالنقض كالغيبة والنميمة، وقيل: النقض بالإشراك والغيبة والنميمة والكذب

واليمين الفاجرة ونظرة الشهوة إلى الأجنبية.



وَقِيلَ لَا تَنْقُضُ وَالْحَقُّ أَرَى
لِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ^(١)
كَذَاكَ ذَكَرُ عَوْرَةِ الْإِنْسَانِ
وَالشَّتْمُ إِنْ كَانَ مِنَ الْعِصْيَانِ
وَلَيْسَ بِالْبَوْلِ يُقَيِّدُنَا^(٢)
وَمِنْهُ أَيْضًا اسْتِمَاعُ السَّرِّ
عَنَيْتُ سِفْرًا فِيهِ سِرٌّ لِلْوَرَى
فَإِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ سِرٌّ
فِي نَقْضِهَا إِذَا تَعَمَّدًا جَرَى
فِي بَعْضِهَا بِالنَّقْضِ وَالْإِفْطَارِ
بِأَقْبَحِ الْأَسْمَاءِ وَالْمَعَانِ
فَإِنَّهُ وَذَكَرَهَا^(٣) سَيَّانِ
كَمَا مِنَ التَّعْبِيرِ يُفْهَمُنَا
مَا بَيْنَ قَوْمٍ وَفُتُوحِ السَّفَرِ
لَا دَفْتَرَ الْحَاكِمِ أَوْ مَنْ تَجَرَا
فَمَا عَلَى النَّظِيرِ قَطْعًا حِجْرُ

= وغيبة الفاسق لا تنقض اتفاقاً؛ لإباحتها بالنص عن الشارع، وقال ضمام بن السائب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قيل لجابر بن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَكُونُ وَقَاعًا فِي النَّاسِ فَأَقْعُ فِيهِ أَلَهُ غَيْبَةً؟ قَالَ: لَا. قِيلَ لَهُ: وَمَنِ الَّذِي تَحْرِمُ غَيْبَتَهُ؟ قَالَ: رَجُلٌ خَفِيفُ الظَّهْرِ مِنْ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، خَفِيفُ الْبَطْنِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، أَخْرَسُ اللِّسَانِ عَنْ أَعْرَاضِهِمْ، فَهَذَا الَّذِي تَحْرُمُ غَيْبَتَهُ، وَمَنْ سِوَاهُ فَلَا حُرْمَةَ لَهُ وَلَا غَيْبَةَ فِيهِ. قَالَ ضَمَامٌ: قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ يُعْرَفُ بِالْكَذْبِ أَلَهُ غَيْبَةً؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: وَالْغَائِشُ لِأُمَّةٍ مُحَمَّدًا؟ قَالَ: لَا غَيْبَةَ لَهُ وَلَا حُرْمَةَ. قُلْتُ: الصَّانِعُ بِيَدِهِ يُعْشُ فِي عَمَلِهِ أَلَهُ غَيْبَةً؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: مَنْ أَكَلَ الْحَرَامَ فَلَا غَيْبَةَ لَهُ وَلَا حَرْمَةَ وَهُوَ مَهْتُوكُ السِّتْرِ، أَلَا لَا غَيْبَةَ لِكُلِّ مَهْتُوكٍ، وَلَا حَرْمَةَ لَهُ عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَكَيْفَ عِنْدَ الْخَلْقِ. (أَبُو إِسْحَاقَ)

- (١) قوله: «جاء عن المختار» يعني ما رواه الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد.. إلخ.
(٢) قوله: «وذكرها» منصوب عطفاً على الضمير المتصل بياناً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨].
(٣) قوله: «وليس بالبول يقيدنا» أي أن النقض بالشتم ليس مقيداً بذكر البول فقط كما يفهم من عبارة بعض علماء عُمان؛ كابن النضر وغيره؛ ولكنه بكل ما يُعدُّ شتماً، ولو لم يذكر فيه البول.

وَاحْكُمَ عَلَى الدَّاخِلِ بَيْتِ الْغَيْرِ
 إِلَّا الَّذِي يُؤْذَنُ فِي دُخُولِهِ
 وَالْبَيْتُ فِيهِ الْجَمْعُ لِلْعِزَاءِ (٢)
 وَهَكَذَا مَجَامِعُ الرَّجَالِ
 وَحَاصِلُ الْمَقَامِ أَنَّ الْحِجْرَةَ
 وَحَيْثُ زَالَ الْحِجْرُ جَازَ الْفِعْلُ
 وَالِاسْتِغْفَارُ دَائِمًا مَطْلُوبٌ
 فَيُثْمَرَنَّ لِلْعِبَادِ الْأَجْرَ
 إِنَّ قَالَهُ الْعَاصِي عَلَى إِضْرَارٍ
 فَكَانَ نَفْسُ الْاسْتِغْفَارِ كَذِبًا
 وَلَا أَقُولُ كَذِبٌ بَلْ ذَاكَ
 فَهَلْ تَرَى الطَّاعَةَ تَنْقُضُنَا
 لَوْ كَانَ بَعْضُ الْاسْتِغْفَارِ نَاقِضًا
 وَهُوَ عَلَى الْجُمْلَةِ مَأْمُورٌ بِهِ

أَوْ نَاطِرٍ فِيهِ بَيْنَ الضَّيْرِ
 كَبْرَزَةِ الْحَاكِمِ (١) فِي وُضُوعِهِ
 أَوْ فِيهِ لِلْبَيْعِ وَلِلشَّرَاءِ
 وَكُلُّ مَاؤُونٍ بِهِ لِحَالِ
 مَعْصِيَةٍ فَتَنْقُضَنَّ الطُّهْرَةَ
 وَبَقِيَ الطُّهْرُ وَهَذَا الْأَصْلُ
 وَفِعْلُهُ لِرَبَّنَا مَحْبُوبٌ
 فَكَيْفَ قِيلَ يَنْقُضَنَّ الطُّهْرَةَ
 لِأَنَّهُ مُعَانِدٌ لِلْبَارِي
 فَلَزِمُوهُ النَّقْضَ حِينَ كَذَبَا
 ذَكَرٌ وَطَاعَةٌ وَنَحْوُ ذَاكَ
 لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي الْغَيْبِ تُقْبَلُنَا
 لَبَيَّنَ الشَّارِعُ مِنْهُ الْغَامِضَا
 فَلْيَرْجِعَنَّ مَنْ عَصَى لِرَبِّهِ

(١) قوله: «كبرزة الحاكم» أي مجلسه الذي يبرز فيه لعامة الناس، وأصلها من البروز وهو الظهور.

(٢) قوله: «للعزاء» هو المكان الذي يجتمع فيه للمأتم، ويسمى عند أهل عُمان بيت العزاء، ومكانه

مأخوذ من العزاء الذي هو الصبر، لأنهم يتواصلون فيه بالصبر على المصائب، يقال: فلان تعزى

عن كذا إذا صبر وتسلّى عنه، قال الشاعر:

تَعَزَّى فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا
 وَلَا وَرَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا



وَقَاطِعُ الصَّلَاةِ لَا لِمَعْنَى
لِأَنَّهُ أَبْطَلَ فِيهِ عَمَلَهُ
وَيَفْسُدَنَّ طَهْرُهُ مَنْ قَدِ حَلَفَا
وَقِيلَ لَا يَفْسُدُ وَهُوَ عَاصِي
لِأَنَّهُ بَغَيْرِ رَبِّي أَقْسَمًا
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَكْسِرَنَّ السِّينَا (٢)
فَإِنَّهُ وَإِنْ يَكُنْ قَدِ لَحَنَّا
وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
وَالْمَرْءُ مَا خُوذُ بِمَا يَقُولُ
وَاخْتَلَفُوا فِي النَّقْضِ لِلطُّهُورِ
وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعَاصِي
وَنَازِرٌ عَمْدًا لِأَجْنَبِيَّهِ
فَالنَّقْضُ قِيلَ أَكْثَرُ الْأَقْوَالِ

فَطَهْرُهُ (١) قَدْ قِيلَ يَفْسُدَنَّ
وَاللَّهُ قَدْ نَهَاهُ عَنِ أَنْ يُبْطِلَهُ
عَلَى وُضُوئِهِ بِرَأْسِ الْمُصْطَفَى
فَالْخُلْفُ فِيهِ الْخُلْفُ فِي الْمَعَاصِي
وَهُوَ مِنَ الْمَمْنُوعِ شَرْعًا فَاعْلَمَا
فَالْخُلْفُ ثَابِتٌ لِمَا عَيْنَنَا
فِي لَفْظِهِ فَلِلْيَمِينِ قَدْ عَنَا
لَا بِالْمَقَالِ وَالتَّلْمُظَاتِ
وَفِعْلُهُ بِقَصْدِهِ مَعْقُولٌ
بِالْمَشْيِ وَالْوَطْءِ عَلَى الْقُبُورِ
فَالْخُلْفُ حَيْثُ كَانَ فِيهِ عَاصِي
يُظَنُّهَا زَوْجَتَهُ فِي النَّيِّهِ
وَعَكْسُهَا بِعَكْسِ هَذَا الْحَالِ

(١) قوله: «فطهره» أي وضوءه، وذلك لأن قطع الصلاة لدون داع إبطال للعمل، وقد نهى الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] فإذا تعمّد لذلك صار عاصيًا، وهو مبني على القول بأن المعصية تنقض الوضوء، والخلاف في ذلك مشهور، والله أعلم.

(٢) قوله: «لم يكسرَنَّ السِّينَا» أي من سين الرأس كأن يقول: ورأس المُصْطَفَى بالضم أو الفتح أو السكون؛ لأن واو القسم تجرّها بعدها نحو: والله وتالله فكأنه إذا لم يجر السين لم يحلف؛ لأنه لم يأت بوجه القسم، والصحيح ما قاله المصنف ﷺ من كون الاعتبار في ذلك بالقصد، فلا عبرة بلحن العوام مع القصد.



قُلْتُ وَكَانَ يَنْبَغِي وَيَلْزَمُ
وَيَلْزَمَنَ بَقَاؤُهُ إِذْ يَسْلَمُ
وَالنَّوْمُ حَالَ الاضْطِجَاعِ يَنْقُضُ
يُحِسُّ كُلَّ نَاقِضٍ لِطَهْرِهِ
مِنْ ثَمَّ (٢) كَانَ بِزَوَالِ الْعَقْلِ
فَمُتَوَضِّعًا جَاءَهُ الْإِغْمَاءُ
فَإِنَّهُ يُعِيدُ عِنْدَ الصَّحْوِ
مَا مَسَّتِ النَّارُ مِنَ الطَّعَامِ
لِأَنَّهُ مِنَ الْحَلَالِ الطَّاهِرِ
وَذَابِحٍ وَمَا أَصَابَهُ الدَّمُ
كَذَلِكَ أَيْضًا حَامِلُ الْجَنَائِزِ
وَهَاهُنَا قَدْ بَقِيَتْ مَسَائِلُ
فَالْتَمَسْنَا حُكْمَهَا مِنْ بَابِهَا

نَقَضُ الطُّهُورِ حَيْثُ كَانَ يَأْتُمُّ
مِنْ إِثْمِهِ وَذَا الْمَقَالُ مُحْكَمٌ
لَا جَالِسًا لِأَنَّهُ يَسْتَيْقِظُ (١)
وَالنَّقْضُ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَدْرِ
مُنْتَقِضًا إِذْ مَا دَرَى بِالْفِعْلِ
أَوِ الْجُنُونُ كُلُّهُ سَوَاءٌ
لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِ مَاذَا يَحْوِي
لَا يَنْقُضَنَّ الطُّهْرَ فِي الْأَحْكَامِ
فَأَكْلُهُ فِي النَّقْضِ غَيْرُ ظَاهِرٍ
وُضُوءُهُ بَاقٍ وَلَا يَنْهَدِمُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ كَمَسِّ مَيْتٍ بَارِزٍ
لَيْسَ لَهَا فِي بَابِنَا مَدَاخِلُ
وَاللَّهُ يَهْدِينَا إِلَى صَوَابِهَا

(١) قوله: «يستيقظ» هو بالطاء المعجمة المشالة. وروي الشطر الأول بالساقطة فلعله أخذ في هذا بلغة

من يبادل بينهما لقرب بعضهما من بعض في النطق حتى إن كثيرًا من الناس لا يفرقون بينهما.

(٢) من ثم: أي من هنا فهي من الظروف المعنوية.



كتاب التيمم

طَهَارَةٌ إِلَى التُّرَابِ تُنْسَبُ
 خَصَّ بِهَا الرَّحْمَنُ هَدْيِ الْأُمَّةِ
 وَضَاقَ جَهْلُهُ فَمَنْ صَلَّى بِلَا
 وَهَكَاذَا عَلَيْهِ أَنْ يُكْفَّرَا
 وَإِنَّمَا يُلْزَمُ أَهْلُ السَّفَرِ
 فَقِيلَ إِنْ خَافَ الْفَوَاتَ بِالطَّلَبِ
 وَقِيلَ بَلْ يُلْزَمُهُ أَنْ يَطْلُبَا
 لِأَنَّمَا التَّرْخِيصُ لِلْمَسَافِرِ
 وَهَؤُلَاءِ أَخَذُوا بِالظَّاهِرِ
 وَمَنْ رَأَهُ فِي الْمَرِيضِ نَصَا
 وَمِنْ هُنَا رَخَّصَ مَنْ أَجَادَا
 إِنْ خَافَ فَوْتَ مَا جَنَاهُ إِنْ طَلَبَ
 وَقِيلَ إِنْ رُخِّصَةَ الْجَنَاءِ
 فَالْفُقْرَا فِي ذَاكَ مُحْتَاجُونَ

إِنْ عُدِمَ الْمَاءُ هُنَاكَ تَجِبُ
 فَكَانَ ذَاكَ مِنْ تَمَامِ النُّعْمَةِ
 تَيَّمُّمٍ فَأَلْزَمْنَاهُ الْبَدَلَا
 إِنْ تَرَكَ الْوَقْتَ إِلَى أَنْ غَبَرَا^(١)
 وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِهِ فِي الْحَضَرِ
 فَلْيَتَيَّمَّمْ وَلْيُصَلِّ مَا وَجِبَ
 وَلَوْ رَأَى الْفَوْتَ عَلَيْهِ وَثَبَا
 وَلَيْسَ يُعْطَى عِنْدَهُمْ لِلْحَاضِرِ
 مِنَ الْخِطَابِ وَهُوَ ضِدُّ الشَّاهِرِ
 يَعْلَمُ أَنَّ فَرَضَهُ مَا خَصَّ
 لِمَنْ جَنَى الشُّوعَ^(٢) أَوْ الْجَرَادَا
 وَمِثْلُهُ مَنْ خَافَ مَالًا يُتْتَهَبُ
 لِلْفُقَرَاءِ دُونَ الْأَغْنِيَاءِ
 وَالْأَغْنِيَاءِ فِي ذَاكَ مُشْتَهُونَا

(١) غَبَر: أي مضى.

(٢) الشُّوع: هو شجرُ البان المعروف.



فَجَعَلُوا التَّرْخِيسَ لِلْمُحْتَاجِ وَقَابَلُوا الشَّهْوَةَ بِالْإِزْعَاجِ
وَطَلَبُ الْمَاءِ مَعَ الْإِيَّاسِ فِيهِ اخْتِلَافٌ عُلَمَاءِ النَّاسِ
فَقَائِلٌ يَلْزِمُهُ أَنْ يَطْلُبَا لِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ وَجَبَا
وَقِيلَ لَا يَلْزِمُهُ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ حَيْثُ يُرْتَجَى وَجُودُ مَا
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا التَّيْمُمُ لَأَنَّهُ ضَرُورَةٌ يُصَارُ
وَلَا اضْطِرَّارَ قَبْلَ وَقْتِ الْوَاجِبِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَهُوَ مُحْكَمٌ
وَجَائِزٌ بَعْدَ الْوُجُوبِ الْحَاضِرِ لَهَا إِذَا مَا جَاءَ الْإِضْطِرَّارُ
وَقِيلَ فِيهِ بَلْ يُؤَخَّرْنَا فَالْفِعْلُ قَبْلَ الْوَقْتِ غَيْرُ صَائِبٍ
وَمَنْ رَأَى الْمَاءَ وَقَدْ تَيَمَّمَا فِي أَوَّلٍ وَوَسَطٍ وَآخِرٍ
وَلَوْ رَأَى ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ لَعَلَّهُ لِمَاءٍ يُدْرِكُنَا
فَإِنَّ ذَاكَ يُفْسِدُ التَّيْمُمَا وَجَائِزٌ بَعْدَ الْوُجُوبِ الْحَاضِرِ
مَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا قَلِيلَ مَاءٍ فَالْفِعْلُ قَبْلَ الْوَقْتِ غَيْرُ صَائِبٍ
فَإِنَّهُ يُقَدِّمَنَّ الْأَقْدَمَا وَجَائِزٌ بَعْدَ الْوُجُوبِ الْحَاضِرِ
فِيحْضَلَنَّ بِفِعْلِهِ الْيَقِينُ وَالْأَقْدَمُ الْأَقْدَمُ
وَوَاجِدٌ لِحَامِدٍ^(٢) تَحْكَمَا

(١) قوله: «تبوء»: أي تعود، والمعنى أنها تصير فاسدة إذا رأى الماء في أثناء صلاته قبل أن يسلم منها.

(٢) أراد بالجامد الماء الذي صار ثلجاً.



بِالْمَاءِ يَأْتِيهَا لِحَالِ الْعَدَمِ
 إِذْ لَمْ أَجِدْ فِي ذَا الْمَقَالِ خَبْرًا
 مُخَالَفٌ فِي الْوَصْفِ فِعْلٌ هَدِي
 وَلَيْسَ يُجْزِي فِيهِ نَفْسُ الْقِيلِ
 وَهَآكَ وَصَفَ مَنْ يَشَا التَّيْمَمَا
 وَيَضْرِبَنَّ فِيهِ لِلْإِجَابِ
 وَاحِدَةً وَالْوَجْهَ يَمْسَحُنَا
 وَيَمْسَحَنَّ بَاطِنًا وَظَهْرًا
 وَقِيلَ تُجْزِي ضَرْبَةٌ عَنْ تَيْنِ
 وَالْفَرْضُ فِيهِ نَيْةُ التَّحْصِيلِ
 كَمِثْلِ مَا خَاطَبَنَا الْحَمِيدُ
 لَا رَمْلَةً وَلَا سِبَاخٌ تَلْزُبُ^(١)
 وَالْأَجْرُ الْمَحْرُوقُ كُلُّ مُنْعَا
 فَالْمَنْعُ فِيهِ ظَاهِرُ الصَّوَابِ
 أَقْرَبَهَا شِبْهًا وَيَعْمَلْنَا

وَهَذِهِ مَسْأَلَةُ التَّيْمَمِ
 لَكِنْ أَقُولُ إِنَّ فِيهَا نَظْرًا
 هُمَا طَهَارَتَانِ فِعْلٌ هَدِي
 وَالْجَمْعُ مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلِ
 وَإِنَّ وَصَفَ الطُّهْرِ قَدْ تَقَدَّمَ
 يَقْصِدُ بِالنِّيَّةِ لِلتُّرَابِ
 يَبْسُطُ كَفَّيْهِ وَيَضْرِبْنَا
 وَيَضْرِبَنَّ لِلْيَدَيْنِ أُخْرَى
 فَيَنْتَهِي بِالْمَسْحِ لِلرُّسْغَيْنِ
 وَالْأَوَّلُ الصَّوَابُ لِلدَّلِيلِ
 وَوَصْفُهُ الْمَذْكُورُ وَالصَّعِيدُ
 أَمَّا الصَّعِيدُ فَهُوَ طَهْرٌ طَيِّبٌ
 وَالْهَكُّ^(٢) وَالرَّمَادُ وَالْبَحْصُ مَعَا
 وَالْمِلْحُ إِذْ لَمْ يَكُ بِالتُّرَابِ
 وَمُعْدَمُ التُّرَابِ يَقْصِدْنَا

(١) تلزب: أي تلصق.

(٢) الهك: ما تفرق من الحطب ونحوه، حتى صار مثل التراب.

وَمُعْدَمُ الْجَمِيعِ يَضْرِبْنَا
 يَنْوِي بِهِ تَيْمُّمًا وَقِيلَا
 وَلَا أَرَى فِيهِ دَلِيلًا يُنْبِي
 فَإِنَّهُ غَايَةٌ مَا يُمَكِّنُهُ
 وَالْمَوْضِعُ الْمَغْضُوبُ قِيلَ يَحْرُمُ
 وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ
 كَذَاكَ أَيْضًا مَنْحَرُ الذَّبِيحَةِ
 وَلَمْ أَجِدْ أَيْضًا لَهُ اسْتِنْبَاطًا
 وَجَاءَ مَنْ لَمْ يَفْهَمَنَّ الْمَعْنَى
 وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَاسَ فَاسْمَعَا
 لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ لَمْ يُعْلَمِ
 مَوْضِعُهَا فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ
 فَكَيْفَ بِالثِّيَابِ حِينَ تُسْحَبُ
 وَذَلِكَ حِينَ نَالَتِ النَّجَاسَةَ
 لِأَنَّ فِي الْغُسْلِ لَهُ ضَرُورَةٌ
 وَهَاهُنَا تَمَامُ هَذَا الْبَابِ

بِكَفِّهِ الْهَوَى وَيَمَسَحَنَا
 يَنْوِي الْوُضُوءَ فَاطْلُبِ الدَّلِيلَا
 لَكِنَّهُ مَعْدِرَةٌ لِلرَّبِّ
 وَهُوَ احْتِيَاظٌ وَالْهُدَى نُعْلِنُهُ
 مِنْهُ وَقِيلَ يُكْرَهُ التَّيْمُّمُ
 تَيْمُّمُ الْمُصْحَفِ وَالثِّيَابِ
 لَيْسَ بِهِ رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ
 وَإِنَّمَا قَالُوا بِهِ احْتِيَاظًا
 فَظَنَّ أَنَّهُ اللَّزُومُ يُعْنَى (١)
 عَلَى التَّيْمُّمِ الَّذِي قَدْ شُرِعَا
 مُوجِبَهَا سِوَى مَقَامِ الْعَدَمِ
 وَلَا تَصِحُّ فِي سِوَى هَذَيْنِ
 فِي التُّرْبِ وَالْمُصْحَفِ إِذْ يُتْرَبُ
 جَمِيعُهُ أَوْ لَحِقَتْ قِرْطَاسُهُ
 كَذَاكَ حُكْمُ الْكُتُبِ الْمَسْطُورَةِ
 وَاللَّهُ يَهْدِينَا إِلَى الصَّوَابِ

(١) يُعْنَى: أَي يُرَادُ وَيَقْصَدُ، وَهُوَ مَبْنِي عَلَى الْمَفْعُولِ.



كتاب الصلاة

عِبَادَةٌ جَاءَتْ مِنَ السَّمَاءِ
 وَكُلُّ وَاحِدٍ بِهَا قَدْ أُوصِيَ
 وَكُلُّ أُمَّةٍ لَهَا سَبِيلٌ
 وَكَانَ فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْعِ
 تَنْقَلُ التَّكْلِيفُ مِنْ حَالٍ إِلَى
 بِمَوْتِهِ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ
 وَهِيَ مِنَ الْعَبْدِ إِلَى اللَّهِ صَلَّهِ
 وَهِيَ لِعَمْرِي أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ
 فَكُنْ إِلَيْهَا بِحُضُورِ قَلْبٍ
 مَعَ خُشُوعِ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ
 فَإِنَّهُ النَّفَاقُ نَسْتَعِيدُ
 وَقِيلَ مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلَاتُهُ
 تَزِيدُهُ مِنَ الْإِلَهِ بُعْدًا
 وَكُنْ مِنَ الْقَبُولِ فِي رَجَاءٍ
 فَإِنَّهَا عِبَادَةٌ تُقَدَّمُ
 يَقْبَلُ مَا شَاءَ بِمَحْضِ الْفَضْلِ
 جَاءَتْ بِهَا جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ
 أُمَّتُهُ بِمَا بِهِمْ قَدْ خُصَّ
 فِي فِعْلٍ ذَلِكَ وَلَهَا تَفْصِيلٌ
 لَهَا سَبِيلٌ شَاهِرٌ فِي السَّمْعِ
 حَالٍ وَلَا يَعُودُ مَا تَنْقَلَا
 قَدْ سُدَّ بَابُ الْوَحْيِ عَنْ سِوَاهُ
 يَا حَبَّ مَنْ بِحَبْلِهِ قَدْ أَوْصَلَهُ
 لِأَنَّهَا رِضَى لِيذِي الْجَلَالِ
 وَنِيَّةٍ خَالِصَةٍ لِلرَّبِّ
 فَفِي افْتِرَاقِ دَيْنِ أَيُّ قَادِحٍ
 بِاللَّهِ مِنْهُ وَهُوَ الْمُعِيدُ
 عَنْ مُنْكَرٍ فِي تَرْكِهِ نَجَاتُهُ
 يَا خَيْبَةَ الْمَسْعَى لِمَنْ لَمْ يُهْدَى
 وَفِي مَخَافَةٍ مِنَ الْجَزَاءِ
 لِنَاقِدٍ وَهُوَ الْغَنِيُّ الْأَعْظَمُ
 وَيَتْرُكَنَّ مَا يَشَاءُ بِالْعَدْلِ



وَإِنَّهَا لِدِينِنَا عِمَادٌ
حَافِظٌ عَلَى فُرُوضِهَا مِنْ طَهْرٍ
وَالْوَقْتِ وَالْقِبْلَةِ فَاسْتِقْبَالُهَا
يَقْصِدُهَا بِالْعَيْنِ أَوْ بِالْوَصْفِ
وَنِيَّةُ اسْتِقْبَالِهَا تَكْفِيهِ
يُصَلِّي مَا شَاءَ بِهَا^(١) وَيَنْتَفِلُ
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ تُجْزِيهِ
مَعْنَاهُ لَا يَلْزِمُهُ تَجْدِيدُهَا
وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ بِالْجَنَانِ
وَاللَّفْظُ تَأْكِيدٌ لِمَنْ يَشَاءُ
كَيْفَ يَكُونُ اللَّفْظُ يَلْزِمُنَا
وَالوَاجِبُ النِّيَّةُ دُونَ الْقَوْلِ

إِنْ تُقْبَلَنَّ رِبْحَ الْعِبَادِ
وَنِيَّةٌ وَبُقْعَةٌ وَسِثْرٌ
لَا بُدَّ مِنْهُ وَبِهِ كَمَالُهَا
وَخَبْرُ الْوَاحِدِ فِيهَا يَكْفِي
لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ
مَا دَامَ عَنْ مَوْضِعِهِ لَمْ يَنْتَقِلْ
مَا دَامَ حَيًّا لِلَّذِي يَأْتِيهِ
عِنْدَ صَلَاتِهِ الَّتِي يُرِيدُهَا
فَقَطُّ دُونَ اللَّفْظِ بِاللِّسَانِ
وَقِيلَ لَا زِمٌ وَلَا نَرَاهُ
وَلَمْ يَكُنْ فِي الْقَصْدِ يَدْخُلُنَا
فَلَا أَرَى صِحَّتَهُ مِنْ قَوْلِ

بَابُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

وَبَدْخُولِ وَقْتِهَا تُؤَدَّى
وَاتَّخِذِ الْمُؤَذِّنَ الْأَمِينَا

يُقَدِّمَنَّ الْأَبْدَى ثُمَّ الْأَبْدَى^(٢) (*)
يَعْلَمُ وَقْتَ فِعْلِهَا يَقِينَا

(١) قوله: «بها» أي بالنية.

(٢) قوله: «الأبدى» أي يُؤْتَى منها بالأول فالأول من أعمالها.

(*) تقرأ (الأبدى) الأولى بـال مفتوحة من غير مد الألف. (إسماعيل)



وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ بِالْمَنَانِ
يُقِيمُهَا بِإِذْنِ ذِي الْإِمَامَةِ
وَيَجْعَلُ الْإِصْبَعَ فِي الْأَذَانِ
فَإِنَّهُ يُكْرَهُ دُونَ فُحْشٍ
وَفِي اكْتِفَائِهِمْ بِهِ نَصُّ الْكُتُبِ
إِنَّ الْأَذَانَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ
لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ أَحْكَامُهُ
وَتِقَّةٌ يَشْرَطُ فِيهَا الْبَعْضُ
أَسْرَهَا الْإِمَامُ فِيمَا يُخْفِي
إِنِّي أَرَى قَائِلَهُ قَدْ هَادَى
وَهُوَ فَسَادٌ حَيْثُ لَا يَدْرِيهِ
مَنْ بَعْدَهُ عَنِ سُنَّةِ الْأَسْلَافِ
إِذْ كَانَ فِيهِ ثِقَةٌ سَلِيمًا
فَبَدَّلُوا سُنَّةَ سَيِّدِ الْوَرَى
فَهُوَ يُقِيمُ وَعَلَيْهِ صَحْبُنَا
وَهُمْ لِالْإِحْتِيَاطِ يَدْعُونَا
وَرَسَخَتْ بِقَلْبِ مَنْ لَا يَعْقِلُ

لَا يَأْخُذُ الْأَجْرَ عَلَى الْأَذَانِ
وَاجْعَلُهُ لِلْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ
وَيَرْفَعَنَّ الصَّوْتُ بِالْأَذَانِ
وَقِيلَ إِنْ أَقَامَ وَهُوَ يَمْشِي
وَالْخُلْفُ فِي أَذَانِهِ وَهُوَ جُنُبٌ
وَمَا عَلَى مَنْ اكْتَفَى مِنْ بَاسٍ
وَمِثْلُهُ قَدْ قِيلَ فِي الْإِقَامَةِ
فَقِيلَ سُنَّةٌ وَقِيلَ فَرَضٌ
فَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ بِهَذَا الْوَصْفِ
وَلَا دَلِيلَ عِنْدَنَا لِهَذَا
يُظَنُّ أَنَّ الْإِحْتِيَاطَ فِيهِ
فَكَانَ مِنْهُ سَبَبٌ انْصِرَافِ
فَجَعَلُوا إِمَامَهُمْ مُقِيمًا
وَقِيلُوا الْأَذَانَ مِمَّنْ حَضَرَ
إِذْ كَانَ فِي سُنَّتِهِ مَنْ أَدْنَا
حَتَّى أَتَى مَنْ جَهَلُوا الْمَسْنُونَا
فَبَدَّلُوا وَلَيْتَهُمْ مَا بَدَّلُوا

عَلَى ثُبُوتِهَا بِمَا قَدْ قَالََا
 لِأَنَّهُ يَقُولُ مَا لَا يَعْلَمُ
 بِجَهْلِهِ كَفَى بِهِذَا مِخْنَهُ
 لَمْ تَفْتِنِ أَسْلَافَنَا وَالْعُلَمَاءَ
 لِمَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ السَّالِفَةَ
 مُشْتَهَرٌ مَضَى عَلَيْهِ صَحْبُهُ
 إِلَى انْتِهَائِهِمْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا
 وَلَا تُقِيمُ فَهُوَ مَنْعٌ لِلْأَبَدِ
 لَا مِنْ صِفَاتِ رَبَّةِ الْحِجَالِ
 مُخَالَفٌ لِحَالَةِ التَّائِدِينَ
 عَلَى النَّسَا كَذَاكَ لَا إِمَامَةَ
 بِشَرْطِ أَنْ لَمْ تَتَعَطَّرْ فَقَدْ
 وَقَعَرُ بَيْنَهَا بِذَاكَ أَوْلَى
 لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا قَدْ شُرِعَا
 فِي مَسْجِدِ إِثْنَانٍ لَيْسَ بَيْنَنَا
 قُلْتُ وَفِعْلُ ذَلِكَ عِنْدِي مُنْكَرٌ
 وَصَحْبُهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعَدَّدَا

حَتَّى ادَّعَاهَا سُنَّةٌ وَاحْتَالََا
 وَهُوَ لَعَمْرِي جَدَلٌ مُحَرَّمٌ
 وَأَنَّهُ سَاعٍ لِهَدْمِ السُّنَّةِ
 لَوْ كَانَ سُنَّةً كَمَا قَدْ زَعَمَا
 كَيْفَ تَكُونُ سُنَّةً مُخَالَفَةً
 وَفِعْلُهُ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّهُ
 وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ أَجْمَعُ
 وَلَا تُؤَدِّنُ الْفِتَاةُ لِأَحَدٍ
 لِأَنَّ ذَاكَ صِفَةُ الرَّجَالِ
 وَإِنَّ خَفَضَ صَوْتِهَا التَّمِيمِ
 وَلَا أَذَانَ لَا وَلَا إِقَامَةَ
 وَجَائِزُ خُرُوجُهَا لِلْمَسْجِدِ
 صَلَاتُهَا فِي الْبَيْتِ أَعْلَا فَضْلًا
 وَمِنْ تَعَدُّدِ الْأَذَانِ مِنْعًا
 فَقَوْلُهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَدِّنَا
 وَهَكَذَا ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ
 لَوْ كَانَ خَيْرًا لَمْ يَفْتُ مُحَمَّدَا



وَإِنَّمَا يُؤَذَّنُ الْمُؤَذِّنُ
وَجَاءَ فِي التَّثْوِيبِ بِالْفَلَاحِ
وَذَاكَ بَعْدَ أَنْ يُؤَذِّنَنَا
وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَى الْفَلَاحِ اشْتَهَرَا
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ النَّجَاةُ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ السَّعَادَةُ
وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ وَأَمَّا الْمَعْنَى
ثُمَّ يُقِيمُ وَبِذَاكَ يُعْلِنُ
زِيَادَةً تُخَصُّ بِالصَّبَاحِ
لَعَلَّهُ مَنْ نَامَ يُوقِظُنَا
فَقِيلَ إِنَّهُ أَرَادَ الظَّفَرَ
وَأَخْرُونَ إِنَّهُ الْحَيَاةُ
وَكُلُّهُمْ قَدْ قَصَدُوا مُرَادَهُ
فَإِنَّهُ الْفَوْزُ غَدَاةٌ يُعْنَى

باب التوجيه

وَإِنَّمَا التَّوْجِيهُ ذِكْرٌ خُصًّا
قَبْلَ الدُّخُولِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ
وَإِنَّهُ فِي قَوْلِ بَعْضِ فَرَضٍ
وَهُوَ الصَّحِيحُ وَالْهَلَاكُ يَلْزَمُ
وَذَاكَ مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ
وَهَلْ يُعِيدُ تَارِكُ التَّوْجِيهِ
وَكُلُّ مَنْ قَدْ شَكَّ فِي التَّوْجِيهِ
لَكِنَّهُ عَلَى الصَّلَاةِ يَمْضِي
بِأَوَّلِ الصَّلَاةِ فِيمَا نَصًّا
أَوْ بَعْدَهُ وَلَيْسَ بِالْمُشْتَهَرِ
وَسُنَّةٌ قَدْ قَالَ أَيْضًا بَعْضُ
لِتَارِكِ الْفَرَضِ كَذَاكَ يَا ثَمَّ
وَمَا إِلَى التَّهْلِيكِ مِنْ سَبِيلٍ
صَلَاتِهِ فَالْخُلْفُ جَاءَ فِيهِ
مِنْ بَعْدِ أَنْ أَحْرَمَ لَا يَأْتِيهِ
فِي نَفْلِهِ إِنْ كَانَ أَوْ فِي فَرَضٍ



لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ الدُّخُولَا
وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي قَدْ فَطَرَا
وَقِيلَ بَلْ قَصَدْتُ بِالْكُلِّيَّةِ
مَعْنَى حَنِيفًا مُسْتَقِيمًا فَسَّرَا
لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ نَفْسُ الْمِيلِ
مَالَ عَنِ الْجُمْهُورِ إِبْرَاهِيمُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ مُوَحَّدًا^(١) سِوَاهُ
تَبَارَكَ اسْمُهُ تَعَالَى جَدُّهُ
وَالشَّكُّ لِلْيَقِينِ لَنْ يُزِيلَا
أَقْبَلْتُ لِلْقِبْلَةِ حَيْثُ أَمَرَا
إِلَيْهِ بِالْأَفْعَالِ بَعْدَ النَّيَّةِ
وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ فِيمَا ذُكِرَا
فَالْمُسْتَقِيمُ مَالٌ نَحْوَ الْأَعْدَلِ
إِلَى الْهُدَى وَذَلِكَ مُسْتَقِيمُ
كَانَ حَنِيفًا فِي رِضَى مَوْلَاهُ
عَلَا وَجَلَّ شَأْنُهُ وَمَجْدُهُ

بَابُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ

تَكْبِيرَةٌ بِهَا الْمُصَلِّي يَدْخُلُ
تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ نَصُّ الْخَبْرِ
فَلَا يُثَوِّبُ عَنْهُ ذِكْرٌ أَبَدًا
وَالضَّمُّ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ
وَالْكَسْرُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ
صَلَاتُهُ وَيَحْرُمُ الْمُحَلَّلُ
لَمْ يَدْخُلْنَ مَا دَامَ لَمْ يُكَبَّرِ
لِأَنَّهُ النَّصُّ الَّذِي قَدْ وَرَدَا
فِيمَا نَرَى أَوْلَى مِنَ الْإِشْمَامِ
يُفْسِدُ لِلصَّلَاةِ عَنِ أَعْلَامِ

(١) قوله: «مُوَحَّدًا» كذا هو في نسخ هذا الكتاب بنصب «موحد» والظاهر أنه مرفوع على جعل يكن تامة.



فَضَمَّ إِسْمَ اللَّهِ ضَمًّا بَيْنًا وَقِيلَ فِي تَسْكِينِهِ لَا يَسْعُ مَنْ زَادَ بَيْنَ الْبَاءِ وَالرَّاءِ أَلْفٌ ثُمَّ الْقِيَامُ مَوْضِعَ التَّحْرِيمِ فَكُلُّ مَنْ أَحْرَمَ فِي الْقُعُودِ إِلَّا إِذَا مَا كَانَ ذَا اضْطِرَارٍ وَلَا تَشْمَهُ^(١) وَلَا تُسَكَّنَا مَنْ أَحْسَنَ الضَّمَّةَ مِنْهُ يُمْنَعُ فَإِنَّهَا يُعِيدُهَا وَلَا يَقِفُ^(٢) كَذَلِكَ الْقُعُودُ لِلتَّسْلِيمِ إِحْرَامُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ فَضُرُّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَعْدَارِ

باب الاستعاذة والقراءة

وَبَعْدَ هَذَا فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَاخْتَلَفُوا فِي نَقْضِهَا عَلَيْهِ وَبَسْمَلَنَّ وَأَتِ بِالْمَثَانِي فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَكَذَا سِرًّا مِنَ الرَّجِيمِ وَالْمُلَاهِي إِنْ كَانَ قَدْ أَسْمَعَهَا أُذُنَيْهِ وَفِي صَلَاةِ اللَّيْلِ بِالْقُرْآنِ^(٣) فِي الْفَجْرِ إِنْ كُنْتَ إِمَامًا مُحْتَدِي^(٤)

(١) وَلَا تَشْمَهُ: أَي لَا تَأْتِ فِيهِ بِالْإِسْمَامِ وَهُوَ إِخْفَاءُ الضَّمَّةِ.

(٢) أَي قَالَ: أَكْبَارُ، وَهَذَا الْأَلْفُ مَنْشَأُهُ مِنْ مَدِّ فَتْحَةِ الْبَاءِ فِي الصَّوْتِ، وَلِزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى النَّاشِئِ مِنْهُ، وَأَكْبَارُ جَمْعُ كُبْرٍ، وَهُوَ الطَّبْلُ، وَفَسَادُ الْمَعْنَى مُفْسِدٌ لِلصَّلَاةِ، وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَد. (أَبُو إِسْحَاقَ)

(٣) الْمَثَانِي مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاتِحَةِ. (أَبُو إِسْحَاقَ)

(٤) أَي إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِ التَّقْوَى الَّذِينَ يُقْتَدَى بِهِمْ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ، أَي فاعمل بما ذَكَرْتُ لَكَ. (أَبُو إِسْحَاقَ)



وَاقْتَصِرَنَّ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ
وَحَيْثُ يَقْرَأُ الإِمَامُ سِرًّا
وَحَيْثُ يَجْهَرُنَّ عَلَيْهِ يُبَدِي
وَيَسْمَعُ المَأْمُومُ لِلْقُرْآنِ
وَيَقْرَأُ الجَمِيعُ حَيْثُ انْفَرَدَا
وَسُورَةُ الحَمْدِ هِيَ المَثَانِي
تُثْنَى مِنَ الصَّلَاةِ كُلِّ رَكَعَةٍ
وَقِيلَ مَعْنَى الحَمْدِ هُوَ المُلْكُ
لِأَنَّما الحَمْدُ هُوَ الثَّنَاءُ
وَبَسْمَلَنَ عِنْدَ كُلِّ سُورَةٍ
وَتَلَزَمَنَ فِي الحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ
وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ بَعْضِ الحَمْدِ
وَتَرْكُهَا لَا يَتَّبِعِي فِي السُّورِ
وَمَنْ يَكُنْ لَمْ يُحْسِنِ القُرْآنَا
وَمَنَعُوا تَكَرَّارَهُ لِلحَمْدِ
وَنَقَضُوا صَلَاةَ ذَا المَكْرَرِ
عَلَى المَثَانِي وَصَلَاةِ العَصْرِ
فَالحَمْدُ تَكْفِيهِ إِذَا مَا يَقْرَأُ
قِرَاءَةَ القُرْآنِ بَعْدَ الحَمْدِ
وَإِنَّمَا يَقْرَأُ لِلْمَثَانِي
وَلَمْ يَكُنْ يَتَّبِعُ فِيهِ أَحَدًا
لِأَنَّهَا تُقْرَأُ فِي الأَرْكَانِ
وَذَاكَ مِنْ تَعْظِيمِهَا مَا أَرْفَعَهُ
وَغَيْرُهُ فِي القَلْبِ عِنْدِي يَزْكُو
عَلَى الجَمِيلِ وَهُوَ السَّنَاءُ
مِنْ حَيْثُ مَا البَسْمَلَةَ المَسْطُورَةَ
لِأَنَّهَا البَعْضُ مِنَ الآيَاتِ
وَالنَّقْضُ فِي تَارِكِهَا بِالْعَمْدِ
وَلَا أَرَى بِأَسَا عَلَى المُقْتَصِرِ
فِي وَفْتِهِ يُسَبِّحُ الرَّحْمَانَا
وَلِلتَّحِيَّاتِ بِمَعْنَى العَمْدِ
وَغَدَرُوا النَّاسِي هُنَاكَ فَاعْذِرْ



باب الركوع

فَرَضُ الرُّكُوعِ فِي كِتَابِ اللَّهِ
فَارْكَعْ بِتَعْظِيمِ لَدِي الْجَلَالِ
وَضَعْ يَدَيْكَ فَوْقَ رُكْبَتَيْكَ
وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْعَظِيمِ
وَهُوَ عَلَى قَوْلٍ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ
وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ لَا سِوَاهُ
وَاخْتَلَفُوا فِي مُنْتَهَى الرُّكُوعِ
وَقِيلَ بِالهُوِيَّةِ لِلسُّجُودِ
فَحَيْثُمَا تَمَّ الرُّكُوعُ دَخَلَ
وَمِنْ هُنَاكَ الْخُلْفُ جَاءَ بَعْدَهُ^(٢)
مِنَ الرُّكُوعِ أَوْ مِنَ السُّجُودِ
وَهُوِيَّةُ السُّجُودِ فِي الْحُدُودِ
وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ قَدَّ حَمْدًا
وَيُعْذَرُ النَّاسِي فَلَا يُعِيدُ
لِأَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ

جَاءَ بِهِ الأَمْرُ بِلا اِشْتِيَاهِ
وَكُنْ لَدَى الرُّكُوعِ ذَا اعتِدَالِ
فَإِنْ تَرَكْتَ قِيلَ لَا عَلَيْكَ
وَمِثْلُ ذَلِكَ الذِّكْرُ بِالتَّعْظِيمِ
لِأَنَّهَا المَقْصُودُ أَنْ يُعْظَمَ^(١)
لِأَنَّهُ رَوَاهُ مَنْ رَوَاهُ
فَقِيلَ بِالْقِيَامِ لِلخُضُوعِ
وَالخُلْفُ فِيهِ الخُلْفُ فِي الْحُدُودِ
حُكْمُ السُّجُودِ وَإِلَيْهِ انْتِقَالًا
فِي سَمِعَ اللَّهُ الكَرِيمُ حَمْدَهُ
وَالأَوَّلُ الرَّاجِحُ بِالتَّأْيِيدِ
أَقُولُ إِنَّهَا مِنَ السُّجُودِ
يُعِيدُ مَنْ يَتْرُكُهَا تَعْمُدًا
كَذَلِكَ التَّكْبِيرُ وَالتَّحْمِيدُ
وَالتَّرْكَ لِالأَرْكَانِ نَقْضُ آتِي

(١) يجوز فتح الظاء وكسرها، فالضم على أنه مبني للمجهول، أي أن المقصود تعظيم الله، والكسر على بنائه للفاعل بمعنى أن المراد أن يعظم المصلي ربه تعالى.

(٢) يجوز في هاء «بعده، حمده» الإسكان والتحريك بالضم.

باب السُّجُودِ

وَأِنَّمَا السُّجُودُ فَرَضٌ أَيْضًا
جَاءَتْ بِهِ أَوَامِرُ الْكِتَابِ
وَإِنَّهُ لِحَالَةٍ تَقَرَّبُ
فَأَسْجُدْ عَلَى السَّبْعَةِ مِنْ آرَابِ
أَوَّلَهَا جِبْهَتُهُ الْمَصُونَةَ
وَبِالْيَدَيْنِ ثُمَّ الرُّكْبَتَيْنِ
فَهَذِهِ السَّبْعَةُ وَالَّذِي تَرَكَ
فَتَارِكُ الْجِبْهَةِ لَا صَلَاةَ لَهُ
كَذَاكَ مَنْ يَرْفَعُ رِجْلَيْهِ مَعًا
وَمَنْ يَكُنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدَا
وَإِنْ يُطِقْ أَنْ يَسْجُدَنَّ بِالْأَنْفِ
وَقِيلَ بَلْ يَرْجِعُ لِلْإِيمَاءِ
وَمَنْ رَأَى وُعُوثَةً^(٢)^(٣) فِي الْحَالِ
وَقِيلَ لَا يُحَوَّلَنَّ وَيَمْتَنِعْ

فَتَرَكُهُ يُوجِبُ حَتْمًا نَقْضًا
وَفَسَّرْتُهُ سُنَّةُ الْأَوَابِ
لِلَّهِ فَالْعَبْدُ هُنَاكَ أَقْرَبُ
مِنْ غَيْرِ كَفِّ الشَّعْرِ وَالثِّيَابِ
وَبِسُّجُودِ أَنْفِهِ مَقْرُونَهُ
وَالْقَدَمَيْنِ اثْنَيْنِ بَعْدَ اثْنَيْنِ
مِنْهُنَّ شَيْئًا فِي سُجُودِهِ رَكَكٌ^(١)
بِلا خِلافٍ عِنْدَنَا فَنَنْقُلُهُ
وَالْخُلْفُ فِي وَاحِدَةٍ إِنْ رَفَعَا
فَإِنَّهُ يَوْمِي وَلَا يَقْعُدُ سُدَى
فَإِنَّهُ يَفْعَلُهُ وَيَكْفِي
وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ
حَوْلَ لِلْيَمْنَى أَوْ الشَّمَالِ
أَنْ يَسْجُدَنَّ فَوْقَ مَا لَا يَنْزِعُ^(٤)

(١) رَكَكٌ: أَي نَقِصُ وَوَهْنٌ.

(٢) الْوُعُوثَةُ: الْحُشُونَةُ.

(٣) الْوُعُوثَةُ: الْمَشَقَّةُ. (أَبُو إِسْحَاقَ)

(٤) اقْتَصَرَ النَّازِمُ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ، قَالَ قَطْبُ الْأُئِمَّةِ فِي الذَّهَبِ: وَبَطَلَتْ عَلَى غَيْرِهِمَا =



كَالْصُّوفِ وَالرِّيشِ وَمِثْلِ الشَّعْرِ
وَجَائِزُ يَلْبَسُهُ الْمُصَلِّي
وَهَكَذَا الْمَعَادِنُ الْأَرْضِيَّةُ
كَذَلِكَ الْمَحْرُوقُ كَالرَّمَادِ
لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ مُطْلَقًا
قَدْ كَانَ أَرْضًا وَالرَّمَادُ حَطْبًا
وَقِيلَ فِي الْقِرْطَاسِ نَبْتُ الْأَرْضِ
لَكِنْ إِذَا كَانَ بِهِ اسْمُ اللَّهِ
لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّعْظِيمِ
وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ كِتَابٍ
وَإِنْ تَعَدَّرَ الْمَكَانُ الطَّاهِرُ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي الرُّكُوعِ
فَيَنْتَهِي بِذَلِكَ دُونَ الْأَرْضِ
وَعِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِالْإِيمَاءِ
وَقِيلَ بَلْ يُؤَخَّرَنَّ الْفَرْضَا

وَالْجِدِّ مَعَ عِظَامِهَا وَالْوَبْرِ
أَوْ يَقْفَنُ عَلَيْهِ إِذْ يُصَلِّي
مِنَ النَّحَاسِ أَوْ مِنَ الْفِضِيَّةِ
وَالْجَصِّ وَالثُّورَةِ فِي الْجَمَادِ
عَنْ حَالِهِ الَّذِي عَلَيْهِ خُلِقَا
فَصَارَ بِالتَّحْرِيقِ شَيْئًا عَجَبًا
لَا بَأْسَ فِيهِ بِسُجُودِ الْفَرْضِ
فَبَادِرِ الْفَارِشِ بِالْمَنَاهِي
فَاحْكُمْ عَلَى الْفَاعِلِ بِالتَّحْرِيمِ
يَجُوزُ إِلَّا آيَةَ الْكِتَابِ
يَوْمِي وَلَا يَسْجُدُ وَهُوَ الظَّاهِرُ
وَقِيلَ يَنْحَنِي إِلَى الْخُضُوعِ
وَقِيلَ يَسْجُدُنْ لِأَجْلِ الْفَرْضِ
يُصَلِّي وَاقِفًا عَلَى سَوَاءٍ
حَتَّى يُلَاقِيَ لِلسُّجُودِ أَرْضًا

= (الأرض وما أنبتت) كصوف وجلد، وكل ما يُصَلَّى به (نا)، أو صحت، أو كرهت ونسب لنا وللأكثر، وذلك في القيام والسجود وغيرهما. أو يعتبر السجود كما في بعض اللفظ، وظاهر الشيخ (كلامه) هنا (أقوال) اهـ. (أبو إسحاق)



وَهُوَ مَقَالٌ خَالَفَ الظَّوَاهِرَا
لِأَنَّهُ يَقْضِي بِفَوْتِ الْفَرْضِ
وَسَبَّحَنَّ فِي الشُّجُودِ الْأَعْلَى
فَأَنْتَ فِي تَذَلُّلِ الدُّنُوِّ
وَجَائِزُ بِصِفَةِ الْعَظِيمِ
وَالأَوَّلِ الْمَنْقُولُ فِي الْأَخْبَارِ
أَقْلُ مَا يُجْزِي مِنَ التَّسْبِيحِ
وَقِيلَ تُجْزِي مَرَّةً وَالأَوَّلُ
وَيْئُهُ^(٢) عَنِ نَقْرِ الشُّجُودِ إِنَّهُ

وَلَا أَرَاهُ فِي الصَّوَابِ ظَاهِرَا
وَالنَّصُّ شَرْعًا بِسِوَاهُ يَقْضِي
فَإِنَّ ذَاكَ بِالشُّجُودِ أَوْلَى
وَهُوَ^(١) فِي تَعَزُّزِ الْعُلُوِّ
إِذْ كُلُّهُ مِنْ لَازِمِ التَّعْظِيمِ
وَالثَّانِي مِنْ نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ
ثَلَاثُ مَرَّاتٍ عَلَى الصَّحِيحِ
فِيهِ عَنِ الْمُخْتَارِ قَوْلٌ يُنْقَلُ
مِنْ شَأْنٍ مَنْ نَافَقَ فَانْتَرَكْنَهُ

باب القعود للتشهد

ثُمَّ الْقُعُودُ وَهُوَ لِلتَّشْهَدِ
فَتَارِكُ الْقُعُودِ حَتَّمَا تَنْتَقِضُ
وَذِكْرُهُ وَهُوَ التَّحِيَّاتُ اخْتَلَفَ
فَقِيلَ لَا نَقُضُ إِذَا مَا قَعَدَا
وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ النَّقْضُ

رُكْنٌ مِنَ الصَّلَاةِ يَا ذَا فَاقْعُدِ
صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ مِمَّا فُرِضَ
فِيهِ بِفَرْضٍ أَوْ بِسُنَّةٍ وَصِفَ
حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَقُلِ التَّشْهَدَا
لَوْ لَمْ نَقُلْ بِأَنَّ ذَاكَ فَرْضٌ

(١) هُوَ: بتشديد الواو؛ لإقامة الوزن، وقيل: تشديدها لغة.

(٢) قوله: «يئُهُ» بالجزم بلام النهي المقدرة؛ أي ليئُهُ؛ وهو بضم الياء للبناء للمجهول.



لَأَنَّ فِي الْمَسْنُونِ مَا يَنْتَقِضُ
وَاخْتَلَفَ الْمُشَدَّدُونَ أَيْضًا
فَقِيلَ بَعْدَ الطَّيِّبَاتِ يَمْضِي
وَقِيلَ يَنْتَهِي إِلَى رَسُولِهِ
وَقِيلَ لَا إِلَّا إِذَا مَا سَلَّمَا
لَأَنَّ مَا تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ
فَالنَّقْضُ بِالْحَادِثِ قِيلَ يَلْزَمُهُ
وَكُلُّ مَنْ رَخَّصَ إِنَّمَا عَنَا
وَخَرَجَ الْخِلَافَ حَالَ الْعَمْدِ
وَالْخُلْفُ فِيهِ الْخُلْفُ فِي التَّسْلِيمِ
فَإِنَّهُ رُكْنٌ عَلَى التَّشْدِيدِ
بِتَرْكِهِ تَعْمُدًا مَا يُفْرَضُ (*)
فِي الْقَدْرِ الَّذِي يَكُونُ فَرْضًا
لَا يَلْتَفِتُ مِنْ بَعْدِهَا لِنَقْضِ
وَهُوَ مَقَالٌ ظَاهِرٌ دَلِيلُهُ
كَمِثْلِ لَا يَدْخُلُ حَتَّى يُحْرَمَا
كَمِثْلِ مَا تَكْبِيرُهَا التَّحْرِيمُ (١)
إِنْ كَانَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً لَا يُؤْتَمُّهُ (٢) (**)
بِذَاكَ حَيْثُ كَانَ عُذْرًا بَيْنَا
أَبُو سَعِيدٍ الْفَقِيهَ الْمَهْدِي
هَلْ كَانَ لِلرُّكْنِ أَوْ التَّثْمِيمِ
وَدُونَهُ فِي عَكْسِهِ الْبَعِيدِ

باب التسليم

وَسَلَّمَنَ يَمَنَةً وَيُسْرَى
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عَن ضَمَامٍ
تَسْلِيمَتَيْنِ وَالشَّهِيرِ وَتَرَا (٣)
وَالثَّانِي عَن بَقِيَّةِ الْأَعْلَامِ

(*) أي: من سنن الصلاة ما ينتقض بها الفرض. (إسماعيل)

(١) قوله: «تكبيرها التحريم» فيه نوع من أنواع البديع يسمى القلب، كقوله: «فديت بنفسه نفسي»... إلخ.

(٢) الهاء في قوله: «يؤتمُّه» هي هاء السكت.

(**) الجملة صفة لـ (خطأ) أي: خطأ لا يدخله في الإثم وإن كان ينقض الصلاة. (إسماعيل)

(٣) قوله: «وترا» مفعول مطلق تقديره وَالشَّهِيرِ أَنْ يَسْلَمَنَ وَتَرَا. (المصنف)



وَكُلُّهُمْ قَدْ اِكْتَفَى بِمَرَّةٍ وَيَقْصِدُ الْخُرُوجَ بِالتَّسْلِيمِ وَيَمْسَحُ الْغُرَّةَ^(١) بِالْيَمْنَاءِ وَفِعْلُهُ^(٢) قَبْلَ الدُّخُولِ أَيْضًا كَذَلِكَ مَنْ لَا يَتَّبِعُ الْمُؤَدِّنَا وَمَنْ نَسِيَ التَّسْلِيمَ حَتَّى قَامَا وَانْصَبَ إِلَى رَبِّكَ وَارْعَبْنَا فَإِنَّ ذَاكَ مَوْقِفٌ عَظِيمٌ وَانْتَقَلْنَا لِلنَّفْلِ لَوْ قَلِيلًا

وَهُوَ حَدِيثٌ لَا نُطِيلُ ذِكْرَهُ وَحِلٌّ مَا كَانَ مِنَ التَّحْرِيمِ وَتَرْكُهُ قِيلَ مِنَ الْجَفَاءِ مِنَ الْجَفَاءِ فَارْفُضْنَاهُ رَفْضًا مِنَ الْجَفَا فَاتَّبِعْهُ حِينَ أَذْنَا يُسَلِّمَنَّ بَعْدَ ذَا قِيَامَا إِلَيْهِ فِي حُضُورٍ مَا تَمَنَّا^(٣) يُجِيبُ مَنْ شَاءَ بِهِ الْكَرِيمُ عَنِ مَوْضِعِ الْفَرْضِ كَذَلِكَ قِيلًا

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

وَيُوجِبُ السَّهْوُ لِأَجْلِ الْجَبْرِ فِيهِدَمَانَ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَيَعْفُرُ التُّرَابَ فَوْقَ رَأْسِهِ يَقُولُ وَأَوَيْلَاهُ قَدْ أَضَعْتُ وَالْأَدْمِيُّ قَالَ قَدْ أَطَعْتُ

بَعْدَ السَّلَامِ سَجْدَتَيْنِ فَادِرٍ وَيُرْغَمَانِهِ وَيُخْزِيَانِ لَهُدْمِ مَا بَنَاهُ مِنْ أَسَاسِهِ أَمَرْتُ بِالسُّجُودِ فَامْتَنَعْتُ وَأَمَرَ الرَّبُّ وَقَدْ سَمِعْتُ

(١) الغرة: موضع السجود من الجبهة.

(٢) قوله: «وفعله» يعني مسح الوجه.

(٣) تمنًا: أي تمنّئى.



وَالْوَيْلُ وَالْخَيْبَةُ لِلشَّيْطَانِ
 مُسَارِعًا لِحَبْرِ ذَاكَ الْكُسْرِ
 بِهِ عَنِ النَّيَّةِ قَوْمٌ عَبَّرُوا
 وَالْقَوْلُ فَاصِلٌ هُنَاكَ فَاعْلَمَا
 لَا بِالتَّلْفُظَاتِ وَالتَّعْدَادِ
 وَقِيلَ يَسْتَغْفِرُ حِينَ زَلَّ
 يُتَحَيَّنَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ
 قَبْلَ السَّلَامِ لَا إِذَا مَا زَيْدًا
 قِيلَ يُسَلَّمَنَّ حِينَ تَمَّ مَا
 لَكِنَّهُ يَحْمَدُ لِلتَّمَامِ
 فَمَا عَلَيْهِ قِيلَ يَسْجُدُنْ لَهَا
 لَا فِي خَطَائِهِ^(١) وَلَا فِي زَلِّهِ
 فَحُكْمُهُ يَكُونُ مِثْلَ حُكْمِهِ
 فَقِيلَ يُعْفَى بِالصَّلَاةِ عِنْدَهُ
 وَهُوَ دَلِيلُ نَصِّهِ الْمَوْرُودِ
 بَيْنَ جَمَاعَةٍ وَمَنْ تَفَرَّدَا

فَكَانَ فِي ذَاكَ رِضَى الرَّحْمَنِ
 فَاغْلُظْهَا مُمْتَثِلًا لِلْأَمْرِ
 وَلَا تَلَفَّظْ بِكَلَامٍ يُذَكِّرُ
 لِأَنَّهُ جَبْرٌ لِمَا تَقَدَّمَ
 لِأَنَّ مَا النَّيَّةُ بِالْفُؤَادِ
 وَفِي السُّجُودِ سَبْحَنَ الْأَعْلَى
 وَقَالَ قَوْمٌ يَسْجُدُنْ بَعْدَ أَنْ
 وَقِيلَ إِنْ سَهَا بِنَقْصِ سَجْدَا
 وَسَاجِدٌ مِنْ بَعْدِ أَنْ يُسَلَّمَ
 وَقِيلَ مَا عَلَيْهِ مِنْ سَلَامٍ
 وَمَنْ سَهَا إِمَامُهُ وَمَا سَهَا
 لِأَنَّ مَا يَتَّبَعُهُ فِي عَمَلِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ تَابَعَهُ فِي وَهْمِهِ
 وَمَنْ سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ وَحْدَهُ
 وَقِيلَ لَا بُدَّ مِنَ السُّجُودِ
 إِذْ لَمْ يُفَرِّقِ الدَّلِيلُ أَبَدًا

(١) خطائِهِ: الخِطَاءُ كَالْعَطَاءِ، بِالْمَدِّ لُغَةٌ فِي الْخِطَاءِ.

بَابُ حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ

وَالْجَهْلُ بِالصَّلَاةِ حُكْمًا يَسَعُ
 يَلْزَمُهُ أَنْ يَعْرِفَ الْكَيْفِيَّةَ
 فَالْفِعْلُ لَا يُمَكِّنُ دُونَ عِلْمِ
 وَوَقْتُهَا الْمَحْدُودُ وَقْتُ فِعْلِهَا
 فَتَارِكُ الصَّلَاةِ حَتَّى خَرَجًا (١)
 مَا لَقِيَ اللَّهَ (*) بِذَنْبٍ أَعْظَمَا
 مَا بَيْنَ تَرْكِهَا وَبَيْنَ الْكُفْرِ
 مِنْ نَمٍّ قِيلَ فِيهِ يُقْتَلْنَا
 وَيُجْعَلُ الصَّرْبُ عَلَيْهِ مُرْسَلًا
 فَإِنْ يَمُتْ بِالصَّرْبِ مَاتَ كَافِرًا
 وَقِيلَ لَا يُقْتَلُ حَتَّى يَجْحَدَا
 إِلَى دُخُولِ الْوَقْتِ ثُمَّ يُمْنَعُ
 مِنْ وَصْفِهَا وَشَرْطِهَا وَالنِّيَّةَ
 وَلَا يَكُونُ سَائِغًا فِي الْفَهْمِ
 وَوَقْتُ ضَيْقِ تَرْكِهَا وَجَهْلِهَا
 تَعَمُّدًا فِي الْكُفْرِ قَطْعًا وَلَجًا
 مِنْ تَرْكِهَا تَعَمُّدًا تَجَهُّمًا
 حَدٌّ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ عُدْرٍ
 إِنْ لَمْ يَثْبُ وَقِيلَ يُضْرَبْنَا
 حَتَّى يُصَلِّيَ أَوْ إِلَى أَنْ يُقْتَلَ (٢)
 وَكُلُّ مَنْ يَضْرِبُ كَانَ ظَافِرًا
 وَجُوبَهَا وَلَا أَرَاهُ أَبَدًا (٣)

(١) قوله: «خرجًا» أي الوقت.

(*) الفاعل ضمير يعود إلى تارك الصلاة، والمعنى ما لقي تارك الصلاة الله بذنب أعظم من ترك الصلاة. (إسماعيل)

(٢) إلى أن يُقْتَلَ: أي إلى أن يموت، وإنما عبّر عنه بالقتل لأجل القافية، وهو في الحقيقة قتل؛

لأنه إنما حصل مؤثته بسبب الضرب، والقتل يكون بالضرب، ومنه الموقوذة.

(٣) ظاهر اختيار الناظم يُقْتَلُ كَفْرًا لَا حَدًّا، مع أن ما جرى عليه في حاشية المسند أن تارك الصلاة

تَهَاوُنًا كَافِرٌ كُفْرٌ نِعْمَةٌ وَتَارِكُهَا جُحُودًا كَافِرٌ شِرْكًَا، ولعله رأى هذا الوجه، وهو ما عليه أكثر

سلف الأمة، رعاية لجانب الصلاة التي هي الركن الأعظم للدين بعد الإيمان وأن تاركها لا

دين له، وكأنه لا قيمة لإقراره بوجوبها، ويؤيد هذا أحاديث كثيرة كقوله ﷺ: «لا إيمان لمن لا

صلاة له» وقوله: «لا دين إلا بالصلاة». (أبو إسحاق)



فَإِنَّهُ يُفْضِي إِلَى التَّهَاوُنِ بِأَعْظَمِ الشَّعَارِ فِي الْمَدَائِنِ
 وَقَاتَلَ الصَّدِيقُ مَنْ قَدْ مَنَعَهُ مِنْ الزَّكَاةِ وَالْجَمِيعُ تَبِعَهُ^(١)
 وَالْكُلُّ رُكْنٌ وَالصَّلَاةُ أَعْظَمُ لِأَنَّهَا هِيَ الشَّعَارُ الْأَعْظَمُ
 وَأَنَّهَا لِدِينِنَا عَمُودٌ فَمَا الْبِنَا إِنْ ذَهَبَ الْعَمُودُ

باب نواقض الصلاة

وَإِنَّ فِي الصَّلَاةِ أَشْيَا تُمْنَعُ فَتَنْقُضُ الصَّلَاةَ حِينَ تَقَعُ
 فَبَعْضُ ذَاكَ عَارِضٌ قَلْبِي وَالْبَعْضُ مِنْهُ عَارِضٌ قَوْلِي
 وَبَعْضُهُ لِلْفِعْلِ أَيْضًا نُسْبًا فَالْعَارِضُ الْقَلْبِيُّ أَنْ يَنْقَلِبَا
 وَذَاكَ أَنْ يَنْوِي تَرْكَهَا وَأَنْ يُحَوَّلَ الْفَرَضَ إِلَى بَعْضِ السَّنَنِ
 وَقِيلَ إِنْ نَوَى وَلَمْ يَتْرُكْ فَلَا تَفْسُدُ وَالْفَسَادُ إِنْ تَنَقَّلَا
 وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْمُصَلِّي تَأْدِيَةَ الْفَرَضِ بِذَاكَ الْفِعْلِ
 عَلَيْهِ أَنْ يُكْفِّرَنَّ وَيُبَدِّلَا وَقِيلَ يُجْزِيهِ الْمَتَابُ مَثَلًا
 وَهَكَذَا مَنْ أَشْغَلَ الْجَنَانَا بغيرها لَا خَطَأً نِسْيَانًا^(٢)

(١) في قول الناظم والجميع تبعه نظر، إذ الذين قاتلهم أبو بكر منهم المرتدون عن الإسلام، ومنهم المانعون للزكاة، توفقاً في أمرها لا رجوعاً عن الدين، وفي قتاله لكل حفظٍ لِكَيَانِ الإسلام وصيانةً لوحدة الأمة، ولو لم يفعل لارتدَّ مُعْظَمُ الْعَرَبِ وَقَوِي الشَّرْكَ عَلَى الإسلام فحال أولئك لا كحال تارك الصلاة مع الإقرار بالوجوب: والله أعلم. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «نسياناً» معطوف على قوله: (لا خطأ)، والتقدير لا خطأ ولا نسياناً، وإنما حذفه لإقامة الوزن، وذلك جائز في النظم.



لَأَنَّهُ لَا شَكَّ فِيهَا عَارِضٌ
مِنَ الصَّلَاةِ هَكَذَا الْبَعْضُ نَقَلَ
فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِالْأَجُورِ
عَنْهَا جَمِيعًا فَلْيُقْمَ لِيُبَدَّلَا
فَالْخُلْفُ فِي مِقْدَارِ حَدِّ النَّقْضِ
وَهُوَ أَشَدُّ مَا رَأَيْنَاهُ مَعَهُ
وَعَنْ يَقِينِهِ فَلَا يَعْتَدُ
وَقَاطِعٌ أَيْضًا خِصَالِ الْأَجْرِ
مَضَى عَلَيْهِ الْوَقْتُ بِالْعِنَادِ
لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّ فَاعْلَمَا
يَلْزَمُهُ كَسَائِرِ الْأَرْكَانِ
لِحَجِّهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَزْتَدَا
وَذَا الْأَخِيرُ رُكْنُ هَذَا اللَّاحِقِ
قِيلَ وَمَنْ عَارَضَهُ الرِّيَاءُ
نَفَاهُ عَنْ فُؤَادِهِ وَنَبَذَا
صَلَّى فَإِنَّهُ يُعِيدُ فَاعْلَمَا
أَدَاهُ وَالْفَرَضُ عَلَيْهِ لَزَمَا
شَيْءٌ بَنَى عَلَيْهِ فِي أَعْمَالِهِ

وَفَهْمُكَ الْحِسَابَ وَصَفْتُ نَاقِضٌ
وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا عَقَلَ
فَمَنْ يَكُنْ صَلَّى عَلَى حُضُورٍ
وَلَا صَلَاةً لِلَّذِي قَدْ غَفَلَا
وَإِنْ عَرْتَهُ غَفْلَةً فِي الْبَعْضِ
أَكْثَرَهَا قِيلَ وَقِيلَ رُكْعَهُ
كَذَاكَ مَنْ عَنِ دِينِهِ يَزْتَدُ
لِأَنَّ هَذَا نَاقِضٌ لِلطُّهْرِ
وَإِنْ يَكُنْ فِي حَالِ الْإِرْتِدَادِ
فَلَا عَلَيْهِ بَدَلٌ إِنْ أَسْلَمَا
لَأَنَّهُ رُكْنٌ مِنَ الْإِيمَانِ
وَلَيْسَ يُجْزِيهِ إِذَا مَا أَدَى
لِأَنَّ ذَاكَ الْحَجَّ رُكْنُ السَّابِقِ
كَذَاكَ مَنْ عَارَضَهُ الْإِعْمَاءُ
لَكِنْ إِذَا اسْتَرْسَلَ فِيهِ لَا إِذَا
وَالشَّكُّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ مَا
كَيْفَ يُصَلِّي وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَا
وَإِنْ يَكُنْ يَغْلِبُ فِي خَيَالِهِ



وَمَنْ بَنَى عَلَيْهِ فِيهَا يُعْذَرُ
 لِسَهْوِهِ وَلِإِمَامِ قَلْدَا
 فَذَاكَ عَفْوٌ وَالْإِلَهُ يَغْفِرُ
 يَكُونُ مِثْلَ شَكِّهِ فِي أَصْلِهِ
 وَإِنَّمَا يَرْجِعُ عِنْدَ التَّرْكِ
 قِيلَ يُعِيدُهُ إِلَى التَّمَامِ
 فَهَلْ تَرَى الشَّكَّ لَهُ يُدْخِلُ
 فَلَا يُجَاوِزُهُ بِشَكِّ أَبَدًا
 لَا يَرْجِعُنُ بِالشَّكِّ لِلْمَثَانِي
 مَنْ شَكَّ فِيهِ حَالَةَ التُّعُودِ
 إِنْ شَكَّ فِي إِتْيَانِهَا حَالَ الدُّعَا
 مُضِيِّهِ وَلَا يَعُودُ الْقَهْقَرَى
 يُعِيدُهَا إِلَّا إِذَا مَا انْفَكَا^(١)
 أَنْ يُلْغِي الشُّكُوكَ بَعْدَ الْحَدِّ
 وَدُونَكَ الْعَوَارِضَ الْقَوْلِيَّةَ
 فَإِنَّهُ يَنْقُضُهَا بِأَسْرَهَا

فَغَالِبُ الظَّنِّ هُنَا يُعْتَبَرُ
 وَإِنْ يَكُنْ خَلْفَ الإِمَامِ سَجْدًا
 وَالشَّكُّ مِنْ بَعْدِ التَّمَامِ يَخْطُرُ
 وَشَكُّهُ فِي الْحَدِّ بَعْدَ فِعْلِهِ
 لَا يَرْجِعُنُ لَهُ بِنَفْسِ الشَّكِّ
 إِلَّا إِذَا مَا شَكَّ فِي الإِحْرَامِ
 لِأَنَّهُ بِذَاكَ فِيهَا يَدْخُلُ
 وَإِنْ طَرَا عَلَيْهِ فِي حَالِ الأَدَا
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ صَارَ فِي الْقُرْآنِ
 وَقِيلَ يَرْجِعُنُ لِلشُّجُودِ
 وَيَرْجِعُنُ لِلتَّحِيَّاتِ مَعَا
 مَا لَمْ يَكُنْ سَلَّمَ وَالْبَعْضُ يَرَى
 وَقِيلَ لَوْ سَلَّمَ ثُمَّ شَكَا
 وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ عِنْدِي
 فَهَذِهِ الْعَوَارِضُ الْقَلْبِيَّةُ
 تَكَلِّمُ اللِّسَانَ لَا بِذِكْرَهَا

(١) انفكا: أي قام من مكانه.



فَإِنَّهَا تَبُوءُ بِالْبَتَاتِ
لِأَنَّهُ طَالَ بِهِ التَّكَلُّمُ
مُؤَثَّرًا عَنِ سَيِّدِ الْأَنَامِ
فِيهَا الْكَلَامُ فَاذْفَى مَا أُطْلِقًا
وَصَارَ ذِكْرُهُ مِنَ الْمَسْمُوعِ
أُحْيِي وَقَالُوا إِنَّهُ مِنَ السُّنَنِ
أَفَادَهُ مَنْ فِي الْعُلُومِ رَسَخَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ يُشْرَعُ
قَالَ بِذَاكَ بَعْضُ مَنْ تَقَدَّمَ
أَوْ يَقْتَنِنَ النَّقْضُ فِيهَا بَيْنُ
فَإِنَّهُ يُعْذَرُ لِاسْتِحْلَالِهِ
بِهِ الْقِيَامَ بِحُضُورِ الذَّهْنِ
فِيهَا مِنَ الْقِيَامِ فِيمَا قِيلَا
كَذَاكَ لَا تَجْهَرُ بِالنَّعْمَاتِ
وَلَا تَكُنْ مُصَلِّيًا رِيَاءً
يَكُونُ بَيْنَ سِرِّهَا وَالْجَهْرِ

فَمَنْ يَقُلْ آمِينَ فِي الصَّلَاةِ
كَذَلِكَ الْقُنُوتُ وَهُوَ أَعْظَمُ
وَكَانَ قَبْلَ النَّسْخِ لِلْكَلامِ
وَذَاكَ وَقْتُ قَدْ أُبِيحَ مُطْلَقًا
فَنَسَخَتْهُ آيَةُ الْخُشُوعِ
وَحِينَ عَمَّ الْإِخْتِلَاطُ وَالْفِتْنُ
وَهُوَ مِنَ السُّنَّةِ لَكِنْ نُسِخَا
وَالْأَخْذُ بِالْمَنْسُوحِ قَطْعًا يُمْنَعُ
فَهُوَ مِنَ الْبِدْعَةِ حَتْمًا مِثْلَ مَا
وَمَنْ يُصَلِّي خَلْفَ مَنْ يُؤَمِّنُ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهِ
وَقَانِتِينَ فِي الصَّلَاةِ يَعْنِي
وَقِيلَ بَلْ يَعْنِي بِهِ التَّطْوِيلَا
وَلَا تُخَافِتَنَّ فِي الصَّلَاةِ
مَعْنَاهُ لَا تَتْرُكْهَا حَيَاءً
وَقِيلَ ذَاكَ فِي صَلَاةِ الْأَجْرِ (*)

(*) (صلاة الأجر): صلاة النافلة. (إسماعيل)



وَقَدْ أَتَى التَّرْخِصُ فِي أُمُورٍ
 تَهْلِيلِيهِ وَإِنْ عَطَسَتْ فَاحْمَدٍ
 كَذَلِكَ التَّسْلِيمُ فِيهَا خَطَأً
 وَقَدْ حَكَى فِي ذَلِكَ الْإِجْمَاعَا
 وَاللَّحْنَ مُطْلَقًا لَدَيْهَا يُحْذَرُ
 مِنْ ذَاكَ كَسْرُ لَامِ الْعَالِمِينَا
 كَذَلِكَ أَيْضًا فَتْحُ لَامِ مَلِكٍ
 كَذَلِكَ فَتْحُ دَالِ يَوْمِ الدِّينِ
 وَإِنْ كَسَرْتَ الْكَافَ مِنْ إِيَّاكََا
 وَإِنْ ضَمَمْتَ التَّاءَ مِنْ أَنْعَمْنَا
 فَهَذِهِ نَوَاقِضُ الْأَلْحَانِ
 فَكُلُّ لَحْنٍ أَفْسَدَ الْمَعْنَى نَقُضُ
 وَضَمُّ نُونِ الْعَالِمِينَ أَهْوَنُ
 وَهَذِهِ نَوَاقِضُ الْأَفْعَالِ
 نَذَكُرُهَا الْأَوَّلَ ثُمَّ الْأَوَّلَا
 فَنَظِرُ بِعَيْنِهِ نَحْوَ السَّمَا
 وَيُسْتَحَبُّ نَظَرُ الْمُصَلِّي

تَسْبِيحِهِ التَّحْمِيدِ وَالتَّكْبِيرِ
 لَكِنْ بِلَا جَهْرٍ وَلَا تُمَدُّ
 عَنْ رَكَعَتَيْنِ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَخْطَأَ
 لِكِنِّي أَحْكِي بِهِ نِزَاعَا
 وَبَعْضُهُ يُنْقَضُ حِينَ يُذَكَّرُ
 كَذَاكَ أَنْ تَضُمَّ مِنْهَا النُّونَا
 لِأَنَّهُ بِالْفَتْحِ لَفْظُ مَلِكٍ
 لِأَنَّ ذَاكَ إِسْمٌ هَذَا الدِّينِ
 فَالْقُبْحُ كُلُّهُ أَتَى هُنَاكََا
 لِنَفْسِكَ الْإِنْعَامَ قَدْ نَسَبْنَا
 وَضَبَطُهَا التَّعْكِيْسُ لِلْمَعَانِي
 وَالْعَفْوُ فِي سِوَاهُ قَامَ وَنَهَضُ
 كَذَاكَ كَسْرُ لَامِهَا إِذْ يَلْحَنُ
 مِنْ كُلِّ مَمْنُوعٍ مِنَ الْأَحْوَالِ
 حَتَّى يَكُونَ فِي السِّيَاقِ أَمْثَلَا
 فِي نَقْضِهَا جَاءَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَا
 حَالَ الْقِيَامِ مِنْ مَقَامِ الرَّجْلِ



لِمَوْضِعِ السُّجُودِ لَا يَعْدَاهُ
فَإِنْ يُعَمِّضُ لَا بَعْدِرٍ تَفْسُدُ
وَقِيلَ إِنْ غَمَّضَ فِي أَكْثَرِهَا
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ
وَكَرَّهَ الْبَعْضُ بِلَا فَسَادٍ
وَإِنْ يَخْفُ شَيْئًا عَلَى الْعَيْنَيْنِ
وَفَاتِحُ مِنْ عَيْنِهِ لِلْعِرْقِ
مَا دَامَ لِلْعُقْدَةِ لَمْ يَحَلَّ
وَبَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ الْفَضَلَا
وَقِيلَ لَا بَأْسَ عَلَى الْمُصَلِّي
يُخْرِجُهَا بِالْيَدِ مِنْ عَيْنِهِ
وَوَاجِبٌ فِي الْوَجْهِ مِنْهُ الْكَشْفُ
كَمِثْلِ رِيحٍ نَتَنِ يَأْتِيهِ
وَإِنْ يَكُنْ تَعَمَّدَ اسْتِنْشَاقًا
وَفَاتِحُ فَاهُ لِإِخْرَاجِ الْجُشَا

وَلِيَحْذَرْنَ أَنْ تَغْمُضْنَ عَيْنَاهُ
وَقِيلَ لَا تَفْسُدُ وَهُوَ أَجْوَدُ
فَإِنَّهَا فَاسِدَةٌ بِأَسْرِهَا
مُعَمِّضًا فِي الْكُلِّ فَافْهَمِ وَافْطِنِ
وَالْكُلُّ مِنْ قَوْلِ أَوْلِي الرِّشَادِ
لَا بَأْسَ أَنْ يُغَمِّضَ الْجَفْنَيْنِ
يُصَلِّينَ بِدَمِهِ مُسْتَلْقِي
كَذَا فَتَى الصَّقْرِ^(١) يُقَالُ صَلَّى
نَهَى فَتَى الْعَبَّاسِ حِينَ سَأَلَا
أَنْ يُخْرِجَ الذَّرَّةَ إِذْ يُصَلِّي
إِنْ خَافَ بَأْسًا وَكَذَا أُنْذِنَهُ
وَمِنْ ضَرُورَةٍ يُعْطَى^(٢) الْأَنْفُ
وَكَذَبَابٍ يَدْخُلَنَّ فِيهِ
فَالنَّقْضُ لَازِمٌ لَهُ اسْتِحْقَاقًا
فَقِيلَ لَا نَقْضَ عَلَيْهِ إِذْ جَشَا

(١) فَتَى الصَّقْرِ: هُوَ الْعَلَّامَةُ أَبُو مَعَاوِيَةَ عَزَّانُ بْنُ الصَّقْرِ الْغَلَّافِيُّ النَّزَوِيُّ.

(٢) يُعْطَى: بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.



لَا طَرَحَهُ عَنْهُ وَلَا اجْتِنَابُهُ
يَنْقُضُهَا لَوْ لِلْجُشَاءِ وَقَعَا
لَا كَوْنُهُ تَكَلُّمًا أَوْ مِنْهُ
مِنَ الْحُرُوفِ لِمَعَانٍ تُعْرَفُ
وَيَتْرُكُ التَّمَاطِي فِي الْجَوَانِبِ
تَفْسُدُ حَيْثُ كَانَ ذَاكَ قَصْدًا
وَتَرْكُهُ فِيهَا مِنَ الْمَمْنُوعِ
صَلَاتِهِ وَطَهْرُهُ^(١) إِذْ يَعْرِضُ
يَنْقُضُهَا فَقَطُّ وَهُوَ الْكَاشِرُ
يَدْفِنُهَا مِنْ غَيْرِ نَقْضٍ يَأْتِي
يَجْعَلُهَا إِنْ شَاءَ تَحْتَ الرَّجْلِ
قِيلَ بَدَا فَسَادُهَا إِعْلَانًا
فِي حَلْقِهِ لَيْسَ بِهِ مَلَامَةٌ
فَالْخُلْفُ فِيهَا جَاءَ فَاخْفَظْنَهُ
مِنْ ظَهْرِهِ فَالْخُلْفُ فِي قَوْلَيْنِ
فِي نَقْضِهَا الْخِلَافُ أَيْضًا جَاءَ

وَإِنَّمَا يَضُرُّهُ اسْتِجْلَابُهُ
وَالْتَفُخُ فِي الْعَمْدِ وَفِي الْخَطَا مَعَا
لِأَنَّهُ مِمَّا نُهَيْنَا عَنْهُ
لِأَنَّمَا الْكَلَامُ مَا يُؤَلَّفُ
وَيَكْظَمَنَّ الْفَمُّ فِي التَّثَاؤُبِ
فَمَنْ تَمَاطَى فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا
لِتَرْكِهِ لَوَاجِبِ الْخُشُوعِ
وَالضُّحْكَ نَوْعَانِ فَمِنْهُ يَنْقُضُ
وَيُسْمِعَنَّ صَوْتَهُ وَالْآخَرَ
وَقِيلَ مَنْ بَزَقَ فِي الصَّلَاةِ
لَا يَبْطُقَنَّ فِي قِبْلَةِ الْمُصَلِّي
وَمَنْ جَشَا فَحَمِدَ الرَّحْمَانَا
وَقِيلَ مَنْ لَمْ يَقْلِدِ الْعِمَامَةَ
إِلَّا إِذَا شَاءَ خِلَافَ السُّنَّةِ
كَذَاكَ مَنْ لَمْ يَسْتِرِ الْمَشْتَيْنِ
كَذَاكَ مَنْ يُقَلِّبُ الْحِصَاءَ

(١) قوله: «وَطَهْرُهُ» أي وُضوءُهُ.



وَقَدْ أَسَا بِفِعْلِهِ مَنْ حَرَّكَ
وَلَيْسَبِلْنَ يَدَيْهِ لَا يَكْفِتُهُمَا
لِأَنَّمَا ذَلِكَمُ اخْتِصَارُ
وَقِيلَ مَنْ يَكْفِتُ فِي الصَّلَاةِ
إِنْ انْتَهَى كَانَ وَإِلَّا عَوْبًا
وَإِنْ يَكُنْ إِحْلِيلُهُ قَدْ انْتَشَرَ
وَفِيهِ قَدْ قَالَ أَبُو عَثْمَانَ
وَإِنْ يَكُنْ ظَنَّ خُرُوجَ الْبَلَلِ
وَإِنْ يَكُنْ بِاللَّيْلِ أَجْرَى الذَّكَرَا
يَفْعَلُ ذَاكَ مِنْ وَرَاءِ الثُّوبِ
فَإِنْ رَأَى شَيْئًا أَعَادَ وَمَضَى
وَرَخَّصُوا فِي ذَاكَ لِلتَّبَيُّنِ
وَلَا أَقُولُ يَنْظُرُنْ أَوْ يَلْتَمِسُ
وَالشَّكُّ فِي النَّاقِضِ عَفْوٌ نُقْلًا
وَقَدْ نَهَى الْمُخْتَارُ عَنْ صَلَاةٍ مَنْ
وَمِثْلُهُ عِنْدَ أَوْلِي الذَّكَاءِ
وَقِيلَ مَنْ صَلَّى وَرُكْبَتَاهُ

خَاتِمَهُ تَعَمُّدًا لَوْ أَدْرَكَا
وَلَا عَلَى خَاصِرَةٍ يَضَعُهُمَا
وَقَدْ نَهَى عَنْ فِعْلِهِ الْمُخْتَارُ
يُنْهَى وَيُخْبِرَنَّ بِالْغَلَطَاتِ
بِمَا اقْتَضَاهُ رَأْيِي مَنْ تَنْصَبَا
يُمْسِكُ حَتَّى يَسْكُنَ مِنْهُ الذَّكَرُ
يَمْضِي وَلَكِنْ يَذْكَرُ النَّيرَانَا
قِيلَ لَهُ يَنْظُرُهُ بِالْمَقْلِ
بِيَدِهِ فِي فَخْذِهِ مُخْتَبِرًا
وَيَلْمِسُ الْمَوْضِعَ عِنْدَ الرَّيْبِ
إِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا هُنَاكَ عَرْضًا
حَتَّى يَكُونَ الْفِعْلُ عَنْ تَيَقُّنٍ
بَلْ يَمْضِيَنَّ وَيَتْرُكَنَّ الْمُتَلَمِّسُ
مَعْنَاهُ عَنْ نَبِيْنَا مُتَّصِلًا
يُدَافِعَنَّ الْأَخْبَثِيْنَ فَاسْمَعَنَّ
كَمَنْ يَصُرُّ ذَاكَ فِي الْكِسَاءِ
بَارِزَتَانِ نَقْضُهَا جَزَاهُ



وَذَاكَ هُوَ أَكْثَرُ الْأَقْوَالِ
 سَتْرُهُمَا يَلْزَمُ فِي سِتْرَتِهِ
 بِإِلَّا اخْتِيَارٍ فَهُوَ عَفْوٌ فَاسْمَعَا
 يَصْنَعُ مَا قَدْ كَانَ فِيهَا يَصْنَعُ
 وَهُوَ تَفْرُشُخُ الْقُعودِ الْأَوْسَعِ
 أَوْ يُلْصِقَنَّ الْفَخْدَ بِالْأَحْشَاءِ
 يَقْتُلُ إِنْسَانًا لَهُ قَدْ جَهَلَا
 مَا بَيْنَ حِفْظِهَا وَبَيْنَ الْقَطْعِ
 بِالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ يَقْتُلُونَا
 إِذَا اسْتَعَاثَ مِنْ عَدُوٍّ يَقْهَرُهُ
 مِنْ مَطَرٍ أَوْ مِنْ صِيحٍ صِيحَا
 وَكُلُّ مَا قَدْ كَانَ مِنْ أَمْثَالِهِ
 فَإِنَّهُ نَجَاتُهُ يَسْتَدْرِكُ
 لَكِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ الصَّلَاتَا
 يَفْعَلُ مَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَأْتِي
 يَوْمِي وَيَذْهَبَنَّ لِلْإِنجَاءِ
 تُرْضِعُ ابْنَهَا لِخَوْفِ الشُّغْلِ
 فَإِنَّهُ يَقْتُلُهُ وَيَنْصَبُ

إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ لَهُ بِحَالٍ
 لِأَنَّ رُكْبَتَيْهِ مِنْ عَوْرَتِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِجَنْبِهِ قَدْ وَقَعَا
 يَبْنِي عَلَى صَلَاتِهِ وَيَرْجِعُ
 وَقَدْ نُهِيَ فِيهَا عَنِ التَّرْبُوعِ
 وَهَكَذَا نُهِيَ عَنِ الْإِقْعَاءِ
 وَمَنْ رَأَى حَالَ الصَّلَاةِ رَجُلًا
 فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي الشَّرْعِ
 لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَا
 وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَسْتَعِثْ وَيَنْصُرُهُ
 وَيَقْطَعُ الْمُسْبِحَ التَّسْبِيحَا
 أَوْ مِنْ هَلَاكِ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ
 كَذَاكَ إِنْ رَأَى سِوَاهُ يَهْلِكُ
 يُنَجِّهِ لَوْ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَاتَا
 قُلْتُ إِذَا خَافَ فَوَاتَ الْوَقْتُ
 لَوْ لَمْ يُطَقْ مِنْهَا سِوَى الْإِيْمَاءِ
 وَقِيلَ لِلْمُرْضِعِ إِذْ تُصَلِّي
 وَمَنْ يَخْفُ مِنْ حَيَّةٍ أَوْ عَقْرَبِ



باب اللباس

وَيَلْزَمُ الْمُصَلِّي سِتْرَ الْعَوْرَةِ
وَمُعْدَمَ الثِّيَابِ فليُصَلِّ
قِيلَ يُصَلِّي قَاعِدًا وَيَسْتُرُ
مِنْ شَجَرٍ يَجْعَلُهُ عَلَيْهَا^(١)
وَيُؤَمِّينَ رَاكِعًا وَسَاجِدًا
وَقِيلَ بَلْ يُصَلِّي وَهُوَ قَائِمٌ
وَهُوَ وَإِنْ دَنَا مِنَ الصَّوَابِ
مِنْ ثَمَّ مَالٍ أَكْثَرَ الْأَصْحَابِ
وَوَاجِدُ الثِّيَابِ فَلَيْسَتْ كَمَلًا
فَالسُّدْلُ فِي الشَّرْعِ نُهَيْنًا عَنْهُ
لَا سِيَّمَا مُشْتَمِلُ الصَّمَاءِ
أَقْلُ مَا يُجْزِي مِنَ الْأَثْوَابِ
إِنْ كَانَ ذَلِكَ مُلْكُهُ أَوْ عَارِيَهُ
قِيلَ وَلَوْ أَمَانَةٌ مُخْتَصًّا
وَإِنْ يُقْلُ صَاحِبُهُ بَعْدَ الْأَدَا

وَتَرَكَهُ يَنْقُضُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ
كَذَاكَ عَارِيًّا لِفَوْتِ الْفِعْلِ
عَوْرَتَهُ بِمَا عَلَيْهِ يَقْدِرُ
أَوْ مِنْ تُرَابٍ جَرَّهُ إِلَيْهَا
وَهِيَ صَلَاةٌ مَنْ يُصَلِّي قَاعِدًا
لِأَنَّهَا الْقِيَامُ رُكْنٌ لَا زِمَ
مُخَالَفٌ لِهَيْئَةِ الْأَدَابِ
إِلَى قُعُودِ مُعْدَمِ الثِّيَابِ
لِبَاسُهُ لَا سَادِلًا مُشْتَمَلًا
كَذَاكَ الْإِشْتِمَالُ فَاحْذَرْنَاهُ
وَهَكَذَا نُنْهَى عَنِ اخْتِبَاءِ
ثَوْبٍ وَمَا زَادَ فَلِلثَّوَابِ
فَيَسْتَعِيرُهُ وَلَوْ مِنْ جَارِيهِ
صَلَّى بِهِ وَيَضْمَنَنَّ النَّقْصَا
ذَا نَجَسَ فَلْيُقْبَلَنَّ وَلْيُعِدَا

(١) قوله: «عليها» أي على العورة.



لأنه في قوله كالمفتي
 إن غلب الظن به وزادا
 بأنه في قوله قد وهما
 من لا يواليه لخوف الريب
 والاضطرار حالة موسعه
 ولا بثوب جنب في جنبه
 ما لم يكن بنجس قد التزق
 وموضع الأنجاس منها طهره
 على الرجال لبسه لا يسع
 تمثال ذي روح فذاك يحجر
 فلا أرى بأسا على المصلي
 فامنعهُ إن كان هناك صورا
 كصورة الأشجار والنواحي
 وكل ما كان بهذا الحال
 فغسله أطيب للنفس
 والغسل في منشوره المبسوط
 يكون في توسع الإنسان

إن كان في الوقت وبعد الوقت
 وقيل إن صدقه أعادا
 ولا يعيد إن يكن متهما
 وقيل لا يصلين بثوب
 لكنه في الاختيار والسعة
 وثوب ذات الحيض لا بأس به
 لو كان فيه منهما نوع عرق
 ولا تصل بثياب قدره
 وهكذا الإبريسم الممتنع
 وهكذا ثوب به يصور
 وإن يكن نحو يد ورجل
 والرأس فيه معدن الروح يرى
 وجائز غير ذوي الأرواح
 وصورة الرمال والجبال
 والثوب إن يشرى من المجوسي
 وقيل بالترخيص في المقموط
 وما ذكرناه من المعاني



وَبِالْحَرِيرِ وَبِكُلِّ مَا لَيْسَ
مُنَجَّسًا لِلاَحْتِيَاطِ فَاعْلَمْ
فِي الْاضْطِرَارِ وَهُوَ غَيْرُ عَدْلٍ
مَعَ ذَاكَ فِي نَجَاسَةِ الثِّيَابِ
هَلْ زَالَ فَالْخِلَافُ فِيهِ يُحَكِّى
قَدْ كَانَ لِلثُّوبِ وَبَعْدُ صَلَّى
فَالنَّقْضُ فِيهَا لَازِمٌ لِفِعْلِهِ
وَغَيْرُهُ لَيْسَ بِهِ مِنْ بَاسٍ
وَالْوَرَسِ فِيمَا قِيلَ وَالشُّورَانَ^(١)
فَرَضًا وَنَفْلًا هَكَذَا يُقَالُ
بَلْبَسَ ذَاتِ الْخِذْرِ فَالْمَنْعُ بِهِ
أَنْ يَلْبَسَ الرَّجَالُ لِلْمَعْضُفَرِ
إِنِّي أَرَى هَذَا مِنَ الْمُحْجُورِ
يَسْتُرُهُ إِذْ ذَاكَ مِنْ عَوْرَتِهِ
وَعَضْدَيْهِ وَكَذَا لِظَهْرِهِ
إِلَّا الَّذِي أُخْرِجَ لِلضَّرُورَةِ

وَجَائِزٌ فِي الْاضْطِرَارِ بِالنَّجَسِ
إِنْ لَمْ يَجِدْ سِوَاهُ وَلِيَمِّمِ
وَقِيلَ بِالْحَرِيرِ لَا يُصَلِّي
وَمَنْ يُصَلِّي وَهُوَ ذُو ارْتِيَابٍ
قَدْ عَلِمَ الْخُبْثَ بِهَا وَشَكًّا
وَذَاكَ إِنْ صَحَّ بِأَنَّ الْغُسْلَ
أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِغُسْلِهِ
وَالْأَحْسَنُ الْبَيَاضُ فِي اللَّبَاسِ
لَوْ صَبَغَ الثُّوبُ بِزَعْفَرَانٍ
لَا بَأْسَ إِنْ صَلَّى بِهِ الرَّجَالُ
قُلْتُ إِذَا أَفْضَى إِلَى التَّشَبُّهِ
وَقَدْ أَتَى النَّهْيُ بِنَصِّ الْخَبَرِ
فَكَيْفَ بِالْمُزْعَفَرِ الْمَذْكُورِ
مِنْ سُرَّةِ الْمَرْءِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ
وَيُسْتَحَبُّ سِتْرُهُ لِصَدْرِهِ
أَمَّا النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ عَوْرَةٌ

(١) الشُّورَانَ: هو العُصْفُرُ وهو بفتح الشين.



الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ فَاعْلَمْنَا
وَالْوَجْهُ لَا يُسْتَرُّ فِي الصَّلَاةِ
وَكُلُّ مَا جَازَ مِنَ الْحُلِيِّ
وَكُلُّ مَا يُمْنَعُ لِبُسِّهِ مُنْعٌ
فَالذَّهَبُ الْمَمْنُوعُ لِلرِّجَالِ
وَجَائِزٌ بِالْفِضَّةِ الْبَيْضَاءِ
وَلِلرِّجَالِ كُلُّهُ مَحْجُورٌ
فَقَوْلُهُ فِي الْخَاتَمِ الْمَذْهَبِ
لَا نَحْفَظْنَهُ عَنِ الْمُخْتَارِ
وَرُبَّمَا يُوجَدُ ذِكْرُهُ وَلَا
وَلَوْ عَلِمْنَا لَكَانَ فِيهِ
إِذْ لَيْسَ مَا قِيلَ جَمِيعًا يُقْبَلُ
أَوْ كَانَ أَصْلُهُ مِنَ الْكِتَابِ
وَلَا يُصَلِّي بِالنَّحَاسِ وَالشَّبَّهِ^(١)
كَذَلِكَ الْحَدِيدُ فِي الْآثَارِ
وَالْخُلْفُ فِي الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ

وَمَا عَدَا هَذَيْنِ تَسْتُرْنَا
وَلَا فِي الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ
فَفِي الصَّلَاةِ لَيْسَ بِالْمَنْهِيِّ
بِهِ الصَّلَاةُ فَاسْمَعَنَّ وَامْتَنَعَنَّ
لَا يُمْنَعَنَّ مِنْ رَبَّةِ الْحِجَالِ
فِي حَلِيَةِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
عَسَجْدُهُ الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ
بِقَدْرِ الدَّرْهِمِ نَوْعٌ عَجَبٌ
وَلَا عَنِ الْقَادَةِ فِي الْآثَارِ
يُذَكَّرُ مَنْ قَدْ قَالَهُ أَوْ نَقَلَهُ
لَنَا مَقَالٌ فِي الَّذِي يَرْوِيهِ
إِلَّا الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ يُنْقَلُ
يَنْزِعُهُ فَهُمْ أَوْلِي الْأَلْبَابِ
وَهُوَ مِنَ الْمَكْرُوهِ فَلْتَجَنَّبْنَاهُ
لِأَنَّهُ حَلِيَةٌ أَهْلِ النَّارِ
جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالِ

(١) بفتححتين؛ أجود النحاس. (أبو إسحاق)



ثَالِثُهَا الْجَوَازُ فِي الضَّرُورَةِ
لِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ
لَكِنْ نَعَالُ النَّاسِ فِي ذَا الْيَوْمِ
فَإِذَا تَرَفَّعَ الرَّجُلَيْنِ
فَيَمْنَعَنَّ مِنْ أَدَاءِ الْفَرَضِ
مِنْ أَجْلِ هَذَا قِيلَ فِي حَالِ الضَّرْرِ
هُمُ نَظَرُوا إِلَى اخْتِلَافِ الْحَالِ
وَلَا أَرَى لِلْمَانِعِينَ مُطْلَقًا
وَإِنْ خَلَعْتَ النُّعْلَ فَاتْرُكْنَهَا
لِأَنَّهَا الْيَمِينُ مَوْضِعُ الْمَلِكِ
وَمَوْضِعُ الْيَسَارِ لِلشَّيْطَانِ
فَالنُّعْلُ وَالْبُصَاقُ مَهْمَا عَنَّا
وَلَا أَرَى الْإِجَازَةَ الْمَحْصُورَةَ
جَوَازُهُ فِي غَيْرِ الْإِضْطِرَارِ
مُخَالَفٌ نَعَالِ تِلْكَ الْقَوْمِ^(١)
عَنِ السُّجُودِ فَوْقَ أَصْبُعَيْنِ
خِلَافَ نَعْلِ لَاصِقٍ بِالْأَرْضِ
يَجُوزُ دُونَ الْإِخْتِيَارِ الْمُعْتَبَرِ
مِنَ اللَّبَاسِ وَمِنَ النَّعَالِ
سِوَى الَّذِي ذَكَرْتُهُ تَعَلُّقًا
عَلَى الْيَسَارِ لَا تُيَمِّنُهَا
فَاحْتَرَمْنَا جَانِبَهُ حَيْثُ سَلَكَ
أَحَقُّ بِالتَّضْيِيقِ وَالْهَوَانِ
نَحْوَ الْيَسَارِ عَنْهُ يَزِمِينَا

بَابُ السُّتْرَةِ

وَيُؤْمَرَنَّ بِاتِّخَاذِ السُّتْرَةِ
لِأَنَّهَا مَنَعٌ مِنَ الْقَوَاطِعِ
حَالُ الصَّلَاةِ بَيْنَهُ وَالْقِبْلَةَ
وَلَيْسَ شَيْءٌ خَلْفَهَا بِقَاطِعٍ

(١) تلك القوم: إنما أشار بتلك للقوم، وهي مما يشار به إلى المؤنث؛ لأنه قصد به الجماعة.



مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا الْمَخْذُولُ
 شِبْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً فَتَمْنَعُ
 مُحَدَّدًا فِي الطُّولِ مِنْ أَشْبَارِهَا
 مِنْ نَمٍّ قَدْ مَالَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُ
 تَكُونُ أَقْوَى نَمٍّ كَالْحِطَارِ (٣)
 أَمَامَهُ إِثْنَتَيْنِ أَوْ فَآكْثَرَ
 سِوَاهُ يُجْزِي لِأَدَا التَّعْبُدِ
 قَدَامَهُ كَافٍ عَنِ التَّضْيِيعِ
 أَوْلَى مِنَ الْخَطِّ وَلَوْ قَدْ كَبُرَا
 هَلْ يَسْتُرْنَ وَالصَّحِيحُ يَسْتُرُ
 وَالْفَرْقُ عُسْرٌ غَايَةَ التَّعْسِيرِ
 فَسُتْرَةٌ فِيهِ لَدَى الْمُرُورِ
 وَفُرْجَةٌ بَيْنَهُمَا لِلدَّانِ (٥)

وَلْيَدُنْ مِنْهَا خَوْفٌ أَنْ يَحُولُ (١)
 لَا بَأْسَ إِنْ دَقَّتْ (٢) وَلَكِنْ تُرْفَعُ
 عَلَى اخْتِلَافٍ جَاءَ فِي مِقْدَارِهَا
 وَآخِرُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَشْهَرُ
 وَإِنْ تَكُنْ فِي الْعُلْظِ كَالجِدَارِ
 وَمِثْلُ ذَلِكَ مَنْ يَصِفُ الْحَجْرَا
 وَالْحَجْرُ الْوَاحِدُ إِنْ لَمْ تَجِدِ
 وَالْخَطُّ عِنْدَ عَدَمِ الْجَمِيعِ
 وَقَدْ يُقَالُ حَجْرٌ لَوْ صَغُرَا
 وَالْخُلْفُ فِي النَّهْرِ الْكَبِيرِ ذَكَرُوا
 وَلَمْ يُرَى (٤) ذَلِكَ فِي الصَّغِيرِ
 وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْأُمُورِ
 إِلَّا الْكَنِيفَ قِيلَ سُتْرَتَانِ

(١) قوله: «يحول» برفع المضارع على إهمال (أن).

(٢) دقت: أي صغرت.

(٣) الحائط وما يجعل كحائط من الشجر لوقاية الدواب البرد. (أبو إسحاق)

(٤) قوله: «عسْرٌ» بضم العين وإسكان السين أي عسير، و(يُرَى) غير مجزوم للضرورة أو على

إهمال (لم).

(٥) للدان: أي للقريب.

سُتْرُهُ مَنْ صَلَّى فَتَالَ الْأَجْرَا
 يُجْزِي وَقِيلَ يُجْزِيْنَ حِطَّارُ
 فَلَا أَرَى لِلْخُلْفِ مَعْنَى زَائِدًا
 وَالْآخِرُونَ أَهْمَلُوا اغْتِبَارَهُ
 فَإِنَّهُ يَكُونُ كَالْمُخَاطِرِ
 إِلَّا إِذَا بَفُسْحَةٍ تُوَسَّعُ
 وَمُشْرِكٌ وَأَقْلَفٌ يُعَدُّ
 تَقَطُّعٌ إِنْ لَمْ يَكُ قَدْ تَنَفَّسَا
 يَكُونُ حَدًّا لِلَّذِي مِنْ بَعْدِ ذَا
 فَإِنَّهُ يَنْقُضُ دُونَ الْحَدِّ^(١)
 وَقِيلَ بَلْ يَنْقُضُ دُونَ عَشْرَةَ
 حَدُّ لَهُ وَبَعْدَهَا لَمْ يَقْطَعْ
 لِأَنَّ ذَاكَ بِالْمَجُوسِ أَمْثَلُ
 مَا لَمْ يُرْدِ نَوْعًا مِنَ التَّشْبِهِ
 لِأَنَّهَا تَعْظِيمُهَا لِلْكَافِرِ
 إِلَّا إِذَا دُونَ السُّجُودِ تَقَعُ

إِحْدَاهُمَا جِدَارُهُ وَالْآخَرَى
 وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ جِدَارُ
 وَمَقْصَدُ الْكُلِّ يَكُونُ وَاحِدًا
 فَلِأَوَّلُونَ اعْتَبَرُوا جِدَارَهُ
 وَمَنْ يَكُنْ صَلَّى لِغَيْرِ سَاتِرٍ
 لِأَنَّ أَشْيَاءَ هُنَاكَ تَقْطَعُ
 الْكَلْبُ وَالْخِنْزِيرُ ثُمَّ الْقِرْدُ
 وَجُنْبٌ وَحَائِضٌ وَنَفْسَا
 خَمْسَةَ عَشَرَ أَذْرُعٍ قَالُوا وَذَا
 مَنْ وَاجَهَ الْإِنْسَانَ بِالتَّعَدِّي
 وَقِيلَ لَا يَنْقُضُ فَوْقَ سَبْعَةٍ
 وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ مِنْ أَذْرُعٍ
 كَذَاكَ مَنْ قَابَلَ نَارًا تُشْعَلُ
 وَالْجَمْرُ وَالسَّرَاجُ لَا بَأْسَ بِهِ
 كَذَاكَ مَنْ صَلَّى إِلَى الْمَقَابِرِ
 وَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ لَيْسَ تَقْطَعُ

(١) قوله: «دون الحد» أي دون الحد المذكور وهو خمسة عشر ذراعًا على هذا القول.



مِنْ ذَلِكَ الْمُسْلِمِ غَيْرِ الْجُنْبِ وَنَحْوُهُ مِنْ حَيَوَانٍ طَيِّبٍ
 قِيلَ كَذَلِكَ ضَبْعٌ وَثَعْلَبٌ وَالذُّئْبُ أَيْضًا وَكَذَلِكَ الْأَرْنَبُ
 وَيَأْتِمَنَّ مَنْ يَكُنْ قَدْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ عَامِدًا تَجَرَّى
 وَلِلْمُصَلِّي قِيلَ أَنْ يُقَاتِلَهُ^(١) لِأَنَّهُ الشَّيْطَانُ أَوْ يُمَاتِلُهُ

باب صلاة الجماعة

وَالِاجْتِمَاعُ دَائِمًا مَطْلُوبٌ فِي الدِّينِ وَهُوَ فِي الْهُدَى مَحْبُوبٌ
 مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ فَإِنَّهَا مِنْ أَحْسَنِ الْبِضَاعَةِ
 وَاخْتَلَفُوا فَقِيلَ فَرَضُ عَيْنٍ تَلَزَمَ كُلُّ وَاحِدٍ بِالْعَيْنِ
 وَقِيلَ إِنَّهَا عَلَى الْكِفَايَةِ وَقِيلَ سُنَّةٌ لَهَا عِنَايَةٌ
 وَجَارُ مَسْجِدٍ فَلَا يُصَلِّي فِي غَيْرِهِ إِلَّا صَلَاةَ النَّفْلِ
 فَإِنَّهَا تُسَنُّ فِي الْأَبْيَاتِ لَطَلَبِ الْإِخْفَاءِ وَالْإِخْبَاتِ
 مَنْ لَازَمَ الصَّلَاةَ فِي الْجَمَاعَةِ فَنَحْرُهُ مَلَاءَةٌ بِالطَّاعَةِ
 وَفَضْلُهَا أَعْظَمُ بِالْإِطْلَاقِ وَتَرْكُهَا عِلَامَةُ النِّفَاقِ
 مِنْ تَمَّ قَالُوا إِنَّهُ رَفِضٌ لَوْ دَمَعُهُ مِنْ خَوْفِهِ يَفِضُ

(١) قوله: «يقاتله» في هذه النسخة مشكول بالضممة على اللام وكأنه بأمر الناظم ﷺ على إهمال «أن» أو للضرورة، وعندني فيه جواز النصب فيكون أو يماثله منصوبًا بأن مضمرة أي إلى أن يماثله، أي يقاتله إلا أن يمثله له، يعني المار، ولكن الذي رآه الناظم أظهر.

وَمِنْ هُنَا قَالُوا خَسِيسُ الْحَالِ
 لَمْ يَعْذِرِ الْمُخْتَارُ خَيْرَ الْبَشَرِ
 بَلْ قَالَ فِيهِ أَجِبِ النَّدَاءِ
 فَالْفَاتِحُ الْبَصِيرُ أَوْلَى وَأَحَقُّ
 يُؤَدِّبُنُهُ إِمَامُ الْأَدَبِ
 وَالْمُصْطَفَى هَمَّ بِأَنْ يَنْطَلِقَا
 وَأَغْلَظَ الْمَقَالَ فِيهِمْ مُنْكَرًا
 وَاطْبَ عَلَيَّهَا وَاتَّخَذَهَا عَادَةً
 وَصَلَّيْنَهَا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ
 وَلَا تَمَلْ لِمَنْ يَقُولُ صَلِّ
 فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِسُنَّةِ

بَتْرَكِهِ الْفَضْلَ مِنَ الْأَعْمَالِ
 سَائِلُهُ وَهُوَ^(١) ضَرِيرُ الْبَصْرِ
 وَلَمْ يَكُنْ يَعْتَبِرُ الْعَمَاءَ
 أَنْ يُلْزَمَنَّ فِعْلَهَا إِذَا انْطَلَقَ
 كَمَا اقْتَضَاهُ نَظَرُ الْمُؤَدِّبِ
 إِلَى بُيُوتِهِمْ لِكَيْ يُحَرِّقَا
 أَعْمَالَهُمْ وَهُوَ حَدِيثٌ شَهْرًا
 فَإِنَّهَا مِنْ أَفْضَلِ الْعِبَادَةِ
 وَفَاجِرٍ مَعَ عَدَمِ الْأَبْرِ
 مُنْفَرِدًا إِنْ لَمْ تَجِدْ ذَا عَدَلٍ
 وَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ فَاتَّبِعْنَهُ

فصل الإمام في الصلاة

وَعِنْدَ الْاِخْتِيَارِ وَالْإِمْكَانِ
 وَمِنْ ذَوِي الْأَحْلَامِ وَالْأَدَابِ
 فَإِنْ تَسَاوَوْا فَالَّذِي يَكُونُ
 يُقَدِّمُ الْأَفْضَلَ فِي الْإِيمَانِ
 يُقَدِّمُ الْأَقْرَأَ لِلْكِتَابِ
 أَعْلَمَهُمْ بِمَا هُوَ الْمَسْنُونُ

(١) قوله: «سائله» هو عبد الله ابن أم مكتوم، وفي بعض النسخ مصرح باسمه، وذلك في قوله: «ابن أم مكتوم ضيرير البصر» وهو بإسقاط ألف ابن لفظاً لإقامة الوزن.



مِنْهُمْ إِلَى الْهَجْرَةِ حِينَ أَسْلَمَا
 فَإِنْ تَسَاوَوْا مَنْ يَفُوقُ حُسْنًا
 وَغَيْرُهُ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ
 بِالْقَهْرِ صَلَّ خَلْفَهُ وَانْتَظَمَا
 كَيْلًا تَكُونُ أَنْتَ قَدْ قَدَّمْتَا
 فَأَمَّهُمْ فَهُوَ خَلَاْفُ الطَّاعَةِ
 مَنْ عَلِمُوهُ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ
 أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ مِنْ أَعْوَانِهِ
 أَوْلَى لِأَنَّهُمْ أَتَوْا مِنْ أَجْلِهِ
 وَهَكَذَا الْبَادِي بِذِي الْقَرَارِ
 وَقِيلَ جَائِزٌ بغيرِ اللَّازِمِ
 وَمُطْلَقًا بَعْضُ رَأْيِ الْجَوَازَا
 وَالْحَقُّ فِي الْجَوَازِ أَيُّ ظَاهِرٍ
 يَبْقَى وَلَا يَقْصُرُهَا لَدَيْهِ
 قَصْرًا وَحَثَّهُمْ عَلَى التَّكْمِلَةِ
 بِمُبْصِرٍ فِيهِ الْخِلَافُ عَنَّا

فَإِنْ تَسَاوَوْا فَالَّذِي تَقَدَّمَ
 فَإِنْ تَسَاوَوْا قَدَّمُوا الْأَسَنَّا
 هَذَا هُوَ التَّرْتِيبُ عِنْدَ الْمُكْنَةِ
 وَإِنْ رَأَيْتَ جَائِرًا تَقَدَّمَ
 وَلَا تَقُلْ لَهُ تَقَدَّمَ أَنْتَا
 وَمَنْ لَهُ قَدْ كَرِهَ الْجَمَاعَةَ
 لِأَنَّهُمْ أَوْلَى بِأَنْ يُقَدَّمُوا
 وَصَاحِبُ السُّلْطَانِ فِي سُلْطَانِهِ
 وَصَاحِبُ الْمَنْزِلِ فِي مَنْزِلِهِ
 وَالْأُمِّيُّ ^(١) لَا يُصَلِّيَنَّ بِالْقَارِي
 وَلَا يُصَلِّ قَاعِدٌ بِقَائِمٍ
 وَقِيلَ إِنْ كَانَ إِمَامًا جَازَا
 وَالْخُلْفُ فِي مُسَافِرٍ بِحَاضِرٍ
 لَكِنَّهُ يُتِمُّ مَا عَلَيْهِ
 فَالْمُصْطَفَى صَلَّى بِأَهْلِ مَكَّةَ
 وَهَكَذَا أَعْمَى يُصَلِّيْنَا

(١) الأُمِّيُّ: هو الذي لا يقرأ الكتابة، وأراد به هنا الذي لا يحسن القراءة.



لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُرَوَى
مِنَ السُّجُودِ فَلْيُصَلِّ مُعَلِّمَنَا
فَالْخُلْفُ فِيهِ هَلْ يُقَدِّمَنَا
بِمَنْ تَوَضَّى فِيهِ خَلْفُ الْعُلَمَاءِ
فَاسِدَةٌ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُفْسِدِ^(١)
فِي فَرَضِهَا قِيلَ وَفِي التَّنْفُلِ
وَلَتُكُ وَسَطَ الصَّفِّ بَيْنَهُنَّ
بِمِثْلِهِ أَيْضًا وَكُلُّ أُنْثَى
عَنْ صَفِّهِنَّ لَا كَمِثْلِهِنَّ

وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ هُوَ الْأَقْوَى
وَأَعْرَجَ إِنْ كَانَ قَدْ تَمَكَّنَا
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَتَمَكَّنَّا
وَالْعَبْدُ بِالْحُرِّ وَمَنْ تَيَمَّمَا
وَقِيلَ فِي مُشْتَمِلٍ بِمُرْتَدِي
وَلَا تَوْؤُمُ امْرَأَةٌ بِرَجُلٍ
وَبِالنِّسَاءِ تَتَّقَلْنَا
وَجَائِزٌ قِيلَ صَلَاةُ الْخُنْثَى
لَكِنْ عَلَيْهِ يَتَقَدِّمَنَا

فصل أحكام الإمام في الصلاة

بَأَنَّهُ لَهُمْ إِمَامٌ مُؤْتَمَنٌ
مِنْ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ سَرِيعٍ^(٢)
فَدَخَلَ الْبَاقُونَ تَحْتَ الْفَرَضِ
لِأَنَّهُمْ قَدْ أَمَرُوا أَنْ يَدْخُلُوا
مُسَاوِيًا خَيْرٌ أُمُورِ الْوَقْفِ

وَمَنْ يَكُنْ إِمَامَ قَوْمٍ يَنْوِينُ
وَأَنَّهُ الْإِمَامُ لِلْجَمِيعِ
وَإِنْ نَوَى يُصَلِّيْنَ بِبَعْضِ
فَالدَّاخِلُونَ مَا عَلَيْهِمْ بَدَلٌ
وَفِي وُقُوفِهِ أَمَامَ الصَّفِّ

(١) أي وبعضهم لم يفسدها، أي لم يفسدها.

(٢) أراد بالسريع الذي يلتحق بعد. (أبو إسحاق)



وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا ارْتَفَعَا
 وَقِيلَ يَغْلُوهُمْ وَلَا يَتَضَعُ
 وَلَا يَكُنْ عَنْهُمْ وَرَا حِجَابٍ
 وَإِنْ يَكُنْ سُجُودُهُ فِيهِ فَقَطُّ
 وَفَضْلُهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ اشْتَهَرَ
 وَإِنْ يَكُنْ لِمَانِعٍ تَأَخَّرَا
 وَهُوَ حَتَّى يَبْقَى ثُلثَانِ مَعَا
 وَلِيَرَعَ فِي التَّخْفِيفِ وَالتَّطْوِيلِ
 وَلِيَمْضِينَ عَلَى صَلَاتِهِ مَتَى
 وَلَا يَضُرُّهُ فَسَادُ مَنْ وَرَا
 فَقَطْعُهَا بغيرِ عُدْرٍ مُفْسِدُ
 وَجُنُبٌ أُمَّ وَلَمَّا يَدْرِي
 قِيلَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُعِيدُوا وَيَرَى
 وَإِنْ يَكُنْ حَالُ الصَّلَاةِ التَّبَسَا
 وَيَأْخُذْنَ بِقَوْلِهِمْ إِنْ قَالُوا

مَكَانَهُ عَنْ صَفِّهِمْ وَاتَّضَعَا
 وَقِيلَ بَلْ جَمِيعُ هَذَا يُمْنَعُ
 فَيُكْرَهُ الْوُقُوفُ فِي الْمِحْرَابِ
 فَلَا عَلَيْهِ أَبَدًا مِنْ ذَا شَطَطٍ
 فَلَا يُؤَخَّرَنَّهَا لِئِنْتَتَرُ
 يَنْتَظِرُونَهُ لِثُلْثِ غَبْرَا
 يَنْظُرُهُمْ إِنْ كَانَ عُدْرٌ وَقَعَا^(١)
 لِحَالَةِ الضَّعِيفِ وَالْعَلِيلِ
 ضَاعَتْ صَلَاةُ مَنْ وَرَاءَهُ أَتَى
 لَكِنْ فَسَادُهُ يَضُرُّ إِنْ طَرَا
 عَلَيْهِمُ وَالْعُدْرُ لَيْسَ يُفْسِدُ
 حَتَّى أْتَمَّ الْخُلْفُ فِيهِ يَجْرِي
 بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ حُكْمٌ جَرَى
 عَلَيْهِ يَسْأَلَنَّ مَنْ بِهِ اتَّسَا^(٢)
 صَحِيحَةٌ أَوْ جَاءَهَا الْإِغْلَالُ

(١) يعني أنه إذا تأخر الإمام فإنهم ينتظرونه إلى أن يبقى من الوقت الثلث، وإن تأخرت الجماعة فإنه ينتظرونهم إلى أن يمضي ثلث الوقت ويبقى الثلثان؛ لأن حق الإمام أعظم، وعندني أن انتظار الإمام الجماعة إلى أن يبقى ثلث الوقت أولى لأجل إقامة الجماعة.

(٢) به اتسا: أي اقتدى.



وَإِنْ يَكُونُوا عَدَدًا لَا يَتَّفِقُ
أَقْلُ ذَلِكَ سَبْعَةٌ مُتَّفِقَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ سَهَا يُسَبِّحُونَا
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّ سَهَا يُجَهَرُ لَهُ
وَكَرَّهُوا التَّسْبِيحَ وَهُوَ فَاسِدٌ
لَكِنَّهُ يُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ
وَإِنْ يَكُنْ إِمَامُهُمْ أَصَمًّا
فَقِيلَ يَمْضُونَ وَيَتْرَكُونَهُ
وَذَلِكَ لِلصَّلَاحِ مَا فِيهِ حَرْجٌ
فِي السَّهْوِ لَا يَسْأَلُهُمْ بَلْ يَنْطَلِقُ
وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَفِيهِمُ التُّقَّةُ
لَهُ وَإِنْ عَيَّ فَيَفْتَحُونَا
بِفِعْلِهِ الَّذِي سَهَا أَنْ يَفْعَلَهُ
إِذْ قَدْ أَتَى بِهِ الدَّلِيلُ الْوَارِدُ
فَلِلنِّسَاءِ التَّصْفِيقُ لِلإِخْفَاءِ
لَمْ يَسْمَعْ التَّسْبِيحَ حِينَ عَمَّا
وَقَالَ بَعْضُ بَلْ يَحْرَكُونَهُ
وَقِيلَ يُبَدِّلَنَّ مَنْ لَهُ عَرَجٌ^(١)

فصل في أحكام المأمومين

وَإِنْ يَكُ الْمَأْمُومُ فَرْدًا صَفًّا
وَلَا يَصْفَنَ عَلَى الشَّمَالِ
وَلَا يَصْفَنَ وَرَا الْإِمَامِ
وَإِنْ يَكُونُوا اثْنَيْنِ أَوْ فَكْثَرًا
صَفُّوا وَرَاءَهُ عَلَى اسْتِوَاءِ
حَوْلَ الْإِمَامِ فِي الْيَمِينِ صَفًّا
فَإِنَّهُ مِنْ أَقْبَحِ الْخِصَالِ
أَخْشَى عَلَيْهِ عَدَمَ التَّمَامِ
تَأَخَّرُوا عَنْهُ وَقَامُوا فِي الْوَرَى
بِلا اِعْوَجَاجٍ وَبِلا التَّوَاءِ

(١) له عرج: أي ارتفع، والمراد على هذا القول: أن الذي تقدم إليه لِيَتَّبِعَهُ فصلاته فاسدة.



وَلْيَرْصِنُوا الصَّفَّ وَلَا يُفَرِّجُوا
 وَإِنْ يَكُ الصَّبِيِّ بَيْنَ اثْنَيْنِ
 وَلَا يَصْفُفُوا ثَانِيًا مِنْ قَبْلِ أَنْ
 وَالْفَضْلُ فِي الصُّفُوفِ لِلْمُقَدَّمِ
 فَالْفَضْلُ فِي الْأَخِيرِ حَيْثُ كَانَا
 فَهِنَّ يَصْفُفْنَ وَرَا الرَّجَالِ
 وَلِيَتَّبَعَدْنَ قَلِيلًا عَنْهُمْ
 وَالْخُلْفُ هَلْ عَلَى النِّسَاءِ صُّفُوفُ
 قِيلَ وَذَلِكَ فِي آدَاءِ الْفَرَضِ
 وَيَقِفُ الْخُنثَاءُ صَفًّا مُتَّحِدًا
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرَّجَالِ
 وَكُلُّهُمْ فِي تَبَعِ الْإِمَامِ
 يُكَبِّرُونَ بَعْدَ مَا يُكَبِّرُ
 وَمَنْ يَكُنْ أَصَمًّا فَلْيُحْرَمِ إِذَا
 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَدْرِ فَلْيُمْسِكْ إِلَى
 يُبَدِلُ مَا فَاتَ مِنَ الْقُرْآنِ
 وَهَكَذَا إِذَا سَهَا الْمُصَلِّي
 فَإِنَّهُ عَلَيْهِ قِيلَ يُبَدِّلُهُ

إِنْ فَرَّجُوا الشَّيْطَانَ فِيهِمْ يَلِجُ
 فَلَا أَرَى نَقْضًا عَلَى هَذَيْنِ
 يَتِمُّ ذَا الصَّفِّ الَّذِي يُقَدِّمَنَّ
 وَعَكْسُهُ صَفُّ النِّسَاءِ فَاعْلَمْ
 عَنِ الرَّجَالِ أَبْعَدَ الْمَكَانَا
 بِلَا تَعَطَّرِ وَلَا خَلْخَالَ
 سَبْعَةَ أَذْرُعٍ يَكُنُّ مِنْهُمْ
 وَالْقَوْلُ بِالصَّفِّ هُوَ الْمَعْرُوفُ
 وَالنَّفْلُ يُجْزِي بِإِنْفِرَادِ الْبَعْضِ
 بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ مُنْفَرِدًا
 وَلَا مِنْ النِّسَاءِ لِلِإِشْكَالِ
 لَا يَسْبِقُونَهُ إِلَى التَّمَامِ
 وَهَكَذَا الْأَرْكَانُ حِينَ تُذَكَّرُ
 مَا أَحْرَمَ النَّاسُ إِذَا دَرَى بِذَا
 أَنْ يَزْكَعُوا وَلْيَدْخُلْنَ وَلْيُبَدِّلَا
 بَعْدَ تَمَامِ سَائِرِ الْأَرْكَانِ
 عَنِ اسْتِمَاعِ الذِّكْرِ إِذْ يُصَلِّي
 مِنْ بَعْدِ مَا تَمَّ الْإِمَامُ يَفْعَلُهُ

وَإِنْ يَكُنْ مُسْتَمِعًا لِلْبَعْضِ
 وَإِنْ يَكُنْ مُسْتَمِعًا لَمْ يَسْمَعْ
 لِأَنَّهَا الْمَفْرُوضُ الْإِسْتِمَاعُ^(١)
 لَا يَقْرَأُ الْمَأْمُومُ غَيْرَ الْحَمْدِ
 وَإِنْ يَكُنْ زَادَ عَلَى النَّسِيَانِ
 وَالنَّقْضُ مَهْمَا رَكَعَ الْمَأْمُومُ
 وَهَكَذَا السُّجُودُ مَهْمَا سَجَدَا
 وَإِنْ يَكُنْ إِمَامُهُ قَدْ سَبَقَهُ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْحَدِّ لِحَقِّ
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ دَخَلَ
 وَسَلَّمَ الْإِمَامُ فَلْيَقُمْ إِلَى
 وَإِنْ هُمْ قَدْ سَابَقُوا الْإِمَامَا
 وَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْإِمَامُ صَلَّى
 وَقِيلَ لَا نَقْضَ بِمَا قَدْ جَاؤُوا
 وَمَا لَنَا تَتَّبِعُ الْمَسَاجِدِ
 إِلَّا إِذَا كَانَ لِعُذْرٍ حَصَلَا

أَجْزَاهُ ذَاكَ لِأَدَاءِ الْفَرْضِ
 شَيْئًا فَمَا عَلَيْهِ بِأَسْفَلَ فَاَسْمَعْ
 لَهُ إِذَا يَقْرَأُ لَا السَّمَاعُ
 وَاخْتَلَفُوا فِي زَائِدٍ^(٢) بِالْعَمْدِ
 فَلَيْسَ فِيهِ النَّقْضُ بِالْقُرْآنِ
 قَبْلَ الْإِمَامِ عِنْدَهُمْ مَعْلُومٌ
 قَبْلَ إِمَامِهِ كَذَا إِنْ قَعَدَا
 بِفِعْلِ حَدِّ قِيلَ نَقْضٌ لِحَقِّهِ
 فَلَا يَكُونُ نَاقِضًا بِمَا سَبَقَ
 سَهًا عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى كَمَلَا
 ذَاكَ الَّذِي عَنْهُ سَهًا وَلْيُبْدِلَا
 وَقَبْلَهُ صَلَّوْا فَلَا تَمَامَا
 جَمَاعَةً مِنْ بَعْدِهِمْ وَوَلَّى
 لِكِنْتَهُمْ بِفِعْلِهِمْ أَسَاؤُوا
 لَا نَتْرُكُ الْأَقْرَبَ لِلْأَبَاعِدِ
 وَلَمْ يَكُنْ يَخْرُبُ هَذَا مَثَلًا

(١) المستمع الناصت للاستماع، سَمِعَ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ.

(٢) قوله: «في زائد» أي فيما زاده من القرآن على الفاتحة عمداً.

باب المساجد

وَهَاهُنَا بَابٌ أَرَى أَنْ أَدْكُرَهُ
 ذَكَرَهُ كَسَائِرِ الْأَصْحَابِ
 لِأَنَّ غَالِبَ الْكَلَامِ ثَمًّا^(١)
 وَهَذَا أَنَا لِحُكْمِهِ أَقَدَّمَنْ
 حَتَّى يَكُونَ الْكُلُّ مَعَ مُنَاسِبِهِ
 فَيَنْبَغِي لِمَنْ يَخْطُ الْبَلَدَا^(٢)
 يَعْمُرُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُعْمَرُوا
 يَبْنُونَهُ بِقَدَرِ الْبِلَادِ
 يُوسَّعُونَ أَوْ يُضَيِّقُونَ
 وَلَا أَرَى فِي كَثْرَةِ الْمَسَاجِدِ
 وَالْوَاحِدِ الْجَامِعِ لِلْأَصْحَابِ
 يَبْنُونَهُ وَلَا يُزَخِّرُونَهُ
 لَا تَنْقُشَنَّهُ وَلَوْ مَجَانًا^(٣)
 وَحَرَّضَنْ فِيهِ عَلَى التَّصْوِينِ
 فِي بَابِهِ وَالْأَصْلُ عَنْهُ آخِرُهُ
 فِيمَا لِحُكْمِ الْوَقْفِ مِنْ أَبْوَابِ
 فِي حُكْمِ مَالِهِ وَمَا قَدْ لَمَّا
 وَحُكْمِ مَالِهِ لَهُ أَوْخَرَنْ
 لَيْسَهُلَّنَّ أَخْذُهُ لِطَالِبِهِ
 يُقَدِّمَنَّ لِلصَّلَاةِ مَسْجِدًا
 لِأَنَّ هَذَا لِإِلَالِهِ يُعْمَرُ
 وَمَا بِهَا مِنْ كَثْرَةِ الْعِبَادِ
 وَهَكَذَا أَيْضًا يُوسَّطُونَ
 فَضْلًا لِمَا فِيهَا مِنَ التَّبَاعُدِ
 أَحَقُّ بِالْفَضْلِ وَبِالثَّوَابِ
 وَالنَّقْشُ فِي الْمِحْرَابِ يَكْرَهُونَهُ
 لِأَنَّهُ زَخْرَفَةٌ عَيْنَانَا
 مِنَ التَّشَارِيفِ مَعَ الْقُرُونِ

(١) «ثَمًّا» بِالْمُثَلَّثَةِ، أَي هُنَاكَ؛ وَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ، وَهِيَ بِفَتْحِ الثَّاءِ.

(٢) «يَخْطُ الْبَلَدَا» أَي يَبْتَدِئُ فِي عِمَارَتِهَا؛ لِأَنَّ مَنْ أَرَادَ عِمَارَةَ الْأَرْضِ يَقْدِرُهَا أَوَّلًا بِالْخَطِّ وَبِالْقِيَاسِ بِهَا.

(٣) «مَجَانًا» أَي بَرَّخًا.



وَفَضَّلَهَا مِنْ بَعْدِ أَنْ تُعَمَّرَا
ذَكَرَهَا الْقُرْآنُ فِي مَوَاطِنٍ
وَأَذِنَ الْإِلَهُ فِي كِتَابِهِ
وَإِنَّهَا قِيلَ نَجُومُ الْأَرْضِ
زُورَاهَا زُورَارُ رَبِّي حُكَمَا
وَصَحَّ فِي مَنْ قَلْبُهُ تَعَلَّقَا
وَبَشَّرَ الْكَاسِحَ^(١) بِالْأَجُورِ
وَمُخْرِجٍ مِثْلَ نَوَى أَوْ تَمْرٍ
وَهَكَذَا مَا كَانَ مِثْلَ ذَاكَ
وَمَا أَدَى الْعَيْنَ مِنَ الْأَنَامِ
كَذَلِكَ الطَّرِيقُ حَيْثُ اعْتَبِرَا
وَهُوَ وَإِنْ كَانَ اعْتِبَارًا نَدْرًا
وَجَاءَ لَا ضَرَّ وَلَا ضِرَارًا
فَكُنْ لَهُ مُنْزَهًا عَنِ كُلِّ مَا
وَقَدَّمَنَّ فِي الدُّخُولِ الْيَمْنَا

فَضْلٌ عَظِيمٌ قَدْرُهُ لَنْ يُحْصَرَ
أَعْظَمَ بِهَذَا الذِّكْرِ لِلْمَعَايِنِ
أَنْ تُرْفَعَنَّ بِالذِّكْرِ فِي جَنَابِهِ
لِمَا بِهَا مِنْ طَاعَةٍ وَفَرْضِ
لِأَنَّهَا لَهُ تُضَافُ إِسْمًا
بِهِ مِنَ الْفَضْلِ إِذَا مَا انْطَلَقَا
إِذْ كَسَحَهُ قِيلَ مُهُورُ الْحُورِ^(٢)
مِنْهَا فَلَا ضَمَانَ فِيهِ يَجْرِي
لِأَنَّهَا لَمْ تُعْمَرَنَّ لِذَاكَ
يُقَالُ يُؤْذِي مَسْجِدَ الْإِسْلَامِ
بِأَنْ يَطِيرَ فَيَضُرَّ الْبَصْرَا
يَكُونُ فِي بَعْضِ الزَّمَانِ ضَرَرًا
قَاعِدَةٌ نَبِيَّ بِهَا آثَارَا
يُقْذِيهِ^(٣) وَادْخُلْ بَابَهُ مُسَلِّمًا^(٤)
وَأَخْرِ الْيُسْرَى وَبَسْمِلْنَا

(١) «الكاسح»: الكئاس.

(٢) الكسح الكنس. (أبو إسحاق)

(٣) القذى: القَذْرُ. (أبو إسحاق)

(٤) ويستحب إذا دخل المسجد أن يقول بعدما يسلم: اللَّهُمَّ افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج أن يقول: اللَّهُمَّ افتح لي أبواب فضلك.



وَالْعَكْسُ فِي الْكَنِيفِ حُكْمًا سَارًا
 إِنْ تَدَخَلْنَ أَوْ تَخْرُجَنَّ الْيُمْنَا
 مِنْهُ النَّجَاسَاتُ إِذَا مَا يَعْشَى
 يُمَسِّكُهُ عَنْ فِعْلِ مَا قَدْ فَعَلَهُ
 فَتَمَلُّ الْفُؤَادَ مِنْهُ لَوْمًا
 فَطَهْرُهُ ذَنْوُبٌ^(١) مَاءٍ يُسْكَبُ
 فَذَاكَ كَالْمَجْنُونِ أَيْضًا حُكْمُهُ
 إِذْ لَا صَلَاةَ لِلَّذِي لَمْ يَعْقِلَا
 وَمُشْرِكٌ وَأَقْلَفٌ يُجَنَّبُ
 فَزَرَهُ الْمَسْجِدَ عَنْ تَلَوُّثِ
 فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ إِلَيْهِ جَاءَ
 وَيُخْرَجَنَّ الْمَاءَ نَحْوَ الْمُغْتَسَلِ
 يَدْخُلُ تَحْتَ عَابِرِ السَّبِيلِ
 وَيُدْخَلَنَّ فِيهِ مَا يَأْكُلُهُ
 وَتُدْخَلُ الْمَطْبُوحَ وَالْمَشْوِيَا
 مِنْ دُونِ غَيْرِهِ مَقَالًا يُحْكَى

وَفِي الْخُرُوجِ قَدَمِ الْيَسَارَا
 وَمَنْزِلَ^(*) الْمَسْكَنِ قَدَمًا
 وَجَنَّبَنَّهُ صَبِيًّا يُخْشَى
 كَذَلِكَ الْمَجْنُونُ إِذْ لَا عَقْلَ لَهُ
 وَرُبَّمَا يَبُولُ فِيهِ يَوْمًا
 وَإِنْ يَكُنْ قُدِّرَ ذَاكَ فِي زَمَنٍ
 وَمَنْ يَكُنْ زَالَ بِسُكْرِ فَهَمُّهُ
 يُطْرَدُ لَوْ وَقَتَ الصَّلَاةِ دَخَلَا
 وَحَائِضٌ وَنَفْسَا وَجُنُبٌ
 لِأَنَّهُمْ تَلَوُّثُوا بِخَبَثِ
 وَجُنُبٌ لَمْ يَجِدَنَّ الْمَاءَ
 فَلَيْتَيْمَمٌ لِلدُّخُولِ إِنْ دَخَلَ
 وَذَاكَ مِنْ مَقَاصِدِ التَّنْزِيلِ
 وَالضَّيْفُ فِيهِ جَائِزٌ يَنْزِلُهُ
 وَاللَّحْمَ لَا تُدْخِلُهُ طَرِيًّا
 وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيصِ فِي الْمُدْكَى

(*) قد يجر على العطف على (الكنيف) أو منصوب على نزع الخافض والتقدير: في منزل

المسكن. (إسماعيل)

(١) «ذَنْوُبٌ» الذَّنُوبُ بِالْفَتْحِ الدَّلُوبُ.

فِيهِ وَأَنْ يُنْشَدَ ضَالٌّ نَفَرًا
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ دَفْعًا لِلْعَدَى
 إِلَّا لِحَاجَةٍ رُوِينَا نَهْيًا
 هُنَاكَ فَالْخِلَافُ فِيهِ جَاءَ
 وَفِيهِ إِجْمَاعٌ لَدَيْهِمْ وَرَدًا
 بِهِ وَذَلِكَ أَنْ يُصَوِّتَنَا
 فِيهِ وَلَا بَأْسَ بِهَا اضْطِرَارًا
 مِنْ غَائِطٍ جَاءَ بِلَا اسْتِنْبَاجٍ
 لِيَسْتَبِينَ سَنَنَ الْمِنْهَاجِ
 وَرُخْصَةً إِنْ كَانَ فِيهَا نَفْعٌ
 قِيلَ وَلَوْ لِلنَّفْعِ فِي عُمَّارِهِ (١)
 لَكِي نُعَلِّقَنَّ فِيهِ الْقِرْبَا (٢)
 فِيهِ لَكَيْلًا يَخْرُجُوا فِيهِ اخْتِلَافٌ
 لِقَاعِدٍ فِيهَا عَنِ التَّقْصِيرِ
 وَنَحْوَهَا مِنْ سَائِرِ الْأَعْمَالِ

وَيُنْهَى أَنْ يُبَاعَ أَوْ أَنْ يُشْتَرَى
 وَالسَّيْفُ لَا يُسَلُّ فِيهِ أَبَدًا
 وَعَنْ حَدِيثٍ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا
 وَهَلْ لَنَا أَنْ نُنْفِذَ الْقَضَاءَ
 وَلَا يُقَامُ الْحَدُّ فِيهِ أَبَدًا
 وَيُنْشَدُ الشُّعْرُ وَلَا يُغْنَى
 وَالرِّيْحَ لَا تُخْرِجُهَا اخْتِيَارًا
 وَيُكْرَهُنَّ دُخُولُ شَخْصٍ جَائِي
 وَيُسْرِجَنَّ فِيهِ بِالسَّرَاجِ
 وَفِي وَقِيدِ النَّارِ قِيلَ مَنْعٌ
 فَتَنْفَعُ الْمَسْجِدَ عَنْ دَثَارِهِ
 وَهَلْ لَنَا نَزْكُزٌ فِيهِ النُّصْبَا
 لِيَشْرَبَ الْعُمَّارُ أَوْ مَنْ يَعْتَكِفُ
 وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَمَلِ الْيَسِيرِ
 كَسْفَةٍ (٣)(٤) وَالْفَتْلِ (٥) لِلْحِبَالِ

(١) «عُمَّارِهِ»: العُمَّار بالتشديد هم المصلون فيه.

(٢) «النُّصْبَا»: النُّصْبُ جمع نَصْبَةٍ: وهي الخشبة؛ سميت بذلك لأنها تُنْصَبُ، والقرب: جمع قَرْبَةٍ؛ وهي معروفة.

(٣) السُّفَّة بضم أولها وفتح ثانيها مع الشد: ما ينسج من الخوص ويجعل مقدار الزبيل أو الجله. (أبو إسحاق)

(٤) السُّفَّة بتشديد الفاء عمل الخوص.

(٥) الفتل عمل الخوص حبلاً.



وَقَالَ قَوْمٌ آخِرُونَ يُحْجَرُ
 تُبْنَى فَلَا تُجْعَلُ لِلدُّنْيَاوِي
 إِنَّ حَصَلَ الْعُذْرُ بِلَا تَكْرِيهِ
 بِالِدَّفْنِ إِذْ ذَاكَ لَهُ مُكْفَرُ
 وَتَدْفِنُنَّهُ فِيهِ بِالتُّرَابِ
 بِتُرْبِهِ إِذْ فِيهِ قَدْ كَتَبَتْهُ
 فَإِنْ فَعَلْتَ فَهُوَ فِعْلٌ نَعْتِبُهُ
 مِنْ مَالِهِ تُعَمَّرُ حِينَ تَخْرُبُ
 مِنْهُ إِلَى مَوْضِعِ تِلْكَ الصُّفَّةِ
 وَدَرْبُهُ^(١) مِنْ أَقْرَبِ الْمَكَانِ
 تَوْسِيعُهُ فِي الْعَرْضِ أَوْ فِي الطُّولِ
 وَكُلُّ مَا يَطْلُبُهُ الْبِنَاءُ^(*)
 أَوْ بُقْعَةٌ تَكُونُ لِلْمُقِيمِ
 وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ لَهُ تُحْطُ
 وَبِالثَّمَانِينَ أَنْاسُ ذَكَرَهُ

فَقِيلَ جَائِزٌ لِمَنْ يَنْتَظِرُ
 لِأَنَّهَا لِلْعَمَلِ الْأَخْرَاوِي
 وَجَائِزٌ وَضَعُ الْمَتَاعِ فِيهِ
 أَمَّا الْبُرَاقُ فِيهِ ذَنْبٌ يُغْفَرُ
 لَا تَأْخُذُ الْقَمَلَ مِنَ الثِّيَابِ
 وَجَائِزٌ فِي الْخَطِّ إِنْ تَرَبَّبَتْهُ
 وَلَا تَجِيءُ مِنْ خَارِجِ تُرْبِهِ
 وَصَرْحَةُ الْمَسْجِدِ مِنْهُ تُحْسَبُ
 وَجَائِزٌ تَحْوِيلُ هَذِي الصَّرْحَةِ
 إِذَا اقْتَضَى ذَلِكَ فَهَمُّ الْبَانِي
 وَجَائِزٌ بِنَظَرِ الْعُدُولِ
 وَرَفْعُهُ عَنِ حَالِهِ إِنْ شَاؤُوا
 مِنْ كُؤُوهٍ^(٢) تَكُونُ لِلنَّسِيمِ
 حَرِيمُهُ قِيلَ ذِرَاعَانِ فَقَطُّ
 وَقَالَ قَوْمٌ بِثَمَانِ عَشْرَةَ

(١) «ودربه»: أي طريقه.

(٢) «الكؤوه»: هي النافذة.

(*) ويجوز أن يكون (البناء) بكسر الباء وفتح النون. (إسماعيل)

بَعْدَ الْحَرِيمِ فَهُوَ الْمَضْرُوفُ
 وَلَا يَحِلُّ أَبَدًا أَذَاهُمْ
 يُضْرَفُ لَكِنْ يُضْرَفَنَّ رِيحَ الْبَلَاءِ
 تَطَوُّعًا وَفَضْلًا ذَلِكَ نَالَهُ
 نَهْدِمُهُ كَذَلِكَ فِي الدَّرُوبِ
 كَذَا الصَّوَابِ حُكْمُهُنَّ أَرْضًا^(١)
 أَصْلًا فَلَا يُزِيلُهَا مَا فِيهَا
 لِغَيْرِ تَقْوَى بِالْحَرِيقِ كَوِيًّا
 وَيَضْمَنَّ الْأَرْضَ هَذَا الْمُعْتَدِي
 لِبُعْدِهِ مِنْ مُحْكَمِ الْكِتَابِ
 مِثْلُ بَيْتِ اللَّهِ فِي الصِّفَاتِ
 لِأَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ مُبَاحٌ
 فِي حَالِهِ ذَلِكَ نَفْسَ الْمَسْجِدِ
 وَهِيَ كَرَامَةٌ لَنَا فَلَنَشْكُرًا^(٣)

وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أُحْدِثَ الْكَنِيفُ
 لِأَنَّهُ بِرِيحِهِ أَذَاهُمْ
 وَإِنْ يَكُ الْمَسْجِدُ حَادِثًا فَلَا
 وَإِنْ يَشَأْ مَالِكُهُ أَزَالَهُ
 وَمَنْ بَنَى الْمَسْجِدَ فِي الْمَغْضُوبِ
 وَهَكَذَا أَرْضُ السَّبِيلِ أَيْضًا
 وَالْأَرْضُ تَبْقَى لِلَّذِي يَلِيهَا
 فَمَسْجِدُ الضَّرَارِ حَيْثُ بُنِيَ
 وَقَالَ قَوْمٌ حُكْمُهُ كَالْمَسْجِدِ
 وَلَا أَرَى هَذَا مِنَ الصَّوَابِ
 وَقِيلَ أَحْكَامُ الْمُصَلِّيَّاتِ^(٢)
 فِي كُلِّ مَا يُحْجَرُ أَوْ يُبَاحُ
 وَالْأَرْضُ مَسْجِدٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ
 كَمَا يَكُونُ تُرْبُهَا مُطَهَّرًا

(١) قوله: «أرضاً» منصوب على التمييز، أي حكم أرضهن.

(٢) «المُصَلِّيَّاتِ»: بفتح اللام: جمع مُصَلَّى أي المواضع المعدة للصلاة، ولم تُثَبِّتْ مساجد.

(٣) «فلنُشْكُرًا»: أضله فلنُشْكُرَنَّ بنون التوكيد، فلما حذفت أقيمت الألف مقامها وهي دالَّةٌ عليها،

وقد جاءت هكذا في كثير من أبيات هذا الكتاب.



وَذَاكَ مِنْ كَرَامَةِ الْمُخْتَارِ مَعَ رَبِّهِ صَلَّى عَلَيْهِ الْبَارِي
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَىٰ إِنْعَامِهِ بِهِ وَبِالتَّفْصِيلِ مِنْ أَحْكَامِهِ

باب صلاة السفر

فصل في الجمع والإفراد

وَاللَّهُ قَدْ مَنَّ عَلَى الْعِبَادِ تَفَضُّلاً بِالضَّرْبِ فِي الْبِلَادِ
وَزَادَنَا فَضْلاً بِأَنْ قَدْ يَسَّرَا إِذَا سَفَرْنَا نَجْمَعَنَّ وَنَقْصُرَا^(١)
فَالْقَصْرُ رَكْعَتَانِ بِالسَّوَاءِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَفِي الْعِشَاءِ
وَالفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ يَبْقِيَانِ كَمَا هُمَا فَلَيْسَ يُقْصَرَانِ
وَالجَمْعُ ضَمٌّ هَذِهِ لِلْأُخْرَى مِنْ الصَّلَاتَيْنِ عِشَاءً أَوْ ظُهْرًا
إِنْ شَاءَ أَنْ يُقَدَّمَ الْعِشَاءُ أَوْ آخَرَ الْمَغْرِبِ مَهْمَا شَاءَ
وَالظُّهْرُ وَالْعَصْرُ كَذَاكَ أَيضًا فَقَدِّمَنَّ أَوْ آخَرَنَّ الْفَرْضَا
وَقَدِّمَنَّ لَا غَيْرُ^(*) يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَخَّرَنَّ ذَلِكَ بِالْمُزْدَلِفَةِ
وَالجَمْعُ جَائِزٌ لِأَجْلِ الْمَطْرِ لَكِنْ بِلَا قَصْرِ كَمَا فِي السَّفَرِ

(١) مقابلة الجمع بالقصر اصطلاح عُمانِي، والصواب مقابله بالإفراد؛ لأن صلاة السفر كلها قصر في الظهرين والعشاء، فإن ضمهما المسافر يسمى جامعًا، وإن صَلَّى كل صلاة في وقتها سمي مُفْرَدًا.

(*) (عَيَّرُ) مبنية على الضم على القطع عن الإضافة. (إسماعيل)



كَذَٰكَ إِنْ كَانَ سَحَابٌ سَتَرَ
وَمُسْتَحَاضَةٌ إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ
كَذَٰلِكَ الرَّعَافُ مَهْمَا اتَّصَلَ
كَذَٰكَ مَنْ كَانَ بِأَنْوَاعِ الْمَرَضِ
وَلَيْسَ فِي الصَّلَاةِ بِالتَّكْبِيرِ
إِلَّا إِذَا كَانَ مَرِيضًا فِي سَفَرٍ
وَالْخُلْفُ فِي النَّقْضِ إِذَا تَكَلَّمَ
قَالُوا فَلَا نَقْضَ عَلَيْهِ إِنْ نَطَقَ
قَدْ عَلِمُوا الشُّنَّةَ وَالكِتَابَا
وَالوَثْرُ جَائِزٌ بِأَنْ تُقَدِّمَهُ
فِيَجْمَعَنَّ وَيُصَلِّيَ وَاحِدَهُ
وَقَالَ بَعْضُ كُلُّهُ سَوَاءٌ
وَمَا لِذَا التَّفْصِيلِ مِنْ دَلِيلٍ
وَتُفْرِدَنَّ إِنْ تَشَاءُ أَوْ تَجْمَعُ
وَالْفَضْلُ لِلْمُقِيمِ^(١) فِي الْإِفْرَادِ
وَفِيهِ قَوْلٌ لَا يَجُوزُ يَجْمَعَنَّ

مَعْرِفَةَ الْأَوْقَاتِ عَمَّنْ نَظَرَا
عَنْهَا وَمَبْطُونٌ وَبَوْلٌ مُنْدَفِعٌ
وَالرَّيْحُ إِنْ مِنْ دُبُرٍ تَسْلَسَلَا
مُلْتَبِسًا يُتَعَبُّهُ إِذَا نَهَضَ
جَمْعٌ لَهُ إِذْ لَيْسَ بِالْعَسِيرِ
فِيَجْمَعَنَّ فِيهِ لِعِلَّةِ السَّفَرِ
بَيْنَهُمَا وَالْحَقُّ قَوْلُ الْقُدَمَا
وَهُمْ بِالِاتِّبَاعِ أَوْلَى وَأَحَقُّ
وَجَمَعُوا الْفُنُونَ وَالْأَبْوَابَا
مَعَ الْعِشَا فِي الْمَغْرِبِ الْمُقَدِّمَهُ
وَإِنْ يُؤَخَّرُ فثَلَاثًا زَائِدَهُ
وَذَٰكَ فِي الْأَسْفَارِ لَا سَوَاءٌ
وَلَيْسَ لِالْأَرَاءِ مِنْ سَبِيلِ
فَالْجَمْعُ وَالْإِفْرَادُ كُلُّ يَسَعُ
وَالْجَمْعُ لِلْمُجِدِّ فِي التَّرْدَادِ
مَنْ فِي بِلَادٍ قَدْ أَقَامَ وَقَطَّنَ

(١) المراد بالمقيم هنا من استقر بالمكان الذي سافر إليه فإن الجمع في حقه قيل: لا يجوز، والمختار عند بعض المحققين أن الإفراد أفضل، وقيل: إذا كان الجمع عن كسل فلا يجوز، فافهم. (أبو إسحاق)



وَكَانَ فِي صَدْرِ الزَّمَانِ أَفْرَدُوا
فَحَضَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْفُضْلًا
فَانْدَفَعَ النَّاسُ إِلَى جَمْعِهِمَا
فَهَا أَنَا أَقُولُ إِنَّ الْأَفْضَلَ
فَالْجَمْعُ وَالْإِفْرَادُ كُلُّ يُعْمَلُ
وَتَرَكُوا الْجَمْعَ الَّذِي يُعْتَمَدُ
عَلَى الَّذِي أَهْمَلْ كَيْلًا يُهْمَلَا
وُنُسِي الْإِفْرَادَ حَتَّى عُدِمَا
إِحْيَاءُ مَا عَنِ النَّبِيِّ نُقَلَا
فِي حَدِّهِ وَذَاكَ هُوَ الْأَفْضَلُ

فصل في حد السفر

وَحَدُّ ذَاكَ قَدْرُ فَرَسَخَيْنِ
فِي طَاعَةٍ أَوْ فِي مُبَاحٍ كَانَا
وَنَحْوُ عَبْدٍ أَبَقٍ وَنَاشِرِ
وَقِيلَ جَائِزٌ^(١) لِأَنَّ السَّفْرَا
وَالأَوَّلُونَ قَصَدُوا التَّضْيِيقَا
وَإِنْ قَصَدَتِ السَّفْرَ الْمَحْدُودَا
وَذَلِكَ الْمَعْرُوفُ بِالْعُمْرَانِ
يَقْضَرُ إِذْ يَخْرُجُ مِنْ مَحَلِّهِ
وَقِيلَ لَا يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ
لِخَارِجٍ فِي أَحَدِ النَّوْعَيْنِ
لَا بَاغِيًّا أَوْ قَاصِدًا عُدْوَانَا
فَالْقَصْرُ فِيهِمْ قِيلَ غَيْرُ جَائِزِ
يَعْمَهُمْ وَحُكْمُهُ لَمْ يُحْجَرَ
وَالآخِرُونَ نَظَرُوا التَّحْقِيقَا
قَصْرَتِ إِذْ تُجَاوِزُ الْحُدُودَا
وَقِيلَ فِيهِ بِمَقَالٍ ثَانِي
وَهُوَ ضَعِيفٌ فَاسِدٌ مِنْ أَضْلِهِ
إِلَّا إِذَا تَعَدَّى فَرَسَخَيْنِ

(١) قوله: «وقيل جائز... إلخ» هذا هو الصحيح، لأن القصر في السفر ليست رخصة فتقصر على أحد دون أحد، وإنما هو عزيمة يستوي فيها الطائع والعاصي والله أعلم.



وَأَوَّلُ الْأَقْوَالِ قَوْلُ الْأَكْثَرِ
وَهُوَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ
وَإِنْ خَرَجْتَ نَاقِيًا بِالْقَصْدِ
لَا تَقْضِرَنَّ فِيهِ إِلَى أَنْ تَرْحَلَا
وَقِيلَ إِنْ رَحَلْتَ عَنْهُ فَاقْضِرَا
وَإِنْ عَرَكَ الشَّكُّ فِي حَدِّ السَّفَرِ
وَرَاكِبُ الْبَحْرِ يُرِيدُ سَفَرًا
وَلَوْ رَسَى مَرْكَبُهُ فِي الْبَحْرِ
وَالْعُمَرَانُ النَّخْلُ وَالْحَيْطَانُ
وَذَلِكَ الْحَدُّ لِقِصْرِ مَنْ رَحَلَ
وَيَقْضِرُ الْبَادِي إِلَى أَنْ يَسْمَعَا

وَهُوَ صَحِيحٌ ثَابِتٌ فِي النَّظَرِ
بِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ الْمُخْتَارُ
تَبَيُّتٌ أَوْ تَقِيلُ دُونَ الْحَدِّ
مِنْهُ وَتَعْدُو حَدَّهُ الْمُمَثَّلَا
وَالْحَدُّ مَا عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَبِرَا
فَالْحُكْمُ لِلتَّمَامِ أَصْلًا^(١) مُعْتَبَرُ
مِنْ حِينَ مَا يَرْكَبُهُ فَلْيَقْضِرَا
لِأَنَّ مَا الْبَحْرُ خِلَافُ الْبَرِّ
وَمَا الزُّرُوعُ عِنْدَهُمْ عُمَرَانُ
يَقْضِرُ مَا لَمْ يَكُ فِيهِ قَدْ دَخَلَ
أَصْوَاتَ حَيْهِ إِذَا مَا رَجَعَا

فصل الأوطان

وَوَطْنُ الْإِنْسَانِ حَيْثُ يَسْكُنُ
يَرَاهُ خَيْرَ مَنْزِلٍ لَا يُخْرِجُهُ
وَتَطْمَئِنُّ نَفْسُهُ وَيُوطِنُ
مِنْهُ سِوَى أَمْرٍ عَظِيمٍ يُزْعِجُهُ

(١) يصح رفع أصلاً ونصبه، فالرفع على أنه خبر المبتدأ، والنصب على الحال إذا جعلنا الجار والمجرور الخبر.



كَجَائِرٍ يَخَافُ مِنْ صَوْلَتِهِ
 وَلِلرَّجَالِ وَطَنٌ أَوْ أَكْثَرُ
 وَقِيلَ مَا شَأُؤُهَا مِنَ الْأَوْطَانِ
 فَإِنَّهَا لَيْسَتْ تَزِيدُ أَبَدًا
 إِلَّا الَّتِي قَدْ شَرَطْتَ لَهَا سَكْنَ
 فَإِنَّهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاطِنَةٌ
 إِذْ لَمْ يَكُنْ لِرِزْوَجِهَا الْمُشْتَرِطُ
 وَهَلْ لَهَا تُمٌّ إِنْ لَمْ تَشْتَرِطْ
 فَقِيلَ إِنْ كَانَ لَهَا قَدْ أَذْنَا
 وَوَطَنُ الْبُدَاةِ حَيْثُ نَصَبُوا
 وَقِيلَ إِنَّ وَطَنَ الرُّعَاةِ
 وَوَطَنُ الْوَلَاةِ حَيْثُ اسْتَعْمَلُوا
 وَمَا لَهُمْ عَنْهُ اخْتِيَارُ نُقْلَةٍ
 وَوَطَنُ الشُّرَاةِ حَيْثُ حَمَلُوا
 وَوَطَنُ السِّيَاحِ فِي عَصِيهِمْ
 وَضَرَرٌ يَلْحَقُ فِي عِشْتِهِ
 إِلَى ثَلَاثَةٍ بِهَا يَسْتَأْثِرُ
 وَهُوَ خِلَافُ الْحُكْمِ لِلنِّسْوَانِ
 عَنْ وَطَنٍ يَمْنَعُهَا التَّرَدُّدَا
 وَاتَّخَذَتْ بِلَادَ زَوْجِهَا وَطَنَ
 فَهِيَ تُمٌّ حَيْثُ كَانَتْ سَاكِنَةٌ
 يَمْنَعُهَا مِنْ سَكْنِهَا الْمُشْتَرِطُ^(١)
 بِإِذْنِهِ فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ ضُبِطَ
 فِي مَوْضِعٍ تُصَلِّيَنَّ وَطَنًا
 عَمُودَهُمْ لِلسَّكَنِ حَيْثُ انْقَلَبُوا
 أَغْنَاهُمْ فِي وَسَطِ الْفَلَاةِ
 لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَعْمَلُوا
 إِلَّا إِذَا مَا عَيَّنُوا لِمُدَّةِ
 سَيُوفِهِمْ إِنْ نَزَلُوا أَوْ رَحَلُوا
 إِذْ قَطَعُوا الْأَوْطَانَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ

(١) المشتراط الأول اسم فاعل، والثاني اسم مفعول.



كَذَلِكَ الْمَالِحُ أَيْضًا وَطَنُهُ
وَالْحَيْقُ^(١) مِثْلُ الْبَدْوِ فِي الْأَوْطَانِ
وَضَابِطُ الْكُلِّ بِأَنَّ الْوَطْنَ
وَرُبَّمَا يَلْزِمُهُ أَنْ يُوطِنَا
كَمَنْ عَلَيْهِ طَاعَةُ الْإِمَامِ
وَأَمْرًا تَتَّبِعُ حُكْمَ بَعْلِهَا
وَالْعَبْدُ مَعَ سَيِّدِهِ إِنْ يَرْحَلَنْ
كَذَلِكَ الصَّبِيُّ يَتَّبَعُنَا
وَهَكَذَا فِي الْوَضْفِ وَالتَّقْدِيرِ
كَذَلِكَ الصَّلَاةُ لِلْمُدَبَّرِ^(٣)
لِأَنَّه وَمَالُهُ جَمِيعًا
وَإِنَّمَا يَزُولُ عَنْهُ الْمُلْكُ
وَإِنْ يَكُنْ مُسَافِرًا قَدْ اشْتَرَى
وَيَتَّبَعَنَّ مَنْ لَهُ قَدْ اِكْتَرَى
وَهَكَذَا يَتَّبَعَنَّ مَنْ لَهُ قَدْ اِكْتَرَى
وَهَكَذَا يَتَّبَعَنَّ مَنْ لَهُ قَدْ اِكْتَرَى

(١) «الحقيق»: قوم يترددون من بلد إلى بلد يعرفون بالحدادين، لأنه عملهم صناعة الحديد وليس لهم بلد مخصوص، ويعرفون عند أهل عُمان بالعواشير.

(٢) أي الزط. (أبو إسحاق)

(٣) «المدبّر» في اصطلاح الفقهاء؛ من علّق عتقه بموت سيده.



وَرَجُلٌ مُسَافِرٌ تَزَوَّجَا
 تَخْرُجُ حَتَّى تَبْلُغَنَّ السَّفْرَا
 وَهِيَ بِهَذَا الْحَالِ ضِدُّ الْعَبْدِ
 وَإِنْ يَكُنْ تَزَوَّجَ الْمُقِيمُ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ سَاقَ إِلَيْهَا مَهْرَهَا
 وَقِيلَ فِي الصَّبِيِّ إِنَّهُ يُتِمُّ
 وَلَا كَذَاكَ مُشْرِكٌ قَدْ أَسْلَمَا
 لِأَنَّ ذَا أَخُو^(٣) بِلَادٍ كَانَا
 وَإِنْ يَكُنْ حَالَ الصَّلَاةِ بَلَاغًا^(٤)
 لِأَنَّهَا صَارَتْ عَلَيْهِ فَرْضًا
 وَالْفَرْضُ لَا يَقُومُ بِالتَّنْفُلِ
 وَتَتَّبَعُ الْإِنَاثُ حُكْمَ الْوَالِدِ
 لَوْ بَلَغَتْ لِأَنَّهَا لَمْ تَسْتَقِلْ

مُقِيمَةً لَا تَقْصُرُنَّ أَوْ تَخْرُجَا^(١)
 وَتَرْجَعَنَّ بَعْدَ ذَا وَتَقْصُرَا
 فَالْعَبْدُ يَتَّبَعَنَّ بَعْدَ الْعَقْدِ
 سَافِرَةً^(*) فَإِنَّهَا تُقِيمُ
 وَقِيلَ بَعْدَ أَنْ يَحُوزَ ظَهْرَهَا^(٢)
 فِي بَلَدٍ أَدْرَكَ فِيهِ مُحْتَلِمٌ^(**)
 فِي سَفَرٍ بَلٍ يَقْصُرَنَّ لِيَعْنَمَا
 بِنَفْسِهِ لَا تَابِعًا إِنْسَانًا
 أَعَادَهَا بِطُهْرَهَا لِيَبْلُغَا
 وَفِعْلُهُ السَّابِقُ نَفْلٌ يُرْضَى
 مِنْ هَاهُنَا قِيلَ بِوَصْفِ الْبَدَلِ
 حَتَّى تَفُوزَ بِالْحَلِيلِ الْوَارِدِ
 بِنَفْسِهَا مِنْ دُونِهِ فَتَرْتَحِلْ

(١) «أو تخرجا» منصوب بأن مقدره، أي إلا أن تخرجا.

(*) سافرة أي: المسافرة، وفي اللغة: السافر المسافر. (إسماعيل)

(٢) أي بعد أن يزفها إليه، كَتَى بالظهر عن الدخول ومنه الظهار.

(**) يجوز (محتلم) مصدر ميميّ والمقصود به الاحتلام، ويجوز (محتلم) على أنه خبر لمبتدأ

محذوف، أي وهو محتلم أو حال على لغة من لا يقف بالألف. (إسماعيل)

(٣) وفي بعض النسخ «أخا» بالنصب خبر كان مقدماً والرفع على أنّ كان تامة أو زائدة.

(٤) قوله: «حال الصلاة بلغا» انظر كيف يتصور ذلك، إنني لا أعلمه لأنه إذا كان بلوغه بالاحتلام

فهو غير واقع والاحتلام لا يكون إلا في حال النوم وخروج المنى في الصلاة هو الناقض لا مجرد البلوغ.

فصل في حكم القصر

وَفِعْلُهُ يَلْزِمُ مَنْ قَدْ سَفَرَ
 لَوْ كَانَ بِالتَّخْيِيرِ كَانَ الْمُصْطَفَى
 وَلَمْ يَتِمَّ أَبَدًا فِي سَفَرٍ
 فَمَنْ أَتَمَّ وَهُوَ فِي حَالِ السَّفَرِ
 وَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ يُكْفِّرُ
 وَقِيلَ قَدْ أَسَا وَمَا عَلَيْهِ
 وَذَلِكَ أَنَّهُ أَتَمَّ اللَّازِمًا
 وَإِنْ يُصَلِّ مَوْضِعَ التَّمَامِ
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يُدْرِكِ الإِعَادَةَ
 وَإِنْ نَسِيَ لِلصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ
 عَلَيْكَ أَنْ تُصَلِّيَنَّ تَمَامًا
 يُصَلِّيَنَّهَا إِذَا مَا ذَكَرَا
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ فَسَدَتْ فَأَبْدِلَا
 وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسِي تَلَزَمَتْهُ
 وَلَا كَذَاكَ مَنْ عَلَيْهِ فَسَدَتْ
 وَبِتَمَامِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ
 وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مُخَيَّرًا
 أَسْبَقْنَا عَلَى التَّمَامِ وَالْوَفَا
 كَيْفَ لَنَا نَقُولُ بِالتَّخْيِيرِ
 عَلَيْهِ أَنْ يُبَدِّلَهَا قَوْلًا شَهْرًا
 لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا قَدْ أَمَرَ
 شَيْءٌ وَلَكِنْ لَا يُعَدُّ إِلَيْهِ
 وَزَادَ بَعْدَهُ فَكَانَ سَالِمًا
 قَصْرًا يُكْفِّرَنَّ بِالِإِرْغَامِ
 فَإِنْ أَعَادَهَا فَلَا زِيَادَةَ
 ثُمَّ ذَكَرْتَهَا وَأَنْتَ فِي الْحَضَرِ
 وَهَكَذَا مَنْ نَسِيَ الإِتِمَامًا
 فِي سَفَرٍ صَلَاةَ قَصْرِ وَإِنْبِرَا
 كَمِثْلِ مَا قَدْ لَزِمَتْكَ أَوَّلًا
 فِي حَالِ مَا أَدْرَكَ فِيهِ ذِهْنُهُ
 فَإِنَّهَا تَلَزَمَتْهُ كَمَا أَتَتْ
 يَتِمُّ بَابُ الْقَصْرِ وَالتَّمَامِ



باب صلاة الجمعة

وَالْأَصْلُ قَدْ أَخْرَهُ كَغَيْرِهِ
لِأَنَّهُ قَصْرُ صَلَاةِ الظُّهْرِ
لَهَا شُرُوطٌ وَلَهَا أَحْكَامٌ
يُؤْتَى إِلَيْهَا مِنْ مَكَانٍ شَاسِعٍ
مِنْ فَرَسَخَيْنِ وَاجِبٌ إِنْ يَأْتِيهَا
وَمَنْ يَكُنْ آوَاهُ لَيْلٌ مُدْلِهِمْ
وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَسْعَى
لِأَنَّهَا لَا تَلْزَمُ الْمُسَافِرَ
فَمَنْ أَجَابَ مِنْ بَعِيدٍ كَانَ لَهُ
تَلْزَمٌ قَادِرًا عَلَى الْحُضُورِ
لَا تَلْزَمُ الْعَبْدَ وَلَا النِّسَاءَ
وَلَا صَبِيًّا قَبْلَ حَدِّ الْحُلْمِ
وَمَنْ يَكُنْ مِنْ هَوَؤَلَاءِ صَلَّى
تُصَلَّى فِي الْمِصْرِ الَّذِي قَدْ مُصِّرًا^(١)

وَلَا أَرَى الصَّوَابَ فِي تَأْخِيرِهِ
فَهُوَ عَلَى ذَا سَبَبٍ لِلْقَصْرِ
فَمَنْ شُرُوطِ ذَلِكَ الْإِمَامُ
لِكَيْ تُصَلَّى فِي مَكَانٍ جَامِعٍ
وَمِنْ ثَلَاثَةٍ لِيُعْلَا شَأْنُهَا
فِي أَهْلِهَا يَسْعَى إِلَيْهَا مُحْتَشِمٌ
إِنْ كَانَ قَدْ جَاوَزَ عَنْهَا جَمْعًا
وَإِنَّمَا تَلْزَمُ شَخْصًا حَاضِرًا
أَجْرٌ يَرَى عِنْدَ الْإِلَهِ مَنْزِلَهُ
يَسْعَى إِلَيْهَا وَإِلَى الْبُكُورِ
وَلَا الْمَجَانِينَ وَلَا الْخُنثَاءَ
وَلَا مَرِيضًا مُبْتَلًى بِسَقَمٍ
عِنْدَهُمْ حَازَ بِذَلِكَ فَضْلًا
وَلَا تُصَلَّى فِي الْمَسَافِي^(٢) وَالْقُرَى

(١) قوله: «مصّرًا» أي جعل مصّرًا.

(٢) المسافي: جمع مسفاة بكسر الميم، وهي البلدة الصغيرة تكون في سفح الجبل، أو ما يقرب من ذلك. (المصنف)

وَفِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى تُقَامُ
 وَهُمْ مِنَ الْعَوَالِي يَتَنَابُونَهَا
 وَبَعْضُهَا وَرَاءَ فَرَسَخَيْنِ
 لَوْ كَانَتْ الْجُمُعَةُ مِثْلَ غَيْرِهَا
 وَفِي زَمَانِ عُمَرَ الْفَارُوقِ
 مَدِينَةَ وَمَكَّةَ وَالْكُوفَةَ
 وَالشَّامَ أَيْضًا وَعُمَانَ وَالْيَمَنَ
 لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْأَمْصَارِ
 وَمِثْلُ هَذِي مِنْ عُمَانَ مَسَكِدُ^(٢)
 وَهَكَذَا نَزَوَى إِذَا مَا وَلَّى
 فِي مَوْضِعٍ وَهُوَ لَهَا إِمَامٌ
 وَهِيَ قَرَى هُنَاكَ يَعْرِفُونَهَا
 تَزِيدُ فَوْقَ ذَلِكَ بِالْمِيلَيْنِ
 صَلَّوْا هُنَاكَ وَاکْتَفَوْا بِخَيْرِهَا
 أَمْصَارُهَا مَعْلُومَةٌ التَّحْقِيقُ
 وَبَصْرَةٌ وَمِصْرُهَا^(١) الْمَعْرُوفَةُ
 وَلَا تُصَلَّى قَطُّ قِيلَ فِي عَدَنَ
 بَلْ إِنَّهَا جَدِيدَةُ الْعَمَارِ
 فَالْمُتَأَخِّرُونَ فِيهَا شَدَّدُوا
 عَنْهَا الْإِمَامُ قِيلَ لَا تُصَلَّى^(٣)

(١) أراد الناظم بالمصر المدينة لا خصوص أحد الأمصار السبعة، فصلاة الجمعة تجب بوجود الإمام والاستقلال التام، وهو الذي في كنفه تقام حدود الشرع الشريف، وذلك هو المعبر عنه في اصطلاح أصحابنا بالظهور، وهو ضد الكتمان، وهو ظهور سيادة المسلمين بالقوة التنفيذية لسائر أحكام الدين، هنالك تجب صلاة الجمعة تحت لواء ذلك الإمام على أهل كل بلد من بلدانه العامرة، المشتمل على واليه، ومسجد جامع فيه يقوم الخطباء بالوعظ والإرشاد ونشر دعوة الحق وجمع الكلمة تحت لواء الإمام الذي تجب طاعته وولايته وتعزيز شوكته، حتى يكون الدين كله لله، هذا ما يقتضيه عموم قوله ﷺ: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ» [الجمعة: ٩] الآية، وقوله ﷺ: «واعلموا أن الله افترض عليكم الجمعة في مقامي هذا في يومي هذا في شهري هذا من عامي هذا إلى يوم القيامة، فمن تركها في حياتي أو بعدي وله إمام عادل أو جائر استخفافاً بها أو جحوداً لها فلا جمع الله شمله ولا برك في أمره، ألا ولا صلاة له، ألا ولا زكاة له، ألا ولا حج له، ألا ولا صوم له، ألا ولا بر له؛ حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه». (أبو إسحاق)

(٢) مسكد: هي مسقط.

(٣) لا تصلى: أي فيها.



لِأَنَّهَا سَابِعَةُ الْأَمْصَارِ
 فِيهَا فَلَا تَزَالُ عَنْهَا وَتُبَّتْ^(١)
 أَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْأَمْرِ مَنْ يَلِيهِ
 وَغَيْرُهُ الْمَفْهُومُ مِنْ أَحْوَالِهِمْ
 فَيَسْتَقِيمُ تَارَةً وَيَمْرَضُ
 وَبَعْدَ مَا كَانَ بِهَا مِنْ قُوَّةٍ
 وَمَسْكَدًا مَكَانَهَا قَدْ عَمَّرُوا
 صَيَّرَهَا الْفَارُوقُ بَعْدَ مِصْرَا
 مِنَ الْقُرَى لَكِنَّهَا أُمَّ الْقُرَى
 أَقَامَ لِلْجُمُعَةِ فِيهَا مِنْبَرًا
 فِيهَا لِيَالِي الْفَتْحِ ثُمَّ يَأْمُرُ
 فِي جُمُعَةٍ وَغَيْرِهَا ذَا الْحُكْمِ
 وَتَرْكُهُ لَا يَسْتَقِيمُ ذَهْنًا
 لِأَنَّهَا فِي عَصْرِهِ تَرُوقُ
 كَمِثْلِهَا شَيْءٌ مِنَ الْبُلْدَانِ
 عَيْنَهَا لَنَا النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى

وَإِنَّمَا تُقَامُ فِي صُحَارِ
 وَإِنَّمَا تُقَامُ مُنْذُ أَسْلَمْتَ
 كَانَ بِهَا الْإِمَامُ أَوْ وَالِيهِ
 هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ
 لِأَنَّهَا التَّمْصِيرُ حَالٌ يَعْضُضُ
 وَهَذِهِ صُحَارٌ بَعْدَ الْعِزَّةِ
 صَارَتْ كَأَدْنَى بَلَدٍ يُعْتَبَرُ
 وَالْبَصْرَةُ الْغَرَاءُ كَانَتْ قَفْرًا
 وَمَكَّةُ كَانَتْ قُبَيْلَ عُمَرَا
 مَصَّرَهَا الْفَارُوقُ فِيمَا مِصْرَا
 وَمِنْ هُنَا كَانَ النَّبِيُّ يَقْضُرُ
 يَأْمُرُ أَهْلَهَا بِأَنْ يُتِمُّوا
 فَيَجِبُ اعْتِبَارُ هَذَا الْمَعْنَى
 وَإِنَّمَا عَيْنُهَا الْفَارُوقُ
 وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ
 لَوْ كَانَ ذَا التَّعْيِينِ مِمَّا وَقَّفَا

(١) تُبَّتْ: أي لا تقطع.



يَسْعَى إِلَيْهِ حَاضِرٌ وَشَاسِعٌ
أَوْ عَامِلُ الْإِمَامِ إِذْ يَقَومُ
ثُمَّ يُقِيمُ ذَلِكَ الْمُؤَدِّنُ
وَهُوَ خَطِيبُهُمْ إِلَى التَّمَامِ
وَسُورَةٌ مِنْ بَعْدِ حَمْدِ يَقْرَأُ
عَنْ رَكَعَتَيْنِ فَلِذَلِكَ لَمْ تُتَمَّ (١)
وَقِيلَ شَرْطٌ لَازِمٌ وَأَجْرٌ
مَا يَشْغَلَنَّ وَالْكَلَامُ يُحْجَرُ
وَيَلْجَنُ مِنْ بَعْدِ فِيمَنْ يَلْجُ
لِأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ اللَّاحِقِ
سَارُوا جَمِيعًا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمًا
وَقِيلَ أَرْبَعًا صَلَاةَ الظُّهْرِ
فَتَمَنَعَنَّ الْبَيْعَ وَالْجِدَالَ
لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَحْجُورِ
فَالْحِجْرُ لِلشَّرَاءِ لَيْسَ بَيْنَا

وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مِصْرٌ جَامِعٌ
يُقِيمُهَا بِهِ الْإِمَامُ الْقَائِمُ
يَخْطُبُهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا يُؤَدِّنُ
ثُمَّ يُصَلُّونَ مَعَ الْإِمَامِ
يُصَلِّينَ رَكَعَتَيْنِ جَهْرًا
وَالْخُطْبَةُ الْغَرَاءُ قَامَتْ عِنْدَهُمْ
فَهِيَ عَلَى هَذَا الْمَقَالِ شَطْرٌ (٢)
فَيَجِبُ اسْتِمَاعُهَا وَيُهَجَرُ
وَمَنْ يَكُنْ أَلْغَى يُقَالُ يَخْرُجُ
وَفَاتَهُ بِذَلِكَ فَضْلُ السَّابِقِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَحْرَمَا
يُتِمُّ رَكَعَتَيْنِ بِالتَّحْرِي
وَوَقْتُهَا بَعْدَ الزَّوَالِ حَالًا
وَكُلُّ شَاغِلٍ عَنِ الْحُضُورِ
وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الزَّوَالِ أُذْنَا

(١) قوله: «لم تُتَمَّ» للبناء للمفعول، والنائب ضمير يعود إلى الصلاة، أي فلذلك قصرت الصلاة. (المصنف)

(٢) قوله: «شطر» أي جزء من الصلاة، كما يقال إن شطر الشيء نصفه، وهذا القول غير ظاهر؛ لأن

الخطبة ليست صلاة، لما فيها من الأمور التي تخالف الصلاة، وإنما الظاهر كونها شرطاً فقط.



لِأَنَّ مَا النَّدَاءُ فِي وَقْتِ الْعَمَلِ
 وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيسِ^(١) فِي ذَا الْيَوْمِ
 وَيُكْرَهُ التَّخْطِي لِلرَّقَابِ
 بَلْ يَجْلِسَنَّ حَيْثُ مَا قَدْ وَجَدَا
 وَيُؤْمَرَنَّ أَنْ يُبَكِّرَنَا
 وَهَاهُنَا قَدْ بَقِيَتْ أَحْكَامُ
 لِأَنَّ أَصْلَ النَّظْمِ لَمْ يَسْتَوْفِي^(٢)

فَكَيْفَ يُدْعَوْنَ لَوْفَتِ مَا دَخَلَ
 لِأَجْلِ غَائِبِ نَأْيِ أَوْ نَوْمِ
 لِأَنَّهُ أَذَى عَلَى الْأَصْحَابِ
 لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَحَلٍّ بَعْدًا
 وَذَلِكَ مِنْ بَعْدِ اغْتِسَالِ سُنَّانَا
 نَتْرُكُهَا طَالَ بِنَا الْكَلَامِ
 فَكَمْ أُوفِّي ثُمَّ كَمْ أُوفِّي

باب في التطوع

فصل في الوتر

ثُمَّ التَّطَوُّعَاتُ مِنْهَا الْمَحْضُ
 فَالْوَتْرُ قِيلَ وَاجِبٌ وَإِنَّهُ
 وَهُوَ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ يُفْصَلُ
 يَقْرَأُ فِي الْكُلِّ مَعَ الْمَثَانِي
 وَرَكَعَةٌ تُجْزِيكَ عِنْدَ الْعَجْزِ

وَمِنْهَا مَا يُقَالُ فِيهِ فَرَضٌ
 إِنْ فَاتَهُمْ يَوْمًا فَيُبَدِّلُونَهُ
 مَا بَيْنَهَا وَقِيلَ لَيْسَ يُفْصَلُ
 بِمُتَيَسِّرٍ مِنَ الْقُرْآنِ
 وَقِيلَ فِيهَا إِنَّهَا لَا تُجْزِي

(١) قوله: «بالترخيس» أي في تقديم الأذان قبل دخول الوقت في يوم الجمعة، لأجل حضور الغائب والبعيد.

(٢) التوفية: الزيادة على الشيء وإتمام ما نقص.



وَوَقْتُهُ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ
 وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُقَدِّمَنَّهُ
 وَإِنْ يَكُنْ قَوَّتَهُ بِالْعَمْدِ
 وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوُجُوبِ
 وَلَا يُصَلِّي الْوَتْرُ فِي جَمَاعَةٍ
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ فِي قِيَامٍ
 فَإِنَّهُ يَتَّبَعُهُ فِي ذَاكَ
 وَمَنْ يَكُنْ صَلَّى الْقِيَامَ مُفْرَدًا
 وَجَائِزٌ يُصَلِّي فَوْقَ الرَّاحِلَةِ
 مَتَّسِعٌ يَدْرِيهِ مَنْ لَا يَدْرِي
 كَيْلًا يَنَامَ ثُمَّ يَتْرُكْنَهُ
 عَلَيْهِ تَكْفِيرٌ أَحْيَى التَّعَدِّي
 وَهُوَ مَقَالٌ لِفَتَى مَحْبُوبٍ
 وَمَنْ يُصَلِّيهِ فَقَدْ أَضَاعَهُ
 قِيَامِ شَهْرِ الْفَضْلِ وَالصِّيَامِ
 يُصَلِّيَنَّ مِثْلَهُ كَذَاكَ
 أَفْرَدَهُ كَذَاكَ فِيمَا أَفْرَدَا
 وَهُوَ دَلِيلٌ مَنْ يَقُولُ نَافِلَةً^(١)

فصل في السنن

وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ فَرَضِ الْمَغْرِبِ
 وَرَكَعَتَانِ عَقِبَ الْعِشَاءِ
 وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ فَرَضِ الْفَجْرِ
 يُصَلِّيَانِ دَائِمًا فِي الْقُرْبِ
 رِيحَانَتَانِ لِذَوِي الصَّفَاءِ
 بَعْدَ طُلُوعِهِ لِنَيْلِ الْأَجْرِ

(١) أي ليس بواجب وهو الصحيح، وهو مذهب الربيع وجمع من المحققين منا لقوله ﷺ: «خمسة صلوات كتبهن الله على العبد» الحديث، ولقوله في حجة الوداع: «وصلوا خمسكم» ولم ينزل حكم بعد حجة الوداع، ولقوله: «ثلاث هن عليّ فريضة وهن لكم تطوع: الوتر وركعتا الضحى والفجر» رواه أحمد والحاكم عن ابن عباس، قال شيخنا: نسخ وجوب الوتر بقوله ﷺ: «الوتر واجب عليّ دونكم» والجمهور منا على الوجوب. (أبو إسحاق)



وَقِيلَ نِصْفُ لَيْلِهَا الْأَخِيرِ
 وَلَا أَرَاهُ ثَابِتًا وَإِنَّمَا
 قَالُوا بِإِذْبَارِ النُّجُومِ عِينَتْ
 وَهَذِهِ آكُودٌ مِمَّا مَرًّا
 تُبَدَلُ إِنْ فَاتَتْ وَمَا تَقَدَّمَا
 وَكُلُّ مَنْ فَاتَتْهُ حَتَّى صَلَّى
 أَخْرَجَهَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ
 لِنَهْيِ الْمُصْطَفَى عَنِ الصَّلَاةِ
 وَقَالَ بَعْضٌ إِنَّهُ يَأْتِيهَا
 وَقِيلَ بَلْ يَفْعَلُهَا أَدَاءً
 وَأَنَّه كَمَنْ يُؤَخَّرْنَا
 وَقَتُّ لَهَا لِلْفِعْلِ وَالتَّقْدِيرِ
 تَأَوَّلُوا الْكِتَابَ حَيْثُ أَبْهَمَا
 قُلْنَا بِفِعْلِ الْمُصْطَفَى قَدْ بَيَّنَّتْ
 فَهِيَ مِنَ التَّأَكِيدِ تَحْكِي الْوَثْرَا^(١)
 لَا يُبْدَلَانِ بَدَلًا مُحْتَمًا
 فَرِيضَةَ الْفَجْرِ لِعُذْرٍ حَلًّا
 وَهُوَ مَقَالٌ شَاهِرٌ فِي الْأُنْسِ
 فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ
 بَعْدَ صَلَاةِ فَجْرِهِ يَقْضِيهَا^(٢)
 فِي وَقْتِهَا ذَلِكَ لَا قِضَاءَ
 بَعْضَ صَلَاتِهِ لِيُدْرِكْنَا

فصل في صلاة الضحى

وَهِيَ صَلَاةٌ أَوَّلِ النَّهَارِ
 بِقَيْدِ رُوحٍ قَدَّرُوا وَذَكَرُوا
 بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ فِي الْمِقْدَارِ
 قَبْلَ انْتِصَافِهِ لِمَنْ يُؤَخَّرُ

(١) تحكي: أي تشابه.

(٢) يقضيها: أي يسميها حينئذٍ قضاءً لا أداءً، والنية تكفي في ذلك عن التسمية باللفظ لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، ومحل النية القلب، وصلاتها قضاءً بعد الفريضة أصح من صلاتها أداءً.



وَأَفْضَلُ الْوَقْتِ لَهَا يُقَالُ
أَقْلَهَا قَدْ قِيلَ رَكَعَتَانِ
وَقِيلَ فِي أَكْثَرِهَا اثْنَا عَشَرَ
بَلْ جَاءَ فِي أَصَحِّ مَا قَدْ نُقِلَا
وَذَاكَ فِي مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ
فَقَوْلُهُ^(٣) لَيْسَ لَهَا مِنْ غَايَةِ
لَيْسَ بِشَيْءٍ غَيْرِ إِنْ كَانَ عَنِّي
وَكَثْرَةُ الصَّلَاةِ خَيْرٌ وَضِعَا
وَهَذِهِ لَهَا مِنَ الْفَضَائِلِ
وَمَنْ يُصَلِّيَهَا فَقَدْ أَصَابَا

فِي حَالٍ مَا قَدْ تَرْمِضُ الْفِصَالَ^(١)
لِمَنْ أَرَادَ الْفَضْلَ يُجْزِيَانِ
وَلَمْ يَرِدْ بِزَائِدٍ عَنْهَا خَبْرٌ
صَلَّى ثَمَانًا وَعَلَيْهَا عَوَّلَا^(٢)
فِي بَيْتِ أُمِّ هَانِيَةَ لِلنُّجْحِ
فِيمَا عَرَفْنَاهُ مِنَ الرَّوَايَةِ
بِذَاكَ قَوْلًا عَنْ فَخْرِهِ بَيْنَا
لَكِنَّا نَنْقُلُ مَا قَدْ شُرِعَا
مَا زَادَ وَصَفُهُ عَلَى النَّوَافِلِ
صَلَاةَ دَاوُدَ وَمَنْ أَنْابَا

فصل في صلاة العيدين

وَهِيَ رَكَعَتَانِ بِالتَّكْبِيرِ فِي ضَحْوَةِ الْإِضْحَاءِ وَالْفُطُورِ
فِيخْرُجُ الْإِمَامُ لِلْمُصَلِّي وَصَفَّ مَنْ وَرَاءَهُ وَصَلَّى

(١) يشير إلى الحديث «صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال» أي بركت من شدة حر الرمضاء وإحراقها أخفافها. (أبو إسحاق)

(٢) عوّلا: يحتمل بناؤه على الفاعل وعلى المفعول.

(٣) قوله: «فقوله» يعني الشيخ الصائغي صاحب الأصل.



يَقْرَأُ^(١) بِالْحَمْدِ وَمَا تَيْسَّرَا
وَلِلتَّكْبِيرِ وَجُوهًا ذَكَرُوا
فَمَنْ يَشَا كَبَّرَ فِيهَا سَبْعًا
وَمَنْ يَشَا يُكَبِّرُنْ إِحْدَى عَشْرَ
وَهَذِهِ أَقْصَى الْوُجُوهِ فَاعْلَمَا
يُكَبِّرُنْ الْخَمْسَ ثُمَّ يَقْرَأُ
فَالْخَمْسَ بَعْدَ أَنْ قَرَأَ وَالْبَاقِي
هَذَا هُوَ الْحَالُ لِمَنْ قَدْ كَبَّرَا
وَمَنْ يَكُنْ مَعَ الْإِمَامِ دَخَلَا
فَقِيلَ فِي الْمَوْجُودِ عَنْ مُنِيرٍ^(٣)
وَبَعْدَ مَا تَمَّ الْإِمَامُ يَنْصَبُ
فَيَنْتَحُ الْخُطْبَةَ بِالتَّكْبِيرِ
ثُمَّ يُصَلِّيْنَ عَلَى الْمُخْتَارِ

جَهْرًا وَذَاكَ بَعْدَ مَا قَدْ كَبَّرَا
جَمِيعُهَا طُرُقٌ لِمَنْ يُكَبِّرُ
وَمَنْ يَشَا كَبَّرَ أَيْضًا تِسْعًا
وَمَنْ أَرَادَ فَثَلَاثًا مَعَ عَشْرَ
وَفِعْلُهَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَحْرَمَا
وَالْبَاقِي^(٢) يَفْعَلْنَهُ فِي الْأُخْرَى
بَعْدَ رُكُوعِهِ بِلَا شِقَاقٍ
أَقْصَى التَّكْبِيرِ عَلَى مَا ذُكِرَا
فَفَاتَهُ التَّكْبِيرُ حِينَ اشْتَعَلَا
لَيْسَ عَلَيْهِ بَدَلُ التَّكْبِيرِ
مُوجِبَةً الْقَوْمِ قِيَامًا يَخْطُبُ
وَبِالْتَّنَا لِلْوَاحِدِ الْكَبِيرِ
وَأَلِيهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ

(١) قوله: يقرأ، يعني الإمام.

(٢) قوله: «والباقي» هذا الذي أدرکنا عليه عمل أشياخنا بعمان، ولكنني أختار أن يكبر الباقي بعد القراءة في الركعة الثانية، وذلك أن يكبر ستاً في الأولى بعد الإحرام ثم يكبر السبع بعد إتمام القراءة من الركعة الثانية، هكذا إذا كبر ثلاث عشرة تكبيرة، وإن كبر أقل من ذلك جعل الشفع في الأولى والوتر في الأخيرة؛ هذا الذي ذكره أصحاب المدونة.

(٣) منير: هو الشيخ العلامة منير بن التير الريامي الجعلاني أحد حملة العلم من البصرة إلى عمان.

وَيَأْمُرُنَّهُمْ بِمَا قَدْ أَمَرَ
 يُبَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْخُطْبَةِ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي يَوْمٍ أَضْحَى بَيْنَنَا
 وَهَذِهِ الْخُطْبَةُ قِيلَ تَلَزَمُ
 وَلْيَكُنِ الْخَطِيبُ حُرًّا ذَكَرًا
 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَأْمُرَنَّ مَوْلَاهُ
 لِأَنَّهَا^(٣) الطَّاعَةُ لَا تَقُومُ
 وَيَعْظَنَّهُمْ بِمَا تَيْسَّرَا
 إِنْ كَانَ فِي الْفِطْرِ^(١) مَعَانِي الْفِطْرَةِ
 حُكْمَ ضَحَايَاهُمْ وَمَا تَعَيَّنَا
 وَقِيلَ لَا وَفِعْلُهَا مُلْتَزِمٌ
 وَلَا يَضُرُّ الْعَبْدَ مَهْمَا أَمَرَ
 قِيلَ يُعِيدُوهَا إِذَا نَهَاهُ^{(٢)*}
 بِفِعْلِ مَنْ بِفِعْلِهِ مَأْتُومٌ

فصل النزل

وَالْتَفُلُ فَضْلٌ كُلُّهُ مَنْدُوبٌ
 لَا سِيَّامَا فِي الثُّلُثِ الْأَخِيرِ
 وَفِعْلُهُ لِرَبَّنَا مَحْبُوبٌ
 فَأَجْرُهُ يُوصَفُ بِالْكَثِيرِ

(١) أي زكاة الفطر، وأراد معاني الإسلام أو السنّة، أي يبين لهم الخطيب في خطبة عيد الفطر شرائع الإسلام وخلقته وسنن الأنبياء، والفضائل التي جاءت بها الحنيفية وما تُوصَلُ إليه من سعادة سرمدية، لأن عيد

الفطر لا يشغل بخلاف الأضحى فإنهم يشتغلون بالضحية فكان الاختصار به أليق. (أبو إسحاق)

(٢) إن صح هذا اللفظ عن المصنف فالضمير يعود إلى المصلين وراء العبد الدال عليهم المقام،

ولعل الأصل قيل يعيدون... الخ. (أبو إسحاق)

(*) الضمير عائد إلى المصلين، وقد نص على ذلك أبو مسلم في نثار الجوهر: «وعبد يأذن مولاه وإلا

أعادوها إذ لا تقوم طاعة بمعصية» وحذف العلامة وهي النون مع أن الفعل مرفوع للضرورة، وهو مما يجوز للشاعر، فيجوز حذف النون والأصل إثباتها ويجوز الإثبات والأصل الحذف، قال الشاعر:

وَالْأَرْضُ أَوْرَثَتْ بَنِي آدَمَ مَا يَغْرُسُوهَا شَجَرًا أَيَّامًا

والأصل: يغرسونها لأنه لم يتقدمها ناصب ولا جازم. (إسماعيل)

(٣) قوله: «لأنها» يعني الخطبة، والظاهر عندي أن يكون صوابه «لأنما» فإن ذلك أعم، فلعل ما في

نسخة الشيخ سهو من الكاتب.



يَدْعُو إِلَى الْإِقْبَالِ وَالِدُّعَاءِ
لَهُ وَهَلْ مِنْ سَائِلٍ فَيُشْكِرَا
لَهَا بَلِيلٍ بَعْدَ مَا قَدْ نَامَا
وَلِلْمُصَلِّي فَهِيَ أَعْلَى نَفْعَا
فَإِنَّهُ خَيْرٌ هُنَاكَ وَضِعَا
فَضْلٌ عَظِيمٌ لَا يُنَالُ مِثْلُهُ
غَدَا إِذَا مَا عَدِمُوا لِقَاهُ
وَفِيهِ قَوْلٌ مَا عَلَيْهِ يُبَدَلُ
وَلَيْسَ يُبْرَأَ مِنْهُ فِي مَقَالِ
لِكِي يَكُونَ لِلهُدَى إِشَاعَهُ
فِي الْبَيْتِ مُفْرَدًا وَأَخْفِينَهُ
وَفِعْلُهُ جَمَاعَةً مُتَّسِعُ
صَلَّى جَمَاعَةً بِمَنْ أَتَاهُ
وَمَا بِهِ أَرْشَدَ مِنْ هِدَايَتِهِ

إِذْ يَنْزِلُ الْأَمْرُ إِلَى السَّمَاءِ
هَلْ مِنْ قَتَى مُسْتَغْفِرٍ فَيُغْفِرَا
نَاشِئَةُ اللَّيْلِ صَلَاةٌ قَامَا
وَهِيَ عَلَى الْعَدُوِّ أَقْوَى وَقَعَا
فَكَثْرُنْ إِنْ شِئْتَ أَوْ فَاتَّضِعَا^(١)
كَذَا قِيَامُ رَمَضَانَ فَضْلُهُ
فَخُذْ بِحَظٍّ وَافِرٍ تَلْقَاهُ
تَارِكُهُ قِيلَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ
لَكِنَّهُ قِيلَ خَسِيسُ الْحَالِ
يُصَلِّي^(٢) فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَةِ
وَسَائِرِ النَّفْلِ فَصَلِّيْنَهُ
فَإِنَّهُ نُورٌ هُنَاكَ يَسْطَعُ
لِأَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ
فَانْظُرْ مَبِيتَ الْبَحْرِ^(٣) عِنْدَ خَالَتِهِ

(١) قوله: «فاتضعاً» أي أقلل.

(٢) قوله: «يُصَلِّي» أي القيام.

(٣) البحر: هو عبد الله ابن عباس. (المصنف)

(٤) عبد الله بن عباس رضي الله عنه وخالته ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، يشير إلى ما ثبت في المسند الصحيح عن أبي الشعثاء: أن ابن عباس بات عند خالته ميمونة حتى إذا انتصف الليل أو قُبِيلَهُ أو بعينه استيقظ عليه الصلاة والسلام فجعل يمسح النوم بيده عن وجهه، ثم قرأ العشر الخواتم من آل عمران، ثم قام فتوضأ، فقام يصلي فصنعت مثل ما صنع، ثم ذهبت فقامت إلى جنبه... الخ، الحديث.

حَوْلَهُ مِنْ جَانِبٍ لِجَانِبٍ
 وَقِيلَ فِي الْقِيَامِ أَيْضًا يَنْفَرِدُ
 وَلَا أَرَاهُ فِي الصَّحِيحِ يُذَكَّرُ
 وَالْمُضْطَفَى كَانَ بِهِمْ قَدْ صَلَّى
 فَتَرَكُهُ ذَاكَ عَلَيْهِمْ شَفَقَهُ
 وَصُورَةُ النَّفْلِ تُصَلِّيْنَا
 وَجَائِزٌ تَقْتَصِرَنَّ فِيهِ
 وَتَقْرَأُ الْحَمْدَ فَقَطُ إِنْ شِئْنَا
 وَإِنْ تَشَاءُ صَلَّيْتَ بِالْإِيمَاءِ
 وَقَائِمًا وَقَاعِدًا وَمُضْطَجِعٍ
 وَتُعَلِّنُ الْقُرْآنَ أَوْ تُخْفِيهِ
 وَكُلُّ حَالَةٍ تَكُونُ أَكْمَلًا
 لِقَاعِدٍ نِصْفُ صَلَاةِ الْقَائِمِ

فَالَ مِنْهُ أَفْضَلَ الْمَنَاصِبِ
 إِنْ كَانَ يُحْسِنُ الصَّلَاةَ مُنْفَرِدًا
 وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ عُمَرُ
 لَكِنَّهُ خَافَ عَلَيْهِمْ كَلَّا^(١)
 وَفَعَلَهُ الْآنَ إِلَيْنَا صَدَقَهُ^(٢)
 كَمِثْلِ مَا فِي الْفَرَضِ تَفَعَّلْنَا
 تُصَلِّيَنَّهُ بِلَا تَوْجِيهِ
 وَإِنْ تَشَاءُ سَبَّحْتَ وَاکْتَفَيْتَا
 وَبِالتَّرَابِ مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ
 وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا وَمُضْطَجِعًا^(٣)
 فَهَذِهِ الْوُجُوهُ طُرًّا فِيهِ
 يَكُونُ أَجْرُهَا هُنَاكَ أَجْزَلًا
 وَهَكَذَا عَنِ النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ

= وقد أخرج المصنف ثلاثة أحاديث في هذا الباب وكلها صحيحة. هذا وحديث أنس عند جدته مليكة،
 وحديث عائشة في قيام رمضان، وكلها حجة في صلاة النافلة جماعة، وحديث عتبان بن مالك في
 البخاري ومسلم أيضًا، وهذا أصل في السنة لصلاة النفل جماعة وأبدع من زعمها بدعة. (أبو إسحاق)

(١) أي ثقلاً. (أبو إسحاق)

(٢) لعل الأصل آل إلينا صدقة. (أبو إسحاق)

(٣) مضطجع: أي نائمًا على أضلاعك، والاضطجاع مثله، ولعله أراد به هنا الاستلقاء على الظهر.



وَمَنْ يُضَيِّعْ فَرْضَهُ لَمْ يُقْبَلِ
لَإِنَّ هَذَا تَابِعٌ لِلْفَرْضِ
فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ الْقَضَاءَ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا صَلَّى
وَهَلْ عَلَيْهِ بَدَلٌ إِنْ صَلَّى
قِيلَ عَلَيْهِ بَدَلٌ وَقِيلَ لَا
مِنْهُ إِذَا مَا جَاءَ بِالتَّنْفُلِ
كَذَاكَ مَنْ عَلَيْهِ فَرْضٌ يَتَّقِي
عَنْ نَفْلِهِ الَّذِي بِهِ قَدْ جَاءَ
لَكِنَّمَا الْأَوَّلُ فِيهِ أَوْلَى
بِنَجَسٍ^(١) لَمْ يَعْلَمْنَهُ أَضَلًا
لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمَنَّ أَوْلَا

فصل سجدة القرآن

وَإِنْ قَرَأْتَ آيَةَ السُّجُودِ
لَوْ كَانَ فِي صَلَاتِهِ قَرَاهَا^(٣)
وَأَنَّهَا تَكُونُ مِثْلَ حَدٍّ
فَوَاجِبٌ تَسْجُدُ لِلْمَعْبُودِ^(٢)
فَرَضًا وَنَفْلًا لِأَنَّهُ أَدَاهَا^(٤)
مِنْهَا فَلَا يُتْرَكُ بِالتَّعَدِّيِّ

(١) قوله: «بِنَجَسٍ» أي صَلَّى النفل، أما لو صَلَّى الفرض ثم علم أنه صَلَّى بنجس فعليه بدله قولاً واحداً.

(٢) الصحيح أن سجدة التلاوة سنّة، وعليه الجمهور، لا واجبة كما قال أبو حنيفة، ولا فرض كما قال بعض أصحابنا، وحديث أبي سعيد الخدري في المسند الصحيح يدل على مشروعيتها السجود لها، ولو وجبت السجدة لانتقضت الفريضة بتركها. والجمهور منا على أن السجدة بعد التسليم إذا كان التالي لها في الفرض. وداخل الصلاة إذا كان في النفل، ولا دليل على وجوب سجدة التلاوة. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «قراها» فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة.

(٤) إن كان في الفرض فالسجود بعد التسليم عندنا، وإن كان في النفل فداخل الصلاة وكأن الناظم رَكَّعَهُ لَمْ يَعْتَدَّ إِلَّا بِقَوْلِ الْوَجُوبِ، وَلَمْ يَذْكَرْ خِلَافَهُ. (أبو إسحاق)



مِنْ هَاهُنَا قِيلَ عَلَيْهِ نَقْضُ وَيَسْجُدْنَهَا بِلا تَضْيِيقِ وَهِيَ لَهَا مَوَاضِعُ فِي الذِّكْرِ فِي آخِرِ الْأَعْرَافِ مَهْمَا تَقْرَأَ وَمَرَيِّمُ وَالْحَجُّ وَالْفُرْقَانُ كَذَلِكَ فِي صَادٍ إِذَا مَا تَتْلُو فَهَذِهِ مَوَاضِعُ السُّجُودِ وَفِي وُجُوبِهَا عَلَى الْإِنْسَانِ

بِتَرْكِهَا وَقِيلَ لَيْسَ نَقْضُ مَنْ كَانَ مَاشِيًا عَلَى الطَّرِيقِ أَذْكَرُهَا مُرْتَبًا^(١) فَتُنذِرُ وَالرَّعْدُ وَالنَّحْلُ كَذَلِكَ الْإِسْرَاءُ وَالنَّمْلُ وَالسَّجْدَةُ فِيهَا شَأْنٌ وَفُصِّلَتْ لِحُكْمِهِنَّ تَتْلُو وَقِيلَ فِيهَا غَيْرُ ذَا الْمَعْدُودِ دَلَالَةٌ لِعِظَمِ الْقُرْآنِ

فصل في قضاء الفوائت

وَفِعْلُهَا فِي وَقْتِهَا آدَاءٌ وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ لَكِنْ لِحَلَلٍ فَهِيَ إِعَادَةٌ لِمَا قَدْ فَعَلَا لَكِنَّهُ يُعِيدُهَا فُرَادَى إِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ صَلَّاهَا إِذْ كَرَّهُوا تَكَرَّرَ الْجَمَاعَةُ

وَبَعْدَ وَقْتِهَا هُوَ الْقَضَاءُ فِي فِعْلِهِ السَّابِقِ كَانَ ذَا الْبَدَلِ وَحُكْمُهَا كَمَنْ يُصَلِّي أَوَّلًا مَنْ كَانَ فِي الْوَقْتِ لَهَا أَعَادًا فَانْتَقَضَتْ مِنْ حِينِ مَا أَتَاهَا فِي مَسْجِدٍ مِنْ أَجْلِ مَا أَضَاعَهُ^(٢)

(١) مرتبًا: إن كسرت تاؤه فهو حال، وإن فتحت فهو نعت لمصدر محذوف أي ذكرًا مرتبًا.

(٢) قوله: «ما أضاعه» ما موصولة، أي من أجل الذي أضاعه.



وَأَفْضَلُهَا الْأَوَّلُ ثُمَّ الْأَوَّلُ
 وَوَسْطُهُ الرَّحْمَةُ لِلْإِنْسَانِ
 وَسَبَبُ الْعَفْوِ هُوَ التَّقْصِيرُ
 تَعَمُّدًا فَكُفْرُهُ بِفَوْتِهَا
 لِيَمْحِينَ مَا بِهِ مِنْ حُوبٍ
 كَفَّارَةً عَسَاهُ يَغْفِرُنَا
 أَوْ غَفْلَةً تَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ
 يُصَلِّيَنَّ حِينَ مَا أَفَاقَا
 فَإِنْ يَكُنْ آخِرَ اللَّطُّوعِ
 فَبَعْضُهُمْ يُكْفِرَنَّ مِنْهَا^(١)
 إِنْ كَانَ قَدْ نَامَ لِمَا يَغْشَاهُ
 نُصَلِّيَنَّ وَنَوْمُنَا يَغْشَانَا
 وَعَنْ فَوَاتِ الْوَقْتِ نَحْذَرُنَا
 وَلَوْ أَفَاقَ ثُمَّ صَارَ يَعْقِلُ
 دُحُولَ وَقْتِهَا عَلَيْهِ احْتَكَمَا

وَالْوَقْتُ فِيهِ دَرَجَاتٌ تَحْصُلُ
 فَأَوَّلُ الْوَقْتِ رَضِيَ الرَّحْمَنُ
 وَالْعَفْوُ فِي آخِرِهِ مَذْكُورٌ
 وَإِنْ يَكُنْ آخِرَهَا عَنْ وَقْتِهَا
 فَلْيَتَدَارَكْ أَمْرَهُ بِالتَّوْبِ
 وَلْيُبَدِلَنَّ وَلْيُكْفِرَنَّ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ فَاتَ بِالنَّسْيَانِ
 أَوْ بِمَنَامٍ سَتَرَ الْحِدَاقَا
 مَا لَمْ يَكُنْ فِي حَالِهِ الْمَمْنُوعِ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ نَامَ عَنْهَا
 وَلَا أَقُولُ بِالَّذِي رَأَاهُ
 لِأَنَّهُ^(٢) الْمُخْتَارُ قَدْ نَهَانَا
 بَلْ نَزَقْدَنْ حَتَّى يَزُولَ عَنَّا
 وَمَا عَلَى الْمَجْنُونِ قَطُّ بَدَلُ
 إِلَّا صَلَاةً جُنَّ فِيهَا بَعْدَمَا

(١) أي فبعضهم تلزمه أن يكفرون عنها.

(٢) قوله: «لأنه» أي الشأن.



فَإِنَّهُ يُبَدِّلُهَا إِنْ عَقَلَا كَذَلِكَ حَالُ الْبُرِّ^(١) أَيْضًا جُعِلَا
كَذَلِكَ الْحَائِضُ مَهْمَا عَنَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ تُبَدِّلُنَا
إِذْ سَبَبُ الْوُجُوبِ قَدْ تَحَقَّقَا وَهُوَ دُخُولُ الْوَقْتِ حِينَ حَقَّقَا
وَمَنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ جَنَابَهُ لَمْ يَعْلَمْ بِه مَتَى أَصَابَهُ
فَقِيلَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ يُبَدِّلُنْ وَقِيلَ بَلْ وَاحِدَةً وَتُجْزَيْنِ

خاتمة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

يُنْقَسِمُ الزَّمَانُ فِي الْمَصَالِحِ لِصَالِحٍ لَهَا وَغَيْرِ صَالِحٍ
وَهَذِهِ الصَّلَاةُ مِنْ أَعْلَى الْقُرْبِ لَهَا زَمَانٌ لَيْسَ فِيهِ تُسْتَحَبُ
وَزَمَنٌ تُحَجَرُ فِيهِ مُطْلَقًا مَا أَبْلَغَ الْحِكْمَةَ مِمَّنْ حَقَّقَا
وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا رَوَاهُ مَنْ رَوَى حَالِ الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ وَاسْتَوَى
وَذَاكَ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ تَقِفُ فِي كِبَدِ السَّمَاءِ حَتَّى تُحْرَفُ^(٢)
فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَوْقَاتِ تَمْنَعُ حَتَّى الدَّفْنِ لِلْأَمْوَاتِ
كَذَلِكَ الصَّلَاةُ لَيْسَتْ تُقْضَى فِيهَا وَلَوْ كَانَتْ وَجُوبًا فَرَضًا

(١) قوله: «حال البرء» أي البرء من المرض، والمعنى إذا مرض بعد دخول وقت الصلاة فلم يتمكن من أدائها فليقضها إذا برء من مرضه.

(٢) قوله: «تُحْرَفُ» بالبناء للمفعول وفي نسخة: (إِذَا تَقِفُ) و(حَتَّى تَنْحَرَفُ).



زَوَالَ وَقْتِهَا الَّذِي قَدْ حَجَرُوا
 مِنَ الطُّلُوعِ وَمِنَ الزَّوَالِ
 وَالْحَالُ مِنْ ذَلِكَ يُعْرَفْنَا
 لَا بَأْسَ بِالنَّفْلِ هُنَاكَ لَا سِوَى
 هَيْجَانَ تِلْكَ النَّارِ فِي الْوَقُودِ
 يَكُونُ مِثْلَ سَائِرِ الْأَوْقَاتِ
 وَهَكَذَا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ
 وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَرِ هَذَا حَجْرًا
 فَلَا أَرَى التَّرْخِيصَ عِنْدَ الْمَنْعِ
 يُصَلِّ مَا شَاءَ وَيُوتِرْنَا
 وَذَلِكَ مِنْ فِعْلِ خِتَامِ الرُّسُلِ
 مَا ظَهَرَ الصَّوَابُ وَالْبُطْلَانُ

فَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ^(١) يَنْتَظِرُ
 وَهُوَ يَزُولُ بِكَمَالِ الْحَالِ
 كَذَلِكَ الْغُرُوبُ فَافْهَمْنَا
 وَقِيلَ فِي الْجُمُعَةِ وَقْتَ الْإِسْتِوَا
 وَيَذْكُرُونَ عِلَّةَ التَّشْدِيدِ
 وَأَنَّهُ فِي جُمُعَةِ الصَّلَاةِ
 وَهَكَذَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ
 كَذَاكَ بَعْدَ أَنْ تُصَلِّيَ الْوَتْرَا
 وَالْمُصْطَفَى أَدْرَى بِحُكْمِ الشَّرْعِ
 فَمَنْ أَرَادَ يَتَنَفَّلْنَا
 وَيَجْعَلُ الْوَتْرَ خِتَامَ الْعَمَلِ
 صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّهُ الْمَنَّانُ

(١) واجب: مبتدأ مؤخر، خبره الجار والمجرور قبله.

كتاب الصوم

مِنَ الْعِبَادَةِ الَّتِي تُقَدَّمُ
 وَهُوَ مِنَ الْأَرْكَانِ لِلْإِسْلَامِ
 وَإِنَّهُ لِلَّهِ حَيْثُ يَخْفَى
 فَالصَّوْمُ لِي أَنَا أَجَازِي عَنْهُ
 وَذَلِكَ مُشْعِرٌ بَرَفَعِ الشَّانِ
 وَقَدْ أَتَى فِي الصَّوْمِ وَالْقُرْآنِ
 يَقُولُ فِيهِ الصَّوْمُ لِلْجَبَّارِ
 وَيَذْكُرُ الْقُرْآنُ أَنْ مَنَعْتُهُ
 يَعْنِي بِهِ امْتِنَاعَ هَذَا الْعَبْدِ
 وَقِيلَ فِيمَنْ ذَنْبُهُ لَا يُغْفَرُ
 لِأَنَّهُ شَهْرٌ بِهِ الذُّنُوبُ
 وَذَا مِنَ التَّرْغِيبِ فِي مَكَانِ
 عَنْ غَيْرِهَا الصِّيَامُ حِينَ يُلْزَمُ
 وَجُنَّةً^(١) يَكُونُ لِلْأَنَامِ
 وَأَجْرَهُ لِصَائِمِيهِ وَفِي
 قَوْلٍ صَحِيحٍ عَنْهُ نَزَعْنَاهُ
 وَأَنَّه مِنْهُ عَلَى مَكَانِ
 أَنَّهُمَا لِلْعَبْدِ يَشْفَعَانِ
 مَنَعْتُهُ مِنْ شَهْوَةِ النَّهَارِ
 مِنْ نَوْمٍ لَيْلِهِ وَمَا أَطَعْتُهُ
 بِمَا حَوَاهُ مِنْ عَظِيمِ الْوَعْدِ
 فِي رَمَضَانَ فَمَتَى يُكْفَرُ
 تُمَحًا لِمَنْ لِرَبِّهِ يَتُوبُ
 فَلَازِمِ الطَّاعَاتِ لِلْغُفْرَانِ

(١) جنة: بضم الجيم؛ أي سترًا ووقايةً.



باب انقسام الصوم إلى واجب وغيره

شَهْرًا مِنْ الشُّهُورِ كُلِّ عَامٍ
وَمَا عَدَاهُ الصَّوْمُ فِيهِ مُسْتَحَبٌ
فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي ذَيْنِ
مُكْرَهٍ نَحْكِيهِ فِيمَنْ يَحْكِي
فِي صَوْمِهَا قَوْلَانِ بِالتَّحْقِيقِ
غَيْرِ الَّذِي مَرَّ بِهِ النَّظَامُ
وَبَعْضُهُمْ أَحَبُّ لِي أَنْ أُفْطِرَا
وَأَنْ أَصَلِّيَ لَيْلَهُ قِيَامًا
وَعَيْرُهُ*^(١) فِي مَوْضِعٍ فَاسْتَمِعِ
أَحْوَطُ فِيمَا قَدْ رَوَى أَصْحَابِي
وُضُوءٌ مِنْ سَافِرٍ حَتَّى يَحْضُرُوا
يَكُونُ فِيهَا مَرْجِعُ السُّفَّارِ
رَوَاهُ مَنْ رَوَاهُ فِي أَحْكَامِهِ
فَمَا أَرَى الصَّوَابَ فِيمَا يَذْكَرُ
إِلَى وَضُوءٍ مَنْ يَجِيءُ بِالْخَبْرِ

وَعَيَّنَ الْإِلَهُ لِلصِّيَامِ
وَذَاكَ شَهْرُ رَمَضَانَ الْمُنتَخَبِ
إِلَّا صِيَامَ الشَّكِّ وَالْعِيدَيْنِ
وَقِيلَ إِنَّ صَوْمَ يَوْمِ الشَّكِّ
كَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي التَّشْرِيقِ
وَالْأَصْلُ^(١) فِي الشَّكِّ لَهُ كَلَامٌ
فِي صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ بَعْضُ خَيْرًا
وَبَعْضُهُمْ أَحَبُّ لِي صِيَامًا
هَذَا الَّذِي قَدْ قَالَهُ فِي مَوْضِعٍ
صِيَامُ يَوْمِ الشَّكِّ فِي السَّحَابِ
لَكِنَّهُ فِي الصَّحْوِ قِيلَ يُنْتَظَرُ
وَذَاكَ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ
وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ عَنْ صِيَامِهِ
فَكَيْفَ يُنْدَبَنَّ أَوْ يُخَيَّرُ
إِلَّا إِذَا كَانَ سَحَابًا^(٢) (**) يُنْتَظَرُ

(١) قوله: «الأصل» يعني الشيخ العلامة سالم بن سعيد الصائغي.

(*) بنصب (غَيْرُهُ) على أنها مفعول به، والتقدير وقال غَيْرُهُ. (إسماعيل)

(٢) كذا في هذه النسخة بنصب سحَابًا، والظاهر رفعه على الفاعلية وعلى أن كان تامة.

(**) باب التقدير واسع، وقد بنى عليه المتقدمون نحوهم، والتقدير هنا مثلاً: كان الجؤ سحَابًا. (إسماعيل)

فصل الصوم المستحب

وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ
 كَذَلِكَ صَوْمُ الْعَشْرِ أَيْضًا فاعْلَمِ
 وَصَوْمُ سِتِّ مُتَوَالِيَّاتٍ
 وَهَكَذَا أَيْضًا ثَلَاثُ الْبِيضِ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ لَازَمَ الصِّيَامَا
 وَهَكَذَا يُقَالُ شَهْرُ الصَّبْرِ
 وَذَلِكَ شَهْرُ رَجَبٍ وَذَكَرُوا
 لَكِنَّهَا ضَعِيفَةُ الْإِسْنَادِ
 وَالْمُصْطَفَى أَكْثَرَ مَا يَصُومُ
 جَاءَتْ بِهِ صَحَائِحُ الْأَخْبَارِ
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ اسْتَحَبَّ صَوْمَا
 وَلَمْ أَجِدْ أَضْلًا لِلِاسْتِحْبَابِ
 وَالْعَبْدُ يَسْتَأْذِنُ فِي التَّطَوُّعِ
 كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تَطْلُبُنَا^(١)
 لِأَنَّ حَقَّهُ عَلَيْهَا أَعْظَمُ

(١) قوله: «تَطْلُبُنَا» أي في صوم التطوع.



وَمَا عَلَى الزَّوْجِ بَأْنَ يَسْتَأْذِنَا زَوْجَتَهُ فِي ذَاكَ حُكْمًا بَيْنَا
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ يَضْعُفْنَا عَنْ حَقِّهَا فَلَا يُضِيعْنَا

باب ما يوجب الصوم والفطر من رمضان

وَكُلُّ شَيْءٍ فَلَهُ أَسْبَابُ حَتَّى الْمُبَاحِ وَكَذَا الْإِجَابُ
وَالصَّوْمُ وَالْإِفْطَارُ بِالْهَلَالِ أَوْ انْقِضَاءِ مُدَّةِ اللَّيَالِي
وَهِيَ ثَلَاثُونَ تَمَامَ الشَّهْرِ إِنْ لَمْ تَصِحَّ رُؤْيَا لِلْبَدْرِ
وَشَاهِدٌ يُجْزِي لِصَوْمِ النَّاسِ وَالْفِطْرُ عَدْلَانِ بِلَا التِّبَاسِ
وَقِيلَ بَلْ فِي الْكُلِّ شَاهِدَانِ لِلصَّوْمِ وَالْفِطْرِ مُعَدَّلَانِ
وَقِيلَ يُجْزِي شَاهِدٌ مُعَدَّلٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَهُوَ قَوْلٌ يُقْبَلُ
لِأَنَّهُ حَقٌّ لِرَبِّ الْأَرْضِ فَيُقْبَلَنَّ فِيهِ قَوْلُ الْمَرْضِي
وَلِاخْتِلَافِ مَطْلَعِ الْهَلَالِ تَخْتَلِفُ الْأَحْوَالُ مِنْ شَوَالِ
فَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ صِيَامٌ وَهَؤُلَاءِ أَفْطَرُوا وَقَامُوا
وَذَاكَ مَعْنَى مَا رُوِيَ مَقَالُهُمْ (لِكُلِّ قَوْمٍ يَا أَخِي هَلَالُهُمْ)

باب صفة الصوم وما يجوز فيه

وَالصَّوْمُ إِمْسَاكٌ عَنِ الْمُفْطَرِّ مِنْ فَجْرِهِ لِلَّيْلِ الْمُسْتَرِّ
بِنِيَّةٍ بَيَّتَهَا مِنْ لَيْلَتِهِ فَلَا يَصِحُّ مَعَ تَرْكِ نِيَّتِهِ

وَإِنْ يَكُنْ قَدْ صَارَ فِي النَّهَارِ
 لِكِتَّةٍ لَمْ يَأْكُلْنَ أَوْ يَشْرَبَا
 لِأَنَّهُ أَصْبَحَ ذَا صِيَامٍ
 وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ مَعَ الْجَمَاعِ
 وَالْخُلْفُ^(١) فِي التَّفْطِيرِ بِالْمَعَاصِي
 وَيُسْتَحَبُّ الصَّوْمُ فِي الْأَسْفَارِ
 قَدْ قَالَ رَبُّ الْعَرْشِ أَنْ تَصُومُوا
 إِلَّا إِذَا كَانَ جِهَادٌ يَخْشَى
 أَوْ كَانَ يَخْشَى مِنْهُ ضَعْفَ الْحَالِ
 وَنَحْوِهِ وَرُبَّمَا تَعَيَّنَا
 فَالْمُصْطَفَى شَدَّدَ عَامَ الْفَتْحِ
 وَذَلِكَ حَيْثُ أَمَرَ الرَّجَالَ
 وَمَنْ أَرَادَ عَمَلًا بِالْفِطْرِ
 وَمَنْ يَكُنْ أَرَادَ فِي غَدٍ سَفَرًا
 وَحَوْلَ النَّيَّةِ لِإِفْطَارٍ
 فَقِيلَ إِنَّ صَوْمَهُ قَدْ وَجَبَا
 وَلَا أُبْرِيهِ مِنَ الْأَثَامِ
 هُنَّ الْمُفْطَرَاتُ بِالْإِجْمَاعِ
 وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ عَبْدٌ عَاصِي
 وَجَاءَتِ الرَّخْصَةُ بِالْإِفْطَارِ
 خَيْرٌ لَكُمْ فَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ
 فِي الصَّوْمِ ضَعْفًا عَنْ عَدُوٍّ يَغْشَى
 فَيُسْتَحَبُّ الْفِطْرُ لِلْقِتَالِ
 وَجُوبُهُ إِنْ كَانَ ضَرًّا بَيْنَنَا^(٢)
 لِمُعْرِضٍ عَنْ قَوْلِهِ وَالنُّصْحِ
 بِالْفِطْرِ حَتَّى يُظْهِرُوا النَّزَالَ
 فَلَيْنُوهُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ
 يَخْرُجُ قَبْلَ الْفَجْرِ إِنْ شَاءَ فِطْرًا^(٣)

(١) قوله: «والخُلْف»؛ يعني أن الصائم إذا تعمد فعل المعصية في نهار الصوم، ففي صومه قولان:

قول إنه فاسد وعليه قضاؤه، وقول إن صومه تام وعليه التوبة.

(٢) أي إن كان الصوم ضرًا بيئنا على المكلف من قِبَل الجهاد أو المرض ونحو ذلك فإن الإفطار

عليه واجب لدفع الضرر، وعليه قضاء ما أفطره من الأيام.

(٣) فِطْر: بفتح الطاء المهملة لإقامة الوزن.



لَا يُفْطِرُنْ فِي الْيَوْمِ فِي إِبْعَادِهِ
 مَا دَامَ فِي أَسْفَارِهِ هُنَاكَ
 فَإِنَّهُ فِي ذَا يُخَيَّرْنَا
 فَلَا يَصُومُ بَعْدَهُ فَيُهْدِرَا
 لَا يَسْتَقِيمُ هَكَذَا بَعْضُ نَظَرِ
 صَوْمٍ فَلَا بُدَّ لَهُ أَنْ يُبَدَّلَا
 يَكُونُ فِي الْحُكْمِ لَهُ تَمَامَا
 وَهُوَ صَحِيحٌ عَدْلُهُ قَدْ ظَهَرَا
 إِنْ كَانَ لِلصَّيَامِ غَيْرَ قَادِرِ
 فِي لَيْلِهِ مَا يَكْفِينَنَّ مَثَلَا
 فَيُفْطِرُنْ حَتَّى يَزُولَ مَا عَرَضِ
 وَالْمُرْضِعَاتِ جُمْلَةً الْأَوَائِلِ
 وَقِلَّةِ الدَّرِّ عَلَى الْمَرْضُوعِ
 تُطْعِمُ ذَا الْفَقْرِ مِنَ الْأَنَامِ
 تَأْخُذُهُ الْمُرْضِعُ لِلتَّكْفِيرِ
 فَضْرَهُ يُفْطِرُ لَكِنْ يُطْعِمُ
 تَرَحُّصًا وَكَانَ قَبْلُ نَذْرَا

وَإِنْ يَكُنْ أَصْبَحَ فِي بِلَادِهِ
 وَيُفْطِرُنْ إِنْ شَاءَ بَعْدَ ذَاكَ
 يَصُومُ مَا شَاءَ وَيُفْطِرُنَا
 وَفِيهِ قَوْلٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَفْطَرَا
 لِأَنَّ صَوْمًا بَعْدَ فِطْرٍ فِي سَفَرِ
 وَقِيلَ صَوْمٌ بَيْنَ فِطْرَيْنِ كَلَا
 وَقَالَ بَعْضُ إِنْ مَا قَدْ صَامَا
 وَإِنَّهُ يُبَدَلُ مَا قَدْ أَفْطَرَا
 وَلِلْمَرِيضِ الْفِطْرُ كَالْمُسَافِرِ
 وَذَلِكَ أَنْ لَا يَسْتَطِيعُ يَأْكُلَا
 أَوْ كَانَ بِالصَّيَامِ يَزْدَادُ الْمَرَضِ
 وَقَدْ أَجَازَ الْفِطْرَ لِلْحَوَامِلِ
 وَاشْتَرَطُوا الْخَوْفَ مِنَ الْوُقُوعِ
 لَكِنَّهَا بِعَدَدِ الْأَيَّامِ
 وَذَلِكَ مِنْ مَالِ أَبِي الصَّغِيرِ
 كَذَلِكَ الشَّيْخُ عَلَاهُ الْهَرَمُ
 وَإِنْ يَكُنْ مُسَافِرٌ قَدْ أَفْطَرَا



فَهَلْ لَهُ يَصُومُ أَوْ يُكْفَرًا
فَمَذْهَبُ الْأَصْحَابِ يَمْنَعُنَا
لِأَنَّ هَذَا الْوَقْتَ لَيْسَ يُقْبَلُ^(١)
وَمَنْ يَصُومُ سِوَاهُ فِيهِ بَدَلًا^(٢)
فَمَا لَهُ إِلَّا صِيَامٌ يُفْرَضُ
عَنِ الْيَمِينِ حَيْثُ كَانَ مُفْطِرًا
إِنْ كَانَ بِالصَّوْمِ يُكْفَرْنَا
إِلَّا صِيَامُ الْفَرَضِ حِينَ يَفْعَلُ
مَا شَرَعَ إِلَهُ فِيمَا نَزَلَا
أَوْ فِطْرُهُ لِعَارِضٍ إِذْ يَعْضُضُ

باب الفطور والسحور

وَيَجِبُ الْإِفْطَارُ بِالْأُقُولِ
فَيَذْهَبُ الصَّوْمُ بِوَقْتِ الْمَغْرِبِ
فَيَنْبَغِي التَّعْجِيلُ لِلْفُطُورِ
فَهُمْ عَلَى الْفِطْرَةِ مَهْمَا امْتَثَلُوا
فَيَسَعُ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَنْفَلِقْ
وَذَلِكَ الْخَيْطُ الَّذِي قَدْ ذَكَرَا
وَذَلِكَ مَعْنَى مَا عَنِ الْبَحْرِ^(٣) نُقِلَ
لِأَنَّ حُكْمَ اللَّيْلِ قَالُوا بَاقِي
لَاكِلٍ وَتَارِكِ الْمَأْكُولِ
وَذَلِكَ مَعْنَى مَا أَتَى عَنِ النَّبِيِّ
وَهَكَذَا التَّأْخِيرُ لِلْسُّحُورِ
وَخَالَفُوا الشُّنَّةَ مَهْمَا بَدَّلُوا
ضَوْءُ الصَّبَاحِ وَبِذَلِكَ يَنْغَلِقُ
رَبُّ السَّمَاءِ وَهُوَ فَجْرُ ظَهْرَا
فَكُلُّهُ إِلَى أَنْ لَا تَشُكَّ وَامْتَثِلْ
حَتَّى يَبِينَ الصُّبْحُ بِانْشِقَاقِ

(١) قوله: «ليس يُقْبَلُ» وعند أبي حنيفة أن كل ما صامه في رمضان لغير صوم رمضان فإنه ينقلب

لرمضان، والله أعلم.

(٢) بدلا: بالتشديد أي غيرا.

(٣) قوله: «عن البحر» يعني ابن عباس رضي الله عنهما.



فَالشُّكُّ فِي طُلُوعِهِ لَا يَمْنَعُ
وَمَنْ يَكُنْ يَمْنَعُهُ احْتِيَاظٌ^(١)
وَجَائِزٌ تَرَكَ الْمُبَاحَ قَطْعًا
وَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ الْإِفْطَارُ
يَأْكُلُ تَمْرًا أَوْ مِنْ الْمِيَاهِ
فَإِنَّ هَذَا كَانَ مِنْ أَعْمَالِ
وَمَنْ يَكُنْ عَلَى حَرَامٍ أَفْطَرَا
مَا كَانَ فِعْلُهُ لَنَا يَتَّسِعُ
أَوْ شَكَّ فَهُوَ رَجُلٌ مُحْتَاطٌ
لِخَوْفٍ أَنْ يُصَادِفَنَّ مَنَعًا
عَلَى طَعَامٍ لَمْ تَمَسَّ النَّارُ
يَحْسُو ثَلَاثًا وَهُوَ فَضْلُ اللَّهِ
نَبِيْنَا الْهَادِي مِنَ الضَّلَالِ
فَقِيلَ لَا نَقْضَ وَلَكِنْ وُزِرَا

باب نواقض الصوم

وَيُنْقَضُ الصَّوْمُ بِلَا نِزَاعٍ
وَذَلِكَ فِي الْعَمْدِ وَأَمَّا النَّاسِي
وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ فِي الْجَمَاعِ
وَقِيلَ مَنْ أَصْبَحَ ذَا جَنَابَةٍ
وَإِنْ يَكُنْ لِرَأْسِهِ قَدْ غَسَلَا
وَقِيلَ مَنْ جَامَعَ وَقْتَ الصَّوْمِ
وَذَا لِهَتْكَ حُرْمَةِ الصِّيَامِ
بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مَعَ الْجَمَاعِ
فَقَدْ أَتَى فِيهِ اخْتِلَافُ النَّاسِ
لَوْ نَاسِيًا بَعْدَ اتِّسَاعِ
أَصْبَحَ وَالْإِفْطَارُ قَدْ أَصَابَهُ
وَفَرَجِهِ أَجْزَاهُ أَنْ لَا يُبَدَلَا
زَوْجَتَهُ تَحْرِمُ بَعْدَ اللَّوْمِ
وَقِيلَ لَا تَخْرُجُ بِالْحَرَامِ

(١) قوله: «احتياط» هو فاعل يمنعه.

وَإِنْ يَكُنْ أَمْذَى بِمَسِّ ذَكَرِهِ
 وَإِنْ زَنَى رَبُّ الصَّيَامِ لَيْلًا
 فَمَا عَلَيْهِ النَّقْضُ لَكِنْ يَأْتُمْ
 وَذَوْقُ مَا مَرَّ مِنَ الطَّعَامِ
 مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسِيغَهُ الْإِنْسَانُ
 وَكَيْلُهُ الدَّقِيقَ لَا بَأْسَ بِهِ
 لَوْ دَخَلَ الْغُبَارُ فِي الْخَيْشُومِ
 لَكِنَّهُ يُؤَمَّرُ بِاللَّثَامِ
 وَأَكْلُ مَا لَمْ يَكُ بِالْمُعْتَادِ
 مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَجِلْدِ
 كَذَاكَ إِنْ كَانَ لَهُ طَرِيقُ
 وَذَلِكَ إِنْ كَانَ انْتَهَى لِلْجَوْفِ
 وَقَبْلُ الْمَرْأَةِ لَيْسَ يُوَلِّجُ
 تُدْخِلُ فِيهِ إِنْ تَشَا الدَّوَاءُ
 وَذَلِكَ هُوَ الْحَقْنَةُ الْمَوْصُوفَةُ
 فَقِيلَ يَقْضِيهِ وَبَعْضُ يَغْذِرُهُ
 أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ وَلَوْ قَلِيلًا
 وَإِثْمُهُ فِي ذَا الزَّمَانِ أَعْظَمُ^(١)
 وَمَا حَلَا يَحِلُّ فِي الصَّيَامِ
 وَإِنَّمَا تَعْرِفُهُ اللَّسَانُ
 وَهَكَذَا عِلَاجُهُ لِتُرْبِهِ
 وَمِثْلُهُ الدُّخُولُ فِي الْحُلُقُومِ
 وَذَلِكَ الْحَزْمُ عَلَى التَّمَامِ
 فِي الْأَكْلِ كَالذُّبَابِ وَالْجَمَادِ
 يَنْقُضُ إِنْ أَدْخَلَهُ بِالْعَمْدِ
 غَيْرَ طَرِيقِ حَلْقِهِ يَضِيقُ
 مِنْ دُبُرٍ وَأُذُنٍ وَأَنْفِ
 لِلْجَوْفِ شَيْئًا فَلَهَا تُوَلِّجُ^(٢)
 لِكَيْ تُزِيلَ مَرَضًا وَدَاءًا
 إِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَكُمْ مَعْرُوفَةٌ

(١) قوله: «في ذا الزمان» يعني زمان الصيام، وذلك أنه تُضَاعَفُ فِيهِ الْحَسَنَاتُ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنْ

الذنب فيه أعظم ورزًا. (المصنف)

(٢) قوله: «تولج» بَيَّنَّهُ بِالْبَيْتِ بَعْدَهُ فَلَاتِهِمْ. (أبو إسحاق)



مِنْ تَمَّ الإِخْتِقَانُ فِيهِ يُحْجَرُ
 قِيلَ عَلَيْهِ بَدَلٌ لِيَوْمِهِ
 مَعَ الْقَضَا كَفَّارَةٌ تُسَلِّمُهُ
 لِصَوْمِهِ بَلْ صَوْمُهُ لَهُ مَضَى
 وَمِثْلُهُ كُلُّ الَّذِي ضَاهَاهُ
 وَلَوْ رَأَيْتَ لَوْنَهُ مِنْكَ خَرَجَ
 لِجَوْفِهِ الْمَاءُ مَتَى لَهُ انْتَشَقَ
 إِنْ كَانَ وَقْتُ الْفَرَضِ حَالًا قَدْ دَخَلَ
 مُسْتَنْشِقًا كَفَعْلَةِ الْعَبَّاثِ
 تُبْنَى عَلَى مَقَاصِدٍ تُعْتَبَرُ
 أَوْ كَانَ قَدْ رَطَّبَ لِلرِّدَاءِ
 قَالُوا مُكْرَهُهُ عَلَى الْأَنَامِ
 حَتَّى وَلَوْ عَنَوْا بِهِ التَّنْزِيهَا
 مَاءً مِنَ الشُّدَّةِ وَسَطَ النَّاسِ
 فَهَذِهِ حُجَّتُنَا لِلصُّحِّ (١)
 مِنْ قَوْلَةٍ أَوْ فَعْلَةٍ (٢) لِلْعَاصِي

وَيُؤَلِّجُنْ فِي الْجَوْفِ ذَاكَ الدُّبُرُ
 وَمَنْ يَكُنْ يَصْنَعُهُ فِي صَوْمِهِ
 وَقِيلَ مَا مَضَى وَقِيلَ تَلَزَّمَهُ
 وَقِيلَ لَا كَفَّارَةٌ وَلَا قَضَا
 وَذَا هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي أَرَاهُ
 وَالْكُحْلُ فِي الْعَيْنَيْنِ مَا بِهِ حَرَجٌ
 وَمَنْ تَوَضَّى لِصَلَاةٍ فَسَبَقُ
 فَمَا عَلَيْهِ حَرَجٌ وَلَا بَدَلٌ
 وَلَمْ يَكُنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ
 وَهَذِهِ الشُّرُوطُ فِيمَا ذَكَرُوا
 وَإِنْ يَكُنْ أَقَامَ وَسَطَ الْمَاءِ
 يُرِيدُ أَنْ يَفُوقَ عَلَى الصِّيَامِ
 وَلَا أَرَاهُ أَبَدًا مَكْرُوهًا
 فَالْمُضْطَفَى قَدْ صَبَّ فَوْقَ الرَّاسِ
 وَذَاكَ فِي مَسِيرِهِ لِلْفَتْحِ
 وَاخْتَلَفُوا فِي النِّقْضِ بِالْمَعَاصِي

(١) الصُّحُّ: بالضم بمعنى الصحة.

(٢) القولة والفعله: بالفتح بمعنى القول والفعل.



وَالْأَكْثَرُ النَّقْضُ بِنَحْوِ الْكَذِبِ
وَمِثْلَهَا كِبَائِرُ الذُّنُوبِ
وَالْكَذِبُ إِنْ كَانَ بِهِ صَلَاحٌ
وَنَاطِرٌ فَرَجًا حَرَامًا عَمْدًا
وَبَعْضُهُمْ يَعْذِرُهُ عَنِ الْبَدْلِ
وَعِيبَةِ الْمُؤْمِنِ فَلْتَجْتَنِبِ
كَذْفِ الْمُحْصَنَاتِ بِالْعُيُوبِ
لَا يَنْقُضَنَّ إِذْ هُوَ الْمُبَاحُ^(١)
يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِمَا تَعَدَّى
وَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ قَامَ وَنَزَلَ

باب بدل رمضان

وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَهُ لِعُذْرٍ
فَاللَّهُ قَدْ رَخَّصَ حِينَ رَخَّصَا
فَلْتَقْضِهِ مُتَّصِلَ الْأَيَّامِ
وَلَا تُقَدِّمَنَّ عَلَيْهِ نَذْرًا
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ نَذْرًا عَيْنًا
وَالنَّفْلُ أَيْضًا لَا يُقَدِّمَنََّا
وَمَنْ يَكُنْ أَخْرَهُ حَتَّى دَخَلَ
يَلْزَمُهُ قَضَاءُ ذَاكَ الْفِطْرِ
وَأَوْجَبَ الْقَضَاءُ فِيمَا لَخَّصَا^(٢)
بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ لِلصِّيَامِ
وَلَا تُكْفِّرَنَّ يَمِينًا مَرًّا^(٣)
فَإِنَّهُ يَصُومُ مَا قَدْ عَيْنَا^(٤)
وَذَا بِالِاحْتِيَاطِ يُعْرَفَنََّا
مِنْ قَابِلٍ كَفَّرَ أَيْضًا وَبَدَلَ

(١) قوله: والكذب الخ، وذلك كالإصلاح بين الزوجين وبين متعاديين، وثبتت قلوب

المسلمين في الحرب. (أبو إسحاق)

(٢) أي بيّن.

(٣) مرًا أي سبق.

(٤) قوله: «عَيْنَا» الأول بالبناء للمجهول، والثاني للفاعل.



عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يُطْعَمَنَ مِسْكِينًا كَفَّارَةً لِمُتَهَاوِنِينَا
 وَفِيهِ قَوْلٌ إِنَّهُ لَا يَجِبُ وَهُوَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ أَعْجَبُ
 وَمَنْ يَقُمْ وُرَّائَهُ بِصَوْمِهِ لِكَبْرِ أَوْعَفَهُ عَنْ رَوْمِهِ
 فَيُجْعَلُ الصَّيَامُ فِيهِمْ مُتَّصِلٌ وَلَيْسَ يُجْزَى أَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلٌ
 يَصُومُ هَذَا مَعَ فِطْرِ هَذَا بِقَدْرِ المِيرَاثِ فِيهِمْ هَذَا
 وَلَمْ يَكُنْ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يُطْعِمَا وَأَنْ يَصُومَ الآخَرُونَ فَاعْلَمَا
 وَإِنْ أَرَادُوا كُلَّهُمْ أَنْ يُطْعِمُوا عَنْهُ فَقِيلَ إِنَّ ذَاكَ لَهُمْ
 فَجَابِرٌ^(١) أَفْتَى بِهَذَا وَبِذَا لِوَاحِدٍ فِي سَتَتَيْنِ فَشَذَا^(٢)(٣)
 وَمَا عَلَى الْأَقْلَفِ فِيمَا صَامَا مِنْ بَدَلٍ حِينَ غَدَا تَمَامَا
 لَكِنْ عَلَيْهِ بَدَلٌ لِلْحَجِّ وَلَمْ أَكُنْ فِي ذَاكَ بِالْمُحْتَجِّ
 إِذْ لَسْتُ أُدْرِي^(٤) فَارِقًا بَيْنَهُمَا فَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ لِمَنْ قَدْ أَسْلَمَا

(١) قوله: «فَجَابِرٌ» يعني جابر بن زيد رضي الله عنه.

(٢) قوله: «فَشَذَا» أي طاب الأخذ به. (المصنف)

(٣) كذا يوجد في بعض النسخ مقيداً عن الناظم رضي الله عنه.

(٤) قوله: إذ لست أدري... إلخ، قلت: الفسارق بينهما ظاهر، فإن الحج والصوم من المشرك لا يصحان، فإن حج وهو مشرك لم يُجْزَى، وإن حج وهو مسلم ثم ارتد عن الإسلام ثم رجع إلى الإسلام كان الإسلام جباً لما قبله فليس عليه بدل الصلاة ولا الصيام، وكان حجه الذي حجه قبل الردة غير مجزٍ عنه، فعليه أن يحج في إسلامه الذي لم يعقبه شرك، هذا مراد القائلين بذلك فهو غير مشكل، والله أعلم.



وَأَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا الْأَقْلَفَ فِي
مَا بَالُهُ قِيلَ لَهُ الصَّيَامُ
وَإِنْ يَكُنْ فِي حَالِ عُدْرٍ يَجِبُ
وَيُمْكِنُ التَّفْرِيقُ مِنْ ذَا الْفَجِّ
وَالْمُسْتَحَاضَاتُ إِذَا أَكَلْنَا
فَإِنَّهَا تُبَدَلُ مَا قَدْ أَفْطَرْتُ
وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ شَهْرًا
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَظْهَرُ

أَحْكَامِ أَهْلِ الشَّرْكِ وَالتَّعَسُّفِ
مِنْ دُونِ حَاجَةٍ وَلَا إِسْلَامٍ
تُبُوْتُ هَذَيْنِ لَهُ وَيُنْدَبُ
لِضَيْقِ صَوْمٍ وَاتِّسَاعِ الْحَجِّ
فِي رَمَضَانَ مَنَعَهُ جَهْلُنَا
لِجَهْلِهَا الَّذِي بِهِ قَدْ عُدِرْتُ
تَصَوْمُهُ فَوْقَ الَّذِي قَدْ مَرَّ
وَلَا أَرَى لِلثَّانِي أَضْلًا يُذَكَّرُ

باب فطرة الأبدان

وَشَرَعَ الْإِلَهُ لِلصُّوَامِ
وَقِيلَ إِنَّ صَوْمَهُ لَا يُرْفَعُ
فِيَا لَهُ مِنْ قَدَرٍ خَطِيرٍ
فَلتُخْرِجَنَّ فِي صَبَاحِ الْعِيدِ
وَكُلٌّ مَنْ كَانَ مِنَ الْعِيَالِ
وَهُوَ الَّذِي تَعُولُهُ بِالْحَقِّ
صَاعٌ عَنِ النَّفْسِ مِنَ الطَّعَامِ

زَكَاةَ فِطْرٍ طُهْرَةَ الْآثَامِ
إِلَّا بِهَا فَهَوَ بِهَا مُشَيِّعٌ
لِقَدْرِ الصَّاعِ مِنَ الشَّعِيرِ
عَنْ جُمْلَةِ الْأَوْلَادِ وَالْعَبِيدِ
تَعُولُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ
لَا كُلُّ مَنْ فِي الْبَيْتِ مِنْ ذَا الْخَلْقِ
مِنْ أَوْسَطِ الْمَأْكُولِ فِي ذَا الْعَامِ



وَالتَّمْرُ وَالْأَقْطُ^(١) هُنَا عَجِيبٌ
فَالْفَضْلُ إِنْ أَخْرَجْتَ صَاعَ أُرْزٍ
صَارَ طَعَامَ النَّاسِ فِي ذَا الْبَلَدِ
وَقِيلَ لَا بَلَّ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ
فِي اللَّيْلِ قَبْلَ الْفَجْرِ هَلْ عَنْهُ آدَا
عَوْلَهُمَا حُكْمًا فَذِي تَلَزُمُهُ
قِيلَ نَعَمْ لِأَنَّهَا مِنْ عَوْلَتِهِ^(٣)
بِنَفْسِهَا فَلتُخْرِجَنَّ وَلتُنصِفَهُ
يُخْرِجُ عَنْهَا لِطَلَابِ الْأَجْرِ
لِتُخْرِجَنَّ وَاجِبًا عَلَيْهَا
لَا يُخْرِجُونَ عَنْهُ يَوْمًا فِطْرًا
لَعَلَّهُ حَلٌّ بِهِ مَمَاتُهُ
عَنْهُ وَقَالَ آخِرُونَ يُخْرِجُ
وَصِيَّةً ثَابِتَةً فِي الْعَقْدِ

فَالْبُرُّ وَالشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ
وَالْأُرْزُ فِي هَذَا الزَّمَانِ يُجْزِي
لِأَنَّهُ فِي ذَا الزَّمَانِ النَّكِدِ
وَتَلَزَمَنَّ بِدُخُولِ الْفِطْرِ
وَيُظْهِرُ الْخِلَافَ فِيمَنْ وُلِدَا
وَوَالِدَاهُ إِنْ يَكُنْ يَلْزُمُهُ
وَالْخُلْفُ هَلْ يُفْطَرَنَّ^(٢) عَنْ زَوْجَتِهِ
وَقِيلَ لَا لِأَنَّهَا مُكَلَّفَةٌ
وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ بَحْدَ الْفَقْرِ
وَقِيلَ بَلَّ يَدْفَعُهَا إِلَيْهَا
وَعَائِبٌ مِنْ أَهْلِهِ لَا يُدْرَى
حَتَّى تَصِحَّ عِنْدَهُمْ حَيَاتُهُ
وَعَبْدُهُ الْأَبْقُ لَيْسَ يُخْرِجُ
وَقِيلَ مَنْ أَوْصِيَ لَهُ بِعَبْدٍ

(١) الأقط: اللبن الجامد.

(٢) يُفْطَرَنَّ: مشددة أي يخرج زكاة الفطر.

(٣) عولته: أي عياله.



وَمَاتَ مَنْ أَوْصَى قُبِيلَ الْفَجْرِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَقْبَلِ الْوَصِيَّةَ
وَفِطْرَةَ الْعَبْدِ عَلَى مَنْ صَارَا
وَإِنْ يَكُنْ بِبَعْضِ مَالٍ رُهْنًا
لِأَنَّهُ مَالِكُهُ وَالْمُرْتَهَنُ
فَيَلْزَمُ الْمُوصَى لَهُ بِالْفِطْرِ^(١)
فَهِيَ عَلَى الْوَرَاثِ بِالْكُلِّيَّةِ
لَهُ إِذَا كَانَ اشْتَرَى خِيَارًا
زَكَاتُهُ تَلْزَمُ مَنْ قَدْ رَهَنَا
لَيْسَ لَهُ سِوَى الَّذِي بِهِ ارْتَهَنَ

(١) قوله: «بالفطر» الباء زائدة في الفاعل كما زيدت في المفعول في قوله: ما يُقْرَأُ بِالسُّورِ.



كتاب الجنائز

وَكَتَبَ إِلَاهُ عَزَّ وَعَلَا عَلَى عِبَادِهِ الْفَنَاءَ وَعَدَلَا
فَأَلْزَمَ الْحَيَّ حُقُوقًا تَلْزَمُ بِمَوْتٍ مِنْ مَاتَ وَهُوَ مُسْلِمٌ^(١)
يُغَسِّلُونَهُ يُكْفِنُونَهُ وَبَعْدَ أَنْ صَلَّى وَفِي دُونِهِ
يُشَيِّعُونَهُ إِلَى أَنْ يَصِلَا لِدَارِهِ الَّتِي لَهَا تَحَوُّلَا
فَالْقَبْرُ قَصْرُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤَيِّ وَسِجْنُهُ الدُّنْيَا لِضَيْقِ الْكَفِّ
يَمْنَعُ فِيهَا نَفْسَهُ عَنْ شَهْوَتِهِ وَيَتَجَرَّعَنَّهَا بِغُصَّتِهِ

باب غُسلِ الميِّتِ

وَيَبْنِي لِغَاسِلِ الْأَمْوَاتِ أَنْ يَعْلَمَ الْكُلَّ مِنَ الصِّفَاتِ
وَكَيفَ غُسلِ الشُّهَدَا وَالْمُحْرَمِ وَذِي السَّقَامِ وَالْغَرِيقِ فَاعْلَمْ
وَهَكَذَا مُنْقَطِعُ الْأَعْضَاءِ يَعْرِفُ كَيْفَ غُسلِهِ بِالْمَاءِ
أَمَّا الشَّهِيدُ إِنْ يَكُنْ فِي الْمَعْرَكَةِ مَاتَ فَلَا تُغَسِّلُنَّهُ وَاتْرَكَهُ
وَيُغَسِّلَنَّ إِنْ يَكُنْ قَدْ حُمِلَا حَيًّا وَمَاتَ بَعْدَ هَذَا مَثَلَا
وَتُنزَعُ الْأَخْفَافُ وَالْدُّرُوعُ عَنْهُ كَذَا بُرْنُسُهُ الْمَنْزُوعُ
وَفِي ثِيَابِهِ يُزَمَّلَنَا عَلَامَةً بِالْفَضْلِ تَشْهَدُنَا

(١) وفي نسخة: «بموت من قد مات وهو مسلم».

وَلَا يُزَادُ كَفْنَا سِوَاهَا
 وَصَلِّينَ عَلَيْهِ وَادْفِنْنَهُ
 وَمَنْ يَكُنْ فِي بَغِيهِ قَدْ قُتِلَا
 وَمُحْرَمٌ مَاتَ فَلَا يُطَيَّبُ
 لِأَنَّهُ كَذَاكَ يُبْعَثْنَا
 وَغَسَّلِ الْغَرِيقَ لَا يَكْفِيهِ
 وَالْمَيْتُ إِنْ كَانَ أَحَا اخْتِرَاقِ
 مِنْ غَيْرِ عَرَكٍ مَعَ مُرُورِ الْمَاءِ
 وَقِيلَ إِنْ غَسَلَهُ بِخِرْقَةٍ
 كَذَلِكَ الْمَجْدُورُ أَيْضًا وَالِدَّنِفُ
 وَذَا الْجُدَامِ بِالثَّرَابِ يَمَّمَا
 غَسَلُ النِّسَاءِ أَوْلَى بِهِ النِّسَاءُ
 وَامْرَأَةٌ مَاتَتْ مَعَ الْأَجَانِبِ
 كَذَلِكَ الْفَتَى مَعَ النِّسَاءِ
 وَالزَّوْجُ فَلْيُغَسَّلِ الزَّوْجَاتِ
 وَالْإِخْتِصَاصُ مِنْ ذَوِي الْمَحَارِمِ

إِلَّا إِذَا لَمْ تَكْفِهِ تَرَاهَا
 مُسْتَغْفِرًا لَهُ وَرَاضٍ عَنْهُ
 فَلَا تُصَلِّينَ وَلَا تُغَسَّلَا
 وَوَجْهَهُ وَرَأْسَهُ لَا يُحْجَبُ
 مُلَبِّيًا فَلَا تُغَيِّرْنَا
 عَنْ ذَاكَ مَاءً يَغْرَقَنَّ فِيهِ
 صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ بِإِنْدِفَاقِ
 إِنْ خِفْتَ مِنْ تَقْطُعِ الْأَعْضَاءِ
 تُمِرُّهَا عَلَى جَمِيعِ الْجُثَّةِ
 مِنْ مَرَضٍ تَخَافُهُ أَنْ يَنْشَطِفَ^(١)
 إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِمَّنْ جَذِمَا
 كَذَلِكَ الرَّجَالُ^(٢) الْأَتْقِيَاءُ
 صَبَّ عَلَيْهَا الْمَاءُ مِنْ جَوَانِبِ
 يَرْجِعُ مِنْهُنَّ بِصَبِّ الْمَاءِ
 وَيُمنَحُ الْغُسْلَ مِنَ الْفَتَاةِ
 لَيْسَ لَهُ فِي النَّاسِ مِنْ مُزَاحِمِ

(١) أي ينقطع. (المصنف)

(٢) كذلك الرجال: أي كذلك يُغَسَّلُ الرَّجَالُ الْأَتْقِيَاءُ الرَّجَالُ.



إِلَّا إِذَا حَدَّ الصَّبَا يُجَاوِزُ
 مَعَ الرَّجَالِ لَمْ تَكُنْ بِالْعَوْرَةِ
 فَمَا الْفَتَى وَهَذِهِ سَوَاءُ
 فَإِنْ عَدِمْنَ فَإِلَى الْإِنَاثِ
 مِنْهُ كَذَا الرَّجَالُ عِنْدَ الْعَدَمِ
 عَلَيْهِ وَالْبَعْضُ يَقُولُ صَلَّ
 فِي حَائِضٍ وَنَفْسًا وَجُنُبٍ
 وَقِيلَ بَلْ غُسْلَانِ حَتْمًا فِيهِمْ
 وَالثَّانِي هُوَ الْغُسْلُ لِلْمَمَاتِ
 شَيْءٌ مِنَ التَّفْصِيلِ حَتَّى يُقْتَدَا
 مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بِهِذَا الْحَدِّ
 مِنَ النِّسَاءِ وَمِنَ الرَّجَالِ
 نَاحِيَةً عَنِ قَبْرِهِ مُنْفَرِدًا
 بِغُسْلِهِ الَّذِي لَهُ قَدْ سَلَفَا
 غَائِطُهُ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أُدْرِجَا
 ذَاكَ الَّذِي مِنْ بَطْنِهِ يَنْفَصِلُ

وَلِلنِّسَاءِ غُسْلُ الصَّبِيِّ جَائِزٌ
 وَهَكَذَا صَبِيَّةٌ صَغِيرَةٌ
 وَغُسْلُهَا أَوْلَى بِهِ النِّسَاءِ
 كَذَلِكَ الْخُنْثَى مَعَ الْخِنَاثِ
 لِكِنَّهَا تَكُونُ ذَاتَ مَحْرَمٍ
 وَالسَّقْطُ^(١) (*) فَاغْسِلْنِ وَلَا تُصَلِّ
 وَالْخُلْفُ فِي ثَلَاثَةٍ فِي الْمَذْهَبِ
 فَقِيلَ غُسْلٌ وَاحِدٌ يُجْزِيهِمْ
 فَوَاحِدٌ لِحَدَثِ الْحَيَاةِ
 وَلَمْ يَجِئْ عَنِ النَّبِيِّ أَبَدًا
 بَلْ جَاءَ غُسْلٌ وَاحِدٌ لِلْعَبْدِ
 مَعَ كَثْرَةِ الْبُلُوى بِهِذَا الْحَالِ
 وَقِيلَ فِي الْمَيِّتِ إِذَا مَا وُجِدَا
 فَلَا يُعَادُ غُسْلُهُ بَلْ يُكْتَفَى
 وَقِيلَ فِي الْمَيِّتِ إِذَا مَا خَرَجَا
 فَلَا يُعَادُ غُسْلُهُ وَيُغْسَلُ

(١) السَّقْطُ: بضم السين وكسرها.

(*) قلت: وفيه لغة ثالثة بفتح السين. (إسماعيل)

غُسْلٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَالَاتِ
 مِنْ ذَكَرٍ أَوْ غَيْرِهِ ذُو عَدْلٍ
 بِمَا يَرَاهُ عِنْدَ ذَلِكَ يُحَدِّثُ
 بِذَلِكَ فِيهِ هُمْ أَوْلُوا الْأَرْحَامِ
 أَوْ حَائِضًا يَغْسِلُهُ إِذْ قُرْبًا
 مَاءً بِأَنْفِ الْمَيِّتِ حِينَ غَلِطًا
 كَالْغُسْلِ مِنْ جَنَابَةِ الْأَحْيَاءِ
 ثُمَّ يَعْمُ جِسْمَهُ بِالْمَاءِ
 عِنْدَ وُضُوءِ الْمَيِّتِ حَتَّى تَمَّ
 لَا حَرْجٌ فِي غَسْلِهَا وَدَفْنِهَا
 يَلْزَمُهُ الْمَتَابُ مِنْ ذَا الْفِعْلِ
 فَمَا لَهُ حَقٌّ بِمَا قَدْ أَشْرَكَا
 لَا يُؤْذِنَنَّ النَّاسَ مِثْلَ الْكَلْبِ
 وَمَا لَهُ عِلْمَةٌ مُعْرِفَهُ
 مِنْ جُمْلَةِ الْإِسْلَامِ وَالْكَفَّارِ
 فَاْمَنْحَهُ كُلَّ مَا لَنَا مِنْ خُطَّةٍ
 لَا تُمْنَحُنَّ إِلَّا الَّذِي قَدْ عُرِفَا

وَالْعَبْدُ مَا عَلَيْهِ لِلْأَمْوَاتِ
 وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِي لِلْغُسْلِ
 لَا يَكْشِفُنَّ سِتْرًا وَلَا يُحَدِّثُ
 أَحَقُّ مَنْ يَقُومُ فِي الْأَنَامِ
 قِيلَ وَلَوْ كَانَ الْقَرِيبُ جُنْبًا
 وَمَا عَلَى الْغَاسِلِ مَهْمًا سَقَطًا
 وَالْغُسْلُ لِلْمَيِّتِ بِلا خَفَاءِ
 يُوضِيئُهُ عَلَى الْأَعْضَاءِ
 لَكِنْ يُقَالُ عَفْوُكَ اللَّهُمَّ
 وَحَامِلٌ لَمْ يُعْلَمَنَّ مَوْتُ ابْنِهَا
 وَدَافِنٌ مَيِّتًا بِغَيْرِ غُسْلِ
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ مَيِّتًا مُشْرِكًا
 لَكِنَّهُ يُدْفَنُ تَحْتَ التُّرْبِ
 وَإِنْ رَأَيْتَ مَيِّتًا لَمْ تَعْرِفَهُ
 فَاحْكُمْ لَهُ بِحُكْمِ أَهْلِ الدَّارِ
 وَيَغْلِبُ الْإِسْلَامُ عِنْدَ الْخِلْطَةِ
 إِلَّا الْوَلَايَاتِ فَإِنَّهَا اضْطَفَا



باب التكفين

وَكَفَّنَهُ بَعْدَ مَا غَسَلْتَهُ وَطَيَّبَنَّهُ بِمَا حَصَلَتْهُ
 تَأْخُذُ قُطْنَا وَذَرِيرَةً مَعَا تَحْشُو بِهَا مَنَافِذًا وَمَوْضِعًا
 مَوَاضِعَ السُّجُودِ مِنْهُ فَاعْلَمِ وَتَبَدَّيْنِ بِوَجْهِهِ الْمُكْرَمِ
 وَبَعْدَ ذَا فَاجْعَلْهُ فِي الْأَكْفَانِ إِنْ كَانَ مِنْ قُطْنٍ وَمِنْ كَتَّانِ
 أَوْ كَانَ مِنْ صُوفٍ وَلَا يُكْفَنُ فِي الثَّوْبِ مِنْ إِبْرَيْسَمٍ يُكْوَنُ
 وَلِلنِّسَاءِ جَاءَ الْجَوَازُ فِيهِ وَقِيلَ أَيْضًا فِيهِ بِالتَّكْرِهِ
 وَكُلُّ مَا جَازَتْ بِهِ الصَّلَاةُ جَازَ بِهِ يُكْفَنُ الْأُمُوتُ
 مِنْ نَمِّ قَالُوا فِي أَقْلِ الْكَفَنِ ثَوْبٌ يُوَارِي مِنْهُ كُلَّ الْبَدَنِ
 وَقِيلَ فِي أَكْثَرِهِ ثَلَاثَةٌ إِزَارُهُ الْقَمِيصُ وَاللِّفَافَةُ
 وَزَادَ بَعْضُ فَوْقَهَا عِمَامَةٌ فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ تَمَامَةٌ
 وَسِتَّةٌ قِيلَ فَلَا تُجَاوِزِ عَنْهَا فَمَا جَاوَزَ غَيْرُ جَائِزِ
 لِأَنَّهَا تَضَاعَفُ الثِّيَابِ فِي الْمَيْتِ مَكْرُوهٌ بِلَا ارْتِيَابِ
 وَإِنْ يَكُنْ زَادَ عَلَى الْمَحْدُودِ بَغَيْرِ إِذْنِ الْوَارِثِ الْمَعْهُودِ
 يَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ إِسْرَافٌ وَهُوَ لِأَمْرِ الْمُصْطَفَى خِلَافٌ
 وَيُنْهَى عَنْ أَنْ يَخْرُقَ الْأَكْفَانَا فَإِنْ أَتَاهُ قِيلَ لَا ضَمَانَا

وَعَلَّلُوا بِأَنَّهُ مَا فِيهَا
 فَوْقَ الْقَمِيصِ فَاإِزَارٌ^(١) يُجْعَلُ
 لِأَنَّمَا الْحَالَةُ فِي الْمَمَاتِ
 وَإِنْ عَلَيْكَ الثَّوْبُ قَدْ تَعَسَّرَا
 مِثْلُ بَسَاطٍ إِنْ يَكُنْ أَوْ شَجَرٍ
 مِنْ مَالِهِ يُؤْخَذُ هَذَا الْكَفَنُ
 لِأَنَّهُ مِنْ حَقِّهِ يُقَدَّمُ
 وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِأَنْ يُكْفَنَا
 فَلَا يَكُونُ ثَابِتًا وَإِنَّمَا
 لِكِنِّي أَرَاهُ ثَابِتًا إِذَا
 لِأَنَّهُ فِيهَا لَهُ التَّوَسُّعُ
 وَهَكَذَا إِنْ كَانَ لِلصَّلَاةِ
 صَلَاتُهُ أَوْلَى بِهَا الْوَلِيِّ
 وَهَكَذَا فِي الدَّفْنِ وَالتَّطْهِيرِ

لِلْبَعَثِ نَفْعٌ هَكَذَا يُمْلِيهَا
 وَضِدُّ هَذَا بِالْفَتَاةِ يُفْعَلُ
 تُخَالِفُ الْحَالَةَ فِي الْحَيَاةِ
 فَكَفَنَنَّهُ بِمَا تَيْسَّرَا
 أَوْ سُمَّةً^(٢) أَوْ صَخْبِرٍ أَوْ إِذْخِرٍ
 لَوْ لَمْ يَكُنْ أَوْصَى بِهِ يُكْفَنُ
 عَنْ حَقِّ وَارِثِيهِ حِينَ يُحْكَمُ
 بِكَفْنٍ مِنْ مَالِهِ قَدْ عَيَّنَا
 يُعَيِّنُ الْوَارِثُ هَذَا فَاعْلَمَا
 مَا كَانَ دُونَ ثُلُثٍ مِقْدَارُ ذَا
 بِثُلُثِ الْمَالِ فَكَيْفَ يُمْنَعُ
 عَيْنَ إِنْسَانًا مِنَ الثَّقَاتِ
 وَبَعْضُهُمْ قَالَ هُوَ الْوَصِيُّ
 بِالِاخْتِلَافِ الْوَارِدِ الشَّهِيرِ

(١) في نسخة فوق الإزار في القميص. (أبو إسحاق)

(٢) السمة: بساط يعمل من الخوص وتسمى البواري.



باب الصلاة على الميت

وَهِيَ خِلَافُ هَيْئَةِ الصَّلَاةِ
 تُشْبِهُ حَالَ الرَّجُلِ الشَّفِيعِ
 وَإِنَّهَا شَفَاعَةٌ لِلْمَيِّتِ
 أَرْكَانُهَا التَّكْبِيرُ لَا سِوَاهُ
 وَيُجْعَلُ الْمَيِّتُ نُجَاهَ الْقِبْلَةِ
 وَقِفْ عَلَى الْمَرْءِ حِيَالَ صَدْرِهِ
 وَمَنْ يَكُنْ إِمَامُهُ قَدْ سَبَقَهُ
 وَقِيلَ مَنْ صَلَّى بِلا طُهُورٍ (١)
 وَالطُّهُرُ أَوْلَى فِي الْجَمِيعِ وَأَحَقُّ
 وَقِيلَ لَا تُصَلِّيْ خَلْفَ فَاسِقٍ
 فَإِنَّهَا لَا شَكَّ دُونَ الْفَرَضِ
 وَالْفَرْقُ مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ
 وَقِيلَ مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ
 صَلَاتُهُ جَائِزَةٌ وَبَعْضُ
 وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِهَا فِي الْمَسْجِدِ

(١) أي بلا وضوء.

أَوْ مَوْضِعٍ مِنَ الْمَنَاهِي عُدًّا
 فَالْمَنْعُ وَالْجَوَازُ عِنْدَ الْكُلِّ
 أَبَاهُ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ
 أَبُوهُ فِي الشُّرْكِ غَدًا وَبَاتًا
 إِلَّا إِذَا كَانَ خَطَا هُنَاكَ
 صَلَّيْ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلٌ قَدْ قُبِلَ
 فَهُوَ حَقِيقٌ بِعَذَابِ النَّارِ
 إِلَّا إِذَا أَقْلَعَ عَمَّا قَدْ بَدَا
 لَعَلَّهُ يَحْظَى بِهَا التَّوَابَا
 صَلَّيْ عَلَيْهِ لَوْ رُمِيَ بِالْإِثْمِ
 وَلَسْتُ أَذْرِي مَا بُنِيَ عَلَيْهِ
 وَقِيلَ سُنَّةٌ إِلَى ذِي الْغَايَةِ

وَقِيلَ فِي الطَّرِيقِ لَا تُؤَدِّي
 وَهَلْ عَلَى الْقَبْرِ لَنَا نُصَلِّي
 وَيَتَّبَعُ الصَّبِيَّ فِي الصَّلَاةِ
 فَلَا تُصَلِّ لِصَبِيٍّ مَاتَا
 وَقَاتِلْ لِنَفْسِهِ كَذَاكَ
 وَقِيلَ إِنْ كَانَ لِعُذْرٍ مُحْتَمَلٍ
 وَمَنْ يَمُتْ بِالْحَدِّ فِي إِضْرَارٍ
 وَلَا تُصَلِّينَ عَلَيْهِ أَبَدًا
 فَصَلِّينَ عَلَيْهِ مَهْمَا تَابَا
 وَمَنْ يَمُتْ بِصَلْبِ أَهْلِ الظُّلْمِ
 وَقِيلَ لَا تُصَلِّينَ عَلَيْهِ
 وَهِيَ فَرِيضَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ

باب دفن الميت

أَنْ يُدْفَنُوا بِسُرْعَةٍ تُؤَاتِي (١)
 مَا بَيْنَهُمْ وَقَدْ كَوَّنَهُمْ بِالْأَسَا
 بِالْمَيْتِ إِذْ يُحْمَلُ فِي السَّرِيرِ

وَقِيلَ مِنْ كَرَامَةِ الْأَمْوَاتِ
 لَا يَنْبَغِي لِجَيْفَةٍ أَنْ تُحْبَسَا
 وَتُكْرَهُ الْعَجَلَةُ فِي الْمَسِيرِ

(١) قوله: «تؤاتي» بضم أوله أي: تُمكنُ وتيسرُ (المصنف)



وَكَرَّهُوا أَنْ تُتْبَعَ الْجَنَائِزُ
وَلِيَمْشِينَ وَرَاءَهَا الْمُشِيعُ
إِلَّا لِمَنْ يُشَيِّعُهَا رَاكِبًا
وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ حَتَّى يُدْفَنَا
وَقِيلَ مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ جَاذَا
إِنْ دُفِنَ الْمَيِّتُ وَلَمْ يُغَسَّلِ
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ فِي أَكْفَانِهِ
وَهَكَذَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَيَضْمَنُ الدَّافِنُ مَا قَدْ غَابَا
بِالنَّارِ بَلْ عِنْدَ الظَّلَامِ جَائِزُ
وَإِنْ تَقَدَّمُوا فَلَيْسَ يُمْنَعُ
تَأْخِيرُهُ قِيلَ يَكُونُ وَاجِبًا
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا طُيْنَا
وَذَاكِرُ اللَّهِ كَثِيرًا فَازَا
لَا يُنْبَشَنُ لِأَجْلِ ذَا الْمُغَسَّلِ (*)
دَرَاهِمٌ لَا يُنْبَشَنُ مِنْ شَانِهِ
لَا يُنْبَشُ الْقَبْرُ لِأَجْلِ مَالٍ
دَرَاهِمًا قَدْ كَانَ أَوْ ثِيَابَا

باب القبر

وَالْقَبْرُ مِنْ كَرَامَةِ الْمَنَّا
لَمْ يُجْعَلِ الْإِنْسَانُ كَالْبَهَائِمِ
قَدْ حَارَ قَابِلُ الشَّقِيِّ إِذْ قَتَلَ
لَمْ يَدْرِ كَيْفَ يَسْتُرُنَّ سَوَاتَهُ
فَبَعَثَ الْغُرَابَ يَحْفِرُنَا
يُسْتَرُ فِيهِ عَوْرَةُ الْإِنْسَانِ
يُلْقَى عَلَى الصَّخْرَاءِ لِلْحَوَائِمِ
أَخَاهُ ظَلَمًا بِئْسَ مَا كَانَ فَعَلُ
حَتَّى أَرَاهُ اللَّهُ فِيهِ آيَتَهُ
حَفْرًا أَخَاهُ فِيهِ يَدْفِنُنَا

(*) المغسَّلُ: بتشديد السين وفتحها مصدر ميمي بمعنى الغسل، أي: لا ينبش لأجل الغسل، ويحتمل أن يكون المغسَّل بكسر السين وهو اسم فاعل من غسَّل. والمعنى: لا ينبش لأجل المغسَّل الذي يريد غسله. (إسماعيل)

وَاسْتَعْمَلُوهُ فِي مُرُورِ الدَّهْرِ
 وَالْفَضْلُ فِي تَانِيهِمَا قَدْ جُمِعَا
 لِخَيْرِ خَلْقِهِ عُلَا وَيَسَّرَهُ
 كَذَاكَ يُدْفَنُونَ فِيَمَا رُويَا
 إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ يُذَكَّرُ
 خَصَّهُمْ بِهِ الَّذِي لَهُمْ بَرَى
 مِنْ جِهَةِ الرَّجْلَيْنِ بَابَ الْقَبْرِ
 إِثْنَانٍ فِي قَبْرِ لِعُذْرِ حَضْرَا
 جَوَازُهُ لِلْعُذْرِ أَيْضًا ذَكَرُوا
 تَلَزَّمُهُ التَّوْبَةُ مِنْ ذِي الدَّاهِيَةِ
 فِيَمَا عَرَفْنَاهُ وَمَا نَعْلَمُهُ
 مِنْ أَرْضِهَا يَجْعَلُهُ لَهَا وَفَا
 لَا يُجْعَلَنُ فِي غَيْرِهِ إِنْ فَضَلَا
 لِأَنَّهُ بِهِ أَحَقُّ فَاذْرِي
 يَجُوزُ فِيهَا مِثْلُ ذَاكَ الْمَاءِ
 عَلَى الْقُبُورِ لِيَيَانَ الشَّانِ

فَكَانَ هَذَا أَصْلَ هَذَا الْقَبْرِ
 وَالشَّقُّ وَاللَّحْدُ يَجُوزَانِ مَعَا
 لِأَنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ قَدَّرَهُ
 فِي بُقْعَةٍ مَاتَ بِهَا وَالْأَنْبِيَا
 وَإِنَّهُمْ فِي غَيْرِهَا لَا يُقْبَرُوا
 وَذَلِكَ تَشْرِيفٌ لَهُمْ عَلَى الْوَرَى
 وَيُدْخَلُ الْمَيِّتُ بَعْدَ الْحَفْرِ
 وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا قُبِرَا
 وَهَكَذَا ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ
 وَدَافِنٌ مَيِّتًا بِأَرْضِ الصَّافِيَةِ
 وَالنَّبْشُ لِلْمَيِّتِ لَا يَلْزَمُهُ
 لَكِنْ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا قَدْ أَتَلَفَا
 وَالْمَاءُ إِنْ لِرَشِّ قَبْرِ حُمَلَا
 وَفَضْلُهُ يُرَدُّ فَوْقَ الْقَبْرِ^(١) (*)
 أَوْ أَنَّهُ يُجْعَلُ فِي أَشْيَاءِ
 وَلَا يَجُوزُ الْكَسْرُ لِلْأَوَانِي

(١) في نسخة: «القبر».

(*) في النسخة التي علق عليها الشيخ العبري (النهر)، وقد أثبتنا الصواب وهو ما أثبتته العلامة أبو إسحاق. (إسماعيل)



وَقَدْ نَهَانَا عَنْهُ ذُو الْجَلَالِ
 عَلَى الْقُبُورِ لِاخْتِرَامِ الْحَالِ
 فَالْشَّانُ فِي أَحْوَالِهِمْ عَظِيمٌ
 فَلَا يَجُوزُ الشَّقُّ لِلثِّيَابِ
 وَلَا الدُّعَا بِالْوَيْلِ وَالْحُقُودِ
 لِرَجُلٍ مُسْتَتِرِ الْجَنَابِ
 وَمُؤَذِّيَا مُنَافِقًا مُشَاقِقًا
 فَذَا الدُّعَاءُ مِثْلُهُ فِي حُكْمِهِ
 لِدُنْيِ الشَّقَا تُؤْوِيهِ إِلَّا النَّارُ
 جَنَّةٌ عَدْنٍ يَا لَهَا مِنْ دَارٍ
 فَالْخُلْفُ فِيهِ عِنْدَهُمْ مَرْسُومٌ
 عَمَّنْ عَرَفْنَاهُ مِنَ الْأَخْيَارِ
 يَرُؤُونَ فِي الْإِثْبَاتِ قَوْلًا مُحْكَمًا
 تُثْبِتُهُ فَكَيْفَ ذَا التَّمَارِي
 وَزَاعِمٌ فِي ذَاكَ شَرَّ الزَّعْمِ
 بِأَلَمِ لِحِسْمِهِ يَمَسُّ

لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ لِلْمَالِ
 وَشَدَّدُوا فِي الْمَشْيِ بِالنَّعَالِ
 مِنْ هَاهُنَا سُنَّ لَهَا التَّسْلِيمُ
 وَيَجِبُ الصَّبْرُ مَعَ الْمَصَابِ (١)
 وَلَا يَجُوزُ اللَّطْمُ لِلْخُدُودِ
 وَلَا الدُّعَا بِالْمَوْتِ وَالذَّهَابِ
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ شَخْصًا فَاسِقًا
 يُبِيحُ حُكْمُ الشَّرْعِ سَفْكَ دَمِهِ
 وَلَيْسَ بَعْدَ الْقَبْرِ حَتْمًا دَارُ
 وَبَعْدَهُ لِمَنْ أَطَاعَ الْبَارِي
 أَمَّا عَذَابُ الْقَبْرِ وَالتَّنْعِيمُ
 وَلَمْ يَصِحَّ الْقَوْلُ بِالْإِنْكَارِ
 فَجَابِرٌ وَمُسْلِمٌ (٢) وَالْعُلَمَاءُ
 جُمْلَةٌ آثَارٍ عَنِ الْمُخْتَارِ
 مُنْكَرُهُ مُقَلَّدٌ لِلْوَهْمِ
 يَقُولُ إِنَّ الْمَيْتَ لَا يُحْسُ

(١) المصّاب: بالفتح بمعنى المصيبة.

(٢) جابر: هو ابن زيد، ومسلم بن أبي كريمة التميمي أكبر تلاميذ الإمام جابر بن زيد رضي الله عنه.



لِأَنَّ مَا الْإِحْسَاسُ بِالْحَيَاةِ
قَالُوا وَلَا حَيَاةَ قَبْلَ الْحَشْرِ
وَهَذِهِ الْأَوْهَامُ مِنْهَا يَعْجَبُ
لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْعُيُوبِ
فَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْأَخْرَوِيَّةِ
وَهُوَ نَظِيرُ الْبَعْثِ وَالْحِسَابِ
وَالرَّبُّ قَادِرٌ عَلَى مَا شَاءَ
وَالْمُشْرِكُونَ^(١) مِثْلُ هَؤُلَاءِ
فَأَبْطَلَ الْقُرْآنُ مَا قَدْ ذَكَرُوا
هُمُ ضَرَبُوا الْأَمْثَالَ فِي اسْتِبْعَادِهِ
إِذْ لَمْ تَكُنْ نَشَأَتْنَا الْجَدِيدَةَ
بَلْ هَذِهِ أَقْرَبُ بَلٍ وَأَهْوَنُ
فَمُنْكَرُ الْعَذَابِ فِي الْقُبُورِ
يُشَابَهُ اسْتِدْلَالُ هَؤُلَاءِ

وَلَا يَكُونُ قَطُّ فِي الْمَمَاتِ
قَطُّ لِمَنْ كَانَ حَلِيفَ الْقَبْرِ
كُلُّ امْرِئٍ بِالْوَحْيِ لَا يُكْذِبُ
وَعِلْمُهُ لَنَا مِنَ الْمَحْجُوبِ
فَيَلْزَمُ الْإِيمَانَ بِالْقَضِيَّةِ
وَالنَّارِ وَالْجَنَّةِ وَالتَّوَابِ
فَيَلْزَمُنَا قَبُولُ مَا قَدْ جَاءَ
يَسْتَبْعِدُونَ الْبَعْثَ لِلْأَعْضَاءِ
وَأَثَبَتِ الْحَقَّ الَّذِي قَدْ أَنْكَرُوا
فَقَرَّبَ الْمَعْنَى عَلَى إِيجَادِهِ
أَشَدَّ مِنْ نَشَأَتِنَا الْبَعِيدَةَ
وَالْكُلُّ فِي حَقِّ الْإِلَهِ هَيِّنٌ
تَشَبُّهُنَا بِتِلْكَ الْأُمُورِ
وَالْكُلُّ بَاطِلٌ عَلَى سَوَاءِ

(١) قوله: المشركون، ليس المراد بهذه المماثلة مساواتهم في الحكم، بل مراده رَحِمَهُ اللهُ أَنْ هَؤُلَاءِ الْمُنْكَرِينَ لِلْعَذَابِ قَدْ اسْتَبْعَدُوا تَعْذِيبَ الْجَسَدِ الْمَيِّتِ، مِثْلَ اسْتِبْعَادِ الْمَشْرِكِينَ بَعْدَ تَفْرُقِهِ وَفَنَائِهِ، وَلَيْسَ إِنْكَارُ الْبَعْثِ كإِنْكَارِ عَذَابِ الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ إِنْكَارَ الْبَعْثِ شَرْكَ، لِتَكْذِيبِ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ.



كتاب الزكاة

وَجَعَلَ الْإِلَهَ لِلْأَمْوَالِ
 وَهِيَ الزَّكَاةُ بِالنِّصَابِ تَجِبُ
 وَالْمَالُ مَا لَيْسَ بِهِ افْتِخَارُ
 لِكِنَّهُ إِذَا يُزَكَّى كَانَا
 بِالصَّدَقَاتِ تُكْشَفُ الْغُمُومُ
 فَضِيلَةٌ فِي الصَّدَقَاتِ حَاضِرَةٌ
 وَقِيلَ إِنَّ خَيْرَهَا مَا أَبْقَى
 وَخَيْرُهَا مَا كَانَ فِي الْأَرْحَامِ
 وَقَالَ فِي التَّشْدِيدِ وَالتَّحْذِيرِ
 مَا لَمْ يَرَوْا مَا أُمْنُوهُ مَعْنَمَا
 فَلَا تَكُنْ عَنِ الْأَجُورِ رَاغِبًا
 وَقِيلَ مَنْ يَمْلِكُ قُوتَ يَوْمِهِ
 جَاءَ وَفِي الْوَجْهِ بِهِ كُدُوحُ
 فَاحْرِضْ عَلَى الْخَيْرَاتِ وَالْأَوَامِرِ
 طَهَارَةً تَحْصُلُ فِي أَحْوَالِ
 وَهُوَ حُدُودٌ لِلرُّجُوبِ تُضْرَبُ
 لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُزَكَّ نَارُ
 عَوْنًا عَلَى طَاعَةٍ مِّنْ أَحْيَانَا
 عَنِ الْفَتَى كَذَلِكَ الْهُمُومُ
 بِالْأَجْرِ يَحْطَى رَبُّهَا فِي الْآخِرَةِ
 غَنَى رُويَ عَنِ النَّبِيِّ الْأَتْقَى
 إِنْ فَقَرًا كَانُوا أَوْلِيَ إِسْلَامِ
 وَلَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرِ
 ثُمَّ زَكَاةَ الْمَالِ عَنْهُمْ مَغْرَمًا
 وَلَا لِشَيْءٍ مِنْ زَكَاةٍ طَالِبَا
 وَالصَّدَقَاتِ يَسْأَلُنْ مِنْ قَوْمِهِ
 فِي الْحَشْرِ مَا بَيْنَ الْوَرَى تَلُوحُ
 وَاهْرُبْ عَنِ الزَّلَّاتِ وَالْمَنَاكِرِ



باب النصاب ولوازمه

وَجَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ قَدْرًا
مِنْ ذَلِكَ النَّصَابُ فِي الزَّكَاةِ
وَهِيَ تَكُونُ فِي صُنُوفِ الْمَالِ
وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي الثَّمَارِ
وَإِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ
لَإِنَّ هَذَا كَانَ مَالَ الْعَرَبِ
وَذَكَرَ إِلَهُ حَلِيِّ الْبَحْرِ
أَمَّا الثَّمَارُ فَهِيَ التُّمُورُ
وَالسُّلْتُ وَهُوَ أَقْشَرُ الشَّعِيرِ
قُلْتُ الصَّحِيحُ إِنَّ هَذَا الْعَلْسَا
وَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ بُرٌّ صِنَعًا
وَالذُّرَّةُ الَّتِي بِهَا يُقْتَاتُ
كَالدُّخَنِ وَالسَّهْوِيِّ وَالْقَطَانِيِّ
وَلَيْسَ فِي الرُّمَّانِ شَيْءٌ يُذَكَّرُ
وَمَنْ يَقُلْ فِي حَامِضِ الرُّمَّانِ
لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مُسْتَنْدٌ
فَمَا لَهُ أَضَلُّ مِنَ الْكِتَابِ

وَسَبَبًا لِحُكْمِهِ مُقَدَّرًا
فَإِنَّهُ أَضَلُّ لِوَاجِبَاتِ
لَا فِي الْفُصُوصِ لَا وَلَا اللَّالِي
وَالنَّقْدِ وَالْمَشْجَرِ لِلتَّجَارِ
فَهَذِهِ أَصْنَافُهَا فَتَتَعَلَّمُ
عِنْدَ نُزُولِ فَرَضِهَا الْمُرتَّبِ
وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ زَكَاةٌ تَجْرِي
وَالْبُرُّ وَالزَّيْبُ وَالشَّعِيرُ
وَقِيلَ حَبُّ الْعَلْسِ النَّضِيرِ
نَوْعٌ مِنَ الْبُرِّ بِقَشْرِ اكْتَسَى
فَلَا يُعَدُّ فِي الْحُبُوبِ نَوْعًا
وَمِثْلُهَا الْحُبُوبُ وَالْأَقْوَاتُ
وَقِيلَ لَا تَلَزَمُ فِي ذَا الثَّانِي
كَذَلِكَ التَّيْنُ كَذَاكَ السُّكَّرُ
فَقَوْلُهُ يُفْضِي إِلَى الْبُطْلَانِ
فَلَيْتَ شِعْرِي أَيَّ شَيْءٍ يَقْصِدُ
وَلَا لَهُ مِنْ سُنَّةِ الْأَوَابِ



وَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِّمَّنْ سَلَفٌ
وَكُلُّ صِنْفٍ فَلَهُ نِصَابٌ
فَفِي الثَّمَارِ خَمْسَةُ الْأَوْسَاقِ
وَالذَّهَبُ الْأَحْمَرُ مَهْمَا وَصَلَا
وَخَمْسُ ذُودٍ فِي نِصَابِ الْإِبِلِ
وَالْأَرْبَعُونَ فِي نِصَابِ الْغَنَمِ
وَالْمَتَجَرُّ الْمَشْهُورُ بِالنَّمَاءِ
نِصَابُهُ وَشَرْطُهُ الْمَأْخُودُ
وَالْوَسْقُ سِتُونَ مِنَ الْأَصْوَاعِ
وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيَّهَ
وَالْحَوْلُ فِي الْجَمِيعِ طَرًّا يُشْتَرَطُ
فَكَيْفَ نَرِضَاهُ لَنَا مِنَ الْخَلْفِ
يَكُونُ مِنْ حُصُولِهِ الْإِجَابُ
وَفِي التُّقُودِ خَمْسَةُ الْأَوَاقِ
عِشْرِينَ مِثْقَالًا وَدُونَهُ فَلَا
وَالْبَقَرِ الْمَأْخُودِ لِلتَّمَوُلِ
مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ مِنْهَا فَاعْلَمْ
فَرَعٌ عَلَى الصَّفَرَاءِ وَالْبَيْضَاءِ
مِثْلُهُمَا وَالْقَدْرُ الْمَنْفُودُ
فَهِيَ ثَلَاثٌ مِنْ مِئِنِ الصَّاعِ
وَمِئَتَانِ خَمْسُهَا^(١) فِضِّيهِ
إِلَّا الثَّمَارَ فَبَدْرِكِهَا فَقَطْ

باب زكاة الثمار

وَيَجِبُ الْعُشْرُ مِنَ الثَّمَارِ
وَالْبَعْلُ أَيْضًا وَهُوَ مَا لَمْ يُسْقَى
وَنِصْفُ عُشْرِ ثَمَرِ الْأَمْوَالِ
إِنْ سُقِيَتْ بِالسَّيْلِ وَالْأَنْهَارِ
لَأَنَّ أَرْضَهُ تَبَلُّ الْعِرْقَا
فِيمَا سُقِيَ بِالْغَرْبِ^(٢) وَالِدَّوَالِي

(١) قوله: «خمسها» يعني في كل مائتي أوقية خمس أواق؛ وذلك رُبْع العشر.

(٢) الغَرْب: الدلو العظيمة، والدوالي: الدلاء الصغيرة.

وَالزَّرْعُ إِنْ أُسِّسَ بِالْأَنْهَارِ فَهُوَ عَلَى التَّاسِيسِ بِالزَّكَاةِ وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ بِالْحِسَابِ وَالْقَوْلُ بِالْإِدْرَاكِ فَهُوَ أَعْجَبُ وَقِيلَ مَنْ أَطْنَى نَخِيلاً بُسْرًا لَيْسَ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاةِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ سِوَاهُ تَمْرٌ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ ثُمِّرْتَ فَتَلْزِمُهُ مَا أُطْعِمَ الصَّارِمُ^(١) فِيهِ مُخْتَلَفٌ إِنْ كَانَ قَدْ كِيلَ وَإِنْ لَمْ يُكَلِّ وَقَالَ بَعْضُ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ وَقِيلَ فِي الْوَجْهَيْنِ مِنْهُ تُؤْخَذُ وَأُجْرَةُ الدَّوَّاسِ وَالْجَرَازِ

ثُمَّ سُقِيَ مِنْ بَعْدِ بِالْأَبَارِ وَقِيلَ بِالْإِدْرَاكِ لِلْغَلَاتِ بِعَدَدِ الْأَيَّامِ لِلشَّرَابِ لِأَنَّهُ بِهِ الزَّكَاةُ تَجِبُ فَأَكْلُوهَا رُطْبًا وَبُسْرًا وَقِيلَ فِيهَا عَشْرُ الْغَلَاتِ بَاقٍ لَهُ فِي الْجَمِيعِ الْعَشْرُ زَكَاتُهَا بِلا خِلافٍ نَعْلَمُهُ فِيهِ الزَّكَاةُ قَدْ رَأَى بَعْضُ السَّلَفِ فَمَا بِهِ شَيْءٌ مَقَالٌ^(*) الْأَوَّلِ لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ بغير مِثْنِ زَكَاتُهُ وَالْعَشْرُ مِنْهُ يُنْفَذُ وَأُجْرَةُ الشَّائِفِ وَالْقَرَّازِ^(٢)

(١) قوله: «الصارم» هو الجذاذ وهو الذي يقطع ثمر النخل، (المصنف)

(*) بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك مقال، والنصب على نزع الخافض، أي: في مقال. (إسماعيل)

(٢) الدواس: هو الذي يدوس الحب ليزول عنه القشر.

الجزاز: هو الذي يجز الزرع من الأرض.

الشائف: هو الذي يطرد الطير عن الأرض.

القرزاز: هو الذي يسوي الأرض ويقطعها بالشكل المخصوص لإلقاء البذور فيها (المصنف)



تُخْرَجُ بَعْدَ أَنْ تُزَكَّى الْأَسْهُمُ
 فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ فَأَفْهَمْنَا
 وَكَانَ بِالنِّصَابِ يَوْمًا قَدْ وَفَا
 لَوْ قُلَّ وَالتَّالِفُ لَيْسَ فِيهِ
 دَرَاهِمًا فِيهَا النَّصَابُ مُسْتَتِمٌ
 زَكَاتُهَا وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَلْزَمَا
 فِيهَا الزَّكَاةَ لِانْتِفَاءِ الْمَوْجِبِ
 زَكَاتُهُ تُحْمَلُ فِيمَا مَلَكََا
 إِلَّا عَلَى الْعَامِلِ أَوْ مَنْ يَزْرَعُ
 لِأَنَّهُ مُلْكًا لَهُ قَدْ أَبَا
 لِأَنَّهَا طَهَارَةُ التَّقِيِّ
 عِدْقٌ مِنَ النَّخْلَةِ لِلْبِيدَارِ
 مَحْمُولَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْمَالِ
 فِي مَالِهَا وَدَفَعَتْ نَخِيلًا
 فَمَالُهُ وَمَالُهَا سَوَاءٌ
 وَيُحْمَلَنَّ فِي زَكَاةِ غَلَّتِهِ
 إِنْ كَانَ فِي مَقَامِهِ يَحْوِيهِمْ
 فِي مَزْرَعٍ فَحُكْمُهُمْ سَوَاءٌ

جَمِيعُهَا فِيهَا الزَّكَاةُ تَلْزَمُ
 وَالْخُلْفُ فِي الصَّارِمِ يَخْرُجْنَا
 وَالزَّرْعُ مِنْ بَعْدِ الدَّرَاكِ تَلْفَا
 فَتُؤَخَذُ الزَّكَاةُ مِنْ بَاقِيهِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَتْلَفُوهُ وَعُغْرَمُ
 فَقِيلَ مَا عَلَيْهِ أَنْ يُسَلَّمَا
 وَمَنْ لَهُ زِرَاعَةٌ لَمْ تَجِبِ
 وَقَدْ حَوَى بِالْإِرْثِ زَرْعًا مُدْرِكَا
 وَلَيْسَ فِي الصَّوْفِي عِشْرٌ يُدْفَعُ
 إِنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ النَّصَابَا
 وَلَيْسَ فِي زِرَاعَةِ الذَّمِّي
 وَإِنْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الثَّمَارِ
 زَكَاتُهَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
 وَامْرَأَةٌ خَالَطَتِ الْحَلِيلَا
 يَفْعَلُ فِيهَا كَيْفَمَا يَشَاءُ
 يُجْمَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جِهَتِهِ
 كَذَلِكَ الْأَوْلَادُ مَعَ آبِيهِمْ
 وَكُلُّ قَوْمٍ أَصْلُهُمْ سَوَاءٌ



فَيُؤْخَذُ الْعُشْرُ مِنَ الْجَمِيعِ
وَمَنْ كَرَا أَرْضًا بِحَبِّ سُمْيَا
زَكَاتُهَا قِيلَ عَلَى مَنْ زَرَعَا
وَإِنْ يَكُنْ أَقْعَدَهَا بِخُمْسٍ
زَكَاتُهَا مِنَ الْجَمِيعِ تَخْرُجُ
وَالْأَرْضُ مَهْمَا غُصِبَتْ تُعَشَّرُ
وَمُسْلِمٌ بَاعَ لِأَهْلِ الشَّرْكِ
وَقَالَ قَوْمٌ لَا تُزَكَّى بَعْدَمَا
مِنْ غَيْرِ تَقْسِيمٍ وَلَا تَوْزِيعٍ
مِنْ أَرْضِهِ كَيْلًا بِهِ قَدْ عَنِيَا^(*)
لَيْسَ عَلَى الْأُجْرَةِ شَيْءٌ شُرْعًا
مِنْ زَرَعِهَا أَوْ رُبْعٍ أَوْ سُدُسٍ
لِأَنَّهَا الشَّرْكَةُ فِيهَا تَلِجُ
وَقِيلَ لَا وَالْغَضْبُ مَعْنَى يُحْجَرُ
أَرْضًا فَقِيلَ دَائِمًا تُزَكَّى^(١)
بِيعَتْ لِأَنَّهَا تَخْصُ الْمُسْلِمًا

باب زكاة النقود والتجارة

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي النُّقُودِ
عَلَى سِوَاءِ تَجْمَعَنَّ طُرًّا
وَيَحْمِلَنَّ بَعْضُهُ لِبَعْضٍ
وَيُخْرَجَنَّ مِنْهُ رُبْعُ الْعُشْرِ
وَقَدْ مَضَى نِصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ
مَا زَادَ فَوْقَ الْمِائَتَيْنِ دِرْهَمًا^(٢)
جَمِيعَهَا وَالْمَتَجَرِّ الْمَعْهُودِ
وَتُخْرَجَنَّ فِضَّةً وَتَبْرًا
لَكِي يُؤَدَّى مِنْهُ حَقُّ الْفَرَضِ
مِنْ فِضَّةٍ وَذَهَبٍ وَمَتَجَرِّ
وَهَاهُنَا أَدْكَرُ حُكْمَ الزَّائِدِ
فَمَا بِهِ شَيْءٌ إِلَى أَنْ يَقْحَمَا

(*) أحسب غنيًا من الغنى. (إسماعيل)

(١) تزكَّى: بالبناء للفاعل على طريق المجاز المرسل.

(٢) درهما: منصوب على التمييز.



فَيَنْتَهِي لِأَرْبَعِينَ فَإِذَنْ
 وَعَشْرَةَ الْفِضَّةِ فِي الْمِقْدَارِ
 فِي كُلِّ عِشْرِينَ مِنَ الْمَثَاقِلِ
 وَإِنْ تَكُنْ زَادَتْ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ
 وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي مَا زَادَا
 وَإِنْ يَكُنْ دَيْنًا^(٤) عَلَى مَلِيٍّ
 تُزَكِّهِ مَعَ مَا تُزَكِّي ذَهَبًا
 وَمَا عَلَيْكَ مِنْ زَكَاةٍ عَنْهُ
 وَلَا زَكَاةَ فِي صَدَاقِ الْغَانِيَةِ^(٥)
 وَإِنْ يَكُنْ دَيْنٌ عَلَيْكَ حَضْرًا
 وَذَاكَ فِي الْمَضْرُوبِ يَرْفَعْنَا
 فَقِيلَ كَالدَّرَاهِمِ الْمَضْرُوبَةِ

فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا^(١) حَسَنًا
 كَمِثْلِ مِثْقَالٍ مِنَ النُّضَارِ^(٢)
 نُصِيفُ^(٣) مِثْقَالٍ إِلَى تَكَامُلِ
 فَعُشْرُ دِينَارٍ تَضْمَنُهُ مَعَهُ
 حَتَّى يَفُوتَ الْحَضَرَ وَالتَّعْدَادَا
 فَحُكْمُهُ كَحَاضِرٍ سَنِيٍّ
 أَوْ فِضَّةٍ إِنْ كَانَ دَيْنًا وَجَبَا
 إِنْ كُنْتَ فِي حَدِّ الْإِيَّاسِ مِنْهُ
 مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْبِضَهُ عَلَانِيَةً
 فَارْفَعْ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرًا
 وَالْخَلْفُ فِي الْحُلِيِّ يُرْفَعْنَا^(٦)
 تَرْفَعُ وَالْبَعْضُ يَرَى وَجُوبَهُ

(١) درهم: مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله.

(٢) النُّضَارُ: الذهب.

(٣) نُصِيفُ: بالتصغير.

(*) وقد يكون نُصِيفُ بفتح النون وكسر الصاد وهو النصف. (إسماعيل)

(٤) دَيْنًا: منصوب على أنه خبر كان، واسمها محذوف تقديره وإن يكن هذا النقد دينًا وفي بعض النسخ (دين) بالرفع على أنه إسم كان، والخبر محذوف تقديره وإن يكن لك دين.

(٥) الغانية: المرأة التي استغنت بزوجها وقيل بجمالها.

(٦) يرفعننا: يرفعن الأول مبني للفاعل؛ أي يرفع الزكاة، والثاني بالبناء للمفعول بمعنى ينقلن عن



وَبَعْضُهُمْ خَرَجَ حُكْمَ الدِّينِ
 وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لَا يَرْفَعُ
 وَكُلُّ شَيْءٍ يُشْتَرَى لِلْفَائِدَةِ
 مِنَ الثِّيَابِ أَوْ مِنَ السَّلَاحِ
 أَوْ مِنْ أَصُولٍ أَوْ عُرُوضٍ تُشْتَرَى
 فَهَذِهِ زَكَاةُ الْاِكْتِسَابِ
 وَذَلِكَ طَيِّبَاتٌ مَا اِكْتَسَبْنَا
 بِالرَّفْعِ فِي غَيْرِ زَكَاةِ الْعَيْنِ
 شَيْئًا مِنَ الزَّكَاةِ مِمَّا يُشْرَعُ
 فِيهِ الزَّكَاةُ نَحْوَ هَذِي الْقَاعِدَةِ
 أَوْ مَعْدِنٍ أَوْ جَوْهَرٍ وَضَّاحٍ
 أَوْ حَيَّوَانٍ إِنْ أَرَادَ الْمُتَجَرِّأُ
 دَلَّ عَلَيْهَا مُحْكَمُ الْكِتَابِ
 نُنْفِقُ مِنْهَا حِينَ مَا احْتَسَبْنَا

باب زكاة الماشية

وَفِي الْمَوَاشِي غَنَمًا^(١) وَإِبِلًا
 وَكُلُّ صِنْفٍ فَلَهُ مَرَاتِبُ
 فِي الْإِبِلِ الْخَمْسُ تَكُونُ شَاةً
 وَكُلُّ خَمْسٍ فَلَهَا شَاةٌ إِلَى
 وَإِنْ تَزِدْ خَمْسٌ فَبِنْتُ سَنَةٍ
 وَإِنْ تَزِدْ عَلَى الثَّلَاثِينَ بَسِيتُ
 وَبَقَرًا حَقُّ الزَّكَاةِ حَصَلًا
 يَكُونُ مِنْ تَعْدَادِهَا الْوَاجِبُ
 وَالْعَشْرُ شَاتَانِ هِيَ الزَّكَاةُ
 أَنْ تَبْلُغَ الْعِشْرِينَ عَدًّا كَمَلًا
 بِنْتُ مَخَاضٍ تُدْعَى فِي التَّسْمِيَةِ
 بِنْتُ لَبُونٍ بِنْتُ عَامَيْنِ كُسِتُ^(*)

(١) غنمًا: غنمًا فما بعده منصوبان على التمييز، ويجوز نصبها على الحال.

(*) لعل الأصل: كسيت، فحذفت الياء مرعاة للوزن. (إسماعيل)



وَإِنْ تَزِدَ عَشْرًا ففِيهَا تَجِبُ
 وَفِي بَعِيرٍ صَاحِبِ السَّتِينَا
 وَإِنْ تَزِدَ سِتًّا عَلَى السَّبْعِينَا
 وَإِنْ تَكُنْ إِحْدَى وَتَسْعِينَ عَدَدُ
 وَمِائَةٌ مِنْ بَعْدِهَا عِشْرُونَا
 وَبَعْدَهَا فِي كُلِّ أَرْبَعِينَا
 لَوْ بَلَغَتْ مِنَ الْأُلوْفِ عَدَدَا
 وَإِنَّمَا تَخْتَلِفُ الْأَسْمَاءُ
 وَلَيْسَ فِي قَتُوبَةٍ (٣) الْمُعَامِلِ
 وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي السَّوَائِمِ
 وَفَرَضُهَا فِي سِنَّهَا الْمَذْكُورِ
 إِلَّا مَخَاضًا عُدِمَتْ فَيَكْفِي
 وَلَيْسَ فِيمَا بَيْنَ ذِي الْأَعْدَادِ
 بِنْتُ ثَلَاثٍ (١) حِقَّةٌ تُلَقَّبُ
 جَذَعَةٌ لِأَرْبَعِ سِنِينَ
 لَبُونَتَانِ حَقُّهَا يَقِينَا
 فَحِقَّتَانِ فَرَضُهَا حُكْمًا وَرَدًا
 وَوَاحِدٌ ثَلَاثَةٌ لَبُونَا
 لَبُونَةٌ وَالْحِقَّةُ (٢) لِلْخَمْسِينَا
 وَهَكَذَا الْبَاقِرُ فِيمَا وَرَدَا
 وَالسِّنُّ وَالْحُكْمُ بِهَا سَوَاءُ
 شَيْءٌ وَلَا فِي الْبَقْرِ الْعَوَامِلِ
 لَا فِي الْعُلُوفَاتِ مِنَ الْبَهَائِمِ
 مِنَ الْإِنَاثِ لَا مِنَ الذُّكُورِ
 ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ فِي الْوَصْفِ
 فَرِيضَةٌ تُنْقَلُ بِالْإِسْنَادِ

(١) بنت ثلاث: أي بنت ثلاث سنين، وحققة منصوب على أنه مفعول ثانٍ لُتَلَقَّبُ، والأول محذوف

وهو الضمير العائد إليها تسمى هي حقة.

(٢) الحقة: وفي نسخة والحق بحذف الهاء لإقامة الوزن، وعلى ما في هذه النسخة فهي بسكون

الهاء للضرورة.

(٣) القتوبة: هي التي يحمل عليها الراعي متاعه وهي بفتح القاف.

ذكر زكاة الغنم

فِي الْأَرْبَعِينَ الشَّاةُ شَاةٌ تَلْزَمُ وَتَكْفِينُ حَتَّى تَزِيدَ الْغَنَمُ
 تَزِيدُ وَاحِدًا عَلَى الْعِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاتَيْنِ يَأْخُذُونَا
 وَمِائَتَانِ بَعْدَهُنَّ وَاحِدَهُ فِيهَا ثَلَاثٌ مِنْ شِيَاهِ زَائِدَهُ
 فِي أَرْبَعٍ مِنَ الْمِئِينَ أَرْبَعُ مِنْ الشِّيَاهِ تُؤْخَذَنْ وَتُرْفَعُ
 وَبَعْدَهَا شَاةٌ لِكُلِّ مِائَةٍ حَتَّى تَفُوتَ حَضْرَهَا مِنْ كَثْرَةٍ
 وَقِيلَ أَرْبَعُ الشِّيَاهِ تَلْزَمُ وَاحِدَةٌ مَعَ ثَلَاثٍ تُعْلَمُ
 لَا تُؤْخَذَنْ أَكُولَةٌ وَرَبَّاءٌ^(١) وَسَخْلَةٌ وَالْفَحْلُ حَيْثُ أَلْبَا
 وَشَارِفٌ وَحَزْرَاتُ النَّاسِ^(٢) وَتُؤْخَذُ الْوُسْطَى مِنَ الْأَجْنَاسِ
 وَهِيَ الَّتِي تَصْلُحُ لِلتَّضْحِيَةِ تُعْرَفُ فِي الْأَسْنَانِ بِالثَّنِيَّةِ
 وَالْبَدْعُ السَّمِينُ قِيلَ يَصْلُحُ إِذَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ أَصْلَحُ^(٣)
 وَإِنْ تَكُنْ جَمِيعُهَا سِخَالًا فَالْأَخْذُ مِنْهَا جَائِزٌ كَمَا لَا

(١) قوله: «أكولة... إلخ» الأكلة الشاة تطعم في المنزل لئسمن، والربا: التي تربي ولدها، والسخلة:

الصغيرة من الغنم، والفحل: التيس الذي ينزو على الإناث.

(٢) الشارف: المسنة، وحزرات المال خياره، والمراد من هذا بأن لا يأخذ الساعي شيئاً من هذه الأصناف الستة، وإنما يأخذ الوسط، وهو ما لا ضرر فيه على المالك، ولا حيف على الزكاة.

(٣) أصلح: كذا في هذه النسخة بالرفع ولعله على إلغاء رأى، أو لأجل الضرورة، أو لعدم اللبس بالفاعل، وذلك جائز، وفي بعض النسخ (يصلح).



وَقِيلَ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَا فُرِضَ
وَلَيْسَ فِيهَا بَيْنَ الرُّتْبَتَيْنِ
كَذَلِكَ الْخِلَافُ فِيهَا قَدْ مَرَضَ
فَرِيضَةً بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ

باب إنفاذ الزكاة

وَهِيَ عَلَى صِنْفَيْنِ صِنْفٌ حَوْلِي
كَذَهَبٍ وَفِيضَةٍ وَمَتَجَرٍ
وَالثَّانِي بِالْحَصَادِ وَهُوَ الثَّمَرُ
فَتُدْفَعَنَّ لِلْإِمَامِ الْعَادِلِ
يَجْعَلُهَا فِيهَا بِهٍ قَدْ أَمَرَ
وَعَامِلٍ لَهَا وَفِي الرِّقَابِ
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ كَالْجِهَادِ
وَفِي الْمُؤَلَّفِينَ لِلْإِسْلَامِ
وَقِيلَ سَهْمٌ هَؤُلَاءِ نُسْخَا
بِأَيَّةٍ فِي مُحْكَمٍ مِنَ الشُّورِ
وَأَظْهَرَ الْفَارُوقُ هَذَا الْحُكْمَا
وَقِيلَ إِنَّ سَهْمَهُمْ مُعَلَّقٌ

إِنْفَاذُهُ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ
وَعَنْمٍ وَإِبِلٍ وَبَقَرٍ
وَالْخُلْفُ فِي تَعْجِيلِ كُلِّ ذَكَرُوا
عِنْدَ وُجُودِهِ بِحُكْمٍ عَادِلٍ
مِنَ الْمَسَاكِينِ وَجِنْسِ الْفُقَرَا
وَعَارِمٍ لَا مُسْرِفٍ مُرْتَابِ
وَابْنِ سَبِيلٍ نَازِحِ الْبِلَادِ
قَوْمٌ^(١) إِلَيْهِمْ حَاجَةٌ الْإِمَامِ
مِنْ بَعْدِ مَا الْإِسْلَامُ فِينَا رَسَخَا
مَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ كَفَرَ
فِي زَمَنِ الصِّدِّيقِ حَتَّى تَمَّا
بِحَاجَةِ الْإِمَامِ وَهُوَ أَوْفَقُ

(١) قوم: خبر لمبتدأ محذوف أي هم قوم.

فَيَنْتَفِي عِنْدَ انْتِفَاءِ الْمَعْنَى
 وَمَنْ عُنِيَ بِدَوْلِ الْأَيَّامِ
 تُقْبِضُ مِنْ مَوَاضِعِ الْأَمْوَالِ
 إِلَّا التُّقُودَ وَالَّذِي تَفَرَّعَا
 وَمَنْ أَبِي مَنْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ
 وَلَا تَصِحُّ أَبَدًا جِبَايَهُ
 وَحَدَّثَهَا أَنْ يَحْمِيَ الْبِلَادَ
 وَذَلِكَ دَفَعُ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ
 لَكِنَّهُ يُدَافِعَنَّ بِهِمْ
 وَمَا لَهُ أَنْ يَبْعَثَ الْعُمَّالَا
 إِلَّا التَّمَارَ قِيلَ يَبْعَثْنَا
 وَالْخُلْفُ مَهْمَا أَكَلَ الْجَابُونَا
 بَغَيْرِ إِذْنٍ مَنْ لَهُمْ قَدْ أَمْرَا
 وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ إِذْ تَقَهَّقْرَا
 وَيَبْقَى مَعَ بَقَائِهِ وَيُعْنَى (١)
 أَجَازُهُ لِحَاجَةِ الْإِمَامِ
 يَسْعَى إِلَيْهَا مُصْطَفَى الْعَمَالِ
 مِنْهَا فَيَأْتُونَ بِهَا لِمَنْ سَعَى
 بِحَقِّهَا قَاتَلَهُمْ عَلَيْهِ
 إِلَّا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ حِمَايَهُ
 وَيَمْنَعَنَّ الظُّلْمَ وَالْفَسَادَا
 وَمَا عَلَيْهِ مِنْ أَقَاصِي الْأَرْضِ (٢)
 وَيَجْهَدَنَّ وَيَنْصَحَنَّ لَهُمْ
 إِلَّا إِذَا عَامَا حَمَى كَمَالَا
 لَوْ كَانَ فِي الْمِصْطَاحِ (٣) يُدْرِكْنَا (٤)
 مِنَ الزَّكَاةِ حِينَمَا يَجْبُونَا
 فَقِيلَ جَائِزٌ وَقِيلَ حُجْرَا
 عَنِ الصَّوَابِ أَخَذَهَا مِنَ الْوَرَى

(١) ويُعنى: أي يعتنى به.

(٢) قوله: «وما عليه من أقاصي الأرض» يعني إنما عليه أن يدفع ظلم بعض رعيته عن بعض وليس عليه أن يحمي عنهم العدو الذي يأتيهم من بعيد، ولكنه يدافعهم بهم فيكون هو وهم سواء في حكم الدفاع عن الحمى والحرم.

(٣) المصطاح: هو البيدر، أي الموضع الذي تجفف فيه الثمار، ويقال له الجرين.

(٤) مكان يسوونه لدرس الحصيد فيه. (أبو إسحاق)



وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا تَشِيرُ
كَذَاكَ إِنْ أَعْطَوْكَ مِمَّا جَمَعُوا
وَزَكَ مَا قَدْ أَخَذَ الْجَبَّارُ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ كَيْلٍ أَخَذَا
وَزَكَ مَا يَبْقَى مِنَ الْأَمْوَالِ
وَفِي زَمَانِ الْجَوْرِ كُلُّهُ يُنْفَذُ
إِلَّا إِذَا مَا اتَّفَقُوا وَقَدَّمُوا
يَجْعَلُهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَشْرُوعِ
يَكُونُ فِي حُكْمِ الْإِمَامِ لَهُمْ
وَذَلِكَ قَبْلَ زَمَنِ التَّضْيِيعِ
وَمَنْ تَوَلَّى أَمْرَهَا تَخَيْرًا
يُقَدِّمُ الْأَفْضَلَ ثُمَّ الْأَفْضَلَ
وَقِيلَ بَلْ تَخُصُّ أَهْلَ الْوَرَعِ
فَلَيْسَ تُعْطَى أَبَدًا لِعَاصِي

بِأَخْذِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ جَوْرٌ
مِنْهَا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ يُمْنَعُ
مَنْ بَعْدَ مَا قَدْ كَلَّتْهُ إِذْ جَارُوا
فَمَا عَلَيْكَ عَنْهُ يَوْمًا تُنْفَذَا
مِنْ مَبْلَغِ الصَّاعِ أَوْ الْمِكْيَالِ
زَكَاتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْمَنْفَذُ
حَبْرًا^(١) بِإِنْفَازِ الزَّكَاةِ يَعْلَمُ
فَإِنَّهُ جَامِعَةُ الْجَمِيعِ
فَيَدْفَعُونَهَا وَيُجْزِي عَنْهُمْ
قَدْ كَانَ فِي الْأَشْيَاخِ لِلرَّبِيعِ^(٢)
فَيَدْفَعَنَّهَا لِخَيْرِ الْفُقَرَا
وَمَذْهَبَ الْحَقِّ عَلَى مَنْ عَدَلَا^(٣)
مِنْ دُونِ مَنْ عَصَى وَأَهْلَ الْبِدْعِ
لِأَنَّهُ يَقْوَى عَلَى الْمَعَاصِي

(١) عالم. (أبو إسحاق)

(٢) يعني الإمام المحدث الربيع بن حبيب بن عمرو الفراهيدي الأزدي أحد تلاميذ أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة.

(٣) «على من عدل»: أي دون من عدل عن الحق.



وَلَيْسَ تُعْطَى لِدَوِي الْخِلَافِ
وَقِيلَ مَنْ يَدْفَعُهَا لِمُسْلِمٍ
وَلَيْسَ تُعْطَى فِي شِرَاءٍ مُضَحَفٍ
وَكَفَنِ الْمَيْتِ وَلَا فِي دَيْنِهِ
وَقِيلَ بَلْ يَحُجُّ مِنْهَا ذُو غِنَا^(١)
وَالضَّيْفُ مِنْ زَكَاتِهِ لَا يُطْعَمُهُ
وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ الْإِعْلَامُ
أَمَّا الَّذِي يَحْتَاجُ لِلْعِلَاجِ
وَاللَّحْمِ إِذْ يَحْتَاجُ لِلذَّبَاحِ
فَدَفْعُ ذَا وَنَحْوِهِ تَبْدِيلُ
فَالفَرَضُ غَيْرُ مَا لَهُمْ قَدْ دَفَعَا
لِلضَّيْفِ حَقُّ غَيْرُ ذِي الزَّكَاةِ
وَفِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى مَفْرُوضُ
أَمَّا الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْآثَارِ
فَذَلِكَ لِلْإِمَامِ أَوْ عَمَّالِهِ
مَعَ وُجُودِ صَحْبِنَا الْعُقَّافِ
لَوْ عَاصِيًا مُبْتَدِعًا لَمْ يَغْرَمِ
وَلَا بِنَاءِ مَسْجِدٍ مُشَرَّفِ
وَلَا لِحَجِّ الْبَيْتِ أَهْلَ دِينِهِ
لِلْمُسْلِمِينَ وَكَذَلِكَ ذُو عَنَا
إِلَّا إِذَا بَدَفَ ذَاكَ يُعْلِمُهُ
وَذَلِكَ التَّمْرُ أَوْ الطَّعَامُ
كَالْأُرْزِ إِذْ يَحْتَاجُ لِلإِنْضَاجِ
وَبَعْدَهُ يَحْتَاجُ لِلإِصْلَاحِ
لِوَاجِبِ عَيْنِهِ الرَّسُولِ
فَلَا أُجِيزُ مِثْلَ ذَا أَنْ يَدْفَعَا
جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ ثِقَاتِ
وَالفَرَضُ مَعَ عَمَّالِهِ مَقْبُوضُ
مِنَ الْجَوَازِ عَنِ ذَوِي الْأَبْصَارِ
لَا لِلَّذِي يَدْفَعُهَا مِنْ مَالِهِ

(١) المراد بقوله «ذو غنا» أي الذي يستغني به المسلمون، كالعالم والقائم بمصالح المسلمين وأمورهم، و(ذو الغنا) هو العاني فيها بالسعي والجبابة.



مَن كَانَ ذَا يُسْرٍ وَذَا أَقْوَاتٍ
 لِأَنَّهُ كَمَثَلٍ مَّنْ يَعُولُهُ
 وَلَا مُحَابَاةً لِأَجْلِ حَالٍ
 مِّنْ وُلْدِهِ عَنِ عَوْلِهِ عَيَانًا
 يُعْطِيَهُ مِنْهَا فَلَيْسَ يُجْزَيْنَ
 لَا يُعْطِيهَا الزَّوْجُ مِنَ الزَّكَاةِ
 لَغَيْرِ مَا يَلْزَمُهُ إِلَيْهَا
 يَجُوزُ إِنْ كَانَ أَخَا افْتِقَارٍ
 لَا يُعْطَى وَالْخُلْفُ إِذَا لَمْ يَكْفِ
 فِي أَحَدٍ أَعْطَاهُ لِلشُّعَارِ
 أَخَافُ إِنْ يَسْأَلُهُ أَنْ يُخْجَلَهُ
 فَلَا ضَمَانَ عِنْدَهُمْ يَغْشَاهُ
 لَكِنْ عَلَيْهِ رُدُّهُ إِلَيْهِ
 نَسِيئَةً بِالذَّيْنِ فَوْقَ حَوْلٍ
 يَقْضِي بِهِ عَمَّا اشْتَرَى وَيُنْفِذُ
 وَسَهْمُهُ مِنَ الزَّكَاةِ لَازِمٌ

وَقِيلَ لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ
 وَلَا لِمَنْ أَهْلُ الْغِنَى تَعُولُهُ
 وَلَا مُكَافَاةً عَنِ الْأَمْوَالِ
 وَالْخُلْفُ فِي إِعْطَاءٍ مِّنْ أَبَانَا
 فَقِيلَ إِنْ أَبَانَهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ
 وَهَكَذَا عَطِيَّةُ الزَّوْجَاتِ
 وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ يُعْطِيهَا
 وَدَفْعُ بَعْضِهَا إِلَى الْبَيْدَارِ^(١)
 وَمَنْ لَهُ فِي التَّجْرِ رِبْحٌ يَكْفِي
 وَمَنْ رَأَى شِعَارَ الْإِفْتِقَارِ
 وَمَا عَلَيْهِ لَازِمًا أَنْ يَسْأَلَهُ
 وَإِنْ يَبْنُ مِنْ بَعْدِ ذَا غِنَاهُ
 لِأَنَّ عِلْمَهُ إِلَى بَارِيهِ
 وَمُشْتَرٍ شَيْئًا مِنَ الْأُصُولِ
 قِيلَ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ يَأْخُذُ
 وَوَجْهُهُ لِأَنَّ ذَاكَ غَارِمٌ

(١) البيدار: هو العامل في الحرث؛ لغة عُمانية مشهورة وقد اشتق من البئدر.

قُلْتُ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَطَ
 وَقَدْ أَتَى النَّهْيُ عَنِ التَّائُلِ
 وَقِيلَ مَنْ زَكَاتُهُ قَدْ خَلَطَا
 وَقَامَ يُعْطِي الْفُقَرَاءَ مِنْهَا
 فَجَائِزٌ إِنْ كَانَ مَنْ أَعْطَاهُ
 وَتَارِكُ الزَّكَاةِ أَعْوَامًا وَلَمْ
 فَالْبَعْضُ أَفْصَى الظَّنِّ قَالُوا يَتَّبِعُ
 وَبَعْضُهُمْ قَالَ زَكَاةُ عَامٍ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ شَكَّ هَلْ أَخْرَجَهَا
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَكَّ بَعْدَ الْوَقْتِ
 لَا تُقْبَلُ الزَّكَاةُ مِنْ صَبِيٍّ
 مِنْ وَالِدٍ أَوْ مِنْ وَصِيِّ كَانَا
 فَيَلْزَمُ الْوَالِدَ أَنْ يُخْرِجَهَا
 يَلْزَمُهُ قَدْ قِيلَ فِي الْآثَارِ
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ لَا عَلَيْهِ
 يَحْفَظُهَا لَهُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَا
 وَيَلْزَمُ الْيَتِيمَ أَنْ يُصَدِّقَهُ

بِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَاثِرٍ فَقَطُّ
 بِهَا فَلَا تُعْطَى لِذِي تَأْتُلِ
 فِي مَالِهِ تَعَمَّدًا لَا غَلَطًا
 شَيْئًا فَشَيْئًا وَنَوَاهُ عَنْهَا
 مِنْ أَهْلِهَا وَالْخَلَطُ لَا نَرَاهُ
 يَدْرِ الَّذِي ضَيَّعَهُ وَقَدْ نَدِمُ
 وَهُوَ صَوَابٌ عَدْلُهُ لَا يُدْفَعُ
 تُجْزِيهِ عَنِ ذَلِكَ بِالتَّمَامِ
 فَلَا زِمَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَهَا
 فَلَا عَلَيْهِ عِنْدَ كُلِّ مُفْتِيٍّ
 إِلَّا بِرَأْيِ ذَلِكَ الْوَلِيِّ
 أَوْ مِنْ وَكَيْلٍ أَظْهَرَ الْإِحْسَانَ
 وَالْخُلْفُ فِي سِوَاهُ إِنْ أَخْرَجَهَا
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْخِيَارِ
 وَلَا لَهُ يَشْرُكُهَا لَدَيْهِ
 وَيُخْبِرُنَّهُ بِهَا مُبَلِّغًا
 فِيمَا بِهِ أَخْبَرَهُ وَحَقَّقَهُ



وَفِيهِ قَوْلٌ إِنَّهَا لَا تَلْزُمُهُ
لِأَنَّهُ فِي فِعْلِهِ قَدْ ضَيَّعَا
وَلَا تَوَكَّلُ^(١) لِفَتَى لَا يُخْرِجُ
كَفَى بِهِذَا أَنْ يَكُونَ خَائِنَا
إِلَّا إِذَا أَنْفَذَهَا تَشْتَرِطُ
عِنْدَ الَّذِي أَنْفَذَهَا يُلْزِمُهُ
فَقَوْلُهُ بَاقِيَةٌ نَفْسٌ ادَّعَا
زَكَاةَ مَالِهِ فَذَاكَ حَرْجٌ
فَلَا تَكُنْ لِخَائِنٍ مُعَاوِنَا
وَهُوَ يُجِيرُ ذَاكَ أَوْ يُسَلِّطُ

خاتمة في الجزية

وَالْمُشْرِكُونَ مِنْهُمْ الْحَرْبِيُّ
وَالْكُلُّ يَأْتِي ذِكْرُهُ فِي بَابِهِ
فَالْمُشْرِكُ الْحَرْبِيُّ مَهْمَا قَدِمَا
يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعُشْرُ مِنْ أَمْوَالِهِ
وَقِيلَ بَلْ نَأْخُذُ مِثْلَ مَا أَخَذَ
وَهِيَ عُقُوبَةٌ لَهُمْ بِمِثْلِ مَا
وَمَنْ يَكُنْ فِي ذِمَّةِ الْإِمَامِ
تُؤْخَذُ مِنْهُمْ جِزْيَةُ الصَّغَارِ
وَلَا زَكَاةَ أَبَدًا عَلَيْهِمْ
أَلْدُهُمْ^(٢) وَمِنْهُمْ الذَّمِّي
وَهَاهُنَا نَذَكُرُ بَعْضَ مَا بِهِ
إِلَى بِلَادِنَا وَنَالَهُ الْحِمَى
لَا طَهْرَةَ لَكِنْ لَصُونِ حَالِهِ
سُلْطَانُهُمْ مِمَّنْ بَارُضِهِ نَفَذَ
قَدْ فَعَلُوهُ فِي الَّذِي قَدْ أَسْلَمَا
أَوْ غَيْرِهِ مِنْ شَوْكَةِ الْإِسْلَامِ
بِحَدِّ مَا نَرَاهُ مِنْ مِقْدَارِ
إِنَّ الزَّكَاةَ لِلَّذِينَ أَسْلَمُوا

(١) توكل: بفتح التاء، وأصله ولا تتوكل، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً.

(٢) ألدُّهم: أي أسدُّهم.



طَهَارَةً لِمَالِهِ مِنَ الْخَبْثِ وَحُجَّةً لِحَالِهِ عَنِ الْوَحْدِ
فَأَيْنَ ذَا الْكَافِرِ مِنْ ذَا الْحَالِ لَا تَحْسَبِ الزَّكَاةَ غُرْمَ مَالٍ
وَحِينَ مَا أَبِي نَصَارَى تَغْلِبِ مِنْ جِزْيَةِ الصَّغَارِ فِي الْمُتَقَلِّبِ
وَطَلَّبُوا أَنْ يَدْفَعُوا الزَّكَاةَ وَصَالِحَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (١)
وَهِيَ سِيَاسَةٌ أَرَاهُ اللَّهُ وَتَدْخُلُ الْمَجُوسُ تَحْتَ الذِّمَّةِ
سُنَّتُهُمْ فِي ذَاكَ كَالْكِتَابِيِّ فَضَيَّعُوهُ خَابَ مَنْ قَدْ ضَيَّعَا
كَذَلِكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
لَهُمْ مِنَ الْإِنْجِيلِ وَالتَّوْرَةِ لَا يَعْرِفُونَ أَيُّهَا الْمُنَزَّلُ
إِنْ آمَنُوا بِالْكُلِّ كَانُوا فِي غَلَطٍ وَالْحَقُّ وَاحِدٌ وَلَيْسَ يُدْرَى
عِنْدَهُمْ فَيَقْصِدُوهُ جَهْرًا وَدُونَهَا تَوَعَّدُوا الشَّتَاتَا (*)
بِضِعْفِهَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ صَوَابَهَا وَخَيْرَهَا أَعْطَاهُ
إِذَا أَقْرَأُوا بِصَغَارِ الْجِزْيَةِ وَقِيلَ هُمْ كَانُوا أَوْلِيَ كِتَابٍ
وَبِالضِّيَاعِ عَنْهُمْ قَدْ رُفِعَا قَدْ ضَيَّعُوا فَهَاهُمْ حَيَارَى
عِدَّةٌ نُسَخَاتٍ مُحَرَّفَاتٍ فَأَمْرُهُمْ فِي ذَاكَ أَمْرٌ مُشْكِلٌ
أَوْ تَرَكَوْا الْجَمِيعَ كَانُوا فِي شَطَطٍ عِنْدَهُمْ فَيَقْصِدُوهُ جَهْرًا

(*) أي: دون دفع الزكاة ينشقون عن البقاء في حكم المسلمين، وذلك إذا ألزموا دفع الجزية؛

فصالحهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه على دفع ضعف الزكاة. (إسماعيل)

(١) يعني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.



فَكَانَ حَظُّهُمْ مِنَ الْكِتَابِ
 فَسَأَلُ اللَّهُ بَقَا الْقُرْآنِ
 وَنَسَأَلَنَّهُ بِأَنْ يُوَفَّقَا
 وَأَنْ يُنِيلَنَا مِنَ الْإِيمَانِ
 وَاحْتِمْنَا لَنَا اللَّهُمَّ بِالْخَيْرَاتِ
 ضَلَّالَهُمْ عَن سَنَنِ^(١) الصَّوَابِ
 فِينَا إِلَى انْقِضَاءِ ذَا الزَّمَانِ
 أُمَّتَنَا عَلَى الْمَعَالِي وَالتَّقَى
 أَوْفَرَ حَظًّا وَمِنَ الْإِحْسَانِ
 فَأَنْتَ رَبِّي وَاسِعُ الْهَبَاتِ

(١) السَّنَنُ: بالفتح الطريق.

كتاب الحج

الْحَجُّ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ قَدْ ابْتَلَى اللَّهُ بِهِ الْعِبَادَا
 تَعْبُدًا عَلَيْنَا الْإِمْتِثَالَ مَوَاضِعٌ^(١) عَظَمَهَا وَأَوْجَبَا
 جَعَلَهَا مَنَاسِكًا لِلْأُمَّةِ فَمَنْ يُعْظِمُ تِلْكَمُ الشَّعَائِرَا
 وَنَالَ أَجْرًا وَثَوَابًا وَافِرَا وَمَنْ تَوَلَّى عَنْهُ فَاللَّهُ غَنِي
 لِلْمُسْتَطِيعِ ظَاهِرُ الْإِلْتِمَامِ إِنْ عَرَفُوا أَوْ جَهَلُوا الْمُرَادَا
 وَمَا لَنَا التَّنْقِيرُ وَالْجِدَالُ تَعْظِيمَهَا وَفِي الْوُصُولِ رَغْبَا
 وَمُوجِبَاتٍ لِحُصُولِ الرَّحْمَةِ حَازَ مِنَ التَّقْوَى لِبَاسًا سَاتِرَا
 وَصَارَ عَبْدًا طَائِعًا وَشَاكِرَا وَإِنَّمَا يَضُرُّ نَفْسَهُ الدَّنِي

باب الاستطاعة

مِنْ لُطْفِهِ لَمْ يُوجِبْنَهُ مُطْلَقًا عَلَى غَنِيِّ مُوسِرٍ بِالزَّادِ
 مَعَ الْأَمَانِ وَوُجُودِ الرَّاحِلَةِ بَعْدَ قَضَاءِ الدَّيْنِ وَالضَّمَانِ
 إِنْ وُجِدَ الْمَذْكُورُ فِي أَشْهُرِهِ وَإِنَّمَا أَوْجَبَهُ وَحَقَّقَا
 لَهُ وَلِلْأَهْلِيْنَ وَالْأَوْلَادِ فَهَذِهِ فِيهِ شُرُوطٌ حَاصِلَةٌ
 عَمَّا جَنَى فِي سَالِفِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ يَسْعَى لِتَمَامِ أَمْرِهِ

(١) مواضع: يجوز أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره هي مواضع، ويجوز أن تكون مبتدأ محذوف خبره تقديره هنالك مواضع.



أَشْهُرُهُ شَوَّالٌ مَعَ ذِي الْقَعْدَةِ
وَيَبْدَأُ الْخَارِجُ بِالْإِخْلَاصِ
وَبَعْدَهُ يُكْفِّرُ الْأَيْمَانَ
خُرُوجُهُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ
وَبَعْدَ هَذَا يَقْصِدُ الطَّرِيقَا
فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الرَّفِيقِ
يُوسِّعُ الزَّادَ لِكَيْ يَتَّسِعَا
وَجَائِزُ رُكُوبُ هَذَا الْبَحْرِ
وَكَرَّهُوهُ لِالْتِمَاسِ الْفَضْلِ (*)
فَاللَّهُ بِالْفُلْكِ عَلَيْنَا امْتَنَّا
لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ قَدْ قَالََا
وَإِنْ سَبِيلُ الْبَرِّ قَدْ تَعَذَّرَا
لَأَنَّه مِنْ جُمْلَةِ الْمَخُوفِ
فَيَنْوِي الْحَجَّ مَتَى اسْتَطَاعَا
وَقِيلَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَحْجَا
وَتَقْضِي مِنْهُ دَيْنَهَا إِنْ حَضَرَا

وَالْعَشْرُ السَّابِقَاتِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ
وَمِنْ حُقُوقِ النَّاسِ بِالْإِخْلَاصِ
وَيَصِلُ الْأَرْحَامَ وَالْجِيرَانَ
يَوْمَ الْخَمِيسِ جَاءَ فِي الْآثَارِ
لِحَجِّهِ وَيَضْحَبُ الرَّفِيقَا
مُقَدِّمٌ أَيْضًا عَلَى الطَّرِيقِ
خُلُقُهُ فَيُعْطِينَ أَوْ يَمْنَعَا
لِلْحَجِّ وَالْجِهَادِ قَطْعًا فَادِرٍ
وَلَا أَرَى صَوَابَ هَذَا الْفَضْلِ
بِفَضْلِهِ فَكَيْفَ يُمْنَعُنَا
فَالْمَنْعُ لَا أَرَى لَهُ مَجَالًا
وَلَا يُطِيقُ الْبَحْرَ يَوْمًا عُدْرًا
فِي حَقِّهِ وَالْدَيْنُ لِلرَّؤُوفِ
وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ أَضَاعَا
مِنْ مَهْرِهَا لَوْ زَوْجُهَا قَدْ ضَجَّ (١)
وَفِطْرَةَ الْأَبْدَانِ (٢) فَلْتَفْطُرَا

(*) اي: طلب الأرزاق. (إسماعيل)

(١) ضججا: ضج أي صاح إنكارًا عليها.

(٢) زكاة الفطر. (أبو إسحاق)



لَأَنَّهُ مِنْ مَالِهَا الْمَقْدَرِ
وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَجِدَنَّ مَحْرَمًا
وَالْخُلْفُ فِي إِزَامِهَا الْوَصِيَّةُ (*)
وَالْعَبْدُ إِنْ حَجَّ وَبَعْدَ حُرِّرًا
كَذَلِكَ الصَّبِيُّ فِي صِبَاهُ
لَوْ كَانَ مِنْ بَعْدِ الْبُلُوغِ اسْتَغْنَى
وَقِيلَ بَلْ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحُلْمِ (٢)

فَزَوْجُهَا لَيْسَ لَهُ مِنْ غَيْرِ
يَسَعُهَا الْقُعُودُ (١) عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
مَعَ وُجُودِ الْمَالِ فِي الْقَضِيَّةِ
فَالْخُلْفُ فِي إِجْزَائِهِ قَدْ ذَكَرَا
إِنْ حَجَّ قِيلَ حَجُّهُ أَجْزَاهُ
وَوَجَدَ الزَّادَ وَكُلَّ مَعْنَى
يَحُجُّ وَهُوَ فَرَضٌ كُلُّ مُسْلِمٍ

باب النيابة في الحج

مَنْ وَجَدَ اسْتِطَاعَةً عَلَيْهِ
هَمَّ أَبُو حَفْصٍ بِضَرْبِ الْأَجَلِ
لَأَنَّهُ يُشْعِرُ بِالتَّهَاوُنِ
وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ إِنْ تَمَهَّلَا
فَإِنْ غَشَاهُ الْمَوْتُ ضَاقَ وَقْتُهُ

بِالْفَوْرِ أَنْ يُعَجَّلْنَ إِلَيْهِ
وَجَعَلَ جَزِيَّةً عَلَى التَّمَهُّلِ
وَهُوَ عَلَامَةٌ الضَّلَالِ الْبَائِنِ
مِنْ سَنَةٍ لِسَنَةٍ لَا مُهْمَلَا
وَنَابَ عَنْهُ إِبْنُهُ أَوْ أُخْتُهُ

(١) قوله: «يسعها القعود... إلخ»، يحتمل أنه أراد بذلك أنها يسعها القعود عن الخروج للحج لكونها معذورة، ويحتمل أن يكون أراد أنها يسعها القعود أي الخروج مع العلماء، وأراد بالعلماء الثقات، وفاقًا لما قاله بعض العلماء، وأنها يسعها السفر بجمعية ثقات المسلمين والله أعلم.

(*) أي: هل للمرأة أن توصي بالحج ولا تحج بنفسها مع ملكها مالا يفيها للحج؟ (إسماعيل)

(٢) الحلم: البلوغ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلْمَ﴾ [النور: ٥٩].



يُوصِي بِهِ كَمَثَلِ دَيْنِ الْخَلْقِ
بَلْ إِنَّهُ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ
وَقَدْ أَتَتْ نِيَابَةَ الْقَرِيبِ
فَلَيْسَ لِلْإِنْكَارِ مَعْنَى يُقْبَلُ
لَكِنَّمَا ذَلِكَ حَيْثُ يُعْذَرُ
وَأَكْثَرُ النَّاسِ يُؤَخَّرُونَ
وَهُمْ لَعَمْرُ اللَّهِ مَغْرُورُونَ
وَلَا يَنْوِبُ عَنْ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ
فَقَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ الْمُخْتَارُ
وَلَا يَنْوِبُ الطِّفْلُ حَتَّى يَبْلُغَا
وَأَمْرًا تَنْوِبُ عَنْ أَبِيهَا
كَذَلِكَ الْأَعْمَى عَنِ الْبَصِيرِ
وَخَارِجٌ بِالْحَجِّ عَنْ سِوَاهُ
يُجْزِيهِ إِحْرَامٌ لَهُ بِالنِّيَّةِ

كَذَلِكَ فِي الْمَثَالِ دَيْنُ الْحَقِّ^(١)
لَأَنَّهُ لِأَغْنَى^(٢) (*) الْأَغْنِيَاءِ
فِي فِعْلِهِ مِنْ سُنَّةِ الْحَبِيبِ
بَعْدَ الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ يُنْقَلُ
لَا حَيْثُ مَا تَهَاوَنَّا يُؤَخَّرُ
وَإِنَّهُ كَالَّذِينَ يَزْعُمُونَ
بِزُخْرَفِ الْقَوْلِ مُخَادِعُونَ
يُؤَدِّينَ مَا عَلَيْهِ يَلْزَمَنَ
وَرَخَّصُوا لِمَنْ بِهِ اضْطِرَارُ
وَيَصْلُحَنَّ أَنْ يُرَى مُبْلَغًا
وَهَكَذَا تَنْوِبُ عَنْ أُخْيَاهَا
كَذَلِكَ الْعَبْدُ مَعَ الْأَجِيرِ
فَنَسِي^(٣) الْإِسْمَ لِذَلِكَ مَا هُوَ
عَنْهُ وَفِيهِ يَبْلُغُ الْأُمِّيَّةُ

(١) أي: دين الله.

(٢) قوله: «لأغنى» بفتح اللام أي الله سبحانه وتعالى هو أغنى الأغنياء، وذكرها بمعنى أن ذلك الحق هو لله، وهو أغنى الأغنياء، فهو أحق بالقضاء.

(*) ويمكن أن يكون بكسر اللام على أنها حرف جرٌّ بمعنى الملك وهو ظاهر. (إسماعيل)

(٣) فنسي: أي نسي اسم الخارج عنه بالحج.



وَذَاكَ فِيمَا بَيْنَهُ وَرَبِّهِ وَالْحُكْمُ^(١) شَاهِدَانِ عِنْدَ صَاحِبِهِ
وَمَنْ عَلَيْهِ حَجَجٌ أَوْصَى بِهَا تُؤَدَّى بِالْتَرْتِيبِ فِي حِسَابِهَا
فِي كُلِّ عَامٍ حَجَّةٌ وَقِيلَا لَا بَأْسَ أَنْ تُقْضَى جَمِيعًا حَوْلًا

باب العمرة

زِيَارَةُ الْبَيْتِ عَلَى التَّمَامِ مِنْ الطَّوَافِ وَمِنْ الْإِحْرَامِ
فِي سَائِرِ الْعَامِ تُسَمَّى عُمْرَهُ فَتَعْمُرُ الْبَيْتَ وَتُحْيِي ذِكْرَهُ
فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ لَا يُعْدَمُ الْبَيْتُ مِنَ التَّرْدَادِ
وَالسَّعْيِ مِنْ لَوَازِمِ الْأَفْعَالِ مَا بَيْنَ رَكَعَتَيْهِ وَالْإِحْلَالِ
وَهِيَ لِعَمْرِي حَجَّةٌ صَغِيرَةٌ وَعِنْدَهَا فَضَائِلٌ كَثِيرَةٌ
فَقِيلَ سُنَّةٌ وَقِيلَ تَجِبُ وَقِيلَ لَنَا نَكْرَرْنَهَا
فِي كُلِّ عَامٍ عُمْرَةٌ كَالْحَجَّةِ وَفِي سَائِرِ الْعَامِ عُمْرَةٌ يُكْفَرُ
مَعْنَى حَدِيثٍ فِي الرَّبِيعِ وَرَدَا بِالسَّعْيِ وَالْحَجَّاجُ
وَالْأَمْرُ فِي الْكِتَابِ بِالْإِتْمَامِ

(١) قوله: «والحكم» بالرفع على الابتداء، ويجوز جره عطفاً على الضمير المجرور، أو على تقدير
في، أي عليه في الحكم شاهداً.



باب الإحرام

وَذَاكَ أَمْرٌ لَا يَكُونُ أَبَدًا
وَلَا يَصِحُّ نُسُكٌ إِلَّا بِهِ
وَهَيْئَةُ الإِحْرَامِ فِي الأَحْوَالِ
فِي مَأْكَلٍ وَمَلْبَسٍ وَفِعْلٍ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَجِدِ التَّغْلِينَ
كَذَلِكَ المَخِيْطُ أَيْضًا يُمْنَعُ
وَهَكَذَا لَا يَلْبَسُ المَزْعَفَرَا^(١)
وَيَكْشِفَنَّ الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ مَعَا
وَتَكْشِفُ المَرَأَةُ وَجْهَهَا فَقَطْ
كَذَلِكَ الحَرِيرَ تُمْنَعْنَا
كَذَلِكَ الحَلِيّ أَيْضًا يُمْنَعُ
إِلَّا لِمَنْ تَنَشَّكَ قَدْ قَصَدَا
فَهُوَ وَالطَّوْفُ مِنْ إِيْجَابِهِ
تُخَالِفَنَّ هَيْئَةَ الإِحْلَالِ
لَا يَلْبَسُ الأَخْفَافَ غَيْرَ النَّعْلِ
فَيَقْطَعَنَّ مِنْ كَعْبِهِ الخُفَيْنِ
إِلَّا النِّسَاءَ فَلَهَا لَا يُمْنَعُ
وَلَا مُورَسًا^(٢) وَلَا مُعْضَفَرًا^(٣)
فَإِنَّهُ عَنِ سَثْرِ ذَاكَ مُنْعَا
وَلَا تُغَطِّيهِ فَإِنَّهُ غَلَطُ
وَالطِّيبَ أَيْضًا لَا تُقَرَّبْنَا
وَقِرْطُهَا مِنْ أُذُنِهَا فَتَنْزَعُ

(١) المزعفر: المصبوغ بالزعفران.

(٢) المورس: الثوب المصبوغ بالورس، وهو ضرب من النبات أصفر طيب الرائحة يُصبغ به، ولعل منعه لما فيه من تهيج الباء، وإنما منع الطيب عن المحرم؛ لأنه يدعو إلى الجماع، ولأنه منافٍ لشعار الحج الذي كان منه البعد عن الزينة والترفيه، وملاذ الدنيا المنافية لمقاصد الآخرة والاتصاف بالخشوع، والعصفر شجر القرطم. (أبو إسحاق)

(٣) المعصفر المصبوغ بالعصفر، وهو الشَّوْزَان بفتح الشين، وهو زهر نبت معروف يشبه الزعفران في اللون لا في العرف.

وَالْكُحْلُ لِلْمُحْرَمِ لَا بَأْسَ بِهِ
 وَيَحْمِلُ الطَّيْبَ أَخُو الْإِحْرَامِ
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَلْصَقَنَّ بِجَنْبِهِ
 وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا لِمُحْرَمٍ
 وَلَا لَهُ يُزَوِّجُ النِّسَاءَ^(١)
 قَدْ أَفْسَدَ الْحَجَّ بِذَلِكَ الْعَامِ
 وَحَجَّةٌ مِنْ قَابِلٍ تَلْزُمُهُ
 نَهَى إِلَهُ الْعَرْشِ ذُو الْجَلَالِ
 وَهِيَ الْجَمَاعُ وَالْمَعَاصِي وَالْمِرَا
 وَاعْتَزَلَنَّ الطَّيْبَ وَالنِّسَاءَ
 وَالشَّعْرُ لَا بَأْسَ بِهِ إِنْ أَنْشَدَا^(٢)
 وَلَا يَقْصُ ظُفْرًا وَلَا شَعْرَ
 إِنْ كَانَ ذَلِكَ خَالِيًا مِنْ طَيْبِهِ
 إِنْ كَانَ لِلْبَيْعِ بِلَا مَلَامٍ
 وَلَا يَنَالُهُ بِفَضْلِ ثَوْبِهِ
 يُرَاجِعُ الزَّوْجَةَ فَاسْمَعْ وَافْهَمْ
 أَوْ يَتَزَوَّجَ عَادَةً حَسَنَاءَ
 مَنْ جَامَعَ الْمَرْأَةَ فِي الْإِحْرَامِ
 بِهَا قِضَاءٌ لِلَّذِي يَهْدُمُهُ
 عَنْ رَفْتٍ^(٣) وَالْفِسْقِ وَالْجِدَالِ
 فِي الْحَجِّ مِنْهَا يَا فَتَى كُنْ حَذِرًا
 وَاتْرُكْ بِذَلِكَ اللَّغْوَ وَالْمِرَاءَ
 لَوْ كَانَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ وَرَدًا
 مِنْهُ وَلَا يُؤَثِّرَنَّ فِيهِ أَثَرُ

(١) قوله: «ولا له يزوج النساء... إلخ» لعل الشيخ نور الدين اقتصر على قول بالمنع لكونه أصح عنده، وإلا ففي ذلك خلاف مشهور.

(٢) الرفث ما تضمن من الكلام لما يستقبح ذكره من دواعي الجماع وألفاظه، وكناية عن الجماع كما في قوله تعالى: «أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ» [البقرة: ١٨٧] أي الإفضاء بالجماع، وأما الرفث في قوله تعالى: «فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوفٌ» [البقرة: ١٩٧] الآية، فعن ابن الخطاب هو الجماع، واقتصر عليه الناظم وهو الصحيح لما ورد أن ابن عباس كان ينشد في الطواف: فَهَنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيَسًا. البيت. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «إن أنشد» بالبناء للفاعل أي أنشده المحرم.



لَا بَأْسَ لِلْمُحْرِمِ بِالْحِجَامَةِ
 إِنْ شَاءَ أَنْ يَسْلَمَ مِنْ حُكْمِ الدَّمِ
 وَفِدْيَةٍ تَلْزَمُهُ مَكَانَهَا
 وَرَخَّصُوا فِي الْكَيْسِ أَنْ يُشَدَّ
 وَالرَّأْسَ مِنْ ضَرْرٍ يُغْطِيَنَّهُ
 وَفِدْيَةٍ تَلْزَمُ إِنْ أَتَاهُ
 لَا بَأْسَ إِنْ كَانَ بِإِلَّا رِضَاهُ
 لِلصَّيْدِ مُطْلَقًا فَيَقْتُلْنَا
 فَإِنْ حَلَّهُ أَتَى فِي الذَّكَرِ
 عِنْدَهُمْ^(١) مِنْ جُمْلَةِ الْحَرَامِ
 وَيَأْكُلَنَّ لَحْمَهُ هَنِيئًا
 وَيَأْكُلَنَّ بَيْضَهُ عِيَانًا
 لَا يَدْخُلَنَّ فِي جُمْلَةِ الْمَحْدُودِ
 حَدَاةً وَالْكَلْبَ مَهْمَا يَعْقِرُ
 وَقِيلَ يُرْمَى إِنْ أَتَى الرَّكَابَا

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَحْرِنَا الْفَهَامَةَ
 وَالشَّعْرُ لَا يُحَلَقُ تَحْتَ الْمِحْجَمِ
 وَإِنْ أَذَتْهُ ضِرْسُهُ أَبَانَهَا
 وَمَا لَهُ أَنْ يَعْقِدَنَّ عَقْدًا
 كَذَلِكَ الْكَسْرُ يُجَبِّرُنُهُ
 وَيَحْلِقَنَّه إِذَا أَذَاهُ
 وَإِنْ يَكُنْ سِوَاهُ قَدْ غَطَّاهُ
 وَمَا لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَنَا
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ صَيْدَ بَحْرِ
 وَأَكْلُ صَيْدِ الْبَرِّ فِي الْإِحْرَامِ
 وَجَائِزٌ أَنْ يَذْبَحَ الْأَهْلِيَّا
 مِنْ غَنَمٍ أَوْ مِنْ دَجَاجٍ كَانَا
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الصُّيُودِ
 وَيَقْتُلُ الْمُحْرِمُ سَبْعًا تُذَكَّرُ
 وَعَقْرَبًا وَحَيَّةً غَرَابَا

(١) قوله: «عندهم» أي عند الجمهور، وبه قال أصحابنا، وبعضهم يقول بتحريم الاصطياد على المحرم، ولا يحرم عليه أكله إذا لم يصدده هو، ولا صيده من أجله.

وَفَأَرَةً وَسَبُعًا أَتَاهُ
 وَالْبَاغِي إِنْ أَتَاكَ فَاذْفَعْنَهُ
 وَمَا عَلَيْكَ حَرْجٌ مِنْ ذَاكَ
 لِلَّهِ دَرُّ الشَّرْعِ مَا أَكْرَمَهُ
 وَالذُّلُّ لَمْ يُشْرَعْ لَنَا فِي مَوْطِنٍ
 عَيْنٌ ذُلًّا قَدْ نُهِينَا عَنْهُ
 وَمِثْلَهَا قِيلَ الَّذِي آذَاهُ^(١)
 لَوْ كُنْتَ فِي الدَّفَاعِ تَقْتُلْنَهُ
 عَنِ الْهَلَاكِ رَبُّنَا نَهَاكَ
 قَدْ رَفَعَ الْبَاسَ وَقَدْ كَرَّمَهُ^(٢)
 فَمَا الذَّلِيلُ عِنْدَنَا بِمُؤْمِنٍ
 فَالْحِلْمُ وَالتَّقَاةُ^(٣) لَيْسَ مِنْهُ

ذكر بدء الإحرام

وَقَاصِدٌ لِنُسُكِ الْإِسْلَامِ
 لَا يَعْدُونَهَا وَهُوَ غَيْرُ مُحْرَمٍ
 يَلْمَلَمُ مِيقَاتِ أَهْلِ الْيَمَنِ
 وَجُحْفَةَ أَيْضًا لِأَهْلِ الشَّامِ
 وَذَاتِ عِرْقٍ لِلْعِرَاقِ وَلِمَنْ
 لَا يَعْدُونَ مَوَاضِعَ الْإِحْرَامِ
 فَإِنْ تَعَدَّى قِيلَ فِيهِ بِالذَّمِّ
 وَذُو الْحُلَيْفَةِ لِكُلِّ مَدَنِيٍّ
 وَقَرْنٌ^(٤) لِنَجْدِهَا التَّهَامِيٍّ
 أَتَى إِلَيْهَا لَوْ أَتَى مِنَ الْيَمَنِ

(١) ورد أيضًا في الحديث قتل الذئب والنمر وقتل الوزغ على ما رواه الطبراني: «اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة» فمجموع ما ورد قتله عشرة، وهي تقتل مطلقًا أو إذا خيف منها؟ فيه خلاف في غير الحية والعقرب وما شاكلها من ذوات السموم؛ لأن ضررها غير مأمون مطلقًا، وقال بعض: الأمر بالقتل على عمومها، والتقييد بالخوف يحتاج إلى دليل، ولم يرد. (أبو إسحاق)

(٢) الضمير في (كَرَّمَهُ) عائِدٌ إلى المؤمن المقصود بذلك.

(٣) التقاة: التقية قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُؤْا مِنْهُمُ تُقْنَةً﴾ [آل عمران: ٢٨].

(٤) قوله: «وقرن» بفتح الراء لإقامة الوزن، وإنما هو بإسكانها في الأصل.



لِمَنْ أَتَى مِنْ أَهْلِ وَشَاسِعِ
 مِنْ مَكَّةَ مِنْ أَهْلِهِ يُلَبِّي
 مِنْ مَكَّةَ لَا غَيْرَهَا إِحْرَامُهُ
 أَوْ مَسْجِدِ الْجَنَّةِ مَعَ الْأَصْحَابِ
 لِلْحِلِّ ثُمَّ فِيهِ يُحْرِمُنَا
 فَيَجْمَعَنَّ الْمَوْضِعَيْنِ جَمْعًا
 جَمْعُهُمَا فِي التُّسْكِينِ يَلْزَمُ
 فَاحْرَمِ وَلَبَّ خَالِقَ الْأَنَامِ
 وَاعْتَسِلَنَّ بِالْمَاءِ لِلتَّطْيِيبِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضٌ بِذَلِكَ الْحِينِ
 مِنْ بَعْدِهِ وَذَلِكَ يُجْزِيْنَا
 لَوْ نَجَسْنَا أَوْ جُنُبًا يَكْفِيهِ
 طَهَارَةُ الْأَبْدَانِ بِالتَّمَامِ
 وَلَا تَطْفُ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ
 لَا تُمْنَعَنَّ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ يُفْرَضُ

كَذَاكَ فِي بَقِيَّةِ الْمَوَاضِعِ
 وَمَنْ يَكُنْ مَحَلَّهُ بِالْقُرْبِ
 وَمَنْ يَكُنْ بِمَكَّةَ مُقَامَهُ
 فَاحْرَمِ مِنَ الْبَطْحَا أَوْ الْمِيزَابِ
 وَإِنْ يَشَا الْعُمْرَةَ يَقْصِدُنَا
 وَبَعْدَ ذَا يَطُوفُ ثُمَّ يَسْعَى
 فَالْمَوْضِعَانِ الْحِلُّ ثُمَّ الْحَرَمُ
 فَإِنْ بَلَغْتَ مَوْضِعَ الْإِحْرَامِ
 وَادَّهَنَ بُدْهَنٍ مَا بِهِ مِنْ طِيبِ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ تُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ
 وَإِنْ يَكُنْ فَرَضٌ فَاحْرَمْنَا
 أَمَّا اللَّزُومُ لَا لُزُومَ فِيهِ
 إِذْ لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِحْرَامِ
 كَذَلِكَ الْوُقُوفُ وَالْمَشَاعِرُ^(١)
 مِنْ ثُمَّ كَانَتْ النِّسَاءُ الْحَيْضُ

(١) قوله: «كذلك الوقوف والمشاعر» أي أنها تجزئ من الجنب إلا الطواف؛ فإن الطهارة شرط فيها.



إِلَّا الطَّوَافَ فَإِلَى أَنْ تَطْهَرَا
وَالْبَسَ إِزَارًا وَرِدَاءًا طَهْرًا
وَانْتَصَبَنَ مُلَبِّيًا تَذَكُّرُ مَا
بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ بِهِمَا
فَمُفْرِدٌ بِالْحَجِّ مَا عَلَيْهِ
فَلَا ذِبَاحَ لَا وَلَا صِيَامًا
وَمُفْرِدٌ بِعُمْرَةٍ لَا يَلْزِمُهُ
مَا لَمْ يَكُنْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ اعْتَمَرَ
يَفْعَلُ مَا شَاءَ إِلَى أَنْ حَجًّا
فَذَلِكَ ذُو تَمْتُّعٍ مُشْتَهَرٌ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَصُومُ عَشْرًا كَامِلَةً
وَسَبْعَةً بَعْدَ الرَّجُوعِ تَلْزِمُ
كَفَّارَةَ التَّلْذُّذِ الْمُحَدَّدِ
وَالْخُلْفُ فِي الْهَدْيِ عَلَى مَنْ قَرْنَا

وَيُحْبَسُنْ لَهَا الْمُكَارَى^(١) إِنْ طَرَا
لَمْ يُلْبَسَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ طَهَّرَا
قَصْدَتُهُ مِنْ نُسْكَيْكَ مُحْرَمًا
فَأَنْتَ قَارِنٌ مُضِيفٌ لَهُمَا
إِلَّا تَمَامُ حَجِّهِ لَدَيْهِ
عَلَيْهِ فِيهِ لَا وَلَا إِطْعَامًا
سِوَى الَّذِي مِنْ فِعْلِهِ يَلْتَزِمُهُ
ثُمَّ أَحَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَاسْتَقَرَّ
فِي عَامِهِ وَبِالتَّلْبِي عَجًّا^(٢)
يَلْزِمُهُ هَدْيِي هُنَاكَ يَنْحَرُ
ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْقَافِلَةِ^(٣)
وَذَلِكَ عَنِ تَمْتُّعٍ مُلْتَزِمٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُجَاوِرًا لِلْمَسْجِدِ
وَلَا أَرَى اللَّزُومَ شَيْئًا بَيْنَا

(١) قوله: «مُكَارَى» أي الجمال أو الحمار الذي استأجرته لحملها، فإنه يُحْبَسُ معها بمكة إلى أن تطهر من حيضها، وتطوف بالبيت طواف الإفاضة، وذلك إذا لم يوجد من يحملها إذا لم يقف معها دفعًا للضرر.

(٢) أي رفع صوته. (أبو إسحاق)

(٣) قبل القافلة: أي قبل الرجوع.



فَقِيلَ سَعْيِي وَطَوَافٌ كَافِي
مِنَ الطَّوَافِ وَكَذَا سَعْيَانِ
فَوَاجِبُ فِعْلُهُمَا مُجْتَمِعَا
فَحُكْمُهُ فِي ذَاكَ حُكْمُ الْأَصْلِ
فَمَا جَنَاهُ يَلْزَمُ الْوَلِيَّ

وَالْخُلْفُ فِي السَّعْيِ وَفِي الطَّوَافِ
وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُهُ إِثْنَانِ
لَأَنَّهُ لِلنُّسْكَينِ جَمْعَا
وَمَنْ يَكُونُ نَائِبًا فِي الْفِعْلِ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ أَحْرَمَ^(١) الصَّبِيَّ

باب الطواف

سَبْعًا فَذَلِكَ الطَّوَافُ فَاعْبُدِ
وَالطُّهْرُ فِيهِ شَرْطُهُ الصَّحِيحُ
مِثْلَ الصَّلَاةِ لَكِنْ جُوزَ الْكَلِمِ
وَبَعْدَ إِحْلَالِ لِحَالِ الْحَجَّةِ
لِمَنْ هُنَاكَ يَفْعَلْنَ وَيَرْغَبُ
بِالرُّكْنِ وَالْمِيزَابِ وَالطَّوَافِ
عَدَّ الطَّوَافِ وَحَصَى الْجَنَادِلِ
وَجَائِزُ لَطَائِفِ يَشْتَمِلُ
جَازَ الطَّوَافِ قَدْ رَوَى الثَّقَاتُ
تَلْزَمُهُ قِيلَ بِلاَ اخْتِلَافِ

وَمَنْ يَدُرُّ بِالْبَيْتِ لِلتَّعْبُدِ
يَكُونُ فِيهِ الذُّكْرُ وَالتَّسْبِيحُ
وَهُوَ إِلَى فَرْضٍ وَنَقْلِ يَنْقَسِمُ
فَالْفَرْضُ فِعْلُهُ لِحَالِ الْعُمْرَةِ
وَالنَّقْلُ مَا عَدَاهُمَا فَيُنْدَبُ
يُكْتَبَرُ فِي الدُّعَاءِ بِالْإِلْحَافِ
وَجَائِزُ يَحْفَظُ بِالْأَنَامِلِ
وَبِاللِّسَانِ أَيُّ ذَاكَ يَفْعَلُ
وَمَا بِهِ قَدْ جَازَتِ الصَّلَاةُ
وغيرُهُ إِعَادَةُ الطَّوَافِ

(١) أحرمه: أي جعله محرماً، أو أمره بالإحرام، أو ألْبَسَهُ لباس الإحرام وهو صبي.



وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطُوفَ عَارِي
 وَاشْرَبَ إِذَا مَا شِئْتَ فِي الطَّوَافِ
 وَفِي الطَّوَافِ تَبْتَدِي بِالْحَجْرِ
 فَتَجْعَلُ الْبَيْتَ عَلَى الْيَسَارِ
 وَاسْتَلِمِ الرُّكْنَ وَلَا تُزَاحِمَا
 وَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَقَامِ
 وَتَارِكُ الرُّكُوعِ يَرْجِعْنَا
 فَإِنْ مَضَى فَقِيلَ حَجُّهُ فَسَدَ
 فِي فِعْلٍ ذَاكَ غَضَبُ الْجَبَّارِ
 فَالْحُكْمُ^(١) فِي ذَلِكَ غَيْرُ خَافٍ
 وَتَخْتِمَنَّ بِهِ تَمَامَ الْأَثَرِ
 حَتَّى تَتِمَّ سَبْعَةَ الْأَدْوَارِ
 أَشْرُ إِلَيْهِ إِنْ تَرَى تَزَاحِمَا
 تَكُونُ لِلطَّوَافِ كَالْخِتَامِ
 مَا دَامَ بِالْقُرْبِ وَيَرْكَعْنَا
 وَقِيلَ بَلْ يَلْزِمُهُ دَمٌ فَقَدْ^(٢)

باب السعي

وَالسَّعْيُ بَيْنَ الْمَرْوَتَيْنِ يَلْزِمُ
 مَحَلَّهُ بَعْدَ الطَّوَافِ الْوَاجِبِ
 عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهُ مِنْ بَعْدِ
 تَخْرُجَ مِنْ بَابِ الصَّفَا وَتَبْتَدِي
 فَتَحْسِبُ الْمَسِيرَ وَالرُّجُوعَا
 تُهْرَوِلَنَّ فِي الْمَسِيلِ الْمُنْحَدِرِ
 فَرَضًا وَقِيلَ سُنَّةٌ فِيهَا دَمٌ
 فَمَنْ يُقَدِّمُهُ فَعَيْرُ صَائِبِ
 طَوَافِهِ فَيَظْفَرَنَّ بِالرُّشْدِ
 بِهِ إِلَى الْمَرْوَةِ سَبْعًا تَقْتَدِي
 شَوَاطِينِ حَتَّى تُكْمَلَ السَّيْعَا
 وَتَمْشِينَ فِي مَا عَدَاهُ مُسْتَقِرَّ

(١) قوله: «فالحكم» وفي نسخة فالجمل.

(٢) قوله: «فقد» أي فقط.



وَمَا عَلَى النِّسَاءِ أَنْ تَهْرُولاَ
كَذَلِكَ الْمَرِيضُ إِنْ لَمْ يَقْدِرِ
وَمَنْ نَسِيَ فَلَمْ يَهْرُولْنَا
كَذَاكَ مَنْ يَتْرُكُهُ لِجَهْلِهِ
وَمُرْمِلٌ فِي سَعْيِهِ جَمِيعًا
وَإِنْ يَكُنْ أَسَاءَ فِي أَفْعَالِهِ
وَجَائِزٌ تَسْعَى وَأَنْتَ رَاكِبٌ
لَكِنَّهَا تُؤَمَّرُ أَنْ تُعَجَّلَا
فَإِنَّهُ بِالْعُذْرِ أَوْلَى فَاْعْذِرْ
فَقِيلَ بِالنِّسْيَانِ يُعْذَرْنَا
بِأَنَّهُ الْمَسْنُونُ عِنْدَ فِعْلِهِ
جَهْلًا فَقِيلَ لَا نَرَى التَّضْيِيعَا
فَالنَّقْضُ لَا يَدْخُلُ فِي أَعْمَالِهِ
وَالفَضْلُ لِلْمُشَاةِ فَضْلٌ وَاجِبٌ

باب الإحلال

وَذَاكَ مَعْنَى خَالَفَ الْإِحْرَامَا
مِنَ النِّسَاءِ وَصَيْدِ غَيْرِ الْحَرَمِ
يَكُونُ بَعْدَ السَّعْيِ لِلْمُعْتَمِرِ
وَالصَّيْدِ وَالنِّسَاءِ يُمْنَعَانِ
وَالطَّيْبُ قَالَ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَا
وَمَنْ يَسْقُ لِلْهَدْيِ حِينَ اعْتَمَرَا
يُبَاحُ مَا كَانَ بِهِ حَرَامَا
وَالْأَكْلِ وَاللَّبَاسِ طُرًّا فَاْعَلَمَ
وَبَعْدَ نَحْرِ لِلنِّسْيِكِ الْأَكْبَرِ^(١)
قَبْلَ الطَّوَافِ لِلْمُحِلِّ^(*) الثَّانِي
كَمِثْلِهِ وَقِيلَ لَمْ يُحْرَمَا
فَذَاكَ لَا يُحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَا

(١) قوله: «النسيك الأكبر» هو طواف الزيارة، والأصغر ما يكون من النحر والحلق قبله، فلا يحل له صيد البر ولا النساء إلا بعد الطواف، والخلف في الطيب، هذا هو المشهور في ذلك.
(*) (للمحل) بفتح الحاء على أنه مصدر ميمي بمعنى الإحلال أي: قبل الطواف للإحلال الثاني أو بكسر الحاء على أنه اسم فاعل والمراد بالمحل الثاني من أحل الإحلال الثاني، وقد يكون (المحل) بكسر الحاء بمعنى الإحلال؛ فهو من باب المجاز المرسل وعلاقته الاشتقاق. (إسماعيل)



وَقَارِنٌ يُقِيمُ فِي إِحْرَامِهِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ لَهُ
وَالْحَلْقُ وَالتَّقْصِيرُ لِلشُّعُورِ
وَذَاكَ كَالتَّسْلِيمِ لِلْمُصَلِّي
فَالْحَلْقُ أَنْ تَسْتَقْصِينَ^(١) الشَّعْرَا
وَالثَّانِي أَنْ تُقْصِرَنَّ طُولَهُ
وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ إِلَّا الثَّانِي
تَأْخُذُ مِنْهُ قَدْرَ أَصْبُعَيْنِ
وَأَيْمَنَ الشَّقَيْنِ قَدَمَنَا
وَأَصْلَعُ الرَّأْسِ يُمِرُّ الْآلَةَ

وَيَعْمَلُ الْحَجَّ إِلَى تَمَامِهِ
يَجْعَلُهُ تَمَثُّعًا إِهْلَالَهُ
يُبِيحُ مَا كَانَ مِنَ الْمَحْجُورِ
يَخْرُجُ مِنْ تَحْرِيمِهَا لِلْحَلِّ
وَفَضْلُهُ عَلَى سِوَاهُ اشْتَهَرَا
وَتُبْقَيْنُ كَحَالِهَا أُصُولُهُ
فَالْحَلْقُ لَا يَكُونُ فِي النِّسْوَانِ
لأَرْبَعِ أَصَابِعِ^(*) الْيَدَيْنِ
فِي الْحَلْقِ وَالْقِبْلَةَ وَجْهَنَا
فِي رَأْسِهِ وَكَانَ ذَا إِحْلَالَهُ

باب عرفة والمشاعر

وَمَنْ يَكُنْ أَحَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ
فَقِيلَ إِنْ رَأَى هِلَالَ الْحَجِّ
وَقِيلَ بَلْ يُهَلُّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ

بِحَجَّةٍ يُحْرَمُ مِنْ مَكَّتِهِ
يُهَلُّ^(٢) فِي الْحَالِ بِذَاكَ الْحَجِّ
عِنْدَ الْخُرُوجِ لِمَنَى وَالتَّهْنِئَةِ

(١) قوله: «تستقصين» أي تستأصله بالموسى. (أبو إسحاق)

(*) يجوز نصب (أصابع) على نزع الخافض والتقدير: بأصابع اليدين، ويجوز الجرُّ على أنه بدل من

(أربع). (إسماعيل)

(٢) يُهَلُّ: أي يُحْرَمُ.



وَإِنْ يَشَا فِي الْبَيْتِ مِنْ مِزَابِهِ
 ثُمَّ يُودَّعَنَّ ثُمَّ يَرْحَلُ
 يُعْرِفُ فِي عَرْفِهِمُ الْمُشْتَهَرِ
 وَالْعَصْرَ ثُمَّ هَكَذَا وَالْفَجْرَا
 وَكُنْ بِهَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ
 قَبْلَ الطُّلُوعِ بَلْ لَهُ فَاَنْتَظِرِ
 حَتَّى تُوَافِيَ عَرَفَاتِ الْقُرْبِ
 جَمْعًا بِهَا وَلَا تُؤَخِّرْنَا
 حُطْبَتَهُ إِنْ قَامَ يَخُطِبُنَا
 وَفِي دُعَاءِ كَامِلِ الْأَحْوَالِ
 لَيْسَ لَهَا فِي الْحُسْنِ مِنْ مُشَارِكَةٍ*
 وَتُؤَمِّنُ الْخَيْرَاتِ فِيهَا وَالْعُلَا
 بِأَهْلِهَا مَلَائِكًا يُبَاهِي
 وَسَارِعَنَّ فِي لِحَاقِ الْقَوْمِ
 فِيهَا وَأَنْ يَجْعَلَنِي مِمَّنْ وَصَلُ

يُحْرَمُ عِنْدَ بَيْتِهِ مِنْ بَابِهِ
 وَهُوَ الشَّهِيرُ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ
 وَذَا الْوِدَاعِ بِطَوَافِ الصَّدْرِ
 وَاقْصِدْ مِنِّي وَصَلِّ فِيهَا الظُّهْرَا
 تُصَلِّي فِيهَا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ^(١)
 وَلَا تَجَاوِزَنَّ لِلْمُحَسَّرِ
 وَامْضِ وَأَنْتَ دَائِمًا تُلَبِّي
 وَبَعْدَ أَنْ تَزُولَ^(٢) صَلَّيْنَا
 فَصَلِّ عِنْدَ النَّاسِ وَاسْمَعْنَا
 وَكُنْ إِلَى الْغُرُوبِ فِي ابْتِهَالِ
 فَإِنَّهَا عَشِيَّةٌ مُبَارَكَةٌ
 فَاخِرَةٌ تُبْهَجُ مَنْ تَأَمَّلَا**
 مِنْ فَضْلِهَا وَالْكُلُّ فَضْلُ اللَّهِ
 فَاحْرِضْ عَلَى الْخَيْرَاتِ فِي ذَا الْيَوْمِ
 فَاسْأَلِ الرَّحْمَنَ مِنْ خَيْرِ نُزُلِ

(١) الخمس: بالخفض للمجاورة كقولهم هذا حجر صب خرب.

(٢) تدخل الزوال أو أراد تزول الشمس. (أبو إسحاق)

(* عجز البيت تضمين، فهو للمحقق الخليلي في مقاليد التصريف. (إسماعيل)

(**) هذا الشطر أيضًا من مقاليد التصريف. (إسماعيل)



وَاللَّهُ حَسْبِي وَعَلَيْهِ الْمُتَّكِلُ
وَكَرَّهُوا الصِّيَامَ مِمَّنْ يَقِفُ
وَالطُّهْرُ فِيهَا مُسْتَحَبٌّ فَاعْرِفَا
وَالنَّفْسَاءُ مِثْلُهَا وَالْجُنُبُ
وَلَا وَقُوفَ لِلَّذِي قَدْ سَكِرَا
وَإِنْ يَكُنْ دَرَى وَلَوْ قَلِيلًا
وَعَرَفَاتٌ لِلْوُقُوفِ مَوْضِعٌ
وَأَرْضُهَا تَضُمُّ الْوَاقِفِينََا
وَعُرْنَةٌ^(*) لَيْسَ لَنَا بِمَوْقِفٍ
مَوْضِعُهَا الْمَعْرُوفُ دُونَ عَرَفَةَ
وَلَا تُفِضُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ
مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ الْعَرَبُ
وَسِرٌّ وَلَا تُصَلِّ قَبْلَ جَمْعٍ
تَجْمَعُ فِيهَا لِلْعِشَاءِ مَعًا
وَبِتُّ وَصَلَّ الْفَجْرَ فِيهَا بَغْلَسُ^(***)

فَلَمْ يُخَيِّبْ مَنْ عَلَى اللَّهِ اتَّكَلُ^(*)
لِأَنَّهُ عَنِ الْوُقُوفِ يَضْعُفُ
وَجَائِزٌ لِحَائِضٍ أَنْ تَقِفَا
وَالطُّهْرُ إِنْ أَمَكْنَ فَهُوَ أَوْجَبُ
حَتَّى مَضَى النَّهَارُ وَهُوَ مَا دَرَى
فَذَاكَ يُجْزِيهِ عَلَى مَا قِيلَا
جَمِيعُهَا وَأَصْلُهَا مُتَّسِعٌ
ثُمَّ الْحِصَاةُ^(١) لِلْعُمَانِيِّنَا
مَوْقِفٌ إِبْلِيسَ بِهَا لَا تَقِفُ
إِذَا جَهَلْتَ فَاسْأَلْنِ مَنْ عَرَفَهُ
فَهَدِينَا مُخَالَفٌ لِلرَّجْسِ
فَإِنَّهُمْ لَا يَنْظُرُونَ^(***) تَغْرُبُ
وَصَلِّيْنَ بِهَا صَلَاةَ الْجَمْعِ
مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ هُنَاكَ وَقَعَا
وَقِفْ عَلَى الْمَشْعَرِ إِنْ نَلْتَ نَفْسُ^(٢)

(*) البيت تضمين من مقاليد التصريف. (إسماعيل)

(١) الحِصَاة: موضع معروف في عرفة اعتاد الوقوف فيه أهل عُمان.

(**) عُرْنَةٌ: بفتح الراء، وسكنها الناظم ضرورة. (إسماعيل)

(***) ينظرون: أي ينتظرون. (إسماعيل)

(****) بغلس: أي في أول الفجر مع وجود الظلام. (إسماعيل)

(٢) نفس: أي سعة.



تَلَقَّاهُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمًا نَافِعًا
مُحَسَّرًا إِلَى مِنَى ثُمَّ ارْتَعِ
سَبْعًا لِكُلِّ رَمِيَةٍ تَكْبِيرَهُ
وَاحْلِقِ وَقَصِّرْ إِنْ تَشَاءَ لِلشَّعْرِ
وَارْجِعْ وَلَا تَبْتَ هُنَاكَ قَطْعًا
وَالدَّمُّ يَلْزَمَنَّ مَنْ بَاتَ هُنَا (٢)
ثُمَّ إِلَى رَمِيِ الْجِمَارِ انْطَلَقَا
أَوْ قَدَّمَ الْأَخِيرَ يَذْبَحُنْ دَمًا

وَأذْكَرُ هُنَاكَ اللَّهَ ذِكْرًا وَاسِعًا
وَقَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ شَمْسٌ فَاقْطَعْ
وَارْمِ بِهَا جَمْرَتَهَا الْكَبِيرَةَ
وَأَذْبَحْ أَوْ انْحَرْ فَمِنَى لِلْمَنْحَرِ (١)
وَأَمْضِ تَزُورُ الْبَيْتَ ثُمَّ تَسْعَى
فَإِنَّمَا هَذِي اللَّيَالِي لِمِنَى
وَالدَّمُّ قِيلَ يَلْزَمَنَّ مَنْ حَلَقَا
كَذَاكَ إِنْ أَخْرَا مَا قَدْ قَدَّمَ

باب رمي الجمار

لِلنَّاسِكِينَ الرَّمِيِ لِلْجِمَارِ
ثَلَاثَةٌ مَوْضِعُهَا قَدْ بَيَّنَّا
وَكُلُّهَا بَعْدَ الزَّوَالِ يُقَذَفُ (٣)
وَجَمْرَةُ الْعُقْبَةِ تُرْمَى أَمْسَ (٤)
وَسَائِرُ الْأَيَّامِ تُرْمَى الْكُلَّ
بِاللَّيْلِ رَمِيِ خَائِفٍ وَرَاعِي

وَمِنْ تَمَامِ النَّسْكِ الْمُخْتَارِ
وَهِيَ مَوَاضِعُ أُعِدَّتْ بِمِنَى
بَنَوْا عَلَيْهَا نَقْصًا* تُعْرَفُ
وَوَقْتُهِ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ
قَبْلَ الزَّوَالِ قَبْلَ أَنْ تُحِلَّا
وَجَائِزٌ أَيْضًا بِلَا نِزَاعٍ

(١) يعني أي موضع النحر في اليوم العاشر من ذي الحجة.

(٢) هنا: أي في مكة أو غيرها مما سوى منى، وقيل ليس عليه شيء كما جاء في الحديث.

(*) النَّقْصُ مفردا نَقْصَةً، والمراد بها الأعمدة التي يقوم عليها البناء في لهجة العُمانيين. (إسماعيل)

(٣) يُقَذَفُ: أي يرمى. (إسماعيل)

(٤) أَمْسَ: أي في اليوم العاشر قبل الزوال.

فَالرَّمِي وَالذَّبْحُ مَعًا وَالنَّحْرُ
 وَمَنْ نَسِيَ إِلَى الْغُرُوبِ يَقْضِي
 يَزْمِي غَدًا عَنْ يَوْمِهِ وَأَمْسٍ
 وَيَنْبَغِي لِمَنْ رَمَى الْجِمَارًا
 كُلُّ حَصَاةٍ عِنْدَهَا تَكْبِيرَةٌ
 وَمَنْ رَمَاهَا بِثَمَانٍ حَصَلًا
 وَالْحَجَرَ السَّبْعِينَ هَيْئًا
 يُلْقَطُ كُلُّهُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ (*)
 وَجَائِزٌ إِنْ كَانَ مِنْ أَرْضِ الْحَرَمِ
 وَمِنْ مَسِيلِ الْوَادِي تَزْمِينًا
 وَجَائِزٌ تَزْمِي وَأَنْتَ رَاكِبٌ
 إِنْ كَانَ مِنْ ضَرْوَرَةٍ قَدْ نَابَا
 أَمَّا الطَّوَافُ لَا يُطَافُ عَنْهُ
 وَطُفَّ بِهِ وَهَكَذَا يُرْكَبُ
 وَبِمَنْى ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ

(١) الخذف: الرمي بالحصاة من بين إصبعين، ويقال من أعمال قوم لوط، وهو بالخاء المعجمة والذال المعجمة.

(*) دلت الآثار أن عبد الله بن عباس قد التقط للرسول الكريم من موقفه الذي وقف فيه لرمي جمرة العقبة يوم العاشر، والله أعلم، والمراد أنه يرمي بحصى التقطه من الحرم لا من الجبل. (إسماعيل)
 (***) غسل الحصى الذي يرمى به لم يثبت فيه شيء منقول، وهو مما استحبه بعض العلماء. (إسماعيل)



وَيَكْفِي يَوْمَانِ لِمَنْ تَعَجَّلَا
وَأَوَّلُ النَّفْرَيْنِ هُوَ الْأَوَّلُ
وَإِنْ أَتَى اللَّيْلُ عَلَيْهِ وَجَبَا
عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّهَا مُسْتَوْعِبَا
وَكَانَ قَبْلَ اللَّيْلِ مِنْهَا رَحَلَا
وَالْفَضْلُ فِي الْأَخِيرِ لَيْسَ يُجْهَلُ^(*)

باب وداع البيت

وَبِتَمَامِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ
لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يُودَّعَنَا
يَطُوفُ سَبْعًا وَيُصَلِّيَنَّا
حَتَّى يَكُونَ الْبَيْتُ أَدْنَى عَهْدِهِ
وَشَدَّدَ الْقَائِلُ حَيْثُ أَوْجَبَا
وَتَارِكُ الْوَدَاعِ عَمْدًا يَذْبَحُ
وَمَا عَلَى تَارِكِهِ لِعُذْرٍ
يَتِمُّ حُجَّهُ عَلَى اسْتِيفَاءِ
لِلْبَيْتِ مَهْمَا شَاءَ يَرْحَلْنَا
عِنْدَ الْمَقَامِ ثُمَّ يَدْعُونَا
وَلَا يَبِغُ أَوْ يَشْتَرِي مِنْ بَعْدِهِ
دَمًا عَلَى مَنْ بَعْدَهُ قَدْ شَرِبَا
كَفَّارَةً تَجْبِرُهُ وَتُصْلِحُ
كَحَائِضٍ وَمَرَضٍ مِنْ جَبْرِ

باب الفدية والجزاء

وَمَنْ جَنَى يَلْزِمُهُ الْجَزَاءُ
يَلَوُّثُ الْإِحْرَامِ حَلْقُ الرَّاسِ
أَوْ لَوَّثَ^(١) الْإِحْرَامَ فَالْفِدَاءُ
لَوْ كَانَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَوْ بَاسٍ

(*) جاء في الآثار أن النبي الكريم تأخر فبقي ثلاثة أيام بمنى، ونفر إلى مكة بعد زول اليوم

الثالث عشر، والله أعلم. (إسماعيل)

(١) لَوَّثَ: أي أفسد، والمراد بتلويث الإحرام فعلٌ شيء مما يحظر فيه.



وَمِثْلُهُ فِي الرَّأْسِ أَيْضًا تَعْطِيهِ^(١)
أَوْ لِبَسِ الْأَخْفَافِ عِنْدَ النَّعْلِ
أَوْ يُدْمِينِ الْجَسَدَ الْمُحَرَّمَا
فَهَذِهِ وَنَحْوُهَا مَمْنُوعَةٌ
يَصُومُ أَوْ يُطْعِمُ أَوْ يَنْتَسِكُ
وَمُتَمَتِّعٌ مِنَ الْأَفَاقِ^(٢)
مَنْ لَمْ يَجِدْ يَصُمُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ
وَقَاتِلٌ لِلصَّيْدِ وَهُوَ مُحْرَمٌ
عُوقِبَ بِالْجَزَاءِ بِمِثْلِ مَا قَتَلَ
أَوْ عَدَلِهِ مِنَ الصِّيَامِ وَانْظُرَا
أَشْكَلَ مَعْنَاهُ عَلَى مَنْ سَبَقَا
يَنْظُرُ فِي الْمِثْلِ مِنَ الْأَنْعَامِ
عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَجْعَلَنَّ يَوْمًا
وَقِيلَ فِي الثَّغْلَبِ شَاةٌ تَجِبُ
وَالْكَبْشُ قَيْلٌ فِي جَزَاءِ الضَّبْعِ

(١) تغطية: كتلية أي تغطية الرأس وهو محرم.

(٢) المتمتع من الأفاق أي من غير أهل مكة ومن كان داخل الحرم.

(٣) أم: أي قصد.



يَحْرُمُ وَالْبَعْضُ يَقُولُ بَحْرِي
يَلْزَمُهُ جَزَاءُ مَا أَصَابَا*
إِلَّا وَلِيٍّ عَنِ سَلِيلٍ^(٤) زَيْدٍ
بَعْضُهُمَا بَعْضًا يُوَالِيَانِ
عَدْلَيْنِ يَرْضَى حُكْمَهُمْ وَيَعْتَمِدُ
أَشْجَارُهُ إِلَّا الَّذِي يُسْتَثْنَى
لِأَنَّهُ بِهِ الْبُيُوتُ تُعْمَرُ
تَرْخِيصُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مَا ضِ
بَقَدَرِ الْحَاجَةِ كَالسَّنَاءِ
لِلنَّاسِ فَهُوَ لَيْسَ بِالْمَمْنُوعِ
فَحَرِّثُهُمْ مُلَازِمٌ لِلْمَنْعِ
وَالْأَرْضُ دُونَ قَطْعِهَا لَا تَتَّسِعُ
جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ فِي الْأَنْبَاءِ

وَالصَّدُّ^(١) وَالْجَرَادُ قَيْلَ بَرِّي
وَمَنْ يَرُبُّ^(٣) الْهَرَّ وَالْعِقَابَا
وَلَا يَكُونُ حَكْمًا فِي الصَّيْدِ
وَالْحَكَمَانِ مِنْ ذَوِي الْأَيْمَانِ
وَوَاسِعٌ تَأْخِيرُهُ حَتَّى يَجِدَ
وَالْحَرَمُ الْمَمْنُوعُ يَحْرُمُنَا
وَذَلِكَ الْإِدْخِرُ وَهُوَ الصَّخْبِرُ
وَفِي الدَّعَامِيصِ وَفِي الْحَمَاضِ^(٥)
وَقِيلَ بِالتَّرْخِيصِ لِلدَّوَاءِ
وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الزُّرُوعِ
لَكِنَّهُ لَيْسَ بِوَادِي زَرْعٍ
كَقَطْعِ أَشْجَارٍ وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ
وَحَرَمُ الْمَدِينَةِ الزَّهْرَاءِ

(١) الصَّدُّ: بالفتح هو حوت صغير يوجد في مياه البرِّ كالأنهار ومياه الأودية.

(*) المراد بالحوث السمك مطلقاً، وذلك موافق للقرآن: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا...﴾

[الكهف: ٦١]. (إسماعيل)

(٢) والصَّدُّ: هو حوت الأنهار والأودية البرية. (المصنف)

(٣) قوله: وَمَنْ يَرُبُّ، أي يملك.

(*) أي: لزم صاحب الكلب المعلم أو الطير المعلم جزاء ما أصابه كلبه أو طيره. (إسماعيل)

(٤) سليل زيد: هو جابر بن زيد رضي الله عنه.

(٥) الدعاميص والحماض: نبت برِّيٌّ حامض الطعم، ينبت من مياه المطر في البراري.



وَمَا الْجَزَا فِي صَيْدِهَا بِمُلْتَزَمٍ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ فِي الرَّبِيعِ
فَمَكَّةَ حَرَّمَ إِبْرَاهِيمَ
عَلَيْهِمَا صَلَّى إِلَهِي كُلَّمَا
وَقِيلَ بَلْ لَهَا احْتِرَامٌ لَا حَرَمَ
مَوْثُرٌ^(١) عَنِ سَيِّدِ الْجَمِيعِ
وَهَذِهِ مُحَمَّدُ الْكَرِيمِ
تَرَنَّمَ الْوُرُقُ كَذَاكَ سَلَمًا

باب النحر

وَالنَّحْرُ يَوْمَ النَّحْرِ يُنْدَبُنَا
كَانَ الْفِدَاءَ لِلذَّبِيحِ الْمُصْطَفَى
وَبَقِيَتْ مِنْ بَعْدِهِ فَيَا لَهَا
وَأَكَّدَ الْمُخْتَارُ هَذِي السُّنَّةَ
وَكُلُّ مَا سِيقَ لِنَحْوِ الْحَرَمِ
فَذَلِكَ هَدْيِي لِأَزِمٍ أَوْ يُنْدَبُ*
يَصِيرُ بِالتَّقْلِيدِ^(٢) هَدْيًا وَاجِبًا
لِأَنَّ مَا مَحَلُّهُ الْمَوْصُوفُ
وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْجَزَاءِ
فَهُوَ مَحَلُّهُ الَّذِي يُعْتَبَرُ
أَمَّا ضَحَايَا النَّاسِ فِي الْأَمْصَارِ

مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ أَمْرٌ سُنًّا
إِذْ سَلَّمَ الْأَمْرَ وَكُلُّ قَدْ وَفَا
مَزِيَّةً قَدْ نَالَهَا مَنْ نَالَهَا
وَذُو تَمَتُّعٍ فَتَلَزَمَتْهُ
مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ
وَبَعْدَ أَنْ قُلِّدَ فَهُوَ يَجِبُ
يُبَدِّلُهُ إِذَا رَأَهُ عَاطِبًا
لِلنَّحْرِ هُوَ الْحَرَمُ الْمَعْرُوفُ
لِلصَّيْدِ أَوْ مِنْ سَائِرِ الدِّمَاءِ
وَلَيْسَ يُجْزِي دُونَهُ إِنْ نَحَرُوا
مَنْدُوبَةً وَهِيَ مِنَ الشُّعَارِ

(١) مؤثر: خبر المبتدأ وهو قوله: وأول القولين، ويجوز نصبه حالاً أي جاء مؤثراً.

(*) يشير إلى وجود الخلاف بسوقه قبل التقليد والاشعار هل هو لازم أو لا؟ (إسماعيل)

(٢) التقليد: هو أن يعلق نعلًا أو قلادة على رقبة البعير علامة على أنه هدي فلا يعترضه أحد.



لِكِي يَحُوزَ بِالذَّبَاحِ فَضْلًا
لُحُومَهَا كَانَ قَدِيدًا أَوْ شِوَا
لِكِي يَفُوزَ بِعَظِيمِ أَجْرِهِ
وَيُجْزِهُ سِوَاهُ مِثْلُ وَلَدِهِ
لَا يَذْبَحُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
يُطْعَمُ مِنْهَا ثُلُثَهَا الْبَرَايَا
إِلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ عَطِيَّةً
مَا لَمْ يَكُنْ سَبَبَهَا التَّمْتِيعَا
يَأْكُلُ ثُلُثَ لَحْمِهِ الْهَتَّانِ (*)
لِلْفُقَرَاءِ دُونَ الْأَغْنِيَاءِ
إِلَى ثَلَاثَةٍ فَيُجْزِي عَنْهُ
وَأَكْلُ مِنْهُ عَلَيْهِ يَقْضِي
وَقِيلَ بَلْ جَمِيعُهُ قَدْ بَطَلَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ تَفَاوُضُ ذُو حِلِّ

يَنْحَرُهَا مِنْ بَعْدِ أَنْ يُصَلِّيَ (١)
فَلَيْسَ لِلذَّبَاحِ قَبْلَهَا سِوَى
لَا يَسْبِقُنْ إِمَامَهُ فِي نَحْرِهِ
وَيَنْبَغِي أَنْ يَذْبَحَنَّ بِيَدِهِ
وَحَيْثُ كَانَ ذَبْحُهَا شِعَارًا
وَيَنْبَغِي لِذَابِحِ الضَّحَايَا
وَجَائِزُ أَنْ تُدْفَعَ الضَّحِيَّةُ
وَجَائِزُ يَأْكُلُهَا جَمِيعَا
وَذُو تَمَتُّعٍ وَذُو قِرَانٍ
أَمَّا جَزَاءُ الصَّيْدِ وَالذَّمَاءِ
يُدْفَعُهُ لَا يَأْكُلَنَّ مِنْهُ
فَصَاعِدًا وَدُونَهُمْ لَا يَمْضِي
فَقِيلَ يَقْضِي مِثْلَ مَا قَدْ أَكَلَا
دَمُ الْفَتَاةِ أَكْلُهُ لِلْبَعْلِ (٢)

(١) قوله: «من بعد أن يُصَلِّيَ» بالبناء للمفعول، أي صلاة العيد فمن ذبح قبل صلاة العيد فهي شاة لحم لا ضحية، هكذا قال ﷺ لمن ذبح قبل الصلاة، ولا يحرم أكلها ولكنها لا تجزي عن الضحية، وإن كانت مندوبة في سائر الأمصار، قال تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢] أي صلِّ صلاة العيد وانحر الضحية.

(*) الأصل في الهتَّان المطر، والمراد به هنا الكثير. (إسماعيل)

(٢) يعني أن هدي المرأة أو ما لزمها من دم الجزاء يحل لزوجها الفقير إلا إذا كانت مفوضة له في مالها، وأما دمه فلا يحل لها؛ لأن عليه نفقتها، وهذا على القول المشهور في المذهب.

إِنَّ كَانَ ذَا فَقرٍ وَأَمَّا دَمُهُ
 وَبَاتَّفَاقٍ فِي الضَّحَايَا تُجْزِي
 وَقِيلَ بَلْ يُجْزِيهِ بِنْتُ سَنَةٍ
 وَذَاكَ فِي السَّمِينِ لَا سِوَاهُ
 وَلَا تَجُوزُ عِنْدَنَا الشُّرْمَاءُ
 وَهَكَذَا الْجُدَعَاءُ وَالْعَضْبَاءُ^(٣)
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضْحَى بِالطَّبَا
 لِأَنَّهَا مِنْ هَذِهِ الْبَهَائِمِ
 فَلَا أَقُولُ بِجَوَازِ التَّضْحِيهِ
 لِأَنَّهَا الْأَحْكَامُ بِالْمَعَانِي
 وَمَا عَلَى الْحَجِيجِ مِنْ جُنَاحٍ
 وَيَبِيعُ شَحْمَهُنَّ حَتَّمَا فَاحْجُرِ
 وَمَا يَكُونُ قُرْبَةً لِلْخَالِقِ
 فَيَا لَهَا تِجَارَةً رَيْحَهُ

فَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ حَتَّمَا طَعْمُهُ
 ثَنِيَّةٌ^(*) وَدُونَهَا لَا يُجْزِي
 وَالضَّأْنُ قِيلَ يُجْزِي^(**) إِبْنُ سِتَّةٍ
 لِنَظَرِ الصَّلَاحِ مَنْ رَأَهُ
 ضَحِيَّةً كَلًّا وَلَا الْخَرْمَاءُ^(٢)
 قَدْ قِيلَ وَالْعَوْرَاءُ وَالْعَرْجَاءُ
 وَكُلٌّ وَحَشٍ هَكَذَا فَاجْتَبَا
 تَكُونُ دُونَ الصَّيْدِ وَالْحَوَائِمِ
 بِبَقْرِ الْوَحْشِ لِأَجْلِ التَّسْمِيَةِ
 مُنَوِّطَةٌ لَا بِالْمَقَالِ الْعَانِي
 فِي يَبِيعُهُمْ لِأَدَمِ^(٤) الْأَصَاحِي
 وَقِيلَ بِالْجَوَازِ عِنْدَ الضَّرَرِ
 فَلَا يُبَدَّلَنَّ بِالْذَوَانِقِ^(٥)
 لِمَنْ أَتَى بِنِيَّةٍ صَحِيحَهُ

(*) الثنية من المعز والضأن هي التي أتمت سنتين، ومن البقر ما أتمت سنتين أيضاً، وفي الإبل

ما أتم خمس سنين، والمراد بالثني ما تسقط ثنيته (ضرسه) في السنوات المذكورة. (إسماعيل)

(**) لا يؤتى بالياء لفظاً عند قراءة البيت لإقامة الوزن. (إسماعيل)

(٢) الشرماء: مشترة الأذن، والخرماء: مخروقتها.

(٣) الجدعاء: مكسورة القرن، العضباء: التي ليس لها قرون.

(٤) الأدم: جمع أديم وهو الإهاب.

(٥) الدوانق «جمع دائق» وهو سدس الدرهم.



كتاب الاعتكاف

وَالْإِعْتِكَافُ سُنَّةٌ فَضِيلَةٌ عَاطِيَةٌ مِنْ رَبَّنَا جَلِيلَةٌ
لَا زَمَهَا الْمُخْتَارُ كُلَّ عَامٍ فِي وَسْطِ وَآخِرِ الصِّيَامِ
وَهُوَ لُزُومُ الشَّيْءِ وَالْإِقْبَالُ عَلَيْهِ وَالْفَضْلُ لَهُ أَحْوَالُ
مَوْضِعُهُ فِي مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَلَهُ إِمَامٌ
يَدْخُلُهُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَيَخْرُجُنَ بَعْدَ الْغُرُوبِ الْمُسِي
يْتِمُّ مَا يَنْوِيهِ وَهُوَ صَائِمٌ وَالصَّوْمُ فِي الْمُخْتَارِ شَرْطٌ لَزِمٌ
وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ يَصِحُّ دُونَهُ وَالْفَضْلُ فِيهِ ثَابِتٌ يَرُودُهُ
وَلَا يَجُوزُ يَعْمَلُنَ بِأَجْرَةٍ إِلَّا لِقُوتِ نَفْسِهِ وَالصَّبِيَّةِ
وَأَهْلِهِ^(١) وَكُلٌّ مَنْ يَلْزِمُهُ مِنْ قَوْمِهِ بِأَجْرَةٍ يُطْعِمُهُ
وَلَا يَجُوزُ يَخْرُجُنَ مِنْهُ وَجَائِزٌ لِلشَّيْءِ يَلْزَمُنَهُ
فِيخْرُجُنَ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ وَمَا لَمْ يَلْجِ قَدْ قِيلَ تَحْتَ سَقْفِ
وَيَحْضُرُ الْجُمُعَةَ حَيْثُ تَلْزِمُهُ وَالنَّضْرُ لِلْمَلْهُوفِ قَدْ أَجَازَهُ

(١) قوله: «وأهله» معطوف على نفسه، والصبيبة هي جماعة الصبيان أو جمع صبي. أي لا يعمل عملاً بالأجر إلا لقوت نفسه وأولاده وأهله أي أزواجه ومن عليه نفقتهم.

كَذَاكَ نَصْرُ رَايَةِ الْإِسْلَامِ وَلِيُعِدِ الْفَائِتَ بِالْتَّمَامِ (*)
 لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلٌ بِفِعْلِهِ الْأَوَّلِ غَيْرَ مُنْفَصِلٍ
 وَالطَّيْبُ لَا بَأْسَ بِهِ لِلْمُعْتَكِفِ وَيُكْرَهُ الْبَيْعُ لَهُ فَلْيُعْتَرِفْ
 وَرَخَّصُوا أَنْ يَشْتَرِيَ طَعَامًا لِمَنْ عَلَيْهِ قُوْتُهُ إِزْمَا
 وَيَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ إِنْ وَطَّأ وَيَلْزَمْنُهُ عَوْدُهُ مُبْتَدَأًا (**)
 وَهَكَذَا تَلْزَمُهُ مُغْلَظُهُ عُقُوبَةٌ (***) التَّضْيِيعُ فِيمَا اسْتُحْفِظُهُ (****)
 وَقِيلَ لَا تَعْتَكِفُ الْمُطْلَقَةُ مَا بَقِيَتْ فِي عِدَّةٍ مُعَلَّقَةٍ
 وَلَا تَبِيْتُ اللَّيْلَ فِي مَكَانٍ عَنْ بَيْتِهَا فِي الْخَوْفِ وَالْأَمَانِ
 كَذَاكَ لَا تَحُجُّ أَيْضًا نَفَلًا وَالْفَرْضُ لَازِمٌ يَعْهُمُ الْكُلًّا
 وَتَخْرُجُنْ لِصَلَةِ الْجِيرَانِ وَلِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ الْعَانِي
 إِنْ كَانَ مِنْ أَرْحَامِهَا وَالتَّعْزِيَةِ تُعْزِهِمْ وَهَكَذَا فِي التَّهْنِئَةِ
 وَهَكَذَا تَخْرُجُ يَوْمَ الْعِيدِ لِأَنَّهُ مُجْتَمِعُ الْعَبِيدِ
 فَالْاجْتِمَاعُ فِيهِ أَمْرٌ شُرْعًا يُورِثُ خَصْمَ الدِّينِ مِنْهُ فَرَعًا
 إِذَا رَأَى الْكَثْرَةَ فِي الْإِسْلَامِ يَبُوءُ بِالْخَيْبَةِ وَالْآثَامِ

(*) المراد أن ذلك الزمن الذي يخرج فيه من معتكفه بعذر جائز يلزمه أن يقضيه متصلًا باعتكافه، فإن

خرج خمس ساعات قضى خمس ساعات نهاية اعتكافه متصلة بالاعتكاف الأول. (إسماعيل)

(**) أي يلزمه استئناف اعتكافه لانهدامه بالجماع. (إسماعيل)

(***) مفعول لأجله. (إسماعيل)

(****) أي: طلب منهم حفظه من شرع الله وعدم تضييعه. (إسماعيل)



كتاب النذور

النَّذْرُ إِلْزَامُ الْفَتَى لِنَفْسِهِ
 وَهُوَ لِلَّهِ وَمَنْ قَدْ قَالَ
 لَوْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ فِي مَقَالِهِ
 وَمَنْ بِهِ يَقْصِدُ غَيْرَ اللَّهِ
 وَيَلْزَمُ الْوَفَاءَ بِالنُّذُورِ
 قَدْ مُدِحَ الْمُؤْفُونَ فِي الْقُرْآنِ
 وَالنَّذْرُ بِالْعِضْيَانِ طَرًّا يُحْجَرُ
 عَذْرَهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ أَلْزَمًا
 وَهُوَ كَالظَّهَارِ يَلْزَمُنَا
 وَالْقَائِلُونَ أَنَّهَا لَا تَلْزَمُ
 فَصَوْمُ كُلِّ الدَّهْرِ مِنْ ذَا الْحَالِ
 وَكُلُّ نَذْرٍ كَانَ لِلشَّيْطَانِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِلْجِنِّ فَالْفَقِيرُ
 مَا لَيْسَ لِزِمًا لَهُ فِي نَفْسِهِ
 نَذَرْتُ فَلْيُوفِ لَهُ تَعَالَى
 لِأَنَّهُ الْمُقْصُودُ فِي أَحْوَالِهِ
 فَنَذْرُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنَاهِي
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ بِالْفُجُورِ
 فِي هَلْ أَتَى حِينَ عَلَى الْإِنْسَانِ
 بِهِ الْوَفَا وَالْخُلْفُ هَلْ يُكْفَرُ
 مُرْسَلَةً^(١) بِالْعَقْدِ حِينَ انْتَبَرَمَا
 مَعَ أَنَّهُ زُورٌ يُكْفَرُنَا
 يَنْفُونَ أَصْلَ الْعَقْدِ حَيْثُ يَأْتُمُ
 وَالصَّوْمُ فِي الْعِيدَيْنِ وَاللَّيَالِي
 فَذَاكَ حِجْرٌ وَاضِحٌ الْبُطْلَانِ
 يَحُوزُهُ وَهَكَذَا الْقُبُورُ^(٢)

(١) أي كفارة يمين مرسله، وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام، ولم أذكر العتق لأنه لا يوجد الآن.

(٢) أي وهكذا القبور يكون ما نذر لها راجعاً للفقراء، وهذا عقوبة للناذر، والأصح أن لا يلزمه شيء إلا التوبة؛ لأنه نذر لغير الله.

بِهِ عَلَى الْقَبْرِ فْقِيلَ يُخْرِجُ
 بِهِ وَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فَأَعْلَمَا
 مِنْ جُمْلَةِ الْمَمْنُوعِ وَالْمَحْجُورِ
 لَا يَثْبُتُنْ شَيْءٌ فَيَلْزَمَنَّهُ
 فِي النَّذْرِ لِلْقُبُورِ بِالْأَمْوَالِ
 وَأَحْوَطُ الْقَوْلَيْنِ مَا تَأَخَّرَا
 شَيْئًا بِهِ الْوَفَاءُ حَتَّمَا حُجْرًا
 يَحْمِلُهُ لِمَكَّةِ الرَّحْمَنِ
 وَمَنْ يَعُدُّ فَضْلَهَا لَا يُحْصِي
 فَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ
 إِذْ مَانِعُ الدُّخُولِ فِيهِ عُدْرٌ
 فَلَمْ يُطِقْ فَلْيُفْرَقَنَّ مَا حَدَّهُ
 وَإِنْ يُطِيقُ فَيُمنَعُ التَّفْرِيقُ
 أَوْ النَّهَارَ عَرْضَهُ وَالطُّوْلَا
 لِأَنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِمْضَا
 إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ مِنَ الْمُرَادِ
 كَذَاكَ وَقْتُ الْمَنْعِ يُحْجَرْنَا

وَنَاذِرٌ بِمَنْ^(١) (*) حَلٌّ يُسْرَجُ
 وَبَعْضُهُمْ لِلْفُقْرَا قَدْ حَكَمَا
 لِأَنَّمَا السَّرَاجُ لِلْقُبُورِ
 وَيَخْرُجَنَّ فِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ
 وَهَكَذَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
 وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَهَا لِلْفُقْرَا
 وَالرَّاجِحُ الْبُطْلَانُ حَيْثُ نَذَرَا
 وَنَاذِرٌ لِأَفْضَلِ الْبُلْدَانِ
 لِأَنَّهَا أُمَّ الْقُرَى بِالنَّصِّ
 وَنَاذِرٌ يُصَلِّينَ فِي مَسْجِدِ
 فَبِالصَّلَاةِ حَوْلَهُ يَبْرُ
 وَنَاذِرٌ بِرَكَعَاتٍ عِدَّةً
 يُصَلِّينَهَا حَسَبَ مَا يُطِيقُ
 وَنَاذِرٌ يُصَلِّينَ اللَّيْلَا
 قِيلَ عَلَيْهِ يَقْضِيَنَّ الْفَرْضَا
 وَلَا أَرَى هَذَا مِنَ السَّدَادِ
 وَالْفَرْضُ مَعْلُومٌ فَيَخْرُجْنَا

(١) المَنْ: وزان معروف عند أهل عُمان.

(*) المشهور مَنان: مَنْ نَزَوِي وَيَسَاوِي ٧٦٨ جَرَامَا، وَمَنْ مَسْقَطٌ وَيَسَاوِي ٣٨٤٠ جَرَامَا. (إسماعيل)



وَالنَّذْرُ وَاقِعٌ عَلَى سِوَاهُمَا
 وَنَاذِرٌ بِأَنْ يَصُومَ عَامًا
 فَإِنَّهُ يُبَدَلُ شَهْرَ الصَّوْمِ
 كَذَاكَ قَالَ الْأَصْلُ وَهُوَ مُشْكِلٌ^(١)
 فَهُوَ نَظِيرٌ مَا مَضَى مِنْ قَوْلِ
 وَهَاهُنَا قَدْ نَقَضَ الْمُقَدَّمَا
 لِكِنَّهُ لَا يُبَدَلُ الصِّيَامَا
 وَإِنَّهُ يُبَدَلُ يَوْمَ الْفِطْرِ
 فَلَا يُفِيدُ قَوْلُ هَذَا الْعَامِ
 إِنْ كَانَ وَاجِبَ الْقَضَا فَيَجِبُ
 وَنَاذِرٌ بِأَنْ يَصُومَ يَوْمًا
 فَلَمْ يَصُمْ حَتَّى يَفُوتَ الْيَوْمُ
 وَالِاخْتِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي الْبَدَلِ

وَعَيْرُ هَذَا لَا أَرَاهُ لِأَزْمَا
 مِنَ السَّنِينَ عَدَدًا تَمَامًا
 وَالْفِطْرَ وَالنَّحْرَ لِكُلِّ يَوْمٍ
 إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي النَّذْرِ هَذَا يَدْخُلُ
 فِي النَّذْرِ بِالصَّلَاةِ كُلِّ اللَّيْلِ
 بِقَوْلِهِ مِنْ بَعْدِ مَا تَقَدَّمَ^(*)
 لِلشَّهْرِ مَهْمَا قَالَ هَذَا الْعَامَا
 وَالتَّحْرٍ قَدْ قِيلَ بِغَيْرِ شَجَرٍ
 إِخْرَاجِ مَا يَسْتَلْزِمُ الْكَلَامُ
 فِي الْكُلِّ أَوْ لَا فَسِوَاهُ يُحَسَّبُ
 مُعِينًا بِإِسْمِهِ مَرْسُومًا
 تَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ وَلَوْمْ
 كَالْخُلْفِ فِي الْقَضَا بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ^(٢)

(١) قوله: «وهو مشكل» قلت: إن صاحب الأصل يرى أن النكرة لفظ عام؛ فيجب عليه أن يصوم عامًا كاملاً ليس منه صوم رمضان؛ لأن صيامه فاصل لصيام نذره المقصود في نفسه، فإن نذر أن يصوم هذا العام بالتعريف دخل فيه صيام رمضان لصدقه أنه صامه، وهذه المسألة قابلة للخلاف، وما قاله الشيخ الصايغي قول صحيح، واعتبار قوي لمن تأمله، والله أعلم.

(*) الشيخ الصايغي يفرق بين من نذر أن يصوم عامًا بالتنكير وبين من نذر أن يصوم العام بالتعريف ففي تنكير عام يلزمه أن يقضي شهر رمضان وفي تعريف العام لا يلزمه قضاء شهر رمضان، والإمام نور الدين لا يرى التفريق، وما ذكره العلامة المعلق فيه نظر فالتعريف والتنكير لا يفيد تفريقاً بل تعيين العام في التعريف للدلالة على العهد وَعَدَمُ التَّعْيِينِ فِي التَّنْكِيرِ؛ فَيُفِي بِأَيِّ عَامٍ يَصُومُهُ. (إسماعيل)

(٢) قوله: «بالأمر الأول» إشارة لما جاء عن علماء الأصول من الاختلاف في القضاء هل هو واجب بالأمر الأول، أم بأمر آخر غير الأمر الأول، وهو غير موجود في قضاء يوم النذر.

يُفْتُونَهُ فِي ذَاكَ بِالْإِطْعَامِ
 أَيْضًا وَلَا أَرَاهُ قَوْلًا ظَاهِرًا
 بِالْعَجْزِ وَهُوَ فِي الْمَقَالِ صَائِبٌ
 وَالْأَضْلُ قَدْ بَالَعَ فِي إِنْكَارِهِ
 فَيَلْزَمُ الْوَارِثَ قِيلَ يَقْضِيهِ^(١)
 أَفْتَى بِهِ الْمُخْتَارُ فِيمَا يُنْقَلُ
 وَمِنْهُ عِلْمٌ نَفَلْنَا وَالْفَرْضُ
 إِنْ عِلْمُوهُ لَا إِذَا لَمْ يُعْلَمِ^(*)
 يَذْكُرُهَا - قِيلَ - صَلَاةَ سَفَرٍ
 وَلَا أَرَاهُ لَازِمًا فِي الْمَقُولِ
 لَهُ بِأَنْ يَتْرُكَ ذَاكَ أَبَدًا
 كَالْحِنْثِ فِي الْيَمِينِ فِيهِ مُرْسَلَةٌ
 يُجْزِيهِ فِي الْوَفَاءِ جَدِّي فَاعْلَمْ
 وَهُوَ ابْنُ عَامِرِ بْنِ ثَيْبٍ يُشْرَطُ

وَعَاجِزٌ فِيهِ عَنِ الصِّيَامِ
 وَقِيلَ فِي الْإِطْعَامِ يُجْزِي الْقَادِرًا
 وَقِيلَ فِي الصَّوْمِ يَنْوِبُ النَّائِبُ
 وَالْحَقُّ لَائِحٌ عَلَى مَدَارِهِ
 وَمَنْ يَمُتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤَدِّيَهُ
 وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ وَالْأَوَّلُ
 أَمَرَ مَنْ يَسْأَلُهُ أَنْ يَقْضِي
 وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ مَقَالِ الْكُدَمِيِّ^(٢)
 مُسَافِرٌ صَلَّى صَلَاةَ نَذْرٍ
 وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي التَّنْفُلِ
 وَنَازِرٌ بِطَاعَةٍ ثُمَّ بَدَأَ
 يَلْزَمُهُ الْوَفَا وَبَعْضُ جَعَلَهُ
 وَنَازِرٌ قَالَ بِرَأْسِ غَنَمٍ
 وَقِيلَ لَا يُجْزِيهِ إِلَّا الْوَسْطُ

(١) يقضيه: منصوب بأن مقدره.

(٢) الكُدَمِي: بضم الكاف نسبة إلى ناحية كُدَم من جوف عُمان، وهي أرض وطننا المبارك والمراد بالكُدَمِي الإمام العلامة الكبير أبو سعيد محمد بن سعيد الكُدَمِي رضوان الله عليه.

(*) هذا على رأي، وهو أن ما يصلية الإنسان في سفره يجعل النية فيه سفرًا حتى صلاة المغرب والفجر والجنائز، وهذا الرأي ليس عليه العمل، وعلى هذا من نذر أن يصلي مثلًا ركعتين في الحضر فنسي وتذكر في السفر نواها صلاة سفر. (إسماعيل)



لَأَنَّهَا جِنْسٌ لَدَى الْأَحْكَامِ
وَإِنْ يُعَيَّنُ يَلْزَمُنْ مَا ذَكَرَا
فَأَكَلَ السَّبَاعُ مِنْهَا قِطْعًا
إِنْ كَانَ قَدْ حَدَدَ مَا هُنَاكَ
قِيلَ عَلَيْهِ يَذْبَحُنْ جَدِيدًا
فَابْنُهَا يَتَّبِعُهَا حَيْثُ أَتَتْ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يَلِيهِ
بِهِ فَلَا يَتَّبِعُهُ فِيمَا جَرَى
كَالْهُدَى إِذْ شَابَهُهُ فِي حُكْمِهِ
هُدِيَّةٌ إِنْ عُوفِيَ الْفُلَانِي
إِلَيْهِ لَوْ لَمْ يَقْبَلَنَّ الْمُهْدَى
مِنْ حَبِّ أَرْضٍ حَدَّهَا تَحْدِيدًا
زَكَاتَهَا وَذَلِكَ مَا سَمَّاهُ
لَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْبِرِّ
لِلْبَيْتِ يُهْدِي أَجْرَ ذَلِكَ الْمُهْدَى
لِلْبَيْتِ يُرْسَلَنَّهَا تَلْقَاهُ

وَالضَّأْنُ يُجْزِيهِ مِنَ الْأَغْنَامِ
هَذَا إِذَا أَجْمَلَ حِينَ نَذَرَا
وَذَابِحٌ^(١) شَاةٌ لِنَذْرِ وَقَعَا
فَمَا عَلَيْهِ بَدَلٌ لِذَاكَ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَهْمَلَ التَّحْدِيدًا
وَنَازِرٌ عَيْنَ شَاةٍ وَلَدَتْ
وَلَيْسَ لِلنَّازِرِ شَيْءٌ فِيهِ
لَأَنَّهُ غَيْرُ الَّذِي قَدْ نَذَرَا
وَالْحَقُّ فِي إِتْبَاعِهِ بِأُمَّهِ
وَنَازِرٌ يُهْدِي إِلَى فُلَانٍ
فَإِنَّهُ يَبْرَأُ حِينَ أَهْدَى
وَنَازِرٌ لِيُعْطِينَ زَيْدًا
فِيهِ اخْتِلَافٌ إِنْ يَكُنْ أَعْطَاهُ
وَمَنْ يُرَاعِي الْقَصْدَ عِنْدَ النَّذْرِ
وَمَنْ يَكُنْ خِدْمَتُهُ قَدْ أَهْدَى
وَقِيمَةُ النَّفْعِ إِذَا أَهْدَاهُ

(١) (ملحوظة) قوله: «وذابح... إلخ» تأمل فيه أيها القارئ فإنه يتبين لك من هذا ما قاله صاحب الأصل في النذر بصيام عام أن فيه فرقًا بينه وبين نذره بصوم هذا العام.

وَقَائِلٌ مَالِي لِبَيْتِ اللَّهِ
 هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْأَثَارِ
 لَكِنَّ عُرْفَ النَّاسِ قَدْ تَحَوَّلَا
 يَقُولُ قَدْ أَهْدَيْتُهُ لِلْكَعْبَةِ
 وَلَا يُرِيدُ هَدِيَّةً لِلْبَيْتِ
 لِأَنَّهُ قَدْ حَرَّمَ الْحَلَالََا
 كَقَائِلِ جَمِيعِ مَالِي صَدَقَهُ
 لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدِ التَّصَدُّقَا
 وَقَالَ بَعْضُ يُخْرِجَنَّ الْعُشْرَا
 وَنَادِرٌ بِنَفْسِهِ يُهْدِيهَا
 كَذَاكَ قَالَ وَأَنَا لَا أَعْرِفُ
 وَقَدْ فُدِيَ الذَّبِيحُ وَهُوَ الْمُصْطَفَى^(١)

يَحْمِلُهُ طُرًّا لِبَيْتِ اللَّهِ
 وَهُوَ حَقٌّ هَذَا الْإِعْتِبَارِ
 فَالْهَدْيُ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ اسْتِعْمَالًا
 يُرِيدُ لَا أَنَالَهُ بِجَهَةِ
 وَذَلِكَ كَالْيَمِينِ فِيمَا يَأْتِي
 عَلَيْهِ أَنْ يُكْفِّرَنَّ إِرسَالَا
 فَمُوجِبُ الْيَمِينِ فِيهِ حَقَّقَهُ
 وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَوْثِقَا
 مِنْهُ لِمَنْ يَرَى عَلَيْهِ فَقْرًا
 بَدَنَةً مِنْ بَيْتِهِ يُأْتِيهَا
 مَا أَضَلُّ هَذَا فَلَهُ اسْتَكْشِفُ
 بَدَبِحِ كَبَشِرٍ وَبِهِ كَانَ الْوَفَا

(١) أي إسماعيل؛ وقيل أخوه إسحاق، والأول أكثر.



كِتَابُ الْإِيمَانِ

عَنْ فِعْلِ مَا يَقْصِدُ هُوَ الْحَلْفُ
بِاللَّهِ أَوْ صِفَاتِهِ تَكُونُ
كَحَالِفِ بِالْخَلْقِ وَالْأَحْبَارِ
وَلَا بِشَيْءٍ غَيْرِ ذِي الْأَلَاءِ
وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ
وَقِيلَ دُونَ مَا بِهَا وَصَفْتُ
بِهَا الْيَمِينَ قِيلَ فِيهَا مَا اعْتَقَدُ
وَأَنَّهَا لَيْسَ يَمِينًا شَهْرًا
وَهِيَ حَيَاةُ اللَّهِ قَطْعًا تُعْلَمُ
وَهُوَ الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ
قَالَ نَعَمْ وَقَدْ أَتَى فِي الذِّكْرِ
فَاخْذَرْ وَلَا تُتَابِعَنَّ مَنْ غَلَطَ
بِهِ فَمَا لَهُ بِهِ بُرْهَانُ
بِمَا يَشَاءُ وَالْعَبْدُ يُمْنَعَنَّ

عَقْدٌ بِهِ يَمْتَنَعُ الْمُكَلَّفُ
يَكُونُ حَقًّا وَهُوَ الْيَمِينُ
وَبَاطِلٌ^(١) وَهُوَ بَغَيْرِ الْبَارِي
إِذْ لَا يَجُوزُ الْحَلْفُ بِالْآبَاءِ
وَالْخُلَفَاءِ فِيمَنْ قَالَ قَدْ أَقْسَمْتُ
وَمِثْلُ أَقْسَمْتُ أَرَى حَلَفْتُ
وَلَا يَمِينٌ بِ(نَعَمْ) وَإِنْ قَصَدُ
وَفِي (مَعَاذَ اللَّهِ) خُلْفٌ ذُكِرَا
وَفِي (لَعَمْرُ اللَّهِ) قَطْعًا قَسَمُ
لَعَمْرُكَ الْمَعْرُوفُ فِي الْخِطَابِ
فَقَوْلُهُ هَلْ جَائِزٌ لَعَمْرِي
لَيْسَ بِقَوْلٍ سَالِمٍ مِنَ الْغَلَطِ
وَقَوْلُهُ قَدْ أَقْسَمَ الرَّحْمَنُ
فَاللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ يُقْسِمُنَا

(١) قوله: «وباطل» بالرفع مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه باطل، ويجوز نصبه خبرًا ليكون معطوفًا عليها.

أَشْبَهَهُ فِي الذُّكْرِ رَبِّي أَفْسَمًا
 فَسَقَطَ احْتِجَاجُهُ وَانْهَدَمَا
 بِحُرْمَةِ الدِّينِ وَلَا بِالْمُضْطَفَى
 بِذَلِكَ رَبَّهُنَّ فَهُوَ مَا عَقَدُ
 إِلَّا إِذَا حَلَفَهُ قَاضِي الْوَرَى
 لِذَلِكَ الْقَاضِي الَّذِي قَدْ حَمَلَهُ
 عَفْوٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فِي الْقُرْآنِ
 وَهُوَ دَلِيلُ الْقَصْدِ فِي الْأَيْمَانِ
 فِي الْحِنْثِ حَتَّى يَنْوِينَ وَيَقْصِدَا
 يَمِينُهُ إِلَّا إِذَا مَا يَنْحَرِفُ
 إِذْ قَلَّمَا عَلَى الْفُؤَادِ تَخْطُرُ
 فَلْيَأْكُلِ الْبُسْرَ إِذَا مَا رَغِبَا
 مُخْتَلِفٌ^(١) فَاخْتَلَفَا فِي الْحُكْمِ
 تَارِكٌ بُسْرٍ يَأْكُلُنَّ مَا أَيْنَعَا
 يَأْكُلُهُ مُؤَلٌّ^(٢) عَنِ التَّمْرِ اسْمَعَا
 مُؤَلٌّ عَنِ السَّمْسِمِ أَيْضًا فَاعْلَمِ

بِاللَّيْلِ وَالْفَجْرِ وَبِالشَّمْسِ وَمَا
 فَهَلْ تَرَى لِلْعَبْدِ هَذَا قَسَمًا
 وَقِيلَ لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ حَلَفَا
 وَالْكَتْبِ وَالرُّسْلِ وَإِنْ يَكُنْ قَصْدُ
 وَكُلُّ حَالِفٍ لَهُ مَا أَضْمَرَ
 فَإِنَّمَا النَّيَّةُ فِي ذِي الْمَسْئَلَةِ
 وَقَدْ أَتَى فِي اللَّغْوِ فِي الْأَيْمَانِ
 فَيُشْرَطَنَّ الْقَصْدُ بِالْجَنَانِ
 فَلَا أَرَى أَعْتَبَارَ لَفْظِ أَبَدًا
 وَظَاهِرُ اللَّفْظِ إِلَيْهِ تَنْصَرِفُ
 وَالْعُرْفُ أَوْلَى مِنْ لُغَاتٍ تُهْجَرُ
 وَحَالِفٌ لَا يَأْكُلَنَّ الرُّطْبَا
 وَالْعَكْسُ مِثْلُهُ لِأَجْلِ الْإِسْمِ
 وَالْأَصْلُ قَدْ فَرَّقَ حَيْثُ مَنْعَا
 وَقَالَ فِي الْخَلِّ وَفِي الدَّبْسِ مَعَا
 وَقَالَ يَشْرَبَنَّ حَلَّ السَّمْسِمِ

(١) قوله: «مختلف» خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

(٢) مؤل: أي حالف.



لِصَاحِبِ الْمَعْتُولِ وَالْمَفْهُومِ
تَحَوَّلًا كَذَلِكَ بِالتَّقَلُّبِ
فَبَانَ عَنْهُ الْقَشْرُ حِينَ انْفِصَالِ
لَحْمٍ فَيَحْتَشِنُ إِلَّا إِنْ نَوَى
وَالْأَصْلُ قَدْ رَخَّصَ فِي الْأَحْكَامِ
كَانَ لَهُمْ هُنَاكَ عُرْفٌ يَخْرُجَنَ
لَأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ فِي الْخِطَابِ
سَمْنَا كَذَلِكَ الْعَكْسُ أَيْضًا يَجِبُ
قَبْضَ عُمَانَ بَعْضُهُ قَدْ أَكَلَا
أَتَى مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي قَدْ رَسَمَا
وَعَنْ ذَوَائِقِهِ^(٢) إِذَا مَا هَيَّي
لَأَنَّمَا الْوُضْفَانِ فِيهِ دَخَلَا
لَا يَحْتَشِنُ بَيْتِ مَالِ الْحَقِّ
فِيهِ الْمَسَاجِدُ الَّتِي تُمَوَّلُ
يَحْنُثُ حِينَ يَدْخُلَنَّ لَوْ شَبْرًا

وَهُوَ مِنَ التَّنَاقُضِ الْمَعْلُومِ
فَالدَّبْسُ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الرُّطَبِ
وَالْحَلِّ^(١) سِمْسِمٌ وَقَدْ تَحَلَّلَا
وَالْمُخُّ غَيْرُ اللَّحْمِ أَمَا ذَا الشَّوَى
وَالْبَيْضُ وَالْجُبْنُ مِنَ الْإِدَامِ
وَلَا أَرَى لِدَاكَ وَجْهًا غَيْرَ إِنْ
فَالْعُرْفُ هُوَ الْأَصْلُ فِي ذَا الْبَابِ
وَمَنْ عَنِ الْحَلِيبِ آلَى يَشْرَبُ
وَقِيلَ مَنْ آلَى بِأَنْ لَا يَأْكُلَا
يَكُونُ فِي ذَلِكَ حَانِثًا لِمَا
وَحَالِفٌ عَنْ أَكْلِ هَذَا الشَّيْءِ
يَلْزِمُهُ حِنْثَانِ حِينَ أَكَلَا
وَحَالِفٌ عَنْ أَكْلِ مَالِ الْخَلْقِ
وَمَالُ هَذَا النَّاسِ لَيْسَ يَدْخُلُ
وَحَالِفٌ لَا يَدْخُلَنَّ الْبَحْرَا

(١) قوله: «والأصل» إلى قوله: «والحل» عندي في ذلك كله أن قول الأصل هو الأصح والأظهر،

والله أعلم.

(٢) يعني الذوق والأكل.

وَهَكَذَا إِنْ رَكِبَ السَّفِينَا
 وَحَالَفَ لَا يَسْكُنَنَّ السُّفُنَا
 إِلَّا إِذَا مَا رَكِبَ الزُّوجَانَ
 وَحَالَفَ عَنْ أَكْلِ صَيْدِ الْبَرِّ
 وَكَانَ فِي الْأَنْهَارِ وَالْأَوْدِيَةِ
 وَذَاكَ بِالْعُرْفِ الَّذِي لَهُمْ طَرَا
 وَحَالَفَ بِأَنَّهُ لَا يَزْنِي
 إِذِ الزَّانَا فِي الْوَصْفِ غَيْرُ الْعَبَثِ
 وَالْأَرْضُ فِي الْبِسَاطِ تَدْخُلُنَا
 قُلْتُ وَلَكِنْ تَدْخُلُنْ تَجَوُّزَا
 وَذَاكَ مَوْقُوفٌ عَلَى أَنْ يَقْصِدَهُ
 وَحَالَفَ عَنْ أَكْلِ حَبِّ ذَكَرَهُ
 لَا يَحْتَشِنُ بِأَكْلِ هَذَا الثَّمَرِ
 وَرَفَعَ الْأَصْلُ عَنِ الضِّيَاءِ^(١) (*)

يَحْنَتْ فَلْيُكْفِّرِ الْيَمِينَا
 فَلَا يَرُونَ فِي السَّفِينِ مَسْكَنَا
 فِيهَا وَكَانَا يَتَجَامَعَانِ
 جَمِيعِهِ وَأَكَلَ صَيْدِ الْبَحْرِ
 صَيْدٌ فَلَا يَدْخُلُ فِي التَّالِيَةِ
 فَالْبَحْرُ لَا يَعُمُّ هَذَا الْأَنْهَارَا
 لَا يَحْتَشِنُ بَعَثَ فِيمَنِي
 كَذَاكَ فِي الْحُكْمِ وَفِي التَّلَوُّثِ
 إِسْمًا وَفِيهَا الْحِنْثُ يَلْزَمُنَا
 فَيَلْزَمُ الْحِنْثُ الَّذِي تَجَوُّزَا
 لَا يَحْتَشِنُ إِلَّا إِذَا مَا قَصِدَهُ
 وَبَعْدَهُ فِي أَرْضِهِ قَدْ بَدَرَهُ
 لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ فَاَنْظُرِ
 ثُبُوتَ حِنْثِهِ لَدَى الْإِفْتَاءِ

(١) كتاب الضياء من أشهر تأليف المتقدمين من أصحابنا المشاركة وهو في خمسين جزءاً. قال أبو

القاسم البرادي: وقفت على ثلاثة أسفار منه كل سفر، منها ضخمة كبير، ومؤلف الضياء أبو

المنذر سلمة بن مسلم الصحاري. (أبو إسحاق)

(*) المعلق اعتمد كلام البرادي، والمعروف عندنا أن الضياء في أربعة وعشرين جزءاً والمطبوع

منه اثنان وعشرون جزءاً، فبعض الكتاب مفقود. (إسماعيل)



لَأَنَّ هَذَا غَيْرُ ذَاكَ الْحَبِّ
 فَيَضْرِبَنَّ ابْنَهُ الْوَلِيدَا
 فَالْبَذْرُ وَالغَلَّةُ مِثْلُ ذَاكَ
 لَا يَشْتَرِي شَيْئًا مِنَ النَّخِيلِ
 ثُمَّ اسْتَقَالَ الْبَيْعَ مِنْهُ أَضْلًا
 وَهُوَ عَلَى قَوْلٍ هُنَاكَ شَهْرًا
 بَيْعٌ وَقِيلَ فَسُخِّ مَا قَدْ نَالَهُ
 بَيْعًا فَلَا حِثَّ بِهِذِي التَّأْلِيهِ
 فَقَطَعَ الْأَكْثَرَ مِنْهَا فِعْلًا
 لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَعْلٍ مُرْضِي
 وَالْحُكْمُ أَيْضًا عِنْدَ أَهْلِ الْفِطْنَةِ
 إِلَى بِلَادٍ حَدَّهَا وَعَرَّفَهَا
 وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ الْمُجْمَلِ (٢)
 أَنْ يَصِلَنَّ مِثْلَ مَا قَدْ فَهَمَهُ
 عَنْ فِعْلِ شَيْءٍ ثُمَّ فِيهِ اخْتَلَفُوا

وَلَا أَرَاهُ بِالصَّوَابِ يُنْبِي
 فَحَالِفٌ لَا يَضْرِبَنَّ زَيْدًا (١)
 فَهَلْ تَرَاهُ حَانِثًا بِذَاكَ
 وَحَالِفٌ بِالْوَاحِدِ الْجَلِيلِ
 فَبَاعَ مِنْ بَعْدِ لَزِيدٍ نَخْلًا
 فَإِنَّهُ يَحْنُثُ فِيمَا ذَكَرَا
 لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ فِي الْإِقَالَةِ
 وَالْعُرْفُ لَا يَجْعَلُهَا فِي التَّسْمِيَةِ
 وَحَالِفٌ لَا يَلْبَسَنَّ نَعْلًا
 لَا يَحْنُثَنَّ بِلِبْسِ ذَاكَ الْبَعْضِ
 وَالْبَعْضُ لَا كَالْكُلِّ فِي التَّسْمِيَةِ
 وَقِيلَ مَنْ عَلَى خُرُوجٍ حَلَفَا
 يَبْرُ بِالْخُرُوجِ لَوْ لَمْ يَصِلِ
 أَمَّا إِذَا نَوَى الْوُضُوءَ لَزِمَهُ
 وَقِيلَ فِي جَمَاعَةٍ قَدْ حَلَفُوا

(١) قوله: «فحالف ليضربن زيدا» هكذا في النسخ القديمة وفي نسخة الأصل وهو مشكل وصوابه

عندي (وحالف لا يضربن) فليتأمل.

(٢) قوله: «لفظ المجمل» بإضافة الموصوف إلى صفته أي اللفظ المجمل.

يَفْعَلُهُ الْبَعْضُ وَبَعْضُ أَمْسَا
 وَحَالِفٌ لِقَتْلِ نَفْسٍ بَرًّا
 لِأَنَّهُ نَفْسٌ وَدَاكٌ حَيْثُ لَمْ
 وَآيَةُ الضَّغْتِ لِأَيُّوبَ النَّبِيِّ
 وَحَالِفٌ لَا يَحْضُرَنَّ فَرَحًا
 فَمَاتَ مِنْ بَعْدِ أَبَوَيْهِ وَحَضَرَ
 لِأَنَّهُ لِنَفْسِهِ قَدْ حَضَرَ
 أَمَّا الشَّرِيفُ فَمُطِيعُ اللَّهِ
 وَحَالِفٌ بِأَنَّهُ شَرِيفٌ
 وَعِنْدَنَا الْعَاصِي هُوَ الْوَضِيعُ
 أَكْرَمُكُمْ بِالنَّصِّ أَتَقَاكُمْ فَلَا
 فَالْحِنْثُ لَازِمٌ^(١) لِمَنْ لَمْ يُمْسِكَا
 قَدْ قِيلَ مَهْمَا يَقْتُلَنَّ الذَّرَا
 يَكُنْ لَهُ قَصْدٌ هُنَاكَ مُلْتَزِمٌ
 تُقَرَّبُ الْحَقُّ لِهَذَا الْمَذْهَبِ
 لِأَخْتِهِ سُخْطًا^(٢) لَهَا أَوْ تَرَحًا
 مَاتَمَهُ لَا حِنْثَ فِيهِ قَدْ ذَكَرَ
 لَيْسَ لَهَا وَالْحَقُّ فِيهِ ظَهَرًا
 وَمَنْ لَهُ فِي النَّاسِ نَوْعٌ جَاهٍ
 لَا يَحْشَنُّ إِنْ كَانَ ذَا الْمُؤْصُوفِ
 لِأَنَّهُ لِدِينِهِ مُضِيعٌ
 تَنْظُرُ إِلَى تَعْظِيمِهِمْ لِلْسُّفَلَا^(٣)

(١) قوله: «فالحنث لازم» أي أن الحنث على من لم يمسك منهم عن الفعل الذي حلفوا أن لا يفعلوه، ولقائل أن يقول: لا حنث عليهم إلا إذا فعلوا جميعًا كما أنهم حلفوا أن لا يفعلوه جميعًا، والأولى في هذا اعتبار المقاصد، وقوله: «لم يمسكا» بالألف عوضًا عن نون التوكيد المحذوفة.

(٢) قوله: «سخطًا» منصوب على أنه مفعول لأجله، وقوله: «أو ترحا» معطوف على فرحا، وأصل العبارة: أي هذا الرجل حلف أن لا يحضر لأخته فرحًا ولا ترحًا أي لا سرور ولا حزنًا سخطًا منه عليها.

(٣) قوله: «للسفلا» جمع سافل وهو الرجل الخسيس الدنيء، وقد حضرت مجلسًا حافلًا ببلدنا الحمراء أيام زارها نور الدين العلامة المصنف، وأنا صبي لم أبلغ الحلم، فاستدعى أن يُحْضَرَ له قاموس اللغة لمطالعة هذا الجمع وهو يقرأ هذا البيت، فحفظته من لسانه، فوجد له وجهًا، فحمد الله، وذلك في سنة ١٣٣٠ هـ.



وَحَالِفٌ بِاللَّهِ مَا الرُّمَّانُ
 وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا تَجِبُ
 وَحَالِفٌ لَا يَرْكَبُنُ طَرِيقًا
 وَبَعْدَ أَنْ مَاتَ الصَّدِيقُ مَرًّا
 وَحَالِفٌ لَيَضْرِبَنَّ ذَاكَ
 وَهَكَذَا جَمِيعُ مَا يَفُوتُهُ
 وَحَالِفٌ بِاللَّهِ أَنْ قَدْ صَلَّى
 لِأَنَّهَا لَيْسَ صَلَاةً ثُمَّ
 وَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ مَقَالٍ إِنَّهُ
 وَحَالِفٌ لَيَتْرُكَنَّ الْوَاجِبَا
 فَالْحِنْثُ فِيهِ لَازِمٌ بِحَالِهِ
 وَقِيلَ مَنْ أَلَى عَنِ السَّلَامِ
 فَالْحِنْثُ لَا يَلْزِمُهُ إِنْ كَلَّمَ
 وَحَالِفٌ لَيَسِفَنَّ الْجَبَلَا
 أَوْ نَحْوَهُ مِنْ كُلِّ مَا تَعَدَّرَا
 فِي حَالِهِ يَحْنَثُ دُونَ رَبِّ
 كَحَالِفٍ بِأَنَّ هَذَا وَقَعَا

فَاكِهَةٌ تَلْزِمُهُ الْأَيْمَانُ
 وَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ عِنْدِي أَقْرَبُ
 تَغِيْظُ إِنْسَانًا لَهُ صَدِيقًا
 بِهَا فَقِيلَ الْخُلْفُ لَا يُعْرَى
 فَمَاتَ فَالْحِنْثُ أَتَى هُنَاكَ
 مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي لَهُ تَوْقِيْتُهُ
 فَالْحِنْثُ إِنْ يَغْشَى الْفَسَادُ الْفِعْلَا
 قُلْتُ وَفِي الْعُرْفِ بَدَا تُسَمَّى
 لَا يَحْنَثُنَّ بِذَلِكَ فَاسْمَعْنَهُ
 أَوْ يَعْصِيَنَّ اللَّهَ جَهْرًا خَائِبَا
 لِأَنَّهُ الْحَرَامُ مِنْ أَفْعَالِهِ
 عَلَى أَنْسٍ أَوْ عَنِ الْكَلَامِ
 بَعْضَهُمْ وَهَكَذَا إِنْ سَلَّمَ
 أَوْ يَضَعْدَنَّ لِلْسَّمَوَاتِ الْعَلَا
 عَلَيْهِ فَالْحِنْثُ عَلَيْهِ اشْتَهَرَا
 وَهَكَذَا أَيْضًا يَمِينُ الْغَيْبِ
 وَهُوَ لَمْ يَعْلَمْ وَلَمَّا يَسْمَعَا



وَمَا بِهِ أَخْبَرَنَا الْقُرْآنُ
كَالْوَصْفِ لِلْجِنَانِ وَالنَّيْرَانِ
وَمِنْ هُنَا الْقَطْعُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ
لَا يَحْتَشِنَنَّ حَالِفٌ بِذَاكَ
أَوْ الرَّسُولُ فَهُوَ الْعِيَانُ
مِنْ تَمَّ كَانَ ذَا مِنَ الْإِيْمَانِ
بِأَنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ
وَإِنَّمَا سِوَاهُ لَا هُنَاكَ

باب الكفارات

مِنْ فَضْلِهِ سُبْحَانَهُ عَلَيْنَا
فَحَالِفٌ عَنْ فِعْلٍ شَيْءٍ فَيَرَى
لَا تَجْعَلِ الْيَمِينَ شَيْئًا مَانِعًا
يُجْزِيكَ أَنْ تُكْفِرَنَّ عَنْهَا
ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ فِي الْكِتَابِ
كَفَّارَةُ الْيَمِينِ بِاسْمِ الْبَارِي
وَجَاءَ فِي كَفَّارَةِ الصِّيَامِ
قَوْلٌ صَحِيحٌ غَيْرَ أَنْ لَمْ يَشْتَهَرْ
وَقِيَسَتْ الصَّلَاةُ فِي ذَا الْحُكْمِ
أَنْ شَرَعَ التَّكْفِيرَ وَالْيَمِينَ
سِوَاهُ خَيْرًا فَلَهُ يُكْفِّرَا
عَنْ فِعْلٍ مَا تَكُونُ فِيهِ طَائِعًا
وَتُحْرَزُ الثَّوَابُ أَيْضًا مِنْهَا
تَارِكُهَا يَهْلِكُ بِالْعِقَابِ
وَالْقَتْلِ فِيمَا جَاءَ وَالظَّهَارِ
مُؤْتَرًا^(١) عَنْ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ
فَلَا هَلَكَ فِيهِ كَالَّذِي شَهَرَ^(*)
عَلَى الصِّيَامِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

(١) قوله: «مؤتراً» منصوب على الحال المقدّمة على صاحبها النكرة كما في قوله: «لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلُّ».

(*) قد يكون المراد بالشهرة هنا التواتر، والتعبير بالشهرة عن التواتر وارد، وقد ذكره الإمام

نور الدين في مشارق الأنوار، وتارك الظني لا يهلك؛ لأن التهليك أثر ترك المتواتر، وهو الدال

على القطع. (إسماعيل)



مِنْ تَمَّ كَانَ الصَّوْمُ عَنْ ثِقَاتٍ
 وَهُوَ مُخَيَّرٌ لَدَى الْأَحْكَامِ
 وَقِيلَ إِنَّ الْعِتْقَ فِيهَا أَوْلَى
 وَالْإِخْتِلَافُ هَلْ لَهُ أَنْ يُطْعَمَا
 وَمَا لِقَاتِلٍ هُنَا إِطْعَامٌ
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَجِدَنَّ الرَّقْبَةَ
 وَتَلَزَمَ الْمُخْطِئُ دُونَ الْعَمْدِ
 وَقَاتِلُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ غُرْمُهُ
 وَقِيلَ عَنْ عَزَّانَ نَجَلِ الصَّقْرِ
 وَمَا عَلَى مَنْ قَتَلَ الدَّمِيًّا
 كَذَاكَ لَا تَخْيِيرَ فِي الظُّهَارِ
 فَالصَّوْمُ فَإِلْإِطْعَامٍ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
 وَالْأَضْلُ فِي كَفَّارَةِ الْإِيمَانِ
 وَالْحَقُّوا بِهَا الْمُغْلَظَاتِ
 مِنْ تَمَّ قَدْ أَنْكَرَهَا أَنْاسٌ

أَكَدَ مِنْ كَفَّارَةِ الصَّلَاةِ (*)
 فِي الْعِتْقِ وَالصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَعْلَا
 يَوْمًا وَأَنْ يَصُومَ يَوْمًا فَأَعْلَمًا
 لِكِنَّهُ (١) الْعِتْقُ أَوْ الصِّيَامُ
 يَصُومُ شَهْرَيْنِ لِمَا قَدْ رَكِبَهُ
 فَالْعَمْدُ فِيهِ قَوْدٌ لِلْحَدِّ
 فَقَطُّ وَالتَّكْفِيرُ لَا يَلْزُمُهُ
 بِأَنَّهُ التَّكْفِيرُ فِيهِ يَجْرِي
 كَفَّارَةٌ إِذْ لَمْ يَكُنْ تَقِيًّا
 فَالْعِتْقُ أَوَّلًا فَلَا تُمَارِي
 صَوْمًا فَهَذَا حُكْمُهُ الَّذِي شُرِعَ
 مُرْسَلُهَا الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ
 إِذْ غَلَّظَ النَّاسُ التَّالِيَاتِ
 إِذْ لَمْ يَكُنْ يُثْبِتُهَا الْقِيَّاسُ

(*) المراد أن كفارة الصيام أكد من كفارة الصلاة؛ لأن كفارة الصيام ثابتة بالنص، وكفارة الصلاة ثابتة بالقياس عند مشيئها. (إسماعيل)

(١) قوله: «لكنه» يعني أن الشأن الواجب عليه العتق أولاً، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين كما في الآية، وإنما عدل عن أن يقول: لكن له، لئلا يوهم التخيير بين العتق والصيام، وقال بعضهم: إنه إذا لم يستطع الصيام فعليه الإطعام، وهو قول ضعيف.

يَكُونُ ذَا الْقِيَّاسِ مِثْلَ أَضْلِهَا
 بِاللَّهِ عَنِ فِعْلِ الَّذِي قَدْ عَنَّا
 فِي فِعْلِهِ وَالْحِنْثُ فِيهِ يَجِبُ
 وَالْعِتْقُ وَالْكُسُوفَةُ لِلْأَنَامِ
 وَالصَّوْمُ يَوْمَانِ وَيَوْمٌ فَاعْلَمِ
 فَعَشْرَةٌ مِنْ أَهْلِ فَقْرٍ يَقْصِدُنَّ
 فَيُعْطِ كُلَّ وَاحِدٍ كِسَاءً
 وَهَكَذَا لِلْمَرْأَةِ الْخِمَارُ
 قَبْلَ الزَّوَالِ وَعِشَاءً أَثَرَهُ
 مِنْ تَمْرِهِ وَبُرِّهِ وَمِثْلِهِ
 مِنَ الْغَدَا وَعَنْ عِشَاءِهِ نَكَالًا
 مِنَ الطَّعَامِ حَسَبَ مَا يَكْفِيهِ
 تُجْزِيكَ فِي بَيَانِنَا مَرْسُومَهُ (١)(٢)

يَسْتَوْفٍ مَا يَأْكُلُهُ وَلَوْ فُطِمَ

فَالأَصْلُ* فِي النَّزَاعِ هَلْ كَمِثْلِهَا
 وَصِفَةُ الْإِرْسَالِ تَحْلِفْنَا
 وَهُوَ مُبَاحٌ فِعْلُهُ فَتَرْغَبُ
 وَاللَّهُ قَدْ خَيَّرَ فِي الْإِطْعَامِ
 إِلَّا الصِّيَامَ فَهُوَ بَعْدَ الْعَدَمِ
 وَالْعِتْقُ مَعْلُومٌ وَمَنْ شَاءَ يُطْعِمَنَّ
 وَهَكَذَا يَكْسُوهُمْ إِنْ شَاءَ
 أَقْلُهُ لِلرَّجُلِ الْإِزَارُ
 وَمَنْ يَشَاءُ الْإِطْعَامَ غَدَا الْعَشْرَةَ
 أَوْسَطُ مَا يُطْعِمُهُ لِأَهْلِهِ
 وَمَنْ دَعَا الْمِسْكِينَ حَتَّى أَكَلَا
 فَإِنَّهُ مِقْدَارُهَا يُعْطِيهِ
 وَقَالَ بَعْضُ وَفَعَةٌ مَأْدُومَةٌ
 وَلَيْسَ يُجْزِيكَ الصَّبِيُّ حَيْثُ لَمْ

(*) الأصل: قد يراد به الأصل المقيس عليه، فالأصل يختلف عن الفرع، فالظهار شيء يختلف عن

اليمين، ولذلك لم يكن القياس ثابتاً. (إسماعيل)

(١) قوله: «في بياننا» أي بيان الشرع وهو كتاب جامع لأصول المذهب وفروعه وهو في نيف وسبعين جزءاً. (المصنف)

(٢) هو اسم «المصنف» في الفقه يبلغ سبعين جزءاً للعلامة الأفخم قاضي المسلمين محمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد الله الكندي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. (أبو إسحاق)



يُفْطَمُ يُعْطَى قُوْتَهُ مُتَمَّماً
لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْهُمْ لِلْفَقْرِ
مِنَ الْحُبُوبِ ذُرَّةً أَوْ سُلْتَا
لِكُلِّ وَاحِدٍ يُقَالُ يُجْزِي
صَاعًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مَعْنَا
وَأَدْفَعُ بِهَا مِنَ الْحُبُوبِ طَرًّا
وَقِيلَ فِيهِ رُخْصَةٌ مَرْسُومَةٌ
فَمَا زَوَّاجُهُ بِمُغْنٍ عَنْهَا
لَأَنَّ حَقَّهَا عَلَيْهِ خُطَا
حَتَّى وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا فِي الْحَضَرِ
مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ وَهُوَ الْمُنْفَذُ
فِي كُلِّ حَقٍّ كَانَ لِلْمَنَانِ
أَوْ زُرْتُ عَمْرًا أَوْ هَجَرْتُ قُطْرَبَا
أَوْ أَنَّهُ مِنْ عَابِدِ الْأَوْثَانِ
أَوْ بِالْقِرَانِ الْمُحْكَمِ الْمُنَزَّلِ
لِمَنْ آتَاهُ وَبِهِ يُصَابُ

وَجَائِزٌ بِالْكَئِيلِ يُعْطَى بَعْدَمَا
أَوْ تَدْفَعَنَّ نِصْفَ صَاعِ الْبُرِّ
وَزِدْ رُبَيْعَ الصَّاعِ إِنْ دَفَعْتَا
وَتُلْتُ الصَّاعِ مِنَ الْأَرْزِ
وَإِنْ دَفَعْتَ الدُّخْنَ (*) فَادْفَعْنَا
وَإِنْ تَشَا فَقَوْمَنَّ الْبُرَّا
وَلَيْسَ يُجْزِي دَفْعُ نَفْسِ الْقِيَمَةِ
وَأَمْرَأَةُ الْفَقِيرِ تُعْطَى مِنْهَا
وَأَمْرَأَةُ الْغَنِيِّ لَيْسَ تُعْطَى
وَجَائِزٌ تُعْطَى الْفَقِيرَ فِي السَّفَرِ
وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِهَا فَتُؤْخَذُ
وَقِيلَ بَلْ مِنْ أَضْلِهِ وَذَانِ
وَمَنْ يَقُلْ مَهْمَا سَكَنْتُ يَثْرَبَا
فَإِنَّهُ مِنْ سَاكِنِي النَّيْرَانِ
أَوْ كَافِرٌ بِاللَّهِ أَوْ بِالرُّسُلِ
وَكُلَّمَا قَدْ يَجِبُ الْعَذَابُ

(*) نوع من الحبِّ صغير جدًا. (إسماعيل)



إِذْ قَالَ قَوْلًا فَاْحِشًا وَعَغَلَّظَهُ
فَإِنَّمَا تَغْلِيظُهُ يَلْزَمُهُ
وَاللَّعْنُ وَالْحَزِيءُ لَهُ مِنْ رَبِّهِ
أَوْ عَاهَدَ اللَّهُ فَخَانَ وَنَكَلَ
تَغْلِيظُهُ صَارَ لَهُ مَا لَا
مُغَلِّظٌ وَقِيلَ غَيْرُ لَازِمٍ
مُغَلِّظٌ مَهْمَا أَتَى الْعَبْدُ بِهَا
فَعَاقَهُ عَنْ فِعْلِهَا الضَّرُورَةُ
وَقِيلَ بَلْ يُجْزِيهِ أَنْ يَصُومَا
لَوْ بَلَغَتْ مِنَ الْأُلُوفِ الزَّائِدَةَ
وَقِيلَ بَلْ صَوْمٌ ثَلَاثٌ يُشْتَرَطُ
وَمَا عَلَيْهِ بَعْدَهَا وَجُوبُ
تُبْدَلُ لِلتَّائِبِ مِنْ ضَرْوَرَةٍ
وَإِنْ يَكُنْ أَلْجَاءُ الْإِضْطِرَّارُ
تُنَاسِبُ التَّشْدِيدَ فِيمَا غَلَّظَهُ
أَوْ شَاءَ الْإِعْتَاقَ أَوْ الْإِعْطَاءَ
عَنِ الْيَمِينِ فَلَا مَلَامًا

تَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ الْمُغَلَّظَةِ
وَقَائِلٌ إِنَّ الْإِلَهَ خَضَمُهُ
وَالْمَقْتُ وَالتَّقْيِيحُ إِنْ آلَى بِهِ
أَوْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ فَعَلَ
أَوْ كَانَ فِي قَطْعِ الْحُقُوقِ آلَى
كَذَلِكَ قِيلَ لِأَعْنِ الْبَهَائِمِ
وَقِيلَ مَا عَدَا الْعُهُودَ مَا بِهَا
وَحَالِفٌ بِحِجَجٍ كَثِيرَةٍ
قِيلَ عَلَيْهِ فِعْلُهَا لُزُومًا
يَصُومُ شَهْرَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ
وَقِيلَ لِلْجَمِيعِ شَهْرَانِ فَقَطْ
وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ يَتُوبُ
وَهَذِهِ مَسْئَلَةٌ مَسْئُورَةٌ
وَمَا لِصَائِمٍ هُنَا إِفْطَارُ
لِأَنَّهَا عُقُوبَةٌ الْمُغَلَّظَةِ
وَيُجْزِيهِ الْإِطْعَامُ مَهْمَا شَاءَ
وَصَائِمٌ أَرْبَعَةٌ تَمَامًا



وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ حَتَّى يَفْصِلَا
 وَمَنْ عَلَيْهِ عَشْرُ كَفَّارَاتٍ
 قِيلَ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ الصِّيَامَا
 وَهَكَذَا يَجُوزُ أَنْ يُفَرَّقَا
 كُلُّ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْأَيَّامِ
 وَلَا يُفَرِّقِ الثَّلَاثَ أَبَدًا
 وَاللَّهُ يَغْفِرُ الذَّنُوبَ مُطْلَقًا
 بِنِيَّةٍ بَيْنَهُمَا وَيَعَزِلَا
 جَمِيعَهَا تَكُونُ مُرْسَلَاتٍ
 عَنْهُنَّ شَهْرًا كُلَّهُ تَمَامًا
 صِيَامَهَا أَوْ يُطْعِمَنَّ أَوْ يُعْتِقَا
 عَلَى حِيَالِهَا^(١) مِنَ الصِّيَامِ
 كَيْلَا يَكُونَ أَهْمَلُ التَّعَدُّدَا
 لَنَا وَلِلْإِخْوَانِ مِمَّنْ اتَّقَى

تم الجزء الأول من جوهر النظام

وهو جزء الأديان

ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني، وهو جزء الأحكام

وأوله كتاب الأطعمة

(١) قوله: «على حيالها» أي على حدتها.



الجزء الثاني





كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

بَابُ أَحْكَامِ صُنُوفِ الْحَيَوَانَاتِ

وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ الطَّيِّبَاتِ فَطَيْبُ الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ وَإِنَّمَا يَحْرُمُ مِنْهُ الضَّرَرُ وَالِدَّمُ وَالْمَيْتَةُ وَالْخِنْزِيرُ وَهِيَ مِنَ السَّبَاعِ ذَاتُ النَّابِ وَذَاتُ مِخْلَبٍ مِنَ الطُّيُورِ عَنْ قَتْلِ نَحْلَةٍ وَقَتْلِ الصُّرْدِ وَنَهْيُهُ عَنْ قَتْلِهِنَّ دَلَالًا إِذْ لَا سَبِيلَ أَبَدًا لِأَكْلِهِ

فَضْلًا وَحَرَّمَ الْمُخَبَّثَاتِ (١) مُحَلَّلٌ لَيْسَ بِهِ مِنْ حُوبِ (٢) وَالنَّجَسِ الْخَبِيثِ ثُمَّ الْمُسْكِرُ وَالضَّارِيَاتُ الْوَحْشُ وَالطُّيُورُ كَالْأُسْدِ وَالْفُهُودِ وَالذَّنَابِ كَالْبَازِ وَالْعُقَابِ وَالنُّسُورِ نُنْهَى وَقَتْلِ صِفْدَعٍ وَصِفْرِدِ (٣) (*) بَأَنَّ ذَاكَ لَا يَحِلُّ أَكْلًا إِلَّا طَرِيقَ ذَبْحِهِ وَقَتْلِهِ (**)

(١) المخبثات: بالتشديد الخبائث.

(٢) الحوب: بالضم الإثم.

(٣) مفرد: كزبرج أبو المليح وهو طائر جبان. قاموس. ولعله هو الطائر المعروف عندنا بوادي ميزاب بأبي عودَ والعامّة تقول بُعود بضم الباء، وهو نوع من العصافير الجميلة المطربة، وهو في غاية الجبن، ربما مات عندما تمسكه يد. سمعت شيخنا القطب يقول: لا يجوز قتله، وكنت أعلل نهيّه باستئمانه إلى الناس وإلفه البيوت، حتى لا يلد في الأشجار خوف الطيور الكبيرة والله أعلم. (أبو إسحاق)

(*) قلت: الصفرد معروف عند الناس في عُمان، والظاهر أن الذي ذكره أبو إسحاق ليس الذي عندنا في عُمان. (إسماعيل)

(**) أي: نهى النبي الكريم عن قتلهن يدل على عدم جواز أكلهن لأنهن لو حللن لجاز ذبحهن فلا سبيل لأكلهن إلا الذبح. (إسماعيل)



لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَرَامِ
وَعَيْرِهِ مَكْرُوهَةٌ فِي الْحُكْمِ
فِي لَحْمِهَا خِلَافُهُمْ مَذْكُورٌ
وَزِينَةٌ مَا قَالَ تَأْكُلُوهَا
فِي صِفَةِ الْأَنْعَامِ وَالْمَشْرُوبَا*
فَذَكَرُ بَعْضٌ لَا يُنَافِي بَعْضًا
وَذِكْرُهُ لَا يَنْفِي مَا لَمْ يَغْلِبِ
إِنَّ ذَكَّيْتُ وَالصَّيْدُ مَهْمَا لِحِقًا
ذَكَاتُهُ بِالرَّمْيِ مِمَّنْ كَبَّرَا
فَأَكْلُهَا حِلٌّ لِمَنْ قَدْ ذَاقَا
لَيْسَتْ طَيْبٌ أَكْلُهَا الْأَكَّالَهُ
كَانَ حَرَامًا أَكَلَهُ مَحْجُورًا
وَهِيَ الَّتِي تُوجَدُ فِي الْبَرِّيَّةِ
وَلَوْنُهَا السَّوَادُ فِي الْمَأْثُورِ
فِيمَا رَوَى لِي مَنْ سَأَلْتُ عَنْهَا

وَسَائِرُ الطُّيُورِ كَالْحَمَامِ
وَالْحَشْرَاتِ مِنْ ذَاوَاتِ السَّمِّ^(١)
وَالْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ
وَاللَّهُ قَدْ قَالَ لِتَرْكَبُوهَا
قُلْتُ كَذَاكَ ذَكَرَ الرُّكُوبَا
وَذَكَرَ الْمَأْكُولَ مِنْهَا أَيْضًا
وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ وَصَفُ الْأَغْلَبِ
وَهَذِهِ الْأَنْعَامُ حِلٌّ مُطْلَقًا
وَكُلُّ وَاحِدٍ إِذَا مَا نَفَرَا
خِنْزِيرَةٌ قَدْ نَتَجَتْ عِنَاقًا^(٢)^(٣)
لَكِنَّهَا تُحْبَسُ كَالْجَلَّالَةِ^(٤)
لَوْ أَنَّ شَاةً نَتَجَتْ خِنْزِيرًا
وَالصَّيْدُ مِنْهُ الْحُمْرُ الْوَحْشِيَّةُ
قَصِيرَةٌ الْأَذْنَابِ وَالظُّهُورِ
وَفِي عُمَانَ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا

(١) السم: مثلث السين.

* المعنى أنه ذكر الإسقاء والشرب في الأنعام أيضًا، وذكر ذلك لا يدل على منع غيره من أكل

وركوب ﴿وَإِنَّ لِكُلِّ﴾ [النحل: ٦٦]. (إسماعيل)

(٢) الأنثى من أولاد المعز. (أبو إسحاق)

(٣) العناق: بفتح العين الشاه.

(٤) والجلالة: هي التي تقتصر على أكل النجاسات من الطيور والأنعام.



قَدْ قَالَهُ بَعْضُ أَوْلِي الذِّكَاةِ
فَأَكَلُهُ فِي ذَا الْمَقَالِ طَيْبٌ*
وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَدْرِ فِيهِ الْقَالَا
وَقَالَ بَعْضٌ مِنْ صُيُودِ الْبَحْرِ
مَيْتَتُهَا وَجَائِزٌ فِيمَا يَلِي
وَهُوَ مِنَ الْحَقِّ عَلَى مَثْنِ الذُّرَى
مَيْتَةً فِي الْبَرِّ حَتْمًا أَلْقَيْتَ
فَحُكْمُهَا كَحُكْمِ مَيْتِ بَحْرِي
وَلَا السَّنَانِيرُ كَمَا يُقَالُ
وَبَعْضُهُمْ أَحَلَّهَا عَلَانِيَةً
إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ مَسَّ لِلْإِهَابِ
وَلَسْتُ أَدْرِي أَصْلَ هَذَا الْبَابِ
مِنْ ذَاتِهِ لَكِنْ لِمَا يَأْتِيهِ
أَهَلَّتِ الْجِلْدَ لِهَذَا الْحُكْمِ
مَعَ حَرَامِ فِرْعِهِ الْمُنَجَّسِ
لَا يَسْتَقِيمُ قَطُّ فِي الْعُقُولِ
مُحَلَّلًا فَجَائِزٌ يُبَاعُ

بَلْ بَيْنَهَا تُوجَدُ وَالْأَحْسَاءِ
قِيلَ وَمِنْهُ ضَبْعٌ وَثَعْلَبٌ
وَالضَّبُّ أَيْضًا جَائِزٌ حَلَالًا
وَالخُلْفُ فِي الْغَيْلِمِ قِيلَ بَرِّي^(١)
فَلَا تَحِلُّ فِي الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
وَأَغْلَبُ الْحَالِيْنَ بَعْضُ ذَكَرًا
لَكِنِّي أَقُولُ مَهْمَا وُجِدَتْ
وَإِنْ تَكُنْ مَيْتَةً فِي الْبَحْرِ
وَمَا الْكِلَابُ عِنْدَنَا حَلَالٌ
لِأَنَّهَا مِنَ السَّبَاعِ الضَّارِيَةِ
كَذَاكَ أَيْضًا لَبْنُ الْكِلَابِ
وَإِنِّي مِنْ ذَاكَ فِي عَجَابِ
لَمْ يَنْجَسِ الْجِلْدُ لِشَيْءٍ فِيهِ
تِلْكَ الرِّطُوبَاتُ الَّتِي فِي اللَّحْمِ
كَيْفَ يَحِلُّ أَصْلُ هَذَا النَّجَسِ
هَذَا مِنَ التَّنَاقُضِ الْمَعْقُولِ
وَكُلُّ مَا كَانَ بِهِ انْتِفَاعٌ

(*) أي يجوز أكله على القول إنه من الصيد. (إسماعيل)

(١) السلحفاة الذكر والصفدع أيضًا. (أبو إسحاق)



وَإِنْ يَكُنْ مُحَرَّمًا فَلَا يَحِلُّ
فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ لِلْقُرُودِ
وَهَكَذَا فِي سَائِرِ السَّبَاعِ
وَبَيْعُكَ السَّنُورَ قِيلَ حِلٌّ
كَذَلِكَ الثَّغْلَبُ فِيهِ اخْتِلَافًا
وَقِيلَ إِنَّ بَيْعَهُ حَرَامٌ
وَهُوَ مَقَالٌ مَنْ لِأَكْلِهِ مَنَعٌ
لِأَنَّهُ مِنَ الْحَرَامِ مُنْتَقِلٌ
وَلَا الْأَفَاعِي لَا وَلَا الْأُسُودِ
وَأُمَّهَاتِ السَّمِّ كَالْأَفَاعِي
لِنَفْعِهِ وَقِيلَ لَا يَحِلُّ
فَبَيْعُهُ عَلَى مَقَالِ سَلَفًا
بَائِعُهُ تَلَحُّقُهُ الْأَثَامِ
وَفِي مَقَامِ الْاِخْتِلَافِ مُتَّسَعٌ

باب الاصطياد

وَالِاصْطِيَادُ مَرَّةً بِالشَّبَكِ
وَتَارَةً بِالْكَلبِ وَالْعُقَابِ
يَمْتَثِلُ الْأَمْرَ إِذَا أَمَرْتَهُ
لَا يَأْكُلُ الصَّيْدَ وَمَهْمَا أَكَلَا
لِأَنَّهُ لِنَفْسِهِ قَدْ صَادَا
وَإِنْ يَكُنْ عَلَّمَهُ الْمَجُوسِي
وَتَارَةً بِالرَّمِي عِنْدَ الدَّرَكِ
مُعَلَّمَاتٍ وَصَفُ الْأَكْتِسَابِ (*)
وَيَنْتَهِي عَنْهُ إِذَا نَهَيْتَهُ
مِنْهُ فَإِنَّهُ حَرَامٌ حُظْلًا (١)
بِنَهْشِهِ قَدْ بَلَغَ الْمُرَادَا
فَصَيْدُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنْجُوسِ (٢)

(*) معلمات: حال منصوبة من الكلب والعقاب. و (وصف) خبر لمبتدأ محذوف والمعنى ذلك

وصف الاكتساب للكلب والعقاب وهو كونها معلمات. (إسماعيل)

(١) حُظْلًا: أي منع.

(٢) قوله: «المنجوس» يعني أنه حرام لا يحل أكله وأنه ميتة، نجسة.



بِكَلْبٍ مُسْلِمٍ يَكُونُ حُرْمًا
وَلَا تَحِلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ
فِي رَمِي سَهْمِهِ وَوَسِّ (١) كَلْبِهِ
مِنْ قَبْلِهِ وَلَا يَقُولُ (٢) فَاتَا
مَا لَمْ يُذَكَّ وَكَذَلِكَ الْجَنْدَلُ
وَبَعْدَ ذَلِكَ غَيْرُهُ رَمَاهُ
فَطَالَِبَ الْأَخِيرَ بِالضَّمَانِ
وَهُوَ مَالٌ غَيْرُهُ قَدْ حَصَلَهُ
فِي شَبَكٍ ثُمَّ لَهُ قَدْ قَطَعَا
لِأَنَّهُ صَيْدٌ هُنَاكَ يَعْدُو
فَذَلِكَ مَحْكُومٌ بِهِ لِمَنْ شَبَكَ
لَوْ كَانَ بِالصَّحْرَاءِ لَا حَلَالَ
مَرْجِعُهُ يَكُونُ لِلشَّبَاكِ (٤)

وَإِنْ يَكُنْ صَادَ الْمَجُوسِيِّ يَوْمًا
فَصَيْدُهُ وَذَبْحُهُ سَوَاءٌ
وَيَذْكَرُ الْمُسْلِمِ إِسْمَ رَبِّهِ
وَهِيَ ذَكَاتُهُ إِذَا مَا مَاتَا
وَمَا رُمِيَ بُبْنَدُقٍ لَا يُؤْكَلُ (٣)
وَمَنْ رَمَى صَيْدًا وَقَدْ أَوْهَاهُ
وَعَاقَهُ الْمَوْتُ بَرَمِي الثَّانِي
لِأَنَّهُ بَرَمِيهِ قَدْ قَتَلَهُ
وَقِيلَ فِي الصَّيْدِ إِذَا مَا وَقَعَا
فَهُوَ لِمَنْ يَصِيدُهُ مِنْ بَعْدُ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَنْطَلِقْ مِنَ الشَّبَاكِ
فَالظَّبِّيُّ إِنْ كَانَ بِهِ جِبَالٌ
لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ الْإِمْسَاكِ

(١) قوله: وَسَّ كَلْبَهُ أَيِ إِغْرَاؤُهُ. يُقَالُ: وَسَّ الْكَلْبُ يَوْسُهُ إِذَا أَغْرَاهُ بِالصَّيْدِ وَنَحْوَهُ. اهـ. (المصنف)

(٢) وفي نسخة ولا يقال.

(٣) قوله: «وما رُمِيَ ببندق» لا يؤكل، هذا هو المشهور عند أصحابنا ورفع لي الشيخ الرقيشي أنه وجد عن العلامة الصبحي رحمته الله أنه يحل إذا ذكر اسم الله عند رميه إياه قلت: وهذا هو الصحيح عندي، وقد ذهب إلى تحليله أكثر علماء المتأخرين من قومنا والله أعلم.

(٤) أي لواضع الشباك.



فَفِي الْقُرَى يَكُونُ مِمَّا أَهْلًا (١)
 كَحُكْمِ بَاقِي الصَّيْدِ فِي الْقِفَارِ
 عَلَى الْمِيَاهِ وَكَذَاكَ النَّائِمَةُ
 وَلَا نَرَى ذَاكَ مِنَ الْحَرَامِ
 حِلٌّ وَمَا فِيهِ فِعْلُهُ مِنْ ضَيْرِ
 إِنْ عَفَّ عَنْهُ فَهُوَ مَا أَوْلَاهُ
 لِأَهْلِهِ كَمِثْلِ مَا يُقَوِّمُ
 فَالْغُرْمُ لَازِمٌ لِمَا أَضَاعَهُ

كَذَلِكَ الدَّجَاجُ مَهْمَا احْتُمِلَا
 وَحُكْمُهُ إِنْ كَانَ فِي الصَّحَارِي
 وَكَرَّهُوا بِأَنْ تُصَادَ الْحَائِمَةُ
 فِي حَالِ شُرْبٍ كَانَ أَوْ مَنَامِ
 وَقِيلَ إِخْرَاجُ فُرُوحِ الطَّيْرِ
 وَذَلِكَ رِزْقٌ سَاقَهُ مَوْلَاهُ
 وَقَاتِلُ لِكَلْبِ صَيْدٍ يَغْرَمُ
 لِأَنَّهُ قَدْ فَوَّتَ انْتِفَاعَهُ

باب الذباج

جَادَ بِهِ الرَّحْمَنُ لِلْإِنْسَانِ
 وَيَشْرَبَنَّ دَرَّهُ وَدَسَمَهُ
 وَيُوعِينَ جِلْدَهُ مَا عِنْدَهُ
 وَهُوَ وَعَاءُ الزَّادِ لِلْمَسَافِرِ
 ذَكَاهُ حَتَّى يَذْهَبَنَّ مِنْهُ الْأَذَى
 فَالْأَضْيَادُ نَفْسُهُ تَذَكِيَّتُهُ

وَالْحَيَوَانُ نِعْمَةٌ الْمَنَّانِ
 يَرْكَبُهُ وَيَأْكُلَنَّ لَحْمَهُ
 وَيَلْبَسَنَّ شَعْرَهُ وَجِلْدَهُ
 فَهُوَ أَثَاثُ الْبَيْتِ عِنْدَ الْحَاضِرِ
 وَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا إِذَا
 وَحَيَوَانُ الْبَحْرِ حِلٌّ مَيْتَتُهُ

(١) أي صار أهلياً مملوكاً.



فَهُوَ الطَّهُورُ مَأْوُهُ وَالْحِلُّ
وَالسَّمَكُ الطَّافِي أَرَى النَّبِيَّ
وَهُوَ الَّذِي قَدْ صَارَ فَوْقَ الْبَحْرِ
ثُمَّ الذِّكَاةُ تَشْمَلُ الذُّبَاخَا
وَالاضْطِيَادَ بِالْجَوَارِحِ الَّتِي
وَكُلُّ وَاحِدٍ لَهُ مَوْضُوعٌ
وَذَاكَ فِي لُبَّتِهَا تَمَامًا
إِنْ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا أَيَّ وَقَعَتْ
وَالنَّخْرُ وَالذَّبْحُ مَعًا فِي الْبَقْرِ
وَسَائِرِ الْأَنْعَامِ وَالْبَهَائِمِ
وَالذَّبْحُ فِي الْجِدِ بِطُولِ الرَّقَبَةِ
وَلَا يَحِلُّ قَطْعُ كُلِّ الرَّاسِ
وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ مِنْ قَفَاهَا
وَإِنْ تَكُنْ شُرَيْطَةً لَمْ يَقْطَعَا^(٢)
لِأَنَّهَا ذَبِيحَةُ الشَّيْطَانِ
فَذُبِحَتْ مِنْ وَاحِدٍ أَجْزَاهَا

مَيْتَتُهُ صَحَّ بِهَذَا النَّقْلُ
عَنْهُ نَهَى فَكُنْ لَهُ أَيَّ
ذَا نَتَنٍ وَالنَّهْيُ لَا لِحَجْرٍ^(١)
وَالنَّخْرَ وَالرَّمْيَ مَعًا صُرَاخًا
قَدْ عَلَّمَتْ وَهِيَ الَّتِي قَدْ مَرَّتِ
فَالنَّخْرُ فِي الْبَدَنِ هُوَ الْمَشْرُوعُ
عَلَى ثَلَاثٍ تُنْحَرَنُ قِيَامًا
فِي الْأَرْضِ سَلَّخَتْ وَبَعْدُ قُطِّعَتْ
وَالذَّبْحُ مَنْطُوقٌ بِهِ فِي السُّورِ
يَكُونُ فِيهَا الذَّبْحُ عَيْنُ اللَّازِمِ
بِقَطْعِ أَوْدَاجٍ وَقَطْعِ الْقَصَبَةِ
وَمَا بِهِ عَلَى الْخَطَا مِنْ بَاسٍ
وَكُلُّ مَنْ يَفْعَلُهُ أَلْقَاهَا
حُلُقُومَهَا فَأَكْلُ ذَلِكَ مُنَعًا
وَالشَّاةُ إِنْ كَانَ لَهَا رَأْسَانِ
إِنْ كَانَ مَوْتُهَا بِهِ يَعْشَاهَا

(١) يعني أن النهي لا يدل على الحَجْر أي التحريم.

(٢) الشُرَيْطَةُ: تصغير الشَّرْطَةِ هي المرة الواحدة من إجراء المُدِيَةِ على الحلقوم.

وَذَابِحٌ بَهِيمَةً مَقْمُوطَةً
 فَإِنَّهَا فِي الْحُكْمِ لَيْسَ تَحْرُمُ
 وَذَابِحٌ طَيْرًا لَهُ قَدْ أَمْسَكَ
 فَجَائِزٌ لِأَنَّهُ قَدْ قَصَدَا
 وَذَابِحٌ طَيْرًا وَقَدْ رَمَاهُ
 وَذَابِحٌ بِمُدِيَّةٍ مَسْمُومَةٍ
 لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ إِنَّ السَّمَّ
 تَذْبِحُهَا بِذَا الْحَدِيدِ الْقَاطِعِ
 كَذَا الْحَجَارَةِ الَّتِي تُفْرِیْهَا
 وَكَرَّهُوا ذَلِكَ بِاللُّجَيْنِ^(٢)
 وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ بِالزُّجَاجِ
 كَذَاكَ بِالضُّرُوسِ وَالْأَطْفَارِ
 وَهَكَذَا شِغْرَافَةُ النَّخِيلِ^{(٣)(٤)}

بِحَبْلِهَا وَهِيَ بِهِ مَرْبُوطَةٌ
 وَتَرْكُهَا فِيمَا أَرَاهُ أَسْلَمٌ
 خَوْفَ اضْطِرَابٍ مِنْهُ أَوْ أَنْ يَهْلِكََا
 مَعْنَى صَحِيحًا مَا أَرَادَ الْاِعْتِدَا
 فِي النَّارِ حَيًّا حُرْمُهُ يَغْشَاهُ
 فَهِيَ حَرَامٌ عِنْدَنَا مَذْمُومَةٌ
 لِقَتْلِهَا عَوْنٌ فَصَارَتْ حُرْمًا
 وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ قَاطِعِ
 وَهِيَ الصَّرَابِيخُ^(١) لِمَنْ يَرْوِيهَا
 وَالذَّهَبِ الْمَعْرُوفِ بِاسْمِ الْعَيْنِ
 وَلَا بَعُودِ جَاءَ فِي الْمِنْهَاجِ
 وَتِلْكَ حَالَةٌ عَنِ الْكُفَّارِ
 قَالَ فَلَا تُؤْكَلُ فِي ذَا الْقِيلِ

(١) الصرابيخ: جمع صربوخ وهو الحجر الذي تكون فيه النار اهـ. (المصنف)

لعل الصرابيخ الحجارة المعروفة بالصوان وهي ذات صلابة وحدة كادت تكون كالسككين بل أجاز العلماء الذبح بها لصلاحيتها لذلك فتأمل. (أبو إسحاق)

(٢) اللجين: الفضة. (أبو إسحاق)

(٣) الشغرافة قطعة من وعاء الطلع اليابس اهـ. (المصنف)

(٤) صوابه شرغوفة أو شرعوفة وهو قشر طلعة الفحال من النخل، لكن الذي ذكره بعض جواز الذبح بوعاء الطلع لصلاحية بعضه لذلك، لصلابته وحدته، وهذا في ذكر النخل أقوى، وغير خفي أن هذا حين يفقد الذابح آلة الذبح، لا مطلقاً وهذا كالضرورة فتفهم الحق. (أبو إسحاق)



وَذَبْحُهُ بِمُدْيَةٍ لَمْ تُغْسَلِ
 وَلَا أَرَاهُ لَازِمًا وَالْمُضْطَفَى
 بِحَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ مَا ذُكِرَا
 يَذْبَحُهَا مُسْتَقْبَلًا لِلْقِبْلَةِ
 وَأَكْلُهَا لَيْسَ بِهِ مِنْ بَاسٍ
 وَيُسْتَحَبُّ بِالْيَمِينِ الذَّبْحُ
 وَيَذْكَرُ اسْمَ اللَّهِ فِي التَّذْكِيَةِ
 وَكُلُّ إِسْمٍ كَانَ لِإِلَهِ
 مَنْ قَالَ عِنْدَ ذَبْحِهِ سُبْحَانَ
 لَا يَنْفَعُ الذِّكْرُ عَلَى الذَّبِيحَةِ
 إِلَّا إِذَا وَاطَى لَذِكْرِ الْبَارِي
 وَلَيْسَ يُجْزِي ذَابِحًا شَاتِنِ
 وَذَابِحٌ وَلَمْ يُسَمِّ (٢) تَحْرِمُ

فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْأَوَّلِ
 قَدْ نَحَرَ الْبُذْنَ مِرَارًا فَأَعْرِفَا
 بِأَنَّهُ غَسَّلَهَا إِذْ نَحَرَا
 وَغَيْرُهُ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ
 لَوْ كَانَ فِي ذَاكَ خِلَافُ النَّاسِ
 وَبِالشَّمَالِ ذَبْحُهُ يَصِحُّ
 بِلُغَةِ الْعَرَبِ وَبِالْهِنْدِيَّةِ (١)
 يَصِحُّ ذِكْرُهُ بِلَا اسْتِثْنَاءِ
 رَبِّي كَفَاهُ كَيْفَ مَا قَدْ كَانَا
 إِلَّا مِنَ الذَّابِحِ حُذْ تَضْرِيحَهُ
 سِوَاهُ أَجْزَاهُ بِلَا انْكَارِ
 إِنْ سَمِيَ فِي الْأُولَى مِنَ الشَّتَيْنِ
 وَإِنْ تَكُنْ لِغَيْرِهِ يُغْرَمُ

(١) أراد الناظم بالهندية العجمية مطلقاً بدليل مقابلتها بلغة العرب، وهكذا ذكر ضياء الدين في النيل، والقطب في شرحه، لكن العربية أفضل وأحق كما قال شيخنا، وقيد هذا بأن لا يكون الذابح عارفاً للعربية، والذي نراه أنه يبعد أن يكون شخص مهما بلغت عجمته غير مستطيع للنطق بلفظ الله أكبر مثلاً، اللهم إلا أن هذا القول مجرد افتراض، أما اللكنة في اللسان فقد تكون في العربي وفي العجمي، فالبربري الذي ينطق لسانه بأبوش وهو يا الله لا يصعب عليه النطق بالله أكبر وما شابهها، والله أعلم. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «ولم يُسَمِّ» أي لم يذكر اسم الله.



وَأَمْرٌ سِوَاهُ يَذْبَحَنَّ لَهُ فَمَرَّ الْمَأْمُورُ خِلًّا يَكْفُلُهُ
فَإِنَّهُ يَأْكُلُهَا إِنْ شَاءَا لِأَنَّهُ بِذَبْحِهَا قَدْ جَاءَا
وَعَاصِبٌ وَسَارِقٌ قَدْ سَرَقَا بِهِمَةَ ذَبْحِهَا وَأَنْطَلَقَا
فِي ذَلِكَ اخْتِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهَلْ يَجُوزُ أَكْلُ هَذَا اللَّحْمِ
فَقِيلَ جَائِزٌ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَفِي الْجَمِيعِ ضَامِنٌ فَيَغْرُمُ
وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ فِي الْمَسْرُوقَةِ لَكِنِّي لَسْتُ أَرَى تَفْرِيقَهُ
وَتَذْبِخِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى^(١) إِنْ ذَكَرُوا اسْمَ رَبِّنَا جِهَارًا

(١) قوله: «وتذبح اليهود... إلخ» اعلم أن ذبيحة أهل الكتاب لا تحل لنا إلا إذا كانت موافقة للذبيحة الشرعية، ولهذا اشترط أصحابنا أن يكونوا تحت المراقبة الإسلامية ونفوذ المسلمين، وقالوا: إذا كان أهل الكتاب تحت حكم المسلمين حلت ذبيحتهم ونكاح الحرائر من نسائهم ويدل لهذا قوله سبحانه: «الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الْطَّيِّبَاتُ» [المائدة: ٥] الآية والذي تفيده الآية أن الحكم مُقْتَبَدٌ بحال نزول الآية وهي حال غلبة المسلمين وظهورهم على أهل الكتاب، إذ نزلت هذه الآية يوم عرفة في حجة الوداع حيث كانت جلاله الإسلام رافعةً ألبيتها في جميع أطراف الجزيرة والممالك المجاورة لها تخفق أفئدتهم من الرعب وهيبة الإسلام. واشترط مالك أن تكون ذبيحتهم تحت نظر المسلم، ولم يشترط كونهم تحت ذمة المسلمين، أما ما كان مخالفاً للذكاة الشرعية فهو ميتة حرام بنص الآية أو لم يذكر اسم الله عليها فلا تؤكل، كما لا تؤكل من المسلم الذي لم يذكر اسم الله، وسماها الله فسقا، أما من يدعي جليّة ذبيحتهم مطلقاً ولو كانت مَقْتُولَةً أو مصروعة أو مقتولة بشق اليافوخ وما أشبه هذا فدعوى باطلة مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وإجماع المسلمين، ليت شعري لماذا يستخف المسلمون بأحكام دينهم ويشبون إلى أقوال باطلة فيأخذون بها، أليس هذا من ضعف الدين في نفوسهم، واستسلاماً للمحاربين لنا في كل جزئية وكلية، محاربة أرادوا القضاء بها على الإسلام وأهله، ومن المعرفة الواضحة ما بلغني أنه انتشر في أهل نفوسة أكل ذبيحة اليهود، وما ألجأهم إليها إلا استنكافهم أن يكونوا جزّارين، ثم ما ظهر من إباحة بعض الضعفاء لشحوم أوروبا المنتشرة بقطرنا الجزائر وهي شحوم الميتة بلا ريب، اللهم لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا. (أبو إسحاق)



وَلَا يَجُوزُ مِنْ ذَوِي الْأَوْثَانِ
وَكُلُّ مُرْتَدٍّ عَنِ الْإِسْلَامِ
وَالذَّبْحُ قِيلَ جَائِزٌ مِنْ صَابِي
وَأَخْرُسُ اللِّسَانِ مِثْلُ الْأَعْجَمِ
لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الذِّكْرَا
وَجَائِزٌ ذَبِيحَةُ الْعُمَيَّانِ
وَهَكَذَا مِنْ جُنُبٍ إِذَا ذَبَحَ
وَذَبِيحَةُ السَّكْرَانِ لَيْسَ تُؤْكَلُ
لِأَنَّ ذَبْحَهُ كَنَهَشِ السَّبْعِ
وَمَوْضِعُ الذَّبَاحِ يُغَسَّلَانَا
كَذَاكَ قِيلَ وَالْإِلَهِ أَعْلَمُ
وَقَدْ مَضَى فِي آخِرِ التَّيْمَمِ
وَنَفْخَهَا لِيَسْلَخَ الْإِهَابَا

وَلَا الْمَجُوسِ أَعْبُدِ^(١) النَّيِّرَانَ
ذِبَاحُهُ حَتْمًا مِنَ الْحَرَامِ
لِأَنَّهُمْ قِيلَ ذَوُو كِتَابِ
ذِبَاحُهُمْ قِيلَ مِنَ الْمُحَرَّمِ
وَتَرَكُ ذَلِكَ يُورِثَنَّ الْحَجْرَا
إِنْ أَحْسَنُوا وَذَبَحَةُ الْعُرْيَانَ
لِأَنَّ شَرْطَ الطُّهْرِ فِيهِ مَا وَضَحَ
وَهُوَ الَّذِي مِنْ سُكْرِهِ لَا يَعْقِلُ
هُمَا سَوَاءٌ كُلُّهُ لَمْ يُشْرَعَ
إِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً يُيَمِّمْنَا^(٢)
وَلَيُرْمُ مِنْهَا كُلُّ مَا مَسَّ الدَّمَ
بَحْثٌ لَهُ يَشْتَأِقُ ذُو التَّعَلُّمِ
لَا غَيْرُهُ*^(*) قَدْ قِيلَ لَنْ يُعَابَا

(١) أَعْبُدِ جمع عبد، أي: عبدة النيران.

(٢) ما أحق هذا القول بالهجران والإعراض، وما أولاه بالحذف، فإنه قول ليس له دليل يستند إليه، ولو قياسًا، فالذبايح إذا فقد الماء لتطهير المذبح، كان له أن يقطع موضع الدم النجس وليس للتيمم هنا معنى، ولو استغنى المؤلف رَحِمَهُ اللهُ عن هذا القول لكان أجمل واكتفى بما نبه عنه في باب التيمم ص ١٠٦ إذ قال:

تيمم المصحف والشباب
ليس له رواية صحيحة

وليس في السُّنَّةِ والكتاب
كذلك أيضًا منحر الذبيحة

ولم أجد أيضًا استنباطًا... إلخ. (أبو إسحاق)

(*) (غيره) بالجر معطوف على المصدر المؤول (ليسلك) والتقدير لسلخ الإهاب لا غيره. (إسماعيل)



بِفِعْلِهِ كَيْلًا يَكُونُ غَرَرًا
 مُبْيَضَّةً كَأَنَّهَا السَّمِينُ*
 مَيِّتَةً فَأَكْلُهَا حَالُلٌ
 ذَكَاتُهَا ذَكَاتُهَا فِي حُكْمِهَا
 وَضَمَّهَا الظَّلَامُ ثُمَّ لُحِقَتْ
 مَاذَا أَصَابَهَا بِذَاكَ السَّتْرِ
 وَذَاكَ إِنْ مَيِّتَةً يَلْقَاهَا
 ذُو الشَّرْكِ وَاخْتَفَى لَيْلًا يُبَدِّلُهُ
 وَيَدْخُلَنَّ تَحْتَ الْأَسْتِيبَاطِ

لَكِنْ عَلَيْهِ يُخْبِرَنَّ مَنْ شَرَى
 لِأَنَّهَا بِنَفْحِهِ تَكُونُ
 إِنْ وُجِدَتْ فِي بَطْنِهَا سِخَالٌ
 لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِأُمَّهَا
 وَإِنْ تَكُنْ ذَبَحْتَهَا وَانْطَلَقَتْ
 فَقِيلَ لَا تُؤْكَلُ إِذْ لَا تَدْرِي
 لَعَلَّ غَيْرَ الذَّبْحِ قَدْ لَاقَاهَا
 وَقِيلَ لَا يُؤْكَلُ لَحْمٌ حَمَلَهُ
 وَذَاكَ مِنْ مَعَانِي الْأَحْتِيَاظِ

باب منافع الحيوانات ومضارها

وَمِنْهُ مَا يَكُونُ ضُرًّا يُتَّقَى
 وَحِكْمٌ الْإِلَهِي لَا تَنْحَصِرُ
 فَنَقُتِلُ الْحَيَّاتِ وَالْأَفَاعِي
 وَلَا تَخَفُ فِي اللَّهِ لَوْمَ الْعُدَلِ
 كَقَاتِلِ شَخْصًا مِنَ الْكُفَّارِ
 يَلْزَمُ مَنْ صَادَفَ أَنْ لَا يُدْبِرَا

وَالْحَيَوَانَ لِانْتِفَاعِ خُلُقَا
 لِحِكْمَةٍ يَكُونُ ذَاكَ الضَّرْرُ
 لَكِنَّا نُؤَمِّرُ بِالِدَّفَاعِ
 وَكُلَّ مُؤَذٍ لِلْأَنَامِ فَاقْتُلِ
 وَقَاتِلِ الْحَيَّةَ فِي الْآثَارِ
 وَأَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى مَنْ قَدَرَا

(* المراد أن الدابة عند نفحها تبيض فتظهر كأنها سمينة مبيضة من الشحم. (إسماعيل)



وَتَارِكُ الْقَتْلِ لِحَوْفِ النَّارِ
 مَنْ قَالَ لَا أَقْتُلُهَا بغيرِ
 وَيُعْطَى أَجْرَ مِثْلِهِ وَإِنْ طَلَبَ
 فَقِيلَ لَا يُزَادُ فَوْقَ الْمِثْلِ
 وَقِيلَ مَنْ بَزَائِدٍ قَدْ أَجْرًا
 وَمَا عَلَى الْفَقِيرِ شَيْءٌ يَلْزَمُ
 وَحَرْقُهَا بِالنَّارِ إِنْ تَعَذَّرَا
 كَذَلِكَ الدَّبْيَانُ^(٢)^(٣) وَالْعَقَارِبُ
 وَلَا يَجُوزُ الْحَرْقُ بِالنَّيِّرَانِ
 لِأَنَّهَا عَذَابُ رَبِّ الْخَلْقِ
 لَكِنْ لَهُ أَنْ يَشْوِيَ الْجَرَادَا
 وَلَيْسَ ذَلِكَ أَبَدًا تَعْذِيبٌ^(٥)
 وَرَمَيْكَ الْقَمْلَ إِذَا مَا كَانَا

يُوجِبُ تَرْكُهُ عَذَابَ النَّارِ^(١)
 أَجْرٍ فَمَا فِي قَوْلِهِ مِنْ خَيْرِ
 زِيَادَةً فَالْخُلْفُ فِيهَا قَدْ وَجِبَ
 وَإِنْ وَعَدْتَهُ بِذَلِكَ الْبَذْلِ
 يَلْزَمُ إِنْ كَانَ غَنِيًّا مُوسِرًا
 وَتَرَكَ أَخَذَ الْأَجْرَ رَأْسًا أَسْلَمَ
 سِوَاهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِيمَا نَرَى
 وَكُلُّ مُؤَذِّدٍ وَهُوَ قَوْلُ صَائِبٍ
 لِلْقَمْلِ وَالْجَرَادِ وَالصَّيْبَانِ^(٤)
 وَلَيْسَ لِلْعِبَادِ نَفْسُ الْحَرْقِ
 إِنْ كَانَ أَكَلَ لَحْمَهُ أَرَادَا
 لَكِنَّهُ لِللَّحْمِ تَطْيِيبٌ
 حَيًّا أَرَاهُ يَا فَتَى عَضِيَانَا

(١) يشير إلى قوله ﷺ: «من ترك قتل الحيات خشية النار فقد كفر» أي كفر النعمة، وهذا

وعيد عظيم. (أبو إسحاق)

(٢) الدببان: هي الزنابير ذوات الحمة.

(٣) الدببان هي الزنابير الحمر والصفرة لغة عُمانية.

(٤) الصيبان: صغار القمل.

(٥) قوله: «تعذيب» بالرفع على جعله اسم ليس واسم الإشارة قبلها خبرها، ويحتمل أنه حذف في

من الخبر لأجل إقامة الوزن وتقديره وليس في ذلك أبدًا تعذيب.



وَنَبَذَهُ لِلَّهِمْ قِيلَ سَبَبُ
خَيْرِ الْوَرَى وَقِيلَ بَلْ بِهِ أَمْرٌ
وَقِيلَ مِثْلُ ذَاكَ كَلْبُ الزَّرْعِ
إِذْ نَفَعُ أَهْلَهَا بِهِنَّ يَحْصُلُ
بِلا اِخْتِلافٍ عَنْهُمْ مَوْجُودِ
عَلَى أَناسٍ كَي يَكْفُ الضَّرَّاءِ
إِنْ عَلِمُوا فَإِنَّهُمْ أَوْلَى بِهِ
مِنْهُ لَكَي مَما يَنْتَفِي الضَّرَّارُ
مِنْ عَقْرِهِ الَّذِي بِهِ يُعَذَّبُ
مِنْ بَعْدِ مَما تُقَطَّعُ الْأَصَابِعُ
هَرَّ سِوَاهُ فِي مَقالِ الْعُلَماءِ
بِذَلِكَ وَالْبَعْضُ يَرى الْمَنْعَ بِهِ
يَعْرِفُهُ بِأَنَّهُ عَقَّارٌ^(١)
يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ فِيما ذُكِرَ
بِحَبْسِهِ إِنْ بَانَ مِنْهُ الضَّرُّ
صَاحِبُهُ مِنْ بَعْدِ مَما تَعَيَّنَا
بَعْدَ امْتِناعِ رَبِّهِ فِي الشَّرْعِ

فِي قَتْلِهِ الطَّاعَةَ قِيلَ تُحَسَبُ
قَتْلُ الْكِلابِ عِبْتًا عَنْهُ زَجْرُ
إِلَّا لِصَيْدٍ يُقْتَنَى أَوْ ضَرْعٍ
فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ لا تُقْتَلُ
وَجائِزُ قَتْلِ الْكِلابِ الشُّودِ
وَيُعَقَّرُ السَّنورُ إِنْ أَضْرًا
وَيُرْجَعُ الْأَمْرُ إِلَى أَرْبابِهِ
وَعَقْرُهُ تُقَلَّمُ الْأَظْفارُ
وَإِنْ قَتَلَهُ لَدَيَّ أَقْرَبُ
وَمَا لِأَهْلِهِ بِهِ مَنافِعُ
وَجائِزُ لِرَجُلٍ أَنْ يُطْعِمَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَحْبِسُهُ عَنْ رَبِّهِ
وَرَجُلٌ كانَ لَهُ حِمَارٌ
أَطْلَقَهُ فِي مَوْضِعٍ وَعَقَّرَا
وَهَكَذا رَبُّ الدَّجَاجِ يُؤَمَّرُ
وَإِنْ يَكُنْ أَفْسَدَ حَرْثًا ضَمِنَا
وَحَبْسُهُ حِلٌّ لِرَبِّ الزَّرْعِ

(١) عَقَّار: أَي عَضَّاص.



وَيُمنَعُ البَادِي مِنَ المَقَامِ
 لِخَوْفِ ضَرْهَا وَأُمُّ الجَرْبِ
 إِنِ أَكَلَ الكَلْبُ حُرُوثَ النَّاسِ
 وَإِنِ يَكُنْ قَدْ أَكَلَ الطَّعَامَا
 وَكُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ جَوَازُ
 يُدْخِلُ مَا شَاءَ مِنَ البَهَائِمِ
 فَرًّا مِنَ المَجْدُومِ كالفِرَارِ
 وَيُمنَعُ المَجْدُومُ فِي الأَحْكَامِ
 وَلَا يَمَسُّ المَاءَ أَعْلَى النَّاسِ
 وَالخُلْفُ فِي المَجْدُورِ قِيلَ يُعْزَلُ
 قَالُوا فَلَيْسَ ذَاكَ فِي الأَحْكَامِ
 وَالمُوجِبُونَ عَزْلَهُ قَاسُوهُ
 وَالضَّرْسُ إِنِ زَادَتْ كَذَاكَ الأَصْبُعُ
 وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ غَيْرِ الضَّرْرِ
 حِيَالَ زَرْعِ النَّاسِ بِالأَغْنَامِ
 تُمنَعُ مِنَ خِلَاطِ مَا لَمْ يَجْرَبِ
 فَمَا عَلَى أَرْبَابِهِ مِنَ بَاسِ
 فَغَرْمُهُ يَلْزِمُهُمْ تَمَامَا
 فِي أَرْضِ قَوْمٍ فَلَهُ أَجَازُوا
 وَغَيْرِهَا وَهُوَ لَهُ كَاللَّازِمِ
 مِنْ أَسَدٍ يُوجَدُ فِي الأَخْبَارِ^(١)
 مَجَالِسَ الخَلْقِ مِنَ الأَنَامِ
 لَوْ كَانَ فِي النَّهْرِ لِخَوْفِ البَاسِ
 وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لَا يُعْزَلُ
 مُسَاوِيًا لِصَاحِبِ الجُدَامِ
 عَلَيْهِ وَالكُلُّ لَهُ وَجُوهُ
 لِخَوْفِ ضَرْ جَائِزٌ أَنْ تُقْلَعُ^(٢)
 قِيلَ وَمَنْ يَفْعَلُهُ لَمْ يُعْذِرْ

(١) فِي الأَخْبَارِ: وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ يَوجَدُ فِي البَرَارِيِّ، وَمَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ أَصَحُّ عِنْدِي لِأَنَّ فِيهِ إِقَامَةَ الدَّلِيلِ بِالإِشَارَةِ إِلَى الحَدِيثِ المَرْفُوعِ عَنهُ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قَرَّ مِنْ المَجْدُومِ فِرَارُكَ مِنَ الأَسَدِ».

(٢) قَوْلُهُ: «أَنْ تُقْلَعُ» عَلَى إِهْمَالِ أَنْ.

وَفِيهِ تَكْرِيبُهُ يُقَالُ فَاعْلَمِ
 وَالْخَيْلِ وَالْحُمْرِ بِلَا جِدَالِ
 جَوَازُهُ عَنِ بَعْضِهِمْ مَذْكَورُ
 لَا عَبَثًا حِلٌّ فَكُنْ خَيْرًا
 إِرْسَالُهُ لِالْأَكْلِ مِمَّا يُزْرَعُ
 وَالزَّجْرُ كُلُّهُ مِنَ الْحَلَالِ (٢)
 فَإِنْ أَطَاقَتْ مَا بِهِ مِنْ مَنَعٍ
 وَيَحْمِلُوا إِنْ رَغِبُوا بِلَا ضَرَرٍ
 لِأَنَّهَا بِرَأْسِهَا تُسَبِّحُ
 وَلَمْ يَكُنْ بِالْعَدْلِ فِيهَا قَائِمًا
 جَبْرٌ طَلَقَ امْرَأَةً مِنْ بَعْلِ
 فِي هِرَّةٍ (٣) (*) أَخْبَرَنِي مَنْ قَدْ مَضَى
 عَنْهَا فَمَا أَفْبَحَ مَا قَدْ صَنَعَتْ
 تَأْكُلُ عِنْدَ طَوْلِهَا وَالْعَرَضِ
 بِأَنَّهَا مَهْلَكَةٌ لِلْعَاصِي

لَا بَأْسَ أَنْ تُخْصِيَ فُحُولَ الْغَنَمِ
 وَذَلِكَ يُمْكِنُ يُكْرَهُ لِلْجَمَالِ
 كَذَلِكَ إِنْ خُصِيَ السَّنَوْرُ
 كَسْرُ جَنَاحِ الطَّيْرِ أَنْ يَطِيرًا
 وَقَابِضُ طَيْرًا يُقَالُ يُمْنَعُ
 وَالْهِيسُ (١) بِالْحَمِيرِ وَالْجَمَالِ
 لِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلنَّفْعِ
 وَجَائِزٌ أَنْ يَرْكَبُوا عَلَى الْبَقْرِ
 وَالضَّرْبُ فِي رُؤُوسِهَا لَا يَصْلُحُ
 وَكُلُّ مَنْ قَدْ يَمْلِكُ الْبَهَائِمَا
 يُجَبَّرُ أَنْ يَبِيعَهَا كَمِثْلِ
 وَامْرَأَةٌ قَدْ دَخَلَتْ نَارَ لَطَى
 قَدْ رَبَطَتْهَا وَالطَّعَامَ مَنَعَتْ
 وَلَمْ تَدْعُهَا مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ (٤)
 انْظُرْ أَخِي تَعْرِفِ الْمَعَاصِي

(١) الهيس: لغة عُمانية وهو إثارة الأرض للحرث قال الله تعالى: ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١].

(٢) الهيس إثارة الأرض وشقها بالبقر والحمير والجمال لا السير. (أبو إسحاق)

(٣) وفي نسخة: «في هرة» وهو الأنسب لموافقتهما للفظ الحديث.

(*) قلت: وقد أثبت الصواب (في هرة). (إسماعيل)

(٤) خشاش الأرض: حشراتهما.



باب الأشربة

ثُمَّ الشَّرَابُ مِنْهُ مَا قَدْ حُجِرَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ صَارَ خَمْرًا مُسْكِرًا
 كَذَاكَ مَا يَضُرُّ مِثْلُ السَّمِّ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي الْحُكْمِ
 فَالْخَمْرُ أَصْلُ الْمُسْكِرَاتِ مُطْلَقًا وَكُلُّ مُسْكِرٍ بِهَا قَدْ أُلْحِقَا
 وَالسَّمُّ أَصْلُ أُمَّهَاتِ الضَّرْرِ فَكُلُّ ضَرٍّ مِثْلُهُ فَاعْتَبِرِ
 وَمِنْ هُنَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الرَّبُّوبِ مُحَلَّلٌ وَقِيلَ لَا فَلَنتَقِي
 لِأَنَّهُ قِيلَ مِنَ السُّمُومِ وَنَافِعٌ لِمَرَضٍ مَعْلُومِ
 وَالسَّمُّ قِيلَ بَيْنَهُ مَحْجُورٌ لِمَنْ يُقَالُ ضُرُّهُ مَحْذُورٌ
 وَقِيلَ فِي الْخَمْرِ إِذَا مَا حُوَّلَا خَلًّا بِمَا عَنِ عَيْنِهِ تَحَوَّلَا
 يَحِلُّ شُرْبُهُ وَذَاكَ خَلٌّ وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ لَا يَحِلُّ^(١)
 وَكُلُّ مَا اسْتُعْمِلَ لِلشَّرَابِ مِنَ النَّيِّدِ يُلْقَى فِي الْإِهَابِ
 لَا فِي مُزَفَّتٍ^{(٢)(٣)} وَلَا فِي الْجَرِّ وَلَا جُدُوعٍ تُقْبَتُ بِالنَّقْرِ

(١) هذا هو الصحيح والمعمول به عند أصحابنا، واختص القول بجواز تخليل الخمر بعض من أصحابنا أهل عُمان، ولم يُتَابِعُوا عَلَيْهِ، إِذْ لَوْ كَانَ صَحِيحًا لِحَافِظِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ، بَلْ أَمَرَ فِي الْخَمْرِ أَنْ يَهْرَاقَ، فَقَالَ لِأَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ - وَقَدْ سَأَلَهُ عَنِ خَمْرِ الْيَتِيمِ تَحْتَ يَدِهِ لِمَا نَزَلَ تَحْرِيمُهَا - أَيَتَّخِذُهَا خَلًّا؟ «أَهْرَقَهَا وَاكْسِرِ الدَّنَانَ» (أَبُو إِسْحَاقَ)

(٢) المَزَفَّتُ هُوَ الَّذِي طَلِيَ بِالزَّفْتِ وَهُوَ الْقَارُ.

(٣) المَزَفَّتُ: إِذَا يُطْلَى بِالزَّفْتِ وَهُوَ الْقَارُ، نَهَى ﷺ أَنْ يَنْتَبِذَ فِي الْمَزَفَّتِ مِنَ الْأَوْعِيَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ

المراد بالمزفت الإناء المطلي مطلقًا. (أَبُو إِسْحَاقَ)

يُخَافُ مِنْهُ السُّكْرُ عِنْدَ الْمُعْتَبِرِ
وَمَا نَهَاكَ عَنْهُ فَأَحْذَرْنَاهُ
لَا فِي جُلُودِ الْبَاقِرِ الْكَحْلَاءِ
لَهُ الْفَسَادُ إِذْ بِهِ قَدْ يُوضَعُ
وَمِثْلُهُ مُضَاعَفُ الْجُلُودِ
لِأَنَّهُ يُرَادُ لَا لِلْسُّكْرِ
وَذَاكَ شَيْءٌ مَاحِقٌ لِشِدَّتِهِ
إِلَّا إِذَا طَابَ كَذَاكَ عِنْدِي
إِلَى سُكُونِهَا وَبَعْدُ يُؤْكَلُ
مِنْهُ وَصَارَ مُسْكِرًا وَانْقَلَبَا
حَتَّى يَرَى الْإِسْكَارَ عَنْهُ سَارًا
بِأَسْسٍ عَلَى وَفْقِ مُرَادِ رَبِّهِ
مَحْرَمَاتٌ شُرْبُهَا مُسْتَهْجَنٌ^(٥)
فَالسُّكْرُ فِي الْوَصْفِ زَوَالُ الْفِكْرِ

وَلَا بِقَرَعَةٍ^{(١)(٢)} لِأَنَّ مَا ذَكَرُ
وَمِنْ هُنَا نَهَى النَّبِيُّ عَنْهُ
يُنْبَذُ فِي جُلُودِ تِلْكَ الشَّاءِ
وَلَا الْجَمَالِ إِذْ بِذَا يُسْرَعُ
فَهُوَ نَظِيرُ الْجَرِّ فِي الْمَوْجُودِ
وَالخَلُّ لَا بِأَسِّ بِهِ فِي الْجَرِّ
فَيُلْقَى فِيهِ الْمَلْحُ عِنْدَ صَنْعَتِهِ
وَقِيلَ مَا لَوْقَتِهِ مِنْ حَدِّ
وَإِنْ عَرْتُهُ فَوَرَةٌ^(٣) يُمَهَّلُ
وَإِنْ يَكُنْ زَادَ عَلَى مَا طُلِبَا
يُعَالِجَنَّ^(٤) ذَلِكَ الْإِسْكَارَا
وَيَبْقَى مِنْ بَعْدُ حَالًا مَا بِهِ
وَالْبَنْجُ وَالْأَفْيُونُ ثُمَّ التَّنُّ
لِأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ بِالسُّكْرِ

(١) والقرعة هي الدُّبَاءُ، وهو القرع.

(٢) القرعة: أراد بها الدُّبَاءَ فإنه ورد في الحديث النهي عن الانتباز فيها، لسرعة تأثيرها في النبيذ.
(أبو إسحاق)

(٣) الفورة: الغليان، يقال فار إذا غلا واشتد.

(٤) يعالجن: بالبناء للفاعل.

(٥) لعله أراد بالتتن الدخان فإنه منوم، وهو من المواد المخدرة وفيه كثير من الأوصاف التي ذكرها الناظم، أو أراد الخشخاش وهذا الاسم لا أعرفه له. (أبو إسحاق)



فَعَدَّ مَا أَحَدَتْ ذَاكَ مُسْكِرًا
 فِي التَّنِّ الْخَبِيثِ لَمْ يُصَوِّبِ
 يُسْكِرُ قُلْتُ أَذْهَبَ التَّعَقُّلًا
 حِفْظُ عُقُولِنَا عَنِ الذَّهَابِ
 مُحَرَّمًا لِضُرِّهِ عَيْنَانَا
 مِنْ عِلَلٍ فِي ذَاكَ يَذْكُرُونَا
 يُسَوِّدُ الْأَضْرَاسَ أَيْضًا فَاعْلَمَا
 وَيَخْرِقُ الْكَبَدَ مِنَ الْأَحْشَاءِ
 وَمَنْ لَهُ يَشْرَبُ رَبَّهُ عَصَى
 وَنَحْوُ هَذَا سَائِرُ الْأَنْوَاعِ
 وَيَكْتَفِي بِبَعْضِهَا الْعُقَالُ
 أَكَلَ التُّرَابِ ثُمَّ أَكَلَ الْحَجَرَ
 فَزَادَهَا التَّحْرِيقُ مَعْنَى يُحَجِّرُ
 وَلَسْتُ أَذْرِيهِ فَلَا مَلَامُ
 يَعْرِفُ ذَاكَ مَنْ دَرَى أَسَاسَهُ
 يَدِيهِ فِي السَّمَنِ لَهُ قَدْ نَجَّسَا
 ضَيَّعَهُ لِرَبِّهِ وَحَرَّمَا

وَهُوَ تَغْيِيرٌ عَلَى الْعَقْلِ طَرًا
 فَقَوْلُ مَنْ خَالَفَنَا فِي الْمَذْهَبِ
 قَالَ بِأَنَّهُ مُرَقَّدٌ وَلَا
 وَالغَرَضُ الْمَشْرُوعُ مِنْ ذَا الْبَابِ
 لَوْ لَمْ يَصِحَّ سُكْرُهُ لَكَانَا
 فَمِائَةٌ وَبَعْدَهَا عِشْرُونَا
 يُصَفِّرُ اللَّوْنَ يُتَنَّنُ الْفَمَا
 وَيُورِثُ السَّلَّ مَعَ الْوَبَاءِ
 وَيُورِثُ الْجَذَامَ ثُمَّ الْبَرَصَا
 يُفْتِّرُ الشَّهْوَةَ فِي الْجَمَاعِ
 بَعْدَهَا طَرًا يَضِيقُ الْحَالَ
 وَحَرَّمُوا أَيْضًا لِأَجْلِ الضَّرْرِ
 كَذَلِكَ النَّوْرَةُ وَهِيَ حَجْرٌ
 وَقِيلَ بَيْعُ الْمُومِيَا^(١) حَرَامٌ
 وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِالنَّجَاسَةِ
 وَفِي الْيَهُودِيِّ إِذَا مَا غَمَسَا
 فَإِنَّهُ يُجْبَرُ أَنْ يَغْرَمَ مَا

(١) الموميا: لفظة يونانية وهو دواء يستعمل شربًا ومروخًا وضمادًا اهـ. (مصباح). (أبو إسحاق)



عَلَى الْيَهُودِ فِيهِ خُلْفٌ بَيْنَ
فِيهَا خِلَافُ الْعُلَمَاءِ يُنْقَلُ
فِي ذَلِكَ عَنْ سَادَاتِنَا الْأَخْيَارِ
تَلُوحُ فِي غُرَّتِهِ الْأَنْوَارُ
ذَلِكَ عَادَةٌ عَلَيْهَا عَوَّلُوا
مَكَانَ خَمْرِهِمْ بِهَذَا النَّحْوِ
وَسُمِّيَتْ بِإِسْمِهَا فِي الذِّكْرِ
فِي هَيْئَةٍ سَائِغَةٍ لِلْحَاسِي (١)
وَهِيَ أُمُورٌ مَنَعَهَا لَمْ يُنْكَرِ
فَذَا هُوَ الْمَانِعُ لَا نَفْسُ الْهَوَى
فِي قَطْعِ مَادَّةِ الْفَسَادِ إِنْ طَرَأَ
مُرَادُ مَا عَنَاهُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
يَسْتَبْعِدُونَ قَوْلَ غَيْرِ الْحِلِّ
وَصَارَ وَجْهُ الْحِلِّ فِيهَا أَوْجَهُ (٢)
وَيَنْتَفِي الْمَنَعُ بِنَفْيِ الْوَصْفِ
يَفُوتُ حَضْرُهَا إِلَى التَّمَامِ

قِيلَ وَهَلْ يُبَاعُ ذَلِكَ السَّمْنُ
وَقَهْوَةُ الْبُنِّ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ
قَدْ وَرَدَ التَّحْرِيمُ فِي الْآثَارِ
وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ اعْتِبَارٌ
وَذَلِكَ أَنَّ الشُّفَهَاءَ جَعَلُوا
فَاسْتَعْمَلُوهَا فِي مَقَامِ اللَّهْوِ
يُدَارُ كَاسُهَا كَاسِ الْخَمْرِ
كَخَمْرَةٍ وَقَهْوَةٍ وَكَاسِ
تَشَبُّهَا مِنْهُمْ بِشُرْبِ الْمُسْكِرِ
نَفْسُ التَّشَبُّهِ الْحَرَامُ لَا سِوَى
لِلَّهِ مَا أَطْوَلَ ذَلِكَ النَّظْرَا
وَبَعْدَ أَنْ طَالَ الزَّمَانُ وَاخْتَفَى
قَامَ أَنْاسٌ مَا دَرَوْا بِالْأَصْلِ
وَذَلِكَ حَيْثُ انْدَرَسَ التَّشَبُّهُ
وَرُبَّ شَيْءٍ يَحْرَمُنْ بِوَصْفِ
لَهُ نَظَائِرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ

(١) الحاسي: الشارب.

(٢) قوله: «أوجه» مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو وجه الحل وإهمال عمل صار للضرورة أو على جعل المعرفة خبرها مقدماً وهو اسمها.



كتاب النكاح

ثُمَّ النَّكَاحُ سُنَّةُ الْمُخْتَارِ
 إِنْ كُنْتَ مِنْ إِخْوَانِنَا تَزَوَّجْ
 إِنَّ النَّكَاحَ يَكْسِرَنَّ النَّظْرَا
 وَشَهْوَةَ الْجَمَاعِ أَقْوَى شَهْوَةَ
 وَفِتْنَةَ النَّاسِ عَلَى الْأَزْمَانِ
 فَكَمْ صَرِيحٍ لِلْغَوَانِي قِتْلَا
 تَقْوَدُهُ شَهْوَتُهُ فَيَطْمَعُ
 يَا عَجَبًا مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ
 مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَعِيشَ عَزَبًا
 قَدْ اسْتَرَّاحَ مِنْ مُعَانَاةِ النَّسَا
 وَهِيَ طَرِيقَةُ الْمَسِيحِ قَدْ وَفَا
 فَمَاتَ عَنْ تِسْعٍ وَحَتَّى أُمَّتَهُ
 وَلَهُمْ بِذَا الزَّوْجِ أَرْبَعُ
 وَمَنْ رَأَى بِزَوْجَةٍ غِنَاءً
 وَلَيْسَ كَالْأَكْلِ إِذَا مَا شَبِعَا
 لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْإِسْرَافِ
 وَالْمُرْسَلِينَ صَفْوَةَ الْأَبْرَارِ
 لِتُحْرَزَ الدِّينَ مِنَ التَّعْجُجِ
 وَيَحْفَظَنَّ الْفَرْجَ عَمَّا حُجِرَا
 وَكَسَرُهَا يَحْتَاجُ أَعْلَى قُوَّةِ
 أَكْثَرَهَا مِنْ شَهْوَةِ النَّسْوَانِ
 وَكَانَ بِالنَّفْسِ شَاحِيحًا أَبْخَلَا
 فِي امْرَأَةٍ وَهُوَ عَلَيْهَا يُضْرَعُ
 أَيْنَ الْعُقُولُ مَعَشَرَ الرَّجَالِ
 فَذَلِكَ الْفَوْزُ لَهُ قَدْ وَجَبَا
 وَارْتَّاحَ مِنْ قَوْلِ لَعَلَّ وَعَسَى
 بِهَا وَلَكِنْ غَيْرَهَا لِلْمُصْطَفَى
 عَلَى الزَّوْجِ كَيْ يُصِيبُوا سُنَّتَهُ
 وَبِالتَّسْرِي كَيْفَ شَاؤُوا أَجْمَعُوا
 يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ مَهْمًا شَاءَ
 فَأَكْلُهُ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ مُنْعَا
 وَكَثْرَةُ التَّزْوِيجِ لِلْغَفَافِ



لَكِنَّهُ يُمْنَعُ أَنْ يَزِيدَا
فِي آيَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَارِدَةٌ
كَذَلِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
لِلَّهِ مَا أَكْرَمَ هَذَا الشَّرْعَا
أَرْشَدَنَا لِأَحْسَنِ الْمَرَاشِدِ
إِنْ خَافَ أَنْ يَعْوجَّ أَوْ يَحِيدَا
إِنْ خِفْتُمْ إِلَّا تَعَدَّلُوا فَوَاحِدَةٌ*
إِنْ خِفْتُمْ التَّضْيِيعَ فِي أَحْرَارِكُمْ
وَمَا أَتَمَّهُ عَلَيْنَا نَفْعَا
وَدَلَّلْنَا لِأَسْلَمِ الْمَقَاصِدِ

باب المرأة التي يُرْغَبُ فِي نِكَاحِهَا

وَزَوْجَةٌ الْمُؤْمِنِ فِي دُنْيَاهُ
وَإِنْ يَكُنَّ جُمْلَةً فَالْأُخْرَى
كَذَلِكَ قَالَ وَهُوَ عِنْدِي غَلَطٌ
وَذَلِكَ فِي الْأَزْوَاجِ إِذْ تَعَاقَبُوا
أَمَّا الْفَتَى مَعَ جُمْلَةِ الزَّوْجَاتِ
نَبِيْنَا زَوْجَاتُهُ فِي الدُّنْيَا
وَهُنَّ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ
وَهِيَ لَهُ مِنَ الْخُصُوصِيَّاتِ
وَتُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ لِلْجَمَالِ
نُورٌ عَلَى نُورٍ إِذَا مَا كَانَا
زَوْجَتُهُ قَدْ قِيلَ فِي أُخْرَاهُ
زَوْجَتُهُ وَهِيَ بِذَلِكَ أُخْرَى
لِأَنَّ فِي الْبَعْلِ هَذَا يُضْبَطُ
فِي زَوْجَةٍ يَحُوزُ تِلْكَ الْعَاقِبُ
فَهِيَ لَهُ فِي غُرْفِ الْجَنَّاتِ
جَمِيعُهَا زَوْجَاتُهُ فِي الْحُسْنَى
تَحْرِيمُهَا عَلَيْهِمْ يَقِينَا
وَكَمْ لَهُ فِي ذَاكَ مِنْ صِفَاتِ
وَدِينِهَا أَوْ حَسَبِ أَوْ مَالِ
دِينٍ وَمَالٍ وَجَمَالٍ بَانَا

(* خفتم ألا: حصل تخفيف للهمزة ثم نقلت حركتها إلى الميم. (إسماعيل)



وَإِنْ ظَفِرَتْ بَدَوَاتِ الدِّينِ فَإِنَّهَا بَرَكَةُ الِیْمِینِ
وَأَنْكَحَ إِذَا مَا شِئْتَهَا كَعُوبَا ضَاحِكَةً مُضْحِكَةً لَعُوبَا
وَلُودَةٌ وَهِيَ الَّتِي تَأَهَّلَتْ لِلنَّسْلِ لَا عَنَ وَقْتِهِ تَرَحَّلَتْ
سَوْدَاً وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ عَقِيمَةٍ لَوْ نَالَتْ السَّمَاءَ
وَإِخْذَرُ نِكَاحٍ مَنْ تَرَاهَا هَيْذَرَهُ قَصِيرَةً ذَمِيمَةً وَلَهْبِرَهُ (١)
طَوِيلَةً مَهْزُولَةً وَشَهْبِرَهُ بِذِيَّةٍ زَرْقًا أَتَتْ مَفْسَّرَهُ (٢) (*)
كَذَلِكَ أَيْضًا فَإِخْذَرِ الْعُضُوبَا قَطُوبَةً وَجَانِبِ الرَّقُوبَا
وَهِيَ الَّتِي تُرَاقِبُ الْمَمَاتَا لِتَأْخُذَ الْمَالَ إِذَا مَا فَاتَا
كَذَا لَفُوتًا قَلْبُهَا قَدْ طَارَا مَعَلَّقٌ عَنكَ بِمَنْ قَدْ سَارَا
قَدْ طُلِّقَتْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا بَعْلُهَا يَلْفِتُهَا عَنِ الضَّجِيعِ نَسْلُهَا
وَإِخْذَرُ عَجُوزًا طَعَنْتَ فِي السَّنِّ فَإِنَّهَا الْمَوْتُ بِدُونِ طَعْنِ

(١) لعل الأصل هيذره وهي المرأة الكثيرة الهذر من الكلام وفي الحديث: «لا تتزوجن هيذرة» أو هيذرة فصحفها الناسخ إلى هندرة، والهيذرة العجوز التي أدبرت شهوتها وحرارتها وفي الحديث: «لا تتزوجن هيذرة» واللهيرة المرأة القصيرة الذميمة أو مقلوب الرهيلة وهي التي لا تفهم جلباتها أو التي تمشي مشيًا ثقیلاً. (أبو إسحاق)

(*) قلت: ويدل على أن الصواب هيذره لا هندره تفسيرها بـ(قصيرة ذميمة) ولذلك أثبت الصواب. (إسماعيل)
(٢) قلت: الصحيح مفسرة بالفاء وذلك نظم حديث يوجد في كتاب أدب الدنيا والدين عن الماوردي البصري ونصه: روي عن النبي ﷺ أنه قال لزيد بن حارثة: «أتزوجت يا زيد؟» قال: لا. قال: «تزوج تستعفف مع عفتك ولا تتزوج من النساء خمسًا قال: وما هن يا رسول الله؟ قال: لا تتزوج شهيرة ولا لهيرة ولا نهيرة ولا هيذرة ولا لفوتًا فقال: يا رسول الله إني لا أعرف مما قلت شيئًا قال: أما الشهيرة فالزرقا البدية، وأما اللهيرة فالطويلة المهزولة، وأما النهيرة فالعجوز المدبرة، وأما الهيذرة فالقصيرة الذميمة، وأما اللفوت فذات الولد من غيرك». (أبو إسحاق)

كَأَنَّهَا الضَّبْعُ مَعَ الإِقْبَالِ وَآلَةٌ حَدْبَاءٌ فِي المِثَالِ
 وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُهُ إِرشَادُ لِمَا بِهِ يَنْتَفِعُ العِبَادُ
 وَاللَّهُ قَدْ أَبَاحَ أَنْ تَزَوَّجَا مِنْ الأَيَّامِي (١) فَافْهَمَنَّ الحُجْبَا
 يُقَالُ أَيِّمٌ لِذَاتِ الخِدرِ مِنْ ثِيْبٍ عَزْبَاءٍ أَوْ مِنْ بَكْرِ

باب المرأة التي لا يجوز نكاحها

وَتَحْرَمَنَّ مِنَ النِّسَاءِ الأُمَّ وَخَالَةٌ وَعَمَّةٌ أُخْتُ الأبِ
 وَالْأَخَوَاتُ وَبَنَاتُ الإِخْوَةِ وَبِنْتُهُ وَبِنْتُ إِبْنِهِ مَعَا
 وَبِنْتُ زَوْجَةٍ إِذَا مَا دَخَلَا وَمَا عَلَا مِنْ ذَاكَ أَوْ مَا سَفُلَا
 وَهِيَ الخُتُونَةُ* التي قَدْ ذَكَرُوا وَزَوْجَةُ الأبِّ وَزَوْجَةُ الوَلَدِ
 وَالْجَمْعُ بَيْنَ الأَخَوَاتِ حُرْمًا إِنَّ الرِّضَاعَ مُلْحَقٌ بِالنَّسَبِ

(١) الأيَّامِي: جمع أيِّم، والأَيِّمُ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا، وَمَنْ الرِّجَالِ مَنْ لَا زَوْجَةَ لَهُ.

(* الختونة: مَنْ كَانَ مِنْ جِهَةِ المَرَأَةِ كالأبِّ وَالأخِ. (إسماعيل)



نِكَاحُهَا وَالْأُمَّهَاتُ تَحْرُمُ
 عَلَى رَبَائِبٍ لَهُ قَدْ قَاسَا
 بِهَا أَوْ ابْنُهُ فَجَنَّبُوهُ
 تَزْوُجٍ بِالْأَبِ أَوْ بِالْوَلَدِ
 حُرْمٌ عَلَى الْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ
 وَلِدَهَا لَيْسَ بِهِ مِنْ حُرْمَةِ
 مَنْ غَيْرِهَا ظَاهِرَةٌ إِبَاحَتُهُ
 بَأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مِنْهُ حُجْرًا
 لِمُسْلِمٍ إِلَّا الْكِتَابِيَّاتِ
 وَذَلِكَ فِي الصُّلْحِ عَلَى مَا قَالُوا
 لِأَنَّ السَّبِيَّ لَهَا يَوْمًا شُرْعٌ
 تَزْوِجُهَا مِثْلُ الَّتِي قَدْ أَشْرَكَتْ
 وَالصَّابِئِيَّاتِ حَرَامٌ مُنْعًا
 فَكُلُّ ذَا مُحْرَمٍ لِلْمُسْلِمِ
 مِنَ الْكِتَابِيَّاتِ شَرْطًا أَبْلَجًا
 وَتَأْخُذُ الشَّعْرَ لِلِاسْتِطَابَةِ
 وَتَشْرُكُ الْخِنْزِيرَ لَوْ تَلَحَّمَا

وَمَنْ زَنَى بِهَا عَلَيْهِ يَحْرُمُ
 وَهَكَذَا بَنَاتُهَا قِيَاسًا
 وَهَكَذَا الَّتِي زَنَى أَبُوهُ
 قِيلَ وَلَوْ زَنَى بِهَا مَنْ بَعْدِ
 فَإِنَّهَا بِذَلِكَ الزَّانِ
 وَالْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَامْرَأَةٍ
 وَهَكَذَا زَوْجُ الْفَتَى وَإِبْنَتُهُ
 وَقِيلَ بَلْ تُكْرَهُ وَالْبَعْضُ يَرَى
 وَالْحُرْمُ فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكَاتِ
 فَإِنَّهُ تَزْوِجُهَا حَالًا
 وَإِنْ تَكُنْ حَرَبِيَّةً فَيَمْتَنِعُ
 وَإِنْ تَكُنْ ذَمِيَّةً قَدْ مَلَكَتْ
 فَإِنَّهَا وَالسَّامِرِيَّاتِ مَعًا
 كَذَا الْمَجُوسِيَّاتِ أَيْضًا فَاغْلَمِ
 وَيَشْرَطُ الْمُسْلِمُ إِنْ تَزَوَّجَا
 تَغْسِلُ عَنْهَا الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ
 وَلَا تُعَلَّقَنَّ عَلَيْهَا صَنْمًا



فَهَذِهِ مِنْ أَصْلِهَا إِلَىٰ آنتِهَا
وَبَعْضُ ذَاكَ يَقْتَضِي اسْتِحْبَابًا
وَالْجَمْعُ مَا بَيْنَ بَنَاتِ الْعَمِّ
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ لِلْجُمْهُورِ
بَلْ جَابِرٌ يَكْرَهُهُ تَخَوُّفًا
لَا تُجْمَعُ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْخَالَةِ
تَرْيِكَةً* (الْأَجْدَادِ فَافْهَمْ مِنِّي
وَالْحِلُّ فِي تَرْيِكَةِ الرَّيِّبِ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ مَكْرُوهٌ
وَكَرَّهُوا زَوْجَةَ زَوْجِ الْأُمِّ
حَلِيلَةَ الْخَالِ لِابْنِ الْأُخْتِ
وَأُمُّ ابْنِهِ مِنَ الرَّضَاعِ
وَمَا رَأَهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا
فَضَلًّا مِنْ اللَّهِ لِهَدْيِ الْأُمَّةِ
وَأَنَّهُ لَمْ يَكْ بَعْدَ أَحْمَدًا
لَمْ نَجْمِعْ قَطُّ عَلَىٰ ضَلَالِ

أَخْرَجَهَا أَوْلُو الْعُقُولِ وَالنُّهْيِ
وَبَعْضُهُ قَدْ يَبْلُغُ الْإِجَابَا
فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَهُمْ فِي الْحُكْمِ
وَالْمَنْعُ لَا يُفْضَىٰ إِلَى الْمَحْجُورِ
مِنَ الْقَطِيعَةِ الَّتِي قَدْ وَصَفَا
أَوْ عَمَّةٍ وَلَا أَرَى حَالَه
نِكَاحَهَا حُرْمٌ عَلَى ابْنِ الْإِبْنِ
قَدْ قَالَ قَوْمٌ فِيهِ بِالتَّضْوِيبِ
وَذَاكَ عِنْدَهُمْ هُوَ التَّنْزِيهِ
بِغَيْرِ تَحْرِيمٍ لَهَا فِي الْحُكْمِ
حِلٌّ وَبِالتَّكْرِيبِ فِيهَا أُفْتِي
جَائِزَةٌ عِنْدِي بِالْإِجْمَاعِ
فَهُوَ يَكُونُ دَائِمًا مُسْتَحْسَنًا
لِأَنَّهْمُ أَهْلُ الْهُدَى وَالْفِطْنَةِ
قَطُّ نَبِيِّ فَرَزِقْنَا ذَا الْهُدَى
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَىٰ ذَا الْحَالِ

(*) التريكة هي التي مات عنها زوجها في عرف العُمانيين. (إسماعيل)



باب عقد التَّزْوِيجِ وَشُرُوطِهِ

وَإِنْ رَغِبْتَ فِي فَتَاةٍ تُحْطَبُ
فَخِطْبَةُ الْمَرْءِ عَلَى مَا خَطَبَا
كَذَاكَ لَا يُسَاوِمَنَّ فِي سَوْمِهِ
صَحَّ عَنِ الْمُخْتَارِ هَذَا الْحُكْمُ
وَوَصَّفُوا الْخَاطِبَ بِالْإِيمَانِ
فَخِطْبَةُ الْكَافِرِ وَالْمُصِرِّ
لِأَنَّ كُفْرَهُ أَفَادَ الْبُغْضَا
هَذَا الَّذِي نَفَهُمُ مِنْ قَالِهِمْ
فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَوْلِي تَصَلُّبِ
وَحَيْثُ إِنَّ الْإِنْقِلَابَ شَاهِرٌ
فَنَأْخُذَنَّ مِنَ الْحَدِيثِ الظَّاهِرَا
لِأَنَّهُ دَاعِيَةُ التَّقَاطُعِ
وَحَيْثُمَا تَمَّتْ أُمُورُ الْخِطْبَةِ
وَشَرْطُهُ الْعَقْدُ بِلَفْظٍ يُفْهَمُ
يَفْهَمُهُ الْوَلِيُّ وَالزَّوْجُ مَعَا

فَدَعَهَا حَتَّى يَثْرُكَنَّ مَنْ يَخْطُبُ
أَخُوهُ بِالتَّحْرِيمِ فِيهِ انْقِلَابَا
إِذْ ذَاكَ دَاعِي بَعْضِهِ وَلَوْمِهِ
فَاسْتَخْرَجَ الْحِكْمَةَ مِنْهُ الْفَهْمُ
لِأَنَّهُ أَخُوهُ فِي الْأَدْيَانِ
لَا تَقْتَضِي الْوُصْفَ بِهَذَا الْحَجْرِ
فَهَجْرُهُ فِي الشَّرْعِ حَتْمًا يُرْضَى
وَهُوَ صَوَابٌ ظَاهِرٌ مِنْ حَالِهِمْ
وَغَيْرُهُمْ يُنْعَتُ بِالتَّقَلُّبِ
فِي ذَا الزَّمَانِ فَالْصَّوَابُ الظَّاهِرُ
وَنَمْنَعُ الْحَالِينَ مَنَعًا شَاهِرَا
فَيَنْفِشَلُوا بِذَا عَنِ الْمُدَافِعِ^(١)
فَقُمْ هُنَاكَ لِتَمَامِ الْعُقْدَةِ
مِنْهُ الْمُرَادُ وَبِهِ يُحْتَكَمُ
وَالشَّاهِدَانِ وَكَذَا مَنْ سَمِعَا

(١) أي يجنبونا عن قتال العدو والمدافع.

زَوَّجْتُ أَوْ أَنْكَحْتُ أَوْ مَلَكَتُ
 وَفِي الْمَحِيضِ وَالنَّفَاسِ يُعْقَدُ
 لِأَنَّهَا فِي عِدَّةٍ لَا تَخْرُجُ
 وَيَنْظَرُ الْعَاقِدُ فِي الدَّمِينِ
 وَجَائِزُ تَقْبِيلُهُ وَشَمُّهُ
 وَالْخُلْفُ فِي الصَّبَا وَفِي الْجُنُونِ
 وَأَذْكَرُ زَوَاجِ الْمُصْطَفَى لِابْنَتِهِ
 وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لَا يَعْقِلُ
 وَمِثْلُ ذَلِكَ أَخْرَسٌ وَأَعْجَمٌ
 وَقِيلَ إِنْ زَوَّجَهَا أَبُوهَا
 بَلْ لِلْيَتِيمَةِ يَكُونُ الْغَيْرُ
 فَالْعَقْدُ فِي حَالِ الصَّبَا صَحِيحٌ
 لِلْأَبِ مِنْ قَبْلِ الْبُلُوغِ الْأَمْرُ
 وَالْجَدُّ إِنْ زَوَّجَ بِنْتَ الْوَلَدِ
 وَجَائِزُ تُعَلَّمُ التَّغْيِيرَا (٢)

(١) الْغَيْرُ: فِي اصْطِلَاحِ فَهَائِنَا هُوَ أَنْ تَخْتَارَ الصَّبِيَّةُ فَسَخَّ الزَّوْاجَ بَعْدَ بُلُوغِهَا، لِأَنَّهَا بِالْبُلُوغِ تَمْلِكُ الْخِيَارَ، كَالْأَمَةِ إِذَا أُعْتِقَتْ.

(٢) التَّغْيِيرُ الْأَوَّلُ بِمَعْنَى الْعِبَارَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى اخْتِيَارِهَا نَفْسَهَا، وَالتَّغْيِيرُ الثَّانِي بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ هُوَ إِنْكَارُ التَّزْوِيجِ وَاخْتِيَارِ الْفَسْخِ.



وإن تكن سمته زوجاً عندما
 ولا أراه لازماً إذ فيه
 ونعلمن مرادها والمعنى
 أنناخذ القشر ونلقي اللبا
 والخلف هل تجبر للمعاشرة
 وإنني أقول تجبرنا
 وإن تكن قد غيرت من بعد
 وإن يكن قبل الدخول الغير
 قد كان تزويجاً وبالنفذ انفسخ
 وهل تحل بعد ذلك أمها
 وإن يكن تزوج السكران
 وجدد التزويج حين عقلا
 فدعه في ذلك كيف انقلبا
 ويثبت الطلاق دون فكر
 وهل له المتعة في التزويج

تغيرن منه قيل لزمنا
 حكم بنفس اللفظ والتمويه
 واللفظ قلب لذك يبنى
 ونرتضيه ما رزقنا قلبا
 حال الصبا إذا أطقت صاغره
 وذلك في الصلاح يحسبنا
 دخوله يمنحها بالنقد^(١)
 فلا لها شيء هناك يذكر
 فهو كريح هب حينا ونفخ
 فقد جرى على الخلاف حكمها
 فقد عرى تزويجه البطلان
 إلا إذا بزوجه قد دخلا
 وذلك إن لمسكر قد شربا
 وهي عقوبة لهذا السكر^(٢)
 بحالة كانت عن التحريم^(٣)

(١) قوله: «بالنقد» أي الصداق من أجل الدخول.

(٢) يعني إذا طلق السكران زوجته فإنها تطلق عقوبة له على شربه المسكر اختياريًا.

(٣) قوله: «كانت عن التحريم» أي عن ارتكاب الحرج، والمراد به هاهنا الزنى.



كَانَتْ مُبَاحًا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ
وَمَنْ أَبَاحَهَا يَقُولُ مَا ثَبَتَ
بِآيَةِ الْمِيرَاثِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ وَلَحْمِ الْحُمْرِ
وَشَرْطُهُ الرِّضَى مِنَ الزَّوْجَيْنِ
وَقِيلَ بَلْ أَرْبَعَةُ الدَّرَاهِمِ
وَهُوَ مَقْيَسٌ بِنِصَابِ الْقَطْعِ
وَمَا ارْتَشَاهُ الْأَبُ حِينَ فَنَّا^(١)
لَهُ حَالًا دُونَ بَاقِي الْأَوْلِيَا
وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِلَا صَدَاقٍ
وَهَبَتْهُ الْفُرُوجِ لَا تُحَلَّلُ
وَأَمْرًا لِلْمُصْطَفَى قَدْ وَهَبَتْ
خَالِصَةً مِنْ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ
وَقَدْ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ الْمُصْطَفَى
وَذَلِكَ إِنْ كَانَ بِلَا صَدَاقٍ

وَنُسِخَتْ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ
نَسِخٌ لَهَا وَالْحَقُّ أَنَّهُ ثَبَتَ
وَفِي حَدِيثٍ كَانَ يَوْمَ خَيْبَرَ
نَهَى النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى فِي الْخَبْرِ
وَالْمَهْرُ لَوْ كَانَ بِدِرْهَمَيْنِ
أَقْلَهُ لَا دُونَهَا فِي اللَّازِمِ
لِسَارِقٍ وَحَدُّهُ فِي الشَّرْعِ^(*)
مِنْ جُمْلَةِ الصَّدَاقِ يُحَسَّبَانَا
أَوْضَحَهُ أَهْلُ الْعُلُومِ الْأَتْقِيَا
فَذَلِكَ الْحَرَامُ بِاتِّفَاقٍ
وَهِيَ مِنَ الزَّوْنِ نَوْعًا يُجْعَلُ
نَفْسًا وَذَلِكَ مِنْ خُصُوصِهِ ثَبَتَ
لَهُ تَرَى الْفَرْقَ بِهِ مُبِينَا
وَهُوَ الْقِيَاضُ بِالنِّسَاءِ فَاعْرِفَا
فَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ بِاتِّفَاقٍ

(*) القياس هنا قياس خفي فقطع اليد يكون في أربعة دراهم وقالوا إتيان المرأة قطع أيضًا لأن

الإيلاج لا يكون إلا بشق الفرج فهو قطع والله أعلم. (إسماعيل)

(١) قوله: «فنا» أي شرط. (المصنف)



وَإِنْ يَكُنْ عِنْدَ صَدَاقٍ عَيَّنُوا
 وَخُلِقَ الْكِرَامِ لَا يَقْبَلُهُ
 وَاسْتَأْذِنِ الْعَادَةَ يُسْتَحَبُّ
 وَتُفْصِحُ الشَّيْبُ عَنْ هَوَاهَا
 كَذَلِكَ الضَّحْكُ كَذَلِكَ الْبُكَاءُ
 لِأَنَّهَا يُمَكِّنُهَا تَقُولُ
 وَفِي رِضَى الْقَلْبِ ثُبُوتُ الْعَقْدِ
 فَمَا لَهَا مِنْ بَعْدِهِ إِنْكَارُ
 وَلَا يَصِحُّ النُّكْرُ دُونَ نُطْقِ
 وَمَنْ أَرَادَ أَمْرًا وَتَرَعَبُ
 قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِالتَّوَدُّدِ
 وَلَا أَحِلُّهُ لِمَنْ لَمْ يَعْرِفِ
 ثُمَّ الْكِتَابَةُ الَّتِي قَدْ ذُكِرَتْ
 حَادِثَةٌ فِي جَمْعِنَا الْمَعْهُودِ
 وَاللَّهُ قَدْ أَغْنَى الْعِبَادَ عَنْهَا
 وَحَيْثُمَا قَلَّ الْيَقِينُ فِي الْوَرَى
 يَرُونَ الْأَنْفِعَالَ مِنْهُ عِلْمًا
 وَمُتَعَاطِي الْعِلْمِ بِالْمُغَيَّبِ

فَذَلِكَ التَّنْزِيهُ فِيهِ بَيِّنٌ
 لِمَا بِهِ مِنْ حَالَةٍ تُرْذَلُهُ
 لِيُظْهَرَ الْبُغْضُ وَمَنْ تُحِبُّ
 وَسَكْتَةُ الْعِذْرَاءِ مِنْ رِضَاهَا
 حَيْثُ تَرَى لِلنُّكْرِ مِنْهَا مَسْلَكًا
 لَسْتُ أُرِيدُهُ فَمَا الْعَوِيلُ
 لَوْ كَانَ فِي النُّطْقِ بِهِ لَمْ تُبَدِ
 وَعِنْدَ رَبِّي تَظْهَرُ الْأَسْرَارُ
 وَذَلِكَ مِنْ بَعْدِ ثُبُوتِ الْحَقِّ
 عَنْهُ فَهَلْ لَهُ بِذَلِكَ يَكْتُبُ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ يَضُرُّهَا فِي الْجَسَدِ
 مِقْدَارَ مَا يَنْفَعُ فِي التَّصَرُّفِ
 لَا أَعْرِفُ الْوَجْهَ بِهَا لَوْ شَهَرْتُ
 وَأَصْلُهَا قَدْ كَانَ فِي الْيَهُودِ
 بِأَدْعِيَاتٍ يُسْتَجَابُ مِنْهَا
 قَامُوا لِزُخْرَفٍ لَهُمْ قَدْ سَطَّرَا
 وَهُوَ لِعَمْرِي الْجَهْلُ مُذْلَهُمَا
 فَقُمْ إِلَيْهِ مُسْرِعًا وَكَذَّبِ

وَحَالَهَا بَيْنَ الْوَرَى مَذْمُومَةٌ
 أَذْلُكُمْ عَلَيْهِ حَيْثُ انْصَرَفَا
 ضَرَرَهُ فِي الْبَيْتِ أَوْ فِي الْقَفْرِ
 وَيُدْخَلْنَ فِي جَوْفِهِ جَبِيًّا
 عَنْهُ فَذَا فِي الْمَنْعِ أَيْضًا مِثْلُهُ
 وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُهُ كَهَانَةٌ
 وَبَاطِلٌ بِدُونِ هَذَا الْحَدِّ
 فَالْخُلْفُ قِيلَ وَارِدٌ فِي الْعَاقِدِ
 وَالْجَمْعُ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ يَرْشُخُ
 قَبْلَ الدُّخُولِ عَقْدَهُ فِي عَدَدٍ
 وَقِيلَ بِالْدَفِّ عَلَيْهِ يُضْرَبُ
 يُمْنَعُ لَا أَرَاهُ فِي رَدِّ السُّنَنِ
 فَذَلِكَ الْمُبَاحُ حَتْمًا فَاعْرِفَا
 فِي ضَرْبِهِ بِحَالِ أَهْلِ السَّفَةِ
 نَوَاهُ بِالْقَصْدِ لَهُ إِذْ يُضْرَبُ
 فِي ضَرْبِهِ قُلْنَا لَهُ لَا تَضْرِبُ
 لِمَا عَلَيْهِ مِنْ أُمُورٍ تُكْرَهُ

وَهُوَ مِنَ الْكَهَانَةِ الْمَعْلُومَةِ
 كَقَوْلِهِ فِي سَارِقٍ قَدْ اخْتَفَى
 وَقَوْلُهُ فِي مُدْنِفٍ مُضْطَرَّرٍ
 وَهَكَذَا مَنْ يَصْرَعُ الْإِنْسِيًّا
 يُخْبِرُهُ عَنْ حَادِثٍ يَسْأَلُهُ
 وَهَكَذَا مَنْ يَدَّعِي شَيْطَانَهُ
 وَشَاهِدَانِ لَازِمٍ فِي الْعَقْدِ
 وَإِنْ أَتَى بِشَاهِدٍ فَشَاهِدٍ
 وَأَشْهَرُ الْأَقْوَالِ لَيْسَ يَصْلُحُ
 وَفَاعِلٌ لِذَاكَ فَلْيُجَدِّدِ
 فَشَهْرَةَ النِّكَاحِ قَطْعًا تُطَلَّبُ
 وَقَوْلُهُ بَأَنَّهُ فِي ذَا الزَّمَنِ
 فَمَا أُبِيحَ فِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى
 وَإِنْ يَكُنْ فَرُّوا عَنِ التَّشْبِهِ
 فَذَاكَ أَمْرٌ لَا يَعْمُ غَيْرَ مَنْ
 فَمَنْ عَرَفْنَا مِنْهُ نَفْسَ الطَّرْبِ
 إِخْفَاؤُهُ لَوْ بِالشُّهُودِ يُكْرَهُ



وَمِنْ هُنَا حَتَّى عَلَى الْوَلِيْمَةِ
 وَوَجِبَ إِجَابَةُ الدَّاعِي إِلَى
 وَصِفَةُ الشُّهُودِ أَنْ يَكُونُوا
 بُلَّغُ أَحْرَارٍ ذَوُو إِسْلَامٍ
 وَلَا الصَّبِيِّ وَكَذَلِكَ الْمُشْرِكِ
 وَهَكَذَا شَهَادَةُ الْعُمَيَّانِ
 وَجَائِزٌ أَنْ يَحْضُرُوا مَعَ غَيْرِهِمْ
 وَهَكَذَا حُضُورُهُمْ فِي الرَّدِّ
 هَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ ذَا الْمَعْنَى
 كَمَا يُفِيدُ ذَلِكَ لَفْظُ الْأَصْلِ
 وَشَاهِدَانِ شَهَدَا لِرَجُلٍ
 وَوَأَحَدٌ يُرِيدُهَا تَزْوِيجًا
 وَإِنْ يَقُلُ وَالِدُهَا زَوْجَتُهَا
 وَالْأَصْلُ قَدْ أَعْجَبَهُ أَنْ تَطْلُبَا
 ثُمَّ الْوَلِيِّ مِنْ جُمْلَةِ الْحُدُودِ
 كَرَامَةً مِنْ رَبَّنَا تَعَالَى
 فَهُمْ عَلَى النِّسَاءِ قَوَامُونَ

وَلَوْ بِشَاةٍ عِنْدَهُ سَلِيْمَةٍ
 وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ فَلَا تَهْمَلَا
 فِي الْعُقُلَا لَيْسَ بِهِمْ جُنُونٌ
 فَلَا يَجُوزُ الْعَبْدُ فِي الْأَحْكَامِ
 شَهَادَةُ الْجَمِيعِ لَيْسَ تَسْلُكُ
 لَا تُقْبَلَنَّ قَطُّ فِي الْأَعْيَانِ
 لِكَيْ يُصِيبُوا طَرَفًا مِنْ خَيْرِهِمْ
 يَجُوزُ مِثْلُ مَا مَضَى فِي الْعَقْدِ
 لَا أَنَّهُ بِالْعُمِيِّ قَدْ يُسْتَعْنَى
 وَهُوَ مَقَالٌ مَا لَهُ مِنْ أَصْلِ
 وَأَمْرًا بِأَنَّهُ لَهَا وَلِيٌّ
 فَلَا نَرَى جَوَازَهُ تَخْرِيجًا
 فَالْخُلْفُ فِيهِ هَلْ لَنَا نُشْتِهَا
 صِحَّتَهُ مِنْ غَيْرِهِ لَوْ غَضِبَا
 فَلَا نِكَاحَ دُونَهُ لِلْحُدُودِ
 وَمِنَّةٌ خُصَّ بِهَا الرَّجَالُ
 فَضْلًا وَهُمْ لَهُنَّ يُنْفِقُونَ

فِي ذَاكَ أَنْ تَجْرَّ مَا يُسْتَهْجَنُ
 تَزْوِجُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرَضِيًّا
 وَحَائِكِ وَالْمَوْلَى فِي الْإِسْلَامِ
 وَقِيلَ حَتَّى يَسْتَوُونَ وَصَفًا
 وَهُوَ بَعِيدٌ ظَاهِرُ الْمُحَالِ
 وَبَعْدَهُ الْوَلَا بِوَصْفِ الْمُقْرَبَةِ
 بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ يُحَسَبُ
 فَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ عَنْهُمْ يُوجَدُ
 شَيْءٌ سِوَى مَا كَانَ لِلْأَصْحَابِ
 زَوَّجَهَا أَيْضًا لِحَالِ الْعُدْمِ
 أَوْلَى بِهَا فِي نَظَرِ الْحُكَّامِ
 بَيْنَهُمَا وَهُوَ أَتَمُّ نَفْعًا
 فِي قَوْمِهَا لَوْ كَرِهَ الْوَلِيُّ
 إِلَّا مَنْ الْوَالِدِ إِذْ يَبِينُ
 لَيْسَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ جَعْلُ الْأَوْصِيَا
 بِأَنْ يُزَوَّجَنَّ مِنْ بَنَاتِهِ
 يُزَوَّجَنَّ فَافْهَمَنَّ مَعْنَاهُ

وَرَعْبَةُ الْمَرَاةِ لَيْسَ تُؤْمَنُ
 مِنْ هَا هُنَا لَمْ يَلْزَمِ الْوَلِيًّا
 كَمَثَلِ بَقَالٍ^(١) وَكَالْحَجَّامِ
 وَغَيْرِ هَؤُلَاءِ كُلُّ أَكْفَا
 فِي نَسَبٍ وَحَسَبٍ وَحَالِ
 وَالْأَبُ أَوْلَى مِنْ جَمِيعِ الْعَصْبَةِ
 يُزَوِّجُ الْأَقْرَبُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ
 وَإِنْ يُزَوِّجِ الْوَلِيُّ الْأَبْعَدُ
 وَلَيْسَ لِلْأَرْحَامِ مِنْ ذَا الْبَابِ
 وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَحٌ مِنْ أُمَّ
 وَقِيلَ بَلْ جَمَاعَةُ الْإِسْلَامِ
 أَبُو سَعِيدٍ اسْتَحَبَّ الْجَمْعَا
 وَثَابِتٌ إِنْ زَوَّجَ الْوَصِيُّ
 وَصِيَّةَ التَّزْوِيجِ لَا تَكُونُ
 وَمَا عَدَاهُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَا
 وَإِنْ يَكُنْ وَكَلَّ فِي حَيَاتِهِ
 لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْمُرَنَّ سِوَاهُ

(١) البقال: الذي يبيع البقل.



وَإِنْ يَكُنْ أَقَامَهُ مَقَامَهُ
 وَوَلَدُ زَوْجِ أُمِّهِ وَقَدْ
 فَالْإِبْنُ فِي ذَلِكَ يُقَالُ أَقْدَمُ
 وَقِيلَ بَلْ إِخْوَتُهَا أَوْلَىٰ بِهَا
 وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهَا مِنْ أَحَدٍ
 وَإِنْ يَكُنْ زَوْجُهَا الْغَرِيبُ
 يُفَرِّقَنَّ بَيْنَهُمْ وَقِيلاً
 وَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ مَكْرُوهًا فَقَطُّ
 إِنْ عُدِمَ الْوَلِيُّ فَالسُّلْطَانُ
 جَمَاعَةً مِنْ طَالِبِي الصَّلَاحِ
 وَمَا لَهُمْ ذَلِكَ حَتَّىٰ يَشْهَدَا
 أَوْ أَنَّهُ لَهَا وَلِيٌّ غَابَا
 وَأَنَّهَا لَمْ تَكُ عِنْدَ بَعْلِ
 فَهَاهُنَا يَصِحُّ أَنْ يُزَوَّجُوا
 وَصَحَّ لِلْإِمَامِ مَهْمَا رَغِبَتْ
 وَالْخُلْفُ فِي الْقَاضِي فَقِيلَ مِثْلُهُ
 فِي ذَلِكَ فَلْيُنْطَلِ لَهَا أَحْكَامُهُ
 أَنْكَرَ ذَلِكَ إِخْوَةٌ فَلَا يُرَدُّ
 لَكِنْ أَخُوهَا عِنْدَ هَذَا أَكْرَمُ
 لِأَنَّهُمْ مِنْ قَوْمِهَا وَصَلْبِهَا
 يَلِي الزَّوْجَ فَأَمِيرُ الْبَلَدِ
 عَنْ أَمْرِهَا فَذَلِكَ لَا يَطِيبُ
 نَسَكْتُ مَهْمَا فَعَلَ الدُّخُولَا
 لَوْ كَانَ بِالْوَلِيِّ أَمْرُهَا ارْتَبَطَ*
 هُوَ الْوَلِيُّ وَكَذَا الْإِخْوَانُ
 فَيَمْلِكُونَ الْعَقْدَ لِلنِّكَاحِ
 عَدْلَانِ أَنْ لَيْسَ وَلِيٌّ وَجِدَا
 بِحَيْثُ كَانَ أَبْعَدَ الذَّهَابَا
 وَلَمْ تَكُنْ فِي عِدَّةٍ فِي الْأَهْلِ
 لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَبَانَ الْمَنْهَجُ
 يُزَوَّجَنَّ نَفْسَهُ وَقَدْ ثَبَتَ
 وَقِيلَ لَا وَهُوَ صَوَابٌ كُلُّهُ

(*) المراد أن بعضهم يرى العقد مكروها لا باطلا بناء على أن الولي ليس شرطاً صحة في العقد،
 ومعنى الشطر الثاني: لو كان بالولي أمرها ارتبط لكان مستحباً. (إسماعيل)



وَمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ فَلَا يَلِي
وَهَكَذَا لَا يَشْهَدُ النِّكَاحَا
لِكِنَّ فِي تَزْوِيجِهَا يُوَكَّلُ
مَنْ كَانَ مَا يَعْرِفُ مِنْهَا يَجْهَلُ
تَزْوِيجَهَا فِي قَوْلِنَا بِرَجُلٍ
لَهَا وَلَا نَعْرِفُهُ مُبَاحًا

بَابُ الْأُمُورِ الْعَارِضَةِ عَلَى الْعَقْدِ بَعْدَ صِحَّتِهِ

وَالْعَقْدُ بَعْدَ أَنْ يَصِحَّ تَعْرِضُ
كَالْفَسْخِ بِالتَّغْيِيرِ وَالْخِيَارِ
كَذَاكَ إِذْ يَمْلِكُهَا أَوْ تَمْلِكُهُ
وَمْلِكُهَا لَهُ يُنَافِي حِلَّهَا
وَكَالزَّنَاءِ الشَّاهِرِ الْمَعْلُومِ
وَالْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ وَالْكُلُّ لَهُ
وَنَذْكُرُ الْخِيَارَ بِالْأَفَاتِ
وَكَالْجُنُونِ وَالْجُذَامِ وَالْبَرَصِ
وَالنَّخْشِ أَيْضًا وَهُوَ رِيحُ الْأَنْفِ
وَالْعَفْلُ لَحْمَةٌ تَسُدُّ الْمَوْضِعَا
يَحْتَاجُ أَنْ يُشَقَّ لِلْإِيلاجِ
وَالزَّوْجِ أَوْلَى أَنْ يُعَالَجَنَّا
عَلَيْهِ أَحْوَالٌ بِهَا يَنْتَقِضُ
وَالْخُلْعِ وَالْإِيْلَاءِ وَالظَّهَارِ
وَمْلِكُهُ لَهَا التَّسْرِي مَسْلَكُهُ
فَيَخْرُجَنَّ أَنْ يَكُونَ بَعْلَهَا
وَالْإِرْتِدَادِ الْمَحْضِ وَالتَّحْرِيمِ
فِي بَابِهِ بَسْطُ يُرِيكَ حَلَّهُ
كَالْعَفْلِ وَالرَّتْقِ مِنَ الْعَاهَاتِ
فَهَذِهِ بِهَا الْخِيَارُ قَدْ يُخْصُ
قَدْ فَاحَ مِنْهَا بِخَيْثِ الْعَرْفِ
وَالرَّتْقُ تَلْقَاهُ بِهِ مُرْصَعَا
وَسَنَةَ تُمْهَلُ لِلْعِلاجِ
وَالْأُمَّ وَالْأُخْتِ إِذَا أَحْسَنَّا



وَبَعْدَهُنَّ سَائِرُ النِّسَاءِ
 وَقِيلَ إِنَّ بَرَصَ الْفَتَاةِ
 وَهَكَذَا الْأَحْمَرُ ثُمَّ الْأَسْوَدُ
 فَاخْتَرْ لِنَفْسِكَ الْجَمَالَ وَالشَّرْفَ
 وَالرَّتْقَ مَهْمَا أَنْكَرْتَهُ تَحْلِفُ
 وَامْرَأَةٌ غَايِبَةٌ وَالْبَوْلُ
 كَذَاكَ أَيْضًا قِيلَ حُكْمُ الْخُنْثَى
 وَبَعْضُهَا أَيْضًا مَعِيبٌ فِي الذَّكَرِ
 كَذَلِكَ الْعَيْنُ لَكِنْ يُنْتَظَرُ
 وَخَمْسَةٌ فِي الْبَعْلِ عَيْبٌ قَالُوا
 وَالْعَبْدُ وَالْكَافِرُ وَالْبَعْضُ يَرَى
 وَرَجُلٌ بِالشُّرْكِ قَدْ تَكَلَّمَ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدَنَّ الْكُفْرًا
 وَامْرَأَةٌ قَدْ شَرَطَتْ خِيَارًا^(١)

مَمَّنْ يَكُنْ يُحْسِنُ لِلدَّوَاءِ
 يُوجَدُ فِي الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ
 فِي النَّسْلِ لَوْ طَالَ الزَّمَانُ يُوجَدُ
 فَالْعِرْقُ دَسَّاسٌ رَوَاهُ مَنْ سَلَفَ
 بِأَنَّهَا لِذَاكَ لَيْسَ تَعْرِفُ
 مِنْ مَوْضِعٍ تَزْوِيجُهَا مَحْظُولٌ^(٢)
 وَهُوَ الَّذِي لَا ذَكَرٌ أَوْ أَنْثَى
 كَذَاكَ مَخْصِيٌّ وَمَجْبُوبُ الذَّكَرِ
 عَامًّا لَكِي يُعَالِجَنَّ مَا فَتَرَ
 حِجَامَةٌ حِيَاكَةٌ بَقَالُ
 لَا رَدًّا إِلَّا فِي الَّذِي قَدْ كَفَرَا
 جَهْلًا فَرَوْجُهُ بِذَا لَمْ تَحْرُمَا^(٣)
 فَحَالُهُ كَمُسْتَحِلٍّ أَمْرًا
 لِمُدَّةٍ فَجَائِزٌ تَخْتَارَا^(٤)

(١) أي ممنوع.

(٢) وفي نسخة «محبوب ومخصي». (أبو إسحاق)

(٣) أصله تَحْرُمَنَّ، فحذفت نون التوكيد فعوضت عنها الألف، وقد جاء مثل هذا كثير في النظم.

(٤) تختارا: منصوب بأن مقدرة.



وَلَا خِيَارَ لِلْفَتَى بِذَاكَ
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ شَرَطْتَهُ لَا إِلَى
وَهَكَذَا لَهَا الْخِيَارُ إِنْ نَكَحَ
وَبِالدُّخُولِ يَبْطُلُ الْخِيَارُ
وَإِنْ يَكُنْ بغيرِ عِلْمٍ مِنْهَا
تَخْتَارُ مَهْمَا عَلِمْتَ وَإِنْ يَكُنْ
وَأَمَةٌ إِنْ أُعْتِقْتَ قَدْ قِيلَا
تَخْتَارُ لَوْ كَانَ الْحَلِيلُ حُرًّا
وَلَا خِيَارَ فِي التَّسْرِي قَطْعًا
وَحُرَّةٌ تَكُونُ تَحْتَ عَبْدٍ
وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ لَهَا الْخِيَارُ
وَإِنْ تَكُنْ مَمْلُوكَةً فَلَا لَهَا
وَابْنُ الزَّنا فِيهِ قَوْلٌ لَا يُرَدُّ
كَذَلِكَ الْأَقْلَفُ لَكِنْ إِنْ خُتِنَ
وَقِيلَ بَلْ يُجَدِّدَنَّ الْعَقْدَا

لَأَنَّمَا الشَّرْطُ لَهَا هُنَاكَ
وَقْتٍ فَإِنَّ شَرْطَهَا قَدْ بَطَلَا
بِلَا رِضَاهَا أَمَةٌ بِهَا سَنَحُ^(١)
إِنْ عَلِمْتَ وَلَمْ يَكُنْ إِنْكَارُ
فَحُكْمُهَا لَمْ يَتَحَوَّلْ عَنْهَا
جَامِعَهَا مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ يَبْطُلُنْ
لَهَا الْخِيَارُ تَتْرُكُ الْحَلِيلَا^(٢)
وَقِيلَ بَلْ إِنْ كَانَ عَبْدًا جَرًّا
لَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِزَوْجٍ شَرْعًا
فَيُعْتَقَنَّ لَا خِيَارَ عِنْدِي
وَتَتْرُكُهُ عِنْدِي هُوَ الْمُخْتَارُ
وَالْبَعْلُ فَاقَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهَا
وَقِيلَ بَلْ يُرَدُّ لَوْ كَانَ عَقْدٌ
قَبْلَ الدُّخُولِ فَهُوَ تَزْوِيجٌ قَمِنُ^(٣)
وَذَلِكَ الْأَخْوَاطُ حِينَ عُدَّا

(١) سنح: أي سعد.

(٢) اعلم أن الأمة إذا كانت تحت عبد فأعتقت فلها الخيار قولاً واحداً، والدليل على ذلك قصة

بريرة مع مغيث، وإن كانت تحت عبد ففيها قولان.

(٣) قَمِنُ أي: حقيق مثل قَمِين.



إِنْ كَانَ فِيهِ أَوْ بِذَاتِ الْغُنْجِ (١)(**) مِنْ وَطْئِهَا لِضَرَرٍ قَدْ يَقَعُ وَالْوَطْءُ فِي الْأَدْبَارِ وَالِدَّمَاءِ صَارَ الْجَزَاءُ عَكْسَ مَا تَأَمَّلَا كَذَلِكَ الرَّبِيعُ أَيْضًا فَاعْرِفَا فَلَا يُحَرِّمَنَّهَا ذَاكَ الْخَطَا يَا حَبَّذَا مَنْ لِلْعُلُومِ حَفِظَا فَإِنَّهَا تَحْرُمُ مِنْهُ فَافْطِنَا وَالسِّرُّ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُحَرِّمًا لَوْ لَمْ تَكُنْ أُقِيمَتِ الْحُدُودُ وَالْكَشْفُ هُوَ السَّبَبُ الْمُعَدِّي لِأَنَّهُ عَلَى الزُّنَاةِ أَفْضَحُ أَوْ بِأَبْيِهِ مِنْهُ سِرًّا قَدْ دَنَتْ لَهَا وَلَوْ لَمْ تَظْهَرَ الْأَعْلَامُ فَقِيلَ تَبَعْدَنَّ مِنْهُ هَرَبًا

وَيَقَعُ الْخِيَارُ بِالْأَفْرَنْجِ (*) وَقِيلَ لَا خِيَارَ لَكِنْ يُمْنَعُ وَتَحْرُمُ الْمَرْأَةُ بِالزَّوْنَاءِ أَعْنِي بِذَلِكَ الْحَيْضُ إِذْ تَعَجَّلَا وَجَابِرٌ وَمُسْلِمٌ تَوَقَّفَا وَإِنْ يَكُنْ فِي دُبُرٍ قَدْ غَلِطَا وَهُوَ عَنِ الرَّبِيعِ أَيْضًا حُفِظَا وَإِنْ يَكُنْ عَائِنَهَا حَالَ الزُّنَا وَهَكَذَا إِنْ عَائِنْتَهُ فَاعْلَمَا وَهَكَذَا إِنْ شَهِدَ الشُّهُودُ لِأَنَّ مَا الشُّهُودُ أَضْلُ الْحَدِّ وَالْحَدُّ إِنْ كَانَ فَذَلِكَ أَفْبَحُ وَامْرَأَةٌ بِابْنِ الْحَلِيلِ قَدْ زَنَتْ فَلَا يَحِلُّ مَعَهُ الْمُقَامُ وَتَفْتَدِي بِمَالِهَا فَإِنْ أَبِي

(*) الأفرنج أو الفرنج وهو من الأمراض الجنسية التناسلية وهو مرض مزمن وهذا يبدأ بقرحة في الأعضاء التناسلية ويتطور حتى يصل إلى تقرحات في الفم والشفتين والبلعوم والحنجرة تخرج منها إفرازات والمراد أن الخيار يقع سواء كان المرض فيه أو فيها. (إسماعيل)

(١) الأفرنج مرض الزهري، والغنج ملاحظة العينين.

(**) الغنج: صفة في المرأة والمراد حسن العينين وتكبر من الدلال. (إسماعيل)

قَلْتُ وَبِالْهُرُوبِ مِنْهُ يَظْهَرُ
 وَمَا لَهَا أَنْ تُظْهَرَ الْبِرَاءَةَ
 تُقِيمُ ثُمَّ تَطْلُبُ الْغُفْرَانَ
 وَمَا الصَّبِيُّ عِنْدَهُمْ كَالرَّجُلِ
 وَإِنْ تَكُنْ دَانَتْ لِبُطْنِ الضَّبْعِ
 وَامْرَأَةٌ جَامِعَهَا إِنْسَانٌ
 وَبَعْدُ لَمَّا عَلِمْتُهُ أَنْكَرْتِ
 فَلَا نَرَى يَلْزُمُهُ التَّصَدِيقُ
 وَجَائِزٌ يُمَسِّكُهَا فِي حُكْمِنَا
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ وَعَدَ الْخَلِيلَةَ
 جَامِعَهَا بِنِيَّةِ الزَّوْنِ
 وَمَنْ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ جَارَةٌ
 إِذَا أَتَى زَوْجَتَهُ وَذَكَرَا
 فَالْخُلْفُ فِي زَوْجَتِهِ قَدْ ذُكِرَا
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ وُطِّئَتْ بِالْقَهْرِ
 بَلْ جَائِزٌ لَهُ بِأَنْ يُمَسِّكَهَا
 حَتَّى تَحِيضَ بَعْدَ ذَلِكَ النَّكَدُ

بِأَنَّهَا النَّاشِرُ وَالْمُسْتَكْبِرُ
 مِنْ نَفْسِهَا فَلَا أَرَى آرَاءَهُ
 مِنْ رَبِّهَا وَتَحْذَرُ النَّيْرَانَ
 فَفَرَجُهُ كَأَصْبَعٍ مِنْهُ اجْعَلِ
 وَنَحْوِهِ فَهِيَ حَرَامٌ فَاسْمَعِ
 تَظُنُّهُ حَلِيلَهَا فَلَانُ*
 عَلَيْهِ وَالزَّوْجَ بِهِ قَدْ أَخْبَرْتِ
 لَهَا وَإِنْ صَدَقَ لَا يَضِيقُ
 لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلَ الزَّوْنِ
 فَاحِشَةً جَاءَتْهُ بِالْحَلِيلَةِ
 فَالْخُلْفُ فِي تَحْرِيمِ تِلْكَ جَائِي^(١)
 جَمِيلَةٌ فَاجِرَةٌ مَكَّارَةٌ
 جَارَتُهُ لَمَّا اشْتَهَاهَا نَشَرَا
 وَالْفِعْلُ فِي الْكُلِّ حَرَامٌ حُجْرًا
 فَلَيْسَ كَالزَّوْنِ فِي ذَا الْأَمْرِ
 لَكِنَّهُ يُؤَمَّرُ أَنْ يَتْرُكَهَا
 كَيْ لَا يُشَارِكُوهُ فِي نَفْسِ الْوَلَدِ

(* (فلان) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو فلان. (إسماعيل)

(١) جائي: إسم فاعل من المجيء.



وَإِنْ أَقْرَرَ الزَّوْجُ بِالزَّانِئِ
وَبَعْضُهُمْ قَالَ يُكْذِبُ^(١) نَفْسَهُ
وَقِيلَ لَا تَحْرُمُ لَوْ لَمْ يُكْذِبِ
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ سَأَلْتَهُ يَوْمًا
قَالَ نَعَمْ ذَلِكَ أَيَّامَ الصَّبَا
وَإِنْ رَمَاهَا بِالزَّانِئِ يَسْتَغْفِرُ
وَأَيُّهُمْ مَنْ قَوْلِهِ يَثُوبُ
وَإِنْ يَكُنْ إِلَى الْإِمَامِ رَفَعًا
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ رَفَعْتَ عَلَيْهِ
وَحُكْمُهُ فَصَلَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
وَرَجُلٌ رَأَى فِتَاةً تَرْكَبُ
يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهَا فَالْخُلْفُ فِي
وَإِنْ يَكُنْ جَامِعَ أَجْنَبِيَّةٍ
بَعْضُ يَرَى الْأَخْذَ لَهَا حَلَالًا

مَعَ زَوْجِهِ تَحْرُمُ فِي الْإِفْتَاءِ
قَبْلَ الْجِمَاعِ ثُمَّ يُمَسِّكُ عِرْسَهُ
وَهُوَ مَقَالٌ سَائِعٌ فِي الْمَذْهَبِ
عَنِ الزَّانِئِ وَهُوَ يَرَاهُ لَوْمًا
فَقِيلَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَجَبًا^(*)
وَهَكَذَا إِذَا رَمَتْ تَسْتَغْفِرُ
مَقَامُهُ مَعَ خَلِّهِ يَطِيبُ
يَحُدُّهَا لِقَذْفِهِ إِذْ وَقَعَا
فَبَابِهِ لِعَانُهَا لَدَيْهِ^(٢)
فِي سُورَةِ التُّورِ بِصَدْرِهَا نَزَلَ
شَيْئًا مِنَ الضَّبَاعِ ثُمَّ يَرِغَبُ
جَوَازِهَا وَالْحَقُّ فِي التَّعْفُفِ
بِخَطَاٍ فَالْخُلْفُ فِي الْقَضِيَّةِ
مَنْ بَعْدِهِ وَقَالَ نَاسٌ لَا لَا

(١) (يكذب) مجزوم بلام الأمر المقدرة، وهكذا (يمسك) أي ليكذب على حد قوله: مُحَمَّدٌ تَفَدُّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ.

(٢) قوله: «قد رفعت عليه... إلخ» يعني إن قذف الزوج زوجته ورفعت ذلك إلى الإمام فإن باب حكمها اللعان، إن لم يكن عند الزوج أربعة شهود لأَعْنَ بينهما وإن كان عنده شهود أقيم الحد عليها، والله أعلم. اهـ. (المصنف)

(*) (وجبا) معناه هنا: وَقَعَا، على حد قول الله: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]. (إسماعيل)

وَأَمْرًا قَدْ أَدَعَاهَا اثْنَانِ
فَقِيلَ لِلْحَاكِمِ بِاتِّفَاقٍ
وَجَائِزٌ يُسْتَأْنَفُ التَّزْوِيجُ
وَلَيْسَ لِلْجَمِيعِ مِنْ بَيَانِ
أَنْ يُجْبَرَ الْكُلُّ عَلَى الطَّلَاقِ
بِمَنْ تَشَاءُ وَمَا بِهِ تَحْرِيجُ

بَابُ مَا يَبَاحُ بِصَحِيحِ الْعَقْدِ

وَيُسْتَبَاحُ بِصَحِيحِ الْعَقْدِ
مِنْ ذَلِكَ الْجَمَاعُ وَهُوَ أَعْلَى
وَالْمَسُّ فِي الْكِتَابِ فَالْجَمَاعُ
فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَلَامَسَةِ
يَقُولُ إِنَّ ذَاكَ نَفْسُ اللَّمَسِ
وَلَا نَرَى ذَاكَ مِنَ الصَّوَابِ
إِدْخَالُهُ فِي فَمِّهَا مُبَاحٌ
بَلْ تَحْرُمَنَّ زَوْجَةَ الْإِنْسَانِ
وَجَعَلُوهُ مِثْلَ وَطْءِ الدُّبْرِ
هَبْ إِنَّ ذَاكَ فِعْلُهُ مُحَرَّمٌ
وَجَائِزٌ يُجَامِعُ الزَّوْجَاتِ
مَا كَانَ مَمْنُوعًا لَهُ فِي الْحَدِّ
مُرَادُهُ بِهِ يَكُونُ حِلًّا
مَذْهَبَنَا الْمُخْتَارُ لَا الْإِجْمَاعُ
قَوْلٌ سِوَى مَقَالَةِ الْأَشَاوِسَةِ^(١)
فَيُوجِبُ الْوُضُوءَ نَفْسُ الْمَسِّ
إِنَّ الْكُنَى^(٢) مِنْ شِيَمَةِ الْأَعْرَابِ
وَقِيلَ إِنَّ ذَاكَ لَا يُبَاحُ
بِذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَى الْأَزْمَانِ
وَذَا الْقِيَاسُ فَاسِدٌ فِي النَّظَرِ
فَمَا الدَّلِيلُ أَنَّ زَوْجًا تَحْرُمُ
أَوْ زَوْجَةً يَجِيئُهَا مَرَّاتٍ

(١) الظاهر أن المراد بالأشواوسة المناقضين للشافعي، فتأمل. (أبو إسحاق)

(٢) يشير بقوله: «إِنَّ الْكُنَى... إلخ» إلى أن اللمس في الآية كناية عن الجماع، ومن طبيعة العرب الكناية عن أحوال النساء السرية. (أبو إسحاق)



وَيَغْسِلَنَّ بَعْدَهُنَّ غُسْلًا
 أَنْفَعُ لِلْعَوْدِ إِذَا مَا عَادَا
 وَجَعَلُهُ فِي إِبْطِهَا لِيُنْزِلَا
 وَالرَّاجِحُ الْجَوَازُ إِذْ لَمْ يَكُنْ
 وَهِيَ حَرْثُهُ وَلَا يَمْتَنِعُ
 وَيَنْبَغِي يَنْظُرُهَا^(*) إِنْ سَبَقَا
 وَلَيْسَ وَاجِبًا وَلَكِنْ يُنْدَبُ
 وَجَائِزُ جِمَاعِهَا فِي النَّهْرِ
 وَلِلرَّجَالِ صَوْلَةٌ لَا تَفْشُرُ
 يَا حَبْدَا مَنْ بِالْحَلَالِ كَسَرَا
 يَا شَهْوَةَ أَعْقَبَتِ الْخُسْرَانَا
 أَنْتِ لَعَمْرُ اللَّهِ فُتْنَةُ الْوَرَى
 وَمَنْ لِأَفْحَاذِ النَّسَا تَعَوَّدَا
 مَاءَ الْحَيَاةِ صُبَّ فِي الْأَرْحَامِ
 وَالْإِسْتِنْبَاءُ بَيْنَهُنَّ أَوْلَى
 وَنَفْعُ أَكْلِ التَّيْنِ أَيْضًا زَادَا
 فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ نُقْلًا^(١)
 كَعَابِثٍ بِكَفِّهِ الْمُسْتَهْجَنِ
 مِمَّا عَدَا الْعَجْزَ^(*) هُنَاكَ مَوْضِعُ
 إِنْزَالِهِ يَوْمًا إِلَى أَنْ تَلْحَقَا
 وَهُوَ إِلَى الْحُبِّ لَدَيْهَا أَقْرَبُ
 فِي حَالِ الْإِغْتِسَالِ تَحْتَ السِّتْرِ
 كَصَوْلَةِ الشُّجَاعِ حِينَ تَبْدُرُ
 صَوْلَتُهُ وَضِدُّهُ قَدْ خَسِرَا
 وَأُورِثَتْ صَاحِبَهَا النَّيْرَانَا
 وَأَنْتِ فِيهِمْ أَشَدُّ خَطَرَا
 فَذَاكَ لَا يُفْلِحُ عِنْدِي أَبَدَا
 مِنْ هَاهُنَا يَضُرُّ بِالْأَجْسَامِ

(١) هذه المسألة فيما إذا كانت المرأة حائضًا، لقوله عليه الصلاة والسلام: «حل من الحائض غير الفرج» ولأنه ثبت أنه ﷺ كان يباشر بعض نسائه وهي مؤتررة في حالة الحيض، أي مشدودة الإزار، وهو الحائل الساتر للفرج، أما في حال الطهر فلا يحل ذلك لشموله بقوله تعالى: «فَمَنْ أَبْتَعَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ» [المؤمنون: ٧]. (أبو إسحاق)

(*) العَجْزُ بضم العين، ولكن سكنت للضرورة، والعجْزُ يراد به الدُّبْرُ. (إسماعيل)

(**) ينظرها أي: ينتظرها، فلا يعجلُ في نزع دَكْرِهِ. (إسماعيل)



هُوَ نُورٌ عَيْنَيْكَ وَمُخُّ السَّاقِ فَكُنْ لَهُ مُحَافِظًا وَوَاقٍ
 وَفِي الْعَجُوزِ ضُرٌّ هَذَا أَعْظَمُ جِمَاعُهَا سَمٌّ رَمَاهُ الْأَرْقَمُ
 وَهَكَذَا يَضُرُّ حَالَ الْإِمْتِلَا فَجَنَّبِنُ نَفْسَكَ هَذَاكَ الْبَلَا
 إِنْ جَهَلَ الشُّبَّانُ هَذَا الضُّرًّا يَدْرُونَهُ إِذَا الشَّبَابُ مَرًّا
 وَإِنِّي مِنْ ذَاكَ فِي انْهَمَاكَ يَا رَبِّ سَلِّمْنِي مِنَ الْهَلَاكَ

باب الصداق^(١)

وَالصَّدَقَاتُ نِحْلَةٌ^(٢) النَّسَاءِ لَكِنَّهَا وَاجِبَةٌ الْأَدَاءِ
 يَدْفَعُهَا الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ وَتَخْرُجُنْ بِذَلِكَ مِنْ ذِمَّتِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ قَبَّضَ الْوَلِيًّا بِأَمْرِهَا كَانَ إِذَا مَقْضِيًّا
 وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ أَمْرٍ ضَمِنَا إِلَّا إِذَا وَصُولُهُ تَيَقَّنَا
 وَالْخُلْفُ فِي ضَمَانِهِ إِنْ دَفَعَا إِلَى أَبِيهَا مَهْرَهَا قَدْ رَفَعَا
 وَإِنْ تَكُنْ صَيِّئَةً فَسَلَّمَهُ لَهَا فَاتَّلَفْتُهُ قِيلَ غَرِمَهُ
 وَقِيلَ لَا وَذَلِكَ إِنْ أَخْبَرَهَا بِأَنَّ ذَاكَ هُوَ مَا أَمَّهَرَهَا
 وَضَامِنٌ إِنْ لَمْ يُخْبَرْنَهَا فَيَغْرَمَنْ بِالْقَطْعِ ذَاكَ عَنْهَا

(١) أي وما يعتريه من الأحكام كإبطاله ولزوم العقر - بالضم - ، ودَكَرَ فيه أيضًا ما يلزم الفاسق الغاصب لمن زنى بها كما ترى، وإنما اقتصر على تبويب الباب للصداق لأنه الأصل في هذا الباب والأهم. (أبو إسحاق)

(٢) النِّحْلَةُ: العطية عن طيب نفس من نَحَلَهُ كذا إذا أعطاه إياه، أو عطية من الله تعالى لَهُنَّ فضلًا منه عليهن. (أبو إسحاق)



بِيَدِهِ عَقْدُ النِّكَاحِ فَاعْلَمَنَّ
 مَزِيدُهُ عَنْ قَدَرِ الْإِجَابِ
 قَدْ كَانَ بِالْعَقْدِ عَلَيْهِ لَزِمًا
 عَلَيْهِ بِالذُّخُولِ حِينَ يَقْتَرِبُ
 فَقَوْلُهَا يَكُونُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ
 مَقَالُهُ وَهُوَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ
 كَانَ الذُّخُولُ فِي الْمَحِيضِ وَالْأَذَى
 وَالْإِعْتِكَافِ لِحَرَامِ الْحَوْمِ
 عَلَيْهِ هَاهُنَا أَدَعَتْ حَرَامًا
 تُجْبَرُ أَنْ تَتْرُكَهُ لِيَدْخُلَا
 فَمَا لَهَا النُّشُوزُ عَنْهُ دَوْمًا^(١)
 وَبِخُسُهَا حِرْمٌ عَلَيْهِ دِينًا*
 إِلَّا إِذَا مُهُورَهَا قَدْ دُفِعَتْ
 شَهْرًا لِكُلِّ مِائَةٍ يُونًا^(٣)
 وَلَيْسَ مِنْ قُرُوشِنَا الْمَوْجُودَةِ

وَالزَّوْجُ بِالنِّكَاحِ أَوْلَى وَهُوَ مَنْ
 وَعَفْوُهُ الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ
 وَعَفْوُهُنَّ عَنْهُ إِسْقَاطٌ لِمَا
 وَذَلِكَ نِصْفُ الْمَهْرِ وَالنِّصْفُ يَجِبُ
 وَبَعْدَمَا أَرَخَى الْحِجَابَ إِنْ جَحَدَ
 وَقَبْلَ أَنْ يُرَخِيَ الْحِجَابَ يُقْبَلُ
 وَهَكَذَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِذَا
 وَفِي النَّفَاسِ وَنَهَارِ الصَّوْمِ
 فَإِنَّهَا إِنْ أَدَعَتْ إِمَامًا
 وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ مَهْرَهَا فَلَا
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ مَكَّنْتَهُ يَوْمًا
 وَيَبْقَى مَهْرُهَا عَلَيْهِ دِينًا
 وَإِنْ تَكُنْ لِنَفْسِهَا قَدْ مَنَعَتْ
 وَأَعْسَرَ الزَّوْجُ يُؤَجَّلْنَا^(٢)
 وَهِيَ مِنَ الدَّرَاهِمِ الْمَعْدُودَةِ

(١) أي دواما.

(*) حِرْمٌ بكسر الحاء الحرام وأما الحِرْمُ بضم الحاء فهو الإحرام. (إسماعيل)

(٢) نسخة يمهلتنا. (أبو إسحاق)

(٣) يونا: أي يمهل من التاني وهو التمهل. اهـ. (المصنف)

مِنْ هَذِهِ الْقُرُوشِ عِنْدَ الْخُبْرَةِ* (١)
 مِنْ أَشْهُرٍ وَذَلِكَ نِصْفُ سَنَةٍ
 بِالرَّغْمِ أَوْ يَتْرُكُهَا (٢) مُطْلَقَةً
 فَكَّرَهُ الْإِبْنُ وَعَنْهُ خَرَجَا
 وَيَلْزَمُ الْإِبْنَ لَهَا الطَّلَاقُ
 إِنَّ بِهِ أَبَاهُ أَوْلَى وَأَبْرُ (٣)
 فَكَّرَهُ الْإِبْنُ فَذَلِكَ انْهَدَمَا
 وَلَمْ يَكُنْ يَرْضَى بِهِ لَدَيْهِ
 يَثْبُتُ عِنْدَهُمْ عَلَى اتِّفَاقٍ
 وَالْخُلْفُ فِيهِ قَبْلَ هَذَا الْحَدِّ
 مَا لَمْ يَكُنْ لِعَقْدِهِ مُلَازِمًا
 إِذْ لَمْ يَكُ الْعَقْدُ لِذَلِكَ هَدْمًا
 وَبِالرَّشَادِ فِعْلُهُ مُلْتَزِمٌ
 وَيُذْهِبُ الْخَدَائِعَ الْمَذْمُومَةَ
 وَإِنَّمَا ذَلِكَ وَعْدٌ يُعْلَمُ
 وَذُو النَّفَاقِ مَنْ بَغَدَرَهُ ارْتَدَى

فَمِائَةٌ عِنْدَهُمْ عَنْ عَشْرَةِ
 وَهَكَذَا إِلَى انْقِضَاءِ سِتَّةٍ
 وَبَعْدَهَا تَجْرِي عَلَيْهِ النَّفَقَةُ
 وَرَجُلٌ لِإِبْنِهِ تَزَوَّجَا
 فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الصَّدَاقُ
 وَهُوَ عَلَى الْقَوْلِ الشَّهِيرِ فِي الْأَثَرِ
 وَإِنْ يَكُ اسْتَشَى رِضَاهُ فَاعْلَمَا
 لِأَنَّهُ أَوْقَفَهُ عَلَيْهِ
 وَالشَّرْطُ فِي النِّكَاحِ وَالصَّدَاقِ
 وَذَلِكَ إِنْ كَانَ بِحَالِ الْعَقْدِ
 فَعِنْدَ قَوْمٍ لَا يَكُونُ لَازِمًا
 وَأَخْرُونَ أَتْبَثُوهُ حَتْمًا
 وَهُوَ مِنَ السَّدَادِ حَيْثُ يُعْلَمُ
 يَثْبُتُ الشَّرَائِطُ الْمَعْلُومَةُ
 وَالشَّرْطُ بَعْدَ الْعَقْدِ لَيْسَ يَلْزَمُ
 وَالْمُؤْمِنُ الْمُؤْفَى بِمَا قَدْ وَعَدَا

(*) الْخُبْرَةُ بضم الخاء العلم بالشيء، والخُبْرَةُ بكسر الخاء الاختبار. (إسماعيل)

(١) أَوْ يَتْرُكُهَا: مَنْصُوبٌ بِأَنْ مَقْدَرَةٌ أَيْ إِلَّا أَنْ.

(٢) بِاخْتِلَاسِ حَرَكَةِ الْهَاءِ مِنْ بِهِ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ، وَفِي نَسْخَةِ إِنْ بِهِ أَبَاهُ أَوْلَى وَأَبْرُ.



عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ صَدَاقٍ أَجَلًا
 إِنْ مَاتَ عَنْهُ مَهْرُهَا يَنْحَطُّ
 بَاقٍ لِمَنْ يَرِثُهَا يُسَاقُ
 هَذَا الَّذِي فِي هَذِهِ قَدْ قَالَهُ
 لِغَيْرِهَا مِنْ حِينَ وَافَاهَا الرِّدَى
 تَلِي طَلَّاقَ نَفْسِهَا قِيلَ لَهَا
 مِنَ الصَّدَاقِ لِتَطِيبَ بِهِجْتَهُ
 فَالشَّرْطُ وَالْبُرْآنُ يَبْطُلُنَا
 قَالَتْ لَهُ حُذْنِي وَخُذْ مَا تَاتِي
 يَأْخُذُهُ قَبْلَ تَمَامِ شَهْرِ
 فَإِنَّهَا كَمِثْلِ غَرَسِ الْعُودِ
 صَاحِبُهُ أَوْ نَالَهُ كُلُّ الْعَطْبِ
 لِحُلْفِهَا لِلْوَعْدِ وَالْمِثَاقِ
 ثِمَارَهَا وَقْتُهَا لَهَا طَوِيلًا
 ذَلِكَ^(١) لَكِنْ تَأْخُذَنَّ مَالَهَا
 فَالِإِخْتِلَافُ فِي الرُّجُوعِ وَجَبَا

وَرَجُلٌ يَشْرَطُ إِنْ مَاتَ فَلَا
 فَإِنَّهُ يَثْبُتُ ذَاكَ الشَّرْطُ
 وَإِنْ يَكُنْ بِالضَّدِّ فَالصَّدَاقُ
 وَشَرْطُهُ يَبْطُلُ لَا مَحَالَهُ
 وَعَلَّ وَجْهَهُ بِأَنَّهُ غَدَا
 وَامْرَأَةٌ قَدْ شَرَطَتْ بِأَنَّهَا
 وَرَجُلٌ قَدْ أَبْرَأَتْهُ زَوْجَتُهُ
 بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَنَا
 وَرَجُلٌ يَخْطُبُ لِلْفَتَاةِ
 تُرِيدُ مَا سَاقَ لَهَا مِنْ مَهْرٍ
 إِنْ نَكَحَتْ مِنْ بَعْدِ فِي الْوَعُودِ
 إِمَّا جَنَى مِنْهُ الثَّمَارَ وَالرُّطْبَ
 لَكِنَّهَا تُوصَفُ بِالنَّفَاقِ
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ أَعْطَتِ الْحَلِيلَا
 عَنْ طَيْبَةٍ مِنْ نَفْسِهَا فَمَا لَهَا
 وَإِنْ يَكُنْ لِدَاكَ مِنْهَا طَلْبَا

(١) قوله: «فما لها ذلك» أي ليس لها الرجوع فيما أكله من ثمارها عن طيبة نفسها إلا ثمرة لم يستهلكها الزوج، وإنما لها أن تسترجع أصول أموالها من النخيل والأشجار.

بِمَطْلَبٍ مِنْهُ رُجُوعُهَا ثَبَتَ
 زَوْجَتَهُ لَوْ لَمْ يَشَأِ الطَّلَاقَ
 كَذَلِكَ الشَّرَاءُ فِي الْقَضِيَّةِ
 وَلَا الْعَطَا وَيَبْطُلُ الْجَمِيعُ
 يُبِيحُ أَكْلَ ذَلِكَ بِالْإِعْطَاءِ
 مِنْهُ فَأَكْلُهُ مِنَ الْهَنِيِّ
 بِمَا عَلَى الزَّوْجِ لَهَا مِنْ مَهْرٍ
 وَالزَّوْجِ فَكَ نَفْسَهُ مِنْ قَهْرِهَا
 لَهُ بِذَلِكَ هَكَذَا قَدْ وُجِدَا
 وَهُوَ بِذَلِكَ عِنْدَنَا حَرِيٌّ
 لَا يَثْبُتَنَّ قَبْلَ قَبْضِ مُثْبِتِ
 أَسْقَطَتِ الضَّمَانَ فِيمَا قِيَلَا
 إِنْ عَلِمْتَ بِهِذِهِ الْأُمُورِ
 وَإِنَّمَا كَانَ بِجَهْلٍ حَاضِرٍ
 عَلَى جَمِيعِ مَا لَهُ قَدْ مَلَكَ^(٣)
 بِرِضَاهَا قَالَهُ الْجَمِيعُ

أَمَّا الصَّدَاقُ إِنْ تَكُنْ قَدْ أَبْرَأَتْ
 وَجَائِزُ إِنْ اشْتَرَى صَدَاقًا^(١)
 لِأَنَّ فِيهِ تَصْلُحُ الْعَطِيَّةُ
 وَقَالَ قَوْمٌ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ
 وَظَاهِرُ الْكِتَابِ فِي النِّسَاءِ
 إِنْ طَبَنَ نَفْسًا لَكُمْ عَنْ شَيْ^(٢)
 وَامْرَأَةٍ قَدْ أَشْهَدَتْ لِعَمْرٍو
 وَأَبْرَأَتْ حَلِيلَهَا مِنْ مَهْرِهَا
 لَا يَلْحَقُ الزَّوْجَ الَّذِي قَدْ شَهِدَا
 وَالزَّوْجُ مِنْ صَدَاقِهَا بَرِيٌّ
 لِأَنَّ إِعْطَاءَ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ
 وَحَيْثُمَا أَبْرَأَتْ الْحَلِيلَا
 لَكِنْ لَهَا الرَّجْعَةُ فِي الْمَذْكُورِ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَكُ طِيبَ خَاطِرٍ
 وَقِيلَ مَنْ بِامْرَأَةٍ قَدْ مَلَكَ
 لَيْسَ لَهُ مِنْ مَالِهِ يَبِيعُ

(١) قوله: «وجائز إن اشترى صداقاً» يعني إذا أصدقها نخيلاً أو عقاراً أو حيواناً فإنه يجوز له أن يشتريه منها.

(٢) وفي نسخة: «إِنْ طَبَنَ نَفْسًا لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ»، وهو أولى؛ لأن جمع المنصوب على التمييز ضعيف.

(٣) ويجوز على جميع ماله قد ملكا.



لَأَنَّ كُلَّ مَالِهِ صَدَاقٌ وَفِي الصَّداقِ تَبُّتُ الْجَهَالَةِ
 وَفِي الصَّداقِ تَبُّتُ الْجَهَالَةِ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يُفْرِضَا
 لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يُفْرِضَا وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الدَّخُولِ طَلَّقَا
 وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الدَّخُولِ طَلَّقَا بِحَسَبِ الْحَالِ مِنَ الْيَسَارِ
 بِحَسَبِ الْحَالِ مِنَ الْيَسَارِ وَمَا عَلَيْهَا عِدَّةٌ فَتُذَكَّرَا
 وَمَا عَلَيْهَا عِدَّةٌ فَتُذَكَّرَا وَإِنْ يُسَمَّى فَهُوَ مَا سَمَّاهُ
 وَإِنْ يُسَمَّى فَهُوَ مَا سَمَّاهُ وَقِيلَ لَوْ بِخَاتَمٍ حَدِيدٍ^(٢)
 وَقِيلَ لَوْ بِخَاتَمٍ حَدِيدٍ^(٢) وَفِي الْكَثِيرِ لَوْ إِلَى قِنْطَارٍ
 وَفِي الْكَثِيرِ لَوْ إِلَى قِنْطَارٍ وَقَلَّةُ الْمَهْرِ عَلَيْهِ^(٣) أَرْشَادَا
 وَقَلَّةُ الْمَهْرِ عَلَيْهِ^(٣) أَرْشَادَا وَقَلَّةُ الْمُهْورِ فِي الزَّوْجَاتِ
 وَقَلَّةُ الْمُهْورِ فِي الزَّوْجَاتِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ لِلْفُجُورِ
 مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ لِلْفُجُورِ فَتَشْتَهِي الرِّجَالَ وَهِيَ لَمْ تَجِدْ
 فَتَشْتَهِي الرِّجَالَ وَهِيَ لَمْ تَجِدْ فَتَحْمِلُ الشَّهْوَةَ فِي الصَّنْفَيْنِ
 فَتَحْمِلُ الشَّهْوَةَ فِي الصَّنْفَيْنِ لَهَا وَذَاكَ هُوَ الْإِنْطِلاقُ^(١)
 لَهَا وَذَاكَ هُوَ الْإِنْطِلاقُ^(١) إِذْ لَيْسَ كَالْعُقُودِ فِي ذِي الْحَالَةِ
 إِذْ لَيْسَ كَالْعُقُودِ فِي ذِي الْحَالَةِ وَمَهْرٌ مِثْلُهَا لَهَا مَهْمَا مَضَى
 وَمَهْرٌ مِثْلُهَا لَهَا مَهْمَا مَضَى مَتَّعَهَا بِمَا رَأَى وَاتَّفَقَا
 مَتَّعَهَا بِمَا رَأَى وَاتَّفَقَا وَغَيْرِهِ مِنْ حَالَةِ الْإِعْسَارِ
 وَغَيْرِهِ مِنْ حَالَةِ الْإِعْسَارِ لِكَوْنِهَا عَنِ الدَّخُولِ أَثْرَا
 لِكَوْنِهَا عَنِ الدَّخُولِ أَثْرَا وَرُبُعُ الدِّينَارِ مُنْتَهَاهُ
 وَرُبُعُ الدِّينَارِ مُنْتَهَاهُ كِنَايَةٌ عَنْ عَدَمِ التَّحْدِيدِ
 كِنَايَةٌ عَنْ عَدَمِ التَّحْدِيدِ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ انْحِصَارِ
 عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ انْحِصَارِ نَبِينَا وَهُوَ مَنَارُ الْإِهْتِدَا
 نَبِينَا وَهُوَ مَنَارُ الْإِهْتِدَا بَرَكَتُهُ جَالِبَةُ الْخَيْرَاتِ
 بَرَكَتُهُ جَالِبَةُ الْخَيْرَاتِ بَيْنَ الْوَرَى هُوَ غَلَا الْمُهْورِ
 بَيْنَ الْوَرَى هُوَ غَلَا الْمُهْورِ وَيَشْتَهِي النِّسَاءَ وَهُوَ لَمْ يَجِدْ
 وَيَشْتَهِي النِّسَاءَ وَهُوَ لَمْ يَجِدْ عَلَى ارْتِكَابِ مُفْضِحٍ^(*) وَشَيْنِ
 عَلَى ارْتِكَابِ مُفْضِحٍ^(*) وَشَيْنِ

(١) قوله: «هُوَ» الانطلاق كناية عن سوء تدبيره وقلة حزمه. يقال: فلان منطلق إذا لم يكن حازماً،

هو كناية عُرْفِيَّة. (المصنف)

(٢) قوله: «حديد» بالجر صفة لخاتم.

(٣) قوله: «عليه» صوابه عليها لرجوع الضمير إلى القلة.

(*) الفعل فضح لا أفضح فالصواب فاضح، وقد كان النظم يحتمله ويستقيم به. (إسماعيل)

وَاخْتَلَفَ الْأَشْيَاحُ فِي الْقِنْطَارِ
 وَأَلْفُ دِينَارٍ وَقِيلَ أَلْفٌ^(١)
 وَقَالَ قَوْمٌ مِائَةً جِلْدِ ثَوْرٍ
 وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فَضِيَّةً
 وَخَمْسَةَ الدَّرَاهِمِ النَّوَاهُ
 قَدْ بَقِيَتْ آثَارُهُمْ مُحَبَّرَةً
 وَإِنْ يَكُنْ أَمْهَرَهَا نَخِيلاً
 وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْقَضَاءِ
 الْعَارِفِينَ بِأُمُورِ الْمَالِ
 وَإِنْ عَلَى عَبْدٍ تَزَوَّجْنَا^(٢)
 يُؤَدِّينَ قِيَمَةَ الْغُلَامِ
 وَإِنْ يَكُنْ وَالِدَهَا عَبْدًا وَقَدْ
 وَمَاتَ قَبْلَ يَشْتَرِيهِ سَلَمًا
 وَامْرَأَةً لِنَفْسِهَا قَدْ قَتَلَتْ^(٣)

(١) قوله: «وقيل ألف» لعله أراد أنه، وقيل ألف دينار فوق الألف السابق ذكره، فيكون المعنى أنه في بعض الأقوال ألف وفي بعضها ألفان.

(٢) معنى «تزوجنا» أي تتزوجنا فحذفت إحدى التاءين. (المصنف)

(٣) يعني أبطلت صداقها بزناها، ووجب عليها رده إلى زوجها سواء كان موجوداً أو بعضه إن استهلكته، وسواء علم زوجها بزناها أو لم يعلم، لأن العمدة في إبطال الصداق تفويت نفسها =



فِي قَوْلِ بَعْضٍ مِنْ أَوْلِي الصَّوَابِ وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْإِيجَابِ
 وَلَا صَدَاقَ لِلَّتِي تَزْتَدُّ مِنْ بَعْدِ إِسْلَامِ لَهَا يُعَدُّ
 وَلَا صَدَاقَ عِنْدَنَا لِغَايَةِ فِي الْحُكْمِ إِنْ صَحَّ عَلَيْهَا زَانِيَهُ
 وَالبَعْضُ مِنْهُمْ لِلصَّداقِ أَوْجَبًا لِأَجْلِ مَا مِنْ حَالِهَا قَدْ رَكِبَا
 وَرَجُلٌ لِامْرَأَةٍ قَدْ خَتَّنَا بِرَأْيِهَا فَلَا صَدَاقَ عِنْدَنَا (١)
 وَامْرَأَةٌ قَدْ ضَيَّعَتْ (٢) صَبِيَّهَ بِأُصْبَعٍ فَالْمَهْرُ فِي الْقَضِيَّةِ
 وَرَجُلٌ قَدْ نَكَحَ الْغُلَامَا فَمَهْرٌ ثَيِّبٍ لَهُ تَمَامًا (٣)
 وَرَجُلٌ آوَى إِلَى مَحَلِّهِ وَامْرَأَةٌ نَائِمَةٌ فِي رَحْلِهِ
 وَقَعَهَا يَظُنُّهَا الْحَلِيلَةَ فَمَا لَهُ عَنِ الصَّداقِ حِيلَةَ

= فقد فوتتها عن زوجها، وسببت في حرمانه من التمتع بها، ومثلها من ارتدت أو سحرّت أو قتلت نفسها. (أبو إسحاق)

(١) أي تحرم عليه لأنه اطلع على فرجها وهي أجنبية عنه، وعندنا أن من اكتشف فرج امرأة أجنبية فلا تجلّ له. فافهم. (أبو إسحاق)

(٢) أي ضيعت بكارنتها وأراد بالمهر العقر، والعقر بالضم دية فرج المرأة إذا غصبت على نفسها ثم كثر ذلك حتى استعمل في المهر. (مصباح). وأصله أن واطئ البكر يعقرها إذا افتضها فشمي ما تعطاه للعقر عقراً ثم صار عامّاً لها وللثيب. اهـ نهاية ابن الأثير.

وعقر الثيب نصف عشر ديتها، والبكر عشر ديتها، والأمة الثيب نصف عشر قيمتها والبكر الأمة عشر قيمتها على ما ذكر بعض. ولا عبرة بمطوعة في هذا الباب، سواء من طفلة أو طفل أو مجنونة أو أمة طفلة إذ لا سلطان لهؤلاء على أنفسهم. (أبو إسحاق)

(٣) أي زنى به ولو برضى منه، إذ لا يملك في نفسه تصرفاً؛ وهو طفل، فلزم ذلك الفاسق قدر ما يلزم الثيب من مهر العقر، كما سبق ذلك في البيت قبل هذا، وهو الصحيح، وقال بعض: يلزمه اثني عشر ديناراً. شيخنا في شرح النيل، وهذا قصاص للمجنني عليه لا يسقط الحد عن الجاني، والله أعلم. (أبو إسحاق)



وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ مَعْدُورٌ
وَنَاكِحٌ لِامْرَأَةٍ بِالْقَهْرِ
وَهَكَذَا صَبِيَّةٌ لَمْ تُدْرِكِ
إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهَا رِضَى يُعْتَبَرُ
لِأَنَّهَا لَيْسَ لَهَا تَصَرُّفٌ
وَامْرَأَةٌ قَدْ طَاوَعَتْ فَمَا لَهَا
وَذَاكَ أَنْ تُطِيعَهُ فَيَرْفَعَا
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ طَاوَعْتَهُ فَوَقَعَ
إِذْ لَمْ يَكُنْ دُبْرُهَا أَشَدًّا
وَإِنْ يُطَلَّقَ زَوْجَةٌ وَكَتَمَا
لِأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مَنْ خَادَعَهَا
وَرَجُلٌ يَأْمُرُهُ إِنْ سَانُ
وَإِنْ يَكُ الْمَأْمُورُ عَبْدَ الْأَمْرِ
فَيَلْزَمَنَّ الْأَمْرَ الصَّدَاقُ
وَإِنْ يَقُلْ فِي لَفْظِهِ لِرَجُلٍ
فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الصَّدَاقُ

لَأَنَّ فِعْلَهَا هُوَ الْمَحْجُورُ
يَلْزَمُهُ لَهَا آدَاءُ الْمَهْرِ
لَوْ أَنَّهَا قَدْ طَاوَعَتْ فِي الْمَسْلَكِ
كَذَاكَ أَيْضًا أُمَّةٌ لَا تُتَكْرَرُ
فِي نَفْسِهَا وَالسَّيِّدُ الْمُصْرَفُ
مَهْرٌ عَلَيْهِ إِذْ أَبَاحَتْ حَالَهَا
رِجْلِيهَا^(*) وَالْمَنْعُ لَهُ أَنْ تَمْنَعَا
فِي الْعَجْزِ فَالصَّدَاقُ هَاهُنَا ارْتَفَعَ
مِنْ فَرْجِهَا حِينَ لَهُ تَبَدَّى
وَمَسَّهَا فَمَهْرٌ ثَانٍ لَزِمَا
كَأَنَّهُ بِالرَّغْمِ قَدْ وَقَعَهَا
يَطَّأَهَا يَلْزَمُهُ^(١) الضَّمَانُ
أَوْ ابْنَهُ وَهُوَ لَهُ كَالْقَاهِرِ
إِنْ غُصِبَتْ فَهَوَ لَهَا اسْتِحْقَاقُ
زَوْجٍ فَلَانَا وَالصَّدَاقُ قِبَلِي
إِنْ مَاتَ أَوْ صَحَّ لَهَا الطَّلَاقُ

(*) يقرأ البيت بفتح هاء (رِجْلِيهَا) من غير مد الألف لإقامة الوزن. (إسماعيل)

(١) قوله: «يلزمه الضمان» أي يلزم الواطئ.



وَإِنْ تَكُنْ صَبِيَّةً وَمَاتَتْ
فِي قَوْلِ بَعْضٍ وَالَّذِي أَقُولُ
وَإِنَّهَا فِي ذَاكَ كَالْكَبِيرَةِ
وَكَوْنُهَا لَهَا الْخِيَارُ بَعْدَمَا
لَأَنَّ ذَا الْخِيَارِ بَعْدُ لَمْ يَقَعْ
لَأَيِّ شَيْءٍ نَنْظُرُ الْخِيَارَا
قَبْلَ الدُّخُولِ فَالْمَهْجُورُ فَاتَتْ
بِأَنَّ مَهْرَهَا هُنَا مَبْدُولُ
لِصِحَّةِ التَّزْوِيجِ فِي الصَّغِيرَةِ
تَبْلُغُ لَا يَحُطُّ مَا قَدْ لَزِمَا
فَحَبْلُ ذَا التَّزْوِيجِ قَبْلَهُ انْقَطَعَ
وَحُكْمُ ذَا التَّزْوِيجِ أَصْلًا سَارَا

باب معاشرۃ الأزواج

وَعِشْرَةُ الْأَزْوَاجِ بِالْمَعْرُوفِ
وَعِنْدَ مَا تَزَوَّجَ الْإِنْسَانُ
دَلَّ عَلَى ذَا مُحْكَمِ الْكِتَابِ
وَهَكَذَا فِي سُنَّةِ الْمُخْتَارِ
وَبِالضَّعِيفَيْنِ لَقَدْ أَوْصَانَا
الْعَبْدُ وَالزَّوْجَةُ فَاعْلَمْنَا
وَأَنَّهَا فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ
وَكَوْنُ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ
وَاجِبَةٌ بِشَرْطِهَا الْمُوصُوفِ
لِامْرَأَةٍ^(١) يُشْتَرَطُ الْإِحْسَانُ
يَفْهَمُهُ مِنْهُ أَوْلُو الْأَلْبَابِ
جَاءَتْ بِهِ صَحَائِحُ الْأَخْبَارِ
مُحَمَّدٌ خَيْرُ الْوَرَى إِحْسَانًا
وَمَا لَهُ بِالْقَوْلِ يُؤْذِينَا
فَلْيَحْذَرِ التَّضْيِيعَ وَالْخِيَانَةَ
لَهُ عَلَى الْآخِرِ حَقٌّ عَيْنِ

(١) وفي نسخة: «بامرأة» وكلا الأمرين صحيح.



لَهُنَّ مِثْلُ مَا عَلَيْهِنَّ أَتَى
وَمَا لِكُلِّ فِيهِ أَنْ يَحِيفَا
فَإِنْ يَشَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ يَشَا
وَمَنْ يُؤَدِّ الْحَقَّ كَانَ أَعْظَمًا
وَإِنِّي يُعْجِبُنِي أَنْ يَضْبِرَا
فَالْمُبْتَلَى أَيُّوبُ لَمَّا صَبِرَا
رَدَّ إِلَيْهِ أَهْلَهُ وَزَادَا
وَبَعْدَ أَنْ أَدَّى إِلَيْهَا الْمَهْرَا
لَوْ أَنَّهَا فَوْقَ الْجَمَالِ رَاكِبَةٌ
وَتَنْصَحَنُ لَهُ وَتَحْفَظُنَا
تُرَبِّينَ أَوْلَادَهَا وَتُضْلِحُ
فَإِنَّهُ الْجِهَادُ لِلنِّسَاءِ
وَخِدْمَةُ الْبَيْتِ يُقَالُ سَاعَهُ
أَفْضَلُ مِنْ أَلْفٍ مِنَ الْأَعْوَامِ
وَالْكُلُّ نَفْلٌ غَيْرَ أَنَّ الْفَضْلَا
فَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ مَا عَلَيْهَا

وَالْفَضْلُ لِلرِّجَالِ حُكْمًا ثَبَتَا
إِذَا رَأَى قَرِينَهُ ضَعِيفَا
سَرَّحَهَا بِغَيْرِ ضُرٍّ قَدْ غَشَى (١)
مَرْتَبَةً لَوْ الْقَرِينُ أَجْرَمَا
عَلَى أَدَى زَوْجَتِهِ كَيْ يُوجِرَا
نَالَ مِنْ اللَّهِ مَقَامًا أَكْبَرَا
وَنَالَ مِنْ رِضْوَانِهِ الْمُرَادَا
فَوَطَّوْهُ لَمْ تُلَفِ عَنْهُ عُدْرَا
لَيْسَ لَهَا تَمْنَعُهُ* مَطَالِبُهُ
لِبَيْتِهِ وَالضَّرَّ تَدْفَعُنَا
فَاسِدَهُ وَهُوَ مَقَامٌ مُرْبِحُ
مَوْثَرًا (٢) فِي كُتُبِ الْأَنْبَاءِ
مِنْهَا لِقْصِدِ بِرِّهِ وَالطَّاعَهُ
تَعْبُدُ فِيهَا خَالِقَ الْأَنْامِ
مَرَاتِبٌ لَوْ كَانَ ذَاكَ نَفْلَا
تَخْدُمُهُ لَكِنَّهُ إِلَيْهَا

(١) أي أصاب؛ أي أصابها. (أبو إسحاق)

(*) إن حذف (أن) الناصبة جاز رفع الفعل المضارع ونصبه. (إسماعيل)

(٢) مؤثرا: حال عاملها محذوف تقديره جاء مؤثرا.



رَأَيْتَهُ مِنَ اللُّزُومِ مُزْدَلِفٌ^(١)
 وَزَوْجُهُ وَالْكُلُّ مِنْهُمْ يَعْمَلُ
 عَلَى الْقِيَامِ وَعَلَى التَّعَاوُدِ
 مَنْ خِدْمَةِ الْبَيْتِ وَلَا يَلْزِمُهَا
 أَوْ يَطْبُخُنْ عَنْهَا لِكَيْ يُكْرِمَهَا
 فِي الْبِرِّ وَالتَّقْوَى عَلَى الْمُعَاوِنِ
 بِأَنَّ ذَاكَ بِالْوُجُوبِ مُتَّصِفٌ
 كَذَلِكَ الْحُقُوقُ إِذْ تُعَدُّ
 وَصِلَةَ الْجَارِ وَحَقُّ الْوَالِدِ
 وَحَدَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْغُيُوبِ
 أَنْ لَا يَطَا زَوْجَتَهُ زَمَانًا
 وَلَمْ تَكُنْ تَطْلُبُهُ جِهَارًا
 يَلْزِمُهُ إِنْ شَاءَ أَوْ أَبَاهُ
 أَخْرَجَ هَذَا الْقَوْلَ قَاضِي الْبَصْرَةِ^(٢)
 قَضَى بِهِ فِي حَضْرَةِ الْفَارُوقِ
 وَمِنْ هُنَاكَ صَارَ قَاضِي عُمَرَا

وَأَنْتَ إِنْ نَظَرْتَ سِيرَةَ السَّلَفِ
 مَضَى زَمَانُ الْفَضْلِ فِيهِ الرَّجُلُ
 وَالشَّرْعُ قَدْ حَرَّضَ كُلَّ وَاحِدٍ
 وَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ مَا يَلْزِمُهَا
 وَلَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ أَنْ يَخْدُمَهَا
 وَفِي الْكِتَابِ الْأَمْرُ بِالتَّعَاوُنِ
 وَقَدْ أَخَذْنَا مِنْ جَمِيعِ مَا وُصِفَ
 وَقَدَرُ الْوَاجِبِ لَا يُحَدُّ
 كَصِلَةِ الْأَرْحَامِ بِرِّ الْوَالِدِ
 فَكُلُّهَا يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ
 وَقَالَ قَوْمٌ يَسَعُ الْإِنْسَانَا
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الضَّرَارَا
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ طَلَبْتَ إِيَّاهُ
 فِي أَرْبَعِ الْأَيَّامِ قِيلَ مَرَّةً
 وَهُوَ الْعُمَانِيُّ عَلَى التَّحْقِيقِ
 فَاسْتَحْسَنَ الْفَارُوقُ ذَاكَ النَّظْرَا

(١) مزدلف: أي مقرب.

(٢) «قاضي البصرة» هو كعب بن سوار الكندي العُماني. اهـ. (المصنف)

وَقِيلَ لَا لَكِنْ لِكُلِّ طَهْرٍ
 وَاحِدَةً لَمْ يُلْزَمَنَّ بِالْقَهْرِ
 جَمَاعَهَا وَشَاءَ الْإِمْتِنَاعَا
 لَهَا فَإِنَّ ضَرْهَا قَدْ حُجِرَا
 لِعَجْزِهِ فَعُذْرُهُ قَدْ لَاحَا
 فِي أَشْهَرِ الْأَقْوَالِ مِنْهُمْ فِيهَا
 وَضِدُّهُ التَّفْرِيعُ لِلْأَوَاخِرِ
 فَإِنَّهُ فِي التَّرْكِ لَمْ يُوسَّعِ
 وَهَكَذَا الْقَوْلُ بِكُلِّ طَهْرٍ
 تَلْزَمُهُ فُرُوعُ ذَاكَ الْقَوْلِ
 لِأَنَّهُ خَالَفَهَا الْجَمِيعُ
 بَعْضًا فَمِنْ هُنَاكَ لَمْ يُفْرَعُوا
 مِنْ زَوْجِهَا لَمَّا رَأَتْهُ حَافَا
 لَكِنْ عَلَيْهِ عِنْدَ قَاضِي الْبَلَدِ
 مُطِيعَةٌ فِي فِعْلِهِ الْمَعْلُومِ
 مَخَافَةَ الضَّرِّ الَّذِي قَدْ كَانَا

وَبَعْضُهُمْ قَالَ بِكُلِّ شَهْرٍ
 وَقِيلَ إِنْ جَامَعَهَا فِي الْعُمْرِ
 وَذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا اسْتِطَاعَا
 لِحَالَةٍ فِي نَفْسِهِ لَا ضَرَرَا
 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَسْتَطِعْ نِكَاحَا
 فَمَرَّةً مِنْ عُمَرِهِ تَكْفِيهَا
 وَذَلِكَ فَرْعٌ لِلْمَقَالِ الْآخِرِ (*)
 فَمَنْ رَأَى وَجُوبَةَ فِي الْأَرْبَعِ
 وَهَكَذَا الْقَوْلُ بِكُلِّ شَهْرٍ
 فَإِنَّ كُلَّ قَائِلٍ بِقَوْلٍ
 وَإِنَّمَا لَمْ تُذَكَّرِ الْفُرُوعُ
 وَكَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَتَّبِعُ
 وَامْرَأَةً أَرَادَتْ الْإِنْصَافَا
 فَمَا عَلَيْهِ عِنْدَ قَاضٍ أَبْعَدِ
 وَامْرَأَةً لِيَزُوجَهَا الْمَجْدُومِ
 تُمْنَعُ أَنْ تُخَالِطَ النَّسْوَانَا

(*) الأخر بكسر الخاء أي الأخير والمراد أنه يسع في العمر مرة واحدة، والأخر بالفتح يطلق على الثاني وعلى الأخير. (إسماعيل)



نَيْبًا وَقَدْ رُوِيَ إِرسَالًا
 حَلِيلَهَا وَلَوْ مَكَانًا شَسَعًا^(١)
 أَوْ دَارَ فِسْقٍ وَأَتَتْنَا تَشْكِي
 مَخَافَةَ الْجَوْرِ لِبُعْدِ أَهْلِهَا
 مِمَّا هُنَاكَ مِنْ ضَلَالٍ بَانَا
 لَهَا فَلَا تَتَّبِعُهُ إِنْ سَارَا
 فَالضَّرُّ مَمْنُوعٌ بِكُلِّ حَالٍ
 طَاعَتُهُ تَكُونُ فَرَضًا وَاجِبًا
 بغيرِ إِذْنٍ صَادِرٍ مِنْ بَعْلِهَا
 وَإِنْ يَحِفُّ^(٢) كَانَ الْخُرُوجُ جَائِزًا
 يَلْزَمُهُ رُجُوعُهَا إِنْ طَلَبَتْ
 فَمَا عَلَيْهِ رُدُّهَا إِنْ أَقْبَلَتْ
 وَطَوَّلَ الْمَغِيبَ فِي أَسْفَارِهِ
 وَأَنَّهُمْ بِذَلِكَ يُلْزَمُونَهُ
 عَنِ الْخُرُوجِ فَهَذَا لَنْ يُلْزَمَا
 ثَوْبًا وَكَانَ قُطْنُهُ مِنْ عِنْدِهَا

لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ قَالَا
 وَيَلْزَمُ الزَّوْجَةَ أَنْ تَتَّبِعَا
 إِلَّا إِذَا سَارَ بِلَادَ الشُّرْكِ
 فَإِنَّا نَمْنَعُهُ مِنْ حَمْلِهَا
 وَهَكَذَا نَخَافُ الْإِفْتِنَانَا
 وَهَكَذَا إِذَا نَوَى ضِرَارَا
 لَوْ أَنَّهُ لِبَلَدٍ حَلَالٍ
 وَحَيْثُمَا أَدَى إِلَيْهَا الْوَاجِبَا
 وَمَا لَهَا زِيَارَةٌ لِأَهْلِهَا
 فَإِنَّهَا بِذَا تَكُونُ نَاشِرَا
 وَإِنْ تَكُنْ بِإِذْنِهِ قَدْ خَرَجَتْ
 وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ إِذْنٍ رَحَلَتْ
 وَإِنْ يَكُنْ خَلْفَهَا فِي دَارِهِ
 إِنْ خَرَجَتْ قِيلَ لَهَا الْمَوْؤُونَةُ
 إِلَّا إِذَا كَانَ لَهَا تَقَدَّمَا
 وَامْرَأَةٌ قَدْ عَزَلَتْ لِزَوْجِهَا

(١) شَسَعٌ: أَي بَعَدَ.

(٢) يحف: من الحيف وهو الجور.



فَهَوَّ لَهَا إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ
فَمَا لَهُ الْعَنَاءُ حِينَ يَرْحَلُ
فَمَا لَهُ عَنْهُ عَنَّا فِي الْمَذْهَبِ
وَخَافَتِ الزَّوْجَةَ مِنْهُ ضُرًّا
فِي يَدِ إِنْسَانٍ إِذَا مَا طَوَّلَا
وَالضَّرُّ مَضْرُوفٌ لَدَى الْمُعْتَبِرِ
فِي بَلَدٍ فَحَيْثُ شَاءَتْ سَكَنْتُ
لَكِنَّهُ لَيْسَ لَهَا تَحْوُطٌ^(١)
عَلَيْهِ فَالسُّكْنَى هُنَاكَ تُحْجَرُ
إِلَّا بِإِذْنِهِ لِخَوْفِ الشُّغْلِ
صِيَامٌ نَذْرٌ وَصِيَامٌ الْبَدَلِ
وَالْإِذْنُ فِي غَيْرِ الَّذِي يَلْزَمُهَا
عُقُوبَةَ الْجَبَّارِ ثُمَّ تُهْجَرُ
وَيَقْطَعْنَ فِي شَأْنِهَا الْكَلَامَا
بِسَبَبِ الْهَجْرَانِ عِنْدَ الْمَضْجَعِ
حَتَّى تَقُولَ لَسْتُ يَوْمًا نَاشِرًا

قَالَ لَهَا ضَمِّيهِ فَهَوَّ يُرْضِي
وَالزَّوْجُ فِي مَالِ الْفَتَاةِ يَعْمَلُ
وَوَلَدٌ يَعْمَلُ فِي مَالِ الْأَبِ
وَمَنْ أَرَادَ يَرْكَبَنَّ بَحْرًا
وَطَلَبَتْ طَلَاقَهَا أَنْ يُجْعَلَا
كَانَ لَهَا ذَلِكَ خَوْفَ الضَّرْرِ
وَامْرَأَةٌ سُكْنَى لَهَا قَدْ شَرَطَتْ
فَكُلُّ ذَلِكَ بَلَدٌ مَشْرُوطٌ
وَقِيلَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَرُّرٌ
وَمَا لِزَوْجَةٍ صِيَامٌ نَفْلٍ
وَجَائِزٌ بِدُونِ إِذْنِ الرَّجُلِ
وَهَكَذَا كَفَّارَةٌ تَلْزَمُهَا
وَامْرَأَةٌ قَدْ نَشَرَتْ تُذَكَّرُ
يَهْجَرُهَا الزَّوْجُ إِذَا مَا نَامَا
لَعَلَّهَا تَشْرُكٌ لِلتَّرْفَعِ
فَإِنْ أَبَتْ فَالضَّرْبُ كَانَ جَائِزًا

(١) أي تطوف بلا حاجة. اهـ. (المصنف)



لِدَائِهَا لَا كَاسِرًا أَوْ صَادِعًا
لَيْسَ يَزُولُ كَالَّذِي قَدْ حُجِرًا
وَصَادِعٌ لِلْعَظْمِ حِينَ يَصْدُرُ
وَمَا سِوَاهُ لِلنُّشُوزِ أَبِحِ
وَقِيلَ بِالْمِسْوَاكِ وَالْأَقْلَامِ
وَلَا دَبِيرٍ غَيْرَ نَفْسِ الْقِيلِ
أَعْنِي بِهِ التَّوَعِيظَ وَالتَّعْنِيفَا
وَبَعْدَ ذَلِكَ الضَّرْبَ لِلتَّمَانِعِ
فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي تُعْتَبَرُ
بِزَيْدِهَا نَوْعًا مِنَ التَّهْكُمِ
فَاتَّبِعِ الْأَصْلَ وَدَعُ مَا قَدْ حَدَثَ
لَعَلَّهَا أَنْ تَرْجِعَنَّ عَلَانِيَهُ
لِأَنَّهَا عَصَتْ إِلَهَ الْكُلِّ
لَهَا وَإِنْ كَانَ لَهَا مُجَانِبَا
فَالْعَدْلُ بَيْنَهُنَّ لَازِمٌ ثَبَتَ
عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ إِنْ يَكُنْ أَتَاهُ
وَهُوَ الَّذِي يُطِيقُ فِعْلَهُ الْوَرَى

يَضْرِبُهَا ضَرْبًا يَكُونُ نَافِعًا
وَلَا يُؤَثِّرَنَّ فِيهَا أَثَرًا
فَيُمنَعُ الكَاسِرُ وَالْمُؤَثِّرُ
وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْمُبْرَحِ
وَقَوْلُهُ فِي الضَّرْبِ بِالْكَلامِ
لَيْسَ مِنَ الصَّوَابِ فِي قَبِيلِ
فَفِي الْكِتَابِ ذَكَرَ التَّخْوِيفَا
وَذَكَرَ الْهَجْرَانَ فِي الْمَضَاجِعِ
وَالضَّرْبُ بِالْكَلامِ لَا يُفَسَّرُ
وَبِالسَّوَاكِ ضَرْبُهَا وَالْقَلَمِ
وَقَدْ تَعَالَى الشَّرْعُ عَنْ كُلِّ عَبَثٍ
وَجَائِزٌ أَنْ يَهْجُرَنَّ الْعَاصِيَهُ
لَوْ أَنَّهَا قَامَتْ بِحَقِّ الْبَعْلِ
لَكِنَّهُ يُؤَدِّينَ الْوَاجِبَا
وَإِنْ تَكُنْ نِسَاؤُهُ تَعَدَّدَتْ
يَعْدِلُ مَا اسْطَاعَ وَيَعْفُو اللَّهُ
فَالْمَيْلُ كُلُّ الْمَيْلِ حَتْمًا حُجْرًا

يَجْعَلُهَا بِذَلِكَ كَالْمُعَلَّقَةِ
 مَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ النِّسَاءِ عَادِلًا
 عَلَامَةً لَهُ عَلَى انْحِرَافِهِ
 وَقِيلَ لَا قِسْمَةَ فِي النَّهَارِ
 وَقِيلَ بَلْ عَلَيْهِ يَقْسِمُنَا
 وَمَالَهُ يُجَمِّعُ الْأَيَّامَا
 وَيَقْعُدُنْ مَعَ هَذِهِ كَذَاكَ
 لِكِنَّهُ يَقْسِمُ حَسَبَ مَا وَرَدَ
 يَفْعَلُهَا^(١) الْمُخْتَارُ حَتَّى فِي السَّقَمِ
 وَإِنْ تَكُنْ أَدَيْتَ ذَاكَ الْفَرْضَا
 تُوفِّرُنَهَا بِالْعَطَا وَالْكُسُوةِ
 لِأَنَّهُ بِمَالِهِ أَوْلَى وَمَا
 وَلَمْ يَمِلْ فِي ذَاكَ كُلِّ الْمَيْلِ
 وَقِسْمَةُ الْجَمَاعِ لَا تَلْزِمُهُ
 لَا يَرْجِعُنْ لِهَذِهِ إِلَّا إِذَا
 وَذَا الْمَقَالِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَغْرِبِ
 لَا هِيَ زَوْجَةٌ وَلَا مُطَلَّقَةٌ
 فَشِقُّهُ يَأْتِي غَدَاةً مَائِلًا
 فَأَسْأَلُ الرَّحْمَنَ مِنَ الْطَافِهِ
 لِأَنَّهُ فِي الْإِشْتِغَالِ جَارِي
 لِأَنَّهُ بِهِنَّ يَخْلُونَا
 فَيَقْعُدُنْ مَعَ هَذِهِ أَيَّامَا
 إِلَّا إِذَا طُرًّا رَضِينَا ذَاكَ
 فِي الشَّرْعِ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا لَا يَزِدُ
 بِمِثْلِهَا مَنْ يَقْصِدُ الْعَدْلَ قَسَمُ
 فَجَائِزُ تُوفِّرُنَّ الْبَعْضَا
 لَا فِي حُقُوقِهَا وَلَا فِي الْعِشْرَةِ
 عَلَيْهِ شَيْءٌ فَوْقَ مَا قَدْ لَزِمَا
 فَذَا هُوَ الْأَصْلُ لِهَذَا الْقَوْلِ
 بَيْنَهُمَا وَقِيلَ بَلْ تَلْزِمُهُ
 أَصَابَ هَذِهِ عَلَى هَذَا الْحِذَا
 أَكْرَمَ بِهِمْ أُمَّةً فِي الْمَذْهَبِ

(١) قوله: «يفعلها» يعني القسمة.



وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ لِلْمَشَارِقَةِ وَعَلَّلُوهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ كَأَنَّهُ عِنْدَهُمْ مِمَّا عَفِيَ لِأَنَّهُ مِمَّا تَعُمُّ الْبَلَوَى

أَسْفَارُهُمْ بِذِكْرِ ذَاكَ نَاطِقَهُ لِدَاكِ دَفْعًا إِنْ يَشَاءُ أَنْ يَمْتَنِعَ وَأَنَّهُ الْمَعْفُو عَنْهُ فَاعْرِفْ بِهِ وَفِي الْأَخْبَارِ لَمَّا يُرْوَى (١)

باب النفقات

وَمِنْ حُقُوقِ الزَّوْجَةِ الْإِنْفَاقُ يُسْكِنُهَا مِنْ حَيْثُ مَا قَدْ سَكْنَا وَمَالَهُ يُضَيِّقُنَّ عَلَيْهَا وَصِفَةُ الْإِنْفَاقِ فِي حَالِ السَّعَةِ فَلَا يُكَلِّفُ إِلَّا لَهُ نَفْسًا يَلْزَمُهُ لِذَلِكَ أَنْ يَبِيعَا وَلَا يَبِيعُ ذَاكَ لِلْمُطَلَّقَةِ لِكِنَّهُ يَكُونُ دَيْنًا لِأَزْمَا وَقَبْلَ أَنْ تَطْلُبَهَا لَمْ يُحْكَمْ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ التَّسَامُحَا

وَمَسْكَنٌ وَكِسْوَةٌ تُسَاقُ مِنْ وَجْدِهِ (٢) لِكَيْ تَطِيبَ مَسْكِنَا لِيَذْهَبَنَّ بِبَعْضِ مَا لَدَيْهَا وَحَالَةَ الضَّيْقِ لَهَا مُوزَعَةً فَوْقَ الَّذِي مِنْ وَسْعِهَا قَدْ أَمْسَى مِنْ الْأُصُولِ إِنْ يَكُنْ مُطِيعًا وَلَا لِوَالِدٍ إِذَا مَا أَنْفَقَهُ لَهَا إِلَى أَنْ يَجِدَ الدَّرَاهِمَا بِهَا إِلَى أَنْ تَطْلُبَنَّ فَاعْلَمْ وَيَطْلُبَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُسَامِحًا

(١) لما يُرْوَى: أي لم يُرْوَى.

(٢) من وسعه وطاقته أو بتقدير مضاف أي أمكنته وسعه. (أبو إسحاق)



زَوْجَتِهِ يُؤْخَذُ بِالطَّلَاقِ
وَالْحَقُّ وَاضِحٌ عَلَيْهِ حُجَّتُهُ
فَأَبَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ تُنْفِقَ بِهِ
مِنْ غَيْرِهِ أَوْ أَنَّهُ يُطَلَّقُ
مَحْضًا فَلَا يَلْزِمُهُ الزَّامَا
قُوتًا مِنَ الطَّعَامِ مَا يَكْفِيهَا
وَمَا تَشَاؤُهُ وَمَا تَخْتَارُ
عَلَيْهِ مَا يُضْلِحُهَا مِنْ عِلَلٍ
مِنْهُ عَلَيْهِ لَازِمٌ يُوصِلُهَا
أَوْ الْقِيَامِ الْكُلِّ يُوجِبُونَهُ
بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ
وَحَاكِمِ الدَّارِ لَهَا يَعْتَبَرُ
أَشَدَّ مِنْهُ حَاجَةٌ إِلَى الْأَثَرِ
عَلَى خِلَافِهَا بِذَا الزَّمَانِ
عَلَى خِلَافِ بَعْضِهِ إِذَا بَعُدَ
مُخْتَلِفُ الْأَحْوَالِ وَالْمَاكِلِ

وَكُلُّ مَنْ يَعْجِزُ عَنِ انْفَاقِ
إِنْ طَلَبْتُ ذَلِكَ مِنْهُ زَوْجَتُهُ
وَمَنْ لَهُ مَالٌ هُنَاكَ مُشْتَبَهُ^(١)
فَذَلِكَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ يُنْفِقُ
وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا
وَالزَّوْجُ إِنْ قَالَ أَنَا أُعْطِيهَا
قِيلَ لَهَا فِي ذَلِكَ الْخِيَارُ
وَامْرَأَةٌ تَعْتَلُّ تَحْتَ رَجُلٍ
وَهَكَذَا مَا لَمْ يَكُنْ بُدًّا لَهَا
وَمَا لَهُ تَحْتَاجُ مِنْ مَوْوَنِهِ
وَاعْلَمْ بِأَنَّ النِّفَقَاتِ تَأْتِي
فَحَالَةَ الْمَعَاشِ قَدْ تَغَيَّرُ
وَمِنْ هُنَا الْقَاضِي يَكُونُ لِلنَّظَرِ
وَوَصَفِهَا فِي سَالِفِ الْأَزْمَانِ
وَهَكَذَا تَكُونُ فِي بَعْضِ الْبُلْدِ
فَالعَيْشُ فِي عُمانَ وَالسَّوَاحِلِ^(٢)

(١) قوله: «مُشْتَبَهُ» المال المشتبه الذي يُسْتَرَابُ؛ ولم تتحقق حُرْمَتُهُ.

(٢) قوله: «السَّوَاحِلِ» هي في عرف عُمان زنجبار وما والآها.



وَفِي عُمَانَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ
 فَمَنْ تَمَرٍ بِوِزَانٍ نَزْوَى^(١)
 فِي زَمَنِ الْبُرِّ يَكُونُ بُرًّا
 وَالصَّاعُ إِلَّا رُبْعًا مِنْ رُطَبٍ
 مِنْ أَوْسَطِ الثَّمَارِ كُلِّ ذَاكََا
 وَدِرْهَمَانِ لِإِدَامِ شَهْرٍ
 وَزِدْ غَنِيَّةً هُنَاكَ دِرْهَمًا
 فِي كُلِّ جُمُعَةٍ لِنَسْلِ الرَّاسِ
 كِيَّاسُ نَزْوَى^(٢) وَهُوَ دُهْنٌ عِلْمًا
 وَمَا عَلَيْهِ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ
 وَهَكَذَا فِي النَّخْرِ مَا عَلَيْهِ
 وَمَا لِنَاشِزٍ عَلَيْهِ نَفَقَهُ
 وَكِسْوَةُ الْمَرْأَةِ قِيلَ بِحَسَبِ
 وَقِيلَ بَلْ بِحَسَبِ الرِّجَالِ

(١) مَنْ نَزْوَى: تقديره بالأرطال رطلان إلا ربع رطل.

(٢) قوله: «إِنَّ الزَّمَانَ حَرًّا» أي إن كان الزمان حَرًّا، والمراد بالحر الصيف، وهو وقت أكل الذُّرَّة. اهـ. (المصنف)

(٣) كياس نزوى: ثمانية مثاقيل.

(٤) قوله: «الصرْب» هو الودك، ويسمى هميسًا، وشحم القليلة. اهـ. (المصنف)

وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَكْثَرُ
 لِأَنَّهُ لِظَاهِرِ الْكِتَابِ
 وَكِسْوَةِ الْمِثْلِ مِنَ النِّسَاءِ
 وَإِنْ تَصَالَحَا فَذَاكَ أَقْرَبُ
 سِتَّةُ أَثْوَابٍ بِكُلِّ عَامٍ
 ثُمَّ الْإِزَارُ وَالْخِمَارُ وَالرِّدَا
 أَمَّا إِزَارُهَا فَهُوَ الْمِزْرُ
 وَالصَّبْغُ لِلْجِلْبَابِ وَالدَّرْعُ مَعَا
 وَالدَّرْعُ بِالْقَمِيصِ يُعْرَفَانَا
 وَمَا لَهَا عَلَيْهِ ذَيْلٌ تَسْحَبُهُ
 وَإِنَّهَا مِثْلَ جَلَابِيبِ الْبَلَدِ
 وَقَالَ بَعْضُ طَوْلُهُ سُدَّاسِي
 وَإِنَّمَا الْقَمِيصُ بِالسَّاقِ يُحَدُّ
 فَيَسْتُرُ الْإِزَارَ مَا لَمْ يَصِلْ
 وَالثُّوبُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ اخْتِلَافًا
 لِكِنِّي إِلَى الْأَخِيرِ أَنْظُرُ^(١)
 أَقْرَبُ وَهُوَ ظَاهِرُ الصَّوَابِ
 تُعْطَى عَلَى مَقَالِ هَوْلَاءِ
 وَإِنْ تَحَاكَمَا عَلَيْهِ تَجِبُ
 دِرْعَانِ جِلْبَابَانِ بِالتَّمَامِ
 عَنِ الْخِمَارِ عَوْضٌ إِنْ وُجِدَا
 وَمَا عَلَيْهِ صَبْغُهُ قَدْ ذَكَرُوا
 فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَهُمْ قَدْ وَقَعَا
 بِبَضْعَةِ السَّاقِ يُحَدِّدْنَا
 فَإِنْ تَشَا مِنْ مَالِهَا تُقَرَّبُهُ
 تُعْطَى وَلَا تُنْقَصُ بَلْ وَلَا تُرَدُّ
 سِتَّةُ أَذْرُعٍ يَكُونُ كَاسِي
 لِأَنَّ تَحْتَهُ الْإِزَارُ مُعْتَمَدٌ
 لِسِتْرِهِ الْقَمِيصُ مِنْ ذِي الْأَرْجُلِ
 أَوْجَبُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ قَدْ عَفَا

(١) قوله: «لكنني... إلخ» ما اختاره رَحِمَهُ اللهُ هو ما تؤيده الأدلة كقوله سبحانه: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِمَّن سَعَيْتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] والنفقة حق متعلق بدمية الرجل للمرأة، فإذا لم يراع فيه استطاعته من ضيق وسعة كان مكلفاً بما لا يطيق، والله يقول في حق النفقة: ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧] (أبو إسحاق)



وَمَا عَلَيْهِ مَنَظَفٌ^(١) الصَّلَاةِ
 وَمَا لَهَا عِطْرٌ وَلَا وُرُوسٌ
 وَإِنْ كَسَاهَا الزَّوْجُ دُونَ حُكْمٍ
 وَإِنْ تَمَّتْ فَهُوَ مِنَ الْأَثَاثِ
 وَإِنْ كَسَاهَا كِسْوَةٌ دُونَ طَلَبٍ
 قِيلَ لَهَا ذَاكَ الَّذِي كَسَاهَا
 وَقِيلَ بَلْ يَحْسِبُهَا عَلَيْهَا
 وَكِسْوَةُ الْحُكْمِ إِذَا مَا اخْتَرَقَتْ
 فَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ أَنْ يُبَدَلَ
 لَكِنْ عَلَيْهِ يُبَدَلَنْ مَا أَنْفَقَا
 وَذَاكَ عِنْدَهُمْ بِالِاتِّفَاقِ
 وَلَا زِمٌ يَجْعَلُهَا فِي مَسْكَنِ
 لَا فِيهِ خَوْفٌ مِنْ عَدُوٍّ لَا وَلَا
 وَخَادِمٌ يَخْدُمُهَا إِنْ كَانَتْ
 فَإِنَّ أَخْذَهُ لَهَا وَقَدْ عَلِمَ

فَالْأَرْضُ مَسْجِدُ الْمُصَلِّيَاتِ
 إِلَّا إِذَا طَابَتْ بِهِ النَّفُوسُ
 فَهَوَ لَهَا فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ
 يُقَسَّمُ بَيْنَ جُمْلَةِ الْوَرَاثِ
 وَرَجَعَتْ تَطَلُّبٌ مِنْهُ مَا وَجَبَ
 وَتُفَرِّضَنَّ كِسْوَةَ سِوَاهَا
 إِنْ لَمْ تَكُنْ عَطِيَّةً إِلَيْهَا
 فَالْخُلْفُ فِي إِبْدَالِهَا أَوْ سَرِقَتْ
 وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُلْزِمْنَهُ بَدَلًا
 عَلَيْهَا أَنْ يُسْرَقَ^(٢) أَوْ أَنْ يُحْرَقَا
 إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ سَبَبَ الْإِحْرَاقِ
 بِمِثْلِهَا يَلِيقُ عِنْدَ الْفِطَنِ
 هُنَاكَ وَخَشَةُ تَكُونُ مَثَلًا
 عَادَةً أَهْلِهَا كَذَلِكَ بَانَتْ
 بِذَلِكَ دَاعٍ لِالتِّزَامِ الْخَدَمِ

(١) المنظف عند أهل عُمان؛ الحصر الم معمول للصلاة بقدر ما يكفي الفد في الصلاة.

(٢) بنصب يسرق ويحرق على جعل أن ظرفية مصدرية بمعنى أنها ضمننت معنى الطرف على تقدير حين أن أو وقت أن تُسرق إلخ.

وَإِنْ يَكُنْ أَنْفَقَهَا بِحُكْمٍ^(١) مَا غَزَلَتْ فَهَوَّ لَهُ فِي الْحُكْمِ
 بِشَرْطِ أَنْ يُعْطِيَهَا الْقُطْنَ وَفِي قَوْلٍ بِأَنْ غَزَلَهَا لَهَا اعْرِفِ
 وَإِنْ يَكُنْ وَاحِدَةً قَدْ طَلَّقَا أَوْ اثْنَتَيْنِ فَعَلَيْهِ يُنْفِقَا
 مَا بَقِيَتْ فِي عِدَّةِ التَّطْلِيقِ وَالْخُلْفُ فِي الْكِسْوَةِ بِالتَّحْقِيقِ
 وَإِنْ يَكُ الطَّلَاقُ بَائِنًا فَلَا يَلْزَمُهُ إِنْفَاقُهَا عِنْدَ الْمَلَا
 وَهَكَذَا عِنْدَهُمُ الْمُخْتَارَةَ بِحَادِثٍ صَارَتْ بِهِ مُخْتَارَةَ
 وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِيْمَنْ تَحْرَمُ عَلَيْهِ يُنْفِقَا
 وَإِنْ تَكُنْ مُمِيَّةً فَأَبْعَدُ وَذَاتُ حَمَلٍ فَعَلَيْهِ يُنْفِقَا
 وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهُ لِلْحَامِلِ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ قَوْلًا مُطْلَقًا^(٢)
 تَأْخُذُهُ مِنْ مَالِ ذَاكَ الْهَالِكِ مِنْ ذَاكَ لَوْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَشْهَرُ وَالْحَامِلِ لِيُحْرَمُ عَلَيْهِ إِذَا أَوْصَى بِه
 وَمَنْ يُفَكِّرُ فِي مَعَانِي النَّصِّ إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِه فَيُنْفِقُ
 وَمَنْ يُفَكِّرُ فِي مَعَانِي النَّصِّ

(١) قوله: «وإن يكن» يعني أن الزوج إذا أنفق زوجته النفقة الشرعية بالحكم، فله ما تأخذه من الأجر على الغزل، وقيل بل هو لها، وإن دفع لها فطناً تغزله فلا عناء لها عليه، وله ما غزلته على القول الأول، وقيل بل لها العناء، والله أعلم.

(٢) وفي نسخة في هذه الوجوه طرا، ونصب يُنْفِقَا بأن مقدره.



باب إلحاق الولد

وَالْعَقْدُ يَجْعَلُ النِّسَاءَ فِرَاشًا
فَهُوَ لَهُ إِبْنٌ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ
فَالِإِبْنُ^(١) لِلْفِرَاشِ فِيمَا أَخْبَرَا
وَإِنْ أَقَرَّتْ أَنَّهُ لِغَيْرِهِ
فَكُلُّ ذَلِكَ مَا بِهِ اعْتِبَارُ
وَإِنْ تَكُنْ جَاءَتْ بِهِ مِنْ قَبْلِ
وَكَانَ حَيًّا فَهُوَ قَبْلَ الْعَقْدِ^(٢)
لَأَنَّهَا بِنَفْسِهَا غَرَّتُهُ
وَقِيلَ بَلْ لَهَا الصِّدَاقُ يَلْزَمُ
وَإِلِإِبْنٍ لَأَحِقُّ بِهَا فَقَطُّ
وَبَعْدَ سِتَّةِ الشُّهُورِ يَلْحَقُهُ
وَأَوَّلُ السِّتَّةِ مِنْذُ عَقْدًا
لَهُ الَّذِي تَلِدُهُ مَا عَاشَا
مِنْ غَيْرِهِ وَذَلِكَ حُكْمُ رَبِّهِ
نَبِيًّا وَالزَّانِي يُعْطَى الْحَجْرَا
أَوْ أَشْبَهَ الْغَيْرِ لَدَى تَصْوِيرِهِ
وَلِلْفِرَاشِ حَكْمَ الْمُخْتَارِ
سِتَّةَ أَشْهُرٍ بِتَمِّ الشَّكْلِ
تَخْرُجُ مِنْهُ قِيلَ دُونَ نَقْدِ
وَهِيَ عَلَى الْعَمْدِ لَهَا أَوْطَانُهُ
لَأَجْلِ مَا اسْتَحَلَّ مِمَّا يَحْرُمُ
وَأَمْرُهُ عَنِ الْفَتَى يَنْحَطُّ
حَتَّى وَلَوْ ظَنَّ بِأَنْ لَا يَعْلقُهُ^(٣)
وَبَعْضُهُمْ مِنْذُ الدُّخُولِ حَدَدًا

(١) قوله: «الابن» أراد به الولد مطلقاً سواء أكان ذكراً أو أنثى، والابن هنا للتغليب وإقامة الوزن

وفي القرآن: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤] ومن يرم المحصنين من الرجال فهو مثلهم.

(٢) قوله: «فهو قبل العقد» أي مُتَكَوِّنٌ فِي رَجْمِ أُمَّهِ.

(٣) قوله: «يعلقه» مرفوع على إهمال أن، أو على مذهب من يقول إنَّ لا النافية كفت عملها كقوله.

وَلَا تَدْفِنَنِي بِالْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أُدْفِنَهَا

فَوَجَدَ الْبَيْتَ ذَرَارِيَّ جَمَعًا
 مِنْكَ فَيُعْطَى أَوْلَ الْأَبْنَاءِ
 وَأَنَّه قَالَ بِذَلِكَ الْكُلُّ
 الْحَقُّ قَوْمٌ وَقَوْمٌ قَدْ نَفَى
 فَلَا حِقُّ بِأُمَّهِ فِي النَّسَبِ
 يَلْحَقُهُ ابْنُهَا كَذَاكَ قِيَلَا
 وَلَا كَذَاكَ مَنْ أَبَا حَتَّ لِلْوَرَى
 كُلُّ خَيْثٍ فَلَهُ مُحْصَلَهُ
 لِسَنْتَيْنِ ابْنُهَا وَيَعْلَقُ
 تُقِيمُ عَامِينَ عَلَى حِمَالِ
 وَلَا تَرَى لِلْحَيْضِ فِيهَا أَثْرًا
 فَلَا أَرَى الْإِلْحَاقَ مِنْ قَضِيَّتِهِ
 تَزْوِيجُهَا وَهُوَ لَهَا مُبَاحٌ
 فَكَيْفَ نُلْحِقَنَّهُ بِالْأَوَّلِ
 تَحْتَمِلُ الْحَمْلَ بُعِيدَ الْعِدَّةِ
 عِدَّتُهَا قَدْ قَطَعَتْ حِبَالَهُ

وَرَجُلٌ سَافَرَ ثُمَّ رَجَعَا
 وَقَالَتِ الرَّوْجَةُ هَوُلاءِ
 وَذَكَرَ الْإِجْمَاعَ فِيهِ الْأَضْلُ
 وَمَا بَقِيَ مِنْهُمْ فَبِهِ اخْتِلَافًا
 وَكُلَّمَا قَدْ انْتَفَى عَنِ الْأَبِ
 وَامْرَأَةً لَأَزَمَتِ الْخَلِيلًا^(١)
 إِذَا أَقَرَّ أَنَّهُ مِنْهُ جَرَى
 فَإِنَّهَا تَكُونُ مِثْلَ الْمَرْبَلَةِ^(٢)
 وَبَعْدَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ يُلْحَقُ
 فَإِنَّهُ فِي نَادِرِ الْأَحْوَالِ
 وَذَلِكَ إِنْ عَلِمَتِ الْحَمْلَ تَرَى
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهِ
 لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يُسْتَبَاحُ
 فَخَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ ذَلِكَ الرَّجُلِ
 بَلْ مَا أَتَتْهُ بَعْدَ ذَا بِمُدَّةٍ
 فَهُوَ لَهَا فِيمَا أَرَاهُ لَا لَهُ

(١) الخليل: هنا بالخاء المعجمة، وهو الذي خالها من أجل الزنى.

(٢) المرزبله: الموضع الذي تحمل فيه القاذورات.



وَذَا هُوَ الْقَوْلُ بِهِ أُقِيدُ
 وَأَمَّةُ الْمَرْءِ تُضَاهِي زَوْجَتَهُ
 وَمُدَّةُ اسْتِبْرَائِهِ لِلْأَمَةِ
 وَلَا لِحُوقِ بَعْدِ الْإِسْتِبْرَاءِ
 وَهُوَ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
 مَا لَمْ يُمْلِكْ فَرْجَهَا إِنْسَانًا
 وَمُدَّةُ الْعِدَّةِ وَالْإِسْتِبْرَاءِ
 وَلَيْسَ لِلْحُوقِ قَطُّ مُسْتَدٌ (١)
 وَمَنْ مَقَامُهُ بِيْطْنِ الْأُمِّ
 وَهُوَ مِنَ الْعَادَةِ حُكْمًا مُسْتَمِدٌّ
 تُسَلِّمَنَّهَا إِذَا لَمْ يُوجَدِ
 وَهَاهُنَا عَارِضَهَا مَا مَرًّا
 فَنُشِبْتُ لِلْحُوقِ إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ
 وَنَنْفَيْتُهُ إِذَا مَا انْقَطَعَا
 لِأَنَّهُ لِحُكْمَةٍ قَدْ صَدَرَا

مُطْلَقَ أَقْوَالٍ هُنَاكَ تُوْجَدُ
 فِي الْإِفْتِرَاشِ إِنْ تَكُنْ سِرِّيَّتَهُ
 تَتْرُكُهَا كَعِدَّةٍ لِلْحُرَّةِ
 لِصِحَّةِ التَّزْوِيجِ وَالْإِعْطَاءِ
 فَعِنْدَهُمْ يَلْحَقُهُ لَوْ يُنْكَرُ
 أَوْ يَخْرُجَنَّ مِنْ مِلْكِهَا عَيَانًا
 تَقْطَعُ حُكْمَهَا الَّذِي قَدْ مَرَّ
 سِوَى الَّذِي يُعْرَفُ مِنْ حَالِ الْوَالِدِ
 فَيُلْحِقُونَهُ بِهَذَا الْحُكْمِ
 وَهِيَ مِنَ الظَّنِّ عَلَى أَقْصَى الْأَمْدِ
 مُعَارِضٌ لِحُكْمِهَا الْمُؤَيَّدِ
 مِنْ عِدَّةِ الْحُرَّةِ وَالْإِسْتِبْرَاءِ
 حُكْمُ الزَّوْجِ بِاعْتِدَادٍ قَدْ شُرِعَ
 بِذَلِكَ الْوَصْفِ الَّذِي قَدْ شُرِعَا
 وَهُوَ اخْتِبَارُ الْحَالِ هَلْ حَمَلٌ طَرَى

(١) انظروا إلى هذا التحقيق الذي أبرزه هذا العلامة المحقق نور الدين وشيخ المسلمين ناظم هذا السفر الجواهر الثمين في هذه الصفحة، فلقد أتى في هذا المقام بما لم يسبق إليه ولا يستطيع أن يرده من وقف عليه، ذلك الفضل من الله، والله ذو الفضل العظيم، جزاه الله عنا وعن المسلمين جزاء المحسنين.



بِأَنَّ بَطْنَهَا لَهُ مَا جَنَّا
هَذَا مَقَالِي مُتَحَرِّي الْعَدْلِ
فَهُوَ مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ فَضْلاً
فَأَطْلُبُ الرَّحْمَنَ غُفْرَانَ الْخَطَا
وَالغِيَّ مَا كَانَ أَخِي مِنْ قَصْدِي
مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ أُمَّةٍ لَهُ قَدِ (١)
وَلِيَحْذِرِ الشَّيْطَانَ أَنْ يُغْوِيَهُ
وَمُسْلِمٍ مُلَازِمِ الْإِيمَانِ
لَهُ فَذُو الْإِسْلَامِ مَا أَوْلَاهُ
بِأَنَّهُ بَيْنَهُمَا مُقَدَّرًا (٢)
مُوَحَّدٌ وَكَافِرٌ جَحْدَانِي (٣)
فَهُوَ لِذِي الْإِسْلَامِ حُكْمًا قَدْ ثَبَتَ
عَنْ جَهْلِهَا بِأَنَّهُ قَدْ مُنِعَا
يُزَوِّجُونَهَا وَلَا يَدْرُونَا
أَيُّهُمَا سَلِيلُهُ وَأَشْكَالَا

فِيانْقِضَاءِ ذَاكَ نَعْلَمَنَّ
فَأَيْنَ مَوْضِعُ اللُّحُوقِ قُلِّ لِي
فَإِنْ تَرَاهُ لِلصَّوَابِ أَهْلًا
وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ الْمَقَالُ غَلْطًا
مَا قَصَدْنَا إِلَّا اتِّبَاعَ الرُّشْدِ
وَإِنْ أَقْرَرَ رَجُلٌ بِوَلَدٍ
لَيْسَ لَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَنْفِيَهُ
وَأُمَّةٌ بَيْنَ أَخِي كُفْرَانِ
فَوَلَدَتْ كِلَاهُمَا ادَّعَاهُ
فِيُلْحَقْنَ بِهِ وَبَعْضٌ قَدْ يَرَى
وَأَمْرًا كَانَ لَهَا زَوْجَانِ
كِلاهُمَا يَطَّأهَا فَوَلَدَتْ
وَذَاكَ تَقْدِيرٌ (٤) إِذَا مَا وَقَعَا
وَالْأَوْلِيَاءُ مُتَعَدِّدُونَ
وَمَنْ لَهُ إِبْنٌ وَعَبْدٌ جَهْلًا

(١) قَدِ: بمعنى قط أو بمعنى حسب.

(٢) أَي مَقْسُومًا، وَنَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ.

(٣) جَحْدَانِي: مَنْسُوبٌ إِلَى الْجَحُودِ.

(٤) قَوْلُهُ: «تَقْدِيرٌ» أَي مَقْدَرٌ.



قَالَ هُمَا فِي الْحُكْمِ وَارِثَاهُ
لِأَنَّهَا تُغَلَّبُ الْحُرِّيَّةُ
لِأَنَّ مَا كِلَاهُمَا إِبْنَاهُ
عَلَى سِوَاهَا فَافْهَمِ الْقَضِيَّةَ
وَالْحُرُّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَقَّ

بابُ الحَصَانَةِ (١)

وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّرْبِيَةِ
قَدْ شُرِعَتْ لِحِفْظِ هَذَا النَّسْلِ
وَحِكْمَةُ الْبَارِي اقْتَضَتْ لِذَاكَ
لِكِنَّهُ قَدْ وَضَعَ الْأَسْبَابَا
فَتَارِكُ الْأَسْبَابِ حَيْثُ تَجِبُ
وَقَائِمٌ بِهَا يَثَابُ حَتْمًا
مِنْ هَاهُنَا رُغْبٌ فِي الْبِنَاتِ
فَمَنْ بُلِيَ بِهِنَّ ثُمَّ أَحْسَنَا
لِكِنَّهُ قَدْ تَخْرَقُ الْحِجَابَا
فَلَا تَقُلْ إِنَّ الْمَتَابَ حَاجِبٌ
فَحَصَلَ الْحِجَابُ دُونَهُنَّ

لَوْلَدٍ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ ابْنَةٍ
عَنِ الْهَلَاكِ لِبَقَاءِ الشَّكْلِ
لَوْ شَاءَ لَمْ يُوقَّعِ الْهَلَاكَ
لِيَقْضِيَ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَا
عَلَيْهِ فَهُوَ عِنْدَهُ مُعَذَّبٌ
وَحِكْمَةُ اللَّهِ أَتَمُّ حُكْمًا
بِكُونِهَا لِلنَّارِ سَاتِرَاتِ
كُنَّ لَهُ مِنْهَا حِجَابًا بَيْنَا
كَبِيرَةٌ إِلَّا إِذَا مَا تَابَا
وَهَا أَنَا الْيَوْمَ إِلَيْهِ آيِبٌ
لِأَنَّ هَذَا قَوْلٌ مَنْ تَعَنَّأَ (٢)

(١) الحضانة بفتح الحاء.

(٢) قوله: «تعننا»، أي: تعنت، فهو اكتفاء ببعض الكلمة، أو بمعنى تكلف لما لا ينبغي، فلا اكتفاء

فيه اهـ. (المصنف)

فَالْحُجْبُ لَيْسَ بَيْنَهَا تَنَافِي
 فَاتْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ
 إِلَهِي فَاجْعَلْ بَيْنِي (١) وَبَيْنَهَا
 وَالْأُمَّ لَا يَلْزِمُهَا تَرْبِيَةٌ (٢)
 إِلَّا إِذَا شَاءَتْ فَذَلِكَ يُنْدَبُ
 حَتَّى إِذَا مَا عَقَلَ الْخِيَارَا
 إِلَّا إِذَا تَزَوَّجَتْ فَإِنَّمَا
 وَقَالَ قَوْمٌ أُمَّهُ أَوْلَى بِهِ
 إِنْ كَانَتْ الْأُمَّ بِهِ مَأْمُونَةٌ
 وَالْأُمَّ مَهْمَا عُدِمَتْ فَقَدِمَنْ
 وَأُمَّ أُمَّهُ تُقَدِّمْنَا
 وَقَدِمِ الْعَمَّةَ قَبْلَ الْخَالَةِ
 وَاحْكُمِ لِأُمَّهِ إِذَا مَا طُلِّقَتْ
 لِكُلِّ شَهْرٍ دِرْهَمَانٍ وَإِذَا
 وَذَلِكَ فِي الْعَصْرِ الْقَدِيمِ حَيْثُمَا

وَكُلُّ مَا زَادَ فَغَيْرُ خَافِي
 عَنْ وَاحِدٍ أَعْظَمَ حَتْمًا مَنفَعَهُ
 بُعْدًا وَحُجْبًا لَيْسَ تُحْصِيهَا النُّهْيُ
 لَوْ لَمْ يَجِدْ وَالِدَهُ مُرَبِّيَهُ
 وَرِزْقُهَا عَلَى أَبِيهِ يَجِبُ
 نَجْعَلُهُ قَدْ قِيلَ حَيْثُ اخْتَارَا
 أَبُوهُ أَوْلَى عِنْدَ ذَلِكَ فَاعْلَمَا
 فِي كُلِّ حَالٍ وَهُوَ مِنْ صَوَابِهِ
 وَالزَّمُوا وَالِدَهُ الْمَوْوَنَةَ
 جَدَّتَهُ أُمَّ أَبِيهِ تَحْضِنَنْ
 عَنْ عَمَّةٍ أُخْتِ الْأَبِ اعْلَمْنَا
 وَكُلُّ عَمٍّ يَسْبِقُنْ أَخْوَالَه
 بِأَجْرَةِ الرِّضَاعِ مَهْمَا أَنْفَقَتْ
 كَانَ غَنِيًّا فَثَلَاثَةٌ لِيَذَا
 كَانَ رِيَالْنَا يُضَاهِي دِرْهَمَا

(١) قوله: بينني بإثبات نون الوقاية في الظرف المضاف إلى ياء النفس محافظة على الفتحة المشابهة

لفتحة البناء قياسًا على إثباتها في لُدْنِي. اهـ. (المصنف) وفي نسخة بيننا وليست بصحيحة لأن

المصنف هنا في مقام الدعاء والتضرع، فلا يصح أن يأتي بصيغة التعظيم. (أبو إسحاق)

(٢) وفي نسخة «تربيا».



وَعَكْسُ هَذَا كَانَ فِي ذَا الْعَصْرِ
 أَنْ يُمَعِنَ الْأَنْظَارَ فِي الْمَعَانِي
 فَإِنَّهَا بِقَدْرِ الْعَنَاءِ
 حَاكِمُهُمْ وَمَا رَأَهُ قَدْرًا
 يَكُونُ مِنْ رِضَاعِهِ قَدْ فُطِمَا
 فَانْصَفُهَا يُعْطَى بِلَا إِنْكَارٍ
 بِثُلُثَيْهَا عِنْدَهُمْ يُوْفَى
 وَذَلِكَ تَقْدِيرٌ بِمَا يُطَاقُ
 بِحَسَبِ الْوُسْعِ مِنَ الْمَعْقُولِ
 فَقِيلَ مِنْهُ يُنْفَقَنَّ أَبَدًا
 وَقِيلَ بَلْ عَلَى أَبِيهِ فَافْطِنِ
 فَفَرَضُهُ يَزُولُ عَنْ حُكْمِ الْأَبِ
 لِنَفْسِهِ وَزَوْجِهِ مَا عَاشَا
 حَتَّى يُزَوِّجَنَّ بِمَنْ يَتَّفِقُ
 أَوْجَبَهَا قَوْمٌ وَقَوْمٌ قَدْ نَفَى
 إِنْفَاقَهُ عَلَى أَبِيهِ يَجِبُ
 يَلْزَمُ ذَلِكَ كُلُّهُ أَبَاهُ

لِرَعْدِ الْعَيْشِ وَرُخْصِ السَّعْرِ
 فَيَنْبَغِي لِحَاكِمِ الزَّمَانِ
 وَذَلِكَ غَيْرُ أَجْرَةِ الرَّبَاءِ^(١)
 فَإِنْ تَصَالَحَا وَإِلَّا نَظَرَا
 وَثُلُثَ الْإِنْفَاقِ يُعْطَى بَعْدَمَا
 حَتَّى يُوْفَى خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِسِتَّةٍ قَدْ وَاوَا
 وَبِالْبُلُوغِ يَكْمُلُ الْإِنْفَاقُ
 أَخْرَجَهُ بَعْضُ أَوْلِي الْعُقُولِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِلطُّفْلِ مَالٌ وَجِدَا
 إِنْ كَانَ ذَا أَبٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 وَبَعْدَ أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ الصَّبِيِّ
 يَلْزَمُهُ أَنْ يَطْلُبَ الْمَعَاشَا
 إِلَّا الْبَنَاتِ فَلَهُنَّ يُنْفَقُ
 وَإِنْ يُطَلَّقَنَّ فِيهِ اخْتِلَافَا
 وَالْإِبْنُ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَكْتَسِبُ
 لَوْ كَانَ وَارِثًا لَهُ سِوَاهُ

(١) الرباء بالفتح بمعنى التريبة.



بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ يُقْسَمَنَا
مِنْ حُرَّةٍ مِنْ أَيْنَ يُنْفِقُونَا
أَوْلَى بِهِمْ تُنْفِقُهُمْ جِهَارًا
شَيْءٌ وَأَمْرٌ ذَاكَ لَا إِلَيْهِ
صِيَّهَا وَلَوْ أَبُوهُ كَفَلَا
مِنْ ابْنِهِ وَقِيلَ لَا فَانْتخبِ
يَمْنَعَهَا يَلْزِمُهَا تَسْتَأْذِنُ
عَدْلٌ إِلَى الْبَنَاتِ وَالْأَبْنَاءِ
عَطَاهُ وَالْأُمَّ كَذَاكَ يَلْزَمُ
عِنْدِي هُوَ الْقَوْلُ وَهُوَ الْأَعْدَلُ
شَيْئًا فَلَا يَلْزِمُهُ سِوَاهُ
فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ قَدْ جَارَا
بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ هُنَاكَ فَاعْلَمَنَّ
فَلَيْسَ لِلْوَالِدِ أَنْ يُعَوِّضَنَّ
وَلَا يُبِيحُ ظَلْمُهُ أَنْ يَظْلَمَا
لِسَائِرِ الْوَرَاثِ مِثْلُ الزَّوْجَةِ
مُخْتَلِفُو الْأَحْوَالِ فِي الْمِيرَاثِ
نَالُوهُ بِالْعَدْلِ عَلَيْهِمْ قُسِمَا

وَبَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ يُجْعَلْنَا
وَالْعَبْدُ إِنْ كَانَ لَهُ بَنُونَا
أُمَّهُمْ لَكُونِهِمْ أَحْرَارًا
وَسَيِّدُ الْعَبْدِ فَمَا عَلَيْهِ
وَقِيلَ لِلْأُمَّ بَأَنْ تَسْتَعْمَلَا
لِأَنَّهُ قِيلَ لَهَا مَا لِلْأَبِ
فَإِنْ تَشَأْ تَسْتَعْمَلْنَهُ عِنْدَ مَنْ
وَيَلْزَمُ الْوَالِدَ فِي الْإِعْطَاءِ
بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ يَقْسَمُ
وَقِيلَ لَا يَلْزِمُهَا وَالْأَوَّلُ
وَإِنْ يَكُنْ لِفَقْرِهِ أَعْطَاهُ
لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْإِيثَارَا
وَإِنَّمَا يُمْنَعُ أَنْ يُؤْتَرَنَّ
وَوَلَدٌ مَالِ أَبِيهِ يَسْرِقَنَّ
لِأَنَّ ابْنَهُ لَهُ قَدْ ظَلَمَا
وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مِنْ تَسْوِيَةٍ
وَذَاكَ أَنَّ سَائِرَ الْوَرَاثِ
وَالْإِرْثُ لِلْأَوْلَادِ ثَابِتٌ فَمَا



وَحَيْثُمَا كَانَ الزَّمَانُ دَائِرًا
فَيَلْزَمُ الْإِبْنَ بِأَنْ يَقُومَا
فَيُنْفِقَنَّ عَلَيْهِمَا إِنْ عَجَزَا
يَبِيعُ لَوْ مِنْ مَالِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ
كَمَثَلِ يَبِيعُهُ لِإِنْفَاقِ الْوَلَدِ
وَقَدْ مَضَى قَوْلٌ بَغَيْرِ مَا ذُكِرَ
وَقِيلَ لِلْوَالِدِ أَنْ يَنْتَزِعَا
كَالَّذِينَ وَالتَّزْوِيجِ وَالْحَجِّ وَمَا
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالتَّحْرِيجِ
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ ذَاكَ مُطْلَقًا

فَالْحَقُّ لِلْوَالِدِ صَارَ آخِرًا
بِوَالِدَيْهِ وَاجِبًا مَحْتُومًا
وَيَمْنَحَنَّ الْكُلَّ أَحْسَنَ الْجَزَا
سِوَى الْأُصُولِ فِي مَقَالٍ قَدْ وُجِدَ
قَبْلَ الْبُلُوغِ وَهُوَ مَعْنَى مُتَّحِدٍ
وَذَا هُوَ الصَّحِيحُ^(١) عِنْدِي فَاعْتَبِرْ
مَالَ ابْنِهِ إِنْ كَانَ دَاعٍ قَدْ دَعَى
يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَهُ لَيْسَلَمَا
فِي النَّزْعِ لِلْحَجِّ وَلِلتَّزْوِيجِ
فَمَا لَهُ إِلَّا الَّذِي قَدْ أَنْفَقَا^(٢)

(١) قوله: «وذا هو الصحيح» يعني القول بأنه يلزمه أن ينفق على والديه ولو يبيع شيء من أصول ماله، إذا لم تكفه غلته ولا كسبه.

(٢) هذا ما يدل له قوله ﷺ: «كل أحق بماله حتى الوالد والولد» وفي رواية البيهقي في سننه عن الجمحي: «كل أحد أحق بماله من والده وولده والناس أجمعين» وقد ترك كثير من الناس في بلادنا هذا الحق الواضح فعمدوا إلى شيء يسمونه الحيابة يتوصلون بها إلى ما سماه شيخ الإسلام موسى بن أبي جابر رَحِمَهُ اللهُ باللصومية وما أحرأه بهذه التسمية، فمنعوا حقاً شرعاً الله من الإرث وغيره، واستحوزوا على مال ولدهم الميت بدعوى عدم الحيابة حتى أن بعض الأبناء يضطرون إلى الافتداء من أبيهم بمال كبير، كأنه كان مملوكاً ثم كاتب على أنه كان من مبدأ التكليف له ما كسب وعليه ما اكتسب إذ بلغ الرشد، وما يجري بين الولد والوالد في بلادنا من التسامح في التصرف في المال لا يعدو أنه مجرد تبرع وتسامح لا يُستباح بهما ما كسبه أحدهما، ولا حجة لهم في حديث: «أنت ومالك لأبيك» وكم وقع من مخالفة الشريعة في هذه المسألة نعوذ بالله. (أبو إسحاق)



وَإِبْنُ أَبِي جَابِرٍ ^(١) يَمْنَعُهُ
وَالضَّرُّ بِالِابْنِ حَرَامٌ أَبَدًا
وَإِنَّمَا يُجِيزُهُ عِنْدَ السَّعَةِ
وَشَرَطُوا فِي صِحَّةِ انْتِزَاعِهِ
وَاخْتَلَفَ الْمُجَوِّزُونَ إِنْ نَزَعَ
فَمَنْ يُجِزُ تَصَرَّفَ الْمَرِيضِ
وَاخْتَلَفُوا فِي الْأُمِّ بَعْضُ جَعَلًا
وَهُوَ مَقَالٌ لِلرَّبِيعِ يُوجَدُ
وَالجَدُّ مِثْلُ غَيْرِهِ فَلَيْسَ لَهُ
وَمَنْ يَكُنْ فِي يَدِهِ مَالٌ صَبِيٍّ
قَدْ قِيلَ لَوْ لَمْ يُوصَفَنَّ بِالثَّقَةِ
وَإِبْنُهُ مِنْ كَسْبِهِ وَأَطْيَبُ
وَيُعْرَفُ الْبُلُوغُ فِي الصَّبِيِّ
خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ سِنِينَ ذُكْرًا
وَبَنَاتٍ الشَّعْرُ الْمُعْتَادُ

وَكَانَ بِاللَّصِّ يُسَمِّيَنَّهُ
فَمَنْ أَجَازَ لَا يَضُرُّ الْوَالِدَا
فَإِنْ يَكُنْ ضُرُّ هُنَاكَ مَنَعَهُ
حَاجَةً وَالِدٍ إِلَى مَتَاعِهِ
مَالِ ابْنِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ هَلْ يَقَعُ
أَجَازُهُ وَالْعَكْسُ فِي النَّقِيضِ
كَالْأَبِ حُكْمَهَا لَهَا أَنْ تَأْكُلَا
وَآخَرُونَ فَرَّقُوا وَشَدَّدُوا
مِنْ مَالِ ابْنِ الْإِبْنِ حَتَّمَا مَأْكَلَهُ
فَجَائِزٌ يَدْفَعُهُ إِلَى الْأَبِ
لِأَنَّهُ أَوْلَى بِهِ فِي الْحُجَّةِ
مَا يَأْكُلُ الْإِنْسَانُ مِمَّا يَكْسِبُ
إِذَا انْتَهَى لِسِنِّهِ الْبَهْيِ
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ سَبْعَ عَشَرَ
وَالْحُلْمُ الْمَعْرُوفُ فِي الْأَوْلَادِ

(١) قوله: «وابن أبي جابر» هو شيخ المسلمين العلامة الشهير الشيخ موسى بن أبي جابر الأزكوي أحد الثلاثة الذين حملوا العلم من البصرة عن الإمام المحدث الربيع بن حبيب إلى عُمان رحمهم الله.



فِي نَوْمِهِ يَرَى الْجَمَاعَ وَالْأَثَرَ
وَالْحَيْضُ فِي الْفَتَاةِ وَالْحَمْلُ مَعَا
فَهَذِهِ دَلَائِلٌ مُعْتَبَرَةٌ
يَرَاهُ بَعْدَ النَّوْمِ فِيمَا قَدْ نَظَرَ
تَكَعَّبُ الثَّدْيَيْنِ مِنْهَا فَاسْمَعَا
بِهَا يُعَلَّقُ^(١) الْخِطَابُ أَثَرَهُ

باب الرضاع

وَحُرْمَةُ التَّرْوِيجِ بِالرِّضَاعِ
قَدْ ذَكَرَ الْكِتَابُ مِنْهَا طَرَفًا
وَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَنْهُ مَا وَرَدَ
وَإِنْ يَكُنْ أَفْضَى خِلَافَ النَّظَرِ
فَذَلِكَ الْخِلَافُ لَيْسَ يَقْدَحُ
وَصَحَّ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ
يُحَرِّمُ الْقَلِيلُ مِنْهُ مِثْلَ مَا
وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي الْحَوْلَيْنِ
وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَهُمَا قَدْ فُصِّلَا
ثَابِتَةٌ فِي صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ
وَبَيَّنَ الْبَاقِي النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى
فَهُوَ صَحِيحٌ لَيْسَ فِيهِ مَا يُرَدُّ
بَيْنَهُمْ فِي حُكْمِ بَعْضِ الصُّوَرِ
فِي وَصْفِ مَا صَحَّ وَمَا قَدْ صَرَّحُوا
أَنَّ الرِّضَاعَ حُكْمُهُ كَالنَّسَبِ
كَانَ الْكَثِيرُ أَبَدًا مُحَرَّمًا^(٢)
فَلَا رِضَاعَ بَعْدَ بَيْنِ اثْنَيْنِ
فَحُكْمُهُ كَمِثْلِ لَوْ لَمْ يُفْصَلَا

(١) قوله: «بها يُعَلَّقُ الْخِطَابُ» يحتمل بناء يُعَلَّقُ للفاعل على سبيل المجاز، أي بهذه الدلائل الدالة على بلوغ الصبي يعلق الخطاب أحكامه وآثاره عليه، ولكن بناءه على المفعول أظهر؛ أي بهذه الدلائل يُعَلَّقُ الْخِطَابُ أي التكليف على أثر البلوغ، فيكون نصبه بنزع الخافض، والله أعلم.

(٢) مُحَرَّمًا: بكسر الراء أي محرماً للزواج.

أَلْقَاهُ بِالْقَيْءِ فَغَابَ وَدُفِنَ
 فَلَا رَضَاعَ عِنْدَهُمْ هُنَا يَقَعُ
 فَلَيْسَ يُفْضِي حَالَهُ لِحُرْمَتِهِ
 يُفْطَمَ هَاهُنَا عَلَيْهَا يَحْرُمَنْ
 يَرْضَعُ مِنْهَا فَهُوَ ابْنُهُ إِذَنْ
 وَالْخُلْفُ فِيمَا دَخَلَ الْأَذَانَا
 فِي السُّوقِ خَوْفَ شِرْكََةِ الْأَبْنَاءِ
 وَهَاهُنَا الْفَسَادُ قَدْ تَنَاهَى
 إِنْ عَلِمْتَ بِذَلِكَ رَضِيعَهُ
 لِصِحَّةِ الْعِلْمِ بِمَنْ قَدْ رَضَعَا
 شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ بِالرِّضَاعِ
 وَبَعْدَهُ فَعَدْلُهُ تَقِيَّةً
 عَنِ بَعْضِهِمْ فِي ذَلِكَ يَشْهَدَانِ
 بَيْنَهُمَا خَوْفَ اتِّهَامِ ظَنًّا
 وَرُبَّمَا صَادَفَ مِنْهَا غَيْرِي^(١) (٢)

وَذَلِكَ أَنْ يَبْلُغَ جَوْفَهُ وَإِنْ
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ حَوْلَيْنِ رَضَعُ
 وَرَاضِعُ لِلْبَنِّ مِنْ زَوْجَتِهِ
 إِلَّا إِذَا مَا أَرْضَعْتَهُ قَبْلَ أَنْ
 وَلَبَنُ الْمَرْأَةِ لِلزَّوْجِ فَمَنْ
 وَكَالرِّضَاعِ شُرْبُهُ الْأَلْبَانَا
 وَلَا يُبَاعُ لَبَنُ النِّسَاءِ
 إِذْ يَجْهَلُونَ الْأُمَّ مِنْ سِوَاهَا
 وَجَائِزٌ لِلْأُمَّ أَنْ تَبِيعَهُ
 إِذْ هَاهُنَا الْفَسَادُ عَنْهَا ارْتَفَعَا
 وَأَثَبَتِ الْأَشْيَاخُ بِالْإِجْمَاعِ
 مِنْ قَبْلِ تَزْوِيجٍ وَلَوْ ذِمِّيَّةً
 وَبَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فَالْعَدْلَانِ
 وَدُونَ ذَلِكَ لَا يُفَرِّقُنَا
 وَلِلنِّسَاءِ غَوَائِلٌ لَا تُدْرَى

(١) قوله: «غيري» أي ذات غيرة. (المصنف)

(٢) يقال امرأة غيرى إذا كانت ذات غيرة.



وَأِنْ يَكُنْ قَدْ انْتَفَى الرَّيْبُ فَلَا
 كَأَمْرَاءَ قَاصِيَةٍ قَدْ أَدَعَتْ
 وَصَدَّقَتْ مَقَالَهَا الدَّلَائِلُ
 وَقِيلَ فِي شَهَادَةِ الْأُحْوَالِ
 وَامْرَأَةٌ قَالَتْ لِزَيْدٍ أَرْضَعْتَ
 فَقِيلَ فِي رُجُوعِهَا لَا يُقْبَلُ
 لِأَنَّهَا قَدْ أَبْطَلَتْ مَقَالَهَا
 وَمَنْ يَقُلْ بغيرِهِ يَقُولُ
 إِذْ قَوْلُهَا الْأَوَّلُ حُجَّةٌ وَمَا
 وَالْبِكْرُ إِنْ قَالَتْ رَضَعْتُ الْوَلَدَا
 تَقُولُ قَدْ أَرْضَعْتُهُ مِنِّي لَبَنٌ
 وَهُوَ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الثَّيِّبُ
 وَقِيلَ إِنْ لَبَنَ الْخُنْثَاءِ
 لَكِنِّي أَقُولُ فِيهِ مُشْتَبَهُ
 وَلَا يُبِيحُ خَلْوَةَ بَيْتِنَا
 وَلَبَنٌ عَنِ السَّفَاحِ قَدْ طَرَا
 وَأَمَةٌ قَدْ أَرْضَعْتَ لِلسَّيِّدِ

أَرَدْتُ قَوْلَهَا وَإِنْ قَدْ دَخَلَا
 بِأَنَّهَا بِذَلِكَ كُمْ مَا سَمِعَتْ
 وَالْحَالُ شَاهِدٌ هُنَاكَ عَادِلٌ
 أَعْدَلُ مِنْ شَهَادَةِ الْأَقْوَالِ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَوْلِهَا قَدْ رَجَعْتَ
 وَبَعْضُهُمْ قَالَ الرُّجُوعُ يُقْبَلُ
 بِنَفْسِهَا حَيْثُ أَدَعَتْ ضَلَالَتَهَا
 رُجُوعُهَا لَيْسَ لَهُ مَحْضُولٌ
 قَالَتْ بِهِ مِنْ بَعْدِ دَعْوَى فَافْتَهَمَا
 لَا يُقْبَلَنَّ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُحَدِّدَا
 لِأَنَّ مَاءَ ثَدْيِهَا لَا يَحْرَمَنَّ
 إِذْ مَاؤُهَا مِثْلُ حَلِيبِ تَحْلِبُ
 فِي الْحُكْمِ لَا كَلْبَنِ النِّسَاءِ
 فَيَمْنَعُ التَّرْوِيجَ عِنْدَ الْمُنتَبِهِ
 وَمِثْلُهَا إِظْهَارُ حَلِيهِنَّ
 كَلْبَنٍ عَنِ النِّكَاحِ صَدْرًا
 جَمِيعَ مَا كَانَ لَهُ مِنْ وَلَدٍ



فَبَيْعُهَا حَتَّمَا لَهُ حَالٌ
إِذْ وَرَثُوهَا مَنْ لَهُمْ قَدْ أَرْضَعَتْ
فَإِنْ يَبِيعُوهَا فَقِيلَ يَبْطُلُ
وَأَشْهَرُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَوَّلُ^(١)

فَإِنْ يَمُتْ فَهَاهُنَا يُحَالُ
يَسْتَخْدِمُوهَا وَالْبَيْعُ مُنَعَتْ
وَقِيلَ لَا يَبْطُلُ حِينَ فَعَلُوا
وَمَنْ مَضَى مِنَّا عَلَيْهِ عَوَّلُوا

(١) يعني أن أشهر القولين هو القول الأول وهو القول بمنع بيع الأم من الرضاع والله أعلم.



كِتَابُ الْفِرَاقِ وَأَنْوَاعِهِ

يَكُونُ بِالطَّلَاقِ وَالْخِيَارِ وَالْخُلْعِ وَالْإِيْلَاءِ وَالظَّهَارِ
وَهَا أَنَا أَذْكَرُهَا جَمِيعًا مَفْصَلًا مُورَعًا تَوْزِيْعًا
أَقْدَمُ السَّابِقِ ثُمَّ السَّابِقَا حَتَّى يَكُونَ وَضْعُهُ مُوَافِقًا

بَابُ الطَّلَاقِ

أَمَّا الطَّلَاقُ فَهُوَ لَفْظٌ يُوجِبُ فِرَاقَ زَوْجِهِ فَلَا يُقَرَّبُ
فَنِيَّةُ الْإِنْسَانِ بِالطَّلَاقِ بَغَيْرِ لَفْظٍ مِنْهُ وَالْعِتَاقُ
لَمْ يَثْبُتَا^(١) فِي الْحُكْمِ حَتَّى يَقَعَا وَقِيلَ مَنْ بِيَالِهِ قَدْ خَطَرَا
فَلَا عَلَيْهِ عِنْدَنَا طَلَاقٌ وَهُوَ طَلَاقُ النَّفْسِ لَا يُؤَثِّرُ
وَكَاتِبٌ طَلَقَهَا فَاسِنًا وَقِيلَ بَلْ تَطَلَّقُ إِذْ قَرَاهُ
وَاخْتَلَفُوا فِي لَفْظِهِ الْمَحْدُودِ وَقِيلَ مَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَا
فِرَاقَ زَوْجِهِ فَلَا يُقَرَّبُ بَغَيْرِ لَفْظٍ مِنْهُ وَالْعِتَاقُ
بِنِيَّةٍ قَدْ قِيلَ وَاللَّفْظُ مَعَا طَلَاقُ زَوْجَاتٍ لَهُ إِذْ بَطَرَا
وَلَا عَلَيْهِ يَجِبُ الصَّدَاقُ إِلَّا إِذَا عَن قَصْدِهِ يُعْبَرُ
تَطَلَّقُ قِيلَ إِنْ لِيذَاكَ عَرَفَا وَالْأَصْلُ فِيهِ الْعَدْلُ قَدْ يَرَاهُ
فَقِيلَ مَا دَلَّ عَلَى الْمَقْصُودِ لَوْ كَانَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْفِرَاقَا

(١) قوله: «لم يثبتتا» يعني الطلاق والعتاق، فإنهما لا يقعان بمجرد النية من دون تلفظ بهما.

بِهِ الطَّلَاقَ فَلَهُ أَيْضًا حَوَى
 وَلَسْتُ أَرْضَاهُ يُرَى مِنْ قَوْلِي
 تَقْسِيمُهُ عِنْدَهُمْ مَوْجُودٌ
 عِنْدَهُمْ وَلَفْظٌ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ
 مِنْ أَصْلِهِ لِذَاكَ وَضَعًا نُقْلًا
 بَلْ نُطْقُهُ عِنْدَهُمْ يَكْفِيهِ
 فَقَوْلُهُ لَمْ يَنْوِهِ نَفْسُ ادِّعَا
 بِهَا الطَّلَاقَ جَدَّدَ النُّوَاءَ^(١)
 لِأَنَّهُ الْمَأْمُونُ فِيمَا يَنْطِقُ
 وَمَا عَلَى الزَّوْجَةِ شَيْءٌ كَانَا
 مَعْنَاهُ غَيْرُ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ
 لَهُ لِمَعْنَى حَاصِلٍ فِي الْمُسْتَمْعِ
 مَعْنَاهُ إِلَّا الْاسْتِتَارُ فَافْتَهَمَا
 وَإِلْحَاقِي بِالْأَهْلِ مَعَ طَالِبِكَ
 أَوْ إِنِّي يَا هَذِهِ خَلَيْتُكَ
 بَرِيئَةٌ فَهُوَ إِذَا مُكْنِي

لَوْ قَالَ سُبْحَانَ إِلَهِي وَنَوَى
 وَلَا أَرَاهُ مِنْ صَوَابِ الْقَوْلِ
 وَالْقَائِلُونَ لَفْظُهُ مَحْدُودٌ
 إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ فُسِمَ
 أَمَّا الصَّرِيحُ فَهُوَ لَفْظٌ جُعِلَا
 وَلَيْسَ يَحْتَاجُ لِقَصْدٍ فِيهِ
 لِأَنَّهُ لِذَلِكَ قَدْ وُضِعَا
 أَمَّا الْكِنَايَاتُ إِذَا مَا شَاءَا
 فَإِنْ يَقُلْ لَمْ أَنْوِهِ يُصَدَّقُ
 فَإِنْ يَخْنُ فَنَفْسُهُ قَدْ خَانَا
 وَذَاكَ أَنَّ اللَّفْظَ فِي الْكِنَايَةِ
 فَهُوَ بِهِ يُرِيدُ غَيْرَ مَا وُضِعَ
 مِنْ هَاهُنَا سُمِّي كِنَايَاتٍ وَمَا
 كَحَبْلِكَ الْيَوْمَ عَلَى غَارِبِكَ
 وَهَكَذَا إِنْ قَالَ قَدْ تَرَكْتُكَ
 وَهَكَذَا إِنْ قَالَ أَنْتَ مِنِّي

(١) النوى: بالضم بمعنى القصد والنية، ومدته الناظم لإقامة الوزن عملاً بقول من أجاز مد المقصور للاضطرار.



عَنِّي وَقَدْ نَزَعْتُ عَنْكَ فَاَنْظِرِي
وَاخْتَلَفُوا اِنْ قَالَ قَدْ فَارَقْتُكَ
وَكَئِنِّي قِيلَ عَلَى الصَّحِيحِ
إِلَى الصَّرِيحِ يَقْرَبُنْ وَيَوْمِي
لِلنُّطْقِ بِالْقَافِ وَعَنْهُ أَمْسَكَ
حَتَّى يُتِمَّ الْقَافَ حِينَ يَنْطِقُ
عَلَيْهِ لَكِنْ نَفَهَمْنَاهُ فَهَمَّا
وَحَذَفَ الْقَافَ هُنَا اتِّفَاقًا^(١)
لِأَنَّ لَفْظَهُ لِمَعْنَاهُ حَوَى
وَالْاَكْتِفَاءُ إِسْمُهُ مُقَيَّدًا
مُخَاطِبًا لَهَا عَلَى اسْتِهْزَاءٍ
عَلَى صُنُوفٍ تَقْتَضِي الذِّكَاءَ
وَعَكْسُهُ لِنُكْتَةٍ فِي النَّظَرِ
أَوْ زَادَ بَلْ فَهِيَ مِنْهُ طَالِقُ
مَنْ بَعْدَ مَا كَانَ الطَّلَاقُ وَاقِعًا
فَمَا رُجُوعُهُ لَهُ بِوَاقِي

وَهَكَذَا اعْتَدِي وَرَأْسُكَ اسْتُرِي
أَمَّا الصَّرِيحُ فَهَوَ قَدْ طَلَّقْتُكَ
فَقِيلَ مِنْ عِبَارَةِ التَّضْرِيحِ
وَإِنَّ عُرْفَ النَّاسِ فِي ذَا الْيَوْمِ
مَنْ قَالَ طَا أَوْ طَالِ ثُمَّ تَرَكَ
فَقِيلَ إِنَّ زَوْجَهُ لَا تَطْلُقُ
لِأَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ حَتْمًا
وَإِنْ يَكُنْ شَاءَ بِهِ الطَّلَاقَا
فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ مَا قَدْ نَوَى
وَالِاخْتِصَارُ فِي الْكَلَامِ وَرَدًا
وَطَالِقُ أَنْتَ بَفَتْحِ التَّاءِ
تَطْلُقُ مِنْهُ وَالْخِطَابُ جَاءَا
تُخَاطَبُ الْأُنْثَى بِلَفْظِ الذِّكْرِ
مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ لَا طَالِقُ
وَقَوْلُهُ بِذَلِكَ لَيْسَ نَافِعًا
لِأَنَّهُ الْإِنْشَاءُ لِلطَّلَاقِ

(١) قوله: «اتفاقاً» أي موافقة، والمعنى أنه وافقه حذف القاف في عبارته. (المصنف)

وَلِلرُّجُوعِ مِنْهُجٍ مَوْجُودٌ
 فِي عِدَّةٍ يَرُدُّهَا إِلَيْهِ
 وَإِنْ يَكُنْ طَلَّقَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ
 إِلَّا إِذَا مَا جَدَّدَ النِّكَاحَا
 وَقُسِّمَ الطَّلَاقُ فِي الْأَحْكَامِ
 فَسُنَّةٌ طَلَّاقُهُ مُسْتَقْبَلًا (٢)
 يَكُونُ فِي طَهْرٍ لَهُ مَا مَسَا
 كَذَاكَ فِي الْحَيْضِ وَفِي النَّفَاسِ
 وَمَنْ يُطَلِّقُ فَهُوَ الْمُبْتَدِعُ (٣)
 تَوْبَتُهُ بِأَنْ يُرَاجِعَنَا
 فَإِنْ يَشَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ طَلَّقَا
 وَجَائِزُ طَلَّاقُهَا فِي الْحَمْلِ
 نَفَهَمُهُ مِنْ مُقْتَضَى الْخِطَابِ
 عِدَّةُ ذَاتِ الْحَمْلِ حَتَّى تَضَعَا

مَنْ شَاءَ فَهُوَ الْمَنْهَلُ الْمَوْرُودُ
 بِحَسَبِ الْحَالِ الَّذِي عَلَيْهِ
 يَطَّأَهَا فَلَا رُجُوعَ فاعْلَمَنَّ
 فَإِنَّهَا كغَيْرِهَا مُبَاحَا (١)
 لِسُنَّةٍ وَبِدْعَةِ اللَّئَامِ
 لِعِدَّةِ النِّسَاءِ حِينَ حُلَّالَا
 فِيهِ فَإِنْ مَسَّ حَرَامًا أَمْسَى
 مِنْ قَبْلِ طَهْرِهَا وَعُغْسِلِ الرَّاسِ
 طَلَّاقُهُ وَهُوَ عَاصٍ يَقَعُ
 حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرْنَا
 وَوَافِقَ السُّنَّةِ يَوْمًا وَاتَّقَى
 بِوَضْعِهِ تَدْخُلُ تَحْتَ الْحِلِّ
 إِذْ ذَكَرَ الْعِدَّةَ فِي الْكِتَابِ
 فَاسْتَلْزَمَ التَّطْلِيقَ أَنْ يَتَّسِعَا

(١) مباحا منصوب على الحال.

(٢) مُسْتَقْبَلَا منصوب على الحال.

(٣) قوله: «ومن يطلق» أي في طهرٍ جامعها فيه أو في حال الحيض أو النفاس؛ فهو مبتدع أي واقع في البدعة، لأن الطلاق في هذه الأحوال يسمى طلاق البدعة، وهو واقع منه باتفاق أصحابنا وإن كان عاصيًا في ذلك، وعند ابن تيمية وابن القيم ومن وافقهما أنه لا يقع ولا تطلق به، والله أعلم.



وَهُوَ طَلَاقٌ بِخِلَافِ الْحَقِّ
 أَشْيَاخَنَا لِبَعْضِهَا قَدْ ذَكَرُوا
 فَإِنَّهَا تَطْلُقُ حِينَ عَاثَا
 وَقِيلَ بَلْ وَاحِدَةٌ فِي النَّظَرِ
 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِفِعْلِ لَا الْكَلِمِ
 كَالضَّرْبِ لَا يَكُونُ بِالْمَقَالِ
 عِنْدَهُمْ يَكُونُ كَالهَبَاءِ
 مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مَرَّاتٍ
 وَاحِدَةً إِذَا خَلَا مِنْ نِيَّةِ
 وَقِيلَ ثِنْتَانِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
 يَا هِنْدُ أَكْثَرَ الطَّلَاقِ فَاشْتَكِي
 عَنْ قَاضِي مِصْرِنَا أَبِي عَلِيٍّ (١)
 حَاكِمُنَا بِالْعَجْزِ أَنْ يُنْفِقَهَا
 لَكِنْ لَهُ تَزْوِيجُهَا بِالرَّغْبَةِ
 لَا غَيْرِهِ فَافْهَمْ وَكُنْ مُتَّبِعَهَا
 وَاحِدَةً تَطْلُقُ لَا جَدَالًا

وَقَدْ تَكُونُ بِدَعَةٍ فِي النَّطْقِ
 وَهِيَ أُمُورٌ عَدَّهَا لَا يُحْصَرُ
 مِنْ ذَلِكَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا
 تَطْلُقُ بِالثَّلَاثِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
 لِأَنَّ مَا الثَّلَاثُ إِيقَاعٌ عِلْمٌ
 فَالْقَوْلُ لَا يَنْوِبُ عَنْ أفعالِ
 فَذِكْرُهُ الثَّلَاثِ فِي الْإِنْشَاءِ
 وَهَكَذَا قَدْ جَاءَ عَنْ ثِقَاتِ
 وَبَعْضُهُمْ يَرُدُّهُ لِلنِّيَّةِ
 ثُمَّ ثَلَاثٌ أَكْثَرُ الطَّلَاقِ
 وَذَلِكَ إِنْ قَالَ لَهَا طَلَّقْتُكَ
 فَتَطْلُقُ الثُّنْتَيْنِ فِي الْمَرْوِيِّ
 وَكَالثَّلَاثِ حُكْمٌ مَنْ طَلَّقَهَا
 لَيْسَ لَهُ بَكْرُهَا مِنْ رَجْعَةٍ
 مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بِالثَّلَاثِ شُبَّهَا
 وَهُوَ مَعْنَى قَوْلٍ مَنْ قَدْ قَالَ

(١) هو العلامة الكبير الشيخ الشهير موسى بن علي بن عزة الأزكوي رحمته الله تعالى.

مَّتَّحِدٌ إِذْ لَا سِوَاهُ يُعْنَى
 يَحْكُمُ بِالْعَدْلِ عَلَى الْأَنَامِ
 مُلَازِمٌ لِضُرِّهَا وَإِثْمِهِ
 لِرَدِّهَا الزَّوْجَ مَتَى الضَّرُّ انْقَطَعَ
 فَكَالِثَلَاثِ وَبَعْدَ الْحَجْرِ
 وَكُلُّ مَا أَفْرَادُهُ تَقْوَمُ
 مَنْزِلَةَ الْأَعْدَادِ فِيمَا أَجْمَلُوا
 وَمَا بَقِيَ فَهُوَ عَلَيْهِ وَزُرُ
 كَمَا مَضَى فِي ذِكْرِ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ
 كَمِلاءِ بَيْتٍ أَوْ بِمِلاءِ الْمَسْجِدِ
 وَاحِدَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ قَصْدُ ثَبْتِ
 مُخَالَفِ الْعَدَدِ النَّجُومِ
 بِهَا وَلَكِنْ مَا عَلَيْهِ اتَّفَقُوا
 مَا طَلَعَتْ وَغَرَبَتْ غَزَالَهُ

فَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ وَأَمَّا الْمَعْنَى
 وَذَلِكَ أَنَّ حَاكِمَ الْإِسْلَامِ
 وَرَدَّهَا مُخَالَفٌ لِحُكْمِهِ
 فَكُلَّمَا طَلَّقَهَا الْقَاضِي رَجَعَ
 وَإِنْ يُطَلِّقُهَا بَعْدَ الشَّجْرِ
 وَعَدَدِ الرَّمْلِ كَذَا النَّجُومِ
 لِأَنَّهَا أَفْرَادُهُ تُنَزَّلُ
 فَتَقَعُ الثَّلَاثُ قَالَ الْبَحْرُ^(١)
 وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّ ذَاكَ وَاحِدَهُ
 وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهُ مِنْ عَدَدِ
 أَوْ مِلاءِ ثَوْجٍ^(٢) أَوْ قَفِيرٍ^(٣) طَلَّقَتْ
 لِأَنَّهُ يَظْهَرُ فِي التَّعْظِيمِ
 وَإِنْ نَوَى الثَّلَاثَ قِيلَ تَطَلَّقُ
 وَاحِدَةً إِنْ قَالَ فِي الْمَقَالَةِ

(١) البحر ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) الثَّوْجُ: بِالْمَثَلِثَةِ وَعَاءٌ يُجْعَلُ عَلَى الْحِمَارِ يُحْمَلُ فِيهِ الْأَشْيَاءُ، وَهُوَ يَصْنَعُ مِنْ سَعْفِ النَّخْلِ.
والقفير هو المكتل. اهـ. (المصنف)

(٣) الثَّوْجُ بِالثَّاءِ الْمَثَلِثَةِ وَعَاءٌ مِنْ خَوْصِ نَخْلَةٍ، تَحْمَلُ فِيهِ أَشْيَاءَ عَلَى ظَهْرِ الْحَمِيرِ، وَالْقَفِيرُ: وَيُقَالُ لَهُ الْقَفِيرُ بِالزَّيِّ إِذَا أَيْضًا مِنْ الْخَوْصِ يَحْمَلُ فِيهِ عَلَى رَأْسِ الْإِنْسَانِ مِثْلَ التَّمْرِ أَوْ الْحَبِّ أَوْ الْأَرْزِ.



لِأَنَّ مَا التَّائِيْدُ لَنْ يُفِيْدَا
وَإِنْ يُقَدِّمُ كُلُّ مَا تَعَدَّدَا
كَذَا الْعُرُوبُ فَافْهَمَنَّ الْمَعْنَى
وَأَلَّهُ الشَّرْطِ إِذَا مَا كَرَّرَا
تَعَدَّدُ الطَّلَاقِ مِثْلُ الشَّرْطِ
تَطْلِيْقَةً مِنْ قَبْلِهَا تَطْلِيْقَهُ
مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا
وَهِيَ لَهَا تَطْلِيْقَةٌ تُمَثَّلُ
وَمَنْ يَكُنْ مُسْتَثْنِيًّا لِلْكُلِّ
إِلَّا إِذَا اسْتَثْنَى الْأَقْلَّ كَانَ لَهُ
مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مُطَلَّقَهُ
مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ يَا طَالِقُ
إِلَّا إِذَا كَانَ بِذَلِكَ قَدْ نَوَى
وَطَالِقٌ عَيْنَاكِ أَوْ يَدَاكِ

فِيْمَا عَلِمْنَا عَدَدًا مَعْدُودًا
طَلَّاقُهَا حَيْثُ الطُّلُوعُ وَجِدَا
وَاحِدَةً وَاحِدَةً فَتَفَنَّى
وَعَلَّقَ الطَّلَاقَ فِيْمَا ذَكَرَا
كَانَ تَقْمٌ وَإِنْ تَسِرَ لِلْخَطِّ
تَمْضِي اثْنَتَانِ فَافْهَمِ الدَّقِيْقَةَ
إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَلَهُ مَا لَأَنَّا^(١)
وَقَوْلُهُ إِلَّا ثَلَاثًا يَبْطُلُ
لَا يَنْفَعُهُ بِرَأْيِ الْكُلِّ
مَا أَخْرَجَ اسْتِثْنَاؤُهُ وَحَوْلَهُ
فَهُوَ اثْنَتَانِ عِنْدَهُ مُعَلَّقَهُ
وَاحِدَةً وَهُوَ مَقَالٌ صَادِقُ
زِيَادَةٌ فَلَا عِتْبَارُ بِالنَّوَى
تَطْلُقُ فِيْمَا قِيلَ أَوْ أُذْنَاكِ

(١) أراد بقوله: «فله ما لاثا» أي ما استثنى، والمعنى إذا قال لها: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين فإنها تطلق واحدة، وذلك على جعل الاستثنا معتبراً، فيما إذا استثنى الأكثر، وقيل: لا إلا إذا كان مساوياً، وقيل: لا يعتبر إلا إذا استثنى الأقل كقوله: أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة، وقيل: لا يَنْفَعُهُ استثناؤه إذا قدم الطلاق، وأما إذا استثنى الكُلَّ فلا يعتبر استثناؤه قولاً واحداً، كقوله: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً فإنها تطلق ثلاثاً عند جميع من يَرَى أنها تطلق بذلك ثلاثاً، والله أعلم.

وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ
 فِي طَالِقِ أُمْسٍ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ
 لِأَنَّ أُمْسٍ قَدْ مَضَى لَا يُدْرِكُ
 وَالْمُثْبِتُونَ أَلْغَوْا التَّقْيِيدَ
 مَنْ قَالَ لِلزَّوْجَةِ طَلَّقْتُ اسْمَكَ
 فَالاسْمُ لَا يَطْلُقُ لَكِنْ جِسْمُهَا
 وَطَالِقٌ لِسُنَّةِ الطَّلَاقِ
 وَطَالِقٌ أَنْتِ طَلَّاقِ السُّنَّةِ
 إِنْ كَانَ قَدْ جَامَعَهَا وَلَمْ تَحِضْ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي طَهْرٍهَا مَا مَسَّهَا
 وَمَنْ عَلَى الصَّبِيَانِ يَوْمًا مَرًّا
 فَقَالَ أُمَّ وَاحِدٍ مُطَلَّقَهُ
 لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي قَدْ يَقَعُ
 وَالْجَدُّ وَالْهَزْلُ سَوَاءٌ هَاهُنَا
 وَمِثْلُهُ مَنْ أَيْقَظَتْهُ خِدْتُهُ
 فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فَتَطْلُقُ

إِذْ لَمْ يَكُ الطَّلَاقُ ذَا أَجْزَاءِ
 نَفَاهُ قَوْمٌ وَسِوَاهُمْ أَلْزَمَا
 طَلَّاقَهُ بِذَلِكَ لَيْسَ يُسَلِّكُ
 وَأَثْبَتُوا طَلَّاقَهُ الْمَفِيدَا
 يَا هَذِهِ وَقَدْ تَرَكْتُ جِسْمَكَ
 وَذَاتُهَا دَلَّ عَلَيْهَا إِسْمُهَا
 فَإِنَّهَا تَطْلُقُ بِاتِّفَاقِ
 تَطْلُقُ بَعْدَ طَهْرِهَا مِنْ حَيْضَةٍ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ جَامَعَهَا حَتَّى رَفَضَ
 فَإِنَّهَا تَطْلُقُ حِينَ حَسَّهَا^(١)
 وَإِبْنُهُ فِيهِمْ وَلَمَّا يَدْرَى
 تَطْلُقُ زَوْجَهُ مَقَالًا وَثَقَّهُ
 طَلَّاقُهُ لَهَا إِذَا مَا يُوقَعُ
 وَكَانَ بِالصَّرِيحِ نُطْقًا أَعْلَنَا
 بِذَلِكَ ظَنَّ أَنْ تِلْكَ زَوْجَتُهُ
 زَوْجَتُهُ لِلْقَصْدِ فِيمَا يَنْطِقُ

(١) أي حين طلقها، والحسُّ القطع، كئى به عن الطلاق لكونه يقطع عصمة الزواج.



وَلَيْسَ كَالْوَهْمِ وَلَا كَالْغَلَطِ
 فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ
 لَا غَلَطٌ عَلَيْهِ وَالَّذِي رُفِعَ
 لَا غَلَتُ قَالَ وَتِلْكَمُ لُغَةٌ
 لَا أَنَّ جَابِرًا كَمَا قَدْ زَعَمَا
 فَإِنْ تَشَأْ ذَلِكَ فَطَالِعْنَا
 فَإِنَّهُمْ قَالُوا بِأَنَّ التَّاءَ
 وَجَابِرٌ أَطْلَقَهُ مَجَازًا
 وَشَيْخُهُ الْبَحْرُ^(٢) إِلَى هَذَا سَبَقُ
 وَمِثْلُهُ قَدْ جَاءَ فِي الْمَوْجُودِ
 فَجَابِرٌ لِشَيْخِهِ قَدْ تَبِعَا
 وَإِنْ يُطَلَّقُ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا
 وَأَحْفَظُ الْخِلَافَ فِي النَّسِيَانِ
 وَمِثْلُهُ الْمَجْبُورُ حَتَّى طَلَّقَا
 وَالْعَفْوُ وَقِيعٌ عَنِ الْجَمِيعِ
 وَفِي الطَّلَاقِ إِنْ يُعَلَّقْنَا

فَإِنَّهُ الْمَرْفُوعُ دُونَ شَطَطِ
 أَصْلَحْتِنِي فَقَالَ قَدْ طَلَّقْتَ
 عَنْ جَابِرٍ^(١) بِالتَّاءِ مَكَانَ الطَّاءِ وَقَعَ
 لِذَلِكَ الْمَعْنَى أَتَتْ مُبَلَّغَةً
 لَا يَسْتَطِيعُ النُّطْقَ بِالطَّاءِ فَاعْلَمَا
 كُتِبَ اللُّغَاتِ فِيهِ تَعْرِفْنَا
 فِي غَلَطِ الْحِسَابِ فَرَفًّا جَاءَ
 وَقِيلَ فِيهِ لُغَةٌ قَدْ حَازَا
 فَإِنَّهُ لَا غَلَتُ بِهَا نَطَقُ
 عَنْ شَيْخِهِ أَيْضًا فَتَى مَسْعُودِ
 لَا زَالَ يَقْفُو إِثْرَهُ مُتَّبِعَا
 قِيلَ الطَّلَاقُ صَارَ مِنْهُ مَاضِيًا
 وَمِثْلُهُ السَّهُوُ لَدَى الْمَعَانِي
 فَالْخُلْفُ فِي طَلَاقِهِ قَدْ أُطْلِقَا
 مِنَ الْإِلَهِ الْوَاحِدِ السَّمِيعِ
 فَذَلِكَ التَّعْلِيقُ قَسْمَانَا

(١) يعني جابر بن زيد الذي روى خبر لا غلت على مسلم.

(٢) البحر هو ابن عباس.

لَغَائِبٍ لَمْ يُدْرَ كَيْفَ حَالُهُ وَذَاهِبٍ مَعْدُومَةٌ أَحْوَالُهُ
 وَمُمْكِنٍ يُدْرَى وَلَكِنْ يَمْنَعُ وَقُوعَهُ الشَّرْعُ فَلَيْسَ يَقَعُ
 وَمُمْكِنٍ يَجُوزُ فِعْلُهُ مَعَا وَتَرْكُهُ عَلَى سِوَاءِ شُرْعَا
 وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ يَخُصُّهُ حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ
 فَإِنْ يُعَلِّقُهُ بِفِعْلٍ جَائِزٍ كَقَوْلِهِ إِنْ سِرْتُ لِلْمَجَائِزِ (*)
 فَأَنْتَ مِنِّي طَالِقٌ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ مِنْهُ وَكَذَا نَظِيرُهَا
 وَإِنْ يُعَلِّقُهُ بِمُمْكِنٍ مَنَعَ وَجُودَهُ الشَّرْعُ فَحَالًا قَدْ يَقَعُ
 كَقَوْلِ مَنْ قَالَ إِذَا لَمْ أَشْرَبِ خَمْرًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَاجْتَبِ
 فَإِنَّ شُرْبَهُ لِذَلِكَ حُجْرًا فَيَقَعُ الطَّلَاقُ حِينَ ذَكَرَا
 وَقَيْدُهُ يَلْزِمُهُ الْإِلْغَاءُ إِذْ فِي اعْتِبَارِ قَيْدِهِ إِغْرَاءُ
 يَحْمِلُهُ عَلَى شَرَابِ الْخَمْرِ لِتَسْلَمَنْ لَهُ ذَوَاتُ الْخِذْرِ
 وَإِنْ بِمَعْدُومٍ يُعَلِّقَنَّ فَإِنَّهَا بِالْحَالِ تَطْلُقَنَّ
 كَقَوْلِ مَنْ قَالَ إِذَا شَرَبْتُ (٢) مَا دَاخِلَ الْكَوْزِ فَقَدْ طُلِّقْتُ

(١) المجائز هي مواضع الصلاة للنساء في عُزْفَانَا.

(*) قلت: وتطلق على المواضع التي تغتسل فيها النساء من الأفلاج. (إسماعيل)

(٢) قوله: «كقول من قال إذا شربت» أقول: في هذا المثال نظر، والذي يظهر لي أنها لا تطلق في هذه الصورة، فإن قال لها: إذا شربت ما في داخل هذا الكوز فماذا عليها من الطلاق إذا لم تشربه؟ وما الفرق في هذا إذا كان في الكوز ماء أو لم يكن فيه ماء؟ إذا لم تشربه فالطلاق معلق بالشراب، فإن لم تشرب فلا شيء عليها، فلعل الشيخ أراد أن يُمَثَّلَ للمعدوم بما إذا قال لها إن لم تشربي الماء الذي في داخل هذا الكوز فأنت طالق ولم يكن فيه ماء فإنها تطلق من حينها على ما يظهر، وليس هذا مثل الإيلاء الذي يؤجل أربعة أشهر، لأن فعل ما علق عليه =



وَلَمْ يَكُنْ بِالْكُوزِ شَيْءٌ يُشْرَبُ
 إِذْ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالتَّعْلِيْقُ
 وَمِثْلُهُ الشَّرْطُ الَّذِي لَمْ يَقْدِرِ
 كَإِنْ صَعَدَتْ لِلسَّمَاءِ فَأَنْتِ
 فَالشَّرْطُ فِي هَذِي الوُجُوهِ يُهْدَرُ
 وَإِنْ يَكُنْ بِغَائِبٍ قَدْ قَيَّدَا
 كَقَوْلِهِ إِنْ شَاءَ جِبْرَائِيلُ
 وَهَكَذَا إِنْ شَاءَتِ البَهِيمَةُ
 فَالغَيْبُ فِيهَا أَبَدًا مَعَهُودٌ
 وَأَكْثَرُ المَقَالِ فِيهَا تَطْلُقُ
 وَمَنْ يَقُلْ إِنْ كُنْتُ مَلْعُونًا كَمَا
 فَقِيلَ غَيْبٌ أَمْرُهُ لَمْ يُدْرَى
 لِكِنِّي أَقُولُ إِنْ كَانَ مُصِرُّ
 لِأَنَّهُ المَلْعُونُ حُكْمًا ظَاهِرًا
 فَإِنَّهَا تَطْلُقُ ثُمَّ تَذْهَبُ
 يُلْغَى فَلَا يُعَلَّقُ التَّطْلِيْقُ
 عَلَى وَقْعِهِ صُنُوفُ البَشَرِ
 طَالِقَةٌ وَالبَحْرُ إِنْ شَرِبَتْ
 لَكِنْ طَلَقَهَا إِذَا يُعْتَبَرُ
 فَالْخَلْفُ فِي طَلَقِهَا قَدْ وَجِدَا
 فَطَالِقٌ أَوْ شَاءَ مِيكَائِيلُ
 إِذْ لَمْ تَكُنْ مَشِيئَةً مَعْلُومَةً
 وَالْخَلْفُ فِي طَلَقِهَا مَوْجُودٌ
 وَبَعْضُهُمْ بِالْوَقْفِ عَنْهَا يَنْطِقُ
 قُلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ تَحْكُمَا
 وَرَبُّهُ أَوْلَى بِذَلِكَ أَمْرًا
 فِي حَالِهِ تَطْلُقُ مِنْ حِينِ ذَكَرُ
 أَوْ لَا فَلَا طَلَاقَ عِنْدِي صَائِرًا

= الطلاق صار مستحيلًا ولا ينفعها شرب ما يوضَعُ في ذلك من الماء في ذلك الكوز من بعد لأن التعليق واقع على أمر مستحيل الوجود في تلك الحال، وهو الماء المعروف بلام العهد فلا ينصرف إلى ماء غيره، فليُنظَرُ في ذلك، فإنه بحث مهم جدًا، وهكذا فيما قاله في المثالين التاليين نظر أيضًا وهو قوله:

كأن صعدت والبحر إن شربت، فينبغي أن يكون التمثيل بقوله: إن لم تصعدي إلى السماء وإن لم تشربي ماء هذا البحر.

فَأَنْتِ طَالِقٌ مَقَالٌ* النَّذْلِ
 مِنْهُ سِوَى الْقَلِيلِ حِينَ يُعْطَى
 وَأَكْثَرُ النَّاسِ قَلِيلُ عَقْلِ
 قَلَّةِ عَقْلِهِ بِمَا قَدْ فَعَلَا
 تَطْلُقُ فِي الْوَقْتِ رَوَاهُ الصَّادِقُ
 فَمِنْ هُنَا صَحَّ لَهُ الْإِلْغَاءُ
 بِمَوْتِهِ طَلَاقُهَا يُقَدَّرُ
 أَحْكَامُهَا أَحْكَامُ مَنْ قَدْ طَلَّقَهُ
 تَأْخُذُ مِنْ مِيرَاثِهِ هَيَّيَا
 عَنْهَا فَتَعْتَدُ لِمَا قَدْ فَاتَا
 وَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا
 وَلِلطَّلَاقِ لَمْ يَرَ الْوُقُوعَا
 فَمِنْ هُنَاكَ قَالَ مَا قَدْ قَالَا
 إِذْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ بِهِ يُعْلَقُ
 فِي مَجْلِسِ الْقَوْلِ فَأَمَرَهَا مَشَى
 مِنْ بَعْدُ لَا طَلَاقَ فِيمَا جَاءَتْ

وَإِنْ أَكُنْ أَنَا قَلِيلَ الْعَقْلِ
 فَإِنَّهَا تَطْلُقُ إِذْ لَمْ يُعْطَى
 وَكَامِلُ الْعَقْلِ عَدِيمُ الْمَثَلِ
 وَقَوْلُ هَذَا النَّذْلِ^(١) دَلَّنَا عَلَى
 وَقَائِلٍ إِنْ مِتُّ أَنْتِ طَالِقٌ
 وَذَلِكَ شَرْطٌ بَاطِلٌ هَبَاءُ
 وَبَعْضُهُمْ لَشَرْطِهِ يَعْتَبِرُ
 تَكُونُ بَعْدَ مَوْتِهِ مُطَلَّقَةً
 فَإِنْ يَكُنْ طَلَاقُهَا رَجْعِيًّا
 فَهِيَ كَذَاتِ رَجْعَةٍ قَدْ مَاتَا
 أَوْ بَائِنًا فَتَمْنَعُ الْمِيرَاثَا
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَبْطَلَ الْجَمِيعَا
 فَاعْتَبَرَ الشَّرْطَ مَعَا وَالْحَالَا
 وَطَالِقٌ شِئْتِ فَتِلْكَ تَطْلُقُ
 وَإِنْ يَقُلُ إِنْ شِئْتِ فَهِيَ إِنْ تَشَا
 وَإِنْ تَقُمِ وَلَمْ تَشَا وَشَاءَتْ

* مقال منصوب على نزع الخافض أي في مقال. (إسماعيل)

(١) «النذل»: الخسيس الديني.



فَوَلَدَتْ خَلْقًا خَفِيًّا مُنْكَرًا
 فَتِلْكَ شُبْهَةٌ عَلَيْهَا تُحْتَى
 وَذَلِكَ الْحُكْمُ لِكُلِّ مُشْكِلٍ
 أَوَّلَ فَجْرِ مِنْهُ حِينَ يُشْرِقُ
 مِنْهُ وَذَا الْقَوْلُ إِلَيْهِ مِيبِي
 وَلَا أَرَى تَصْوِيبَهُ مِنَ الْجَلِي
 فَالشَّهْرُ بِالْهَيْلَالِ نَعْرِفْنَهُ
 أَنْ يَفْعَلَ الْيَوْمَ كَذَا وَمَا وَفَى
 فِي يَوْمِهِ مَا قَالَهُ مُمْتَثِلًا
 تَفْسُدُ وَالْبَعْضُ يَرَى التَّحْلِيلًا
 فَهِيَ كَحُكْمِهِ عَلَى سَوَاءٍ
 فَاعِلُهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ تَرْكِئِهِ
 فَهُوَ لِغَيْرِ رَبِّهِ قَدْ عَظَّمَا
 إِذْ آثَرَ الْمَخْلُوقَ فِي الْإِيمَانِ
 لَا مِنْ صَرِيحِهِ وَلَا الْمُكْنَى
 إِنْ جَاءَ بِالتَّغْلِيْقِ فِي التَّطْلِيْقِ
 بِحَرْفِهِ فَهُوَ يَمِينُ الْمُقْسَمِ

وَطَالِقٌ إِذَا وَلَدَتْ ذَكَرًا
 لَمْ يُدْرَ أَهْوَ ذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى
 طَلَّاقُهَا سَلَامَةٌ لِلرَّجُلِ
 وَطَالِقٌ فِي رَمَضَانَ تَطْلُقُ
 وَقِيلَ بَلْ عِنْدَ دُخُولِ اللَّيْلِ
 وَالْأَصْلُ مَا لِمَقَالِ الْأَوَّلِ
 لِأَنَّ لَيْلَ رَمَضَانَ مِنْهُ
 وَقِيلَ فِيمَنْ بِالطَّلَاقِ حَلْفًا
 لَا يَطَأُ الزَّوْجَةَ حَتَّى يَفْعَلَا
 وَالْخُلْفُ إِنْ وَطَّئَهَا فَقِيلَا
 وَقِيلَ إِنَّهَا مِنَ الْإِيْلَاءِ
 وَحَلِفُ الطَّلَاقِ نَوْعٌ مَعْصِيَةٌ
 لِأَنَّهُ بِغَيْرِ رَبِّي أَفْسَمَا
 وَذَلِكَ مِنْ رَكَائَةِ الْإِيمَانِ
 وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ يُبْنَى
 لِكِنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّغْلِيْقِ
 وَإِنْ يَكُنْ أَرْسَلَهُ كَالْقَسَمِ



زَوْجَتِهِ إِنَّ كَذَا مَا عِنْدِي
وَالْقَوْلُ بِالطَّلَاقِ مِمَّا أُحَدِّثُ
وَهُوَ مِنَ الْمَرْجُوحِ كَيْفَ يَأْتِي
كَفَّارَةَ الْحِنْثِ إِذَا مَا التَزَمَهُ
بِهِ وَلَمْ يَقُلْ عَلَيَّ فَاعْرِفَا
هِنْدٌ فَقِيلَ إِنَّ هَذَا يَلْزِمُ
الزَّيْمَةَ خِلَافَ مَا لَمْ يُلْزِمَا
شَهْرًا مِنَ الْعَامِ لَهُ مَعْلُومًا
بِالْحَجِّ بِالصَّلَاةِ بِالصِّيَامِ
مِنْ بَعْدِهِ طَرًّا يُسَمَّى قَسَمًا
مُنْعَقِدًا فَحَلُّهُ قَدْ بَانَ
فَإِنَّكَ بَعْدَ حَلِّهِ هَبَاءٌ
عَنِّي فَأَنْتِ فِي الْمَحَلِّ الْأَوَّلِ
مَرَّةً مِنَ التَّغْلِيْقِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
عَلَى سِوَاهُ إِنْ أَتَى أَوْ صُرِفَا
فَيَدْخُلُ النُّذُورَ وَالْأَيْمَانَ
وَلَا الظُّهَارَ لَا وَلَا الْعِتَاقَا

كَقَوْلِ زَيْدٍ بِطَّلَاقِ هِنْدٍ
وَالْخُلْفُ فِي طَلَاقِهَا إِنْ حَنَثَا
فَرُعٌ عَلَى الطَّلَاقِ بِالنِّيَّاتِ
إِذْ غَايَةُ الْيَمِينِ أَنْ تُلْزِمَهُ
فَكَيْفَ يَلْزِمُهُ مَا حَلَفَا
أَمَّا وَلَوْ قَالَ عَلَيَّ تَحْرُمُ
لِأَنَّهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ وَمَا
فَقَوْلُهُ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَا
خِلَافَ قَوْلِهِ لَدَى الْأَقْسَامِ
فَقَوْلُهُ السَّابِقُ إِلْزَامٌ وَمَا
ثُمَّ الطَّلَاقُ حَلٌّ مَا قَدْ كَانَا
فَإِنْ يَجِي مِنْ بَعْدِهِ اسْتِثْنَاءٌ
فَطَالِقٌ إِلَّا إِذَا لَمْ تَرَحَلِي
مِنْ حِينِهَا تَطْلُقُ وَهُوَ غَيْرُ مَا
فَذَلِكَ التَّغْلِيْقُ أَمْرٌ أُوقِفَا
وَإِذَا رُجُوعُ الْمَرْءِ عَمَّا كَانَا
لَا يَدْخُلُ النِّكَاحَ وَالطَّلَاقَا



لأنه يكون كالإنكار
كعشرة من مئة فلتتبه
به وذا خلاف ما قد مرّا
فقد أراد مثل هذا المعنى
يكون الاستثناء فيها آتي
واحدة فالاستثناء حلاً
وهو بالاستثناء إسماً يُعهد
مُخْتَلِفٌ وَقَدْ أَحَارَ الذُّهْنَ
يُفَوِّتُ عَدَّهُ عَنِ الْحِسَابِ
فِي الْوَهْمِ مَنْ يَظُنُّ أَنْ لَا يَقَعُ
وَنَسَأَلَ الْمَنَّانَ حِفْظَ الْقَلَمِ

كَذَاكَ لَا يَدْخُلُ فِي الْإِفْرَارِ
لَكِنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمُقَرَّبِ^(١)
لأنه بيان ما أقرّا
ومن أجاز في الطلاق استئنا
وذلك مع تعدد الطلقات
كانت طالق ثلاثاً إلا
أو أنه أراد ما يُقَيِّدُ
فَاتَّحَدَ الْإِسْمُ وَأَمَّا الْمَعْنَى
وَعَلَطُ الْأَفْهَامِ مِنْ ذَا الْبَابِ
وَبِاخْتِلَافِ الْإِصْطِلَاحِ يَقَعُ
فَنَسَأَلَ اللَّهُ ثَبَاتَ الْقَدَمِ

باب الخلع

عَنْ نَفْسِهَا غُرْمًا عَلَى رَغْبَتِهِ
مُخْتَلِفَاتُ اللَّفْظِ لَا الْمَعَانِي
تَغْيِيرُهُمْ وَالْقَصْدُ مِنْهَا عُرْفًا

الْخُلْعُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ زَوْجَتِهِ
وَهُوَ مَعَ الْفِدَاءِ وَالْبُرْآنِ
وَلِاخْتِلَافِ الْإِعْتِبَارِ اخْتَلَفَا

(١) قوله: «في المُقَرَّبِ به» أُل في المقر موصولة، أي في الذي أقرَّ به، وذلك في الإفراق.

لَوْ قَعَدَا فِي مَجْلِسٍ وَاتَّفَقَا
 دَلَالَةُ الْحَالِ عَلَى الْمَعَانِي
 وَمِثْلُهُ شِرَاؤُهَا الطَّلَاقَا
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَى أَبُوهَا
 فَقِيلَ خُلِعُ وَأَنَاسُ قَالُوا
 إِلَّا إِذَا كَانَ بِأَمْرِهَا اشْتَرَى
 وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ
 كَذَاكَ إِنْ كَانَتْ صَبِيَّةً فَمَا
 تَزْوِجُهُ يَمْضِي وَمَهْمَا خَالَعَا
 وَإِنْ تَكُنْ بِنَفْسِهَا تَوَلَّتِ
 لِأَنَّ فِعْلَهَا يُرَدُّ دُونَهُ
 وَقِيلَ هَذَا الْخُلْعُ مَوْقُوفٌ إِلَى
 وَالْخُلْفُ فِي مُرَاهِقٍ هَلْ يَمْضِي
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ دَفَعْتَهُ يَوْمًا

يَثْبُتُ لَوْ قَدْ غَلَطَا إِذْ نَطَقَا
 أَدَلُّ مِنْ دَلَالَةِ اللِّسَانِ
 مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ لَهُ اتِّفَاقَا
 طَلَّاقَهَا فَالْخُلْفَ أَصْحَبُوهَا
 لَيْسَ بِخُلْعٍ وَهُوَ الْمَقَالُ
 فَإِنَّهُ كَنَفْسِهَا حِينَ شَرَى
 وَإِنَّمَا الْأَوَّلُ عِنْدِي أَثْبُتُ
 يَصْنَعُهُ الْوَالِدُ كَانَ مُحْكَمًا
 يَجْرِي^(١) وَكُلُّ مَا يَكُونُ صَانِعًا
 ذَلِكَ قِيلَ تَخْرُجَنُ بِطَلْقَةِ
 فَذَلِكَ الصِّدَاقُ يُلْزِمُونَهُ
 بُلُوغَهَا تُتِمُّهُ أَوْ لَا فَلَا
 كَبَالِغٍ وَقِيلَ لَيْسَ يَمْضِي
 عَنْ بُضْعِهَا^(٢) فَتَالَ مِنْهَا غَرْمًا

(١) «يجري» بالراء المهملة، وفي أكثر النسخ بالزاي من الإجزاء والأول أظهر.

(٢) «البضع» بضم الضاد؛ الجماع والمراد أنها إذا أعطته عوضًا من المال على أن يترك جماعها يومًا أو أيامًا، فقيل: إن ذلك خُلْع، والراجع ما صححه المصنف رَحِمَهُ اللهُ، أنه ليس بخلع إلا إذا كان لمدة أربعة أشهر فما فوقها، وامتنع عن جماعها من أجل العوض فإنها تبين منه قياسًا على الإيلاء لاتحاد العلة، وهي الامتناع عن الجماع، هكذا عندي، والله أعلم.



لَيْسَ بِخُلْعٍ هَكَذَا يَزُوونَهُ
 مِنْ حَيْضِهَا قَبْلَ جِمَاعِ يَجْرِي
 بِمَطْلَبٍ مِنْهَا وَبِالْمَهْرِ رَضِي
 كَمَثَلٍ مَنْ قَدْ طَلَّقَتْ تُعَدُّ
 لِأَنَّ ذَاكَ الْخُلْعَ لَيْسَ يَلْزَمُ
 قَدْ قِيلَ بِالتَّصْحِيحِ وَالتَّمْرِيضِ
 أَوْ مُكْرَهُ جَبْرَهُ السُّلْطَانُ
 كُلُّ بَمَا بَانَ لَهُ تَكَلَّمَ
 إِذْ لَمْ يَكُنْ عَنِ اخْتِيَارٍ يَنْبُتُ^(٢)
 إِلَّا إِذَا خَالَعَهَا الْمَجْنُونُ
 إِذْ سَبَبُ التَّكْلِيفِ عَنْهُمَا رُفِعَ
 وَقِيلَ فَسَخٌ لِلنِّكَاحِ الْبَائِنِ
 وَجَابِرِ بْنِ زَيْدِ النَّبْرَاسِ
 يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمَا جِهَارًا

فَقِيلَ خُلْعٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ
 وَيُسْتَحَبُّ الْخُلْعُ بَعْدَ الطُّهْرِ
 وَإِنْ يَكُنْ خَالَعَهَا فِي مَرَضٍ^(١)
 وَمَاتَ قِيلَ إِنَّهَا تَعَدُّ
 وَقِيلَ عِدَّةُ الْوَفَاةِ تَلْزَمُ
 وَذَلِكَ مِنْ تَصَرُّفِ الْمَرِيضِ
 كَذَلِكَ إِنْ خَالَعَهَا السَّكَرَانُ
 فِيهِ وَقُوعِهِ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ
 فَقَائِلٌ بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ
 وَقَائِلٌ بِأَنَّهُ يَكُونُ
 أَوْ الصَّبِيِّ فَهَنَّاكَ يَمْتَنِعُ
 وَحُكْمُهُ مِثْلُ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ
 وَهُوَ مَقَالٌ لِفَتَى عَبَّاسٍ
 لَوْ كَانَ قَدْ خَالَعَهَا مِرَارًا

(١) قوله: «في مَرَضٍ» أي وهو مريض، ولكن كان بمطلب منها، فالظاهر أن الخلع صحيح؛ لأن التصرف في المهر إنما كان منها، وهي صحيحة جائزة التصرف، أما إذا كانت هي المريضة فخالعته بمهرها على أن يُطَلِّقَهَا فَمَا هُنَا يَكُونُ الطَّلَاقُ وَاقْعًا، وَيَبْقَى الْمَهْرُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ التَّصَرُّفِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهَا فِي مَرَضٍ مَانِعٍ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَهَلْ هُوَ يَرِثُهَا أَمْ هُوَ طَّلَاقٌ بَائِنٌ، أَحْسِبُ أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) «ينبت»: بالنون أي يحدث، مأخوذ من نبت الزرع، وهو ظهور بعد عدم.

وَبِالثَّلَاثِ لَا يُقَيِّدُنَا
 وَكُلُّ مَنْ يَجْعَلُهُ طَلَاقًا
 وَاللَّهُ رَبِّي ذَكَرَ الْفِدَاءَ
 وَهُوَ دَلِيلُ أَهْلِ هَذَا الْقَوْلِ
 وَالْمُتَأَخِّرُونَ صَحَّحُوهُ
 بَنَوْا عَلَيْهِ أَكْثَرَ الْفَتَاوِي
 وَسَكَّتُوا^(١) عَنِ الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
 وَالْبَحْرُ مِثْلُ إِسْمِهِ قَدْ جَمَعَا
 مَا حَالَةُ الْأَفْهَامِ مَعَ أَفْهَامِهِمْ
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالطَّلَاقِ
 فَالْفَسْخُ إِخْرَاجٌ كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ
 تَبْقَى بَقِيَّةٌ مَعَ الطَّلَاقِ
 وَلَا كَذَاكَ عِنْدَ هَذَا الْفَسْخِ
 وَمَا لِرُزُوجِهَا إِلَيْهَا مَرْجِعٌ

عِنْدَهُمْ كَمَنْ يُطَلِّقُنَا
 فَبِالثَّلَاثِ قَيَّدَ الْإِطْلَاقَا
 فِي آيَةِ الطَّلَاقِ نَصًّا جَاءَ
 مُسْتَنْبَطًا مِنْ مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ
 وَاعْتَمَدُوهُ حِينَ رَجَّحُوهُ
 وَجَعَلُوهُ لِلْفُرُوعِ حَاوِي
 وَهُوَ مِنَ الصَّحَّةِ أَعْلَى مَنْزِلِ
 عِلْمًا وَجَابِرٌ لِدَاكٍ قَدْ وَعَى
 لَا يَبْلُغُ الْعَقْلُ إِلَى مَرَامِهِمْ
 يَعْرِفُهُ مَنْ لِلْمَعَالِي رَاقِي
 وَذَا الطَّلَاقِ حَلٌّ ذَا الْمَعْيَنِ
 تَابِعَةً لِرُزُوجِهَا الْمِطْلَاقِ^(٢)
 فَحَالَةُ الْفَسْخِ كَحَالِ النَّسْخِ
 كُرْهًا عَلَى الْقَوْلَيْنِ حِينَ يَخْلَعُ

(١) «وَسَكَّتُوا»: أي سَكَتُوا عن القول بأن الخُلْعَ فسخٌ.

«فائدة»: يظهر ثمرة الخلاف في الخُلْعِ أهو فسخٌ أو طَلَّاقٌ فيما إذا خالعتها ثلاث مرات فعلى القول بأنه فسخٌ فله أن يتزوجها تزويجًا جديدًا، وعلى القول بأنه طلاقٌ فليس له ذلك حتى تنكح زوجًا غيره.

(٢) «المطلق»: الرجل غير الحازم.



فِيهِ وَعِنْدِي لِلرُّجُوعِ ضَعْفُ
 إِنَّ شَاءَهَا وَهُوَ السَّبِيلُ الْأَقْوَمُ
 أَوْجٍ مِنَ الظُّهُورِ غَيْرُ مُخْتَفِي
 طَلَقَهَا الْبَائِنِ حَتْمًا فَاسْتَبِنَ
 فَلَيْسَ لِلرَّجْعَةِ ثُمَّ مَسَلُكَ
 وَلَا يَجِي الطَّلَاقُ بَعْدَ الْخُلْعِ
 بَقَاءِ الْأَعْتِدَادِ فِي وَثَاقِهِ
 أَخَذُ الْفِدَا مِنْهَا لَهُ حَلَالٌ
 وَاخْتَلَعَتْ مِنْهُ بِمَا قَدَّ أَمَّهَرَا
 لِأَنَّهُ خَادَعَهَا وَغَرَّهَا
 لَيْسَ يَطِيبُ كَيْفَ بِالتَّدَلُّسِ
 إِلَّا لِحَامِلٍ إِلَى أَنْ تَضَعَهُ
 وَإِرْثُهُ مِنْهَا كَذَلِكَ فَاتَا
 مِنْ زَوْجَةٍ قَالُوا عَلَى شِقَاقِ
 جَاءَ بِهِ عَنْ رَبِّنَا الْبَيَانُ

وَإِنْ يَكُنْ عَنْ إِذْنِهَا^(١) يُخْتَلَفُ
 وَمَنْهَجُ التَّجْدِيدِ عِنْدِي أَسْلَمُ
 لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فَسَخًا فَهُوَ فِي
 وَإِنْ يَكُنْ مِنَ الطَّلَاقِ فَهُوَ مِنْ
 وَإِنَّهَا بِنَفْسِهَا لِأَمْلِكُ
 وَالْخُلْعُ يَعْقُبُ الطَّلَاقَ الرَّجْعِي
 لِأَنَّ فِي الرَّجْعِيِّ مِنْ طَلَاقِهِ
 لِذَلِكَ إِنْ خَالَعَهَا يُقَالُ
 وَإِنْ يَكُنْ طَلَّقَهَا وَسَتَرَا
 كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ الْمَهْرَا
 وَمَالُهَا مِنْ غَيْرِ طِيبِ الْأَنْفُسِ
 لَا يَجِبُ الْإِنْفَاقُ لِلْمُخْتَلِعَةِ
 وَلَا لَهَا إِرْثٌ إِذَا مَا مَاتَا
 وَلَا يَجُوزُ الْأَخْذُ لِلصَّدَاقِ
 لِأَنَّ ذَلِكَ أَخْذُهُ بُهْتَانُ

(١) قوله: «وإن يكن عن إذنها» اعلم أن القول بأن له مراجعة المختلعة بإذنها دون إذن وليها كان معتتمد المتأخرين من علماء عُمان، ولكن العمل في زماننا على القول بتجديد النكاح؛ لأنه أصح وأسلم كما أشار إليه الناظم رَحِمَهُ اللهُ. اهـ.

لَكِنْ إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمَشَاقِقَةَ
 وَإِنْ تَكُنْ خَافَتْ مِنَ الْعِضْيَانِ
 فَإِنَّهَا تَسْلَمُ مِنْ أَنْ تَأْتِمَا
 وَذَلِكَ خَوْفُهَا بِأَنْ لَا تَقْدِرَا
 وَامْرَأَةٌ مِنْ زَوْجِهَا تَخْتَلِعُ
 يَلْزَمُهُ رُدُّ الَّذِي قَدْ عَيْنَهُ
 وَخُلْعُهَا مَاضٍ وَهِيَ أَمْلَكُ
 كَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا مَا اخْتَلَعَتْ
 وَإِنْ تَكُنْ تَبَرَّأَتْ لِأَجْلِ
 لِأَنَّهَا حَرَتْ لَهُ وَيَأْتِي
 إِلَّا إِذَا مَا قَصَدَ الضَّرَّارَا
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ بَانَ مِنْهُ ضَرُّرُ
 يُخَفِّنُ عَنْهَا وَيَدْفَعُ الضَّرْرُ
 وَفِدْيَةَ الْمَرْأَةِ بَعْضُ مَنْعَا
 وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ الْكِتَابِ

فَأَخَذَهُ حِلٌّ مِنَ الْمُنَافِقَةِ
 فِيهِ لِرَبِّ الْعِزَّةِ الدِّيَانِ
 كَذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ رَبِّي حَكَمًا
 عَلَى الْقِيَامِ بِالْحُدُودِ فَانظُرَا
 مِنَ الْأَذَى وَمَا بِهَا يُضَيِّعُ
 إِذَا أَقَامَتْ بِأَذَاهُ الْبَيْنَةَ
 بِنَفْسِهَا وَرَدَّهَا لَا يُدْرِكُ^(١)
 مِنْ زَوْجِهَا لِأَجْلِ مَا قَدْ جُوعَتْ
 جِمَاعِهِ فَأَحْكُمُ لَهُ بِالْحِلِّ
 لِحَرِّثِهِ إِنْ شَاءَ أَيَّ وَقْتِ
 فَقَاصِدُ الضَّرَّارِ مِمَّنْ بَارَا
 بِهَا فَخُلْعُهَا هُنَاكَ يُحْبَرُ
 لَا ضَرَّ فِي الْإِسْلَامِ جَاءَ فِي الْخَبَرِ
 لَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَذَى قَدْ وَقَعَا
 كَذَا خِلَافُ سُنَّةِ الْأَوَّابِ

(١) قوله: «وَرَدَّهَا لَا يُدْرِكُ» أي لا يملك مراجعتها.



فَإِنَّهُ صَحَّ عَنِ الْمُخْتَارِ
 وَبَعْضُهُمْ أَجَازُهَا وَقَدَّرَا
 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ فَوْقَ الْمَهْرِ
 وَالْمَانِعُونَ لَهُمُ التَّأْوِيلُ
 وَالخُلْعُ إِنْ كَانَ عَلَى حَرَامٍ
 وَقِيلَ فِيمَنْ خَالَعَ الْحَلِيلَةَ
 إِنَّ لَهَا النِّقْضَ بِلا اِخْتِلَافٍ
 لِأَنَّهُ الْمَجْهُولُ فِي الْأَحْكَامِ
 ذَلِكَ فِي صَحَائِحِ الْأَخْبَارِ
 ذَلِكَ بِالصِّدَاقِ لَيْسَ أَكْثَرًا
 لِظَاهِرِ الْكِتَابِ دُونَ نُكْرٍ
 لِخَبَرٍ جَاءَتْ بِهِ النُّقُولُ
 كَانَ لَهُ شَرْوَاهُ^(١) فِي الْأَحْكَامِ
 شَرْطًا عَلَى أَنْ تَرْزُقَ السَّلِيلَةَ
 وَلَا لَهُ نَقْضٌ عَنِ الْأَسْلَافِ
 وَلَوْ آتَى بَعْدَ الْأَيَّامِ

باب الخيار

ثُمَّ الْخِيَارُ مِنْهُ مَا يَكُونُ
 وَقَدْ مَضَى بَيَانُهُ فِيمَا مَضَى
 وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَنْ قَصْدٍ إِلَى
 فِي آيَةِ الْأَحْزَابِ رَبِّي أَمْرًا
 فَاخْتَرَنَهُ وَكَانَ ذَلِكَ شَرْفًا
 عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَلَهُ فُنُونُ
 فِيمَا عَلَى الْعَقْدِ الصَّحِيحِ عَرْضًا
 تَخْيِيرَهَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا
 مُحَمَّدًا نِسَاءَهُ يُخَيِّرَا
 لَهِنَّ حَيْثُ لَمْ يُرِدْنَ الْأَضْعَفَا

(١) «الشَّرْوَى» في اصطلاح أهل عُمان؛ هو بمعنى المثل، يقول: هذا الشيء شروى كذا أي مثله.



فَاللَّهِ وَالرَّسُولَ وَالْأُخْرَى مَعًا
وَمَنْ لَهُ سَابِقُ حَظٍّ أَدْرَكَهُ
وَمَنْ يُجَاهِدُ فِي الْإِلَهِ وَفَقًا
يَا نِعْمَةَ الْعَيْنِ لِمَنْ يُوَفَّقُ
وَذَاكَ أَنَّ الزَّوْجَ يَجْعَلُنَا
تَخْتَارُهُ أَوْ نَفْسَهَا فَإِنْ تَكُنْ
وَذَاكَ حَالَهَا الَّذِي تَقَدَّمَا
وَإِنْ تَكُنْ لِنَفْسِهَا تَخْتَارُ
تَكُونُ بَائِنًا وَقِيلَ رَجَعِي
أَرَاهُ فَسَخَا^(٢) لِلنِّكَاحِ حَيْثُمَا
وَهُوَ شَبِيهُ غَيْرِ الصَّبِيَّةِ
فِي شَبَهُ الْخُلْعِ بِحَيْثُ جَعَلَا
لَكِنَّهُ بِغَيْرِ مَا فِدَاءٍ
بِحَيْثُ نَالَتِ الْخِيَارَ بَعْدَمَا
وَذَاكَ أَنْ تَقُولَ تِلْكَ الْغَيْدُ^(٣)

أَثَرَنَ حَيْثُ قَدْ تَرَكَنَ الطَّمَعَا
فَضْلًا وَذَاكَ أَنْ يُصِيبَ مَسْلَكَهُ
إِلَى رِضَاهُ وَارْتَقَى حَيْثُ ارْتَقَى
لِذَاكَ وَاللَّهُ هُوَ الْمُؤَفَّقُ
لَهَا الْخِيَارَ كَيْفَ تَنْظُرْنَا
تَخْتَارُهُ تَبْقَى عَلَى حَالٍ زُكِنَ^(١)
لَأَنَّهُ عَنِ حُكْمِهِ لَنْ يُضْرَمَا
تَخْرُجُ مِنْهُ وَهُوَ الْخِيَارُ
وَإِنِّي أَرَاهُ شَبَهُ الْخُلْعِ
حَكَمَهَا فِي فَسْخِهِ وَالتَّزْمَا
مَعْنَاهُمَا مُتَّفِقُ الْقَضِيَّةِ
ذَلِكَ لِاخْتِيَارِهَا أَنْ تَفْعَلَا
وَيُشَبِّهُ التَّغْيِيرَ لِلنِّسَاءِ
كَانَ عَلَيْهَا بَابُهُ مُعْتَجَمَا
إِخْتَرْتُ نَفْسِي لَا لَهُ أَرِيدُ

(١) أي عليم.

(٢) قوله: «أراه فسحًا» أقول: هو الصحيح الذي يؤيده النقل والعقل.

(٣) «الغيد»: المرأة الحسناء.



بابُ الظَّهَارِ

وَجَعَلَ ظَهْرَ زَوْجِهِ عَلَيْهِ
 هُوَ الظَّهَارُ وَهُوَ تَعْبِيرٌ وَرَدَ
 وَمَوْضِعُ الرُّكُوبِ فِي البَهَائِمِ
 فَالظَّهْرُ قَدْ كُنِيَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ
 فَكُلُّ مَا أُوْرثَ هَذَا المَعْنَى
 مِنْ ظَهْرٍ عَمَّةٍ وَظَهْرٍ جَدَّةٍ
 وَمِثْلُهُ إِنْ قَالَ مَهْمَا جِئْتُكَ
 بَلْ هَذِهِ أَصْرَحُ فِي التَّفْصِيحِ
 وَأَصْلُهُ فِي الجَاهِلِيَّةِ الأُولَى
 فَيَلْزَمُ المُؤْمِنَ تَرْكُ الزُّورِ
 مِنْ لُطْفِهِ سُبْحَانَهُ أَنْ جَعَلَ
 أَجَلَهُ مِنَ الشُّهُورِ أَرْبَعَةَ
 فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يُكْفِرْنَا
 وَصَارَ وَاحِدًا مِنَ الخُطَابِ
 كَظَهْرِ أُمِّهِ كَذَاكَ اخْتِيَهُ
 عَنْ شِدَّةِ التَّحْرِيمِ حِينَ مَا نَقَدَ
 ظَهْرُهَا فَكَانَ ذَا كَاللَّازِمِ
 كَيْ لَا يَكُونَ القُبْحُ فِي تَعْبِيرِهِ
 فَهُوَ ظَهَارٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ يُعْنَى
 وَنَحْوُهُ كُلُّ طَوِيلِ الحُرْمَةِ
 أَكُونُ آتِيًا لِأُمِّي فَاتْرُكِي
 فَهِيَ مَعَ الظَّهَارِ كَالصَّرِيحِ
 وَوَصَفُهُ بِالزُّورِ فِي الذِّكْرِ نَزَلَ
 وَيَتَدَارَكُنَّ بِالتَّكْفِيرِ
 كَفَّارَةً وَأَمَدًا مُؤَجَّلًا
 لَعَلَّهُ يَدْكِرَنَّ مَرْبَعَهُ^(١)
 بَانَتْ بِذَاكَ عَنْهُ فَاسْمَعْنَا
 فِي أَخْذِهَا إِنْ كَانَ غَيْرَ أَبِي

(١) المربع: المنزل، وأصله المنزل الذي ينزل فيه وقت الربيع، وقد كُنِيَ به هنا عن المرأة التي ظاهر منها.



كَفَّرَ عَادَ فِي الْمَحَلِّ الْأَوَّلِ
يَطَّأهَا فَتَحْرَمَنْ إِذَا جَرَى
فِي مُحْكَمِ الْكِتَابِ حِينَ فَسَّرَا
بَأْسَ بِهِ فَإِنَّهُ قَدْ حُلَّالَا
بَعْضُ بِأَنَّ مَسَّهُ لَمْ يُحْجَرَا
قَدْ طُلِّقَتْ رَجْعِيَّةً لِمَنْ فَطِنُ
يَكُونُ عِدَّةً لَهَا مُقَدَّرَا
مِنْ أَجَلٍ يَلْزَمُ أَنْ تَعْتَدَهُ
فَالْحُكْمُ فِيهِمَا عَلَى سَوَاءِ
مِثْلُ الْحَرَائِرِ مِنَ النِّسَاءِ
ظَهَارَ فِي سُرِّيَّةٍ قَدْ جُعِلَا
يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ رُفِعَ
وَمَا الْإِمَاءُ مِثْلَهَا فِي الظَّاهِرِ
مَعَ الْإِضَافَةِ لَهُؤُلَاءِ
أَزْوَاجِنَا يُرَادُ دُونَهُنَا
تَدْخُلُ فِي أَحْكَامِهَا الْمُقَدَّمَةُ
لَا يُوجَدُ الْإِيْلَاءُ فِي السَّرَارِيِّ

وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَجَلِ
وَمَا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُكْفَرَا
وَذَلِكَ الْمَسُّ الَّذِي قَدْ ذَكَرَا
وَمَسُّهَا فِي سَائِرِ الْجَنْبِ فَلَا
وَلَا يَمَسُّ الْفَرْجَ مِنْهَا وَيَرَى
وَأَنَّهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَمَنْ
فَوْقَهُ الَّذِي لَهُ قَدْ أَنْظَرَا
مِنْ هَاهُنَا لَيْسَ عَلَيْهَا بَعْدَهُ
كَذَاكَ أَيْضًا أَجَلُ الْإِيْلَاءِ
وَأَجَلُ الظَّهَارِ فِي الْإِمَاءِ
لَأَنَّهَا زَوْجَتُهُ حَتْمًا وَلَا
لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي قَدْ سَمِعَ
فَأَفْهَمَ التَّخْصِيصَ بِالْحَرَائِرِ
إِذْ لَمْ تَكُنْ تُسَمَّى بِالنِّسَاءِ
فَإِنْ أُضِيفَتْ النِّسَاءُ إِلَيْنَا
مِنْ هَاهُنَا الزَّوْجَةُ لَوْ كَانَتْ أُمُّهُ
وَالْحُكْمُ فِي الْإِيْلَاءِ كَالظَّهَارِ



لأنَّه سُبْحَانَهُ قَدْ ذَكَرَهُ
فَذَا الدَّلِيلُ عَيْنُ مَا تَقَدَّمَ
وَحَيْثُ شَارَكَ الظَّهَارُ الإيْلًا
وَمَا حَوَى أَيْضًا مِنَ الخِطَابِ
فَجَعَلُوا البَّابَيْنِ فِي تَرْجَمَةٍ
فَذَاكَ بَابٌ مُفْرَدٌ وَهَذَا
مَعَ أَنَّهُ فِي أَكْثَرِ الأَحْوَالِ
يَفْهَمُ ذَاكَ كُلُّ مَنْ أَتَقَنَ مَا
وَمَنْ يَقُلْ كَأَمِّهِ فِي المَنْزِلَةِ
لأنَّه لَمْ يَقْصِدِ التَّحْرِيمَا
وَهُوَ مَقَالٌ مُخْطَرٌ وَالْأَسْلَمُ
ظَهَارُ ذَاتِ الزَّوْجِ مِنْ حَلِيلِهَا
لَكِنَّهَا لَيْسَ عَلَيْهَا وَقْتُ
وَإِنَّمَا تَلْزَمُهَا الكَفَّارَةُ
فَقَوْلُهَا أَنْتَ عَلَيَّ كَأَبِي
وَاللَّهُ قَدْ أَوْجَبَ أَنْ يُكْفِرَا

يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ فِي البَقْرَةِ (١)
يَفْهَمُهُ مَنْ لِلْمَعَانِي أَحْكَمًا
فِي هَذِهِ وَمَا حَوَى التَّأْجِيلًا
لَمْ يَفْرِزُوهُمَا لَدَى الأبْوَابِ
وَإِنَّمَا أَفْرَدْتُهُ لِنُكْتَةِ
بَابٍ فَبَانَ جَعْلُهُ أَفْلَازًا (٢)
لَا يَتَشَارَكَانِ فِي أَحْوَالِ
حَوَى مِنَ البَّابَيْنِ عِلْمًا فَافْهَمَا
فَلَا ظَهَارَ عِنْدَنَا فِي المَسْأَلَةِ
بِهِ وَلَكِنْ قَصَدَ التَّكْرِيمَا
سِوَاهُ فِيمَا يَسَعُ التَّكْلُمُ
يُلْزِمُهَا كَفَّارَةً فِي قِيلِهَا
وَوَطِئُهُ لَهَا فَلَا يَنْبَتُ
لأَجْلِ ذَاكَ الزُّورِ فِي العِبَارَةِ
كَقَوْلِهِ كَأَمِّهِ فِي الكَذِبِ
عَلَيْهِ حِينَ بِالمَقَالِ زَوْرًا

(١) أي في سورة البقرة.

(٢) أصل الأفلاذ القِطْع، واحدها فُلْدَةٌ أي قطعة. أي فبان جعله متفرقًا كتفريق الأولاد بعضها عن بعض.



فموجبُ التَّكْفِيرِ نَفْسُ الزُّورِ
فَذَا هُوَ الْأَصْلُ لِهَذِي الْمَسْأَلَةِ
إِذِ الظُّهَارُ لَيْسَ لِلنِّسَاءِ
فَالْخُلْعُ وَالطَّلَاقُ وَالظُّهَارُ
وَهَكَذَا الْإِيْلَاءُ فَافْهَمْنَا
وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ فِي ذَا أَثَرُ
وَبِالرَّجَالِ قُصِدَ الْخِطَابُ
وَلَيْسَ لِلْقِيَاسِ تَمَّ مَدْخُلُ
لَأَنَّ الْعَوْدَ إِلَيْهَا مُوجِبُ
لَوْ لَمْ يَكُنْ أَرَادَ يَرْجِعْنَا
تَمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَدْ قَالُوا

فِيوجبُ الْمَقَالِ لِلتَّكْفِيرِ
لِكِتَابِي فِيْمَا أَرَاهَا مُشْكَلَهُ
لَكِنَّهُ يَخْصُ هَؤُلَاءِ
يَخْصُ بِالرَّجَالِ وَالْخِيَارُ
لَأَنَّهَا لِلْعَقْدِ تَتْبَعُنَا
فَلَا أَقُولُ إِنَّهَا تُكْفَرُ
فِي حُكْمِ ذَاكَ وَهُوَ الصَّوَابُ
وَإِنْ يَكُنْ قَالُوا بِهِ وَعَوَّلُوا
لِذَلِكَ لَا مَقَالَهُ إِذْ يَكْذِبُ
لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُكْفَرْنَا^(١)
بِهَذِهِ يَرْتَفِعُ الْجِدَالُ

فصل كفارة الظهار

وَاللَّهُ قَدْ فَصَّلَ فِي الْقُرْآنِ
فَأَوْجَبَ الْعِتْقَ لِمَنْ قَدْ وَجَدَا
وَبَعْدَهُ إِطْعَامُ سِتِّينَ فَتَى

كَفَارَةَ الظُّهَارِ بِالتَّبْيَانِ
وَالصَّوْمَ بَعْدَهُ لِمَنْ لَمْ يَجِدَا
مِنَ الْمَسَاكِينِ بِمِقْدَارِ أَتَى

(١) انظروا إلى هذا التحقيق الكاشف لكل معنى رشيق، فإلله دره من علامة سباق.



وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَصُومُ
يَمْنَحُهُمْ بِأَكْلَتَيْنِ فَاغْلَمَا
وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَا
وَالأُرْزُ ثُلُثُ الصَّاعِ لِلْمَسْكِينِ
يَجْعَلُهُ فِي فَقْرَاءِ بَلَدِهِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَكْمَلَنَّ العَدْدُ
وَهُوَ مِنَ المَنْدُوبِ لَا سِوَاهُ
وَالصَّوْمُ شَهْرَانِ بِلَا انْفِصَالِ
وَصَائِمُ التَّكْفِيرِ لِلظَّهَارِ
لَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ لَا يُسَافِرُ
وَذَاكَ خَوْفٌ (*) الْفَضْلِ وَالتَّابِعِ
وَالعِتْقُ وَهُوَ أَوَّلُ الخِصَالِ
فَإِنْ يَكُنْ يَمْلِكُ عَبْدًا أَعْتَقَهُ
بِفَضْلَةِ المَالِ عَنِ العِيَالِ
وَرَجُلٌ كَانَ لَهُ إِمَاءٌ

يَلْزَمُهُ إِطْعَامُهُ المَعْلُومُ
فِي يَوْمِهِمْ إِذَا أَرَادَ يُطْعِمَا
بُرًّا فَلِلْإِثْنَيْنِ صَاعٌ مُطْلَقًا
وَذَاكَ عِنْدَهُمْ عَنِ اِكْلَتَيْنِ
فَهُمْ أَحَقُّ بِجَمِيلِ مَدَدِهِ
وَفَأَهُ (١) مِنْ جِيرَانِهِ لَا يُبْعَدُ
فَلْيُجْزِهِ فِي غَيْرِ مَا حَاذَاهُ
يَلْزَمُ مَنْ كَانَ فَقِيرَ الحَالِ
لَيْسَ لَهُ الْإِنْفَاطَارُ بِالنَّهَارِ
صَائِمَهَا وَهُوَ مَقَالٌ شَاهِرٌ
شَرْطٌ وَمَا لِشَرْطِهِ مُدَافِعُ
يَلْزَمُ مَنْ كَانَ غَنِيَّ المَالِ
أَوْ اشْتَرَى مِنْ مَالِهِ وَأَطْلَقَهُ
يَبْتَاعُهُ لَوْ بِالثَّمِينِ الغَالِي
وَالنَّخْلُ وَالأَرْضُ مَعًا وَالمَاءُ

(١) قوله: «وَفَأَهُ» من جيرانه أي من فقراء أهل بلد أقرب إليه.

(*) (خَوْفٌ) مفعول لأجله منصوب، وخبر اسم الإشارة (ذاك) محذوف، تقديره: وذلك المنع

من السفر. (إسماعيل)



وَدَيْئُهُ يَسْتَهْلِكُ الْجَمِيعَا
لَأَنَّ دِينَ النَّاسِ أَوْلَى وَأَحَقُّ
وَمَنْ لَهُ سُرِّيَّةٌ يَطَاهَا
فَقِيلَ يُجْزِيهِ الصِّيَامُ عَنْهَا
وَوَظَاهِرُ الْكِتَابِ يُوجِبُنَا
وَوَاجِدٌ لِلْعِتْقِ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ
وَبَعْدَ أَنْ يُتِمَّ صَوْمَهُ فَمَا
وَمُعْتَقٌ نِصْفًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ
وَقِيلَ بَلْ يُجْزِيهِ إِذْ يَلْزَمُهُ
وَآخِرُ الْقَوْلَيْنِ قِيلَ أَكْثَرُ
لَأَنَّ مَنْ أَعْتَقَ نِصْفَهُ بِلَا
لَأَنَّهُ عَلَى الشَّرِيكِ قَدْ عَدَا
كَدِيَّةِ الْمُقْتُولِ بَعْدَ الْقَتْلِ
وَعِتْقُ مَنْ دُبِّرَ لَيْسَ يَكْفِي
وَهَكَذَا شِرَاءٌ مَنْ قَدْ دُبِّرَ^(١)

فَلَا عَلَيْهِ الْعِتْقُ كُنْ سَمِيعَا
أَنْ يُفْضَى أَوْلَا لِأَنَّهُ سَبَقُ
فِي بَيْتِهِ لَيْسَ لَهُ سِوَاهَا
وَقِيلَ بَلْ عَلَيْهِ يُعْتَقْنَهَا
هَذَا الْأَخِيرَ وَيُؤَيِّدُنَا
صِيَامَهُ يُعْتِقُهُ وَيَلْتَزِمُ
عَلَيْهِ عِتْقٌ لَوْ أَصَابَ مَغْنَمًا
عَنِ الظَّهَارِ لَيْسَ يُجْزِي عِنْدِي
سَهْمُ شَرِيكِهَ لَهُ يَغْرُمُهُ
لَكِنَّمَا الْأَوَّلُ عِنْدِي أَظْهَرُ
رَأْيِ شَرِيكِهَ أَرَاهُ بَدَلًا
وَالْغُرْمُ جَبْرٌ لَا يُزِيلُ الْإِعْتِدَا
كَيْفَ يَكُونُ مُجْزِيًا لِفِعْلٍ
إِذْ لَيْسَ بِالْكَامِلِ عِنْدَ الْوَصْفِ
لِلْعِتْقِ لَا يُجْزِي عَلَى مَا ذَكَرْنَا

(١) قوله: «دُبِّرًا» أي جعل مدبرًا وهو العبد الذي علق إعتاقه بموت سيده.



وَذَاكَ قَوْلُ مَا نَعِيَ الرُّجُوعَ
وَإِنْ نَجَوَزَ الرُّجُوعَ فِيهِ
وَمَنْ يَكُنْ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فَلَا
وَمَنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ فَوَلِدًا
فَإِنَّهُ يَنْفَعُهُ لَكِنْ لَزِمَ
وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ تَنْفَلًا
وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَظَهَرَ
فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يَعْتِقَنَّ أَضْلًا
وَهَكَذَا إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا بِمَا
لَأَنَّهُ أَعْتَقَ عَبْدَ الْغَيْرِ
وَلِيَتَحَرَّرَ كَامِلَ الْأَعْضَاءِ
فَلَيْسَ يُجْزِي عِتْقُهُ لِلْمُقْعَدِ
وَلَا لِمَجْنُونٍ وَلَا مَجْذُومٍ
وَلَا لِأَعْمَى وَأُجِيزَ الْأَعْوُرِ

لَأَنَّ بَيْنَهُ مِنَ الْمَمْنُوعِ
فَهَا هُنَا يُقَالُ بَلْ يَكْفِيهِ
يُعْتِقُهُ عَنِ لَزِمٍ تَحَمُّلًا
قَبْلَ مُضِيِّ الْأَجَلِ (١) الَّذِي حُدِّدَا
إِطْعَامُهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَحْتَلِمَ
فَالْخُلْفُ (٢) فِي إِطْعَامِهِ قَدْ نُقِلَا
بِأَنَّهُ مِنْ قَبْلِ حُرِّ مُقْتَهَرٍ
عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْنِفَنَّ الْفِعْلًا
يَحْرُمُ وَهُوَ كَالرَّبَا فَلْتَعْلَمَا
فَلَمْ يَزِدْهُ غَيْرَ نَفْسِ الضَّيْرِ
فَهُوَ الَّذِي يُوصَفُ بِالْأَجْزَاءِ
وَلَا لِأَعْرَجٍ وَمَقْطُوعِ الْيَدِ
وَلَا لِمَجْبُوبٍ (٣) وَلَا مَضْلُومٍ
وَهُوَ الَّذِي بَفَرْدِ عَيْنٍ يَنْظُرُ

(١) وفي نسخة (العدد).

(٢) قوله: «فالخلف في إطعامه» أي في وجوب إطعامه عليه، فقليل عليه إطعامه إلى أن يبلغ وهو الصحيح، وقيل لا يلزمه، بل على بيت مال المسلمين.

(٣) المجبوب هو المقطوع الذكر، والمصلوم هو مقطوع الأذن.



كَذَلِكَ^(١) الْأَصَمُّ إِنْ الصَّمَمَا
وَالْخُلْفُ فِي الْأَقْلَفِ مَهْمَا أُعْتِقَا
وَأَنَّهُ مُتَّهَمُ الْإِيمَانِ
وَالْخُلْفُ هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِيمَانُ
وَإِيَّهَا فِي الذِّكْرِ جَاءَتْ مُطْلَقَةً
لَوْ كَانَ مُشْرِكًا سَلِيمَ الْحَالِ
لَا يَمْنَعَنَّ الْإِكْتِسَابَ فَاعْلَمَا
لَأَنَّهُ مُخَالِفٌ أَهْلَ التَّقَى
عِنْدَهُمْ بِالتَّرْكِ لِلْخِتَانِ
فِي مُعْتَقِ الظَّهَارِ قَدْ أَبَانُوا
فَتَقْتَضِي الْأَجْزَاءَ مِمَّنْ أَعْتَقَهُ
وَالْوَصْفُ بِالْإِيمَانِ لِلْكَمَالِ

باب الإيلاء

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْيَمِينِ
يُقَالُ آلَى إِنْ يَكُنْ قَدْ حَلَفَا
دَلِيلُهُ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ
عَنِتُّ بِالْإِمَاءِ السَّرِّيَّاتِ
وَبِقِيَاسِ ظَاهِرٍ قَدْ أَلْحَقُوا
كَقَوْلِهِ إِنْ لَمْ أَسِرْ لِلْمَسْجِدِ
كَذَا إِذَا لَمْ وَكَذَا إِنْ وَإِذَا
وَضَبَطُوا ذَلِكَ فَلْيُرَاعَا
مَنْ زَوْجَةٍ لِذَلِكَ التَّمْكِينِ
بِاللَّهِ لَا يَقْرُبُ مِنْهَا فَاعْرِفَا
وَلَا كَذَاكَ الْحُكْمُ فِي إِمَائِهِمْ
لَأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالزَّوْجَاتِ
بِهَا حُرُوفًا تُدْرَى فِيمَا نَمَّقُوا
فَأَنْتِ مَنِّي طَالِقٌ فَلْتُبْعِدِ
حِينَ اقْتَضَى مَنَعَ الْجَمَاعِ مِثْلُ ذَا
كُلِّ يَمِينٍ مَنَعَتْ جِمَاعًا

(١) قوله: «كذلك» أي وكذلك يُجْزَى عتق الأصم.



فَالْ^(١) لَا يَدْخُلُهَا لِنُكْتِهِ
إِلَى تَمَامِ الْأَجَلِ اللَّذْ عُرِفَا
إِيْلَاؤُهُ عَنْهَا بِمَا يُخْفِيهِ
لَهَا سُكُونًا وَبِهِ قَدْ ارْتَبَطَ
وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ بِذَلِكَ الْأَثَرُ
عَنِ النِّسَاءِ لَا عَنِ الْبُلْدَانِ
يُمْكِنُهُ إِثْيَانُهَا لِمَعْنَى
أَوْ تَأْتِيهِ لِيَبْلُغَ الْمُرَادَا
وَنَالَ مِنْهَا مَا أَرَادَ وَالتَّرْمَ
أَخْرَجَتْهَا عَنْ حُكْمِ هَذَا الْإِيْلَا
بِدَارِهَا فَحُكْمُهَا لِنَيْتِهِ
صِنْفٌ يَحُوزُ الشَّطْرَ فِي الْأَحْكَامِ
رَأَهُ قَدْ أَرَادَ هَذَا فَاعْلَمَا
فَلَا يَصِحُّ أَنْ نَلُومَ الْمَاضِي
لَا يَأْتِيَنَّهَا فِيهِ يُخْتَلَفُ
إِيْلَاؤُهُ وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ

وَمَنْ تَكُنْ زَوْجَتُهُ فِي قَرْيَةٍ
فَإِنْ وَفَا بِمَا بِهِ قَدْ حَلَفَا
قِيلَ تَبَيَّنَ زَوْجُهُ إِذْ فِيهِ
وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَطَ
وَفِي كِلَا الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي نَظْرٌ
لِأَنَّ مَا الْإِيْلَاءُ فِي الْقُرْآنِ
لَوْ كَانَ فِي الشَّرْطِ عَلَيْهِ سُكْنَى
تَشْرُكُ شَرْطَهَا لِمَا أَرَادَا
فَهُوَ بِذَلِكَ الْحَالِ قَدْ بَرَّ الْقَسَمَ
فَإِنْ عَرَفْتَ ذَلِكَ التَّأْوِيلَا
وَإِنْ يَكُنْ مُكْنِيًّا عَنِ زَوْجَتِهِ
إِذِ الْكِنَايَاتُ مِنَ الْكَلَامِ
وَعَلَّ مَنْ قَالَ بِمَا تَقَدَّمَ
وَشَاهِدُ الْحَالِ دَلِيلٌ قَاضِي
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ أَخْذِهَا حَلَفَ
فَقِيلَ بِالْأَخْذِ لَهَا يَلْزَمُهُ

(١) «فَالٌ» أي فآلى حذف ألفها تخفيفًا.

وَهُوَ الصَّحِيحُ وَبِهِ قَدْ جَاءَ
 فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ لَا ظَهَارًا
 وَإِنَّمَا الْإِيْلَاءُ فِي ذَا الْمَعْنَى
 وَأَجَلُ الْإِيْلَاءِ فِي الْقُرْآنِ
 يُمَهَّلُ فِيهَا عَلَيْهِ يَذَكَّرُ
 تَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ الْيَمِينِ
 وَهُوَ مُصَدِّقٌ إِذَا مَا قَالَ
 وَإِنْ يَقُولُ إِنْ لَمْ أَسِرْ صُحَارًا
 فَإِنْ يَسِرْ مِنْ قَبْلِ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ
 وَنِصْفُهَا قَدْ قِيلَ فِي الْإِمَاءِ
 وَهُوَ مِنَ الْعُمُومِ فِي الْأَسَاسِ
 وَمُقْتَضَى الْعُمُومِ هُوَ الْأَكْثَرُ
 وَبَعْدَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ ذَاكَ الْأَمْدِ
 وَصَارَ زَوْجُهَا مِنَ الْخُطَابِ
 إِلَّا الَّتِي بِيَطْنِهَا حَمْلٌ فَلَا
 وَذَلِكَ هُوَ الْحُكْمُ فِي الْمَسَائِلِ

مَعْنَى الْحَدِيثِ فَاتْرُكِ الْمِرَاءَ
 قَبْلَ النِّكَاحِ فَانْتَفَى جِهَارًا
 مِثْلُ الظُّهَارِ وَبِهِ يُشْتَى
 أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرِ الزَّمَانِ
 فَيَرْجَعْنَ لَوَطْنِهَا وَيَشْكُرُ
 وَقَدْ مَضَى فِي ذِكْرِهَا تَبْيِينِي
 كَفَرْتُ عَنْهَا فَافْهَمِ الْمَقَالَ
 إِيْلَاؤُهُ يَنْحَطُّ حِينَ سَارًا
 يَنْحَطُّ عَنْهُ فَلْيُؤَافِ مَرْبَعَهُ
 وَقِيلَ بَلْ كَسَائِرِ النِّسَاءِ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ بِالْقِيَاسِ
 وَغَيْرُهُ دَلٌّ عَلَيْهِ النَّظَرُ
 حَلَّ زَوَاجُهَا لِمَنْ لَهَا وَرَدُ
 لَا يَتَقَدَّمَنَّ عَلَى الْأَصْحَابِ
 تُخْطَبُ^(١) حَتَّى يَخْرُجَنَّ مُكْمَلًا
 لِكُلِّ بَائِنٍ مِنَ الْحَوَامِلِ

(١) قوله: «فلا تخطب»، أي لا يخطبها الأجنبي، وأما الزوج الأول فله أن يخطبها لأن الحمل له.



باب في المفقود والغائب

إِنَّ حَوَادِثَ الزَّمَانِ جَمَّةٌ^(١) مِنْ ذَلِكَ الْغَائِبِ وَالْمَفْقُودِ
 وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ
 كَانَ اجْتِمَاعَهُمْ لِشِدِّ الْحَبْلِ
 وَتَحْتَ أَمْرِ الْمُصْطَفَى وَرَأَيْتَهُ
 وَالْإِفْتِرَاقُ لِإِخْتِلَافِ الْأَهْوَاءِ
 لَا تَعْرِفَنَّهُ مَتَى مَا غَابَا
 وَفِي زَمَانٍ عَمَرٍ فَقَدْ وَقَعَ
 فِي رَجُلٍ قَدْ أَخَذَتْهُ الْجِنُّ
 فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبَ الْكَلَامِ
 فَاجْتَهَدُوا وَبَيَّنُّوا وَوَضَّحُوا
 نَفَهُمْ بَعْضُهُ وَيُشْكِلُنَا
 لِعِلْمِنَا بِفَضْلِهِمْ وَعِلْمِهِمْ
 نَتَّهِمُ النَّفُوسَ فِيمَا أَشْكَلَا
 وَكُلُّ حَادِثٍ فَيُعْطَى حُكْمَهُ
 حُكْمُهُمَا فِي كُتُبِنَا مَوْجُودُ
 شَيْءٌ لِيُضِيقَ الْحَالَ وَالتَّقَلُّبِ
 وَالْإِفْتِرَاقُ مَا لَهُ مِنْ أَضَلِ
 كَانُوا حَرِيصِينَ عَلَى هِدَايَتِهِ
 تَسْلُكُ نَحْوًا^(٢) وَأَخُوكَ نَحْوًا
 كَذَلِكَ لَا تَدْرِيهِ حِينَ أَبِي
 أَوَّلُ ذَلِكَ حِينَ مَا الْحَالَ اتَّسَعُ
 وَرَدَّ بَعْدَ أَنْ تَقَضَّى السَّنُّ
 فِي الْفَقْدِ فَاعْرِفْ مَوْضِعَ الْأَحْكَامِ
 وَحُكْمَ ذَلِكَ كُلَّهُ قَدْ شَرَّحُوا
 بَعْضٌ وَكُلُّ ذَلِكَ نَقَبَلْنَا
 فَأَيْنَ عِلْمٌ مَنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِمْ
 وَنَعْرِفُ الْفَضْلَ لِأَرْبَابِ الْعِلْمِ

(١) قوله: «جَمَّةٌ» أي كثيرة.

(٢) قوله: «نَحْوًا» أي جهة.



مَقْدَارَ مَا يَنْظُرُهُ مَنْ يُبْصِرُ
يُدْرِي لَأَنَّ الْأَصْلَ غَيْرُ مُتَّحِدٍ
يُعْرِفُ إِلَّا بِاخْتِفَاءِ الْمَذْهَبِ
أَوْ أَنَّهُ فِي الْمَاءِ كَالْغَرِيقِ
دَارٍ فَنَابَ عِلْمُهُ إِذْ رَحَلَا
وَبَعْدَ أَنْ طَارَدَهُ مَا رَجَعَا
وَكُلُّ مُخْطِرٍ كَهَذَا الْحَالِ
يُنْظَرُ حَيٌّ أَمْ أَتَاهُ أَجَلُهُ
لَعَلَّ ذِكْرَهُ بِهِنَّ يَأْتِي
حُكْمَ الْحَيَاةِ يُعْطَى بِالتَّفْصِيلِ
أَنْ يَنْقُضِي الْوَقْتَ الَّذِي قَدْ أُجِّلَا
مِنْ مَالِهِ لِمَنْ يُكْفَلْنَا^(١)
أَرْبَعَةَ الشُّهُورِ فَوْقَ الْأَرْبَعِ
تُنْفَقُ فِي ذَلِكَ بِالتَّمَامِ
فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَلَا تُعْرَسُ
فَكَيْفَ لَا يَنَالُهَا الْإِعْطَاءُ

وَأَعْمَشُ الْعَيْنَيْنِ لَيْسَ يَنْظُرُ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ غَائِبٍ وَمَنْ فُقِدَ
فَغَائِبٌ مَنْ غَابَ دُونَ سَبَبِ
وَالْفَقْدُ أَنْ تَرَاهُ فِي الْحَرِيقِ
وَمِثْلُهُ مَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ إِلَى
أَوْ أَنَّهُ يُطَارِدَنَّ السَّبْعَا
أَوْ أَنَّهُ قَدْ غَاصَ فِي الْأَهْوَالِ
فَأَرْبَعُ مِنَ السِّنِينَ أَجَلُهُ
وَذَلِكَ عَدُّ الْأَرْبَعِ الْجِهَاتِ
وَحُكْمُهُ فِي زَمَنِ التَّأْجِيلِ
يَكُونُ وَاِرثًا وَمَمُورُوثًا إِلَى
وَهَكَذَا الْإِنْفَاقُ يَلْزَمُنَا
وَقِيلَ زَوْجُهُ تَزَادُ فَاسْمَعِ
وَفَوْقَهَا عَشْرٌ مِنَ الْأَيَّامِ
لَأَنَّهَا لِأَجَلِهِ تَحْتَسِبُ
وَالْأَصْلُ فِي الزَّوْجِيَّةِ الْبَقَاءُ

(١) قوله: «لمن يكفلنا» أي لمن جعله الشرع كفيلاً عليه بالنفقة.



وَالْأَصْلُ مَالٌ لِلْمَقَالِ الْأَوَّلِ
 وَهَذَا أَنَا أَمِيلٌ لِلْأَخِيرِ^(١)
 وَبَعْدَ تَمِّ الْأَجَلِ الْمُقَدَّمِ
 وَيَأْمُرُ الْوَلِيَّ^(٢) بِالطَّلَاقِ
 تَعْتَدُ عِدَّتَيْنِ لِلْوَفَاةِ
 وَكُلُّهُ لِلِاخْتِيَاظِ الْكَامِلِ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ يَجُوزُ
 وَإِنْ أَتَى الْأَوَّلُ يَوْمًا فَادِرٍ
 عَنِتُّ مَهْرَهُ وَمَهْرَ الثَّانِي
 مَا بَالُهُ لَمْ يُعْطَ إِلَّا الْأَحْقَرَا
 لِكُونِهِ الْأَكْثَرَ عِنْدَ الْأَوَّلِ
 لِمَا أَرَى مِنْ أَصْلِهِ الْمَذْكُورِ
 يَحْكُمُ قَاضِينَا لَهُ بِالْعَدَمِ
 لِيَخْرُجَ الْحَالُ عَنِ الشَّقَاقِ
 وَلِلطَّلَاقِ خَشْيَةَ الْفَوَاتِ
 وَيُقَسَّمُ الْمَالُ بِقِسْمِ عَادِلٍ^(٣)
 تَزْوِيجُهَا بِمَنْ بِهِ تَفُوزُ
 خَيْرَ فِيهَا أَوْ أَقْلَ الْمَهْرِ
 وَهُوَ مِنَ التَّرْغِيبِ فِي مَكَانِ
 مَا ذَاكَ إِلَّا كَيْ يَشَاهَا فَاَنْظَرَا

(١) قوله: «وها أنا أميل للأخير» أي للقول بوجوب الإنفاق عليها من مال المفقود؛ لأن الأصل بقاء الزوجية، استصحاباً لحال أصل الحياة، ولأنها احتبست من أجله؛ فناسب أن تنال النفقة من ماله.

(٢) هكذا في هذه النسخة برفع الولي فاعلاً أي أن الولي يأمر الحاكم أن يطلقها، والظاهر العكس وذلك بأن يأمر الحاكم ولي المفقود أن يطلق امرأته جمعاً بين الحكم بموت بعلها وبين خروجها من عصمته بالطلاق الشرعي من الولي أو من الحاكم وهذا أخذ بالحوطة.

(٣) وفي المسألة خلاف مشهور قال بعضهم: إن تزويج الأخير أمر ماضٍ؛ فلا خيار للأول فيها سواء دخل بها الأخير أو لم يدخل، وهو قول عبد الله بن عبد العزيز ومن وافقه، وقيل: إذا دخل بها الأخير فلا خيار للأول، وإن لم يدخل بها فله الخيار، وهو قول حاتم بن منصور وقول ابن عبد العزيز أظهر، والله أعلم.



بِعِدَّةِ الطَّلَاقِ لَوْ تَمَّتْ
وَالْقَوْلُ بِالْحَيْضَةِ نَوْعٌ عَدْلٍ
خُلُوهُ وَغَيْرُ ذَا لَا يَلْزَمُ
فَانْظُرْ وَلَا تَأْخُذْهُ إِلَّا بِسَنَدٍ
فَلَيْسَ لِلْأَخِيرِ بُدٌّ مِنْهَا
فَهَذِهِ أَحْكَامُ ذَاتِ الْفَقْدِ
فِي مَالِهِ وَوَأَسِعَ إِنْ دَخَلَ
لَهُ وَغَيْرِي هَكَذَا يَقُولُ
بَعْدَ انْقِضَاءِ فَقْدِهِ وَابْتِهَاجَتْ
وَلَا الْوَلِيِّ قِيلَ بِالتَّمَامِ
لَأَنَّهُ مِنْهَا كَمِثْلِ الْإِعْتِدَا
فَالْأَخْذُ بِالرُّخْصَةِ وَجْهٌ مُلْتَزَمٌ
وَنَفْيُهُ يُعْلَمُ بِإِضْطِرَارِ
قِيلَ ثَمَانُونَ مِنَ الْأَعْوَامِ
وَقِيلَ مُذْ غَابَ نَرَى الْحِسَابَا
وَقَالَ قَوْمٌ مِائَةٌ فَلْتَحْسِبِ
حَتَّى يَصِحَّ بَعْدَهَا الْمَمَاتُ

فَإِنْ يُرْذَهَا فَلَهُ تَعْتَدُ
وَذَاكَ مِنْ خَوْفِ اخْتِلَاطِ النَّسْلِ
لَأَنَّهُ بِهَا يَبِينُ الرَّحِمُ
لَكِنِّي لَمْ أَحْفَظْنَهُ لِأَحَدٍ
وَإِنْ يَكُ اخْتَارَ الصَّدَاقَ عَنْهَا
تُقِيمُ عِنْدَهُ بِذَلِكَ الْعَقْدِ
وَيَسِعُ الْحَاكِمَ أَنْ لَا يَدْخُلَا
وَإِنِّي يُعْجِبُنِي الدُّخُولُ
وَزَوْجَةُ الْمَفْقُودِ إِنْ تَزَوَّجَتْ
مِنْ غَيْرِ تَطْلِيقٍ مِنَ الْحُكَّامِ
وَقَالَ بَعْضُ لَا يَتِمُّ أَبَدًا
قُلْتُ وَلَكِنْ إِنْ تَعَذَّرَ الْحَكْمُ
مَخَافَةَ الصَّرَاءِ وَالْإِضْرَارِ
وَمُدَّةُ الْغَائِبِ فِي الْأَحْكَامِ
مُذْ وُلِدَ الْإِنْسَانُ لَا مُذْ غَابَا
وَقِيلَ بِالسَّبْعِينَ وَهُوَ مَغْرِبِي
وَقَالَ بَعْضُ حُكْمُهُ الْحَيَاةُ



فِيهِ بِشَيْءٍ وَالْإِلَهَ أَعْلَمُ
 وَهِيَ غَيْرُ مَالِهِ ذَكَرْتُ
 قَدْ صَحَّ عِنْدِي مَوْتُهُ فَقُولُوا
 وَقِيلَ لَا لِأَنَّهُ مَا ثَبَتَا
 وَعَلَّهُ يَحْمِلُهَا اشْتِهَاءُ
 وَإِنِّي دَفَنْتُهُ إِذْ فَاتَا
 وَمَالُهُ بِقَوْلِهِ لَا يُقْسَمُ
 جَازَ لِأَجْلِ مَا أَتَى مِنْ خَبْرِهِ
 هَذَا الَّذِي أَبْدَاهُ فِي مَقَالِهِ
 فِي مِثْلِ ذَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ
 وَتَرْكُهُ نَوْعٌ مِنَ التَّضْيِيقِ
 عَنْ وَاحِدٍ تُؤْخَذُ فِي الْأَحْكَامِ
 أَنْ تَصِلَ الْمُخْتَارَ مَا بَيْنَ الْمَلَا
 تُقْطَعُ بَلْ تُوجِبُ نَفْسَ الْحَدِّ
 يُصَدَّقَنَّهَ فَأَيْنَ اللَّبُّ
 فَمِثْلُهُ لَمْ يَكُ بِالْمُعْتَبَرِ

وَهُوَ عَلَى ذَا الْقَوْلِ لَيْسَ يُحْكَمُ
 وَفِيهِ أَقْوَالٌ لَهَا تَرَكَتُ
 وَامْرَأَةُ الْغَائِبِ إِذْ تَقُولُ
 قِيلَ لَهَا تَزَوَّجْنَ^(١) يَا فَتَى
 وَقَوْلُهَا بِذَلِكَ ادِّعَاءٌ
 وَقَائِلٌ إِنَّ فُلَانًا مَاتَا
 فَعِنْدَهُمْ بِقَوْلِهِ لَا يُحْكَمُ
 وَإِنْ أَرَادُوا نَبْشَهُ مِنْ قَبْرِهِ
 لَكِي يَطِيبَ قَسْمُهُمْ لِمَالِهِ
 وَإِنِّي أَقُولُ إِنَّ الْخَبْرَا
 وَأَنَّهُ يُبْنَى عَلَى التَّصْدِيقِ
 وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ فِي الْأَنَامِ
 يَرْفَعُهَا الْفَرْدُ عَنِ الْفَرْدِ إِلَى
 فَيَجِبُ الْحَقُّ بِهِ وَالْأَيْدِي
 فَكَيْفَ يُلْغَى هَاهُنَا وَالْقَلْبُ
 وَإِنْ يَكُنْ مَتَّهَمًا فِي الْخَبْرِ

(١) تَزَوَّجْنَ: أَي تَتَزَوَّجْنَ.



فَالْغَيْبُ وَالْفَقْدُ بِهِ لَا يُحْكَمُ
فَلَوْ رَأَيْنَا آيَةَ الْمَمَاتِ
جَازَ لَنَا الْأَخْذُ بِهَا وَنَحْكُمُ
وَلَيْسَ ذَا الْبَابِ كَمِثْلِ الْحُكْمِ
لَوْ كَانَ كُلُّ حَالَةٍ تَحْتَاجُ
وَالدِّينُ يُسْرُّ مَا بِهِ مِنْ عُسْرِ
إِلَّا إِذَا مَا أَمْرُهُ يَسْتَعْجِمُ^(١)
بِأَيِّ حَالَةٍ مِنَ الْحَالَاتِ
بِهَا إِذِ الْمُرَادُ مِنْهَا نَفَهُمُ
بَيْنَ الْخُصُومِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَهْمِ
لِشَاهِدَيْنِ ضَاقَتِ الْفِجَاجُ
فَكَيْفَ ذَا التَّضْيِيقِ فِي ذَا الْأَمْرِ

(١) قوله: «يستعجم» أي: ينبهم قال الشاعر:

فَاسْتَعْجَمْتَ عَنْ مَنْطِقِ السَّائِلِ

صَمَّ صَدَاهَا وَعَفَا رَسْمُهَا



كتاب أحكام المماليك

باب تزويج المماليك

ثُمَّ النِّكَاحُ فِي المَمَالِيكِ كَمَا
 لَا فَرْقَ إِلَّا فِي أُمُورٍ تَنْدُرُ
 مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَمْرَهُ لِلسَّيِّدِ
 أَمَّا العَبِيدُ مِنْ إِنَاثٍ وَذَكَرُ
 لَوْ كَرِهَتْهُ فَعَلَيْهِ تُجْبَرُ
 وَالمَالِكُونَ إِنْ تَعَدَّدُوا فَلَا
 لَأَنَّهُمْ فِي حُكْمِ فَرْدٍ وَاحِدٍ
 وَإِنْ يُزَوَّجَ بَعْضُهُمْ تَجَهُّمًا
 وَإِنْ يُطَلَّقَ بَعْضُهُمْ أَوْ خَالَعًا
 لَكِنَّهُ لِلشُّرَكَاءِ يَضْمَنُ
 وَالعَبْدُ إِنْ طَالَبَ ذَلِكَ السَّيِّدَا
 قِيلَ عَلَيْهِ أَنْ يُزَوِّجَنَّهُ
 وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ بِأَنْ يَنْتَصِرَا
 إِلَّا إِذَا حَاكَمَهُ فَحَكَمَا
 فَهَاهُنَا يَصِحُّ الْإِنْتِصَارُ
 قَدْ كَانَ فِي الْأَحْرَارِ حُكْمًا عُلْمًا
 وَهَذَا أَنَا أَكْشَفُهَا وَأَذْكَرُ
 فَلَا نِكَاحَ دُونَهُ لِأَحَدٍ
 فَمَا رِضَاهُمْ هَاهُنَا بِالْمُعْتَبَرِ
 إِذَا أَطَاقَتْ وَكَذَلِكَ الذَّكَرُ
 يَصِحُّ دُونَ الْأَخْذِ مِنْهُمْ أَوْلَا
 وَذَلِكَ لِاشْتِرَاكِ مِلْكِ النَّاقِدِ
 يَصِحُّ إِنْ بَاقِيَهُمْ قَدْ تَمَّ مَا
 فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْهُ وَاقِعًا
 مَا أَتَّفَقُوا فِي ذَلِكَ وَهُوَ بَيْنُ
 بِأَنْ يُزَوِّجَنَّهُ وَاجْتَهَادًا
 وَقِيلَ لَا يَلْزَمُ فَاعْلَمَنَّه
 مِنْ مَالِهِ إِذَا أَبَى وَنَفَرَا
 بِذَلِكَ الْقَاضِي وَبَعْدُ ظُلْمًا
 لِأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ الْبَوَارُ



وَقَبْلَهُ يَحْتَمِلُ التَّمْسُكَ
وَالْحُكْمُ بَتَّ ذَاكَ الْإِحْتِمَالًا
لَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ يَنْقَادُ
وَجَائِزٌ بِأَنْ يُتِمَّ السَّيِّدُ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَ الْعَبْدُ فَلَا
لَأَنَّمَا الدُّخُولُ قَبْلَ الصَّحَّةِ
فَهُوَ كَمَنْ واقَعَهَا مِنْ قَبْلِ
وَأَمَةٌ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ
وَأُعْتِقْتَ مِنْ قَبْلِ يَدْخُلْنَا
وَذَاكَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَمَّا الْأَوَّلُ
وَالثَّانِي تَرْوِيجٌ بِغَيْرِ مَا وَلِي
وَرَجُلٌ زَوْجٌ حُرًّا بِأَمَةِ
أَوْلَدَهَا الْبَنِينَ ثُمَّ جَاءَ
فَقِيمَةُ الْأَوْلَادِ تَلْزَمُنَا
وَإِنْ يَكُنْ أَخْبَرَهُ بِالْأَمْرِ
وَالرَّقُّ فِي الْأَوْلَادِ حَتْمًا لَازِمٌ
وَجَائِزٌ يُزَوِّجَنَّ عَبْدَهُ

بِرُخْصَةٍ فَلَا يُقَالُ هَلَكًا
وَصَيَّرَ الْأَخْذَ لَهُ حَالًا
لِذَلِكَ الْحُكْمِ الَّذِي يُرَادُ
عَقْدًا بِدُونِ إِذْنِهِ قَدْ عَقَدُوا
يُصْلِحُهُ الْإِثْمَامُ إِذْ تَعَجَّلَا
يَقْضِي عَلَيْهِمَا بِوَجْهِ الْحُرْمَةِ
تَرْوِيجَهَا فَأَيُّنَ وَجْهُ الْحِلِّ
تَرْوَجَتْ بِرَجُلٍ فِي الْبَلَدِ
وَتَمَمْتَ فَذَاكَ يَفْسُدُنَا
فَأَصْلُهُ الْفَسَادُ لَا يُحَوَّلُ
فَهُوَ عَلَى الْبُطْلَانِ لَمْ يَنْتَقِلْ
لِغَيْرِهِ قَدْ غَرَّهُ وَكْتَمَهُ
سَيِّدَهَا لِيَأْخُذَ الْأَبْنَاءَ
ذَاكَ الَّذِي غَرَّ فَيَغْرَمُنَا
يَنْحَطُّ عَنْهُ الْغُرْمُ دُونَ الْوِزْرِ
لَأَنَّهُ عَلَى الزَّانِ قَادِمٌ
بِأَمَةٍ لَهُ وَيُعْطَى نَقْدَهُ



أَنَّ الْجَمِيعَ مَالُ هَذَا الْفَحْلِ
 جَمِيعُهُمْ فِي مُلْكِهِ يَنْسَاقُ
 بِمَالِهِ وَلَا أَرَى اعْتِلَالَهُ
 يَكُونُ لِلزَّوْجَةِ بِاسْتِحْقَاقِ
 وَسَلْبُهُ مِنْهَا مَقَامٌ ثَانِي
 فِي عِدَّةٍ حِينَ لَهَا قَدْ رَغِبَا
 دُونَ الْعَبِيدِ جَاءَ فِي الْآثَارِ
 تَزْوِيجُهَا أَوْ أَنَّهُ يَغْشَاهَا
 مَا شَاءَهُ وَيَرْفَعُ الضَّرَارَا
 كَانَ لَهُ وَلِيْحَذَرِ الْفَسَادَا
 مِنْ بَعْدِ تَزْوِيجِ بَشَرِطِ وَقَعَا
 حُرٌّ وَصَحَّ الشَّرْطُ بِالْإِشْهَادِ
 فَيُعْتَقَانِ لِاصْطِحَابِ جَمَعَا
 لِسَيِّدِ الْأُمَّمِ بِتَقْوِيمِ حَسَنِ
 وَإِنْ وَفَى أَبُوهُمَا يَكْفِيهِ
 سِوَى اثْنَتَيْنِ فِي الْمَقَالِ الشَّاهِرِ

وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ مِنْ أَجْلِ
 فَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ وَالصَّدَاقِ
 فَمَالَهُ يُزَوِّجَنَّ مَالَهُ
 لِأَنَّمَا الصَّدَاقُ بِالْإِطْلَاقِ
 فَهُوَ لِلزَّوْجَةِ مِنْ ذَا الشَّانِ
 وَأَمَةٌ عَبْدٌ لَهَا قَدْ خَطَبَا
 فَالْتَّهَيُّ فِي ذَلِكَ لِلْأَحْرَارِ
 وَأَمَةٌ تَطْلُبُ مِنْ مَوْلَاهَا
 يَلْزَمُهُ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَخْتَارَا
 وَإِنْ أَبِي وَبَيْعَهَا أَرَادَا
 وَرَجُلٌ أَمَةٌ قَوْمٍ بَضْعَا^(١)
 بِأَنَّ مِنْهَا أَوَّلَ الْأَوْلَادِ
 فَوَلَدَتْ إِثْنَيْنِ فِي بَطْنٍ مَعَا
 لِكِنَّهُ عَلَيْهِمَا نِصْفُ الثَّمَنِ
 يَسْعُونَ مِنْ بَعْدِ الْبُلُوغِ فِيهِ
 وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ مِنَ الْحَرَائِرِ

(١) قوله: «بضعاً» أي جامع.



وَقِيلَ مِثْلُ الْحُرِّ أَيْضًا يَجْرِي
بِلا خِلافٍ هَاهُنَا فَيُزْفَعُ
فَقِيلَ لَا يُزِيلُ وَجْهَ الْحُرْمَةِ
لأنَّهُ فِي حُكْمِهِ حَلِيلُهَا
حُرٌّ وَبِالطَّلَاقِ يَوْمًا وَدَعَا
وَرَدَّهَا لِلْحَالَةِ الْمَعْلُومَةِ
لأنَّهُ مِثْلُ نِكَاحٍ وَقَعَا
لأنَّهُ بَنَى عَلَى ذَاكَ الْبِنَا
فَهَاهُنَا لَهَا الْخِيَارُ يُعْرَفُ
شَيْءٌ مِنَ الْإِيْلَاءِ وَالطَّلَاقِ
بِإِذْنِ مَالِكٍ لَهُمْ تَوَلَّى
مِثْلُ الطَّلَاقِ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ
كَأَنَّهُ مَلَكَهَا مَا ذَكَرَا
لَيْسَ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ يَرْجِعُ
مِنْهُنَّ لِلتَّنْصِيفِ مَعَ مَنْ حَقَّقَهُ
فِي ذَاكَ تُعْطَى نِصْفَ حُكْمِ الْحُرَّةِ

لأنَّهُ فِي ذَاكَ نِصْفُ الْحُرِّ
وَأَرْبَعًا مِنَ الْإِمَاءِ يَجْمَعُ
وَالْخُلْفُ فِي تَحْلِيلِهِ لِلْحُرَّةِ^(١)
وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ بَلْ يُزِيلُهَا
وَحُرَّةً وَأُمَّةً قَدْ جَمَعَا
طَلَّقَ تِلْكَ الْأُمَّةَ الْمَشْهُومَةَ
لِلْحُرَّةِ الْخِيَارُ حِينَ ارْتَجَعَا
قُلْتُ وَلَا أَرَى الْخِيَارَ هَاهُنَا
خِلافَ تَرْوِيجٍ لَهُ يَسْتَأْنِفُ
وَلَيْسَ لِلْعَبِيدِ بِاتِّفَاقٍ
وَلَا الظُّهَارِ وَالْخِيَارِ إِلَّا
وَذَكَرُوا أَنَّ خِيَارَ الْأُمَّةِ
وَعَلَّ وَجْهَ ذَاكَ لِمَا خِيَرَا
وَطَلَّقَتَانِ لِلْإِمَاءِ تَقْطَعُ
وَحَيْضَتَانِ عِدَّةُ الْمُطَلَّقَةِ
وَذَاكَ أَنَّ حُكْمَ هَذِي الْأُمَّةِ

(١) قوله: «تحليله للحررة» أي المطلقة ثلاثاً.



فَجَعَلْتُ ثِنْتَيْنِ يَا مَنْ يَفْهَمُ
لَهُنَّ نِصْفُ عِدَّةِ الْحُرَّاتِ
فَافْهَمَ فَقَدْ أَتَاكَ مِنِّي الْكُشْفُ
زَوْجَةَ عَبْدٍ ابْنِهِ فِي الْمَثَلِ
حِلٌّ لَهُ إِنْ شَاءَهُ مِنْ ذَاتِهِ
فِي أَنَّ مَالَ ابْنِهِ لَهُ بِحَقِّ
عَلَيْهِ عَقْدًا لِلنِّكَاحِ وَنَقَدُ
فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ عَلَى اسْتِثْقَا
مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ وَلَا تُخْطَى
يَقْضِيهِ إِنْ حُرِّرَ بِالتَّصَدِّي
مَنْزِلَهُ^(٣) بغيرِ إِذْنِ حَصَلَا
فِيهِ فَيُمنَعُنْ هُنَا لِنُكْتَةِ
وَكَشْفُهَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ
لَوْجِهِ رَبِّي مُخْلِصًا وَصَدَقَا
لأنَّهُ مِثْلُ رُجُوعِ أُمِّهِ

وَطَلَقَةٌ وَحَيْضَةٌ لَا تُقْسَمُ
مِنْ ذَاكَ أَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ
شَهْرَانِ مَعَ خَمْسِ فَصَحَّ النَّصْفُ
وَجَائِزٌ قِيلَ طَلَاقُ الرَّجُلِ
وَهَكَذَا تَزْوِيحُ مَمْلُوكَاتِهِ^(١)
وَذَاكَ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ سَبْقِ
وَالْعَبْدُ إِنْ بَاذَنَ مَوْلَاهُ عَقْدُ
وَبَقِيَ الْبَعْضُ مِنَ الصَّدَاقِ
وَبِيعَ ذَاكَ الْعَبْدُ قِيلَ تُعْطَى
وَقِيلَ يَبْقَى لَازِمًا لِلْعَبْدِ^(٢)
وَسَيِّدُ الْعَبْدِ لَهُ أَنْ يَدْخُلَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُنْفَرِدًا بِزَوْجَةٍ
وَذَاكَ خَوْفَ الْكُشْفِ لِلْعَوْرَاتِ
وَرَجُلٌ لِأَمَةٍ قَدْ أَعْتَقَا
فَمَا لَهُ تَزْوِيحُهَا بِنَفْسِهِ

(١) قوله: «مملوكاته» أي [مملوكات] الابن.

(٢) قوله: «للعبد» اللام فيه بمعنى على أي لازم عليه.

(٣) قوله: «منزله» أي منزل العبد.



وَكُلُّ مَا كَانَ لَوَجْهِ الرَّبِّ
لَأَنَّ حَظَّهُ مِنَ الثَّوَابِ
وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهَا لِيَنْكِحَهَا
قُلْتُ وَفِي الْوَجْهِينِ لَسْتُ أَمْنَعُ
فَاعِلُهُ يَفُوزُ بِالْأَجْرَيْنِ
وَالْمُصْطَفَى صَفِيَّةً^(١) قَدْ أَعْتَقَا
تَرَاهُ^(٢) يَقْصِدَنَّ غَيْرَ اللَّهِ
وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهَا وَكْتَمَا
فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْكِتْمَانُ
لَأَنَّهَا بِالنَّفْسِ مِنْهُ أَمْلَكُ
مُعْتَقَةٌ لَهَا أَبٌ مَمْلُوكٌ
تَزْوِجُهَا أَوْلَى بِهِ أَحْوَهَا
لَا يَدْنُو مِنْهُ أَبَدًا بِالْقُرْبِ
يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ الْإِزْتِكَابِ
فَهَاؤُنَا مَعْنَى الْجَوَازِ وَضَحًا
لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُرْفَعُ
فِي خَبَرٍ جَاءَ عَنِ الْأَمِينِ
ثُمَّ بِهَا عَلَى الزَّوْاجِ انْطَلَقَا
فِي كُلِّ فِعْلٍ مِنْهُ لَا تَضَاهِي
وَبَعْدَ عَقْدِهِ النَّكَاحِ عَلَّمَا
وَبِيَدَيْهَا التَّمُّ وَالْبُطْلَانُ
فَذَلِكَ الْكِتْمَانُ لَيْسَ يَسْلُكُ
ثُمَّ أَحْ مُحَرَّرٌ صُغْلُوكُ
مَا دَامَ فِي الْمُلْكِ يُرَى أَبُوهَا

باب التسري

وَهُوَ الْإِسْتِمْتَاعُ بِالْإِمَاءِ
فَالْمُلْكُ لِلْيَمِينِ أَقْوَى حَبْلًا
لَكِنَّهُ مِنْ بَعْدِ الْإِسْتِبْرَاءِ
مِنَ النَّكَاحِ مِنْ هُنَاكَ حَلًّا

(١) قوله: «صفية» هي أم المؤمنين صفية بنت حُيَيِّ بن أخطب سيد اليهود.

(٢) قوله: «تراه» بحذف ألف الاستفهام أي أتراه.



وَفِي النَّكَاحِ مُتَعَةٌ مُسْتَضْحَبَةٌ
لَأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّوَسُّعِ
بِحَيْضَتَيْنِ لِتَمَامِ الْأَمْرِ
أَكْثَرُ لَكِنَّ الْأَخِيرَ أَعْدَلُ
وَهُوَ بِذَلِكَ حَاصِلٌ فَلَتَعَلَّمَ
حَتَّى يَحِضْنَ بِالْمَحِضِ الْحَاصِلِ
فَكَيْفَ نُوَجِبَنَّهٗ مِرَارًا
بَلْ فِعْلٌ الْإِحْتِيَاظُ شَأْنُ الْحَازِمِ
إِنْ كَانَ نَفْسٌ حَيْضُهَا مَعْدُومًا
وَالْقَوْلُ بِالْعِشْرِينَ أَدْنَى الْعَدِّ
لَأَنَّهَا كَحَيْضَةٍ فِي الْمَعْنَى
بِأَنَّهَا بَكْرٌ هَلِ اسْتَبْرَأَ هُنَا
فِي بَيْتِهِ فَأَدْرَكَتْ مَدَاهَا
فَالِإِخْتِلَافُ فِي الثَّلَاثِ يُحْتَأَى^(٢)
وَهُمْ بِالِإِحْتِيَاظِ فِيهِ جَاؤُوا

يَكُونُ فِيهِ نَفْسٌ مُلْكِ الرَّقَبَةِ
وَالْفَضْلُ لِلَّهِ فِي الْجَمِيعِ
فَمَنْ يَشَأْ ذَلِكَ فَلْيَسْتَبْرِئِ
وَقِيلَ تَكْفِي حَيْضَةٌ وَالْأَوَّلُ
لَأَنَّ الْمُرَادَ كَشْفَ الرَّحِمِ
وَفِي حَدِيثِ السَّبِي فِي الْحَوَائِلِ
وَذَلِكَ لَيْسَ يَقْتَضِي تَكَرَّرًا
وَإِلْحْتِيَاظًا غَيْرُ مَعْنَى اللَّازِمِ
وَخَمْسَةٌ^(١) وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا
وَقِيلَ يُجْزِي دُونَ هَذَا الْحَدِّ
وَهُوَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَخِيرِ يُبْنَى
وَالْخُلْفُ فِي الْبِكْرِ إِذَا تَيَقَّنَا
وَفِي صَغِيرَةٍ وَقَدْ رَبَّاهَا
وَفِي اللَّيِّ أَخَذَهَا مِنْ أُنْثَى
وَأَشْهُرُ الْقَوْلَيْنِ الْإِسْتِبْرَاءُ

(١) قوله: «وخمسة» أي تتربص.

(٢) قوله: «يحتأى» بالبناء للمفعول بمعنى ينقل مأخوذ من حثا الرجل التراب يحثوه حثوا ويحثيه حثيا إذا هاله بيده، فهو مجاز استعاري. اهـ. (المصنف)



حُجَّتْهُمْ قَالُوا فَإِنَّ السُّنَّةَ
وَمَنْ يَقُلْ بغيره يراه
وَذَلِكَ اسْتِكْشَافُ نَفْسِ الرَّحِمِ
وَمُعْتَقٌ يَوْمًا لِمَنْ تَسَرَّى
كَذَاكَ زَوْجُهُ^(١) إِذَا اشْتَرَاهَا
لَأَنَّ مَاءَهُ الَّذِي تَقَدَّمَا
لَكِنَّهَا لِغَيْرِهِ تَعْتَدُ
وَحُكْمُ الْإِسْتِبْرَاءِ كَحُكْمِ الْعِدَّةِ
وَقِيلَ فِي مَمْلُوكَةٍ قَدْ نَظَرَا
لِشَهْوَةٍ وَهِيَ صَبِيَّةٌ فَلَا
وَلَسْتُ أَذْرِي وَجَهَ هَذَا الْمَنْعِ
وَهُوَ عَلَى ذَا لَا يَصِحُّ غَيْرَ أَنْ
يُوجِبُ الْإِسْتِبْرَاءَ لِلصَّغِيرَةِ
يَجْعَلُهُ عُقُوبَةَ التَّعَجُّلِ
وَقَائِلٌ لِأُمَّةٍ إِنْ بَاعَكَ

جَاءَتْ بِهِ فَلَا تُبَدِّلَنَّهُ
جَاءَ لِمَعْنَى وَانْتَفَى مَعْنَاهُ
وَقَدْ عَرَفْنَاهُ بِلَا تَوْهْمٍ
جَازَ لَهُ التَّزْوِيجُ دُونَ اسْتِبْرَاءِ
فَمَا عَلَيْهِ هَاهُنَا اسْتِبْرَاءُهَا
فَالِابْنُ ابْنُهُ بِكُلِّ مِنْهُمَا
بِأَيِّ عِدَّةٍ لَهَا تُعَدُّ
لِحُرَّةٍ إِلَى تَمَامِ الْمُدَّةِ
سَيِّدَهَا لِفَرْجِهَا إِذْ بَطِرَا
يَكُونُ وَطُوهَا لَهُ مُحَلَّلًا
وَعَلَّهُ عُقُوبَةٌ لِلرَّدْعِ
يُبْنَى عَلَى قَوْلِ الَّذِي يُشَدِّدُنْ
وَإِنْ تَكُنْ عَذْرَاءً مُسْتَطِيرَةً
وَلَيْسَ هَذَا كُلُّهُ عِنْدِي جَلِي
مَوْلَاكَ يَوْمًا فَأَنَا أَبْتَاعُكَ^(٢)

(١) قوله: «كذلك زوجته» أي زوجته الأمة.

(٢) أي أشتريك.



وَلَا يَضُرُّ وَعْدُهُ إِيَّاهَا
بَلْ هَذِهِ مَمْلُوكَةٌ مَقْهُورَةٌ
يَزْنِي فَقِيلَ مَا لَهُ يَطَاهَا
بِأَنَّ وَطِيهَا لَهُ حَالًا
فَجَائِزٌ شِرَاؤُهَا لِلْخِدْمَةِ
لِأَنَّهُ بِفِعْلِهِ قَدْ اعْتَدَى
يَجُوزُ بَيْنَهَا إِذَا أَرَادَا
إِلَّا إِذَا مَا اسْتَعْنَى عَنْهَا أَوْ لَا
دُونَ سِوَاهُ وَهُوَ التَّفْرِيقُ
مَا دَامَ حَيًّا فَلَهُ التَّسْرِي
فَحُكْمُهَا فِي ذَاكَ حُكْمُ الْمَالِ
يَوْمَ أَمُوتُ وَطُؤُهَا بِالْمَرَّةِ^(١)
تَكُونُ حُرَّةً بِدُونِ لَوْمِ
يَكُونُ وَطُؤُهَا لِيَذَا مُحَلًّا
مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ بِحَدِّ قَدْ وَجِدَ
وَوَطُؤُهَا لَا يُمْنَعُنْ إِيَّاهُ

ثُمَّ اشْتَرَاهَا فَلَهُ يَطَاهَا
وَلَيْسَ مِثْلَ الْحُرَّةِ الْمَذْكُورَةِ
سُرِّيَّةٌ قَدْ عَايَنْتَ مَوْلَاهَا
مِنْ بَعْدِ ذَاكَ وَأُنَاسٌ قَالُوا
وَمَنْ زَنَا لِغَيْرِهِ بِأَمَةٍ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطَاهَا أَبَدًا
سُرِّيَّةٌ أَوْلَدَهَا أَوْلَادًا
وَإِنْ يَكُنْ لِغَيْرِهِ الْإِبْنُ فَلَا
لِأَنَّهُ بِإِبْنِهِ شَفِيقٌ
وَأَمَةٌ دَبَّرَهَا لِلْأَجْرِ
لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ فِي الْحَالِ
وَيُمْنَعُنْ إِنْ قَالَ أَنْتِ حُرَّةٌ
لِأَنَّهَا أَوَّلُ ذَاكَ الْيَوْمِ
وَذَاكَ يَوْمٌ نَجَهَلْنَهُ فَلَا
قُلْتُ وَلَفْظُ الْيَوْمِ لِلْوَقْتِ يَرِدُ
فَإِنْ عَنَاهُ فَلَهُ مَعْنَاهُ

(١) قوله: «بالمرة» أي بالحال.



وَقِيلَ مَنْ أُمَّتُهُ قَدْ دَبَّرَا
لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِ مَوْتَ الْغَيْرِ
لِأَنَّمَا بِمَوْتِهِ تُحَرَّرُ
يَفْتَرِقَانِ غَالِبَ الْأَحْوَالِ
سُرِّيَّةً طَلَّقَهَا فَتَعْتَقُ
وَقَالَ بَعْضُ إِنْ نَوَى عِتَاقًا
وَهُوَ مُرَادُ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ
لِأَنَّهُ قَدْ جَعَلَ الطَّلَاقَ
وَنِيَّةَ الْمَجَازِ تُشْرَطْنَا
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا تُسْتَحْدَمُ
خَوْفًا مِنَ الشُّبْهَةِ فِي الْفُرُوجِ
عَلَى سِوَاهُ^(١) وَطَوَّهَا قَدْ حُجِرَا
فَمَوْتُهُ يُوقِعُهُ فِي الضَّيْرِ
وَهُوَ يَغِيبُ تَارَةً وَيَحْضُرُ
وَيَكْفِي نَفْسَ النَّوْمِ فِي اللَّيَالِي
مِنْهُ بِذَا وَقِيلَ لَيْسَ تُعْتَقُ
تُعْتَقُ وَهُوَ قَيْدَ الْإِطْلَاقِ
لَوْ أَنَّهُ أَهْمَلَ نَفْسَ الْقَيْدِ
تَجَوُّزًا عَنِّي بِهِ الْعِتَاقَا
فِي صِحَّةِ الْمَجَازِ حَيْثُ عَنَّا
لَكِنَّهُ لِيُوطَّئَهَا لَا يُقَدِّمُ
فَالْوَرَعُ الْكَامِلُ فِي الْخُرُوجِ

باب استخدام العبيد

وَاللَّهُ قَدْ فَضَّلَ بَعْضَ الْخَلْقِ
وَهُوَ ابْتِلَاءٌ مِنْهُ لِلصَّنْفَيْنِ
وَالْعَبْدُ إِنْ قَامَ بِحَقِّ الرَّبِّ
وَقَدْ أَذَلَّ بَعْضَهُمْ بِالرِّقِّ
لِيَشْكُرُوا وَيَصْبِرُوا لِذَيْنِ
وَحَقِّ سَيِّدٍ لَهُ مُرَبِّي

(١) قوله: «على سواه» أي على موت غيره من الناس.



لِلطَّاعَتَيْنِ وَهُوَ عَبْدٌ شَكَرًا
 لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ فِيمَا يُرْفَعُ
 كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ لُزُومًا
 وَالنَّدْبُ فِي سِوَاهُ مَهْمًا يَعْلَمُهُ
 نَفْلًا بِدُونِ إِذْنِهِ لَوْ يَوْمًا
 ضَعْفٌ عَنِ الْخِدْمَةِ وَالْقِيَامِ
 بِدُونِ إِذْنٍ حَيْثُ كَانَتْ شَاغِلَهُ
 فِي الْفَرْضِ لَا فِي غَيْرِهِ مِنْ طَاعَةٍ
 يَحْضُرُهُ الْعَبِيدُ وَالْأَحْرَارُ
 بِرَاحَةٍ لَوْ كَانَ يَوْمَ الْعِيدِ
 إِلَّا بِإِذْنِ السَّادَةِ الْأَحْرَارِ
 وَذَلِكَ حَقٌّ يَلْزَمَنَّ الْمَوْلَى
 إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسِهِ إِذْ يُكْرِمُهُ
 خِدْمَتِهِ أَرَاخَهُ نَهَارًا
 فِي هَذِهِ الرُّخْصَةِ نَفْسٌ سَاكِنَةٌ
 وَبِالنَّهَارِ الزَّجْرَ يَتْرُكُونَا
 عَلَى الْإِمَامِ الْكَامِلِ الْمِفْضَالِ

كَانَ لَهُ أَجْرَانِ حَيْثُ صَبْرًا
 وَسَيِّئُ الْمَلَكَةِ فِيمَا نَسَمِعُ
 فَالْعَبْدُ مَهْمًا طَلَبَ التَّعْلِيمَا
 وَذَلِكَ حَيْثُ الْعِلْمُ فِيهِ يَلْزَمُهُ
 وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ بَأَنْ يَصُومَا
 لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ فِي الصِّيَامِ
 وَهَكَذَا لَيْسَ يُصَلِّي النَّافِلَةَ
 وَجَائِزٌ أَنْ يَحْضُرَ الْجَمَاعَةَ
 لِأَنَّمَا حُضُورُهَا شِعَارٌ
 وَقِيلَ لَا يُحْكَمُ لِلْعَبِيدِ
 وَمَالَهُمْ قِيلُوهُ النَّهَارِ
 لَكِنْ لَهُ أَنْ يَسْتَرِيحَ لَيْلًا
 فَمَا لَهُ بَعْدَ الْعِشَاءِ يَسْتَخْدِمُهُ
 وَجَازَ إِنْ أَرَاخَهُ مِقْدَارًا
 كَذَلِكَ قِيلَ وَلِأَهْلِ الْبَاطِنَةِ
 فَإِنَّهُمْ بِاللَّيْلِ يَزْجُرُونَا
 وَوَقَعَ الرَّيْبُ بِهَذَا الْحَالِ



سَلِيلِ عَبْدِ اللَّهِ غَسَّانَ الْفَتَى
وَأَنَّ عَدْلَهُ مَلَآ أَمَاكِنَهُ
وَذَاكَ مِنْهُ رَضِيَ الْإِلَهَ
أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَرِ نَفْسَ الرَّخْصَةِ
وَلَيْسَ لِلْمَمْلُوكِ يَخْدِمَنَا
لِأَنَّهُ وَقْتُ اسْتِرَاحَةٍ فَإِنْ
وَمَا لَهُ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَسْتَعْمَلَهُ
إِذْ ذَكَرَ الْعَدْلَ وَمَا بِهِ أَتَى^(*)^(١)
وَلَمْ يَنْلُ مِنْهُ عَيْدُ الْبَاطِنَةِ
عَنْهُ مَقَامُ الْخَوْفِ مَا أَعْلَاهُ
فَرَأَيْهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الشُّدَّةِ
لِغَيْرِ مَوْلَاهُ بَلِيلٍ جَنَّا^(٢)
يَخْدُمُ فَإِنَّ فِعْلَهُ لَهُ يِهِنُ^(٣)
بِمَا يَرَاهُ عَاجِزًا أَنْ يَعْمَلَهُ

باب كسب العبيد

وَالْعَبْدُ لِلْمَوْلَى وَمَا يَكْتَسِبُ
فَانظُرْ إِلَى قَوْلِ الْإِلَهِ فِيهِ
وَمَا أَتَى الْعَبْدُ مِنَ الثَّمَارِ
وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ مَوْلَاهُ
حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ حَرَامٌ
وَذَبْحُ مَا صَادَ فَيُمنَعْنَا
فَأَكْلُهُ لَهُ حَلَالٌ طَيِّبٌ
تَلْقَاهُ لَا يَمْلِكُ مَا يَأْتِيهِ
عِنْدَ حَصَادِ النَّخْلِ وَالْأَشْجَارِ
مِنْ أَيْنَ جَاءَ فَهُوَ حِلٌّ جَاهُ^(٤)
وَالْأَضْلُ حِلُّهُ فَلَا يُلَامُ
إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيَحْرُمْنَا

(*) هو الإمام العدل غسان بن عبدالله الحداني. (إسماعيل)

(١) قلت: الإمام غسان من اليحمد وليس من بني الحدان.

(٢) جنّ أي ستر.

(٣) قوله: «يهين» بضم الياء أي يوهن ويضعف.

(٤) قوله: «جاه» أي جاءه.



ذَابِحُهُ بِدُونِ إِذْنِ مُعْتَدِي
 فَهَاهُنَا لَا نَمْنَعُنْ ذِبَاحَهُ
 فَذَبِحُهُ بَابٌ مِنَ الْحَلَالِ
 وَبِحَلَالِ أَكْلِهَا أَفْتَانَا
 مِنْ غَيْرِ مَوْلَاهُ أَوْ الْعَطِيَّةِ
 وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ أَنْ يَأْكُلَهُ
 قَوْلٌ لِمَوْلَاهُ يَكُونُ فَاعْرِفِ
 لِذَلِكَ الْبَائِعِ إِنْ شَاءَ أَخَذَا
 يَكُونُ حُكْمُهُ كَمَثَلِ الْأُولَى
 مِنْ مَالِهِ خِلَافَ مَا تَبَيَّنَا
 عِتَاقُهُ بِظَاهِرِ الْأَمْوَالِ
 لِأَنَّهُ عَنِ عِلْمِهَا مَحْجُوبٌ

لَأَنَّهُ قَدْ صَارَ مُلْكَ السَّيِّدِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَطْلَقَ الْإِبَاحَهُ
 كَذَاكَ إِنْ رَأَى فَسَادَ الْمَالِ
 وَفِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى قَدْ كَانَا
 وَمَا اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ بِالْوَصِيَّةِ
 فَأَكْثَرَ الْأَقْوَالِ أَنَّهُ لَهُ
 إِلَّا بِرَأْيِ ذَلِكَ الْعَبْدِ وَفِي
 وَإِنْ يَبِعُهُ وَلَهُ مَالٌ فَذَا
 وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ فَقِيلاً
 وَقِيلَ لِلسَّيِّدِ مَا قَدْ بَطْنَا
 وَذَلِكَ أَنَّ ظَاهِرَ الْأَحْوَالِ
 وَالنَّفْسُ بِالْمَخْفِيِّ لَا تَطِيبُ

باب أدب العبيد

وَاجِبَةٌ لَهُ عَلَى الْمَمْلُوكِ
 لَهُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّبَنَا
 وَأَكْثَرُ الْفَسَادِ فِي ذِي الْحَالَةِ
 لَا يُضْرَبُ الْعَبْدُ إِذَا لَمْ يَخْدُمَ

وَحَيْثُ كَانَتْ طَاعَةُ الْمَلِكِ
 فَتَرْكُهُ الطَّاعَةَ يُوجِبُنَا
 لِأَنَّهُ الْعَاصِي بِلَا مَحَالَةَ
 وَقَالَ فِي الْأَصْلِ مَقَالًا فَاعْلَمَ

لَكِنْ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ يُضْرَبُ
 وَإِنِّي مِنْ ذَا الْمَقَالِ أَعْجَبُ
 وَقَدَرُ الضَّرْبِ الَّذِي يَزْدَجِرُ
 وَقِيلَ يُضْرَبُنْ عَلَى الْأَذْبَارِ
 وَإِنْ يَخْفُ إِبَاقَهُ يُبَاحُ
 وَهَارِبٌ لَهُ يُحَوَّرْنَا
 وَلَا يَجُوزُ لِفَتَى أَنْ يُطْعِمَهُ
 قِيلَ وَلَوْ مَاتَ بِذَلِكَ جُوعًا
 وَنَحْوَهَا وَذَلِكَ حِينَ يَجِبُ
 مَعَ أَنِّي أَقُولُ فِيهِ يُضْرَبُ
 بِهِ وَمَوْلَاهُ لَهُ يَعْتَبَرُ
 وَلَا يَجُوزُ ذَاكَ فِي الْأَحْرَارِ
 تَقْيِيدُهُ وَمَا بِهِ جُنَاحُ
 لَعَلَّهُ بِذَلِكَ يَرْجِعُنَا^(١)^(٢)
 فِي حَالَةِ الْإِبَاقِ أَوْ أَنْ يُكْرِمَهُ
 إِلَّا إِذَا مَا قَصَدَ الرَّجُوعَا

بَابُ الْعِتْقِ

وَأَمَرَ الْإِلَاهُ بِالتَّخْرِيرِ
 وَذَكَرَ الْكِتَابُ فَكَّ الرَّقَبَةِ
 مَنْ عَلَيْنَا مَرَّتَيْنِ بِهِمْ
 وَنِعْمُ الْإِلَاهُ لَا تَزَالُ
 وَالشُّكْرُ لِلنَّعْمَةِ يُوجِبُنَهَا
 وَوَعَدَ الْمُعْتِقَ بِالْأُجُورِ
 وَأَنَّهُ مِثْلُ افْتِحَامِ الْعَقَبَةِ
 مُلْكِهِمْ وَمَرَّةً عَثِقَهُمْ
 مَبْسُوطَةً وَمَا لَهَا زَوَالُ
 وَكَافِرُ النَّعْمَةِ يُحْرَمُنَهَا

(١) قوله: «يُحَوَّرْنَا»، أي: يجعل له تحييره، وهي طريقة معروفة عند علماء الأسرار وأصحاب الحرف، سميت بذلك تفاعلاً برجوع الذاهب من قولهم حار أي رجع.

(٢) قوله: «يُحَوَّرْنَا» هو بالراء المهملة والتحويل أمر يستعمله العُمانيون والحورة عندهم معروفة، وهي نوع من الرُّقى وهو دعاء وآيات من القرآن بركتها ظاهرة. (أبو إسحاق)



وَالشُّكْرُ أَنْ يُؤَدِّيَنَّ الْوَاجِبَا
 وَالْكَفْرُ عِضْيَانُ الْإِلَهِ بِالنِّعَمِ
 وَالْعِتْقُ بِالْأَلْفَاطِ وَالْأَحْوَالِ
 وَذَٰكَ أَنْ يَقُولَ قَدْ أَعْتَقْتُكَ
 وَمَنْ يَقُلْ لِعَبْدِهِ يَا حُرُّ
 وَإِنْ يُحَاكِمُهُ فَقِيلَ يُحَكِّمُ
 لِأَنَّ ذَٰكَ ظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ
 وَالْحُكْمُ بِالظَّاهِرِ لَا بِالْقَصْدِ
 وَإِنْ تَقُلْ لِلَّهِ قَدْ سَرَّحْتُكَ
 وَمَنْ يَقُلْ لِلَّهِ أَنْتَ يَا فَتَى
 وَمَنْ يَقُلْ أَنْتَ لِرُؤُوسِهِ اللَّهِ
 وَإِنْ يَقُلْ أَعْتَقَكَ الْإِلَهِ
 وَالْقَوْلُ بِالْعِتْقِ لَدَيْهِ أَوْثَقُ
 وَإِنْ يَخْفُ عَلَيْهِ مِنْ سُلْطَانٍ
 وَجَزَمَ الْأَصْلُ بِقَوْلِ الْعِتْقِ
 وَإِنْ يَقُلْ هَذَا أَخِي أَوْ صَاحِبِي
 وَذَٰكَ إِنْ خَافَ عَلَيْهِ وَكَذَا

وَيَقْضِي الْحُقُوقَ وَالْمَارِبَا
 وَمَنْ عَصَاهُ مُسْتَحِقٌّ لِلنِّقَمِ
 يَكُونُ فَالْأَوَّلُ ذُو الْمَقَالِ
 أَوْ أَنْتَ حُرٌّ وَكَذَا حَرَّرْتُكَ
 وَلَمْ يُرَدْ عِتْقًا فَلَا يَضُرُّ
 بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ وَمَا يَلْتَزِمُ
 وَعَكْسُهُ دَعْوَى عَلَى الْعِتَاقِ
 وَالْقَصْدُ بَيْنَ رَبَّنَا وَالْعَبْدِ
 فَالْعِتْقُ ظَاهِرٌ فَحَلَّ عَبْدًا
 لَا يُوجِبُ الْعِتْقَ لِمَنْ بِهِ أَتَى
 فَالْعِتْقُ ظَاهِرٌ بِلَا اشْتِبَاهٍ
 فَالْخُلْفُ فِي انْعِتَاقِهِ رَوَاهُ
 قُلْتُ وَهُوَ بِالْمَقَامِ أَطْبَقُ
 فَقَالَ حُرٌّ فِيهِ قَوْلَانِ
 وَهُوَ كَمَا تَرَى وَفَاقَ النُّطْقِ
 أَوْ وَلَدِي فَالْعِتْقُ غَيْرٌ وَاجِبٌ
 إِنْ قَالَهُ تَلَطَّفًا وَنَحْوَ ذَا

فَالْقَصْدُ عِنْدَنَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ وَاللَّفْظُ قَالِبٌ لَهُ يُقَدَّرُ
 وَلَفْظَةُ الْحُرِّ بِهَا يُعَبَّرُ عَنْ حِدَّةِ الْإِنْسَانِ إِذْ يُؤَمَّرُ
 كَذَلِكَ الْعَيْقُ قَدْ يُرَادُ بِهِ الْقَدِيمُ فَلَهُ الْمُرَادُ
 أَعْنِي إِذَا مَا قَالَهُ لِعَبْدِهِ وَقَدْ نَوَاهُ يُعْطَى حُكْمَ قَصْدِهِ
 وَمَنْ يَقُلْ فِي اللَّفْظِ إِذْ يُقَرُّ كُلُّ غُلَامٍ لِي قَدِيمٌ حُرٌّ
 يُعْتَقُ مَنْ حَالَ عَلَيْهِ عَامٌ وَدُونَهُ لَا يُعْتَقُ الْغُلَامُ
 بِالْحَوْلِ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْوَصْفًا وَآيَةُ الْعُرْجُونِ تُعْطَى الْكُشْفًا^(١)
 فَإِنَّهُ مِنْ بَعْدِ حَوْلٍ يَسْتَحِقُّ وَصَفَ الْقَدِيمِ وَبِهِ هَذَا لِحَقِّ
 وَذَا الْقِيَّاسِ فِيهِ عِنْدِي نَظَرٌ وَقَدَّمَ الْأَشْيَاءَ لَا يَنْحَصِرُ
 فَبَعْضُهَا يَقْدُمُ فِي أَيَّامٍ قَلَائِلٍ وَالْبَعْضُ فِي أَعْوَامٍ
 وَلَا أَرَى كَالْعُرْفِ فِيهِ ضَابِطًا فَإِنْ ضَبَطَتِ الْعُرْفَ صِرَتْ قَاسِطًا^(٢)
 فَأَعْمِلِ الْفِكْرَ هُنَا وَاجْتَهِدَا فَعَامِلُ الْفِكْرِ يُصَادِفُ الْهُدَى
 وَقَائِلُ بَعْضِ غُلَامِي حُرٌّ فَالْعِتْقُ فِي جَمِيعِهِ يَمُرُّ
 كَذَلِكَ إِنْ أَعْتَقَ مِنْهُ أُصْبَعًا فَالْعِتْقُ وَاقِعٌ عَلَى الْعَبْدِ مَعَا
 لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ وَهُوَ بِالسَّرِيَانِ يُعْرَفُنَّ وَيُرَوَى

(١) وهي قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].

(٢) قوله: «قاسطاً» أي عادلاً لدلالة المقام عليه، وأكثر استعمال القاسط لوصف الجائر، قال الله

تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥] وهو من قَسَطَ إِذَا جَارَ، وقد ورد في

بعض كتب اللغة أنها تستعمل بمعنى العادل، وبهذه اللغة أخذ (المصنف)



يَقْوَمُ الْعَبْدُ بِمَا يَأْتِيهِ
 وَيَطْلُبُ الْإِلَهَ يَغْفِرُ إِثْمَهُ
 بِذَلِكَ فَالْإِثْمُ مَعَ الْغُرْمِ لَفَاً^(١)
 فَخَطَأً يَدْفَعُ عَنْهُ الْإِثْمَا
 بغيرِ إذْنِهِ فَمَا مِنْ ضَيْرٍ
 لَا يُذْهِبُنِ مَا كَانَ قَبْلُ حَاصِلَا
 عِتَاقُهُ إِذْ ذَاكَ نَوْعُ حَجْرٍ
 وَكَانَ عَنْهُ أَمْرُهُ مَحْجُوبَا
 فِي ثُبُوتِهِ خِلَافُ الْأُمَّةِ
 غَيْبَا وَبَعْضُ قَدْ رَأَى الْبُطْلَانَا
 وَلَمْ يُسَمِّ أَيْهِمْ إِذْ نَطَقَا
 فِي حُكْمِنَا وَمَا لَهُ إِنْكَارُ
 فَإِنَّهُ مُحَرَّرٌ إِعْلَانَا
 إِذْ لَا عِتَاقَ قَبْلَ مُلْكٍ يَصْدُقُ
 فَهِيَ كَهَذَا الْحُكْمِ فِي الْعِتَاقِ
 كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ مِنْهُ تَطْلُقُ

وَإِنْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِيهِ
 وَيَغْرَمَنَّ لِلشَّرِيكِ سَهْمَهُ
 لِأَنَّهُ مَالٌ سِوَاهُ أَتَفَا
 وَإِنْ يَكُنْ لَا يَعْرِفَنَّ الْحُكْمَا
 وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَ عَبْدَ الْغَيْرِ
 لِأَنَّ عِتْقَهُ يَكُونُ بَاطِلَا
 كَذَلِكَ الْغَاصِبُ لَيْسَ يَجْرِي
 وَرَجُلٌ قَدْ اشْتَرَى مَعْصُوبَا
 أَعْتَقَهُ يُرِيدُ نَفْسَ الْقُرْبَةِ
 فَبَعْضُهُمْ أَمْضَاهُ حَيْثُ كَانَا
 وَقِيلَ مَنْ بَعْضَ الْعَبِيدِ أَعْتَقَا
 إِنَّ الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ أَحْرَارُ
 مَنْ قَالَ يَوْمَ اشْتَرَيْتِي فُلَانَا
 ثُمَّ اشْتَرَاهُ قِيلَ لَيْسَ يُعْتَقُ
 كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ فِي الطَّلَاقِ
 وَقِيلَ إِنْ سَمَى فُلَانَا يُعْتَقُ

(١) قوله: «لفا» أي حصل. مأخوذ من أُلْفِيْتُ الشيء إذا وجدته. اهـ. (المصنف)



وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَكْثَرُ
وَإِنْ يُعَلَّقُ الْعَتَاقُ^(*) يَعْتِقُ
كَقَوْلِهِ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَوْمًا
فَإِنَّهُ عِنْدَ مَجِيءِ زَيْدٍ
وَأَمْرَاءَةٌ قَالَتْ عَيْدِي عَتَقَا
إِنْ أَصْبَحَتْ وَالْحَيْضُ قَدْ أَتَاهَا
وَمُشْتَرٍ مِنْ رَجُلٍ عَيْدًا
قَالَ لَهُمْ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ حُرًّا
فَالْكُلُّ قَالُوا إِنَّهُمْ أَحْرَارُ
فَمَلِكُهُمْ حَجْرٌ بِهِذِي الصِّفَةِ
مَنْ قَالَ إِنْ جَاءَ سَلِيلِي حَيًّا
فِي أَنْ أَتَى مَيْتًا فَمَا مِنْ عِتْقٍ
لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدِ الْقَيْدُ وَلَا
وَقَائِلٌ إِنْ وَلَدَتْ غَلَامًا
فَوَلَدَتْ إِثْنَيْنِ قِيلَ عِتْقَا

وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبْرُ
عِنْدَ وَقُوعِ مَا بِهِ يُعَلَّقُ
فَأَنْتَ حُرٌّ لَا تَخَافُ لَوْ مَا
يَعْتِقُ لِاعْتِبَارِ هَذَا الْقَيْدِ
إِنْ لَمْ أَصَلِّ فِي غَدٍ فَاتَّفَقَا
فَالْعِتْقُ فِي عَيْدِهَا يَعْشَاهَا
ثُمَّ اسْتَرَابَ بَيْعَهُ الْجَدِيدَا
فَلْيَنْصَرِفِ وَلَا يَخَافُ ضَرًّا
وَلَمْ يَصِحَّ مِنْهُمْ إِفْرَارُ
إِلَّا بِإِقْرَارِهِمْ أَوْ حُجَّةٍ
كَانَ عَبِيدِي عِتْقَا عَلَيَّا
يَلْحَقُهُمْ وَإِنَّهُمْ فِي الرِّقِّ
عِتْقٌ مَعَ انْتِفَائِهِ تَحْصَلَا
مَمْلُوكَتِي فَذَاكَ حُرٌّ دَامَا
كِلَاهُمَا وَقِيلَ بَلْ مَنْ سَبَقَا

(١) العتاق بفتح العين، وأما العتق فيجوز فيه كسر العين وفتحها وقد يكون العتق بالكسر الاسم وبالفتح المصدر.



وَوَجْهُهُ الْخِلَافُ فِي غُلَامٍ
 فَعِنْدَ قَوْمٍ يَقْتَضِي الْإِطْلَاقًا
 لِلأَوَّلِينَ أَوَّلُ الْقَوْلِينَ
 ثُمَّ مِنَ التَّغْلِيْقِ نَوْعٌ يُذَكَّرُ
 وَذَلِكَ أَنْ يُعْلَقَنَّهُ عَلَى
 فَالْعَبْدُ مَمْلُوكٌ قُبَيْلَ الْأَجْلِ
 وَإِنْ يُدَبِّرُهُ عَلَى شَخْصَيْنِ
 وَمَاتَ وَاحِدٌ فَلَا يَنْعَتِقُ
 وَإِنْ يَكُنْ مُدَبَّرٌ قَدْ قَتَلَ
 فَحَقُّهُ حِرْمَانُ ذَلِكَ الْعِتْقِ
 كَمِثْلِ مَنْ قَدْ قَتَلَ الْمُورُوثَا
 وَرَجُلٌ كَاتَبَ عَبْدَهُ انْعَتَقَ
 لَوْ عَجَزَ الْعَبْدُ عَنِ الْوَفَاءِ
 وَذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ يَشْرِي نَفْسَهُ
 وَفِي اِحْتِمَالِ أَوْجِهِ الْكَلَامِ
 وَبَعْضُهُمْ لَوْحَدَةٍ قَدْ سَاقَا^(١)
 وَالْآخِرِينَ الثَّانِي دُونَ مَيْنِ
 يُقَالُ لِلْعَبْدِ بِهِ مُدَبَّرٌ
 وَفَاتِهِ أَوْ مَوْتِ بَعْضِ الْعُقَلَا
 وَبَعْدَهُ يَكُونُ حُرًّا فَاقْبَلِ
 خِدْمَتَهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ
 وَيَخْدُمُ الثَّانِي إِلَى أَنْ يَلْحَقُ^(٢)
 مَوْلَاهُ لِلْعِتْقِ وَقَدْ تَعَجَّلَا
 وَأَنْ يَكُونَ دَائِمًا فِي الرَّقِّ
 فَالْمَنْعُ صَارَ حُكْمَهُ الْمَبْثُوثَا
 مِنْ حِينَ مَا كَاتَبَهُ الْعِتْقَ اسْتَحَقَّ
 فَالْعِتْقُ لَا يُشْرَطُ بِالْأَدَاءِ
 مِنْ سَيِّدِ الْعَبْدِ بِمَا كَيْسَهُ^(٣)

(١) قوله: «لوحدة» أي لمفرد.

(٢) «يلحق»: برفع الفعل المضارع على إهمال أن المصدرية.

(٣) كَيْسَهُ بِالتَّشْدِيدِ أَي جَعَلَهُ فِي كَيْسِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ. اهـ. (المصنف)



فَعِنْدَ مُلْكِ نَفْسِهِ يَنْعَتِقُ وَهُوَ خِلَافُ مَا بِهِ يُعَلَّقُ
فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ أَدَيْتَا فَلَا يُحَرَّرَنَّ مِنْ قَبْلِ الْأَدَا
وَهُوَ مُرَادُ الْقَوْمِ فِي الْمَكَاتِبِ فَصُورَةُ الْكِتَابَةِ الْمَذْكُورَةِ
فَعَرَفْنَا يَجْعَلُهَا بَيْنَا وَمَا وَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ تَنْفِيًّا
وَالْعِنَقُ قَدْ يَكُونُ بِالْأَحْوَالِ فَالْحَالُ أَنْ يُمَلِّكَ الْإِنْسَانُ
كَذَلِكَ الْإِخْوَةَ وَالْأَبْنَاءَ فَإِنَّهُمْ بِذَلِكَ يُعْتَقُونَ
كَذَلِكَ الْأَحْوَالُ وَالْأَعْمَامُ وَلَا كَذَلِكَ الصَّهْرُ وَالرِّضَاعُ
لَكِنَّ ذَا الرِّضَاعِ لَا يُبَاعُ فَإِنْ يَبِعُهُ رُدَّ ذَلِكَ الْبَيْعُ
وَقِيلَ إِنْ بَاعَ ذِي الرِّضَاعِ وَهُوَ خِلَافُ مَا بِهِ يُعَلَّقُ
فَأَنْتَ حُرٌّ لَا إِذَا أَبَيْتَا إِذْ كَانَ بِالْأَدَاءِ قَدْ تَقَيَّدَا
فَالْخَلْفُ رَاجِعٌ إِلَى التَّخَاطُبِ مَعَهُمْ خِلَافُ مَا لَنَا فِي الصُّورَةِ
قَدْ صَوَّرُوهُ فَهَوَّ شَرْطُ لَزِمًا بِهِ الْخِلَافُ وَتَحَرَّرْنَا
وَمَرَّةً يَكُونُ بِالْأَفْعَالِ أَبَاهُ أَوْ أُمَّا لَهُ تُصَانُ
مَلَكَهُ الْبَيْعُ أَوْ الشِّرَاءُ وَهُوَ حَقٌّ لَهُمْ يَرُونَا
وَكُلُّ مَنْ نِكَاحُهُ حَرَامٌ فُمْلِكُ دَيْنٍ فِيهِ الْاِتِّسَاعُ
لِحُرْمَةِ الرِّضَاعِ الْاِمْتِنَاعُ وَقِيلَ لَا يَرُدُّهُ الْمُبِيعُ^(١)
يَجُوزُ فَالْمَنْعُ بِلا إِجْمَاعِ

(١) قوله: «المبيع» بضم الميم بمعنى البائع، أي لا يردده بائعه.



وَإِنْ يَكُنْ قَدْ وَرِثَ الرَّضِيعَا
وَالْعَبْدُ إِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ السَّيِّدِ
لَوْ أَسْلَمَ الْمَوْلَى فَذَاكَ حَالُهُ
وَإِنْ يَكُنْ إِسْلَامُهُ بِالْقُرْبِ
فَإِنَّهُ يُدْرِكُهُمْ كَالْحُكْمِ
وَأَصْلُهُ فِي خَبَرٍ بِالطَّائِفِ
عَنِ النَّبِيِّ فِيهِ قَوْلٌ يُذَكِّرُ
مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُلَاقِي مَخْرَجًا
وَحَيْثُ كَانَ عِتْقُهُ بِحَقٍّ
وَإِنْ يَكُنْ سَيِّدُهُ ذَا ذِمَّةٍ
لَكِنَّ بَيْعَهُ^(٢) عَلَيْنَا يُجْبَرُ
وَسَرِيَانُ الْعِتْقِ قَدْ تَقَدَّمَ
لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْوَالِ
مِنْ ذَلِكَ الْمُثَلَّةُ يَقْطَعَنَّا

سِوَاهُ لَيْسَ بَيْعُهُ مَمْنُوعَا
فَاحْكُمْ بِعِتْقِهِ دَوَامَ الْأَبَدِ
فَمُلْكُهُ مِنْ بَعْدِ لَا يَنَالُهُ
قَبْلَ فِرَاقِ الْعَبْدِ دَارَ الْحَرْبِ
فِي الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ فِي التَّسْمِي
يَوْمَ ثَقِيفٍ فِي الْحِصَارِ الْكَاشِفِ
فِي مَنْ أَتَانَا مِنْهُمْ مُحَرَّرٌ^(١)
فَالْعَبْدُ بِالتَّقْوَى إِلَى ذَا خَرَجَا
فَلَا يَعُودُ أَبَدًا لِلرِّقِّ
لَا يُعْتَقَنُ مِنْهُ لِتِلْكَ الذِّمَّةِ
كَيْلَا يَرُبَّ^(٣) مُسْلِمًا مَنْ يَكْفُرُ
وَبَابُهُ الْعِتْقُ بِحَالٍ فَاعْلَمَا
وَدُونَكَ الْعِتَاقَ بِالْأَفْعَالِ
يَدًا أَوْ الْأَنْفَ فَيَجْدَعَنَّا

(١) أي فهو محرر.

(٢) قوله: «لكن بيعه» بتشديد النون أي لكنه يجبر على بيعه لنا، وفي بعض النسخ: «لكن بيعه»

بمحدثين أولاهما بمعنى على.

(٣) قوله: «يرب» بفتح حرف المضارعة وضم الراء وتشديد الباء، أي يملك.



أَوْ عَيْنَهُ يَقْلَعُهَا أَوْ ذَكَرَهُ
فَإِنَّهُ بِذَا الْفِعَالِ يُعْتَقُ
وَأَمَةٌ لَهُ وَفِيهَا رَغْبًا
فَقِيلَ فِي تَحْرِيرِهَا بِذَاكَ
لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّمْثِيلًا
أَرَادَ مَعْنَى صَالِحًا فَكَيْفَا
لَوْ كَانَ ذَا التَّثْقِيبِ مِثْلَةً لَمَا
فَقِيلَ إِنَّ سَارَةَ قَدْ ثَقَبَتْ
فَكَانَ ذَلِكَ أَضَلَّ هَذَا الْفِعْلِ
وَأَمَةٌ لَهُ أَرَادَ يَأْمُرُ
لِأَنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ وَفِيهِ
وَسَيِّدٌ رَأَى بِعَبْدِهِ أَلَمٌ
فَقِيلَ إِنَّ عَبْدَهُ يَنْعَتِقُ
وَهُوَ الصَّحِيحُ إِذْ أَرَادَ الْعَافِيَةَ
وَالْحَرْقُ^(٣) الْمُعْتِقُ لَا لِمَعْنَى

يَقْطَعُهُ كَذَاكَ مَا لَا أَذْكَرُهُ^(*)
عُقُوبَةً وَرِقُّهُ لَا يَلْحَقُ
وَأُذُنَهَا لِلْحُلِيِّ يَوْمًا ثَقَبَا
خُلْفٌ وَلَا عِتْقَ أَرَى هُنَاكَ
وَإِنَّمَا قَدْ قَصَدَ التَّجْمِيلًا
يُعَاقِبُنْ بِعِتْقِهَا وَيُوفَا
كَانَ الْخَلِيلُ أَمْرًا بِهِ اِعْلَمَا
عَنْ أَمْرِهِ هَاجَرَ يَوْمًا فَثَبَّتْ
ثُمَّ اسْتَمَرَ فِعْلُهُ فِي الْكُلِّ
بِخَفْضِهَا^(١) فَلَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ
كَرَامَةٌ لَرَوْجِهَا النَّبِيهِ
فَجَاءَ بِالنَّارِ إِلَيْهِ وَوَسَمَ^(٢)
وَقِيلَ لَا عِتْقَ بِذَاكَ يَلْحَقُ
لَيْسَ لَنَا بِالْعِتْقِ أَنْ نُكَافِيَهُ
إِذْ ذَلِكَ مِثْلَةٌ فَيُعْتَقْنَا

(*) ينصب الفعل مراعاة الأحوال النظم، ويجوز في النظم ما لا يجوز في غيره. (إسماعيل)

(١) قوله: «بخفضها» أي ختانها.

(٢) قوله: «ووسم» أي كوى، مأخوذ من الوشم وهو العلامة أو بمعنى السمة.

(٣) قوله: «والحرق» بفتح الحاء أي الكي بالنار.



بابُ الوَلَاءِ^(١)

وَهُوَ اتِّصَالٌ يَبْقَى بَعْدَ الْعِتْقِ
 قَالَ النَّبِيُّ الْهَاشِمِيُّ الْعَرَبِيُّ
 لَا بَيْعَ فِيهِ لَا وَلَا فِيهِ هِبَةٌ
 فَيُعْقِلُ الْمَوْلَى وَيُعْقَلْنَا
 وَذَلِكَ الْوَلَا لِمَنْ قَدْ أَعْتَقَهُ
 قَدْ اشْتَرَتْ عَائِشَةُ بَرِيرَةَ
 فَأَبْطَلَ الْمُخْتَارُ ذَاكَ الْأَمْرًا
 وَقَالَ فِي جُمْلَةٍ مَا قَدْ نَطَقَا
 وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ الْمُعْتَقَةُ
 وَتِلْكَ سُنَّةٌ عَلَيْهَا يَنْبَنِي
 وَالْخُلْفُ فِي الْمُسْلِمِ إِنْ أَعْتَقَهُ
 وَأَنَّهُ تَحْتَ الْحَدِيثِ دَاخِلٌ
 وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّمَا وَلَاهُ
 وَأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الرَّحْمَنُ
 مَا جَعَلَ الْإِلَهَ مِنْ سَبِيلِ

كَنَسَبِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْحَقِّ
 إِنَّ الْوَلَاءَ لُحْمَةٌ كَالنَّسَبِ
 فَهَلْ سَمِعْتُمْ مَنْ يَبِيعُ نَسَبَهُ
 عَنْهُ كَمَثَلِ مَنْ يُنَاسِبُنَا
 وَالشَّرْطُ فِيهِ بَاطِلٌ لَوْ أَطْلَقَهُ
 مَعَ الْوَلَا إِلَيْهِمْ مَصِيرَهُ
 وَزَجَرَ الْمُشْتَرِطِينَ زَجْرًا
 إِنَّ الْوَلَا لِمَنْ لَهَا قَدْ أَعْتَقَا
 صَارَ الْوَلَا لَهَا بِمَا قَدْ حَقَّقَهُ
 كُلُّ وَلَاءٍ لِعَتِيقٍ بَيْنَ
 ذُو الشَّرْكِ قِيلَ فِي وَلَائِهِ لَهُ
 لِأَنَّهُ الْمُعْتِقُ وَالْمُحَامِلُ
 لِلْمُسْلِمِينَ الْكُلُّ أَوْلِيَاهُ
 لِمُشْرِكٍ فِي مُسْلِمٍ سُلْطَانُ^(٢)
 لِلْكَافِرِينَ مَوْضِعُ الدَّلِيلِ

(١) الوَلَاءُ بفتح الواو.

(٢) قوله: «سلطان» مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله، والفعل ملغي عن العمل. اهـ. (المصنف)

يَلِيهِ مَنْ كَاتَبَهُ إِجْمَالًا
 وَإِنْ يَكُنْ بِعِوَضٍ أَطْلَقَهُ
 كَمُعْتَقٍ إِذْ كَانَ مَالًا طَالِبًا
 فَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِذِي الْمَقَالَةِ
 لَا يَقْطَعُنْ وَلَاؤَهُ الْمَبْدُولُ
 وَهُوَ كَعِتْقٍ لِظَهَارٍ وَائْتَبَهُ
 عَتَاqِهِ كَرَدَّهُ مَنْ حَلَّالًا
 فَلَمْ يَكُنْ لِلانْقِطَاعِ مُقْتَضِي
 لِقَوْمِهَا مِنْ دُونَ مَنْ وَلَاهَا^(١)
 فَإِنَّهَا تَجُرُّ ذَاكَ الْوَلَدَا
 يُعْتَقُ أَبُوهُ فَإِلَيْهِ يُرْجَعُنْ
 فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لِحَالٍ مُتَّسِعٍ
 شَيْئًا وَإِنَّمَا يَجُرُّ الْحُرُّ
 ضُمَّ إِلَيْهِ حَالُهُ وَجُرًّا
 مَهْدُورَةً إِلَّا لِمَعْنَى جَائِي
 بِذَلِكَ أَوْ يَدَّعِي الْأَخْدَانَا

وَفِي مُكَاتَبِ فَبَعْضُ قَالَا
 لِأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مَنْ أَعْتَقَهُ
 وَقَالَ قَوْمٌ إِنْ يَكُنْ مِنْ كَاتِبَا
 فَهُوَ شَبِيهُ الْبَيْعِ لَا مَحَالَهُ
 وَإِنِّي بِمَا مَضَى أَقُولُ
 لِأَنَّ مِنْهُ الْفَضْلُ فِي الْمُكَاتَبَةِ
 فَأَخْذُهُ الْمَالِ مِنَ الْعَبْدِ عَلَى
 وَالْكُلِّ مُعْتَقٌ لِأَجْلِ غَرَضٍ
 وَامْرَأَةٌ قَدْ أُعْتِقَتْ وَلَاهَا
 وَالْعَبْدُ إِنْ مِنْ حُرَّةٍ قَدْ وَلَدَا
 يَتَّبَعُهَا إِلَى مَوَالِيهَا وَإِنْ
 وَإِنَّمَا كَانَ لِأُمِّهِ تَبَعٌ
 وَذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَجُرُّ
 وَحَيْثُمَا صَارَ أَبُوهُ حُرًّا
 وَالِدَعْوَى فِي الْأَنْسَابِ وَالْوَلَاءِ
 وَذَلِكَ أَنْ يَدَّعِي الْمِيرَاثَا

(١) قوله: «من دون من ولاها» أي من دون زوجها.



تُجْعَلُ فِي الْأَنْسَابِ وَالْوَلَاءِ
يُقْضَى بِأَيْمَانٍ عَلَى مَنْ أَنْكَرَا
إِنْ عُدِمَتْ فَلَا وِلَاءَ يَلْزَمُ
لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَيْمَانِ

وَذَلِكَ أَنَّ دِيَةَ الْخَطَاءِ
وَلَيْسَ فِي الْوَلَاءِ إِذَا مَا أَنْكَرَا
لَكِنَّهُ بِالْبَيِّنَاتِ يُحْكَمُ
وَهُوَ كَمِثْلِ نَسَبِ الْإِنْسَانِ

كتابُ العَدَدِ

وَتَلَزِمُ الْعِدَّةُ زَوْجَةَ الْفَتَى
 أَوْ خَرَجَتْ بِالْخُلْعِ وَالْخِيَارِ
 إِنْ كَانَ مِنْ بَعْدِ الدُّخُولِ كَانَا
 وَقَدْ مَضَى الْعِدَّةُ لِلنِّسَاءِ
 وَهَاهُنَا أَذْكَرُ بَاقِي الْعِدَدِ
 وَأَنَّهَا لِلزَّوْجِ حَقٌّ نَصًّا
 فَمَا لَكُمْ عَلَى الْمُطَلَّقاتِ
 فَقَوْلُهُ فَمَا لَكُمْ دَلِيلٌ
 وَقِيلَ حَقٌّ لِلإِلهِ وَهُوَ
 لِأَنَّهُ لِلَّهِ حَقٌّ مِنْ جِهَتِهِ
 فَاللَّهُ قَدْ أَلْزَمَهَا إِيَّاهَا
 فَهُوَ نَظِيرُ قَوْدٍ فِي الْقَتْلِ
 وَبَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ إِنْ تَقَارَرَا
 مُطَلَّقًا أَوْ كَانَ عَنْهَا مَيْتًا
 فإِلْعَتِدَادُ فِي الْجَمِيعِ جَارِي
 وَمُطَلَّقًا^(١) إِنْ بِالْمَمَاتِ بَانَا
 مِنَ الظَّهَارِ وَمِنَ الإِيْلَاءِ
 وَهِيَ عَلَى تَوْزِيْعِهَا فِي عَدَدٍ
 بِذَلِكَ الْكِتَابِ حَيْثُ خَصَّصَا
 قَبْلَ الدُّخُولِ عِدَّةٌ تُؤَاتِي^(٢)
 أَنَّ لَهُمْ إِنْ وَقَعَ الدُّخُولُ
 لَا يَنْفِيَنَّ السَّابِقَ الْمُقَوَّى
 وَزَوْجَهَا مِنْ جِهَةٍ مُوجَّهَةٍ
 لِأَجْلِ زَوْجِهَا إِذَا أَتَاهَا
 فَالْحَقُّ لِأَجْلِ الْكُلِّ^(٣)
 بِعَدَمِ الْمَسِّ وَمَا تَنَاقَرَا

(١) قوله: «ومطلقًا» أي أنها تلزمها عدة المميتة إن دخل بها قبل أن يموت أو لم يدخل عملاً بعموم قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا» [البقرة: ٢٣٤] الآية.

(٢) أي توافق.

(٣) قوله: «لأجل الكل» أي لله والعبد.



فَقِيلَ لَا عِدَّةَ تَلَزَمْنَهَا
وَإِنْ تَنَاكَرَا فَتَلَزَمْنَا
وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِذَا مَا دَخَلَ
يَلْزِمُهُ لَهَا الصِّدَاقُ أَجْمَعُ
وَأَمْرًا يَزِيدُ عَنْهَا الرَّجُلُ
وَقِيلَ فِي الَّتِي زَنَتْ تُجْتَنَّبُ
وَهُوَ احْتِيَاظٌ عَنْ وُجُودِ الْحَمْلِ
وَقِيلَ فِي مَنْ جَامَعَ الْجَبَّارُ
خَوْفًا مِنَ الْحَمْلِ وَمَهْمًا وَجِدًا
وَقِيلَ ذَاكَ فِي الَّتِي لَمْ تَتَّصِلْ
وَذَاتُ زَوْجٍ فَلِذَاكَ الْبَعْلُ
وَهُوَ مَقَالٌ يَلْزِمُ جَرِيَانَهُ
لَأَنَّ ابْنَهَا الَّذِي تُحْصِلُهُ
حُكْمًا مِنَ الْمُخْتَارِ فِي الْإِلْحَاقِ

وَقِيلَ لَا تُعْذِرُ حَتْمًا مِنْهَا
قَوْلًا^(١) وَلَا سِوَاهُ نَعْلَمْنَا
بِأَنَّهُ قَدْ مَسَّهَا وَفَعَلَا
وَقَوْلُهُ مَا مَسَّهَا لَا يُسْمَعُ
عِدَّتُهَا مِثْلَ الطَّلَاقِ تُجْعَلُ^(٢)
كَعِدَّةِ الطَّلَاقِ لَا تُقَرَّبُ
مِنْ غَيْرِهِ فِيهَا بِذَاكَ الْفِعْلِ
رُغْمًا^(*) فَحَيْضَةٌ لَهَا مِطْهَارُ
حَمْلٍ فَحَتَّى تَضَعَنَّ الْوَلَدَا
بِحَبْلِ زَوْجٍ وَأَرَادَتْ تَحْتَمِلُ
إِثْبَانَهَا وَلَوْ بِيَوْمِ الْفِعْلِ
فِي مَنْ زَنَتْ وَعِنْدَنَا بَيَانُهُ
مِنَ الزَّيْنَاءِ لِلْفِرَاشِ نَجْعَلُهُ
كَيْفَ لَنَا أَنْ نَمْنَعَ التَّلَاقِي

(١) قوله: «قولا» أي قولاً واحداً بلا خلاف.

(٢) قوله: «عِدَّتُهَا مِثْلَ الطَّلَاقِ» هذا على المشهور وقد سبق للمصنف رحمته الله في مثل هذا أنها تعدد بحيضة فقط؛ لأنها ليست عدة طلاق، وإنما هي عدة احتياط لكشف حال الرحم، والحيضة الواحدة تكفي لبراءة الرحم.

(*) يجوز في راء (رغما) الضم والفتح والكسر. (إسماعيل)

وَذَٰكَ إِنْ لَمْ يَقَعِ اللَّعَانُ
 وَعِدَّةُ الْإَيْسِ وَالصَّبِيَّةِ
 وَهَكَذَا مَنْ لَمْ تَكُنْ تَحِيضُ
 وَإِنْ تَكُنْ صَبِيَّةً مُرَاهِقَةً
 ثَلَاثَةَ عِدَّتَيْهَا وَالْبَاقِي
 خِطْبَتُهَا^(١) فِي التَّسْعَةِ الشُّهُورِ
 كَذَٰكَ لَا يَلْحَقُهَا الْمُطَلَّقُ
 وَقَالَ بَعْضُ الثَّلَاثَةِ فَقَطُ
 فَعِدَّةُ الْحَامِلِ حَتَّى تَضَعَا
 إِلَّا مُمَيَّةً^(٢) قُبِيلَ الْأَجَلِ
 عِدَّتُهَا الْأَبْعَدُ مِنْ حَالِيهَا
 أَرْبَعَةَ الْأَشْهُرِ عِنْدَ عَشْرِ
 وَنِصْفُهَا لِلْأُمَّةِ الْمَمْلُوكَةِ
 وَقَالَ قَوْمٌ وَضَعُوهَا يُحَلُّ
 دَلِيلُهُمْ حَدِيثُ الْأَسْلَمِيَّةِ
 بَيْنَهُمَا فَلِلْعَانَ شَانُ
 ثَلَاثَةَ الْأَشْهُرِ نَفْسِ الْعِدَّةِ
 خِلَافَ مَنْ عَاوَدَهَا الْمَحِيضُ
 بِسَنَةٍ فِي الْإِحْتِيَاطِ وَاثِقَهُ
 خَوْفًا مِنَ الْحَمْلِ الَّذِي يُلَاقِي
 عِنْدَهُمْ لَيْسَ مِنَ الْمُحْجُورِ
 لِأَنَّ ذَا لِالْحَتِيَاطِ يُلْحَقُ
 مَا لَمْ يَبْنِ حَمْلٌ بِهَا فَيُشْتَرَطُ
 مِنْ هَذِهِ وَغَيْرِهَا فَاسْتَمِعَا
 قَدْ وَضَعْتَ تَوْمَرًا بِالتَّمَهُلِ
 مِنْ وَقْتِهَا وَوَضَعُ مَا عَلَيْهَا
 مِنَ اللَّيَالِي وَقْتِهَا لِتَدْرِي
 وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ الْمَسْلُوكَةُ
 نِكَاحَهَا لَوْ لَمْ يَتِمَّ الْأَجَلُ
 وَصَحْبُنَا خَصُّوهُ بِالْقَضِيَّةِ

(١) قوله: «خطبتها» لعل الذي ذكره المصنف أن التسعة إنما جعلت للاحتياط فقط، والصحيح

عندي أن الشئ كلها عدة، فلا تخطب فيها، ويلحقها المطلق في الرجعية.

(٢) المميئة: هي التي قد مات زوجها.



وَعَنْ فَتَى عَبَّاسِنَا الْعَلِيِّ
تَخْلُصُ عِنْدَ وَضْعِهَا لِلثَّانِي
لَأَنَّهَا الْجَمِيعُ حَمْلٌ يُذَكَّرُ
رَبُّ الْعُلَى فَأَدْخَلَ الْإِجْمَالًا
بِهِ وَقِيلَ إِنَّهَا لَا تَخْلُصُ
لَأَنَّهُ حَمْلٌ وَلَا يُسْتَعْرَبُ
بِأَنَّ ذَاكَ عِلَّةٌ لَا حَمْلٌ
إِنْ طُلِّقَتْ وَدُونَهَا لَا تَنْقِضِي
فَالْقُرْءُ هُوَ الْحَيْضُ فِي الْإِفْتَاءِ
لَا الْحَيْضُ وَالْأَوَّلُ أَقْوَى فَادِرٍ
فَالِاخْتِلَافُ فِي اعْتِدَادِهَا وَقَعُ
عِدَّتُهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ
تَعْتَدُ بِالشُّهُورِ حِينَ تَمَّا
تَعْتَدُ ثُمَّ تَأْخُذُ الْغُلَامَا
وَجَابِرٍ وَمُسْلِمِ التَّوْفِيقِ^(١)

وَقَوْلُنَا يُنْقَلُ عَنْ عَلِيِّ
وَحَامِلٌ فِي بَطْنِهَا إِثْنَانِ
وَهَكَذَا ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ
حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ قَالَا
لَوْ وَضَعَتْ بِهِمَةَ فَتَخْلُصُ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَقْرَبُ
وَعَلَّ أَرْبَابَ الْأَخِيرِ اعْتَلُّوا
وَذَاتُ حَيْضٍ بِثَلَاثِ حَيْضٍ
وَهِيَ الَّتِي تُذَكَّرُ بِالْأَقْرَاءِ
وَقِيلَ إِنَّ الْقُرْءَ نَفْسُ الطُّهْرِ
وَإِنْ تَكُنْ ذَاتَ مَحِيضٍ فَانْقَطِعُ
فَقِيلَ بِالْمَحِيضِ لَا سِوَاهُ
تَنْظُرُهُ إِلَى الْإِيَّاسِ ثُمَّ
وَقِيلَ عَامِينَ وَقِيلَ عَامَا
وَهُوَ مَقَالُ عُمَرَ الْفَارُوقِ

(١) هو مسلم بن أبي كريمة التميمي، وفيه إضافة الفاعل إلى فعله الصادر منه، فإن التوفيق للمسلم من أفعال الله، وجعله من أفعال الرجل مجاز باعتبار موافقة أفعاله لمقتضى الشرع. آه. (المصنف)



تَعْتَدُ لِاحْوَاةٍ مِثْلَهَا
اِذْ دَمَهَا بِالْاِنْقِطَاعِ قَدْ رُفِضَ
مِنْ جَعْلِهَا مِنْهُنَّ حِيْنَ يُقْطَعُ
كَانَتْ وَصَارَ حَيْضُهَا لِلْعَدَمِ
وَسَبْقُ ذَاكَ الدَّمِ لَمْ يُغَيِّرِ
كَطْعِهِ بِالسِّنِّ وَالْاَحْقَابِ^(١)
عَنْهَا فَاذَاكَ شَأْنٌ مِّنْ قَدْ تُرْضِعُ
يَكُونُ لِلْاِبْنِ غِذَاءً بَيْنَا
بَعْدَ فِصَالِ ذَلِكَ الرَّضِيعِ
بِسَبَبِ غَيْرِ رِضَاعٍ وَقَعَا
فَطَلَّقَتْ مِنْ شَهْرٍهَا اٰخِرًا
مِنْ ذَلِكَ الشَّهْرِ الَّذِي قَدْ فَنِيَا
عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ مَضَى الْمَعْوَلُ
يَعْتَرِضُ الْاَيَّامَ لِلصَّوْمِ اِفْهَمَنْ
قَبْلَ اِنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ الشَّهْرِيَّةِ
وَمَا مَضَى مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْفُوضِ

فَهِيَ كَمِثْلِ مَنْ يُرَاهِقَنَا
فَتَدْخُلَنَّ فِي اللَّوَاتِي لَمْ تَحِضْ
وَسَبْقُ ذَاكَ الدَّمِ لَيْسَ يَمْنَعُ
فَهَذِهِ الْاَيُّسُ ذَاتُ دَمٍّ
فَانْتَقَلَتْ عِدَّتُهَا لِلْاَشْهُرِ
وَقَطْعُهُ بِسَائِرِ الْاَسْبَابِ
وَقِيلَ اِلَّا مُرْضِعًا يَنْقَطِعُ
فَيَسْتَحِيلُ دَمُهَا لَبْنَا
فَهُوَ دَمٌ مُنْتَظَرُ الرَّجُوعِ
فَلَا يُشَابُهُ الدَّمُ الْمُنْقَطِعَا
وَإِنْ تَكُنْ عِدَّتُهَا الشُّهُورًا
فَقِيلَ لَا تَحْسِبُ مَا قَدْ بَقِيَا
وَقِيلَ بَلْ تَحْسِبُهُ وَالْاَوَّلُ
وَالْاٰخِذُ بِالثَّانِي يَجُوزُ مِثْلُ مَنْ
وَالْحَيْضُ مَهْمَا اَدْرَكَ الصَّبِيَّةَ
فَاِنَّهَا تَعْتَدُ بِالْمَحِيضِ

(١) الأحقاب: السنون.



تَعْتَدُ عِدَّةَ الَّتِي قَدْ فَاتَا^(١)
 وَمَاتَ فِي الْعِدَّةِ عِنْدَ الْجَمْعِ
 عِدَّتُهَا لِأَنَّهَا قَدْ انْقَضَتْ
 مِنْ ذِي الصَّبَا إِنْ جَاءَتْ الْمَنِيَّةُ
 لَوْ كَانَ بِالْعُرْسِ عَلَيْهَا اشْتَهَرَا
 وَقَفَتْ إِلَى أَنْ يَصِلَ الدَّرَاكَا
 تَزْوِجُهُمْ فَلِإِعْتِدَادِ يَتَّبِعُ
 كُلُّ عَلَى التَّزْوِيجِ قَدْ تَفَرَّعَا
 أَحْكَامُهُ طَرًّا وَإِلَّا مُنِعَتْ
 بَعْضٌ فَبَاطِلٌ بِحُكْمِ الشَّرْعِ
 وَالْحَقُّ قَدْ أَظْهَرْتُهُ إِعْلَانَا
 أَوْضَحْتُ فِيهَا حُكْمَهَا إِضْحَا
 كَعِدَّةِ الطَّلَاقِ قِيلَ تَقْعُدُ
 وَذَلِكَ حَيْثُ إِنَّهُ حَرَّرَهَا
 ذَلِكَ مِنْ مَقَالِهِ مُعْتَبَرَا
 فِي حُكْمِهَا تَخْتَصُّ بِالزَّوْجَاتِ

كَذَاكَ مَنْ قَدْ طَلَّقَتْ وَمَاتَا
 وَذَلِكَ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِي
 وَلَا كَذَاكَ بَائِنٌ وَمَنْ مَضَتْ
 وَقِيلَ لَا عِدَّةَ لِلصَّبِيَّةِ
 وَهَكَذَا إِنْ لِلنِّكَاحِ غَيْرَا
 وَأَصْلُهُ الْقَوْلُ بِأَنَّ ذَاكَ
 وَإِنِّي أَقُولُ حَيْثُ يَقَعُ
 إِنْ الدُّخُولَ وَاعْتِدَادَهَا مَعَا
 إِنْ ثَبَتَ التَّزْوِيجُ يَوْمًا تَبِعَتْ
 أَمَّا ثُبُوتُ بَعْضِهَا مَعَ مَنَعِ
 لَا نَقْبَلَنَّ ذَلِكَ مِمَّنْ كَانَا
 رِسَالَةً سَمَّيْتُهَا إِضْحَا
 سُرِّيَّةً قَدْ مَاتَ عَنْهَا السَّيِّدُ
 وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ إِنْ دَبَّرَهَا
 وَلَسْتُ أَذْرِي أَصْلَهُ وَلَا أَرَى
 لِأَنَّهَا الْعِدَّةُ لِلْوَفَاةِ

(١) قوله: «عدة التي قد فاتا» أي عدة المتوفى عنها زوجها.



وَهَذِهِ سُرِّيَّةٌ إِنْ تَرَكََا
فَفِي الْجَمِيعِ حُكْمُهَا الْإِسْتِثْبَارَا
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ دُبِّرَتْ أَوْ حُرِّرَتْ
لِأَنَّهٗ أَدْرَكَهَا التَّحْرِيرُ
جَمَاعَهَا أَوْ كَانَ عَنْهَا هَلَكَا
وَلَيْسَ الْأَعْتَادُ فِيهَا يُجْرَى
بِمَوْتِهِ فَبِالطَّلَاقِ اعْتَبِرَتْ
فَهِيَ إِذْ كَطَالِقٍ تَصِيرُ

بَابُ أَحْكَامِ الْعِدَدِ

وَكُلُّ عِدَّةٍ لَهَا أَحْكَامٌ
فَتَخْرُجُ الذَّمِّيَّةُ الدَّمِيمَةُ
لَأَنَّ تَيْنَ لَيْسَ مِنْ نِسَائِنَا
عَلَى الْمَمَالِكِ اتِّبَاعُ السَّيِّدِ
وَهُوَ خِلَافُ الْحُكْمِ فِي الْحَرَائِرِ
لَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ حَتَّى تَخْلُصَا
وَجَائِزٌ إِخْرَاجُهَا إِنْ فَعَلَتْ
وَمِثْلُهُ يُقَالُ إِنْ آذَتْهُ
وَإِنْ يَكُنْ طَلَّاقُهَا رَجْعِيًّا
وَتَكْحَلَنَّ عَيْنُهَا النَّجْلَاءُ
لَعَلَّ مَنْ طَلَّقَهَا يَعُودُ
بِهَا عَلَى نِسَائِنَا الْإِلْزَامُ
وَهَكَذَا الْمَمْلُوكَةُ الْكَلِيمَةُ
بَلْ مِنْ عِدُونَا وَمِنْ إِمَائِنَا
كَيْفَ لَنَا نَقُولُ هَاهُنَا اقْعُدِ
لُزُومُهَا الْبَيْتِ بِحُكْمِ ظَاهِرِ
وَلَا لَهُ يُخْرِجُهَا تَخْلُصَا
فَاحِشَةٌ وَذَلِكَ مِثْلُ إِنْ زَنَتْ
لِسَانُهَا بِالشُّتْمِ إِنْ رَأَتْهُ
فَتَلْبَسُ الْحَرِيرَ وَالْحُلْيَا
وَتُدْهَنُ وَجْهَهَا الْوَضَاءُ
لِضْمِّهَا وَتَذْهَبُ الْحُقُودُ



إِذَا أَرَادَهَا بِوَجْهِ الرَّجْعَةِ
وَلَا يُعْرَضُنْ وَلَا يَطْلُبَهَا
عَلَى الَّذِي يَخْطُبُهَا وَيَأْتُمُّ
فَهُوَ كَمَنْعِ إِرْثِ مَنْ قَدْ قَتَلَ
وَلَمْ تُجِبْهُ فَالزَّوْجُ لَمْ يُعَبِّ
يُجِبُّ إِلَى مَا طَلَبْتُهُ وَاحْتَرَمْتُ
بِهَا وَذَلِكَ لَا يُحَرِّمُنَا
بِوَعْدِ ذَاكَ الْوَالِدِ الْمُعَمَّمِ^(١)
أَكْثَرَ مَا قَالُوهُ فِي مَا حَكَمُوا
فَأَحْذَرُ هُدَيْتَ تَتْرُكُ الْأَشَدَّ
فَأَخْبِرْنِي بِتَمَامِ الْمُدَّةِ
وَجَائِزُ لَهَا بِهَا التَّزْوُجُ
بِحَالَةِ التَّعْرِضِ وَهُوَ يُكْرَهُ
وَجَائِزُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ
فِي عِدَّةِ الْمَوْتِ لَهَا يُصَرِّحُنْ
مَحَلَّهُ الَّذِي لَهُ قَدْ أُجْلَا

فَإِنَّهُ أَوْلَى بِهَا فِي الْعِدَّةِ
لَيْسَ لِغَيْرِهِ بَأَنَّ يَخْطُبَهَا
فَإِنَّهَا بِذَلِكَ قِيلَ تَحْرِمُ
وَهُوَ عَقُوبَةٌ لِمَا تَعَجَّلَا
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ مَنَعْتُهُ إِذْ خَطَبَ
وَهَكَذَا إِنْ خَطَبْتُهُ وَهُوَ لَمْ
فَجَائِزُ أَنْ يَتَزَوَّجَنَا
وَإِنْ تَكُنْ صَبِيَّةً فَتَحْرِمُ
وَقِيلَ لَا تَحْرِمُ وَالْمَقْدَمُ
وَهُوَ أَشَدُّ لِلْفَسَادِ سَدًّا
وَإِنْ يَقُلْ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ
فَأَخْبَرْتُهُ مَا عَلَيْهِ حَرْجٌ
كَذَاكَ قِيلَ وَهُوَ عِنْدِي أَشْبَهُ
بَلْ لَا يَجُوزُ فِي الْمُطَلَّاتِ
وَمَنْ يُعْرَضُ فِي الطَّلَاقِ فَكَمَنْ
وَذَلِكَ مَحْجُورٌ إِلَى أَنْ يَصِلَا

(١) المعمم بالرفع نعت مقطوع. اهـ. (المصنف)

وَقَبْلَ أَنْ تُثِمَّ يُمْنَعَنَا
 وَهَكَذَا عَمَّتْهَا وَالْخَالَهُ
 وَجَائِزٌ يَخْطُبُ مَنْ ذَكَرْنَا
 وَإِنْ تَكُنْ بَائِنَةً فَقِيلَ لَهُ
 لِأَنَّهُ لَهُ بِهَا تَعَلُّقٌ
 وَالْأَخْذُ بِالسَّابِقِ لَا يَضِيقُ
 لِأَنَّ ذَا تَعَلُّقٍ لَا يَنْفَعُ
 وَمَنْ يَكُنْ ذَا أَرْبَعٍ فَاسْتَبَدَّ لَا
 كَيْلًا يَكُونُ جَامِعًا لِخَمْسٍ
 وَإِنَّهَا فِي حُكْمِ زَوْجَةٍ لَهُ
 وَبِإِنْقِضَائِهَا تُصَدَّقْنَا
 وَلَا يَحِلُّ كَتْمُهَا لِذَاكَ
 أَقْلُ مَا تُصَدَّقَنَّ فِيهِ
 تِسْعٌ وَعِشْرُونَ وَعِنْدَ قَوْمٍ
 وَأَصْلُهُ اعْتِبَارُ مَا لِلطُّهْرِ
 مِنْ أُخْتِهَا أَنْ يَتَزَوَّجَنَا
 وَكُلُّ مَنْ كَانَ بِهِدِي الْحَالَهُ
 قَبْلَ تَمَامِهَا إِذَا أَرَدْنَا
 تَزْوِيجُهَا وَالْبَعْضُ قَالَ لَيْسَ لَهُ
 وَذَا بِالْأَحْتِيَاظِ عِنْدِي أَوْفَقُ
 وَرُبَّمَا أَيَّدَهُ التَّحْقِيقُ
 شَيْئًا فَكَيْفَ لِلزَّوْجِ يَمْنَعُ
 بِيَعِضِهَا إِلَى الْخُلُوصِ مُهْلًا
 لِأَنَّ مَنْ طَلَّقَهَا فِي الْحَبْسِ
 مَا أَوْى ^(١) وَإِنْفَاقًا وَمَا مَائِلُهُ
 لِأَنَّهَا بِهَا تُؤْمَنَّا ^(٢)
 قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ مَعْنَى ذَاكَ
 مِنْ عَدَدِ الْأَيَّامِ إِذْ تَقْضِيهِ
 تِسْعٌ وَشَهْرٌ عَدُّهُ بِالْيَوْمِ
 وَحَيْضُهَا مِنْ قِلَّةٍ وَكَثْرٍ

(١) قوله: مأوى وإنفاقاً منصوبان على التمييز المحول عن المبتدأ، ويجوز أن يكون نصبهما بنزع

الخافض أي في المأوى والإنفاق.

(٢) تؤمننا: أي تجعل فيها أمينة.



أَقْلَهُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَالْحَيْضُ بِالثَّلَاثِ فِي أَقْلِهِ
وَهِيَ ثَلَاثُ حَيْضٍ فَمَا انْقَضَتْ
وَالْقَائِلُونَ بِالْمَقَالِ الْأَوَّلِ
فَهِيَ ثَلَاثُ حَيْضٍ تَخَلَّتْ
فَأَوَّلُ الْعِدَّةِ إِذْ تَحِيضُ
وَحَيْضَةٌ فِي وَسْطِ الطُّهْرَيْنِ
وَقَبْلَ غُسْلِهَا بِأُخْرَى الْحَيْضَةِ
كَذَاكَ حَامِلٌ وَإِنْتَهَا خَرَجَ
لَهُ يَزِدُّهَا بِهَذَا الْحَالِ
وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ فِي ذَا مَدْخُلٍ
وَلَيْسَ يُجْزِي دُونَ شَاهِدَيْنِ
وَهُوَ مَقَالٌ قَدْ أَتَى عَنْ مَسْعَدَةَ
فَغَيْرُهُ مِنْ سَائِرِ الْأَصْحَابِ
فَهُوَ بِهِ مُنْفَرِدٌ وَالْأَمْرُ
فَنَحْنُ حَيْثُ أَمَرَ الْقُرْآنُ^(١)

عَشْرٌ مِنَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي
فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ أَهْلِهِ
إِلَّا بِشَهْرٍ عِنْدَ تِسْعٍ قَدْ مَضَتْ
يُلْغُونَ عَشَرَ الطُّهْرِ عَنْهَا فَاحْفَلِ
طُهْرَيْنِ فَهِيَ مِنْ هُنَاكَ قُبِلَتْ
وَأَخْرُ اعْتِدَادِهَا الْمَحِيضُ
فَذَلِكَ وَجْهُ أَوَّلِ الْقَوْلَيْنِ
يُمْنَحُ مَنْ طَلَّقَهَا بِالرَّجْعَةِ
مِنْهَا سِوَى الرَّجْلَيْنِ قِيلَ لَا حَرَجَ
بِشَاهِدِي عَدْلٍ مِنَ الرَّجَالِ
كَذَاكَ فِي التَّرْوِيجِ لَيْسَ تَدْخُلُ
وَبَعْضُهُمْ بِشَاهِدٍ أَمِينٍ
نَجَلِ تَمِيمٍ وَسِوَاهُ بَعْدَهُ
جَمِيعُهُمْ لَمْ يَرْضَ بِالْجَوَابِ
بِشَاهِدِي عَدْلٍ يَقُولُ الذَّكْرُ
لَا حَيْثُ مَا قَالَ لَنَا فَلَانُ

(١) قوله: «فنحن حيث أمر القرآن.. إلخ»، يعني قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] =

وَالْخُلْفُ فِي الْعَدْلِ عَلَى أَقْوَالٍ
 لَا يَظْهَرُنَّ سِوَى الْجَمِيلِ مِنْهُ
 وَبَاطِنُ الْأَمْرِ لِرَبِّ الْأَمْرِ
 وَهُوَ مِنَ اللَّهِ امْتِنَانٌ ظَاهِرٌ
 فَالْعَبْدُ فِي سِتْرِ الْإِلَهِ يَسْعَى
 وَحِكْمَةُ الْإِشْهَادِ نَقْلُ مَا جَرَى
 فَيَرْفَعُونَ ذَاكَ لِلْمَرْذُودَةِ
 وَإِنْ تَكُنْ حَاضِرَةً لِلرَّدِّ
 بِمَحْضَرِ الشُّهُودِ الْمُسْلِمِينَ
 وَإِنْ يَكُنْ رَاجِعَهَا وَجَاهَا
 وَمَكْنَتُهُ قِيلَ لَا يَضِيقُ
 لِأَنَّهَا تَعَجَّلَتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ
 وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُ قَدْ رَدَّهَا
 وَإِنْ يَقْلُ بِحَقِّهَا رَدَدْتُ
 أَرْجَحُهَا الْمَسْتُورُ فِي الْأَحْوَالِ
 كَذَلِكَ لَا يُنْقَلُ أَيْضًا عَنْهُ
 لَيْسَ لَنَا التَّفْتِيشُ عَمَّا يَجْرِي
 وَهُوَ عَلَى الْعَبْدِ حِجَابٌ سَاتِرٌ
 فَيَا لَهُ سِتْرًا أَتَمَّ نَفْعًا
 وَأَنَّهُ قَدْ رَدَّهَا وَابْتَكْرًا
 لَتَعْمَلْنَ فِي أَمْرِهَا شُهُودَهُ
 فَقِيلَ يُجْزِي دُونَ هَذَا الْحَدِّ
 دُونَ الْعُدُولِ قِيلَ يَكْتَفُونَا
 وَصَدَّقْتُهُ حِينَ مَا أَتَاهَا
 وَقِيلَ بَلْ حَقَّهُمَا التَّفْرِيقُ
 تَسْمَعُ حُجَّةَ الرَّجُوعِ فَافْهَمْنَ
 بِنَفْسِهِ يَكُونُ دَعْوَى عِنْدَهَا
 فَلِأَنَّهُ حَسَبَ الَّذِي قَدْ كُنْتُ

= وهذا إذا جعلنا الأمر بالإشهاد على الرجعة كما هو قول أصحابنا وجمهور الأمة، وعند الإمامية
 وأبي حنيفة وكثير من علماء الأمة أن ذلك راجع إلى الطلاق وأن الرجعة أمر محبوب وفعل
 مطلوب فلا تحتاج إلى الإشهاد. ففعل الشيخ مسعدة يلاحظ من تأويل الآية ما لاحظته من
 ذكرناهم، والله أعلم.



فَقِيلَ حَقٌّ غَيْرُ مَا قَدْ سَبَقَا
 وَقِيلَ لَا يَلْزَمُ غَيْرُ الْأَوَّلِ
 وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ فِي التَّحْقِيقِ
 يَقُولُ قَدْ رَاجَعْتُ أَوْ رَدَدْتُ
 وَإِنْ يُجَدِّدِ النِّكَاحَ كَانَا
 وَيَلْزَمُ الْمُؤَمِّتَةَ الْإِحْدَادُ
 لَا تَلْبَسُ الْحُلِيَّ (*) وَلَا الْمُعْضَفَرَا
 كَذَلِكَ الدَّهَانُ وَالْخِضَابُ
 وَتَلْزَمَنَّ بَيْتَهَا لِذَاكَ
 إِنْ خَرَجَتْ لِحَاجَةٍ فَتَرْجِعُ
 لَيْسَ لَهَا قَطُّ صَلَاةُ الْخَمْسِ
 وَإِنْ تَكُنْ صَبِيَّةً فَيَوْمَرُ
 يَمْنَعُهَا أَنْ تَلْبَسَ الْحُلِيَّا
 كَمَثَلِ مَا يَأْمُرُهَا بِالطُّهْرِ
 وَقَوْلُهُ فِي الْأَصْلِ فِي الْقَضِيَّةِ

كَمَثَلِهِ يَلْزَمُهُ أَنْ يُصَدِّقَا
 لِأَنَّهُ مُرَادُهُ بِالْمَقُولِ (١)
 إِذْ لَمْ يُرِدْ تَعَدُّدَ الْحُقُوقِ
 فَلِأَنَّهُ وَوَصَلَهَا أَرَدْتُ
 أَقْوَى مِنَ الرَّدِّ لَهَا أَرْكَانَا
 فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ لَا تُزَادُ
 كَذَلِكَ الطِّيبُ عَلَيْهَا حُجْرًا
 وَكُحْلٌ عَيْنَهَا لَهَا يُعَابُ
 لَا تَخْرُجَنَّ مَا لَمْ تَرَى هَلَاكَ
 يَضُمُّهَا عِنْدَ الصَّلَاةِ الْمَوْضِعُ
 إِلَّا بِبَيْتِهَا مَقَامِ الْحَبْسِ
 وَلِيَّهَا يَأْمُرُهَا وَيَزْجُرُ
 أَوْ تَأْخُذَنَّ عِطْرَهَا الذُّكْيَا
 وَبِالصَّلَاةِ وَمَعَانِي الْبِرِّ
 وَلَا أَرَى هَذَا عَلَى الصَّبِيَّةِ

(١) أي بالمقال.

(*) الْحُلِيَّ مَا يُتَزَيَّنُ بِهِ، وَجَمَعَهُ حُلِيٌّ. (إسماعيل)

لَوْ جَعَلْتَ فِي رِجْلِهَا خَلْخَالَ
 يُقَالُ فِي تَرْوِيجِهَا مَوْقُوفٌ
 فَإِنْ يَمُتْ يُنْتَظَرُ الْبُلُوعُ
 وَقَدْ مَضَى تَرْجِيحُ قَوْلِ الصَّحَّةِ
 مِنْ نَمٍّ قَدْ قَدَّمْتُ الْإِعْتِدَادَا
 وَذَاتُ جِنَّةٍ^(١) تُؤَفِّي عَنْهَا
 يَأْمُرُهَا الْوَلِيُّ بِالْإِحْدَادِ
 وَمَنْ تَكُنْ فِي الْمُلْكِ لَا تُحَدُّ^(٢)
 وَقِيلَ فِي الْبَائِنِ بِالطَّلَاقِ
 وَلَا أَرَى لَهُ مِنَ الصَّوَابِ
 وَإِنْ يَكُنْ نَدْبًا فَيُمْكِنُنَا
 وَلَا أَرَى ثُبُوتَهُ فِي الْكُلِّ
 فَهَذِهِ أَحْكَامُ تِلْكَ الْعِدَدِ
 يُبْنَى عَلَى قَوْلٍ بِهِ قَدْ قَالََا
 وَهُوَ مَقَالٌ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفٌ
 إِنْ رَضِيَتْ تَعْتَدُ لَا تَرِيغُ
 فَيَلْزَمُنْ بِهِ ثُبُوتُ الْعِدَّةِ
 وَلَا أَرَى الْوُقُوفَ لِي مُرَادَا
 مِثْلُ صَبِيَّةٍ فَيَأْمُرُنَهَا
 وَهَكَذَا يَأْمُرُ بِاعْتِدَادِ
 وَنِصْفِ حُرَّةٍ لَهَا تَعْتَدُ
 تُمْنَعُ حَتَّى الْكُخْلِ فِي الْحِدَاقِ
 وَجَهًا فَأَعَزُّوهُ^(٣) إِلَى الْإِيْجَابِ
 وَهُوَ بِهَذَا الْحَالِ يَقْرُبُنَا
 لِأَنَّهُ فِيهَا عَدِيمٌ الْأَصْلِ^(٤)
 وَمِنْ إِلَهِنَا لَطِيفُ الْمَدَدِ

(١) قوله: «ذات جنة» بضم الجيم، أي: ذات جنون.

(٢) قوله: «لا تُحدُّ» أي ليس عليها إحداد.

(٣) قوله: «فأعزوه» أي أنسبه.

(٤) قوله: «عديم الأصل» أي الدليل، يعني لا دليل عليه لا من الكتاب ولا من السنة.



كتاب الحيض والنفاس

وَذَكَرَهُ هُنَا^(١) طَرِيقُ الْقَدَمَا مِنْ الْعُمَانِيِّينَ طُرًّا فَأَعْلَمَا
 وَمِنْ هُنَا قَدْ رَتَّبَ التَّرْتِيبَا عَلَيْهِ شَيْخُنَا أَبُو يَعْقُوبَا^(٢)
 وَذَلِكَ لِاعْتِبَارِ حَالِ الْعِدَدِ^(٣) فَإِنَّهُ الْأَصْلُ لَهَا فِي الْمُدَدِ^(٤)
 فَبِإِنْقِضَاءِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ يَزُولُ عَنْهَا حُكْمُ الْإِلْتِبَاسِ

باب الحيض

فَالْحَيْضُ دَمٌ^(٥) جَاءَ مِنْ فَتَاةٍ قَدْ بَلَغَتْ تِسْعًا مِنْ السَّنَوَاتِ
 مِنْ مَوْضِعِ الْجِمَاعِ يَخْرُجْنَا وَهُوَ مِنَ الصَّحَّةِ يُحَسَبْنَا
 لِأَنَّمَا طَبِيعَةُ النِّسَاءِ رُطُوبَةٌ تَنْصَبُ بِالدَّمَاءِ
 تَدْفَعُهُ حَرَارَةُ الطَّبِيعَةِ فِي وَقْتِهِ بِحِكْمَةٍ بَدِيعِهِ

(١) إفراد الضمير في قوله: وذكَّره للإشعار بأن الحيض والنفاس شيء واحد، وما النفاس إلا حيض زادت أيامه، وهو ما يراه جمع من المحققين، منهم الإمام المجتهد أبو ساكن في الإيضاح وورد في الحديث: «النفاس بمعنى الحيض» قال ابن الأثير: وقد نفست المرأة تنفس بالفتح إذا حاضت. والنهاية ج ٣ ص ١٦٤. أو الضمير عائد إلى الكتاب. وأصحابنا المغاربة يوردون

أحكام الحيض والنفاس في الطهارات؛ لعلاقتها بها أصالة، ولكل وجهة. (أبو إسحاق)

(٢) أبو يعقوب هو الإمام العلامة الكبير والمحقق الشهير والبدر النمير يوسف بن إبراهيم بن متاد الوازجلاني المغربي صاحب العدل والإنصاف والدليل والبرهان، وهو الذي رتب مسند الإمام المحدث الربيع بن حبيب رضي الله عنه.

(٣) العدد بالكسر جمع عدة.

(٤) والمُدد بضم الميم جمع مُدة.

(٥) في القاموس وَالْدَّمُ - بِشَدِّ الْمِيمِ - نبات، ولغة في الدَّمِ الْمُحَفَّفَةُ. (أبو إسحاق)

(٦) قوله: «دم» بتشديد الميم لغة في الدم بتخفيفها.

حُكْمًا وَوَصْفًا مَخْرَجًا وَحِكْمًا^(١)
 وَضَبَطَهُ بِالْوَصْفِ أَقْوَى مُمَكِّنٍ
 فَمُنْتِنُ الرِّيحِ هُوَ الْحَيْضُ إِذَا
 أَيُّ مُنْتِنِ الرِّيحِ خَبِيثٌ وَنَجِسٌ
 لَمْ يَكُ ذَاكَ حَيْضَةً فَتَلْتَزِمُ
 بِهِ عُرُوقٌ وَلَهُ حُكْمُ النَّجِسِ
 تُشَابِهُ الْحَيْضَ مَتَى تَنْفَجِرُ
 لِشِبْهِ لَوْنِ دَمِهَا بِدَمِهِ
 أَحْكَامَ طَهْرٍ وَلِذَلِكَ تُوَطَى
 لَهُ إِذَا مَا شَاءَ يَأْتِينَا
 وَيُجْزِهِ غُسْلُ الصَّلَاةِ فَاعْلَمْ
 وَبَعْدَهَا قَامَ لِذَلِكَ الْفِعْلِ
 كَرَامَةٌ لَهُ وَلَا إِجَابُ

فَهُوَ دَمٌ لَكِنْ يُخَالِفُ الدَّمَ
 فَلَوْنُهُ يَكُونُ ذَا تَلَوْنٍ
 يُضَبِّطُ بِالرِّيحِ لِأَنَّهُ أَدَى
 وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ أُسِسُ^(٢)
 وَإِنْ أَتَى مِنْ خَارِجٍ عَنِ الرَّحِمِ
 بَلِ اسْتِحَاضَةٌ وَذَا إِنْ تَنَبَّجِسُ^(٣)
 عَلَى فَمِ الْفَرْجِ عُرُوقٌ تُذَكَّرُ
 مِنْ هَاهُنَا شُقَّ لَهَا مِنْ اسْمِهِ
 وَلَيْسَ تُعْطَى حُكْمَهُ بَلِ تُعْطَى
 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تَغْسِلُنَا
 فَلَا يَطَاهَا عِنْدَ فَوْرَةِ الدَّمِ
 وَذَلِكَ أَنْ تَغْسِلَ إِذْ تُصَلِّي
 وَالْأَمْرُ بِالْغُسْلِ لَهُ اسْتِحْبَابٌ^(٤)

(١) قوله: «حُكْمًا... إلخ» الأول بضم الحاء وإسكان الكاف مفرد الأحكام. وقوله آخر البيت «وحكمًا» بكسر الحاء وفتح الكاف جمع حكمة.

(٢) أُسِسُ: بفتح الهمزة وكسر السين أي تنتن.

(٣) تَنَبَّجِسُ: أي تنفجر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنْبَجَسَتْ مِنْهُ أَئْتْنَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] والمراد هنا خروج الدم وسيلانه منها.

(٤) قوله: «والأمر بالغسل له استحباب» لعل صوابه «لها» فيكون الضمير راجعاً إلى المستحاضة، وهذا هو الحق، والقول بلزوم الغسل على المستحاضة مرجوح، وعلى ما في هذه النسخة فالضمير عائد إلى الزوج، أي أنها تؤمر بالغسل كرامةً لهُ.



وَإِنْ يَكُنْ مِنْ مَخْرَجِ الْبَوْلِ جَرَى
وَذَاكَ حُكْمُهُ كَبَوْلٍ سَالَا
كَذَاكَ دَمٌ قَدْ أَتَى لِحَامِلٍ
مَا جَعَلَ الْإِلَهِ فِي النِّسَاءِ
وَقِيلَ بَلْ يَكُونُ حَيْضًا مَعَهُ
لِإِنَّ ذَاكَ لِلْجَنِينِ قُوْتُهُ
وَذَاكَ بَعْضُ الْحَيْضِ يُعْطَى إِسْمَهُ
وَمَا أَتَى مِنْ خَبَرٍ نَفَاهُ
وَإِنْ أَتَى الْآيِسَ بَعْدَ مَا انْقَطَعَ
فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ حَيْضٌ تَدْعُ
وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوهُ دَاءًا
وَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ أَرَاهُ أَقْرَبًا
لَأَنَّمَا يَرْفَعُهُ يَبَاسُهَا
وَيُمْكِنُ الصِّحَّةُ أَنْ تَعُودَا

فَإِنَّ ذَاكَ مَرَضٌ بِهَا طَرَا
وَيُغَسَلُ الْمَوْضِعُ حِينَ زَالَا^(١)
إِذْ لَمْ يَكُ الْمَحِيضُ^(٢) فِي الْحَوَامِلِ
فِي حَالَةٍ حَيْضًا وَحَمْلًا جَائِي^(٣)
لِضَعْفِ ذَاكَ الْحَمْلِ أَنْ يَجْرَعَهُ^(٤)
فَيَخْرُجَنَّ عَنْهُ مَا يَفُوتُهُ
وَيَلْزَمَنَّ عَلَيْهِ يُعْطَى حُكْمَهُ
فَهُوَ عَلَى الْغَالِبِ لَا سِوَاهُ
دَمٌ كَحَالِهِ الَّتِي بِهَا ارْتَفَعَ
بِهِ الصَّلَاةُ وَأَنَاسٌ مَنَعُوا
بَعْدَ الْإِيَّاسِ يَطْرُقُ النِّسَاءُ
إِذْ حَالُهَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْقَلِبَا
بِكِبَرِ السِّنِّ وَذَا إِيَّاسُهَا
كَحَالِهَا وَلَمْ يَكُنْ بَعِيدَا

(١) أي زال [ذلك الخارج الذي يشبه البول].

(٢) المحيض الحيض، وقد يجيء المحيض بمعنى الحيض ووقته ومكانه كما في قوله تعالى: ﴿وَسَيَلُونَاكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] أي الحيض، وقوله: ﴿فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] أي وقته أو مكانه على أن المصدر في هذا النحو من الفعل يجيء على مفعول نحو معاش ومعاد ومقبل ومجيء. (أبو إسحاق)

(٣) جائي: صفة لحمل.

(٤) يجرعه: أي يشربه.

إِنَّ سَلِمَ الْعُودُ فَإِنَّ الْحَالَ
 وَيَلْزَمُ الْمَرَأَةَ أَنْ تُمَيِّزَا
 وَقِيلَ لَا يَلْزِمُهَا وَالْأَوَّلُ
 لِأَنَّ مَالَهَا بِهِ أَحْكَامُ
 وَهِيَ إِذَا لَمْ تَدْرِ مَا التَّفْرِيقُ
 لَا تَدْرِي كَيْفَ تَفْعَلَنَّ بِالْدَمِ
 وَبِالْبَيَانِ تَعْرِفُ الطَّرِيقَا
 وَصُفْرَةً أَوْ حُمْرَةً تَأْتِيهَا
 فَقِيلَ حَيْضٌ وَأَنَاسٌ قَالُوا
 إِلَّا إِذَا مَا جَاءَ قَبْلَهَا الدَّمُ
 كَذَلِكَ الْكَامِنُ فِي الْأَرْحَامِ
 لَكِنَّهُ يَتَّبِعُ مَا تَقَدَّمَ
 وَالْحَيْضُ لَا يَكُونُ إِلَّا قَاطِرَا
 وَهُوَ يَدُومُ فِي النِّسَاءِ أَيَّامَا
 وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الثَّلَاثِ انْقَطَعَا

يَعُودُ قَدْ رُوي لَنَا أَمْثَالَا
 بَيْنَ الدَّمَاءِ فَتَكُونُ أَحْرَزَا
 أَظْهَرَ فِي جَنَابِهَا^(١) إِذْ تَعْمَلُ
 مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ
 فَحَالَ أَمْرِهَا بِهَا يَضِيقُ
 تُصَلِّي أَوْ تَصُومُ أَمْ لَمْ تَصُمْ
 مُبَيَّنًا مَحَقَّقًا تَحْقِيقَا
 فِي وَقْتِهَا فَالْخُلْفُ جَاءَ فِيهَا
 لَيْسَ بِحَيْضٍ بَلْ هُوَ اعْتِلَالُ
 فَحُكْمُهُ تُعْطَى عَلَى مَا حَكَمُوا
 لَا يُعْطَى حُكْمَ الْحَيْضِ فِي الْأَحْكَامِ
 مِنْ قَاطِرِ الدَّمَاءِ حُكْمًا فَاعْلَمَا
 لَيْسَ لَهَا تُفْتَشُ السَّرَائِرَا
 أَقَلُّهُ ثَلَاثَةٌ تَمَامَا
 فَعِنْدَهُمْ لَيْسَ مَحِيضًا وَقَعَا

(١) أي جنابها أي في حقها، وألزم العلماء المرأة معرفة الدماء الثلاثة، كما ألزموا الذكر البالغ معرفة المياه الثلاثة الخارجة منه، لاستقلال كل منها بحكم، لكن التحقيق أنه يتعين على المرأة معرفة دم الحيض ودم الاستحاضة فقط، لأن دم النفاس يُعرف بالولادة، ولا وجه للزوم معرفته. قال شيخنا: تلزمها معرفة دم الحيض فقط لأنه إن لم يكن حيضًا فهو استحاضة، (أبو إسحاق)



بَلْ ذَاكَ دَاءٌ وَأَنَاسٌ قَالُوا
 أَقْلُهُ مَعَ هَوُؤُلَاءَ لَيْلَهُ
 وَقِيلَ دَفْعَةٌ أَقْلٌ ذَاكَ
 إِنَّ أَذْبَرَ الْحَيْضِ فَصَلِّيْنَا
 رَوَيْتُهَا مُلَخَّصًا^(١) لِلْمَعْنَى
 فَعَلَّقَ الْأَحْكَامَ بِالْإِقْبَالِ
 وَلَمْ يَكُنْ يَعْتَبِرُ الْأَيَّامَا
 وَهُوَ قَوِيٌّ غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ
 فَيَنْبَغِي أَنْ نَجْعَلَ النِّسَاءَ
 فَمَنْ تَعَوَّدَ اللَّيَالِي حَكَمًا
 بِحَسَبِ الْعَادَةِ فِي الصَّنْفَيْنِ
 وَعَشْرُ أَيَّامٍ مَعَ اللَّيَالِي
 وَقِيلَ خَمْسٌ مَعَ عَشْرٍ أَكْثَرُهُ
 وَالطُّهْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَشْرًا
 فَكُلُّ دَمٍّ جَاءَ بَعْدَ عَشْرِ
 وَهُوَ مَقَالٌ شَيْخِنَا الرَّبِيعِ

بِأَنَّهُ الْحَيْضُ وَلَا جِدَالُ
 وَيَوْمُهَا وَلَا أَرَى دَلِيلَهُ
 لِمَا رَوَوْا مِنْ خَبَرٍ هُنَاكَ
 أَوْ أَقْبَلَ الْمَحِيضُ فَاتْرُكْنَا
 وَاللَّفْظُ لَمْ يُوَافِقَنَّ الْوَزْنَ
 كَذَلِكَ بِالْإِذْبَارِ فِي الْأَحْوَالِ
 فَهَذِهِ حُجَّتُهُمْ تَمَامًا
 أَيَّامَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْخَبَرِ
 مُوزَّعَاتٍ^(٢) بِاعْتِبَارِ جَاءَ
 بِذَاكَ وَالْبَعْضُ لَهَا حُكْمُ الدَّمَا
 وَذَا هُوَ الْجَامِعُ لِلْقَوْلَيْنِ
 أَكْثَرُهُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
 وَقِيلَ غَيْرُ ذَا وَلَا نَعْتَبِرُهُ
 فَصَاعِدًا وَالذُّونُ لَيْسَ طُهْرًا
 مِنْ طُهْرَهَا فَهَوَ مَحِيضٌ يَجْرِي
 وَلَيْسَ بِالْمَقَالِ لِلْجَمِيعِ

(١) مُلَخَّصًا: أي مبينًا بكسر الخاء للفاعل.

(٢) قوله: «مُوزَّعَاتٍ» أي مفرقات.



لِكِنَّمَا الْعُمَانِيُّونَ نَقَلُوا
مِنْ هَاهُنَا تَلَقَى الْفُرُوعَ تُبْنَى
وَلِأَبِي عُبَيْدَةَ الْعَلَّامَةَ
كُلُّ دَمٍ يَجِيئُهَا مِنْ قَبْلِ
لَأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْإِسْتِحَاضَةِ
وَالِإِحْتِيَالِ لِلنِّسَاءِ مُبَاحٌ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ تَخْشَ مِنْهُ أَمْرًا
عَنْهُ وَقَوْلُهُ بِهِ قَدْ عَمِلُوا
فِي كُتُبِ الشَّرْقِ لِهَذَا الْمَعْنَى
قَوْلٌ فَتَنْشُرُنْ هُنَا أَعْلَامَهُ
وَقَتِ مَحِيضِهَا بِهِ تُصَلِّي
وَذَاكَ عِنْدَهُ بِحُكْمِ الْعَادَةِ
فِي قَطْعِهِ عَنْهَا وَلَا جُنَاحُ
فَقَدْ يَكُونُ الْإِحْتِيَاسُ ضَرًّا

بَابُ أَحْكَامِ الْحَيْضِ

وَيَمْنَعُ الصِّيَامَ حَالًا مِنْهَا
وَلَا قِضَاءَ لِلصَّلَاةِ حُكْمًا
وَقْتُ الصَّلَاةِ يَلْزَمَنَّهَا الْبَدَلُ
بِهِ إِلَيْهَا وَكَذَا الْإِجَابُ
خُرُوجِهِ فَإِنَّهَا تُصَلِّي
وَالْمَسُّ لِلْمُصْحَفِ لَا تَفْعَلُهُ
وَإِنْ تَكُنْ خَافَتْ فَمَا يَدْرَاهُ^(١)
وَيَرْفَعُ الْحَيْضُ الصَّلَاةَ عَنْهَا
لِكِنَّهَا تَقْضِي الصِّيَامَ حَتْمًا
وَإِنْ أَتَاهَا الْحَيْضُ بَعْدَمَا دَخَلَ
لَأَنَّهُ تَوَجَّهَ الْخِطَابُ
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ طَهَّرْتَ مِنْ قَبْلِ
وَتَمْنَعُ الْمَسْجِدَ لَا تَدْخُلُهُ
كَذَلِكَ الْقُرْآنَ لَا تَقْرَاهُ

(١) قوله: «وإن تكن خافت فما يدراه» بتسهيل الهمزة، والأصل بتخفيفها، والمعنى إن الحائض إذا =



وَجَائِزٌ لَهَا تُبَسِّمِلَنَا^(١) تَبَرُّكًا أَوْ تَتَعَوَّذْنَا
وَجَائِزٌ دُخُولُهَا فِي الْمَسْجِدِ لِضَرَرٍ فَإِنْ يَرُّلُ لَا تَقْعُدِ
وَيُؤْمَنُ الْوَطْءُ^(٢) فَإِنْ وَطَّاهَا فَقَدْ أَتَى الْكَبِيرَ إِذْ أَتَاهَا^(٣)
وَلَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ أَبَدًا بَلْ فِيهِ لِلْأُمَّةِ إِجْمَاعٌ غَدَا
مُسْتَبَدًّا عَلَى مَعَانِي الْآيَةِ وَمَا أَتَى فِي ذَاكَ مِنْ رِوَايَةٍ
يُؤْرَأُ مِنْ فَاعِلِهِ إِنْ لَمْ يَثْبُ وَالْوَقْفُ عَنْهُ مِنْ أَغَالِيطِ الْكُتُبِ
مَسْأَلَةٌ قَدْ قَالَهَا مَنْ قَالَا وَنَظْمٌ الْأَصْلُ بِهَا الْمَقَالَا
رَأَى اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي زَوْجَتِهِ فَظَنَّ أَنَّ خُلْفَهُمْ فِي فِعْلَتِهِ

= خافت في ليلها أو في خلوتها فاضطرت لقراءة شيء من القرآن لذهاب الخوف، فلها أن تقرأ ما يدرأ الخوف أي يدفعه.

(١) وقوله: «تُبَسِّمِلَنَا» أي تقرأ البسملة وهي ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

(٢) قوله: «وَيُؤْمَنُ» بالبناء للفاعل وهو الحيض، أي ويمنع الحيض الجماع.

(٣) الجماع في الحيض والنفاس مما احتدمت فيه آراء علمائنا، فمنهم من رأى أن المرأة تحرم به، ويرجع ترجيح هذا القول عند الأكثر إلى أن النهي يدل على فساد المنهي عنه، لكن التحقيق أن النهي الدال على الفساد فيما إذا كان راجعاً إلى ذات المنهي عنه، ولكن النهي في مسألتنا راجع إلى صفة فيه نص عليها كلام الباري جلّ علا وهي الأذى، فمن هذا رأى فريق من العلماء عدم الحرمة، وهذا الحق الذي لا مرية فيه لما له من الأدلة الصريحة، وتحريم الزوجة من أصعب الصعب، مع الإجماع على أن هذا الفعل حرام، وألزم الفريق الأخير مرتكبه كفارة ديناراً لكل من الزوجين، يؤديه إلى فقير تحل له الزكاة، وسموه دينار الفراه، وبين الفريقين ثالث توقف في الأمر، ولم يحلل ولم يحرم، وهو جمع من أئمة العلم كإمام المذهب أبي الشعثاء والإمام أبي عبيدة رحمهما الله، وهؤلاء نظرُوا إلى جانب ما في الفعل من الإثم العظيم، وما يكتنفه من الجرأة على نهي الله تعالى، وفي ذيل آية الحيض ما يتدبره أولو الألباب من الحكمة البالغة والإشارات اللطيفة البديعة، كسنة البديع الباري في ذبول الآيات ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُؤْمِنِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] (أبو إسحاق)

فَقَالَ لَا يُبْرَأُ مِنْ حَلِيلِهَا
 هَيْهَاتَ لَيْسَ ذَا الْمَقَالِ حَقًّا
 هَنَّاكَ شَيْئَانِ فَأَمَّا الْفِعْلُ
 وَالثَّانِي تِلْكَ الزَّوْجَةُ الْمُفْتَرَشَةُ
 فَقِيلَ إِنَّهَا عَلَيْهِ تَفْسُدُ
 عُقُوبَةُ الْفِعْلِ الَّذِي تَعَجَّلَا
 وَبَعْضُهُمْ يَرَى بَقَاءَهَا لَهُ
 كَذَاكَ مُوسَى وَهُوَ مُوسَى الْأَوَّلُ^(٣)
 وَالْأَصْلُ عَنِ أَسْلَافِنَا نَفَاهُ
 كَذَاكَ ابْنُ النَّضْرِ^(٤) فِي مَقَالِهِ
 لِأَنَّهُ عَزَاهُ لِلْجَهُولِ
 بِأَنَّهَا تَحِلُّ بِالدِّينَارِ
 وَهُوَ مَقَالُ جَاهِلٍ بِالْحَالِ

لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي تَحْلِيلِهَا
 بَلْ حَقُّهُ وَرَا الْبُحُورِ يُلْقَى
 مُحَرَّمٌ بِهِ يَقُولُ الْكُلُّ
 وَالْخُلْفُ فِي بَقَائِهَا مُفْتَرَشَةُ^(١)
 وَهُوَ عَنِ الْعُمَائِيِّينَ يُوجَدُ
 فَهُوَ كَمَنْ مَوْرُوثُهُ قَدْ قَتَلَا
 وَهُوَ أَبُو نُوحٍ^(٢) وَتَدْرِي حَالَهُ
 وَقَوْمُنَا عَلَيْهِ أَيْضًا عَوَّلُوا
 وَهُوَ مُوجُودٌ وَمَا دَرَاهُ
 بَيِّنٌ غَيْرَ عَارِفٍ بِحَالِهِ
 وَبَعْدَهُ قَدْ قَالَ فِي التَّحْلِيلِ
 فِي قَوْلِ ذَاكَ الْجَاهِلِ الْمُمَارِي
 إِذْ لَيْسَ ذَا الدِّينَارِ لِلْإِخْلَالِ

(١) أي فرأشاً للزوج.

(٢) قوله: «أبو نوح» هو صالح الدهان أحد تلاميذ الإمام جابر بن زيد.

(٣) وأبو موسى الأول هو موسى بن أبي جابر الأزكوي، وقد سبق ذكره وموسى الثاني هو الشيخ موسى بن علي بن عزرة الأزكوي أيضاً وقد سبق.

(٤) ابن النضر: هو الشيخ العلامة أحمد بن سليمان بن النضر السَّمُوَالِي صاحب عقود الدعائم، قصائده مشهورة في الأديان والأحكام وبعض أصول الدين.



وَإِنَّمَا ذَلِكَ تَكْفِيرٌ لِمَا
مِثَالُهُ كَفَّارَةٌ الْإِنْفَاطِرِ
فَذَلِكَ التَّكْفِيرُ لَا يُحَلُّ
لَكِنَّهُ كَفَّارَةٌ لِلذَّنْبِ
وَزَوْجَةُ الْإِنْسَانِ لَا يُؤْتَرُ
ثُمَّ أَبُو الشَّعْثَاءِ قَدْ تَوَفَّأَ
كَذَلِكَ مَحْبُوبٌ^(٢) فَهَلْ تَرَاهُمْ
كَأَلَّا وَلَكِنْ وَقَفُوا مِنْ أَجْلِ مَا
إِذِ الدَّلِيلُ لَمْ يَكُنْ مُفَرَّقًا
وَإِنَّمَا فَرَّقَ مَنْ قَدْ فَرَّقَا
رَأَوْا بِأَنَّ فَتْحَ هَذَا الْبَابِ
لِأَنَّ غَالِبَ الْوَرَى يَخْشَوْنَا
فَعَاقَبُوهُ بِفَسَادِهَا لِكَيْ
وَاسْتَنْبَطُوا حُجَّتَهُ أَنْ جَعَلُوا

أَتَاهُ مِنْ ذَنْبٍ عَلَيْهِ أَمَّا
فِي رَمَضَانَ الْأَكْلِ^(١) بِالنَّهَارِ
مَأْكُولَهُ إِذْ كَانَ فِيهِ يَأْكُلُ
وَذَلِكَ الدِّينَارُ عَنْ ذَا الْقُرْبِ
فِي حِلِّهَا الدِّينَارُ إِذْ يُكْفَرُ
وَمُسْلِمٌ كَذَا الرَّبِيعُ فَاعْرِفَا
قَدْ جَهِلُوا الْحُكْمَ بِمَا أَتَاهُمْ
رَأَوْا مِنَ الْحَوَاطَةِ فِيهِ فَاعْلَمَا
بَيْنَهُمَا فَيَجْعَلُوهُ مَوْثِقًا
لِيَجْعَلَهُ بَابَ الْمَعَاصِي مُغْلَقًا
بَيْنَ الْوَرَى يُفْضِي إِلَى الْعِطَابِ
فِرَاقَهَا وَالرَّبَّ لَا يَخْشَوْنَا
يُنَسِّدُ بَابَ الْفُحْشِ عَنْ ذَاكَ الْفُتْيِ
ذَلِكَ مِثْلَ إِرْثٍ مَنْ قَدْ يَقْتُلُ

(١) قوله: «الأكل» بالجر بدل من الإفطار.

(٢) قوله: «كذلك محبوب» هو الإمام الجليل محبوب بن الرحيل بن سيف بن هبيرة القرشي، من أهالي البصرة، ثم انتقل إلى عُمان وسكن مدينة صحار، وهو والد الإمام الشهير الشيخ محمد بن محبوب، وله ذرية طيبة مباركة، وبيتهم بصحار يعرف بآل الرحيل إلى زماننا هذا ولينظر المنصف اللبيب إلى ما حققه الناظم في هذا المقام مما لم يسبق إليه، ولا يشق له فيه غمار.

يُفْضِي إِلَى فَسَادِ مَا فِيهِ وَرَدَ
 وَحَصَلَ الْمَطْلُوبُ حِينَ وَفَّقُوا
 فِي جُمْلَةِ الْفُرُوعِ مِمَّا أَثَرُوا
 حَشْفَةَ الْقَضِيبِ طُرًّا فَاحْفَلَا
 وَهُوَ الَّذِي يُوجِبُ أَحْكَامَ الْأَذَى
 وَلَيْسَ دُونَ الْإِلْتِقَا حَرَامٌ^(١)
 يَحْذَرُ فَرْجَهَا بِأَنْ يُبَاشِرَهُ
 كَخِرْقَةٍ تَمْنَعُهُ لَدَيْهِ
 وَيَحْذَرْنَ أَنْ يَقْرَبْنَ إِيَّاهُ
 مِثْلُ دُخُولِ دُونِهِ فِي الرَّيْبِ
 عَمْدًا بِهِ^(٢) وَالْبَعْضُ لَا يُفَرِّقُ
 إِنْ كَانَ ظَنُّهُمْ بِأَنْ لَمْ يَلِجْ
 وَعِنْدَهُ رَأَى الْمَحِيضَ يَجْرِي
 وَحَالَةَ الْإِخْرَاجِ يُمْنَحْنَهَا
 فَهُوَ كَمَنْ بِالْعَمْدِ قَدْ أَتَاهُ

أَيْضًا وَفِي الْأَصُولِ أَنَّ النَّهْيَ قَدْ
 مِنْ هَاهُنَا تَشَجَّعُوا وَفَرَّقُوا
 وَفَرَّعُوا عَلَيْهِ أَشْيَاءَ تُذَكِّرُ
 مِنْ ذَاكَ لَا تَحْرُمُ حَتَّى تَدْخُلَا
 لِأَنَّمَا التَّقَا الْخِتَانَيْنِ بَدَا
 بِالْإِلْتِقَا تُعَلِّقُ الْأَحْكَامَ
 وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْمُبَاشَرَةِ
 يَأْمُرُهَا أَنْ تَجْعَلْنَ عَلَيْهِ
 وَشَأْنُهُ إِنْ شَاءَ مَا عَدَاهُ
 إِذِ الدُّخُولُ مِنْ وَرَاءِ الثُّوبِ
 فَالْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ قَدْ فَرَّقُوا
 وَمَا عَلَيْهِمْ فِي الْخَطَا مِنْ حَرَجٍ
 وَإِنْ يَكُنْ جَامِعَهَا فِي الطُّهْرِ
 فَإِنَّهُ يَنْزِعُ حَالًا عَنْهَا
 فَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ مَا رَأَهُ

(١) قوله: «وليس دون الالتقا حرام» أي تحريم؛ والمعنى أن الزوج لا يحرم عليه من زوجته الحائض إلا مباشرة الجماع، وأقل ما يحصل ذلك بإيلاج الحشفة.

(٢) قوله: «عمدًا به» أي بالدخول من وراء الثوب.



وَقَوْلُهَا الْحُجَّةُ مَهْمَا كَذَّبَا
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ عَوَّدْتَهُ تَكْذِيبُ
 وَبَعْدَ أَنْ مَضَى رَأَى الدَّمَاءَ
 فَقِيلَ لَا تَفْسُدْ وَهُوَ أَقْرَبُ
 وَأَنَّهَا حُجَّتُهَا قَدْ أَسْقَطَتْ
 وَإِنْ وَطَّأَهَا حَالَةَ الإِسْكَارِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ قَذَفَ الْجَنَابَةَ
 وَلَمْ يَمَسَّهَا بِنَفْسِ الذَّكَرِ
 قَدْ شَبَّهُوا ذَلِكَ بِالْجَمَاعِ
 وَفِي الْقِيَّاسِ نَظْرٌ لَا يَخْفَى
 وَإِنْ يَكُنْ جَامِعًا بِالْعَمْدِ
 وَحَاكَمْتَهُ عِنْدَ قَاضِي الْبَلَدِ
 فَإِنَّهُ قِيلَ عَلَيْهَا تَفْتِدِي
 فَإِنْ أَبِي تَمْتَنَعَنَّ مِنْهُ
 وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَسْتَطِعْ دِفَاعَهُ
 وَمَا لَهَا أَنْ تَقْتُلَنَّهُ قَطْعًا
 مَقَالَهَا فَلِلْحَرَامِ ارْتَكَبَا
 فَلَمْ يُصَدِّقْهَا وَشَاءَ يَقْرُبُ
 فَالْخُلْفُ فِي فَسَادِهَا قَدْ جَاءَ
 لِأَنَّهَا قَدْ عَوَّدْتَهُ تَكْذِيبُ
 بِكَيْدِهَا وَمَالَهُ تَعَوَّدَتْ
 فَالْخُلْفُ أَيْضًا فِي الْفَسَادِ جَارِي
 فِي فَرْجِهَا تَعَمُّدًا أَصَابَهُ
 فَقِيلَ تَفْسُدَنْ عَلَيْهِ فَاَنْظُرِ
 وَهُوَ مِنَ الْحَوِطَةِ فِي اتِّسَاعِ
 إِذْ لَمْ يَتِمَّ الْإِشْتِرَاكُ وَصَفَا
 وَبَعْدَهُ قَابَلَهَا بِالْجَحْدِ
 وَحَلَفْتَهُ أَنَّهُ لَمْ يَعْمُدِ
 مِنْهُ بِمَا تَمْلِكُهُ مِنْ سَبْدِ (١)

وَقَوْلُهَا الْحُجَّةُ مَهْمَا كَذَّبَا
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ عَوَّدْتَهُ تَكْذِيبُ
 وَبَعْدَ أَنْ مَضَى رَأَى الدَّمَاءَ
 فَقِيلَ لَا تَفْسُدْ وَهُوَ أَقْرَبُ
 وَأَنَّهَا حُجَّتُهَا قَدْ أَسْقَطَتْ
 وَإِنْ وَطَّأَهَا حَالَةَ الإِسْكَارِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ قَذَفَ الْجَنَابَةَ
 وَلَمْ يَمَسَّهَا بِنَفْسِ الذَّكَرِ
 قَدْ شَبَّهُوا ذَلِكَ بِالْجَمَاعِ
 وَفِي الْقِيَّاسِ نَظْرٌ لَا يَخْفَى
 وَإِنْ يَكُنْ جَامِعًا بِالْعَمْدِ
 وَحَاكَمْتَهُ عِنْدَ قَاضِي الْبَلَدِ
 فَإِنَّهُ قِيلَ عَلَيْهَا تَفْتِدِي
 فَإِنْ أَبِي تَمْتَنَعَنَّ مِنْهُ
 وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَسْتَطِعْ دِفَاعَهُ
 وَمَا لَهَا أَنْ تَقْتُلَنَّهُ قَطْعًا

(١) أي المال.

خِلَافَ مَنْ قَدْ طَلَّقَتْ بِالْبَتِّ (١) وَأَنْكَرَتْ وَجَاءَهَا لِيَأْتِي
 فَإِنَّهَا تَدْفَعُهُ وَلَوْ قِيلَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ يَرْجِعُ عَمَّا قَدْ عَمِلَ
 وَمَالَهَا بِالْإِغْتِيَالِ تَقْتُلُهُ لِأَنَّهَا لَهَا الدِّفَاعَ تَفَعَّلَهُ
 كَذَاكَ قِيلَ وَهُوَ قَوْلُ ظَاهِرٍ وَيُنْبَغِي فِيهِ مَقَالٌ آخَرُ
 فَإِنَّ حَبْسَهُ لَهَا وَجَعَلَهَا فَتَقْتُلُهُ لَيْسَ بِهِ هَبَاءٌ
 وَذَلِكَ بَغْيٌ مِنْهُ وَاعْتِدَاءٌ حُكْمٌ عَلَيْهَا وَكَذَا أَنْ تَغْرَمَا
 لَكِنَّهَا تَسْتُرُهُ إِنْ يَلْزَمَا مُمْفَرَّقاتٍ وَيَجِي الْإِنْكَارَا (٢)
 وَشَرْطُهُ يُطَلِّقُنْ مِرَارًا وَاحِدَةً فَالْخُلْفُ فِي الْقَضِيَّةِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَالَ بِهَا (٣) فِي لَفْظَةٍ لَعَلَّهُ فِيهِ بِرَأْيٍ يَعْمَلُ
 وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ ذَلِكَ يُقْتَلُ قِيلَ لَهَا تُعَاشِرْنَهُ إِنْ رَقَدَ
 وَإِنْ وَطَّأَهَا فِي الْمَحِيضِ وَجَحَدَ وَذَا الْمَقَالُ لَمْ يَكُنْ بِالشَّاهِرِ
 لِأَنَّهَا زَوَّجَتْهُ فِي الظَّاهِرِ وَعَامِلٌ بِالرَّأْيِ لَا يُجَرِّحُ

(١) قوله: «بالبتت» أي بالقطع، والمراد به من طلقت طلاقاً بائناً، كمن طلقت ثلاث مرات، وتسمى

المطلقة الطلاق البائن مبتوتة لانقطاع مراجعتها.

(٢) قوله: «ويجي الإنكارا» أي ويجي الزوج بالإنكار.

(٣) قوله: «وإن يكن قال بها» وذلك كأن يقول لها: أنت طالق ثلاثاً ولم تسبق منه تطليقتان فليس

لها هنا أن تقتله إذا جحد الطلاق لأن في مسألته قولين: قيل تطلق واحدة وقيل ثلاثاً وعند

بعض قومنا لا تطلق أصلاً لأن هذا من طلاق البدعة.



وَالْوَطْئِي فِي الْأَذْبَارِ عَمْدًا مُفْسِدٌ
فَبَعْضُهُمْ أَفْسَدَهَا وَلَوْ خَطًّا
قَدْ قَالَ أَذْبَارُ النَّسَا حَرَامٌ
قَالُوا وَإِنْ كَانَ حَرَامًا أَفْسَدًا
قُلْتُ وَلَكِنْ قَدْ أَتَى فِي الْعَفْوِ
وَإِنَّمَا إِفْسَادُهَا عِقَابٌ
وَرَاكِبُ الْفُرُوجِ بِالْحَرَامِ
وَهَاهُنَا مَسَائِلٌ تَقْدَمًا
وَالِإِخْتِلَافُ بِالْخَطَا مُقَيَّدٌ
لِمَا بِهِ عَنِ النَّبِيِّ ضَبْطًا
عَلَيْهِ مِنْ إِلَهِنَا السَّلَامِ
إِنْ أَخْطَأَ الْفَاعِلُ أَوْ تَعَمَّدًا
عَنْ مُخْطِئٍ فِي خَطًّا وَسَهْوٍ
وَمَا عَلَى الْمُخْطِئِ مَا يُعَابُ
هُوَ الَّذِي يَبُوءُ بِالْآثَامِ
نَظِيرُهَا فَتَقَطَّعُ التَّكْلَمَا

بابُ النَّفَاسِ

وَهُوَ دَمٌ يَخْرُجُ عِنْدَ الْوَلَدِ
فَإِنَّهُ بِالْأَرْبَعِينَ حُدًّا
وَقِيلَ بَلْ أَكْثَرُهُ سِتُونًا
وَفِي أَقْلِهِ أَقَاوِيلٌ وَلَا
وَلِلنَّسَا فِي ذَلِكَ اعْتِيَادُ
كَالْحَيْضِ إِلَّا فِي مَزِيدِ الْأَمَدِ^(١)
أَكْثَرُهُ وَالْعَشْرُ أَدْنَى عَدًّا
وَقِيلَ بَلْ أَكْثَرُهُ تِسْعُونَ
نَذُكُرُ كُلَّ مَا بِهِ قَدْ نُقِلَا
تَلْتَزِمُ الْفَتَاةُ مَا تَعْتَادُ

(١) الأمد: الأجل.

وَكُلُّ مَا أَتَى مِنَ الدَّمَاءِ فِي وَفْتِهَا فَهُوَ نَفَاسٌ جَائِي
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ وَلَدْتَ بِهِمَهُ أَوْ لَحْمَةً قَبِيحَةً ذَمِيمَهُ
 وَعِنْدَهَا قَدْ جَرَتْ الدَّمَاءُ فَهُوَ نَفَاسٌ مَا بِهِ مِرَاءُ
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ وَلَدْتَ مِنْ غَيْرِ مَا دَمٍ فَطَاهِرًا تَكُونُ فَاعْلَمَا
 وَالْعُسْلُ لِلصَّلَاةِ حَتْمًا وَاجِبٌ وَهُوَ مِنَ السَّنَةِ حُكْمًا وَاجِبٌ^(١)
 إِنْ سَالَ دَمٌ بَعْدَ أَنْ يَنْقَطِعَا أَوْ لَمْ يَسِلْ فَبَعْدَمَا أَنْ تَضَعَا
 وَقَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ ذَاكَ الْوَلَدُ لَيْسَ لَهَا عَنِ الصَّلَاةِ تَقْعُدُ
 وَقَالَ بَعْضُ بَانَفِقَاءِ الْهَادِي^(٢) وَقِيلَ إِنْ تَزَكَّرَ* لِلْمِيلَادِ
 وَهُوَ مِنَ التَّخْفِيفِ يَقْرُبْنَا وَاللَّهُ بِالْعِبَادِ يَلْطَفْنَا
 وَحُكْمُ ذَاتِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ قَدْ اسْتَوَى عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ
 فِي كُلِّ حَالٍ دُونَ مَا اخْتَلَفَ فِي مَوْضِعِ الْأَجْمَاعِ وَالْخِلَافِ
 وَفِي النَّفَاسِ قَالَتِ الْأَعْلَامُ حَيْضٌ وَلَكِنْ زَادَتْ الْأَيَّامُ
 وَوَطَيْهَا فِيهِ حَرَامٌ مِثْلَ مَا فِي الْحَيْضِ مِنْ أَحْكَامِهِ تَقَدَّمَا

(١) قوله: «واجب» الأول بمعنى لازم وهو الوجوب الشرعي، والثاني بمعنى ثابت وهو الوجوب

اللغوي ففيه الجنس المماثل. اهـ. (المصنف)

(٢) والعنق والمقدم استعارة للذي يسبق الولد من غشائه. (أبو إسحاق)

(*) انتصب الفعل بعد الجازم (إن) على حد قول الشاعر

فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرُ أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِّرُ (إسماعيل)



وَبَعْضُ مَنْ أَفْسَدَهَا هُنَاكَ
 وَذَا الْمَقَالُ فِي الْقَدِيمِ أَكْثَرُ
 وَبَالَغَ الشَّيْخُ أَبُو نَبْهَانَ (١)
 وَإِنَّمَا الْمُصِيبُ فِي ذَاكَ الضِّيَا
 لِأَنَّ نَصَّ الذَّكْرِ خَصَّ الْحَائِضَا
 وَفِي النَّفَاسِ الْوُطْيُ لَا يَحِلُّ
 وَإِنَّهُ يُرَوَى عَنِ الْمُخْتَارِ
 وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِفْسَادِهَا
 وَلَيْسَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الذَّكْرُ
 وَإِنْ يَكُنْ عَنِ النَّبِيِّ نُقْلًا
 وَإِنْ يَكُنْ فِي ذَلِكُمْ إِجْمَاعُ
 لِلنَّصِّ سِرٌّ وَلَهُ خَصَائِصُ
 فَلَا يَقُولُ هَاهُنَا بِذَاكَ
 وَالْمُتَأَخَّرُونَ مِنْهُ اسْتَنْكَرُوا
 أَنْكَرَهُ عَلَى الضِّيَا (٢) (*) إِعْلَانًا
 وَإِنْ يَكُنْ أَكْثَرُهُمْ مَارِضِيَا
 وَصَارَ فِي النَّفَاسِ مَعْنَى عَارِضَا
 وَإِنَّهُ قَالَ بِذَاكَ الْكُلُّ
 مُحَمَّدٍ صَلَّى عَلَيْهِ الْبَارِي
 عَلَيْهِ بِالْإِثْيَانِ فِي مِيلَادِهَا
 فِي شِدَّةِ الْأَمْرِ كَحُكْمِ يَطْرُؤُ
 فَهُوَ مِنَ الْأَحَادِ وَصَفًا جُعِلَا
 فَعَايَةُ الْإِجْمَاعِ الْإِمْتِنَاعُ
 وَلَمْ تَكُنْ لِغَيْرِهِ الْخَصَائِصُ

(١) الشيخ أبو نبهان: هو العلامة الكبير السيد الشهير شيخنا بل شيخ مشايخنا جاعد بن خميس بن مبارك الخروصي المتوفى يوم ٥ ذي الحجة من سنة ١٢٣٧هـ (١٨٢٢م). وجزاه عن الإسلام والمسلمين الجزاء الوافر في رياض الجنة والنعيم.
 (٢) والضياء: كتاب مشهور جامع للأديان والأحكام في نحو ثلاثين جزءاً ألفه العلامة الحبر أبو إبراهيم سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، وله أيضاً كتاب الأنساب المشهور بكتاب تاريخ العوتبي.
 (*): قلت: تقدم التعليق أن الضياء في أربعة وعشرين جزءاً طبع منه اثنان وعشرون جزءاً ومن الكتاب مفقود، وهو قليل. (إسماعيل)



كتاب البيوع

وَشَرَعَ الْبَيْعَ لَنَا تَعَالَى
لَوْ لَمْ يَحِلَّ الْبَيْعُ فِي الْأَشْيَاءِ
نَحْتَاجُ لِلشَّيْءِ فَلَا نُدْرِكُهُ
وَيَبِيعُهُ صَارَ لَنَا سَبِيلًا
وَالْبَيْعُ مِنْهُ جَائِزٌ وَمِنْهُ مَا
وَهَا أَنَا أَذْكُرُهُ جَمِيعًا
لِأَنَّ فِعْلَهُ حَرَامٌ فَوَجَبَ
وَبَعْدَهُ الْمَكْرُوهُ فَالْمُبَاحُ
لِحِكْمَةٍ صَيَّرَهُ حَالًا لَا
ضَاقَ عَلَيْنَا وَاسِعُ الْفَضَاءِ
لِأَنَّ غَيْرَنَا غَدًا يَمْلِكُهُ
وَكَانَ حُكْمُ ذَلِكَ التَّحْلِيلَا
يُكْرَهُ وَالْبَعْضُ غَدًا مُحَرَّمًا
لِكِنِّي أَقْدَمُ الْمَمْنُوعَا
عَلَى الْعِبَادِ فِعْلُهُ أَنْ يُحْتَبَبَ
إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي فِعْلِهِ جُنَاحٌ

باب الربا

وَحَرَّمَ الرَّبَا لِلإِبْتِلَاءِ
وَشَدَّدَ الْقَوْلَ بِهِ تَشْدِيدًا
حَرْبٌ مِنَ اللَّهِ لِمَنْ لَمْ يَنْتَهَ
وَهُوَ يَجِيءُ قِيلَ مِنْ أَبْوَابِ
أَقْلَهَا فِي شِدَّةِ الْحَرَامِ
مِنْ تَمَّ أَخْفَى عِلَّةَ الرَّبَاءِ
وَأَغْلَظَ الْوَعِيدَ وَالتَّهْدِيدَا
فَلْيَأْذَنْنِ بِحَرْبِهِ أَوْ يَنْتَهَ
وَعَدُّهَا سَبْعُونَ فِي الْحِسَابِ
كَمَنْ أَتَى الْأُمَّ بِلَا احْتِرَامِ



لَوْ كَانَ قِيرَاطًا حَوَاهُ مَالَهُ
لَأَنَّهٗ مِنَ الْكَبِيرِ يُجَعَلُ
لِلصَّدَقَاتِ فِي كَلَامِ الرَّبِّ
يَنُمُو وَيَزْبُو^{(*) (١)} أَي يَزِيدُ فِي النَّمَاءِ
بِيعُ الرَّبَا مِنْهُ مَقَالًا بَيْنَنَا
فَقَدْ نُهُوا عَنْ أَكْلِهِ جِهَارًا
وَبَخَّهْمُ بِهِ الْكِتَابُ الْمُنزَلُ
وَمَا يَزِيدُ لَيْسَ مِنْ حَلَالِهِ
يَلْزَمُ ذَا الْحَقِّ لَهُ أَنْ يُنْظَرَ
فِي ذَهَبٍ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ
بِمِثْلِهِ وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ
مَا اخْتَلَفَ النَّوعَانِ بَعْ حَلَالًا
بَعْضًا بِبَعْضٍ وَهُوَ الْإِجْمَاعُ
مِثْلًا بِمِثْلِ بَعْضِهَا لَمْ يَزِدْ
لَوْ حَاضِرًا بِحَاضِرٍ مَنْ سَلَفًا
وَجَابِرٌ تَلْمِيزُهُمْ لَمْ يَحْجُرَا

وَذُو الرَّبَا مَرْدُودَةٌ أَعْمَالُهُ
إِذَا دَرَى بِهِ وَذَاكَ مُبْطَلٌ
وَيَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُرْبِي
وَذَلِكَ الْإِمْحَاقُ إِذْهَابٌ لِمَا
وَيُحْبَسُ الْمُشْرِكُ إِنْ تَبَيَّنَا
كَذَلِكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
وَقَدْ نُهُوا عَنِ الرَّبَا فَأَكَلُوا
وَتَائِبٌ يَأْخُذُ رَأْسَ مَالِهِ
وَإِنْ يَكُ الْمُزْبَى عَلَيْهِ مُعْسِرًا
وَالنَّصُّ جَاءَ فِي صُنُوفِ سِتَّةٍ
وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ وَفِي الشَّعِيرِ
وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ وَطَوْرًا قَالَا
فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ لَا تُبَاعُ
إِلَّا إِذَا يَدًا يَكُونُ بِيَدٍ
وَإِنْ يَزِدُ بَعْضٌ فِيهِ اخْتَلَفَا
فَالْبَحْرُ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ عُمَرَ

(١) في أكثر النسخ «ويربو» وهو الأظهر.

(*) وقد أثبتنا الأظهر، وكان المثبت «يزبي». (إسماعيل)

وَصَحْبُنَا أَيْضًا عَلَيْهِ عَوَّلُوا
 وَذَلِكَ مَعْنَى قَدْ رَوَاهُ الْبَحْرُ
 فَوَجَبَ الْأَخْذُ بِهِ فِي الْفَتْوَى
 لِأَنَّهُ إِمَّا مُبَيَّنٌ لِمَا
 أَوْ نَاسِخٌ لِمُقْتَضَى التَّسْوِيَةِ
 وَفِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ الْأَنْتِظَارِ
 وَالْأَنْتِظَارُ لِلنَّسِيئَةِ افْتَضَى
 وَأَجْمَعَ الْمُخَالَفُونَ طَرًّا
 وَنَقَلُوهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
 وَنَقَلُوا عَنْ وَلَدِ الْفَارُوقِ
 وَزَعَمُوا بِأَنَّ الْأَجْمَاعَ انْعَقَدُوا
 وَالْخُلْفُ جَاءَ مِنْ وُجُوهِ أُخْرَى
 فَبَعْضُهُمْ قَدْ قَصَرَ الرَّبَا عَلَى
 لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرِ التَّغْلِيلاً
 فَهُوَ تَعَبُّدٌ وَلَسْنَا نَعْقِلُ
 فَلَا رَبًّا إِلَّا إِذَا يُوَجَّلُ
 يَرْفَعُهُ وَفِيهِ ذَاكَ الْحَصْرُ^(١)
 كَيْلًا نُضَيِّعَ الدَّلِيلَ الْأَقْوَى
 قَدْ كَانَ فِي سِوَاهُ حُكْمًا مُبَهَمًا
 فِي حَاضِرٍ بِحَاضِرٍ فِي الصَّفْقَةِ
 فِي رَدِّ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْإِعْسَارِ
 إِذْ لَا أَنْتِظَارَ لِلَّذِي كَانَ مَضَى
 يُجْعَلُ مَا زَادَ رَبًّا وَحِجْرًا
 مِنْ الصَّحَابَةِ أَوْلِي التَّمْجِيدِ
 رُجُوعَهُ لِلِقَوْلِ بِالتَّضْيِيقِ
 عَلَيْهِ وَهُوَ عِنْدَنَا حَتْمًا يُرَدُّ
 مَا بَيْنَ أَشْيَاخِ الْعُلُومِ تُطْرَى
 مَوَاضِعِ النَّصْرِ وَلَمْ يُعْلَلًا
 نَبِيْنَا إِذْ ذَكَرَ الدَّلِيلَا
 مَعْنَاهُ وَالْجُمْهُورُ فِيهِ عَلَّلُوا

(١) قوله: «وفيه ذلك الحصر» يشير إلى الحديث المشهور عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «إنما الربا في النسيئة».



بِالْكَيْلِ أَوْ بِالْوَزْنِ أَوْ بِالطَّعْمِ
 لَا مِثْلَ (*) بَطِيخٍ وَمَا لَا يُدَّخَرُ
 أَنْوَاعُ الاقْتِيَاتِ فِي النُّصُوصِ
 ذَاكَ وَسِيْلَةٌ بِهَا تُوصَّلَا
 فِي الاقْتِيَاتِ إِنْ يَكُنْ مُدَّخِرَا
 فَمَا الرَّبَا فِيهِ بِحُكْمِ بَادِي
 بِكَوْنِهِ قَبْلَ الثَّلَاثِ يَفْسُدُ
 جِنْسِيَّةُ الشَّيْئَيْنِ بِالسَّوَاءِ
 لِأَنَّهُ جِنْسٌ لَدَى الْمُعْتَبِرِ
 وَذَاكَ كُلُّهُ بَبَيْعِ النَّاسِي (١)(٢)
 جِنْسٌ كَمِثْلِ الْحَلِّ وَالْأَسْمَانِ
 هَذَا بِذَا وَقِيلَ بَلْ يُبَاعُ
 فَجَائِزٌ أَنْ يُنْقَدَنَّ أَوْ يُنْسَا
 لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ مَدَى الزَّمَانِ
 لِأَنَّهُ جِنْسَانِ عِنْدَ الْعُلَمَا

فَاسْتَنْبَطُوا عِلَّتَهُ بِالْفَهْمِ
 وَقِيلَ الاقْتِيَاتُ مِمَّا يُدَّخَرُ
 لِأَنَّمَا الْمَذْكُورُ بِالْخُصُوصِ
 وَذَكَرَ النَّقْدَيْنِ إِذْ هُمَا إِلَى
 فَالاعتِبَارُ بِمَنَافِعِ الْوَرَى
 وَإِنْ يَكُنْ يُسْرَعُ لِلْفَسَادِ
 وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ حَدَّدُوا
 وَقِيلَ إِنْ عِلَّةُ الرَّبَاءِ
 فَلَا يُبَاعُ حَجَرٌ بِحَجَرٍ
 كَذَلِكَ الْقِرْطَاسُ بِالْقِرْطَاسِ
 وَقِيلَ إِنْ جُمْلَةٌ الْأَذْهَانِ
 فَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ لَا يُبَاعُ
 لِأَنَّهُ جِنْسَانِ لَيْسَ جِنْسَا
 كَذَلِكَ بَيْعُ الشَّحْمِ بِالْأَلْبَانِ
 كَذَلِكَ الْحُوثُ بِحَبِّ عُلَمَا

(*) لا مثل بالجر عطفًا على ما، ويجوز النصب على نزع الخافض، والأصل (لا كمثل). (إسماعيل)

(١) أي المؤجل. اهـ. (المصنف)

(٢) «بَبَيْعِ النَّاسِي» أي النسبته.

وَقِيلَ مَنْ بَاعَ الْكَسِيفَ^(١) وَالسَّمَكَ
 لِأَنَّمَا جَمِيعُهُ مَطْعُومٌ
 وَأَنَّهُ جِنْسٌ بَعِيدٌ لَا أَرَى
 وَاللَّحْمُ جِنْسٌ فَلَحُومُ الْغَنَمِ
 وَلَا يُبَاعَ حَيَوَانٌ أَبَدًا
 لِأَنَّ ذَاكَ إِنْ يَكُنْ مِنْ نَوْعٍ
 أَوْ كَانَ مِنْ نَوْعَيْنِ فَالْبَيْعُ مُبْعٌ
 وَوَهْمَ الْأَصْلُ هُنَا فَجَوَّزًا
 نَسِيئَةً وَذَاكَ وَهْمٌ قَدْ سَرَى
 وَلَمْ يَكُنْ جَوَّزَهُ ابْنُ النَّضْرِ
 وَالصَّائِغِيُّ^(٢) ظَنَّهُ فِي النَّسِيئَةِ
 وَبَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ مَا كَتَبْتُهُ
 بَعَيْنِهِ فِي بَعْضِ أَسْفَارِ الْأَوَّلِ
 نَسِيئَةً بِالْحَبِّ وَالتَّمْرِ هَلْكَ
 فَالطَّعْمُ هُوَ جِنْسُهُ الْمَعْلُومُ
 ثُبُوتُهُ فَيُمنَعَنْ وَيُحْجَرَا
 بغيرِهَا لَيْسَ تُبَاعُ فَاعْلَمْ
 بِحَيَوَانٍ أَمَدًا مُمَدَّدًا
 فَالْبَيْعُ حِجْرٌ لِلرَّبِّبَا الْمَمْنُوعِ
 لِغَيْبَةِ الثَّانِي الَّذِي بِهِ تُبْعُ
 بَيْعٌ بَعِيرٌ بِشَيْءٍ جَوَّزًا
 لَهُ مِنْ ابْنِ النَّضْرِ حَيْثُ ذَكَرَا
 إِلَّا يَدًا وَلَمْ يُجْزُ فِي الصَّبْرِ
 فَمِنْ هُنَاكَ قَدْ أَتَتْهُ التَّخْطِئَةُ
 فَمَا حَكَاهُ الصَّائِغِيُّ وَجَدْتُهُ
 فَالْعُدْرُ مِنْ تَوْهِيمِهِ حَالًا حَصَلَ

(١) قوله: «الكسيف» هو حوت يُجَفَّفُ وَيُمْلَحُ وَيُعرفُ عند أهل عُمان بالعوالم.

(٢) قوله: «والصائغي» هو صاحب الأرجوزة الأصل الشيخ العلامة سالم ابن سعيد الصائغي المنحفي، وله كتاب الإرشاد، وقد عكر هنا الإمام نور الدين ناظم الجواهر على الشيخ الصائغي، ثم إنه بعدما كتب هذا وجد في أثر القدماء عن بعض علماء السلف أنه لا ربا في الحيوان، ذكر ذلك الشيخ أبو غانم في المدونة، فاستدركه الناظم فقال: «وَبَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ مَا كَتَبْتُهُ.... إلخ».



فِي قَوْلِ بَعْضٍ دُونَ قَوْلِ بَعْضٍ
 فَلَا أَرَى الْمَنْعَ بِهِ يَوْمًا وَقَعَ
 وَالْبَيْعُ فِيهَا لَيْسَ نَمْنَعْنَهُ
 وَالصَّنْفُ بِالْحَدِيدِ فِي الْقِيَاسِ
 بِالزَّيْتِ وَاللَّحْمِ كَذَا يَطِيبُ
 فِي رَأْيِ قَوْمٍ دُونَ مَنْ قَدْ حَرَّمَ
 وَصَفًا لَهُمْ فَيُشْتَبُونَ الْحَرَّمَ
 جِنْسًا إِذِ الْكَيْلُ لَهُ اعْتِلَالُ
 عَلَى اخْتِلَافٍ لَهُمْ فِي الْمَعْنَى
 جِنْسًا لَهُ فَيَمْنَعُنْ مَا يَشْمَلُهُ
 بِقُرْبِهَا أَوْ بُعْدِهَا الْأَصْنَافُ
 عِنْدَ مَقَالِهِمْ بِذَاكَ الْوَصْفِ
 وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ بَعِيدًا
 فَاشْتَرَكَا فِي الْوَصْفِ يُطْعَمَانِ
 فَالْمَنْعُ فِيهِ ظَاهِرُ التَّبَعِيدِ
 لِأَنَّهُ تَبَاعَدَ الْجِنْسَانِ

وَيَشْمَلُ الْمِلْحَ نَبَاتُ الْأَرْضِ
 وَهُوَ مِنَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ أَنْ يَقَعَ
 فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ أَدْنَى مِنْهُ
 مِنْ ذَلِكَ الْفِضَّةُ بِالنُّحَاسِ
 وَالثَّوْبُ بِالطَّعَامِ وَالزَّبِيبُ
 كَذَلِكَ اللَّحْمُ بِتَمْرٍ وَهُمَا
 لِأَنَّ قَوْمًا يَجْعَلُونَ الطُّعْمَا
 وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ مَا يُكَالُ
 فَالْاِخْتِلَافُ فِي الْفُرُوعِ يُبْنَى
 وَكُلُّ قَائِلٍ بِوَصْفٍ يَجْعَلُهُ
 وَرُبَّمَا قَدْ جَاءَ الْاِخْتِلَافُ
 فَيَنْشَأُ الْاِخْتِلَافُ عِنْدَ صِنْفٍ
 إِذْ بَعْضُهُمْ يَعْتَبِرُ الْبَعِيدًا
 مِثَالَهُ الشَّحْمُ مَعَ الْأَلْبَانِ
 لَكِنَّ الْأَشْتِرَاكَ مِنْ بَعِيدٍ
 كَذَاكَ بَيْعُ الْقُطْنِ بِالْكَتَّانِ

كَذَلِكَ الثَّوْبُ بَحَبٍّ مَا بِهِ
 وَلَا يَجُوزُ الْحَبُّ بِالْمُبْسَلِ^(١)
 وَذَلِكَ لِاتِّفَاقِهِ فِي الْعَلَلِ
 وَأَنَّهُ الْمُقْتَاتُ وَالْمُرَكِّي
 فَهُوَ نَظِيرُ التَّمْرِ بِالْحُبُوبِ
 وَهُوَ كَتَمَرٍ بِتُمُورٍ بِيَعًا
 وَفِي جِرَابٍ بِجِرَابٍ تَمْرًا^(٢)
 خُلِفَ عَنِ الْأَشْيَاحِ بَعْضُ حَلَلِهِ
 لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَائِدٍ عَلَى
 قُلْتُ وَلَكِنْ صُورَةُ الْبَيْعِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَعَلُوهُ قَرْضًا
 وَقِيلَ بَيْعُ الْقَتِّ بِالسَّمَادِ^(٣)
 لِأَنَّهُ لَا سَلْفٌ فَيُعْرَفَا
 أَمَّا الرَّبَا فَلَيْسَ ذَا مِنْ بَابِهِ
 بِأَسٍّ لِبُعْدِ جِنْسِهِ مِنْ قُرْبِهِ
 نَسِيئَةً وَهُوَ مَقَالُ الْكُلِّ
 فِي الْوِزْنِ وَالْكَيْلِ وَطَعْمِ الْمَأْكَلِ
 فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ الْخِلَافُ يُحْكَى
 كَذَلِكَ الْحُبُوبُ بِالزَّبِيبِ
 وَمِثْلُ حَبِّ بِحُبُوبٍ تُوعَى^(٤)
 وَهَكَذَا جَرِيٌّ بِجَرِيٍّ بُرًّا^(٥)
 وَأَنَّهُ كَالْقَرْضِ حُكْمًا جَعَلَهُ
 مَا كَانَ أُعْطِيَ فَلِذَاكَ حُلًّا
 هِيَ الَّتِي تَقْضِي بِالْإِمْتِنَاعِ
 فَالْقَرْضُ لَا بِأَسٍّ بِهِ فَيَمْضَى
 نَسِيئَةً يَلْحَقُ بِالْفَسَادِ
 وَلَا السَّمَادُ ثَمَنٌ فَيُوصَفَا
 إِذْ لَمْ تَكُنْ أَوْصَافُهُ حَتْمًا بِهِ

(١) قوله: «المُبْسَل» هو البسر المطبوخ بعد يياسه، وذلك عند أهل عُمان.

(٢) أي: تُجْمَعُ. (المصنف)

(٣) تَمْرًا وَبُرًّا: منصوبان على التمييز.

(٤) القت: نبات معروف ويسمى القضب، «والسَّمَاد»، هو الزبل وهو معروف أيضًا.



وَحَيْثُ كَانَ الْعَبْدُ مُلْكَ السَّيِّدِ
 لِأَنَّ مَا الْعَبْدُ وَمَالُهُ لَهُ
 وَحَيْثُ كَانَ الْأَخْتِلَافُ فِي الْوَلَدِ
 كَذَلِكَ أَيْضًا فَرَعُوا عَلَيْهِ
 وَالْأَبْنُ إِنْ أَرَبَى عَلَى وَالِدِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اقْتَضَى الْإِطْلَاقًا
 لِأَنَّ مَالَ الْوَالِدِ الْمُسَمَّى
 بِلا خِلَافٍ فَهُوَ مِثْلُ غَيْرِهِ
 وَالصَّائِغِيُّ فِي الرَّبَا قَدْ ذَكَرَا
 يَذْكُرُهَا فِي رَجُلٍ قَدْ اشْتَرَى
 فَقَالَ لَا بَأْسَ وَلَكِنْ يُعْلَمُ
 وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الْجَرِي
 وَهَكَذَا الْأَحْكَامُ فِي التُّمُورِ
 يُعْلَمُهُ عِنْدَ حُضُورِ الْمُدَّةِ
 إِنْ صَحَّ مِنْهُ الْأَخْذُ كَانَ الْمُشْتَرِي

فَلَا رَبًّا بَيْنَهُمَا لِأَحَدٍ
 فَهُوَ بِمَالِهِ يَزِيدُ مَالَهُ
 هَلْ لِأَبِيهِ مَالُهُ أَيْضًا وَرَدَ
 قَوْلَيْنِ فِي إِرْبَائِهِ لَدَيْهِ
 فَالْمَنْعُ فِي الطَّارِفِ^(١) أَوْ تَالِدِهِ
 كَلَامُهُمْ فَمَنْعُهُ اتِّفَاقًا
 يَكُونُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ حُرْمًا
 مِنَ الْوَرَى فِي خَيْرِهِ وَضَيْرِهِ
 مَسْأَلَةٌ يَلْزِمُنَا أَنْ نُنْكِرَا
 جَرِيًا بِجَرِيَيْنِ لِضُرِّ حَضْرَا
 بَائِعَهُ بِأَنَّ ذَلِكَ يَحْرُمُ
 قَالَ حَفِظْتُ ذَلِكَ عَنْ حَبْرِ جَرِي
 وَغَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْأُمُورِ
 بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَا حَدَّهُ
 مِنْهُ بَرِيًّا وَأَنَا مِنْهُ بَرِي

(١) الطَّارِفُ: المال الجديد؛ وهو ما يحصل للإنسان بكسب أو هبة، و«التالد» وكذلك التليد هو المال القديم الموروث.

مَوْجُودَةٌ فِي الْقَوْلِ لَا تُمَارِي
 مُحَمَّدٍ مِنْهُ حَلِيفِ الشَّرْعِ
 بَخَطُّهُ قَدْ سَلِمَتْ مِنْ مِينِهَا^(٢)
 لَيْسَ يُسَوِّغُ الرَّبَا اعْتِبَارًا
 فِي كُلِّ حَالٍ لَا يَكُونُ حَسَنًا
 وَالْدَّمُ وَالْخِنْزِيرُ فِي الضَّرُورَةِ
 فَهَوَ لَهَا بِذَاكَ حُكْمٌ خُصًّا
 بِحَيْثُ لَا شَيْءَ هُنَاكَ يُؤَكَّلُ
 فَهَوَ لِمَأْكُولِ الْبِلَادِ قَدْ وُجِدَ
 وَيَدْفَعُوا عَنْهُ الْأَذَى وَالضَّرَا
 يَأْخُذُهُ لَا بِالرَّبَا وَالْحَجْرِ
 مِنْ نَمِّ تَدْرِي أَنَّهَا مَنْكُورَةٌ^(٣)
 صَاحِبُهُ أَوْ تَرَجِعَ الدَّرَاهِمُ
 خُلْفٌ عَنِ الْأَشْيَاخِ بَعْضٌ قَالَ لَهُ

وَفِي كِتَابٍ وَاضِحٍ الْأَثَارِ
 رَفَعَهَا الشَّيْخُ سَلِيلُ دِرْعِ^(١)
 قَالَ وَقَدْ وَجَدْتُهَا بَعِينَهَا
 وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّ الْإِضْطِرَارَا
 لِأَنَّمَا فَعِلُ الرَّبَا مِثْلُ الزَّنَى
 وَمَا لَنَا نَقِيسُهُ بِالْمَيْتَةِ
 مَعَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِيهَا نَصًّا
 وَذَلِكَ أَنَّ الْإِضْطِرَارَ يَحْصُلُ
 وَالْبَيْعُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْبَلَدِ
 يَلْزَمُهُمْ أَنْ يُطْعِمُوهُ جَهْرًا
 فَإِنْ أَبَوْا كَانَ لَهُ بِالْقَهْرِ
 وَالْجَزْيِ فَوْقَ حَاجَةِ الضَّرُورَةِ
 وَمَنْ يَكُنْ أَرْبَى لَهُ يُخَاصِمُ
 وَفِي الْقِصَاصِ^(٤) مِنْهُ وَالْمُحَالَلَهُ

(١) الشيخ محمد بن درع من أهالي بلد آدم من عُمان ولم أفق على نسبه، وهو من علماء دولة اليعاربة.

(٢) المين: الكذب.

(٣) أي مُنْكَرَةٌ لغة عُمانية. اهـ. (المصنف)

(٤) قوله: «القصاص» هو أن يقطع حقًا عليه عن حق له، والمراد هنا إذا كان له على أحد فضلة =



لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ فِي الذِّمَّةِ يَنْحَطُّ بِالْقِصَاصِ وَالتَّبَرُّةِ
 وَقِيلَ لَا يَنْحَطُّ إِلَّا بِالْأَدَا لِأَنَّهُ الْمَفْهُومُ مِنْ مَعْنَى الْهُدَى
 لَكُمْ رُؤُوسٌ مَالِكُمْ لَا تُظْلَمُوا نَرَى بِرَدِّهَا الْكِتَابُ يَحْكُمُ
 وَالْحِلُّ وَالْقِصَاصُ لَيْسَ رَدًّا فَكَيْفَ نَتْرَكَنَّ هَذَا الْحَدًّا
 قُلْتُ وَلَكِنْ يُثْبِتُ الْإِحْلَالَ «وَإِنْ تَصَدَّقُوا»^(١) فَعِ الْمَقَالَا
 لِأَنَّهُ فِي آيَةِ الرَّبَا وَمَا أَرَادَ إِلَّا الْحِلَّ مِمَّا لَزِمَا
 لِأَنَّهُ مِنْ بَعْدِ الْعَسَارِ ذُكِرَ وَمِثْلُهُ الْقِصَاصُ أَيْضًا فَاعْتَبِرْ
 وَرَدُّ رَأْسِ الْمَالِ لَا يَسْتَلْزِمُ مَنَعَ السَّقُوطِ وَهُوَ شَيْءٌ يُفْهَمُ
 لِأَنَّمَا الْمُرَادُ مَنَعُ الزَّائِدِ عَلَى الرَّؤُوسِ دُونَ حِلِّ الزَّائِدِ
 فَمَنْ أَحَلَّهُ فَقَدْ تَصَدَّقَا وَنَالَ مِنْ ذَاكَ الثَّوَابِ وَارْتَقَى

باب مناهي البيوع

وَحَيْثُمَا حَرَّمَ رَبُّنَا الرَّبَا فَقَدْ أَبَاحَ الْبَيْعَ حُكْمًا طَيِّبًا
 لِكِنَّهُ نَهَى عَنِ أَشْيَا فِيهِ فَجَانِبِ النَّهْيِ وَلَا تَأْتِيهِ

= ربوية، يجب على المرابي رُدُّها له، وكان عليه لذلك المرابي حق يماثل ماله من الربا، فهل له أن يفتنَّ ماله مما عليه قولان، والمُحالُّه أن يحلَّ المرابي عليه أخذ الربا مما صار له عليه منه، والصحيح جواز الوجهين القصاص والحل، والله أعلم.

(١) يقول قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٠] يثبت الإحلال من الزائد، لأنه شيء في الذمة تجب منه التبرئة والمحاللة. (أبو إسحاق)



وَكَانَ أَهْلُ الشَّرْكِ قَبْلَ الْمُصْطَفَى
وَأَلَانَ صَارَ ذِكْرُهَا مَنْسِيًّا
لَا نَشْغَلُ النَّظْمَ بِذِكْرِهَا وَلَمْ
وَإِنَّمَا أَذْكَرُ مَا مِنْهُ تَعْمُ
لَا يَمْدَحُ الْبَائِعُ لِلْبِضَاعَةِ
لِأَنَّ الشَّارِي بِذَاكَ يَرْغَبُ
وَإِنْ يَكُ الشَّارِي بِنَفْسِهِ سَأَلَ
وَلَا يَزِيدُ^(١) فَوْقَهُ مِنْ خَبَرٍ
وَالْكَذْبُ مَمْنُوعٌ فَمَهُمَا كَذَبًا
وَلَا يَحِلُّ أَخْذُ مَالِ مُسْلِمٍ
لِأَنَّ ذَاكَ لَيْسَ طِيبَ نَفْسٍ
وَمِنْ هُنَاكَ قَدْ نَهَى خَيْرُ الْبَشَرِ
وَذَاكَ بَيْعُ مَا اخْتَفَى وَاسْتَتَرَ
كَالتَّمْرِ فِي الظَّرْفِ بِدُونِ نَقْشٍ

لَهُمْ بَيْعٌ وَلَهَا الشَّرْعُ نَفَى
وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا اسْمُهَا مَرْوِيًّا
يَذْكَرُهُ الْأَصْلُ إِذَا فَيْلَتَزَمَ
بَلَوَى الْعِبَادِ وَبِهِ النَّظْمُ أُتِمَ
وَلَوْ بِهَا الْوَصْفُ الَّذِي أَدَاعَهُ
وَرُبَّمَا زَادَ عَلَى مَا يَطْلُبُ
فَجَائِزٌ يُخْبِرُهُ بِمَا حَصَلَ
لِأَنَّهُ إِنْ زَادَ كَانَ مُفْتَرِي
فِي نَعْتِهَا فَلِلْحَرَامِ ارْتَكَبَا
بِخُدَعَةٍ أَوْ بِاخْتِيَالٍ مُؤَلِّمٍ
وَلَا يَحِلُّ دُونَ طِيبِ النَّفْسِ
أُمَّتُهُ عَنِ بَيْعِهِمْ بَيْعَ الْغَرَرِ
وَلَمْ يَرَى^(٢) أَحْوَالَهُ مَنْ اشْتَرَى
وَكَلُّ مَسْتَوْرٍ كَذَاكَ يَمْشِي

(١) قوله: «ولا يزيد» لا هنا نافية ولذلك لم تجزم الفعل.

(٢) قوله: «ولم يرى» على إهمال لم عن الجزم على لغة من قال:

ألم يأتيك والأبناء تنمى بما لاقت لبون بني زياد



فِي سِلْعَةٍ وَلَمْ تَكُنْ لَهَا تُرْدُ
وَذَاكَ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَيَّنَهَا
مَنْ يَشْتَرِي بِأَنَّهَا لِلْبَنِي (١)
لَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ يَخْتَارُ
مَعَهَا مِنَ التَّمْرِ لِمَا أَضَاعَا
وَمِثْلُ هَذَا الْحُكْمِ يَنْفِي لِلْحَيْلِ
عَنْ بَيْعِهَا حَتَّى تُرَى أَلْوَانًا (٢)
فِيهَا يَزُولُ عَنْهَا الْأَعْتَالُ
مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهَا مُعْتَادَا
وَلَا بِحَادِثٍ قَلِيلٍ فِي الْمَجِي
وَهُوَ الدَّرَاكُ وَهُوَ الْأَضْفِرَارُ
وَنَقَضُ ذَلِكَ عِنْدَنَا مَشْرُوعٌ
فَالنَّقْضُ فِي الْأَخِيرِ يُلْزَمْنَهَا
جَمَاعَةُ النَّخْلِ طَنَاهُ سَلَاكَ

نَهَى عَنِ النَّجْشِ وَذَاكَ أَنْ تَرْدُ
وَعَنْ مُصَرَّاةِ الْمَوَاشِي قَدْ نَهَى
فَيَعْظُمُ الضَّرْعُ فَيَحْسَبْنَا
فَمِنْ هُنَاكَ ثَبَتَ الْخِيَارُ
فَإِنْ يَشَا الرَّدَّ يَرُدُّ صَاعًا
فَذَلِكَ الصَّاعُ عَنِ الدَّرِّ (٢) بَدَلُ
وَهَكَذَا الثَّمَارُ قَدْ نَهَانَا
تَصْفَرُّ أَوْ تَحْمَرُّ وَهِيَ حَالُ
فَنَأْمَنُ (٤) الْعَاهَةَ وَالْفَسَادَا
وَلَا اعْتِبَارَ بِجَوَائِحِ تَجِي
وَالزَّهْوُ فِيهَا هُوَ الْأَحْمِرَارُ
وَبَيْعُ مَا لَمْ يُدْرِكَنَّ مَمْنُوعٌ
وَإِنْ يَكُنْ أَدْرَكَ بَعْضُ مِنْهَا
وَقَالَ بَعْضُ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَدْرَكَ

(١) أي كثيرة اللبن. اهـ. (المصنف)

(٢) الدر: بالفتح اللبن.

(٣) قوله: «ألوانا» منصوب على التمييز.

(٤) فنامن: بالنون بعد الفاء وهي نون الجمع.

فَيُعْطَى لِلْأَقْلِّ حُكْمُ الْأَغْلَبِ وَقِيلَ إِنَّ بَدَأَ بِهِ قَارِئِينَ^(١) وَذَلِكَ فِي اعْتِبَارِهِمْ لَا يَحْضُلُ وَلَا أَرَى التَّحْدِيدَ بِالْقَارِئِينَ وَقَدْ نَهَى عَنِ التَّلْقِي لِلسَّلْعِ وَذَلِكَ أَنْ يَلْقَاهُمْ فَيَشْتَرِي وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ بَيْعِ الْغَرَرِ وَقَدْ نَهَى عَنِ بَيْعِ حَاضِرٍ لِمَنْ وَذَلِكَ رِفْقٌ بِالْعِبَادِ إِذْ شُرِعَ لِنَقْمَةٍ يَنْتَظِرُ الْمُحْتَكِرُ يَنْتَظِرُ الْغَلَا بِهِ وَالنَّاسُ لَا يَرْحَمُ الْمُضْطَرَّ إِذْ رَأَاهُ فَدَرَاهِمٌ يَزْدَادُهُ فِي السَّلْعَةِ وَقَدْ نَهَى أَيْضًا عَنِ الْمُحَاقَلَةِ

لِكَثْرَةِ الْأَلْوَانِ وَالتَّقْلِبِ سَبْعٌ فَذَلِكَ دَرَكًا يَكُونُ إِلَّا إِذَا الزَّهْوُ بِهَا يَسْتَرْسِلُ وَالشَّرْعُ قَدْ حَدَدَ بِالتَّلْوِينِ فَالْمُتَلَقِّي فِعْلُهُ الشَّرْعُ مَنَعٌ قَبْلَ الْوُصُولِ طَالِبًا لِلْمُتَجَرِّ^(٢) لِحَبْلِهِمْ بِسِعْرِهِ وَالْقَدْرُ جَاءَ مِنَ الْبَدْوِ يُرِيدُ يَطْعَنَنَّ^(٣) مِنْ تَمَّ الْأَخْتِكَارُ فِيهِمْ قَدْ مُنِعَ وَهُوَ الَّذِي قُوتَ الْوَرَى يَدَّخِرُ قَدْ عَمَّهْمُ مِنْ عُدْمِ ذَاكَ الْبَاسِ وَلَا يُؤَاوِي جَائِعًا أَتَاهُ أَعْلَى لَدَيْهِ مِنْ حَلِيفِ خُلَّةٍ وَهُوَ كِرَا الْأَرْضِ بِزَرْعِ حَاقَلَهُ

(١) قوله: «القارين» هو أول ما يبدو من الإرتطاب في رأس البلح.

(٢) قوله: «طالبًا للمتجر» هذا قيل للنهي عن التلقي للجلب، فلو أراد شراء ذلك لبيته لا للمتجر لم يكن مرتكبًا للنهي.

(٣) قوله: «وقد نهى عن بيع حاضر.... إلخ» أي لا يكون الحاضر سمسارًا للبادي «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض».



يَزْرَعُ قِطْعَةً لَهُ وَأُخْرَى
فَقَدْ يَسُدَّانِ^(١) كِلَاهُمَا وَقَدْ
وَقَدْ يَكُونُ فِيهِمَا الْعَطَابُ
هَذَا مَحَلُّ النَّهْيِ لَا سِوَاهُ
فَبَقِيَ النَّهْيُ وَمَعْنَاهُ اخْتَفَى
وَكَرَّهَ الْأَشْيَاخُ بَيْعَ الْمُصْحَفِ
وَمَا شَرَاهَا عِنْدَنَا مَكْرُوهًا
وَذَلِكَ التَّكْرِيهُ لِلتَّنْزِيهِ
وَكَرَّهُوا بَأْنَ يَبِيعَ النَّارَا
وَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَيْهَا بَادِيَةٌ
وَقِيلَ بِالتَّرْخِيصِ فِيهَا وَهَوَا
فَالضُّوْءُ يَكْفِي لِقَضَاءِ الْمَنْفَعَةِ
وَالْمَاءُ فِي الْأَبَارِ لَا يُبَاعُ
وَبَيْعُهُ يُفْضَى إِلَى التَّضْيِيقِ

لِصَاحِبِ الْأَرْضِ تَكُونُ أَجْرًا
يَسُدُّ بَعْضٌ وَسِوَاهُ لَمْ يَسُدَّ
فَيَشْمَلُنَّ جَمِيعَهُ الذَّهَابُ
وَالآنَ مَثْرُوكٌ فَلَا نَرَاهُ
فَمِنْ هُنَاكَ فِي الْمُرَادِ اخْتِلَافًا
وَأَجْرَةَ الْكَاتِبِ أَيْضًا فَاقْتَفِ
بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَاكَ فَاشْتَرَوْهَا
لَا غَيْرَهُ مِنْ صِفَةِ التَّكْرِيهِ
لِأَنَّ فِيهَا الْإِنْتِفَاعَ صَارَا
فَبَيْعُهَا مِنَ الْأُمُورِ الدَّانِيَةِ^(٢)
إِنْ بَاعَ جَمْرًا لَا يَبِيعُ الضُّوْءَا^(٣)
وَالجَمْرُ إِنْ شَاءَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ
إِذْ فِيهِ طُرًّا لِلْوَرَى انْتِفَاعُ
عَلَى الْوَرَى لِوَأَسِعِ الطَّرِيقِ

(١) قوله: «يسدان» من السداد، وهو في اصطلاح أهل عُمان بمعنى زكاء الزرع وصلاحه، وسلامته

من الفساد، مأخوذ من السداد.

(٢) الدانية: أي الحاضرة.

(٣) الضُّوْءُ: لهبُ النار.

وَيَبِئُكَ الْمَاءَ مِنَ الْأَنْهَارِ
 وَهُوَ سِوَاءُ يَابِسٍ ^(١) وَيَجْرِي ^(*)
 فَبَعْضُهُمْ يُبِطِلُهُ وَالْبَعْضُ
 وَهُوَ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ
 وَعَمَلُ النَّاسِ وَفَتَوَى الْعُلَمَاءُ
 وَكَانَتْ الْأَنْهَارُ مِنْ قَدِيمٍ
 وَلَمْ يَرِدْ فِي بَيْعِهَا قَطُّ خَبْرٌ
 وَجَهْلٌ مَائِهَا الَّذِي فِي الْأَصْلِ
 لِأَنَّهُ قَدْ قَامَتْ الْبِلَادُ
 وَالنَّاسُ لَا تَطْلُبُ إِلَّا الْمَنْفَعَةَ
 وَالْأَعْتِبَارُ لِجَهَالَةٍ بِمَا
 يُشْبِهُهُ أَنْوَاعًا مِنَ الْعُلُوِّ
 وَكُلُّ مَا كَانَ حَرَامًا يُمْنَعُ
 كَذَلِكَ الْمَيْتَةُ وَالْخَنْزِيرُ

فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ جَارِي
 لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِ مَاذَا يَشْرِي
 يَقُولُ مَا فِي بَيْعِ هَذَا نَقْضٌ
 وَالنَّقْضُ فِي الْأَثَارِ قَوْلٌ يُنْقَلُ
 يَكَادُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا عَدَمًا
 قَبْلَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ
 مَعَ أَنَّهَا مَالٌ لَهُمْ قَدْ اسْتَقْرَأَ
 لَيْسَ يَضُرُّ مِثْلُ هَذَا الْجَهْلِ
 عَلَى الَّذِي مِنْ جَزِيهَا يَعْتَادُ
 وَالْإِنْتِفَاعُ شَرْعِنَا لَمْ يَمْنَعَهُ ^(٢)
 فِي أَصْلِ هَذَا النَّهْرِ مِنْ مِقْدَارِ مَا
 فَلَا نَعُدُّ مِثْلَ هَذَا النَّحْوِ
 بَيَاعُهُ كَعَذْرَةٍ تَجْمَعُ ^(٣)
 وَالذَّمُّ بَلْ كَذَلِكَ الْمَحْجُورُ

(١) قوله: «يابس» بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ويجوز نصبه على الحال.

(*) ظاهر الكلام أن منع بيعه بسبب الجهالة حيث لا يدري متى يبس النهر ومتى يكون جاريا والمصنف رحمه الله بيّن أن هذا القول صار مهجورًا. (إسماعيل)

(٢) قوله: «لم يمنعه» بفتح العين على لغة من ينصب الفعل المضارع بلم. قال الشاعر:

فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرُ أَيَوْمَ لَمْ يُفْذَرِ أَمْ يَوْمَ قُذِرُ

(٣) أي تتجمع.



وَالْبَيْعُ لِلْمَغْضُوبِ لَيْسَ يَثْبُتُ
وَذَاكَ أَنْ يَبِيعَهُ مَنْ غَضِبَا
وَأَكْثَرُ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الْمَنْعِ
لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعُهُ لِلشَّارِي
أَيْضًا وَمِنْ وَجْهِ وَلَوْ لَمْ يُغْضَبِ
وَرُبَّمَا رَخَّصَ مِنْ قِيَمَتِهِ
وَالكُدْمِيُّ^(١) قَالَ بِالتَّرْخِيصِ
قُلْتُ وَلَكِنْ لَيْسَ ذَاكَ يَكْفِي
فَهَذِهِ الثَّمَارُ مُلْكُهُ وَلَا
وَالْعَبْدُ مُلْكُهُ وَمَهْمَا أَبَقَا
وَمِثْلُهُ أَيْضًا جَمِيعُ مَا أَتَى
فَسَقَطَ التَّغْلِيلُ بِالْمَلِكِ فَقَطُ
وَالْعَبْدُ لَا يُبَاعُ لِلْكَفَّارِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْهُمْ فَلَا جُنَاحَ^(٢)

مَا دَامَ مَغْضُوبًا وَقِيلَ يَثْبُتُ
لَا غَاصِبٌ عَلَى التَّعَدِي وَثَبَا
لِعَجْزٍ مَنْ قَدْ بَاعَهُ عَنْ دَفْعِ
وَقُدْرَةُ التَّسْلِيمِ شَرْطُ جَارِي
فَنَفْسُهُ بَيْعِهِ لَمْ تَطْبِ
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ مِنْ حُجَّتِهِ
لَأَنَّهُ مِنْ مُلْكِهِ الْمَخْصُوصِ
مَا لَمْ يَكُنْ شَرْوْطُهُ مُسْتَوْفِي
يَبِيعُهَا إِلَّا بِوَصْفٍ حَصَلَا
فَبِيعُهُ لَيْسَ يَصِحُّ مُطْلَقَا
بِأَنَّهُ فِي الْبَيْعِ شَرْطُ ثَبَاتَا
وَمَا بُنِيَ عَلَيْهِ هَاهُنَا سَقَطُ
مَخَافَةِ الْفِتْنَةِ وَالْإِكْفَارِ
بِبَيْعِهِ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ

(١) الكُدْمِيُّ: بضم الكاف منسوب إلى كُدْمٍ ناحية من جوف عُمان، وهو الإمام أبو سعيد محمد بن سعيد رضي الله عنه، وقد سبق ذكره.

(٢) «لا»: في قوله لا جناح؛ عاملة عمل ليس؛ على حد قول الشاعر: فأنا ابن قيس لا براح. ولا يصح أن تكون لا مهملة لعدم تكررها وأجاز بعض النحويين إهمالها ولو لم تتكرر في الشعر خاصة كما نص عليه ابن هشام. (أبو إسحاق)

لِأَنَّهَا الْمَحْذُورُ مِنْهُ ارْتَفَعَا
 لِأَنَّهُ يَزِيدُهُمْ فِي الْقُوَّةِ
 لَكِنَّهُ يُبَاعُ فِي الْأَعْرَابِ
 وَقِيلَ جَائِزٌ يُبَاعُ أَيْضًا
 فَمَا جَفَاءَ الْبَدْوِ يَبْلُغُنَا
 وَإِنْ يَكُنْ مِنَ الْإِبَاضِيِّينَا
 مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ وَالضَّلَالِ
 وَلَا يُبَاعُ أَبَدًا مُحَرَّرًا
 يَكُونُ مِثْلَ مَنْ لَهُ قَدْ قَتَلَا
 فَارَقَ أَهْلَهُ وَأَمْوَالًا لَهُ
 وَصَيَّرُوهُ لَا يُطِيقُ أَمْرًا
 فَمَنْ بُلِيَ بِيَعِهِ وَتَابَا
 يَبْذُلُ فِيهِ مَا لَدَيْهِ عَزًّا
 وَيَسْتَعِينُ بِالْوَرَى فِي مَطْلَبِهِ
 لَا يُعْذَرْنَ بِدُونِ هَذَا أَبَدًا
 وَيَبْعُهُ الْمُحَارِبِينَ امْتِنَعَا
 فَهُوَ نَظِيرُ الْبَيْعِ لِلْأَسْلِحَةِ
 كَذَا إِلَى الذَّمِّيِّ وَالْكِتَابِيِّ
 فِي الْبَدْوِ عَبْدٌ يَتْرُكَنَّ الْفَرْضَا
 مَعَ فِعْلٍ مَنْ لِلْفَرْضِ يَتْرُكُنَا
 فَلَا يُبَاعُ فِي الْمُخَالِفِينَا
 وَبِعَهُ إِنْ كَانَ مِنَ الضَّلَالِ
 وَمَنْ يَبِعُ حُرًّا بَعْبِدٍ كَفَرَا
 لِأَنَّهُ عَنِ الْوُجُودِ ارْتَحَلَا
 وَوَطَنًا كَانَ لَهُ أَهْلَهُ
 وَلَا يَرُدُّ عَنْهُ يَوْمًا ضُرًّا
 يَطْلُبُهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ غَابَا
 مِنْ مَالِهِ وَمَالَهُ اسْتَفْرَا^(١)
 أَوْ يُذْهِبَنَّ عُمُرُهُ^(٢) فِي طَلْبِهِ
 إِلَّا إِذَا مَاتَ وَأُغْلِقَ الْفِدَا

(١) قوله: «استفزا» أي استخف والمراد أن عليه أن يبذل في استرداده ما عزرَّ وهان.

(٢) قوله: «عُمُرُهُ» بالرفع على الفاعلية وبالنصب على المفعولية أو الظرفية.



وَبَعْدَ أَنْ مَاتَ فَيُعْتَقْنَا وَبَعْدَ أَنْ مَاتَ فَيُعْتَقْنَا
 فَرَبُّهُ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ بَعْدُ فَرَبُّهُ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ بَعْدُ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَاهُ وَهُوَ حُرٌّ وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَاهُ وَهُوَ حُرٌّ
 لَكِنَّهُ بِمُلْكِهِ يُقَرَّرُ لَكِنَّهُ بِمُلْكِهِ يُقَرَّرُ
 أَعْنِي بِذَاكَ مَنْ يُبَاعُ يَا فَتَى أَعْنِي بِذَاكَ مَنْ يُبَاعُ يَا فَتَى
 فَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ الْإِنْكَارَ فَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ الْإِنْكَارَ
 وَإِنْ يَكُنْ لِعَبْدِهِ قَدْ دَبَّرَا وَإِنْ يَكُنْ لِعَبْدِهِ قَدْ دَبَّرَا
 وَأَكْثَرُ الْقَوْلِ مَعَ الْأَصْحَابِ وَأَكْثَرُ الْقَوْلِ مَعَ الْأَصْحَابِ
 لِأَنَّهُ فِي حَالِهِ مَمْلُوكٌ لِأَنَّهُ فِي حَالِهِ مَمْلُوكٌ
 وَوَرَدَتْ بِمِثْلِهِ آثَارُ وَوَرَدَتْ بِمِثْلِهِ آثَارُ
 فَإِنَّهُ بِمِثْلِهَا قَدْ حَكَمَا فَإِنَّهُ بِمِثْلِهَا قَدْ حَكَمَا
 وَلَا يُبَاعُ عِنْدَهُمْ فِي غَيْرِ وَلَا يُبَاعُ عِنْدَهُمْ فِي غَيْرِ
 لِأَنَّما التَّدْبِيرُ عَقْدٌ صَدَرَا لِأَنَّما التَّدْبِيرُ عَقْدٌ صَدَرَا
 قَدْ قَالَ «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» وَيَرَى قَدْ قَالَ «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» وَيَرَى
 لِأَنَّهُ وَصَفٌ لَهُ أَنْ يَرْجِعَا لِأَنَّهُ وَصَفٌ لَهُ أَنْ يَرْجِعَا

(١) قوله: «فلا يلوك» أي لا يذهب، وأصله من الألوكة وهي الرسالة، أي لا يذهب إرسالاً.

(٢) قوله: «بها» أي بالعقود في قوله تعالى: «يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» [المائدة: ١].



لِأَنَّهُ قَبْلَ وُقُوعِ الْأَمْرِ وَبَائِعُ أَخَاهُ بِالرِّضَاعِ
 وَبَائِعُ أَخَاهُ بِالرِّضَاعِ وَقَدْ مَضَى فِي آخِرِ الْعَتَاقِ
 يَكُونُ مَمْلُوكًا وَغَيْرَ حُرٍّ مَا فِيهِ مِنْ خُلْفٍ أَوْ اتِّفَاقِ
 يُرَدُّ لَكِنْ لَيْسَ بِالِاجْتِمَاعِ

بَابُ أَرْكَانِ الْبَيْعِ

وَحَمْسَةٌ أَرْكَانُهُ عِنْدَ الشَّرَا وَالرَّابِعُ الْمَبِيعُ ثُمَّ الثَّمَنُ
 وَالرَّابِعُ الْمَبِيعُ ثُمَّ الثَّمَنُ فَيَخْرُجُنْ بِهِ الْعَطَا إِذْ لَا ثَمَنُ
 فَيَخْرُجُنْ بِهِ الْعَطَا إِذْ لَا ثَمَنُ لَكِنْ حُضُورُ ذَاكَ لَا يُشْتَرَطُ
 لَكِنْ حُضُورُ ذَاكَ لَا يُشْتَرَطُ إِلَّا إِذَا مَا اتَّحَدَ الْجِنْسَانِ
 إِلَّا إِذَا مَا اتَّحَدَ الْجِنْسَانِ لِأَنَّهُ إِنْ غَابَ يَدْخُلَنَّ فِي
 لِأَنَّهُ إِنْ غَابَ يَدْخُلَنَّ فِي وَالثَّمَنُ الْمَعْهُودُ أَمَّا الذَّهَبُ
 وَالثَّمَنُ الْمَعْهُودُ أَمَّا الذَّهَبُ وَإِنْ تَكُنْ تُدْعَى مُثَمَّنَاتٍ
 وَإِنْ تَكُنْ تُدْعَى مُثَمَّنَاتٍ فَجَائِزٌ أَنْ تُشْتَرَى الْأُصُولُ
 فَجَائِزٌ أَنْ تُشْتَرَى الْأُصُولُ وَمَنْ عَلَيْهِ ذَهَبٌ يَجُوزُ
 وَمَنْ عَلَيْهِ ذَهَبٌ يَجُوزُ

(١) يعني أن من عليه ذهباً فيجوز له أن يقضي عنه فضة، وهكذا العكس.



إِسْقَاطُ حَقِّ كَانَ يَلْزَمَنَّهُ
 فَيَدْخُلُن فِي حُكْمِهِ الْمَمْنُوعِ
 وَنَحْوِهِ عَنِ فَضَّةٍ وَتَبَرٍ^(١)
 تَسْلِيمِ مَا اشْتَرَى بِهِ لَمْ يُسْمَعَا
 إِلَّا بَعْدَ لَيْنِ لَدَى التَّدَافِعِ
 فَكُنْ لِقَوْلِهِ إِذَا سَمِعَا
 بَيِّنَةً أَوْ يَرُضَ بِالْأَلِيَّةِ^(٢)
 مَنْ اشْتَرَى بَيِّنَةً تُقَرَّرُ
 فَمَعَ يَمِينِهِ تَكُونُ فَقَدْ^(٣)
 بِثَمَنَيْنِ غَائِبًا وَنَاقِدًا
 وَقِيلَ جَائِزٌ لَهُ مُعَاضِدُ
 وَالنُّصْفُ حَاضِرٌ بِكَفِّهِ حَصَلَ
 شَيْئًا بِقِيمَتَيْنِ أَيًّا فَعَلَهُ
 وَأَخَذَ الشَّيْءَ لَهُ لِيَنْظُرَا

وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الرَّبَا لِأَنَّهُ
 وَلَيْسَ الْأِسْقَاطُ كَمِثْلِ الْبَيْعِ
 وَمِثْلُهُ عِنْدِي قَضَاءُ التَّمْرِ
 وَإِنْ يَكُنْ حِينَ اشْتَرَى قَدْ ادَّعَى
 وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْبَائِعِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ قَبِضَ الْمَبِيعَا
 حِينَئِذٍ يُحْضِرُ رَبُّ السَّلْعَةِ
 وَقِيلَ بَلْ فِي الْحَالَتَيْنِ يُحْضِرُ
 وَحَيْثُ قُلْنَا الْقَوْلُ قَوْلُ أَحَدٍ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ بَاعَ شَيْئًا وَاحِدًا
 فَقِيلَ مَكْرُوهٌ وَقِيلَ فَاسِدٌ
 كَنْصَفِ ثَوْبٍ بَاعَهُ إِلَى أَجَلٍ
 وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ أَنْ تَدْفَعَ لَهُ
 فَقِيمَةُ النَّقْدِ أَقْلُ قَدْرًا

(١) التبر: الذهب.

(٢) الألية: اليمين.

(٣) أي فحسب.

أَقْلٌ قِيمَتِيهِ يَدْفَعَنَّهُ
 عُقُوبَةً لِبَائِعٍ قَدْ أَخْطَا
 يُرَدُّ لِلْبَائِعِ لَا يُسْتَمْلَكُ
 يَثْبُتُ بَيْعُهُ عَلَى الْإِنْسَانِ
 وَكَانَ عَالِمًا بِمِقْدَارِ الثَّمَنِ
 بِمِائَةِ الدِّينَارِ أَثْبَتَ^(٣) الشَّرَا
 إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جُمْلَةِ الْعُيُوبِ
 لَا يَسْوَى مِمَّا يَدْفَعَنَّ الْعُشْرَا
 أَلَيْسَ ذَا الْعَطَا مِنَ الْحَلَالِ
 ذَا سَفَهٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَجْنُونًا
 عَلَيْهِ وَالتَّبْذِيرَ يَمْنَعُنَا
 ذَكَرَهُمْ مِنْ إِخْوَةِ الشَّيْطَانِ
 مِنْ ذَاكَ فَالْأَقْرَبُ أَنْ لَا يُثْبِتَا
 بِأَنَّ بَيْعَهُ بِذَلِكَ يَمْضِي

هَذَا هُوَ الْمَمْنُوعُ يَلْزَمَنَّهُ
 قِيلَ وَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ يُعْطَى
 وَإِنْ يَكُنْ نَفْسَ الْمَبِيعِ يُدْرِكُ
 وَالْعِلْمُ بِالْمَبِيعِ وَالْأَثْمَانِ
 لَوْ اشْتَرَى بِأَلْفِ دِينَارٍ رَسَنُ^(١)
 أَوْ كُبَّةً^(٢) مِنْ غَزَلٍ قَدْ اشْتَرَى
 أَثْبَتَهُ الشَّيْخُ فَتَى مَحْبُوبٍ^(٤)
 لِعِلْمِ ذَاكَ الشَّارِي أَنَّ مَا اشْتَرَى
 فَهُوَ كَحُكْمِ الْمُعْطَى لِلْأَمْوَالِ
 لَكِنَّهُ يُشْبَهُ أَنْ يَكُونَا
 وَمِثْلُهُ الْحَاكِمُ يَحْجَرُنَا
 إِنَّ الْمُبْذِرِينَ فِي الْقُرْآنِ
 وَحَيْثُ كَانَ الْعَدْلُ فِي مَنَعِ الْفَتَى
 أَنَا مُرَنَ بِمَنَعِهِ وَنَقَضِي

(١) الرسن: الحبل الذي تُقَادُ بِهِ الدابة.

(٢) والكُبَّة: الحزمة من الغزل.

(٣) «أثبت»: بالبناء للمفعول.

(٤) فتى محبوب: العلامة الكبير الشهير أبو عبد الله محمد بن محبوب ابن الرحيل القرشي رحمته الله وقد



وَلِلْمُثَبِّتِينَ أَنْ يَقُولُوا
وَكَانَ قَبْلَ الْحِجْرِ حَاصِلًا فَلَا
فَالْتَقِضْ عِنْدَهُمْ يَكُونُ ثَمَرُهُ
وَالغَبْنُ فِي الْمَجْهُولِ لَا سِوَاهُ
ثُمَّ ادَّعَى فِي ذَلِكَ الْجَهَالَةَ
إِنْ كَانَ غَبْنًا فَاحِشًا إِلَى سَنَةِ
وَإِنْ يَكُنْ أَنْكَرَهُ فَالْبَيِّنَةَ
إِنْ عُدِمَتْ يُحْلَفَنَّ الْمُنْكَرًا
لَأَنَّ مَا الْأَشْيَاءُ فِي الْأَزْمَانِ
وَالغَبْنُ الْفَاحِشُ مَا لَا يُغْبَنُ
وَحَدَّهُ بَعْضُهُمْ بِالْعُشْرِ
وَفِي الْعُرُوضِ^(٣) قِيلَ رُبْعَ الْقِيَمَةِ
وَبَعْضُهُمْ قَدْ فَسَّرَ الْعُشْرَ بِأَنْ
فَيُغْبَنَنَّ تِسْعَةَ الْأَعْشَارِ
حُجَّتُهُ بِأَنْ نَفَسَ الْعُشْرِ

نُثِبَتْهُ لِأَنَّهُ مَعْقُودٌ
نَقَوَى عَلَى النَّقْضِ وَقَدْ تَحَصَّلَا
لِلْحُكْمِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَجْرَهُ
إِنْ بَاعَهُ لَا يَدْرِي مَا يَسْوَاهُ^(١)
فَإِنَّهُ يُنْقَضُ فِي ذِي الْحَالَةِ
وَذَلِكَ إِنْ صَدَّقَهُ مَنْ غَبَنَهُ
بَيْنَهُمَا وَهِيَ أُمُورٌ بَيْنَهُ
وَبَعْدَ عَامٍ لَا يُغْبَنُ الشَّرَا^(٢)
تَزْدَادُ مِنْ زَيْدٍ وَمِنْ نَقْصَانِ
بِمِثْلِهِ مَنْ لِلْأُمُورِ يُحْسِنُ
فِي الْأَصْلِ أَوْ بِخُمْسٍ مُقَدَّرٍ
أَوْ ثُلُثٌ قَدْ قِيلَ عِنْدَ السِّيمَةِ^(٤)
عَنْ عَشْرَةٍ يَأْخُذُ دِرْهَمًا حَسَنًا
وَهُوَ بَيَانٌ مُجْمَلٌ الْآثَارِ
لَيْسَ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ لِلْمُشْتَرِي

(١) قوله: «يسواه» أي ما يستحقه من الثمن.

(٢) قوله: «وبعد عام» يعني أن البائع إذا طلب نقض البيع بعد انقضاء عام، فلا يدرك رد المبيع.

(٣) العُرُوض: هي ما ليس بأصول وهي التي تنتقل.

(٤) السِّيمَةُ: هي سوم المبيع قبل عقد البيع.



فِي غَالِبِ الْبُيُوعِ يُوجَدَنَّ
وَهُوَ خِلَافُ مَا أَرَادَ الْقَائِلُ
لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ الْمَقَالُ
بَلْ هُوَ قَوْلٌ حَادِثٌ وَعَلَّ مَنْ
لِلَّهِ دَرُّ الْكُدْمِيِّ الضَّابِطِ
إِلَّا عَلَى مَا يَتَعَامَلُونَ
وَإِنَّمَا قَدَّمْتُ ذِكْرَ الثَّمَنِ
كَمِثْلِ هَذَا الْغَبْنِ لَا يُشَنَّا^(١)
بَلْ إِنَّ هَذَا الْوَجْهَ رَدُّ حَاصِلُ
بِذَاكَ لِلَّذِينَ قَدَّمَا قَالُوا
قَدْ قَالَ بِالْغَبْنِ يَرَى ذَاكَ غَبْنٌ
إِذْ أَرْسَلَ الْغَبْنَ بِغَيْرِ ضَابِطٍ
بِمِثْلِهِ لَا يَتَغَابِنُونَ
لِقِصْرِ الْكَلَامِ فِيهِ فَانْطَنَ

بَابُ عَقْدِ الْبَيْعِ

وَهُوَ لَفْظٌ يَنْقُلُ الشَّيْءَ إِلَى
فِيخْرُجُ الْمِيرَاثُ وَالْعَطِيَّةُ
لَأَنَّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ عَوْضٌ
وَيَنْبَغِي لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ
سُنَّةٌ مِنْ مَضَى وَفِيهَا بَرَكَهٌ
وَالْكُلُّ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ تَفْتَرِقْ
آخَرَ بَلْ عَنْ عَوْضٍ قَدْ حَصَلَا
وَالْفَيْءُ بَلْ وَتَخْرُجُ الْوَصِيَّةُ
لَكِنَّهُ رِزْقٌ إِلَيْهِ يَعْرِضُ^(٢)
أَنْ يَصْفِقَا بَيْنَهُمَا الْيَدَيْنِ
لَا يَنْبَغِي لِمِثْلِنَا أَنْ يَتْرُكَهُ
يَدَاهُمَا مِنْ صَفْقَةٍ بِهَا صَفِقَ

(١) قوله: لا يُشَنَّا بالمعجمة مَبْنِيًّا للمفعول أي يُسْتَنْكِرُ؛ لغة عُمانية. (المصنف)

(٢) وفي نسخة «يفرض». (أبو إسحاق)



فِي الْخَبْرِ الصَّحِيحِ فَافْهَمُ وَاتَّبِعِ
فَأَثْبَتُوا مِنْهُ خِيَارَ الْمَجْلِسِ
كَانَا بِذَلِكَ الْمَكَانِ لَهُمَا
وَلَمْ نَكُنْ نَحْنُ بِهَذَا نَقْضِي
يُؤْخَذُ وَالْأَفْهَامُ لَمْ تَنْحَصِرِ
أَبَعْتُ ذَا الْمَالِ فَذَا مَعْلُولٌ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ عَقْدِهِ الصَّرِيحِ
مِنْ قَوْلِهِمْ بَعْتُ عَلَيْكَ يُذَكَّرُ
نَقُولُ قَدْ بَعْتُ لَكَ الْعُلَامَا
أَوْ هَلْ قَبِلْتَهُ وَهَلْ أَخَذْتَهُ
قَالَ نَعَمْ يَثْبُتُ لِلْمُعْتَبِرِ
فَإِنَّمَا الْبَيْعُ بِهِ قَدْ انْعَقَدَ
وَهُوَ الَّذِي يَأْتِي بِلَا مُكَالَمَةَ^(٢)
تَسَالَمَا فِيهِ لِأَمْرِ بَيْنِ
لَوْ لَمْ يَقَعْ فِي عَقْدِهِ كَلَامٌ
لِكَيْ يَتِمَّ الْحَزْمُ فِي ذَاكَ الشَّرَا

وَهُوَ الْمُرَادُ بِخِيَارِ الْبَيْعِ^(١)
وَقِيلَ بَلْ أَرَادَ نَفْسَ الْأَنْفُسِ
وَهُوَ مَقَالٌ بَعْضُ قَوْمِنَا فَمَا
حَتَّى يَبِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ
وَكُلُّهُ مِنْ فَهْمِ ذَاكَ الْخَبْرِ
يَقُولُ قَدْ بَعْتُ وَلَا يَقُولُ
لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْفَصِيحِ
وَهَكَذَا بَعْتُ إِلَيْكَ أَكْثَرُ
وَنَحْنُ نَخْتَارُ هُنَاكَ اللَّامَا
وَإِنْ يَقُلْ هَذَا فَهَلْ رَضِيْتَهُ
أَوْ اشْتَرَيْتَهُ وَذَاكَ الْمُشْتَرِي
وَكُلُّ مَا كَانَ بِمَعْنَاهُ وَرَدَ
وَفِيهِ وَجْهُ يُدْعَى بِالْمُسَالَمَةِ
لَكِنَّهُ قَبْضٌ وَدَفْعُ الثَّمَنِ
فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ حَرَامٌ
وَشَاهِدَانِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْضُرَا

(١) البَيْعُ: بالتشديد إشارة إلى حديث: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا» وهما البائع والمشتري.

(٢) أي بدون كلام يقتضي طلب البيع.

بِالْحَزْمِ يَبْقَى الْوُدُّ مَا بَيْنَهُمْ
 وَيُحْفَظُ الْمَالُ عَنِ الذَّهَابِ
 وَأَمَرَ الْكِتَابُ بِالْكِتَابَةِ
 إِلَّا تِجَارَةً لَدَيْنَا حَاضِرَةً
 فَمَا عَلَيْنَا الْبَأْسُ إِنْ تَرَكْنَا
 وَالْبَيْعُ فِي اللَّيْلِ يُكْرَهُونَهُ
 وَقِيلَ مَهْمَا عَرَفُوا الْمَبِيعَا
 وَبَعْضُهُمْ لِلْحَيَوَانِ أَخْرَجَا
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ فِي الْأُصُولِ
 أَمَّا الْعُرُوضُ لَيْسَ يَلْزَمُنَا
 وَهِيَ اعْتِبَارَاتُ لَهَا يُعْتَبَرُ
 فَهَوَ شَبِيهٌ عِنْدَهُمْ بِالْغَرَرِ
 وَمُخْرَجٌ لِلْحَيَوَانِ جَعَلَهُ
 وَمَنْ يَقُلْ بَيْعُ الْأُصُولِ يَثْبُتُ
 فَإِنَّهَا لَا تَتَغَيَّرُنَا
 وَيَسْتَرِيحُ الْقَاضِي مِنْ دَعْوَاهُمْ
 وَذَلِكَ مِنْ مَرَاشِدِ الْكِتَابِ
 لِأَنَّ فِيهَا نَفْيَ الْإِسْتِرَابَةِ
 نُدِيرُهَا مَا بَيْنَنَا مُجَاهِرَةً
 كِتَابَهَا لِأَجْلِ مَا أَدْرْنَا
 وَجَائِزٌ لِلْكَلِّ يَنْقُضُونَهُ
 فَمَا لَهُمْ نَقْضُ بِهِ جَمِيعًا^(١)
 فَأَبْطَلَ الْبَيْعَ لَهَا مَهْمَا دَجَا^(٢)
 يَثْبُتُ لَوْ كَانَ بِجُنْحِ اللَّيْلِ
 فِيهَا فَمَنْ شَاءَ فَيَهْدِمُنَا
 وَأَصْلُهَا اللَّيْلُ لِذَلِكَ يَسْتُرُ
 أَوْ أَنَّهُ مِنْ جِنْسِهِ فَاعْتَبِرِ
 كَبَيْعِهِ فِي غَيْبَةٍ فَأَبْطَلَهُ
 لِأَنَّهَا مِنَ الْعُرُوضِ أَثْبِتُ
 إِلَّا بِطُولِ الْوَقْتِ فَافْهَمْنَا

(١) قوله: «وقيل مهما عرفوا المبيعا» قلت: هذا هو الصحيح، ولا سيما في هذا الزمان التي انتشرت

فيه الأنوار الكهربائية فيصير بها الليل مثل النهار في الإضاءة.

(٢) قوله: «دجا» أي: أظلم، والمراد به الليل.



فَصْلُ الْقَبْضِ بَعْدَ الْعَقْدِ

وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ أَنْ يُسَلِّمًا
فَالْقَبْضُ بَعْدَ الْبَيْعِ مِنْ تَمَامِهِ
إِذْ لَا يُبَاعُ قَبْلَ قَبْضِ أَبَدًا
وَقَدْ نَهَى عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ تَضْمَنْ
وَإِنَّمَا يَضْمَنُهُ مَنْ بَاعَا
وَإِنْ يَكُنْ مَا بَيْنَهُ وَالْمُشْتَرِي
لَأَنَّ ذَاكَ الْمُشْتَرِي أَضَاعَهُ
وَمُشْتَرِي الْعَبْدِ إِذَا مَا أَعْتَقَهُ
فَجَائِزٌ وَالْعِتْقُ مِنْهُ قَبْضٌ
وَبَيْعُهُ^(٢) فِيهِ اخْتِلَافٌ رُفِعَا
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ لَا نَرْضَاهُ
عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَكُ عِنْدَنَا نَهَى
وَذَلِكَ شَامِلٌ لِمَا لَمْ تَقْبِضِ

ذَلِكَ لِلشَّارِي لَكِي يَسْتَلِمًا
وَمِنْ تَمَامِ مُجْتَنَى أَحْكَامِهِ
لِمَا بِهِ عَنِ النَّبِيِّ وَرَدَا
وَالشَّارِي قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يُضْمَنْ
إِنْ أَبَدَى مِنْ تَسْلِيمِهِ امْتِنَاعًا
خَلَّى^(١) فَلَا يَضْمَنُهُ فَلْتَنْظُرِ
حِينَ أَبِي أَنْ يَقْبِضَ الْبِضَاعَهُ
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْبِضَهُ وَيُوثِقَهُ
وَهُوَ صَحِيحٌ لَيْسَ فِيهِ نَقْضٌ
أَجَازُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ مَنَعَا
لَأَنَّهُ خَالَفَ مُقْتَضَاهُ
نَبِيَّنَا يَا حَبَّذَا مَنْ انْتَهَى
فَهُوَ لِمَعْنَى الْقَبْضِ أَيْضًا مُقْتَضِي

(١) قوله: «خَلَّى» أي ترك قال دريد بن الصمة:

فَإِنْ يَكُ عَبْدُ اللَّهِ خَلَّى مَكَانَهُ

(٢) قوله: «وَبَيْعُهُ» أي قبل قبضه.

فَمَا كَانَ وَقَافًا وَلَا طَائِشَ الْيَدِ

وَقَدْ حَكَى بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَا
 مِنْ قَبْلِ قَبْضِهِ وَفِي الْأُصُولِ
 فَقِيلَ عَقْدٌ بَيَعَهَا يَكْفِيهِ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَشْهَرُ
 وَالْبَحْرُ^(١) لَا يَرَاهُ إِلَّا قَدْ دَخَلَ
 وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا وَلَّى^(٢)
 فِيمَا عَدَا الْمَوْزُونِ وَالْمَكْيُولِ^(٣)
 وَذَلِكَ غَيْرُ الْبَيْعِ بَلْ ذِي الْحَالَةِ
 وَالْقَبْضُ يُدْعَى عِنْدَهُمْ إِحْرَارًا
 وَهُوَ تَصَرُّفٌ يَكُونُ فِيهِ
 لَكِنْ إِذَا تَمَّرَهُ أَوْ هَاسَا
 وَنَحْوَهُ إِذَا بَنَى الْجِدَارَا

فِي الْمَنْعِ لِلْعُرُوضِ أَنْ يُبَاعَا
 خُلْفٌ أَتَى فِي جُمْلَةِ الْمَنْقُولِ
 عَنْ قَبْضِهَا وَقِيلَ لَا يَكْفِيهِ
 عِنْدَهُمْ مَالٌ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُ
 فِي جُمْلَةِ النَّهْيِ الَّذِي لَهُ نَقْلٌ
 مِنْ قَبْلِ قَبْضِ مَا اشْتَرَاهُ الْخِلَا^(*)
 عَنِ الرَّبِيعِ جَاءَ فِي الْمَنْقُولِ
 تُعْرَفُ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَوَالَةِ
 فِي عُرْفِهِمْ وَذَلِكَ أَنْ يَجْتَازَا
 فَوَاقِفٌ عَلَيْهِ لَا يَكْفِيهِ
 أَوْ جَدَّهُ أَوْ وَجَرَ الْيَبَاسَا^{(٤)(٥)}
 عَلَيْهِ أَوْ هَدَّمَ مَا قَدْ دَارَا

(١) قوله: «البحر» يعني: عبد الله ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) قوله: «ولَّى» أي أحال، والتَّوَلَّىة هي الحوالة المعروفة عند الفقهاء.

(*) قلت: الخلاً مفعول به للفعل ولَّى والمراد ولَّى الخلل من قبل قبض ما اشتراه. (إسماعيل)

(٣) المكيول كمببوع لغة عُمانية، وافقت لغة تميم. اهـ. (المصنف)

(٤) قوله: «تَمَّرَهُ» أي أخذ تَمَّرَهُ. و«هاسا» أي أثار الأرض.

(٥) «وَجَدَّهُ» أي: صرم ثمرته. و«وَجَرَ»: أي قَطَعَ. و«اليباسا» هو ما يبس من الزور والكرج



وَهَكَذَا إِنْ عَرَسَ الْأَشْجَارَا
وَالأَصْلُ قَالَ لَيْسَ فِي الزَّرَاعَةِ
وَإِنِّي أَرَاهُ حَوْزًا أَقْوَى
وَإِنَّهُ قَدْ قَالَ فِي الْإِيْجَازِ (٢)
وَالزَّرْعُ فِي الْأَمْوَالِ أَقْوَى مَعْنَى
وَالْحَدُّ (٣) فِي الْأَرْضِ فَلَا يُعَدُّ
فَهُوَ لِذَلِكَ الْحَدِّ إِحْرَازٌ فَقَطُّ
وَهِيَ فُرُوعٌ شَارِطِينَ الْقَبْضَا
وَالْقَائِلُونَ يَكْفِي نَفْسُ الْعَقْدِ
وَالْقَبْضُ لِلْعُرُوضِ بِالْوِزَانِ
فَالْحَيَوَانُ قَبْضُهُ بَقْوَدِهِ
وَالْعَبْدُ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَيْهِ
فَإِنَّ قَبْضَ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِ

أَوْ قَلَعَهَا (١) (*) أَوْ أَخَذَ الثَّمَارَا
فِي الْمَالِ حَوْزٌ فَاتْرُكُ الْإِضَاعَةَ
مِنْ غَيْرِهِ فَكَيْفَ يُلْغَى الْأَقْوَى
السَّقْيِ لِلزَّرْعِ مِنَ الْإِحْرَازِ
مِنْ سَقْيِ نَفْسِ الزَّرْعِ فَافْهَمْنَا
قَبْضًا سِوَى مَا كَانَ فِيهِ الْحَدُّ
وَسَائِرِ الْأَرْضِ عَنِ الْقَبْضِ فَرَطٌ
لِمَنْ شَرَى أَصُولَهُ وَالْأَرْضَا
لَا حَاجَةَ لَهُمْ بِهَذَا الْحَدِّ
وَالكَيْلِ أَوْ بِسَائِرِ الْمَعَانِي
وَالسَّيْفِ أَنْ يُمَسِّكَهُ كَفُّ يَدِهِ
فِي بَيْتِهِ أَوْ يَخْدُمَنْ عَلَيْهِ
أَحْوَالِهِ وَالْعُرْفُ فِيهِ يُضْطَحَبُ

(١) قوله: «أو قلَعها» يأسكان اللام مصدر قلع، فأقام المصدر مقام الفعل الماضي، أي قلَعها وذلك لإقامة الوزن.

(*) وذلك من باب عطف ما يشبه الفعل على الفعل على حد قول الله: ﴿إِنَّ الْمُضَدِّقِينَ وَالْمُضَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨]. (إسماعيل)

(٢) الإيجاز: كتاب في الفقه ألفه الشيخ أبو خليل أحمد بن خليل السَّيِّجَانِي من أجوبة علماء عصره، ومن قارب زمانه من العلماء.

(٣) قوله: «والحدُّ» هو الشق في الأرض.

وَيُخْضِرُ الْبَائِعُ لِلْمِيزَانِ وَإِنَّهُ أَوْلَى بِوَزْنِ سِلْعَتِهِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ مِنْ قَائِلٍ وَهُمْ إِذَا اكْتَالُوا فَيَسْتَوْفُونَا وَهَكَذَا فِي الْوَزْنِ أَيْضًا ذَكَرًا وَيُوسِفُ الصِّدِّيقُ لِلصُّوَاعِ وَبَخَسَ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ وَهُوَ دَلِيلٌ أَنَّ ذَاكَ عَادَةٌ وَمِنْ هُنَاكَ كَرَّهُوا فِي الْأَثَرِ وَصِفَةُ الْكَيْلِ لَهُ أَنْ يَغْمِرَا وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُرَجَّحَنَا وَذَلِكَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَعَمَلُ النَّاسِ عَلَيْهِ الْيَوْمَا أَمَّا الْعِيَارُ^(٤) فَعَلَى وَزَانِ

وَلِلْمَكَايِلِ وَلِلْأَوْزَانِ وَكَيْلِهَا وَخُذْ مَعَانِي حُجَّتِهِ فِي سُورَةِ التَّطْفِينِ وَصَفُ الْكَائِلِ لَهُمْ وَغَيْرَهُمْ يُنْقِصُونَا فَالْوَزْنُ وَالْكَيْلُ لَهُمْ مُعْتَبَرَا^(١) هَيَّأْهُ لَطَالِبِ الْبَيْعِ قَوْمٌ شُعَيْبٍ فَهَيَّأْنَا فِيْنَا وَفِيْمَنْ قَبَلْنَا أَبَادَهُ^(٢) وَلَوْ رَضِيَ الْوَزْنَ وَكَيْلَ الْمُشْتَرِي^(*) غَمَزَةً رَافِعَةً^(٣) لَنْ يَهْمِرَا بِوَاجِبٍ إِنْ كَانَ يُوزَنْنَا لَا وَاجِبٌ حُكْمًا مَعَ الشَّقَاقِ يُرَجَّحُونَ لِيُزِيلُوا أَللُّومَا ذِي ثِقَةٍ وَقِيلَ بَلْ إِنْثَانِ

(١) معتبرا: منصوب على الحال وهو بفتح الراء.

(٢) أي أهلكه.

(*) أحسب أن المعنى أنهم كرهوا وزن المشتري وكيله للسلعة ولو رضي البائع؛ لأن البائع هو الذي يزن ويكيل على ما تدل عليه الأدلة التي ساقها الإمام نور الدين رحمته الله. (إسماعيل)

(٣) وفي نسخة «رافقه». (أبو إسحاق)

(٤) قوله: «أما العيار» هو اعتبار اعتدال الميزان قبل الوزن.



وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَى مِنْ ثِقَةٍ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ مَوْثُوقٍ بِهِ
إِلَّا إِذَا صَحَّحَهُ وَعَلِمَا
إِعَارَةَ الْمَكْيَالِ وَالْمِيزَانَ
إِلَّا إِذَا مَا خَشِيَ الصِّيَاعَا
وَالْقَبْضُ قَدْ يَثْبُتُ بِالْإِفْرَارِ
وَإِنْ تَنَاكَرَا فَبِالإِشْهَادِ
وَقَابِضُ الْمَالِ يَكُونُ ذَا يَدٍ
لَكِنْ عَلَى الْخَصْمِ بَانَ يُشْهَدَا^(٣)

وَزَانُهُ^(١) بَاعَ بِهِ لِلسَّلْعَةِ
فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَنَّ بِهِ
صِحَّتَهُ بَاعَ بِهِ وَالتَّزَمَا
يُكْرَهُ مَنَعَهَا عَلَى الإِخْوَانِ
فَجَائِزٌ أَنْ يُظْهَرَ امْتِنَاعَا
مِنْ بَائِعٍ لِمُشْتَرِي الْعَقَارِ^(٢)
إِنْ كَانَ نَفْسُ الْقَبْضِ غَيْرَ بَادٍ
لَا يُنْزَعَنَّ مِنْهُ بِالتَّرَدُّدِ
وَيُنْزَعَنَّ إِذَا أَتَمَّ الْمَشْهَدَا

فصلُ الإقالةِ بَعْدَ الْعُقْدِ

وَالْمَرْءُ قَدْ تَبَدُّو لَهُ الْأَشْيَاءُ
وَيَشْتَرِي فَيَنْدَمَنَّ فِي الشَّرَا
أَوْ يَنْدَمُ الْبَائِعُ فَالْمَأْمُورُ بِهِ
وَلَيْسَ ذَاكَ لَازِمًا وَإِنَّمَا

لِجَهْلِهِ وَالنَّفْعُ وَالضَّرَاءُ
فَيَسْتَقِيلُ بَائِعًا إِذَا اشْتَرَى
إِقَالَةُ النَّادِمِ حِينَ يُنْتَبِهَ
يُعَدُّ حُسْنَ خُلُقٍ وَكِرَمًا

(١) قوله: «وزانه» مبتدأ خبره باع به للسَّلْعَةِ.

(٢) العقارات: البيوت والرموم التي لا تُحْرَثُ.

(٣) قوله: «يُشْهَدَا» بتشديد الهاء أي يأتي بالشاهدين.

وَلِلْوَكِيلِ فِعْلُهُ إِنْ كَانَ
 وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ مُفَوَّضٍ فَلَا
 وَلَيْسَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُقْبَلَ
 لِأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلَنْ وَصِيًّا
 فَبَيْعُهُ قَدْ كَانَ بِالْوَصِيَّةِ
 وَالْخُلْفُ فِيهَا^(٢) قِيلَ بَيْعٌ ثَانٍ
 وَقِيلَ بَلْ فَسَخَ لِذَلِكَ الْعَقْدِ
 وَالْخُلْفُ فِيهَا يُشْبِهُ الْخِلَافَا
 وَالْخُلْفُ يَظْهَرَنَّ فِي الَّذِي طَلَبَ
 بِسَبَبِ هُنَاكَ يُوجِبِنَّا
 لِأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الطَّالِبِ
 فَهُوَ دَلِيلٌ أَنَّهُ قَدْ رَضِيَهُ

مُفَوَّضًا فِيمَا يَشَاءُ إِعْلَانًا
 يُقْبَلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلَا^(١)
 مَنِ اشْتَرَى الْعُرُوضَ وَالنَّخِيلَا
 لِرَدِّ مَا قَدْ بَاعَهُ جَلِيًّا
 وَرَدُّهُ مُخَالَفُ الْقَضِيَّةِ
 هُمَا عَلَى ذَا يَتَبَايَعَانِ
 وَهُوَ صَحِيحٌ ظَاهِرٌ فِي الرُّشْدِ
 فِي الْخُلْعِ فَسَخٌ أَمْ طَلَاقٌ وَافِي
 إِقَالَةٍ فِي مَا لَهُ النَّقْضُ وَجَبَ^(٣)
 غَيْرَهُ فَقِيلَ يُبْطَلِنَا
 لِبَيْعِهِ بَعْدَ الثُّبُوتِ الْوَاجِبِ
 فَلَمْ نَكُنْ لِنَقْضِهِ أَنْ نُمْضِيَهُ

(١) قوله: «لم يجعل» أي لم يجعل لذلك أي للإقالة.

(٢) قوله: «والخلف فيها» أي في الإقالة.

(٣) قوله: «والخلف يظهر» معناه أن ثمره الخلاف في الإقالة أهي بيع أم فسخ؟ تظهر فيما اشتراه من الأشياء المعيبة فيطلب من البائع الإقالة؛ فمن قال إنها بيع ثانٍ ألزمه قبول المبيع، لأنه لما طلب الإقالة صار كمن سأمه للبيع، لأن من اشترى معيباً فسأمه للبيع عد ذلك منه قبولاً للبيع، وكذلك يدرك فيه الشفيع الشفعة إن أقاله، لأنها بيع ثانٍ على هذا القول، والقول الثاني بأنها فسخ للبيع الأول، وهو الأصح؛ فلا يلزمه البيع بطلبها، ولا يُدرك بها الشفيع شفيعته.



وَقِيلَ إِنَّ النَّقْضَ بِالْجَهَالَةِ
 لِأَنَّهُ قَدْ طَلَبَ الْفَسْخَ فَلَمْ
 وَحُكْمٌ غَيْرَهَا مِنَ الْأَسْبَابِ
 وَالْحُكْمُ فِيهَا وَاحِدٌ إِنْ طَلَبَا
 وَشَرْطُهَا فِي الْعَقْدِ قِيلَ تُفْسِدُ
 وَقِيلَ لَا تُفْسِدُهُ لِأَنَّ مَا
 وَإِنِّي أَقُولُ إِنْ كَانَتْ إِلَى
 يَلْزَمُ فِيهَا مِثْلُ مَا يُقَالُ
 وَإِنْ تَكُنْ لِغَيْرِ وَقْتٍ أَفْسَدَتْ
 فَهَوَ كَمَنْ يَقُولُ بَعْتُ مَالِي
 فَلَا يُفِيدُ ذَاكَ بَيِّنًا أَصْلًا
 وَإِنْ يَكُنْ قَالُوا بِهَا مِنْ بَعْدِ
 فَذَاكَ وَعَدُّ إِنْ وَفَى بِهِ فَقَدْ
 وَالْخُلْفُ لِلْمَوْعِدِ مِنْ صِفَاتِ

لَا يَبْطُلُنْ بِطَلَبِ الْإِقَالَةِ
 يَحْصُلُ فَمَالَ لِلَّذِي لَهُ لَزْمٌ
 كَحُكْمِهَا فِي النَّقْضِ وَالْإِجَابِ
 مَنْ بَاعَ أَوْ مَنْ اشْتَرَى وَرَغِبَا
 لِأَنَّهَا قَدْ نَقَضَتْ مَا يُعْقَدُ
 تَكُونُ مِثْلَ الشَّرْطِ حُكْمًا لَزِمَا
 وَقْتٍ يُحَدُّ فَهِيَ شَرْطٌ مَثَلًا
 فِي الشَّرْطِ وَهُوَ الْخُلْفُ وَالْجِدَالُ
 مَبِيعَهَا لِحَلِّهَا مَا قَدْ ثَبَتَ
 وَإِنْ أَرَدْتُ أَخْذَهُ فَحَالِي (١)
 لِأَنَّهُ قَدْ بَاعَهُ وَحَلًّا
 ثُبُوتِ بَيْعِهِمْ بِنَفْسِ الْعَقْدِ
 فَازَ وَإِلَّا خَانَ فِيمَا قَدْ وَعَدَ
 أَهْلُ النَّفَاقِ فَاخْذَرِ الْأَفَاتِ

(١) قوله: فحالي؛ أي فهو لي، لغة عُمانية وأصله (حلالِي) حُدِفَتْ لَامُهُ الْأُولَى تَخْفِيفًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (المصنف)

وَفِي ثَلَاثَةٍ تَشَارَكُوا وَقَدْ
 وَأَصْحَابَهُ شَهِدَا عَلَيْهِ
 لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا مَا يُوجِبُ
 رَدَّ مَقَالِهِمْ إِذَا مَا أُوجِبُوا^(١)
 أَعْطُوا إِقَالََةً وَوَاحِدٌ جَحَدٌ
 بِذَلِكَ فَهُوَ ثَابِتٌ لَدَيْهِ

فَصْلُ نَقْضِ الْبَيْعِ

وَحَيْثُ إِنَّ^(٢) الْعِشَّ وَالْخَدِيعَةَ
 قَدْ أَثْبَتُوا لِبَائِعٍ أَوْ مُشْتَرِي
 أَعْمَهَا الْجَهْلُ بِمَا قَدْ بِيَعَا
 فَيَدْخُلُ الْمَغْشُوشُ وَالْمَعِيبُ
 لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ جَهَلَا
 لَكِنِّي أَفْرُدُ كُلَّ وَاحِدٍ
 وَهَاهُنَا أَذْكَرُ نَفْسَ الْجَهْلِ
 فَمُشْتَرِي الشَّيْءِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ
 فِي الْبَيْعِ حُرْمٌ^(٣) مُقْتَضَى الشَّرِيعَةِ
 طُرُقًا بِهَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْغَيْرِ
 فَإِنَّهُ يَعُمُّهَا جَمِيعًا
 فِي حُكْمِهَا وَتَدْخُلُ الْغُيُوبُ^(٤)
 بِذَلِكَ مَا كَانَ لَهُ أَنْ يُبْطَلَا
 بِمَوْضِعٍ لِأَجْلِ مَعْنَى زَائِدٍ
 لِلْبَيْعِ فَهُوَ سَبَبٌ لِلْبُطْلِ
 لَهُ إِذَا شَاءَ رَدُّهُ^(٥) لِرَبِّهِ

(١) قوله: «أوجبوا» أي أثبتوا وهو من الإيجاب الذي هو نقيض السلب.

(٢) في ألف أن بَعْدَ حَيْثُ وجهان؛ الكسر والفتح والأول أكثر.

(٣) قوله: «حُرْمٌ» بالتثنية أي: حرام، (ومقتضى) منصوب بنزع الخافض أي في مقتضى، وتجاوز إضافة حرم إلى مقتضى.

(٤) قوله: «الغيوب» أي الأشياء المغيبة بالمعجمة أي المجهولة.

(٥) قوله: «رَدُّهُ» بالرفع مبتدأ وهو الأحسن وبالنصب مفعول لشاء.



وَهَكَذَا مَنْ بَاعَ مَا لَا يَعْرِفُ
 وَقِيلَ مَنْ بَاعَ لَزِيدٍ مَالًا
 فَالْتَّقِضُ لِلْبَائِعِ بَلٌّ وَالْمُشْتَرِي
 وَمَنْ يَكُنْ لِلْبَيْتِ يَوْمًا اشْتَرَى
 بَلٌّ نَظَرَ الظَّاهِرَ إِذْ شَرَاهُ
 وَقَصَبُ السُّكَّرِ فِيهِ النَّقْضُ
 لِأَنَّهُ يَسْتَصْحَبُ الْجَهَالَهَ
 وَمُشْتَرٍ حَبًّا عَلَى جُزَافٍ
 إِنَّ ظَهَرَ الْأَعْلَى خِلَافَ الْأَسْفَلِ
 وَإِنْ يَكُنْ عَلَى سَوَاءٍ قِيَلَا
 وَذَلِكَ إِنْ قَالَ لَهُ أبيعُ لَكَ
 فَالْبَيْعُ مَاضٍ فِي جَرِيٍّ^(٤) وَاحِدٍ
 إِلَّا إِذَا شَاءَ يُتَمَّانِ
 بِرَدِّهِ إِنْ شَاءَ يَوْمًا يُتَحَفُّ
 بِشِرْبِهِ^(*) أَجْمَلُهُ إِجْمَالًا
 إِذْ لَمْ يَحُدَّ شِرْبُهُ بِالْأَثْرِ^(١)^(٢)
 وَلَمْ يَكُنْ بَاطِنُهُ قَدْ نَظَرَا
 فَالْتَّقِضُ ثَابِتٌ إِذَا رَأَهُ
 إِنْ يَبِيعُ قَائِمًا حَوْتَهُ الْأَرْضُ
 إِذْ لَمْ تَكُنْ تُدْرِكُ مِنْهُ الْحَالَهَ
 قِيلَ لَهُ التَّقْضُ بِلَا خِلَافٍ
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَعْلَمَنَّ بِهِ قُلٌّ
 يَلْزِمُهُ مَا اشْتَرَطَاهُ كَيْلًا^(٣)
 كُلَّ جَرِيٍّ بِكَذَا مِنْ ذَا سَلَكِ
 وَمَا لَهُ عَلَى الْجَرِيٍّ مِنْ زَائِدٍ
 فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ يَمْضِيَانِ

(*) الشَّرْبُ هُوَ الْقَدْرُ الْمَخْصُوصُ مِنَ الْمَاءِ كَأَثَرٍ أَوْ أَثَرِينَ أَوْ مَا شَابِهَ ذَلِكَ. (إِسْمَاعِيل)

(١) قَوْلُهُ: «بِالْأَثْرِ» هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ قَدْرِ مَخْصُوصٍ مِنَ الْمَاءِ الْجَارِي فِي الْعْيُونِ وَهِيَ عِبَارَةٌ عُثْمَانِيَّةٌ سَمَّوْهُ بِذَلِكَ لِأَنَّ قِسْمَتَهُ مَوْقُوفَةٌ عِنْدَهُمْ عَلَى تَقْدِيرِ الظِّلِّ بِالْأَقْدَامِ، وَمَوْضِعُ الْقَدَمِ يُسَمَّى أَثْرًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ. (المصنّف)

(٢) قُلْتُ: وَأَظْهَرَ شَيْءٌ فِي تَبْيِينِ مُدَّةِ الْأَثْرِ مِنَ الزَّمَانِ أَنَّهُ نِصْفُ سَاعَةٍ أَيْ ثَلَاثُونَ دَقِيقَةً.

(٣) قَوْلُهُ: «كَيْلًا» مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ الْمَحْوُولِ عَنِ الْمَفْعُولِ.

(٤) قَوْلُهُ: «جَرِيٍّ» هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ كَيْلٍ مَعْرُوفٍ عِنْدَ أَهْلِ عُثْمَانَ وَهُوَ عَشْرَةُ أَصَاعٍ.

وَقِيلَ بَلْ يَثْبُتُ فِي الْجَمِيعِ
 قَدْ بَاعَهُ الْحَبَّ وَعَيَّنَ الثَّمَنُ
 وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمَنَّ النَّقْضَا
 وَالْخُلْفُ فِي الْبَيْعِ إِذَا مَا عَلَا^(١)
 وَإِنَّمَا النَّقْضُ عَلَيْهِ يَعْزُضُ
 فَهَوَ وَلَوْ رَضِيَ^(٢) بِهِ أَقَامَا
 وَقِيلَ بَلْ مُنْتَقِضٌ حَتَّى يَتِمَّ
 فَهَوَ ضَعِيفُ الْأَصْلِ فَلْيُجَدِّدَا
 وَيَنْبِي عَلَى الْخِلَافِ مَا قَبِضُ
 فَالْقَائِلُونَ بِالثُّبُوتِ جَعَلُوا
 وَالْقَائِلُونَ بِالْفَسَادِ قَالُوا
 فَإِنَّهُ وَأَصْلُهُ لِالْأَوَّلِ
 وَمَا الْإِقَالَةُ كَهَذَا الْبَابِ
 لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمَيْعِ
 مُقَدَّرًا بِالْجَزِي كَيْمَا يُعْرَفَنَّ
 بَلْ حَقُّهُ عَلَى الْجَمِيعِ يُمَضَى
 بِالنَّقْضِ قِيلَ يَثْبُتَنَّ أَصْلًا
 بِعِلَّةٍ إِذَا رَأَاهَا تَنْقُضُ
 عَلَيْهِ لَمْ يَرْتَكِبِ الْحَرَامَا
 لِأَنَّ فِيهِ وَصْفَهُ الَّذِي هَدَمَ
 مِنْ بَعْدِ عِلْمِهِ وَإِلَّا فَسَدَا
 مِنْ غَلَّةِ الْمَعْلُولِ قَبْلَ أَنْ نَقْضُ
 لِلْمُشْتَرِي غَلَّتَهُ فَيَأْكُلُ
 يَرُدُّهُ وَمَا أَغَلَ الْمَالُ
 كَيْفَ لَهُ الْأَخْذُ وَلَمْ يُحَلَّلِ
 بَلْ إِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ

(١) قوله: «والخلف في البيع إذا ما علأ... إلخ» يعني إذا باع إنسان شيئاً فقال للمشتري إني بايعتك هذا الشيء وهو معيبٌ أو معلول بعلّة توجب نقضه، أو إني أنقضه متى شئت، أو قال ذلك المشتري، ولم يشترطاً أو أحدهما إقالة إلى مدة، ففيه قولان: صحة البيع وفساده، كما بيّنه الشيخ رحمته الله.

(٢) قوله: «رضى» مفعول لأجله.



فَهِيَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ مِنْ فَسْخٍ وَمِنْ
وَمِثْلَهَا الشُّفْعَةُ وَالْخِيَارُ
لِأَنَّ ذَلِكَ الْمُشْتَرِي يَأْكُلُ مَا
وَالنَّقْلُ بِالشُّفْعَةِ وَالْخِيَارِ
وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِاسْتِحْقَاقِ
وَلَا يَبِيعُ حَاكِمٌ بِحُكْمِهِ
يَسْأَلُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبِيعَا
كَيْلَا يَكُونَ الْبَيْعُ مَعْلُومًا فَإِنْ
وَلَا يَنَالُ النَّقْضَ بِالْجَهَالَةِ
كَذَلِكَ الْوَصِيُّ يُسْتَحَبُّ لَهُ
وَكُلُّ مَنْ أَقْرَرَ بِالْعِلْمِ فَلَا
إِذْ لَا رُجُوعَ بَعْدَ مَا أَقْرَرَ بِهِ
لِأَنَّ مَا شَهَادَةُ اللِّسَانِ
وَفِي الزَّوْنِ^(٣) وَالْقَذْفِ بِالزَّوْنِ

بَيْعٍ فَمَا عَلَّ^(١) لِمُشْتَرِي زُكْنٍ
إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ وَبَعْدُ اخْتَارُوا
شَرَاهُ بِالصَّحَّةِ لَمْ يُحَرِّمَا
مِنْ بَعْدِ مَا صَحَّ عَلَيْهِ طَارِي^(٢)
وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ
إِلَّا لِمَنْ يَعْتَرِفَنَّ بِعِلْمِهِ
يَقُولُ هَلْ عَرَفْتَ ذَا الْمَبِيعَا
أَقْرَرَ فَالْبَيْعُ هُنَاكَ يَثْبُتُنْ
بَعْدَ اعْتِرَافِهِ بِهَيْدِي الْحَالَةِ
يُقَرِّرُ الشَّارِي لِيَنْفِي عِلَّةَ
يُسْمَعُ مِنْهُ إِنْ يَقْلُ قَدْ جَهَلَا
وَإِنْ يَكُنْ إِقْرَارُهُ مِنْ كَذِبِهِ
تُثْبِتُ مَا لَا يُثْبِتُ الْعَدْلَانِ
يُظْهَرُ ذَلِكَ عِنْدَ الْاِذْكَيَاءِ

(١) قوله: «علَّ» أي أغلَّ فحذف الهمزة للوزن أو على لغة والله أعلم.

(٢) قوله: «طاري» أي حادث.

(٣) قوله: «وفي الزنى والقذف بالزنا» يعني أن شهادة الشاهدين على أحد أنه زنى لا تكفي حتى يشهد عليه أربعة شهود، فلو أقر على نفسه أنه زنى ثبت عليه إقراره؛ إذا كان صحيح العقل، =



وَكُلُّ مَا بِيَعَ مِنَ الْمَعْلُولِ بِعَلَّةِ النَّقْضِ أَوْ الْمَجْهُولِ
فَإِنَّهُ يَقْوَى بِمَوْتِ الْمُشْتَرِي أَوْ الَّذِي قَدْ بَاعَهُ لَا تَمْتَرِي
وَمَا لِوَارِثَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ لِأَنَّهُ مَاتَ وَلَمْ يُغَيِّرِ
كَذَاكَ إِنْ أَتْلَفَهُ أَوْ بَعْضَهُ مَنْ اشْتَرَى فَلَا يِنَالُ نَقْضَهُ
مِنْ ذَاكَ إِنْ كَانَ بِأَرْضِهِ خَلَطٌ أَرْضًا شَرَاهَا عَامِدًا دُونَ غَلَطٍ
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ مِنْهَا فَسَلَا صَرْمًا^(١) وَعَنْ مَوْضِعِهِ قَدْ عَزَلَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ فَذَاكَ إِتْلَافٌ كَذَا إِنْ كَتَبَهُ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ لِوَارِثٍ كَتَبَ ذَاكَ فَلَيْسَ فِيهِ إِتْلَافٌ وَجَبَ
كَذَلِكَ الْخِلَافُ إِنْ أَعْطَاهُ إِبْنًا لَهُ ذَا صِغَرٍ رَبَّاهُ
وَلَا أَرَى الْإِتْلَافَ فِي الْقَضِيَّةِ وَالرَّهْنِ وَالْإِثْبَاتِ وَالْوَصِيَّةِ
فَكُلُّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ تَلَفٌ وَإِنْ يَكُنْ فِي بَعْضِهِ يُخْتَلَفُ
كَذَلِكَ الْمَبِيعُ بِالْخِيَارِ فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْأَخْيَارِ

= فيقام عليه الحد، فظهر أن إقرار اللسان يوجب على الإنسان ما لا يوجبه العدلان، وأما شهادة العدلين على القاذف فإنها تثبت ويقام عليه حد القاذف ثمانين جلدة، فأشكل علينا معنى قوله (والقذف بالزنا) فإن كان أراد بذلك إذا قذف أحد مسلمًا بالزنى فإن عليه أن يأتي عليه بأربعة شهداء وإلا فعليه حد القذف، فهذا صحيح ظاهر معناه، لكن يغني عنه قوله (وفي الزنى) فالله أعلم بما أراد رضوان الله عليه.

(١) قوله: «صرمًا» الصرم جمع صرمة؛ هي الفسيلة من النخل سُمِّيَتْ صرمة لأنها تُصْرَمُ من أصل أمها.



فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ إِتْلَافًا وَلَا
فَالْأَضْلُ بَاقٍ حَيْثُ كَانَ يُدْرِكُهُ
وَمُشْتَرٍ مَالًا وَمَاتَ الْفَلَجُ
وَالْقَسْمُ إِتْلَافٌ وَقَالَ بَعْضُ
وَهُوَ قَلِيلٌ وَالكَثِيرُ الْأَوَّلُ
وَمِنْ فُرُوعِ ذَلِكَ الْقَلِيلِ
مُدَّةٌ أَعْوَامٍ لَهُ قَدْ عَمَّرَا
وَبَعْدَ ذَا أَتَى عَلَيْهِ السَّيْلُ
أَنَّ لَهُ إِنْ ادَّعَى الْجَهَّالَهُ
بَعْدَ يَمِينٍ مِنْهُ بِاسْمِ الْبَارِي
وَالْقَوْلُ بِالنَّقْضِ بِهَذَا الْحَالِ
وَالشَّرْعُ فِي الْجُمْلَةِ يَأْتِي الْمَفْسَدَةَ
لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَخَفِ الْجَبَّارَا
وَيُنْبَغِي لَنَا نَسُدُّ الْبَابَا

يَرَاهُ بَعْضٌ حَيْثُ لَمْ يُنْقَلَا
بِنَقْضِ ذَاكَ الْبَيْعِ وَهُوَ مَسْلُكُهُ
فَقِيلَ لَا نَقْضَ هُنَاكَ يَلِجُ^(١)
لَوْ أَتَلَفُوهُ يُدْرِكَنَّ النَّقْضُ
وَهُوَ الَّذِي طُرًّا عَلَيْهِ عَوَّلُوا
مَا قِيلَ فِي الْمُبْتَاعِ لِلنَّخِيلِ
وَيَأْخُذُ الْغَلَّةَ مِمَّا ثَمَّرَا
فَغَابَتِ الْأَشْجَارُ وَالنَّخِيلُ
نَقْضَ الشَّرَا فِيهِ لِهَيْدِي الْحَالَهُ
وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّدِّ لِلثَّمَارِ
يُفْضِي إِلَى مَفَاسِدٍ فِي الْمَالِ
وَرَدُّ ذَا الْمَالِ يُنَافِي مَقْصَدَهُ
يَجْعَلُهُ لظُلْمِهِ مَدَارَا
إِذَا رَأَيْنَا سَدَّهُ صَوَابَا

(١) الفلج ترعة الماء والنهر الصغير، أو كل ما شُقَّ في الأرض لتقسيم المياه على ما يظهر من عبارة أصحابنا المشاركة، واستعار الموت لذهاب مائه بجماع أنه انقطاع في كلِّ لما به الحياة كانفصال الروح عن الجسد. (أبو إسحاق)

فصل الشَّرْطِ فِي الْبَيْعِ

وَالشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ إِذَا مَا وَقَعَا
 فَبَعْضُهُمْ أَبْطَلَهُ وَالْأَكْثَرُ
 فَجَعَلُوا الْمَجْهُولَ بَاطِلًا وَمَا
 فَإِنْ يَكُنْ شَرْطَانِ فِي الْمَبِيعِ
 فَإِنَّهُ يُثْبِتُ نَفْسَ الْبَيْعِ
 كَبَائِعِ بَيْتًا عَلَى إِنْسَانِ
 فَذَانِ شَرْطَانِ حُصُولِ السُّكْنَى
 وَبَعْضُهُمْ لِلْبَيْعِ يُثْبِتَانِ
 وَهُوَ خِلَافُ مَا نَهَى الرَّسُولُ
 فَإِنَّ نَهْيَهُ عَنِ الشَّرْطَيْنِ
 وَلِلرَّبِيعِ فِيهِ أَعْلَى نَظَرِ
 فَأَفْسَدَ الَّذِي نُهِنَا عَنْهُ
 وَالشَّرْطُ إِنْ خَالَفَ مَا يُرَادُ
 فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ رُفْعًا
 عَلَى ثُبُوتِهِ وَقَوْمٌ حَرَّرُوا
 يُعْلَمُ فَهُوَ ثَابِتٌ لِتَعْلَمَا
 فَبَاطِلٌ إِلَّا عَنِ الرَّبِيعِ
 وَيُبْطِلُ الشَّرْطَيْنِ لِلتَّضْيِيعِ
 وَيَشْرُطُ السُّكْنَى مَدَى الزَّمَانِ
 فِيهِ وَمُدَّةٌ لَهُ لَا تَفْنَى ^(١)
 مَعَ شُرُوطِهِ لِتِلْكَ السُّكْنَى
 عَنْهُ فَلَا مَعْنَى لَهُ أَقُولُ
 فِي الْبَيْعِ مَا فِي نَقْلِهِ مِنْ مَيِّنٍ ^(٢)
 لِأَنَّ الشَّرْطَانَ نَهَى الْخَبْرِ
 وَالْبَيْعَ فِيهِ لَمْ يُبْطَلْنَهُ
 بِالْبَيْعِ فَهُوَ بَاطِلٌ يُذَادُ ^(٣)

(١) لا تفنى: أي لا تنقضي.

(٢) من مَيِّنٍ: أي من كذب.

(٣) أي يطرد؛ لأن الذود الطرد، والمراد به هنا المنع.



بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَصْرِفَ^(١) الْغُلَامَا
فَأَنْتَ لَا تَبِيعُهُ لِأَحَدٍ
يَبِيعُهُ إِنْ شَاءَهُ عِيَانَا
أَصْلَ الْمَبِيعِ حِينَ يُعْقَدَانَا
جَنِينَهَا^(٢) فَإِنَّ شَرْطَهُ سَقَطَ
نَهْيٍ وَمِثْلُ الْبَيْعِ شَرْطُهُ اعْلَمَ
فِيهِ وَمَعْنَى النَّهْيِ فِيهِ يَلْصُقُ^(٣)
مَا وَلَدَتْ لِسِتَّةٍ^(٤) أَوْ دُونَ ذَا
وَنَابِتٌ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
يُذْرَى بِمِقْدَارِ الَّذِي لَهُ يُحَدُّ
يُشَرِّطُ دَفْعُهُ لَهُ بِحَالٍ
وَذَاكَ مَعْنَى قَوْلِ ذَاكَ الْأَكْثَرِ

كَبَائِعٍ لِخَالِدٍ غُلَامَا
يَقُولُ إِنَّهُ كَمِثْلٍ وَلَدِي
فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ إِذَا مَا كَانَا
وَقِيلَ ذَاكَ الشَّرْطُ يُفْسِدُنَا
وَإِنْ يَبِيعُ بِبَيْعَةٍ وَقَدْ شَرَطَ
لِأَنَّهُ عَنْ بَيْعٍ مَا فِي الرَّحِمِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ أُمَّةٍ يُخْتَلَفُ
وَقَدْ رَأَى الْأَصْلُ ثُبُوتَهُ إِذَا
وَاخْتَلَفُوا فِي شَرَطِ شَرْوَى^(٥) الْمَالِ
لِأَنَّهُ شَرَطَ مَعَ الْبَيْعِ وَقَدْ
لِأَنَّهُ كَمِثْلٍ ذَاكَ الْمَالِ
إِذَا اسْتَحِقَّ نَزْعُهُ^(٦) مِنْ مُشْتَرِي

(١) أَي يَبِيعُ.

(٢) أَي مَا فِي بَطْنِهَا.

(٣) قَوْلُهُ: «يَلْصُقُ» أَي يَلْمَعُ. (المصنف)

(٤) أَي لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَمَا دُونِهَا.

(٥) الشَّرْوَى: الْمَثَلُ.

(٦) نَزْعُهُ: أَي أَخَذُهُ.

قَدْ بَاعَ مَا لَمْ يَكُ عِنْدَهُ اعْلَمَنَّ
 فِي حُكْمِهِ الْجَائِزِ وَالْمَمْنُوعِ
 شَرَوَاهُ لِلشَّارِي إِذَا عَنْهُ فَرَطُ
 إِذَا اسْتَحَقَّ ذَاكَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي
 أَنْ يَدَّعِيَ الْبَائِعُ لِلوَكَالَةِ
 فَالْمُشْتَرِي يُعْرِفُ بِالْمُضَيِّعِ
 فَهُوَ عَلَيْهِ تَبْطُلُنْ شَرَوَاهُ
 وَشَرَطُ قَطْعِهَا لَهُ قَدْ قَرَّرَهُ
 تَقْوِيرَهَا^(١) فَشَرَطُهُ لَمْ يَنْضَبِطْ
 لَا يَدْرِي وَصَفَ عَرْضَهُ وَالطُّولِ
 أَنَّ لَهُ الظَّاهِرَ مِنْهَا أَجْمَعًا
 وَنَحْوَهَا لِبَائِعٍ عَتِيقِ^(٢)
 وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ بِهَا إِجْمَاعُ
 مِنْ غَيْرِ قَطْعِ وَالثَّمَارُ أُدْرِكَتْ
 لِبَائِعٍ قَدْ قِيلَ أَوْ لِلْمُشْتَرِي

وَمَنْ يَرَى بُطْلَانَهُ فَهُوَ كَمَنْ
 لِأَنَّ الشَّرْطَ كَمَثَلِ الْبَيْعِ
 وَبَائِعٌ مَالًا لِمَيْتِ شَرَطُ
 يَلْزَمُهُ عَلَى مَقَالِ الْأَكْثَرِ
 وَاشْتَرَطَ الْأَصْلُ بِهَدْيِ الْحَالَةِ
 وَالْوَجْهُ فِيهِ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَدَّعِ
 وَالْقَوْلُ بِالْبُطْلَانِ لَا تَنْسَاهُ
 وَمُشْتَرٍ بَيْتًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ
 يَثْبُتُ شَرَطُهُ وَمَهْمَا يَشْتَرِطُ
 لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمَجْهُولِ
 وَمُشْتَرٍ شَجَرَةً لِتُقْطَعَا
 وَحُكْمُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ عُرُوقِ
 لِأَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ لَا يُبَاعُ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي أَرْضِهَا قَدْ تُرِكَتْ
 فَقِيلَ إِنَّ مَا بِهَا مِنْ ثَمَرِ

(١) قوله: «تقويرها» أي قلعها من أصل قرارها من الأرض في شكل يصلح معه إعادة زراعتها وهو اصطلاح عُمانِي.

(٢) أي قديم.



وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لِلْفُقَرَاءِ
وَالشَّرْطِ فِي تَأْجِيلِ ذَاكَ التَّمَنِ
فَجَائِزٌ وَذَاكَ بَيْعُ النِّسَاءِ
وَشَرْطُهُ يَثْبُتُ لَا مَحَالَه
لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي ذِمَّتِهِ
فَصَارَ فِي التَّرْكَهِ وَاجِبًا وَلَا
وَقِيلَ بَلْ ذَلِكَ ثَابِتٌ إِلَى
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يُوقَفْنَا
وَقِيلَ مَنْ بَاعَ إِلَى أَيَّامٍ
لِأَنَّهَا أَقْلُ جَمْعٍ نَكْرًا
فَقَالَ قَدْ شَرَيْتُ لِلْأَيَّامِ
لِأَنَّهَا السَّبْعُ الَّتِي تَدُورُ
لِأَنَّهَا لَدَى الْخِطَابِ تَغْلِبُ
فَإِنَّهُمْ إِنْ عَاهَدُوا أَيَّامًا
وَجَائِزٌ يَبْتَاعُ^(١) لِلنَّيْرُوزِ

لِأَنَّهُ مُشْتَبَهٌ كَمَا تَرَى
عَنْهُ إِلَى وَقْتٍ لَهُ مُعَيَّنٍ
يُعْرَفُ بِالصَّبْرِ لَدَيْنَا تَسْمِيَهُ
إِلَّا إِذَا مَاتَ فَقِيلَ لَا لَهُ
صَيَّرَهُ الْمَوْتُ إِلَى تَرْكَتِهِ
يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِهِ مُوَجَّلاً
تَمَامٍ مَا كَانَ لَهُ تَأْجِلاً
مُقَدَّارُهُ فَلَيْسَ يُقْسَمْنَا
فَهِيَ ثَلَاثُ يُعْطَى بِالتَّمَامِ
وَإِنْ يَكُنْ عَرَفَهَا حِينَ اشْتَرَى
فَإِنَّهَا سَبْعٌ عَلَى تَمَامٍ
لِنَحْوِهَا يَنْصَرِفُ التَّعْبِيرُ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَكُ مَعْنَى أَقْرَبُ
بَيْنَهُمْ فَهِيَ لَهُمْ تَمَامًا
لِأَنَّهُ كَوَقْتِهِ الْمَفْرُوزِ^(٢)

(١) يبتاع: يشتري.

(٢) أي المحدود.



وَإِنْ يَكُنْ قَالَ إِلَى الْحَصَادِ أَوْ الدِّيَاسِ^(١) فَهُوَ ذُو فَسَادٍ
وَهَكَذَا إِلَى الْعَطَا وَالْأَخْذِ لِأَنَّهُ الْجَهْلُ عَرَاهُ فِي ذِي
وَإِنْ يَكُنْ لِلصَّيْفِ وَالْقَيْظِ أَخْذٌ فَبَعْضُهُمْ يَنْقُضُ وَالْبَعْضُ نَفَذٌ
وَأَوْجِبُوهُ عِنْدَ دَوْسِ الْأَكْثَرِ فِي الصَّيْفِ وَالْقَيْظِ دَرَاكُ الثَّمْرِ^(٢)
وَهُوَ إِذَا مَا اخْتَرَفُوا^(٣) أَرْطَابًا وَالْكُلُّ بِالْأَرْطَابِ مِنْهُمْ طَابًا

فصل شرط الخيار

إِنَّ الْخِيَارَ فِي الْبَيْعِ يُوجَدُ بَعْلَةً أَوْ بِشُرُوطٍ تُعْقَدُ
فَالأَوَّلُ الْمَوْجُودُ فِي الْأَخْبَارِ أَصُولُهُ فِي جُمْلَةِ الْأَثَارِ
وَالثَّانِي أَنْ يَشْتَرِطَنَّ الْمُشْتَرِي أَوْ بَائِعٌ مُدَّتَهُ لِلنَّظَرِ
أَوْ يَجْعَلَنَّ لَهُمَا الْخِيَارًا يَنْظُرُ كُلُّ وَاحِدٍ مَا اخْتَارَا
إِلَى انْقِضَاءِ ذَلِكَ الزَّمَانِ ثُمَّ يَصِيرُ ثَابِتَ الْأَرْكَانِ
وَهُوَ خِيَارُ الشَّرْطِ فِيهِ اخْتَلَفُوا اثْبَتَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ وَقَفُوا
وَبَعْضُهُمْ أَفْسَدَهُ لِأَجْلِ مَا حَوَى مِنَ الشَّرْطَيْنِ فِيهِ فَاعْلَمَا

(١) قوله: «الدِّيَاس» هو في الاصطلاح استخراج حب السنبل بالدوس أي بالضرب.

(٢) القَيْظُ: دَرَاكُ الثَّمْرِ.

(٣) قوله: «اخترفوا» أي جنوا يقال: اخترف النخل وخرفها إذا جنى من ثمرها.



هُمَا حُصُولُ مُدَّةِ الْخِيَارِ وَالْقَائِلُونَ بِالثُّبُوتِ قَالُوا فَإِنَّ قَاصِدَ الْغَلَالِ مُرَبِّي^(٣) وَإِنَّمَا يُسَوِّغُونَهُ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهُ تَدْرَجًا هَذَا الَّذِي قَدْ جَوَّزُوهُ لَا سِوَى فَلَا تَرَى مَنْ يَشْتَرِيهِ أَبَدًا هُمْ جَعَلُوهُ مَنَهَجًا لِلْغَلْلِ تَرَاهُمْ لِلْمَالِ يَشْتَرُونَا إِنْ قَرَبَ الْوَقْتُ يُؤَخَّرُونَا وَيَجْعَلُونَ ذَاكَ حُسْنَ خُلُقٍ حَالَهُمَا كَحَالِ الزَّانِيَيْنِ وَقَدْ مَضَى أَنَّ الرَّبَّ أَشَدُّ وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمَنَّ أَنَّا

وَنَفْسُهُ^(١) لِبَائِعٍ وَشَارِي يَثْبُتُ مَا لَمْ تُقْصِدِ الْغَلَالُ^(٢) فِي مَالِهِ عِنْدَ جَمِيعِ الصَّحْبِ قَدْ قَصَدَ الْأَصْلَ الَّذِي يُبْتَنُّ إِذْ لَمْ يَجِدْ لِلْقَطْعِ حَالًا مَنَهَجًا لَكِنْ فَشَا فِي النَّاسِ أَتْبَاعُ الْهَوَى مِنْهُمْ لِغَيْرِ غَلَّةٍ قَدْ قَصَدَا وَاسْتَسَهَلُوا مَأْخُذَهُ لِلْمَأْكَلِ وَهُمْ لَهُ بِالْأَصْلِ^(٤) لَا يَبْغُونَا وَمُدَّةٌ أُخْرَى يُمَدِّدُونَا وَهُوَ ضَالَالٌ لَا يَكُونُ فِي تَقِي كَانَا عَلَى ذَا مُتْرَاضِيَيْنِ مِنَ الزَّنَا فَالْوَصْفُ لَا يَشْتَدُّ مُرَادَهُ الْأَصْلُ وَيَكْذِبُنَا

(١) قوله: «ونفسه» أي نفس الخيار والمعنى أن نفس اشتراط الخيار شرط على حده، وكونه إلى

مدة معلومة شرط آخر، فاجتمع في هذا العقد شرطان.

(٢) قوله: «الغلال» هي جمع غلة، والغلة ما يحصل من الثمرة أو النتاج أو أجر العقارات.

(٣) المرابي: فاعل الربا.

(٤) الأصل: المراد به البيع الناجز وهو بيع القطع.



مَعَ أَنَّهُ لِلأَصْلِ غَيْرُ طَالِبٍ
أُرِيدُهُ وَلَا أَخَافُ لَوْ مَا
عَلَيْهِ بِاسْتِزَامِهِ مَا يُفْضِي (١)
بُذًا فَلَا أَتْرُكُ مَالِي مُلْقَى
كَلَّا وَرَبِّي مَا أَرَادَ أَضْلًا
مِنْ ذَاكَ تَلْقَاهُ يَبِيعُ الأَضْلًا
يَقُولُ فِي الخِيَارِ رِزْقٌ جَارٍ
فَتَكْثُرُ الخَيْرَاتُ فِي المَحْضُولِ
تَكْثُرُ عِنْدَنَا بِهَا الأَرْزَاقُ
يَا لَكَ (٢) مِنْ بَيْعِ بُذَا الخِيَارِ
رَبًّا بِهِ غَدًا يُعَذِّبُنَا
وَدَانَ لِلَّهِ بِحُسْنِ تَوْبَتِهِ
عَنْ ارْتِكَابِهِ نُشَدِّدُنَا
أَنْ يَنْقُضِي الوَقْتَ الَّذِي قَدْ أُجْلَا
لِلْمُشْتَرِي وَقَبْلُ يَنْفِينَهُ

يُخَادِعُ اللهُ بِقَوْلِ كَاذِبٍ
يَقُولُ لَوْ قَدْ تَرَكَوهُ يَوْمًا
فَقَوْلُهُ لَوْ تَرَكَوهُ يَقْضِي
كَأَنَّهُ يَقُولُ لَسْتُ أَلْقَى
أَمِثْلُ هَذَا مَنْ يُرِيدُ الأَضْلًا
لَكِنَّهُ يُرِيدُ مَا اسْتَعْلَا
وَيَشْتَرِي مَالًا عَلَى خِيَارٍ
يَنَالُ فَوْقَ غَلَّةِ الأَصُولِ
غَلَّتُهُ لِبَيْتِنَا تُسَاقُ
بَائِعُهُ يَقُومُ بِالعَمَارِ
وَهُوَ لَعَمْرُ اللهِ يَأْكُلْنَا
إِلَّا إِذَا مَا تَابَ مِنْ خَطِيئَتِهِ
وَحَيْثُمَا عَمَّ الفَسَادُ قُمْنَا
وَمَنْ يُوقِّفُهُ يُوقِّفُهُ إِلَى
وَبَعْدَ أَنْ تَمَّ فَيَجْعَلْنَهُ

(١) يُفْضِي: أي يصير إليه.

(٢) يا لك: مدح وتعجب.



فَيَجْعَلُ الْغَلَّةَ لِلْبَائِعِ مَا
كَذَاكَ كُلُّ مَغْرَمٍ يَلْزِمُهُ
وَبَعْضُهُمْ يُوقِفَنَّ الْكُلَّ
فَيَدْفَعُ الْغُرْمَ وَيَأْخُذُ الْغِلْلَ
وَأَصْلُهُ الْخُلْفُ الَّذِي عَنْهُمْ وَجِدَ
فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ عِنْدَ الصَّفْقَةِ
وَقَبْلَهَا يَكُونُ مِثْلَ الْحَوْزِ
كَانَتْ فَتَاوِيهِمْ عَلَى ذَا تَخْرُجُ
وَذَاكَ أَنَّ بَعْضَ مَنْ تَأَخَّرَا
فَأَخَذُوا بِقَوْلِهِ وَعَامَلُوا
هُمُ يَأْخُذُونَ غَلَّةَ الْمَبِيعِ
وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّ تَخْلِيطُ
مُشَابَهُ مَسْأَلَةَ الصَّبِيَّةِ
قَدْ خَلَطُوا بَيْنَ فُرُوعِ الْكُلِّ

لَمْ يَنْقُضِ الْوَقْتَ الَّذِي قَدْ أُبْرِمَا^(١)
فَصَاحِبُ الْأَصْلِ الَّذِي يَغْرُمُهُ
حَتَّى يُرَى مَنْ يَأْخُذَنَّ الْأَصْلَا
وَذَاكَ كُلُّهُ إِذَا تَمَّ الْأَجَلُ
فِي عَقْدِهِ مَتَى تَرَاهُ يَنْعَقِدُ
وَبَعْضُهُمْ عِنْدَ تَمَامِ الْمُدَّةِ
وَهُوَ مُرَادُ أَكْثَرِ الْمَجْوُزِ^(٢)
وَالنَّاسُ عَنْهُ لِلْحَرَامِ انْدَرَجُوا
صَحَّحَ عَقْدَهُ وَحَلَّلَ الشَّرَا
مَنْ بَاعَ بِالْوُقُوفِ إِذْ يُعَامَلُ
وَيُلْزِمُونَهُ عَنَا التَّضْيِيعِ
بَيْنَ الْفُرُوعِ وَهُوَ التَّخْلِيطُ
حَالُهُمَا مُتَّحِدُ الْقَضِيَّةِ
وَقَدْ كَشَفْتُ فِيهِ مَعْنَى الْعَدْلِ

(١) أُبْرِمَا: أَي حُدِّدَا.

(٢) أَي الصنف المجوز من إقامة الصفة مقام الموصوف.



رِسَالَةٌ سَمَّيْتُهَا الْإِيضَاحًا (١)
 وَإِنْ نَظَرْتَ فِي فَتَاوَى الْأَثَرِ
 فِي نَادِرِ الْأَحْوَالِ تَلْقَى مَسْأَلَهُ
 فَمِنْ غَبَاوَةِ عَرْتَهُمْ حَسِبُوا
 قَالُوا: لَنَا غَلَّتْهُ حَلَالًا (٢)
 وَالرَّبْحُ بِالضَّمَانِ حُكْمٌ يُعْرَفُ
 أَيَأْكُلُونَهُ طَرِيًّا غَضًّا
 وَهَذِهِ مَسَائِلٌ مَبْنِيَّةٌ
 لَمْ يَذْكَرِ الْأَصْلُ سِوَاهَا فَرَعًا
 يَنْظِمُ مَا رَأَهُ مِنْ فُرُوعِ
 مِنْ ذَاكَ أَنَّ نَخْلَةَ الْخِيَارِ
 فَصَرَفُهَا عَلَى الَّذِي قَدْ بَاعَا
 أَوْضَحْتُ حَقَّهَا بِهَا إِضَاحًا
 وَجَدْتَهَا عَلَى الْوُقُوفِ تَنْبَرِي
 عَلَى ثُبُوتِ عَقْدِهِ مُفْصَلَةً
 بِأَنَّهَا فَرَعٌ لِمَا قَدْ رَكِبُوا
 وَالْغُرْمُ أَنْتَ قُمْ بِهِ كَمَا لَا
 بَيْنَهُمْ فَمَا لَهُمْ تَخَلَّفُوا
 وَالْغُرْمُ مَضَّ الْبَائِعِينَ مَضًّا (٣)(٤)
 عَلَى الْوُقُوفِ فَاعْرِفِ الْقَضِيَّةَ
 كَأَنَّهُ لِغَيْرِهَا لَا يَسْعَى
 مَعَ عَجْزِ فَهْمِهِ عَنِ التَّفْرِيعِ
 مَالَتْ عَلَى الْجِدَارِ نَحْوَ الْجَارِ
 لَا يَلْزَمَنَّ صَرَفُهَا الْمُتَبَاعَا (٥)

(١) هي رسالة سَنِيَّةٌ مَيِّزٌ فِيهَا الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ: مَذْهَبُ الْمُحَرِّمِينَ لِتَرْوِجِ الصَّبِيَّانِ، وَمَذْهَبُ الْوَاقِفِينَ عَنِ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ، وَمَذْهَبُ الْمُحَلِّلِينَ وَهُمْ جَمْهُورُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَرَدَّ كُلُّ فَرَعٍ مِنْ أَقْوَالِهِمْ إِلَى أَصْلِهِ، وَأَوْضَحَ فِيهَا أَحْكَامَ الصَّبِيَّانِ إِضَاحًا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، وَسَمَّيْتُهَا إِضَاحًا لِإِيضَاحِ الْبَيَانِ فِي نِكَاحِ الصَّبِيَّانِ، وَهُوَ اسْمٌ طَابَقَ مُسَمَّاهُ، فَلِلَّهِ دَرُّهُ مِنْ مُحَقِّقٍ عَظِيمٍ، جَزَاهُ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا.

(٢) حلالاً: منصوب على الحال.

(٣) مضه وأمضه أحزنه أشد الحزن وآلمه. (أبو إسحاق)

(٤) مض: أي أتعب.

(٥) أي المشتري.



وَهَكَذَا إِنْ مَالَ مَا قَدْ رَهِنَا
 فَجَعَلَ الْمَيْعَ كَالْمَرْهُونِ
 وَبَائِعٌ بَيْتًا خِيَارًا ضَاعَا
 وَفِيهِ قَوْلٌ إِنَّهُ لَا يُجْبَرُ
 وَالتُّرْبُ وَالتَّوْلُ^(١) كَذَاكَ الْحَجْرُ
 كَذَاكَ كَبْسُ^(٢)^(٣) السَّيْلِ فِي الْأَفْلَاجِ
 وَهَكَذَا يَلْزَمُ مَنْ قَدْ قَعَدَا
 فَجَعَلَهُ الْبَيْعَ كَقَعْدِ الْمَاءِ^(٤)
 وَحَيْثُ إِنَّ الصُّبْحِيَّ^(٥) يُشْتَبَا
 لِأَنَّمَا الْخَرَجُ بِالصَّمَانِ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَى خِيَارًا
 لَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ قِيلَ غَرْمُهُ
 فَصَرَفُهُ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ رَهِنَا
 وَذَلِكَ مَعْنَى كَاشِفِ الظُّنُونِ
 إِصْلَاحُهُ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ بَاعَا
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَكْثَرُ
 لِبَائِعٍ يَكُونُ حِينَ اشْتَجَرُوا
 بَائِعُهُ يُؤْخَذُ بِالْإِخْرَاجِ
 دُونَ الَّذِي صَارَ لَهُ مُقْتَعِدَا
 يُنْبِكُ عَنْ وَهْنٍ بَدَا الشَّرَاءِ
 بَيْعِ الْخِيَارِ الشَّارِي يُلْزَمْنَا
 وَأَنَّه الدَّرَاكُ لِلْمَعَانِي
 ثُمَّ بَنَى فِيمَا اشْتَرَى جِدَارًا
 وَجَائِزٌ لِلشَّارِي قِيلَ هَدْمُهُ

(١) قوله: «التول» هو الطوب وهو التراب المبلول ثم يبس لأجل البناء.

(٢) الكبس: الطم والامتلاء بالتراب. (أبو إسحاق)

(٣) الكبس: إلقاء الحجر والتراب في المكان المنخفض.

(٤) قعد الماء: بيع شربه إلى وقت محدود.

(٥) والصبحي: هو العلامة المحقق الجليل سعيد بن بشير بن محمد الصبحي النزوي، كان آية في

علم الفقه والزهد، وكان مكفوف البصر وكان معاصرًا للإمام سلطان بن سيف بن سلطان بن

سيف بن مالك اليعربي رضي الله عنهم أجمعين.

وَلَيْسَ لِلْبَّائِعِ يَغْرِسَنَا
 إِلَّا بِرَأْيِ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ
 لِأَنَّهُ كَمِثْلٍ مَنْ تَصَرَّفَا
 وَفَاسِلٌ فِيْمَ اشْتَرَى خِيَارًا
 إِنْ كَانَ أَصْلُ الصَّرْمِ مِنْ ذَا الْمَالِ
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِهِ فَاحْكُمْ لَهُ
 وَالشَّارِي لَا يَلْزَمُهُ الْبِنَاءُ
 وَرَفْعُهُ^(٢) يَبْطُلُ إِنْ لَمْ يُحْضِرْ
 لِأَنَّهُ كَالرَّهْنِ لَا يَفْدِيهِ
 وَجَوَّزَ الصُّبْحِيُّ فَكَّ الْبَيْعِ
 يَرَى ثُبُوتَ الْعَقْدِ مِنْهُ فَرَعًا^(٣)
 فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ فَسَلًا عَنَّا^(١)
 سَوَاءً النَّخِيلُ وَالْأَشْجَارُ
 فِي رَهْنِهِ وَهُوَ عَلَيْهِ أَوْقَفًا
 صَرْمًا أَرَادَ قَلْعَهُ وَاخْتَارًا
 لَيْسَ لَهُ إِخْرَاجُهُ بِحَالٍ
 بِقَلْعِهِ إِذَا أَرَادَ أَصْلَهُ
 وَالْفَسْلُ وَالسَّقْيُ إِذَا جَا الْمَاءُ
 دَرَاهِمًا بِهِنَّ كَانَ مُشْتَرِي
 إِلَّا آدَاءُ مَا جَعَلْتَ فِيهِ
 مِنْ غَيْرِ إِخْضَارٍ عَلَى التَّفْرِيعِ
 جَوَّازَ فَكَّهُ وَعَاهُ مَنْ وَعَى

(١) عَنَّا: أي عرض.

(٢) قوله: «ورفعه» يعني به رفع الخيار، والمراد به نقض البيع، فإن نقضه البائع ولم يُحضر الدراهم التي باعه بها خيارًا فلا ينتقض، لأجل صيانة مال المشتري، لأنه لو كان يرتفع الخيار ويرجع المبيع لبائعه إذا نقضه ولم يُحضر الدراهم وكان معسرًا لكان في ذلك إتلاف لدراهم المشتري، فهذا الذي راعاه الجمهور من الأصحاب، وأما الذي قاله العلامة الصبحي فهو أصح من جهة القياس، ولكن المصلحة لا تقتضيه فالاعتماد على ما عليه عامة المتأخرين من أصحابنا أولى، والله أعلم.

(٣) قوله: «فرعًا» بتشديد الراء على أن فاعله مضمّر يعود إلى قوله: «ثبوت» والمراد أن ثبوت العقد من البائع فرع جواز فكه أي نقض العقد، وهذا أصح مما يقرأه عامة الناس من تخفيف الراء.



شَبَّهَهُ بِالنَّقْضِ لِلْمَجْهُولِ
 وَنَقْضُهُ لَا يَتَوَقَّفَانَا
 وَهُوَ خِلَافُ رَهْنِنَا الْمَقْبُوضِ
 فَافْتَهُم مَعَانِي مَا لَهُ أَشْرَتْ
 بَلْ لَا تَرَاهُ أَبَدًا مُسَطَّرًا
 وَالْقَائِلُونَ بِبُثُوتِ الْعَقْدِ
 مِنْ هَاهُنَا تَرَى الْفُرُوعَ تُبْنَى
 وَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَهُ فِي الْحَالِ
 لِأَنَّهُ بَيْعٌ وَقَبْلَ النَّقْضِ
 بِشَرْطٍ أَنْ تَكُونَ فِيهِ وَاجِبَةٌ
 وَكُلُّ مَنْ يَشْتَرِطُ الْخِيَارَا
 وَقِيلَ بَلْ يَكُونُ بَيْعٌ أَصْلًا
 وَهُوَ نَظِيرُ الشَّرْطِ لِلْإِقَالَةِ
 وَعِنْدَهُمْ مُدَّتُهُ الْقَلِيلَةَ
 لِأَنَّ ضَرْهَا أَقْلٌ حَتْمًا
 لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعْلُولِ
 عَلَى حُضُورِهَا فَيَلْزَمُنَا
 فَقَبْضُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَفْرُوضِ
 فَقَلَّ مَنْ يَذْكَرُ مَا ذَكَرْتُ
 فِي دَفْتَرٍ كَمَا تَرَى مُحَرَّرَا
 حَالًا يَقِلُّ ذِكْرُهُمْ فِي الْعَدِّ
 عَلَى الْوُقُوفِ مِثْلَ مَا نَبَّهْنَا
 يُوجِبُ حَالًا فِيهِ مُلْكُ الْمَالِ
 جَمِيعٌ حُكْمُ الْبَيْعِ فِيهِ يَمْضِي
 لَفْظًا تُبَيِّنُ الشَّرُوطَ الْوَاجِبَةَ^(١)
 لِغَيْرِ وَقْتِ بَيْعُهُ قَدْ هَارَا^(٢)
 وَشَرْطُهُ الْخِيَارَ نَوْعٌ بَطْلٍ
 وَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ مِنْ مَقَالَةٍ
 أَجُوزُ مِنْ مُدَّتِهِ الطَّوِيلَةَ
 وَقِلَّةُ الضَّرِّ تُرَادُ حُكْمَا

(١) قوله: «واجبة» الأولى؛ المراد بها واجبة البيع أي عقده، والثانية بمعنى الثابتة.

(٢) أي فسد.

وَيَبْنِي رَسْمَ الشَّرْطِ حَتَّى
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ذَهَبَ الْمَرْسُومُ
 فَالْقَوْلُ فِي الْمُدَّةِ قَوْلُ الْمُشْتَرِي
 وَالْقَوْلُ فِي الْأَثْمَانِ قَوْلُ الْبَائِعِ
 وَالتَّمَسُّرِ الْوَجْهَ لِمَا قَدْ قَالََا
 فَالْقَوْلُ بِالْوُقُوفِ (٣) لَيْسَ يَبْنِي
 لِأَنَّمَا الْحُكْمُ بَقَاءُ الْمُدَّةِ
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ بِالْبَقَا
 وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ
 هَذَا الَّذِي أَرَاهُ لَا سِوَاهُ
 وَيُمنَعُ الْبَائِعُ أَنْ يَبِيعَا
 لِأَنَّهُ إِنْ صَحَّ عَقْدُ الْأَوَّلِ
 وَإِنْ يَكُ الْأَوَّلُ مَوْقُوفًا فَلَا
 يَبْتُ (١) قَوْلَ الْجَاهِدِينَ بَتًّا
 وَلَمْ يَكُنْ (٢) بَيْنَهُمَا مَعْلُومٌ
 إِنْ ادَّعَى لِطَوْلِهَا وَالْقَصْرُ
 كَذَاكَ قَالَ دُونَ مَا تَنَازَعُ
 فَلَسْتُ أَدْرِي فِيهِ الْإِعْتِلَالَا
 عَلَيْهِ وَالصَّحَّةُ غَيْرُ بَيْنِ
 تَمَامُهَا يَحْتَاجُ لِلْبَيِّنَةِ
 مَعَ يَمِينِهِ عَلَى مَا أَطْلَقَا
 لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْمُرْتَهِنِ
 وَمَا مَضَى لَا أَعْرِفُنْ مَعْنَاهُ
 مَا بَاعَ بِالْخِيَارِ كُنْ سَمِيعَا
 فَبَيْعُهُ الثَّانِي مِنَ الْمُبْطَلِ
 أَقْلَ أَنْ يُرَى بِهِ مُعْلَلَا

(١) قوله: «يَبْتُ» أي يقطع، وفاعله يعود إلى رسم، والرسم الصك، وهو المرسوم أيضًا.

(٢) قوله: «ولم يكن» يكن هنا تامة، لا خبر لها بمعنى لم يقع.

(٣) قوله: «فالقول بالوقوف» يعني أن القول بوقف البيع إلى انقضاء المدة لا يبنني عليه ما قاله الشيخ الصائغي صاحب الأصل، من أن القول في المدة قول المشتري، وفي الثمن قول البائع، لأنه غير بين الصحة، فالصحة مجرورة بغير وقدمها على الجار لضرورة إقامة الوزن وهذا ضعيف عند أكثر النحاة.



فَبَطَلَ الْبَيْعُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَذَاكَ ظَاهِرٌ لِدِي عَيْنَيْنِ
 وَقِيلَ بَلْ بَيْعُهُ الْأَخِيرِ يَكُونُ نَقْضُ ذَلِكَ التَّخْيِيرِ
 فَيَثْبُتُ الْبَيْعُ الْأَخِيرُ قَطْعًا وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ حُكْمًا شَرْعًا
 وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ إِحْضَارُ الثَّمَنِ وَلَيْسَ فِي إِحْضَارِهِ يُمَهَّلَنُ
 لِأَنَّهُ بَيْعُهُ قَدْ وَجَدَا قَدَرَ الْوَفَا فَلَا يُمَهَّلُ أَبَدًا
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ بَاعَ مَا قَدْ بَقِيََا لَهُ وَكَانَ الشَّارِي فِيهِ رَضِيَا
 يَصِحُّ وَالشَّارِي يَكُونُ بَدَلَهُ فِي نَقْضِهِ الْخِيَارَ إِنْ تَعَجَّلَهُ
 فَذَلِكَ الْمَبِيعُ مَعْنَى لَا سِوَى وَهُوَ خِيَارٌ قَامَ فِيهِ وَاسْتَوَى
 إِذْ لَمْ يَكُنْ يَبْقَى لِذَلِكَ الْبَائِعِ سِوَى الْخِيَارِ دُونَ مَا تَنَازَعِ
 فَهُوَ كَمَنْ بَاعَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ وَنَحْوِهِ فَافْهَمْ مَعَانِي حُجَّتِهِ
 وَالْخُلْفُ فِي الْخِيَارِ^(١) قِيلَ يُورَثُ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ مُورَثٌ
 وَقِيلَ لَا يُورَثُ حَيْثُ كَانَا وَصِفُ خِيَارٍ لَازِمٌ لِلْإِنْسَانَا
 إِنْ مَاتَ ذَلِكَ الشَّخْصُ مَاتَ عِنْدَهُ أَوْصَفُهُ تَرَاهُ يَبْقَى بَعْدَهُ
 وَحَيْثُ كَانَ بَيْعُهُ مُسْتَظْهَرَا فَالْقَوْلُ بِالتَّوْرِيثِ صَارَ أَظْهَرَا

(١) قوله: «والخُلْفُ فِي الْخِيَارِ» يعني بذلك شرط الخيار، فقد قال من قال: إن شرط الإقالة لا يورث، فإذا مات البائع صار المبيع أصلاً لمشتريه، إلا إذا جعل شرط الإقالة له ولوارثه من بعده، وقيل: ولو جعل لهم ذلك فليس لهم ما للبائع من الشرط، لأن الشروط لا تورث والله أعلم.



وَالْخُلْفُ هَلْ عَلَيْهِ رَدُّ مَا مَضَى
فَقَائِلٌ بِرَدِّهَا إِذْ حَصَلَا
وَقَائِلٌ لَيْسَ عَلَيْهِ رَدُّ
وَذَاكَ ظَاهِرٌ إِذَا مَا قُلْنَا
وَالْقَوْلُ أَنَّهُ أَرَادَ الثَّمَرَةَ
وَهَاهُنَا تَمَّتْ فُضُولُ الْعَقْدِ
مِنْ غَلَّةٍ إِنْ مُشْتَرٍ قَدْ نَقَضَا
بِذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ الْغِلَا
إِذِ الْفَتَى لَهُ الْأُمُورُ تَبْدُو
بِصِحَّةِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ يُبْنَى
نَفْسُ اتِّهَامٍ لَمْ تَكُنْ مُعْتَبَرَةً
تَلَوُّحٌ مِثْلُ لَوْلَوْ فِي الْعَقْدِ

باب البائع

وَصِفَةُ الْبَائِعِ أَنْ يَكُونَ
فَالْعَبْدُ لَا يَبِيعُ إِلَّا إِنْ أَدِنُ
وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ مِنْهُ نَشْتَرِي
مِنْ حَطَبٍ أَوْ مِنْ حَشِيشٍ كَانَا
لِأَنَّمَا الْعَادَةُ فِيهِ جَارِيَةٌ
وَذَلِكَ إِنْ لَمْ نَعْلَمَنَّ الْحَجْرَا
وَلَيْسَ لِلْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ
حُرًّا صَحِيحًا لَمْ يَكُنْ مَجْنُونَا
مَوْلَاهُ فَلَا إِذْنُ لَهُ يُسَوِّغُنْ
وَإِنْ جَهَلْنَا الْإِذْنَ لِلْمُحْتَقِرِ
وَنَحْوِهِ إِنْ بَاعَهُ عِيَانَا
يَبِيعُهُ الْعَبْدُ كَذَلِكَ الْجَارِيَةَ^(١)
عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فَلَيْسَ يُشْرَى
تَصَرَّفٌ بَلْ ذَاكَ لِلْوَلِيِّ

(١) بين الجارية والجارية الجنس التام المتمائل؛ فالأول بمعنى ماشية، والثانية الأمة.



وَهَكَذَا السَّفِيهُ^(١) وَالضَّعِيفُ
 وَحَدَهُ بَعْضُهُمْ إِنْ كَانَ
 إِلَّا إِذَا أَسْنَدَهُ سِوَاهُ
 فَهَاهُنَا يُرَدُّ بَيْعُهُ وَلَا
 وَهَكَذَا الْقَضَا إِذَا مَا لَا قَضَى
 إِلَّا إِذَا قَضَاهُ مَا قَدْ لَزِمَا
 فَذَاكَ لَا يُرَدُّ إِنْ مَا يُرَدُّ
 فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ مِنْهُ أَبَدًا
 أَوْ الدَّوَا وَمَا إِلَيْهِ تَدْعُو
 فَيَثْبُتُ الْإِقْرَارُ وَالْوَصِيَّةُ
 لِأَنَّهُ أَحْوَجُ مَا يَكُونُ
 يُقَرُّ بِالْمَالِ لِمَنْ قَدْ مَلَكَهُ
 وَأَوْجَبَ الْوَصِيَّةَ الْقُرْآنُ
 وَحَامِلٌ أَدْرَكَهَا الْمَخَاضُ
 بِمَرَضٍ وَضُرُّهُ مَخُوفٌ
 إِلَى الْقِيَامِ لَمْ يَجِدْ إِمْكَانًا
 لِمَا بِهِ مِنْ مَرَضٍ يَغْشَاهُ
 يُمَضَى عَطَاؤُهُ إِذَا تَفَّلَا^(٢)
 وَإِنْ يَشَا الْوَارِثُ ذَاكَ نَقَضَا
 عَلَيْهِ دِينَارًا قَضَى أَوْ دِرْهَمًا
 مَا كَانَ بِالْبَيْعِ شَبِيهَا إِذْ يُحَدُّ
 إِلَّا لِمَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ بَدَا
 حَاجَتُهُ فَلَيْسَ فِيهِ مَنَعٌ
 مِنْهُ لِأَجْلِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ
 لَتَيْنِ إِنْ خِيفَ بِهِ الْمُنُونُ
 وَيُوصِي^(*) قَبْلَ أَنْ يُوْفِيَ مَهْلَكَهُ
 إِنْ خِفَتْ مَوْتًا وَهُوَ الْبَيَانُ
 فَحُكْمُهَا كَمَنْ بِهِ أَمْرَاضُ

(١) السفية: الذي لا يُحسن التدبير في أمر المال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥].

(٢) قوله: «تفلا» أي إذا أعطى عن غريب لازم عليه، أما الحقوق اللازمة فإنها تثبت منه إذا أقر بها، وإن أصدق ما يكون للإنسان عند الموت.

(*) الباء من (يوصي) لا يلفظ بها. (إسماعيل)



وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْإِدْلَالُ^(١) لِأَنَّهُ قَدْ مُنِعَ التَّصَرُّفَا وَإِنْ يَكُنْ أَعْمَى فَبَيْعُهُ مُنْعٌ فَالْتَّقِضُ ثَابِتٌ لَهُ إِنْ شَاءَ فَلَا يَحِلُّ أَبَدًا وَلَا أَرَى فَبَعْضُ مَنْ مَضَى يُعَبِّرُنَا فَظَنَّ هَذَا الْبَعْضُ حِينَ جَازَا^(٢) وَإِنَّمَا الْجَوَازُ فِي عُرْفِهِمْ فَلَا يَجُوزُ ذَاكَ لَيْسَ يَثْبُتُ وَلَمْ يُرِيدُوا نَفْيَ مَا يُبَاحُ وَبِاخْتِلَافِ الْأَصْطِلَاحِ تَقَعُ وَبَيْعُهُ يَثْبُتُ فِي طَلَاقٍ وَجَائِزٌ أَنْ يَقْضِيَ الْعُمَيَّانُ

عَلَى الْمَرِيضِ مَا بِهِ جِدَالٌ وَذَاكَ مِنْ فُرُوعِهِ قَدْ عُرِفَا لِجَهْلِهِ بِمَا يَبِيعُ فَاسْتَمِعَ وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ رِبَاءً ذَلِكَ إِلَّا غَلَطًا لَهُ سَرَى بـ (لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ) افْتَهَمْنَا مِنْ الْحَرَامِ إِذْ نَفَى الْجَوَازَا يَكُونُ كَالثَّبَاتِ فَافْهَمَ عَنْهُمْ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ يَشَا يَثْبُتُ وَذَاكَ فِي عُرْفِهِمْ اضْطِلَاحُ أَشْيَاءٍ مِنْهَا مَنَعٌ مَا لَا يُمْنَعُ زَوْجَتِهِ وَالْمَاءِ بِاتِّفَاقٍ دَرَاهِمًا إِنْ طَلَبَ الدِّيَّانُ^(٣)

(١) قوله: «الإدلال» يعني الدلالة المعروفة عند الفقهاء، وهو ما يتناوله الإنسان من مال أخيه المسلم في غيبته على جهة الاستدلال وطيبة النفس وسيأتي حكمها.

(٢) قوله: «جازا» أي جازف فيه اكتفاء ببعض الكلمة. اهـ. (المصنف)

(٣) قوله: «الدِّيَّان» بكسر الدال جمع دَيْن والمراد بهم أصحاب الديون في اصطلاح



وَلَا يَجُوزُ مِنْهُمْ الْقَضَاءُ
لِأَنَّهُ كَبَيْعِهِمْ يَحْتَاجُ
فِبِالْوَكِيلِ يَثْبُتَنَّ الْأَمْرُ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ادَّعَى الْجَهَالَةَ
وَحِينَمَا كَانَ الْوَكِيلُ حَيًّا
وَإِنْ يَكُنْ بِنَفْسِهِ تَوَلَّى
وَإِنْ يَكُنْ طَالَ الزَّمَانُ وَمَضَى
وَإِنْ يَمُتْ فَمَا لِوَارِثِيهِ
وَيَثْبُتَنَّ نِكَاحُهُ طَلَاقُهُ
فِيكْتَبَنَّ عَلَيْهِ مَا أَقْرَأَ
وَقِيلَ فِي الْإِيصَاءِ بِالْأُصُولِ
وَإِنْ يُكَاتِبُ تَثْبُتُ الْمُكَاتَبَةُ
لِأَنَّهَا فَرْعُ الْعِتَاقِ وَالْبَصْرُ
وَمِنْ هُنَاكَ بَيْعُهُ لِلْمَاءِ

لِغَيْرِهَا قَدْ وَرَدَ الْقَضَاءُ^(١)
إِلَى الْوَكِيلِ وَهُوَ الْمِنْهَاجُ
وَيُمنَعُ النَّقْضُ فَلَا يَكْرُرُ
مِنْ بَعْدِ مَا مَاتَ أَخُو الْوَكَالَةِ
فَهُوَ كَمُبْصِرٍ يَبِيعُ شَيْئًا
ذَاكَ فَجَائِزٌ لَهُ يَحْلَا^(٢)
عَلَيْهِ أَعْوَامٌ لَهُ أَنْ يَنْقُضَا
نَقْضُ عَلَى الْقَوْلِ الشَّهِيرِ فِيهِ
إِفْرَارُهُ إِيْصَاؤُهُ عَتَافُهُ
وَمَا بِهِ أَوْصَى إِذَا مَا بَرًّا
إِنْ شَاءَهُ يَحْتَاجُ لِلتَّوَكِيلِ
لِعَبْدِهِ مِنْ حِينَ مَا قَدْ كَاتَبَهُ
لَيْسَ لَهُ فِي مِثْلِهِ قَطُّ أَثْرٌ
مَعَ الطَّلَاقِ صَحَّ فِي الْإِفْتَاءِ

(١) القضاء الأول الوفاء بغير الدراهم المضروبة، كأن يقضي الأعمى غريمه نخلًا أو أرضًا أو بيتًا عن حقه، لأن القضاء مثل البيع، والقضاء الثاني الحكم، وبينهما الجنس التام المتماثل.

(٢) قوله: يحلا منصوب بأن مضمرة، ومعناه له أن ينقضه. اهـ. (المصنف)



لِأَنَّ مَا الطَّلَاقُ مَعْنَى يُفْهَمُ
وَحَاكِمٌ يَبِيعُ مَالَ مَنْ هَلَكَ
إِنْ رَغِبُوا فِيهِ فَهُمْ أَحَقُّ
وَإِنْ يَبِيعُ وَلَمْ يُشَاوِرْنَا
وَالْأَضْلُ لَا يَرَى سِوَى الْبُطْلَانِ
إِذْ فِيهِ لِلْمُورَاتِ حَقٌّ لَازِمٌ
وَمَنْ يَبِيعُ مَالَ امْرِئٍ قَدْ حَضَرَ
فَقِيلَ فِيهِ ثَابِتٌ وَالْثَمَنُ
وَقِيلَ لَا يُثْبِتُ ذَاكَ قَطْعًا
وَبَائِعٌ مِنْ رَجُلٍ جَرَابًا^(١)
قَالَ لَهُ بِعْتُكَ مَالَ غَيْرِي
لَيْسَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنْ يَقْبَلَ
وَقِيلَ مَنْ فِي يَدِهِ أَمْوَالٌ
قَدْ قَالَ بَعْضُ حُكْمٍ مَا فِي يَدِهِ
وَالْمَاءُ بِالْعِيُونَ لَا يُقَوِّمُ
لِدَيْنِهِ يُشَاوِرَنَّ مَنْ تَرَكَ
وَلَيْسَ لِلْغَرِيمِ إِلَّا الْحَقُّ
فَالْخُلْفُ فِي الثُّبُوتِ يُنْقَلْنَا
فَالْبَيْعُ غَيْرُ ثَابِتٍ الْأَرْكَانِ
لَا يَمْنَعُنْ حَقَّهُمْ ذَا الْحَاكِمِ
وَلَمْ يَكُنْ مَالِكُهُ قَدْ أَنْكَرَا
لِرَبِّهِ كِمِثْلِ مَا قَدْ عَيَّنُوا
لِأَنَّهُ مِنَ الْفُضُولِ يُدْعَى
وَالْمُشْتَرِي أَكَلَهُ وَطَابَا
وَلَمْ أَكُنْ أَمْلِكُهُ مِنْ خَيْرِي^(٢)
حَتَّى يَصِحَّ عِنْدَهُمْ مَا نَقَلَا
فِيهَا حَرَامٌ وَبِهَا حَلَالٌ
مُلْكٌ لَهُ وَيُشْتَرَى مِنْ عِنْدِهِ

(١) الجراب: وعاء من خوص يوضع فيه التمر.

(٢) من خيرى: أي من ماله.



وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ لَا يُشْتَرَى
 وَقَالَ بَعْضُ حُكْمُهُ لِلْأَغْلَبِ
 وَبِعَ عَلَى مُسْتَرْسِلٍ^(١) عِنْدَ الشُّرَى
 وَلَا يَجُوزُ غَبْنٌ مَّنْ يَسْتَرْسِلُ
 وَجَائِزٌ تُسَاهِلَنَّ بَعْضًا
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَزِيدَ عَنْهُ
 وَالْإِثْمُ مَا فِي الصَّدْرِ مِنْهُ حَرْجٌ
 مَنْ بَاعَ شَيْئًا أَوْ لَهُ قَدْ وَهَبَا
 إِنَّ لَهُ الرَّجْعَةَ فِي الْجَمِيعِ
 وَإِنْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ بِالْوَصْفِ
 وَإِنْ يَكُنْ بِهِ أَقْرَّ الْمُشْتَرَى
 فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ مِنْ يَمِينِ
 لِأَنَّهُ أَقْرَّ إِذْ أَقْرَا

مِنْهُ لِأَجْلِ خَلطِ مَا قَدْ حُجِرَا
 مِنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ الطَّيِّبِ
 كَمِثْلِ مَنْ مَأَكَسَ^(٢) حِينَ مَا اشْتَرَى
 بَلْ بَعُهُ بِالْحَالِ الَّذِي يُؤَصَّلُ
 عَنْ بَيْعِكَ الْمَعْرُوفِ حِينَ أَفْضَى
 مَنْ لَمْ يُمَّاكِسْ فِيهِ فَافْهَمْنَهُ
 دَعَّ عَنْكَ مَا يَرِيبُ أَوْ يُحَرِّجُ
 وَكَانَ عَنْهُ عِلْمُهُ قَدْ ذَهَبَا
 فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ مُطِيعِ
 فَفِي رُجُوعِهِ مَقَامُ الْخُلْفِ
 لِغَيْرِهِ لِخَوْفِ نَقْضِ يَغْتَرَى
 عَلَيْهِ لَوْ كَانَ مِنَ الضَّئِينِ^(٣)
 بِمُلْكِهِ لَوْ كَانَ مِنْهُ فَرَا

(١) المسترسل: الذي يشتري الشيء بدون مُمَاكَسَة بل يَجِيء إلى البائع فيقول له: بعني هذا الشيء ولم يماطله في ثمنه.

(٢) والمماكس: هو الذي يسأل عن الثمن ويجهتد في تنقيصه.

(٣) الضئين: الشيء الغالي الثمين.



باب المشتري

وَالْمُشْتَرِي مَنْ يَأْخُذُ الْمَبِيعَا
وَوَصْفُهُ كَوَصْفِ مَنْ يَبِيعُ
فَمَا اشْتَرَى الْأَعْجَمُ أَوْ مَا بَاعَا
وَإِنْ يَكُنْ أُعْطِيَ شَيْئًا جَازَا
وَلَا تَبِعَ عَلَى صَبِيٍّ غَيْرِ إِنْ
كَذَلِكَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ السَّيِّدِ
وَبَعْضُهُمْ رَخَّصَ فِي الْأَسْوَاقِ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ مِنَ الصَّبِيَّانِ
إِنْ كَانَ قَدْ بَاعُوا حَشِيشًا أَوْ حَطَبَ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ سَعَرَ السُّلْطَانُ
فَلَا يَجُوزُ مِنْهُمْ الشِّرَاءُ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يُجْبِرْتَهُمْ فَلَا
لَأَنَّهُ مِثْلُ الْمُشِيرِ لَهُمْ
فَقَدْ غَلَا السَّعْرُ زَمَانَ الْمُصْطَفَى
وَيُدْفَعَنَّ الثَّمَنَ الْمَدْفُوعَا
حُرٌّ صَحِيحٌ بَالِغٌ سَمِيعٌ
أَوْ كَانَ أُعْطِيَ فَاسِدٌ إِجْمَاعَا
وَلَمْ يَكُنْ يُلْزِمُهُ إِحْرَازَا^(١)
كَانَ أَبُوهُ حَاضِرًا وَقَدْ أَدِنَ
فَافْتَهُمَ مَعَانِي أَصْلِهِ وَقَيَّدَ
مِنْ ذِي الصَّبَا لِكِنْ بِلَا اتِّفَاقِ
أَوْ الْعَبِيدِ الْبَيْعِ بِالْأَثْمَانِ
بِعَدْلِ سِعْرِهِ فَبَيْعُهُمْ وَجَبَ
وَجَبَرَ التُّجَّارَ حَيْثُ كَانُوا
لَأَنَّهُ غَضَبٌ وَلَا مِرَاءُ
بَأْسَ إِذَا لَمْ يَحْذَرُوا التَّتَكُّلَا
وَالتَّرْكَ لِلتَّسْعِيرِ حَتْمًا أَسْلَمَ
وَطَلَبُوا التَّسْعِيرَ مِنْهُ فَانْتَفَى

(١) قوله: «يُلْزِمُهُ» بضم أوله، وفاعله ضمير يعود إلى الأصل، و (إحرازًا) مفعوله الثاني. اهـ. (المصنف)



مَظْلَمَةٌ عَلَيْهِ حِينَ انْتَقَلَ
 شَرِيكَهُ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ
 عَلَيْهِ فَالْجَوَازُ أَصْلُ الْمَذْهَبِ
 وَلَوْ يَشَا التَّرْكَ لَهُ لَتَرَكَهُ
 وَالْمُشْتَرِي مَنْ بَاعَ يَطْلُبُنَا
 وَالْغَضْبُ لِلْمَالِكِ حَتْمًا رَجَعَا
 مَكْرُوهَةٌ تُورِدُهُ الْخَسَارَةَ
 وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ قَوْلٌ أَيْدَا
 مَكْرُوهَةٌ وَشِرْكَةُ الْفَسَاقِ
 مَا كَانَ مَكْرُوهًا مِنَ الصَّنِيعِ
 قَدْ اشْتَرَاهَا مِنْهُ أَوْ أَرْطَابًا
 أَخْرَجَهَا فَقَالَ لَا أَبْغِيهَا
 نُقْصَانَهَا وَذَاكَ أَمْرٌ لَزِمَا
 لِذَلِكَ التَّمَرِ كَذَا مِنْ مَنْ
 لِأَنَّهُ بِبَيْعِهِ يُعْلِمُهُ
 أَوْ قَالَ هَبْ لِي مِنْكَ هَذَا الشَّيْءَ

أَحَبُّ أَنْ يُلْقَى إِلَهُهُ وَلَا
 وَالْبَيْعُ قَدْ قِيلَ عَلَى مَنْ يَظْلَمُ
 وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكُ ذَا تَغْلِبِ
 لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ قَدْ أَشْرَكَهُ
 وَالْبَيْعُ لِلْمَغْضُوبِ يَبْطُلُنَا
 يَطْلُبُهُ بِمَا إِلَيْهِ دَفَعَا
 وَشِرْكَةُ الْكَافِرِ فِي التِّجَارَةِ
 وَقَالَ بَعْضُ لَا تَجُوزُ أَبَدًا
 وَهَكَذَا شِرْكَةُ ذِي النِّفَاقِ
 كَيْلًا يَجْرُؤُوا فِي الشُّرَا وَالْبَيْعِ
 وَبَائِعٌ لِرَجُلٍ أَعْنَابًا
 فَقَالَ أَخْرَجَهَا لِأَشْتَرِيهَا
 فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ أَنْ يَغْرَمَا
 وَقَائِلٌ لِتَاجِرٍ نَاوِلِنِي
 أَوْ أَعْطِنِي أَوْ لَأِنِّي يَلْزِمُهُ
 وَإِنْ يَقُلْ تَصَدَّقْنِ عَلَيَّا

يَسْقُطُ عَنْهُ الثَّمَنُ الْمَعْلُومُ وَالْقَلْعُ لِلصَّرْمَةِ قِيلَ يَلْزَمُ
 وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ بَاعَا وَمُشْتَرٍ بَيْتًا عَلَيْهِ شَجْرٌ
 لَا يَصْرِفُنْ عَنْهُ سِوَى مَا زَادَا وَمُورُ الْأَرْزِ إِذَا لَمْ يُبْصِرِ
 فَالْبَيْعُ فِي ذَلِكَ مَعْلُولٌ وَكُلُّ مُشْتَرٍ لِمَا لَمْ يَعْلَمْ
 لِأَنَّمَا مُرَادُهُ مَفْهُومٌ مَنِ اشْتَرَاهَا وَبِذَلِكَ يُحْكَمُ
 وَإِنْ يَكُنْ شَرْطٌ فَلَا نِزَاعَا أَوْ نَخْلَةٌ مَائِلَةٌ وَتُنْظَرُ
 بَعْدَ الشَّرَا إِنْ كَانَ قَدْ أَرَادَا مَا كَانَ فِي دَاخِلِهَا مَنْ يَشْتَرِي
 لِأَنَّهُ فِي وَصْفِهِ مَجْهُولٌ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ رَأَاهُ فَاعْلَمْ

باب المبيع

وَذَلِكَ مَمْلُوكٌ بِهِ التَّصَرُّفُ فَلَاحُ يَجُوزُ بَيْعُ مَا قَدْ حُرِّمًا
 وَمِثْلُهُ مُحَرَّمٌ بِطَارٍ وَقِيلَ سَمُّ الْفَارِ كَالْكِلَابِ
 وَالْمُشْرِكُونَ لَا يُعَامَلُونَ وَكَنْجَسٍ طَرَا وَكَالِإِضْرَارِ^(١)
 لِقَنْصٍ مَا فِيهِ مِنْ عِتَابٍ فِي نَجَسٍ لَهُ يُبَاشِرُونَا

(١) قوله: «بطار» بكسر الباء الجارة معناه بحادث طراً عليه فاقْتَضَى تحريمه، فهو اسم فاعل من
 طراً يطرؤ إذا حصل، وأصله الهمز فحذف تخفيفاً. اهـ. (المصنف)



وَكَانَ فِي السَّابِقِ أَنَّ الْجِبْنَ
 قَالُوا إِلَى الضَّامِنِ يُحْتَاجُ فَلَا
 يَضْمَنُ أَنَّهُ مِنَ الْحَلَالِ
 وَالسَّمْنُ حَيْثُ كَانَ مِنْ أَعْمَالِنَا
 وَذَلِكَ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْجِبْنِ
 وَأَعْلَبُ الْحَالَيْنِ هُوَ الْمُعْتَبَرُ
 وَالْحَيَوَانُ لَا يُبَاعُ غَائِبًا
 فَإِنْ تَبَايَعَا فَتَمَّ يَدْخُلُ
 لَوْ قَالَ قَدْ رَضِيْتُ وَاشْتَرَيْتُ
 وَذَلِكَ أَنَّ الْحَيَوَانَ أَقْرَبُ
 وَهُوَ خِلَافُ الْأَرْضِ وَالْأَشْجَارِ
 وَمُشْتَرٍ سَمْنًا بِهِ قَدْ وَجَدَا
 قِيلَ عَلَى بَائِعِهِ يُعْطِيهِ
 مِنْ فَارِسِ الْكُفَّارِ يُجْلَبِنًا^(١)
 يُشْرَى بِغَيْرِ ضَامِنٍ تَكْفَلًا
 أَوْ مِنْ طَعَامِ الْمُسْلِمِينَ الْخَالِي
 يُشْرَى بِغَيْرِ ضَامِنٍ لِمَالِنَا
 يُشْرَى وَبَيْنَ مُشْتَرٍ لِلسَّمْنِ
 فَاحْمِلْ عَلَى الْأَعْلَبِ مَا كَانَ نَدْرُ
 وَالْعَبْدُ أَيْضًا لَا يُبَاعُ هَارِبًا
 لِلْكَفْلِ نَقْضٌ وَهُوَ الْمُعْلَلُ
 فَالْتَّقِضْ لَازِمٌ وَلَا يَنْبَتُ^(٢)
 ذَهَابُهُ فَرُبَّمَا قَدْ يَذْهَبُ
 وَالْمَاءِ بَلْ وَسَائِرِ الْعَقَارِ
 رَبًّا^(٣) بِيَطْنِ الْجَرِّ مِنْهُ قَدْ بَدَا
 عَنْهُ وَقِيلَ خَيْرُنُهُ فِيهِ

(١) قوله: «الجبن» بكسر الجيم، اللبن المنعقد، وهو معروف.

وقوله: «الكفار» هو مبتدأ خبره يجلبنا بضم الياء أي يجلبونه، أو بإضافة فارس إلى الكفار ويجلبنا مبني على المفعول (أي المجهول) وهذا أظهر.

(٢) قوله: «لا يَنْبَتُ» أي لا يتقطع.

(٣) قوله: «ربا» هو ودك منعقد من غير نوع السمن. اهـ. (المصنف)

وَمُشْتَرٍ سَمَكَةً فَظَهَرَا
 وَقِيلَ إِنَّهُ لِمُشْتَرِيهَا
 وَلَوْ دَرَى مَا بَاعَهَا بِالْبَخْسِ
 وَلَا يَحِلُّ الْخَدْعُ فِي الْأَمْوَالِ
 وَلَا كَذَاكَ مَعْدِنٌ قَدْ ظَهَرَا
 فَالْبَيْعُ شَامِلٌ لَهُ إِذْ يَدْخُلُ
 وَأَمَةٌ بِيَعْتُ فَمَا عَلَيْهَا
 وَقِيلَ بَلْ لَهُ كِسَاءُ الْمِثْلِ
 وَبَائِعٌ شَاءَ بِهَا حِبَالٌ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ هُنَاكَ وَقَعَا
 وَبَائِعٌ دَارًا بِهَا أَقْضَا
 وَهَكَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مَقْفُولَةٌ
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ شَرِطْتَ عِنْدَ الشَّرَا
 وَالْبَيْتُ إِنْ بِيَعَ لَهُ الطَّرِيقُ
 إِنْ شَرِطْتَ فِي الْبَيْعِ أَوْ لَمْ تُشَرِّطْ
 فِي بَطْنِهَا حَرْفٌ فَيُعْطَى الْفُقْرَا
 وَقِيلَ لِلْبَائِعِ لَا يَدْرِيهَا
 وَالْحَرْفُ غَيْرُ لَحْمِهَا فِي الْجَنْسِ
 وَمِثْلُهُ الْجَوْهَرُ وَاللَّيَالِي
 فِي الْأَرْضِ بَلْ هَذَا لِمَنْ قَدْ اشْتَرَى
 فِي إِسْمِهَا وَهِيَ لَهُ تَشْتَمِلُ
 مِنَ الْكِسَا قِيلَ لِمُشْتَرِيهَا
 فَإِنْ يَزِدُ فَهَوَ لِرَبِّ الْأَصْلِ^(١)
 لَهُ حِبَالُهَا كَذَاكَ قَالُوا
 بِيَعِهَا مَعَ الْحِبَالِ أَجْمَعَا
 مَقْفُولَةٌ فَهِيَ لَهُ يُقَالُ
 مَسْأَلَةٌ وَجَدْتُهَا مَنْقُولَةٌ
 يَأْخُذُهَا الشَّارِي بِشَرْطٍ قَدْ جَرَى
 تَثْبُتُ وَالشَّارِي بِهَا حَقِيقٌ
 لِأَنَّهَا مِنْ لَازِمِ الْبَيْعِ تُحْطُ^(٢)

(١) قوله: «الأصل»، يعني: البائع. انتهى. (المصنف)

(٢) قوله: «تُحْطُ» أي تَثْبُتُ، وهو بالبناء للمجهول.



وَبَاعُ دَارًا بِهَا أَخْشَابُ
 فَمَا بُنِيَ عَلَيْهِ يَدْخُلْنَا
 وَالْمَالُ إِنْ بَاعَ وَفِيهِ بِيْرُ
 إِلَّا إِذَا مَا شَرَطُوا دُخُولَهُ
 وَنَخْلَةً بِيَعَتْ فَتَأْخُذْنَا
 تُعْطَى حَرِيمَهَا وَإِنْ مِنْهَا دَنَا
 وَالصَّرْمُ إِنْ أَدْرَكَ مِثْلُ النَّخْلِ
 وَشَجَرٌ لِلنَّخْلِ لَا يُقَاسُ
 وَالتَّيْنُ وَالتَّلِيمُونُ وَالأُتْرُنْجُ
 وَقَوْرَةٌ^(١) الصَّرْمُ مِنَ التُّرَابِ
 لِأَنَّهَا الصَّرْمَةُ وَحَدَهَا لَهُ
 وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعِ الْجِبَالِ
 وَحَيْثُمَا كَانَ التُّرَابُ جَمًّا
 وَبِيْعَكَ الزَّرْعَ لِغَيْرِ الْقَطْعِ
 وَبَعْضُهُمْ رَخَّصَ فِيهِ وَأَبَى
 مَا صَحَّ فِيهَا مِنْهُمَا خِطَابُ
 فِي الْبَيْعِ دُونَ خَشْبٍ لَمْ يُبْنَى
 فَهِيَ لِمَنْ قَدْ بَاعَهُ تَصِيرُ
 وَمِثْلُهُ الْبَيْتُ فَعِي أَصُولُهُ
 قِيَاسُهَا مِنْ أَرْضِهَا اعْلَمْنَا
 نَخْلٌ فَقَسَمُ الْأَرْضِ قَدْ تَعَيْنَا
 فَيَأْخُذُ الْحَرِيمَ عِنْدَ الْفَسْلِ
 وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يُقَاسُ
 مِثْلُ النَّخِيلِ قِيلَ وَالنَّارِنْجُ
 يُرَدُّ مِثْلَهَا إِلَى الْأَرْبَابِ
 إِنْ اشْتَرَى وَالتُّرْبُ يُعْطَى أَهْلَهُ
 لِأَنَّهَا التُّرَابُ فِيهَا غَالِي
 يَأْخُذُهُ إِنْ شَاءَهُ وَالصَّرْمَا
 قَبْلَ الدَّرَاكِ حُكْمُهُ فِي الْمَنْعِ
 بَعْضٌ وَقَالَ إِنَّهُ مِنَ الرَّبَا

(١) قوله: «قَوْرَةٌ» هي الحزمة من التراب المحيطة بالفسيلة الصَّغِيرَةَ المقتلعة من الأرض، أما التي تُقَطَّع من أمها فلا تسمى قورة، لأنه ليس عليها شيء من الطين المنعقد.

وَذَلِكَ التَّرْخِيسُ مِمَّنْ رَخَّصَا
 وَالْقُطْنُ قِيلَ إِنَّهُ مِنَ الشَّجَرِ
 دَرَاكُهُ يَكُونُ بِالْقَشَاشِ
 فَمُشْتَرِ الْأَرْضِ بِهَا الْقُطْنُ فَمَا
 وَدَرَكُ اللَّيْمُونِ مَاءً^(٢) جَمَعَا
 وَدَرَكُ الْمَوْزِ بِأَنْ يَنْدَفِئَا
 وَالْقَتُّ أَنْ يَصْلُحَ لِلْجَزَارِ
 وَدَرَكُ الْأَعْنَابِ أَنْ تَسْوَدَا
 وَأَبْيَضُ الْأَعْنَابِ دَرَكُهُ إِذَا
 وَقَدْ مَضَى وَصَفُ دَرَاكِ النَّخْلِ
 وَذَلِكَ أَنْ تَحْمَرَ أَوْ تَصْفَرَ
 وَمُطْنِي النَّخْلِ إِذَا مَا كَسْرَا

إِنَّ كَانَ لِلشَّرِيكِ بَيْنَمَا خُصَّصَا
 وَقِيلَ زَرَعٌ وَهُوَ قَوْلٌ قَدْ شَهَرَ
 وَهُوَ انْفِتَاحُ الْكِمِّ بِانْتِفَاشِ^(١)
 لَمْ يُدْرِكَنَّ يَتَّبِعُهَا لِتَعْلَمَا
 وَقِيلَ بِالشَّخَاخِ أَنْ يُنْتَزَعَا
 مَا بَيْنَ حَدِيثِهِ امْتِلَاءً بَيْنَا
 فَبَيْعُهُ يَصْلُحُ لِلْجَزَارِ
 وَدَرَكُ الْحُبُوبِ أَنْ تَشْتَدَّا
 حَلَا وَكَانَ مَأْوُهُ قَدْ أَخَذَا
 وَأَنَّه بِالزَّهْوِ عِنْدَ الْكُلِّ
 وَفِيهِ تَفْصِيلٌ وَلَكِنْ مَرًّا
 لِخُوصِهَا يَضْمَنُهُ إِذَا طَرَا

(١) قوله: «الكم» هو واحد الأكمام، وهو ما ظهر مستترًا من طلع النخل والأشجار قبل أن يفتح. وقوله: «بانفماش» هو بالفاء وهو انفتاحه من الكم، وهو بكسر الكاف، ويقال له: وعاء الطلع وانفماشه ظهوره من الكم، وهو كناية عن ارتفاعه وتفرقه في جوانب الكم. قال الله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٥].

(٢) قوله: «ماء» مفعول مقدم لجمعا، ويجوز رفعه خبرًا للمبتدأ، فيكون مفعول «جمعا» ضميرًا مقدرًا أي دركه ماء جمعه، والشخاخ ما في جوف الحبة من الليمون من اللحم، وانتزاعه سهولة إخراجها باليد، والقت: البرسيم، والجزاز القطع، وطاء النخل: بيع ثمرها، ومطنيها: مشتريها.



يَلْزَمُ مِثْلَ خَطَأٍ فِي الْحَالِ
 عَنْ مُخْطِئٍ وَذَلِكَ الْمَشْرُوعُ
 بَعْدَ طَنَا النَّخِيلِ وَالْأَشْجَارِ
 عِنْدَ الطَّنَا شَرْطٌ بِأَنْ يُقَطَّعْنَ^(١)
 دَرَاكٍ^(٢) أَشْجَارٍ لَهُ وَنَخْلٍ
 فَمَا بِهِ مِنْ حَرَجٍ إِنْ حَسَنَّا
 وَهَكَذَا فِي عِنَبٍ تَزْبِيًّا^(٣)
 جُوزَ لِلتَّمْتُّعِ الْمُشْتَهَرِ
 وَقَطْعُهَا يَقْتَعُ لِلذَّاتِ
 بِحَدِّهِ فَالْتَّقْضُ فِيهِ يُعْرَفُ
 كَذَاكَ جُلُّ الْعُلَمَاءِ يَقُولُوا
 إِلَّا عَلَى مَنْ عَمَّهُ الْمَشَاعُ
 وَإِنَّهُ لِلْغَيْرِ يَبْطُلُنَا
 يُمَكِّنُهُ فَمِنْ هُنَاكَ بَطْلًا

لَأَنَّ ذَاكَ خَطَأً فِي الْمَالِ
 وَالْإِثْمُ لَا غَيْرُهُ هُوَ الْمَرْفُوعُ
 وَقِيلَ مَا زَادَ مِنَ الثَّمَارِ
 يُفْسِدُ ذَلِكَ الطَّنَا إِنْ لَمْ يَكُنْ
 وَذَلِكَ إِنْ كَانَ الطَّنَا مِنْ قَبْلِ
 وَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ الدَّرَاكِ قَدْ طَنَا
 فَالْبُسْرُ لَا شَكَّ يَصِيرُ رُطْبًا
 وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّ بَيْعَ الثَّمْرِ
 يُؤْكَلُ مِنْهَا وَهِيَ فِي الْأُمَمَاتِ^(٤)
 بَيْعُ الْمَشَاعِ وَالَّذِي لَا يُوصَفُ
 لِأَنَّهُ فِي حُكْمِنَا مَجْهُولُ
 وَقِيلَ فِي الْمَشَاعِ لَا يُبَاعُ
 وَهُوَ الشَّرِيكُ فِيهِ فَافْهَمْنَا
 لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِلْقَبْضِ وَلَا

(١) يُقَطَّعْنَ: بتشديد الطاء.

(٢) قوله: «دراك» هو الإدراك، يقال: أدرك الغلام إذا بلغ، والثمر إذا صلح.

(٣) تزبياً: أي صار زبياً، ومنه قول بعضهم: متى تزببت وأنت حصرم.

(٤) قوله: «الأممات»، أي الأمهات وهي لغة مشهورة.

وَوَجِبَ تَسْمِيَةُ الْمَيْعِ وَالْمَالُ إِنْ بِيَعَ بِمَا اسْتَحَقَّ وَلَا يَعْمُ شُرْبُهُ لِلْمَاءِ لِأَنَّ الْمَاءَ يَكُونُ مُفْرَدًا فَمِنْ هُنَاكَ الطَّرْقُ وَالسَّوَاقِي

بِسُدْسٍ أَوْ رُبْعٍ رَبِيعٍ عَمَّ سَوَاقِيهِ وَعَمَّ الطَّرْقَا إِلَّا إِذَا أُدْخِلَ فِي الشَّرَاءِ وَالطَّرْقُ وَالسَّوَاقِي (*) لَنْ تُفْرَدَا يَعْمُهُنَّ مَعْنَى الْإِسْتِحْقَاقِ

باب عيب المبيع

وَالْعَيْبُ شَيْءٌ يُنْقِصَنَّ الثَّمَنًا إِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ يَكُونُ غِشًّا وَالنَّقْضُ لِلشَّارِي إِذَا رَأَهُ وَلَوْ تَبَرَّى مِنْ جَمِيعِ الْعَيْبِ حَتَّى يُرِيهِ ذَاكَ عَيْبًا عَيْبًا (٢) وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْعِرَاقِ قَالَا يَقُولُ قَدْ رَضَاهُ ذَاكَ الْمُشْتَرِي

فَيَلْزَمُ الْبَائِعَ أَنْ يُبَيِّنَا وَهُوَ يَمْشُ الْبَرَكَاتِ مَشًّا (١) يَثْبُتُ بِالْعَيْبِ الَّذِي أَخْفَاهُ فَالْتَّقَضُ ثَابِتٌ بِدُونِ رَيْبٍ وَيَرْضَى (***) شَارِيهِ وَيَنْفِي الرَّيْبَا يَثْبُتُ حَتَّى أَظْهَرَ الْجَدَالَ مَعَ عَيْبِهِ الَّذِي بِهِ لَمْ يُخْبَرَ (٣)

(*) يستقيم البيت بحذف الألف في القراءة. (إسماعيل)

(١) قوله: «يمش» أي يذهب. اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «عيبًا عيبًا» هما حالان جامدان.

(***) يستقيم البيت بحذف الألف في القراءة. (إسماعيل)

(٣) يخبر بفتح الموحّد



لِأَنَّ مَنْ بَاعَ يَبِيعُهُ عَلَى
يَقُولُ كُلُّ الْعَيْبِ فِيهِ مُجْتَمِعٌ
وَنَحْنُ لَا نُشِئُهُ بِمَا بِهِ
لَوْ أَنَّه بَيْنَ ذَلِكَ الْعَيْبَا
فَبِخَفَائِهِ عَلِمْنَا أَنَّهُ
فَالشَّيْبُ عَيْبٌ فِي الْعَبِيدِ وَالرَّمَدُ
وَصَلَعٌ^(٢) مَعَ الْجُنُونِ وَالْعَشَا
وَبَرَصٌ وَشَامَةٌ اللِّسَانِ
وَأَعْسَرٌ يُعَالِجُنَ بِالْعُسْرَى
وَلِحْيَةُ الْعَبْدِ إِذَا لَمْ تَنْبُتِ
لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ كَمَالِ هَيْئَتِهِ
وَالْأَضْلُ قَدْ جَاءَ هُنَا بِمَسْأَلِهِ
فَإِنَّهُ قَيَّدَ نَفْسَ الْغَيْرِ
وَهُوَ الطَّبِيعِيُّ الَّذِي تَوَلَّدَا

حَالٍ يَكُونُ الْعَيْبُ فِيهِ دَخَلًا
وَالْمُشْتَرِي يَقْبَلُهُ وَيَسْتَمِعُ
مِنْ حِيلَةٍ عَلَى خِدَاعِ صَاحِبِهِ
لَمَّا اشْتَرَاهُ وَأَزَالَ الرَّيْبَا
أَرَادَ غِشَّهُ بِمَا أَكَنَّهُ^(١)
إِنْ كَانَ قَدْ يَعْتَادُهُ بِلَا أَمَدٍ
كَذَلِكَ التَّفْلِيحُ عَيْبٌ قَدْ فَشَا
وَهَكَذَا زِيَادَةُ الْأَسْنَانِ
وَكُلُّ مَا عَدَّ الْأَنَامُ ضُرًّا
لَيْسَ بِعَيْبٍ عِنْدَهُمْ مُثَبَّتِ
خِلَافَ حَالِ الْحُرِّ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ
وَجَعَلَهَا فِي ذَا الْمَقَامِ مُشْكِلَةً
بِالْبَرَصِ الْفَاحِشِ رَبُّ الضَّرَرِ
بِالطَّبْعِ دُونَ سَبَبٍ لَهُ بَدَا

(١) أي كتّمه.

(٢) الصلع ذهاب شعر الرأس أو مقدمه، والعشا ضعف في البصر لا يبصر صاحبه بالليل؛ ويقال بصره بالنهار، وقيل العشا سوء البصر مطلقًا، والتفليح الاعوجاج في اليدين وانقلاب القدمين على الوحشي، وزوال الكعب، وانشقاق القدمين، ومرض يحصل به شلل في بعض الجسم (أبو إسحاق). والتفليح هنا افتراق بين الأسنان بحيث يثيين العبد، والشام هي الخال.

وَلَيْسَ فِيمَا أَلَدْتُهُ عَلَيْهِ
 مِثْلُ الَّذِي أَوْلَهُ مِنْ نَارٍ
 وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّ هَذَا الْوَصْفَا
 أَمَّا الْعَيْدُ فَبِدُونِ مَا ذَكَرُ
 فَالْوَسْمُ بِالنَّارِ إِذَا لَمْ يَكُنْ
 وَالْأَضْلُ قَدْ بَيَّنَّ هَذَا أَيْضًا
 كَذَلِكَ التَّأْنِيثُ^(٢) وَالْبَوْلُ عَلَى
 وَالْأَكْلُ لِلطَّيْنِ وَشُرْبُ الْخَمْرِ
 وَوَلَدُ الزَّانِ قِيلَ عَيْبُ
 وَإِنْ يَكُنْ تَعَوَّدَ الْإِبَاقَا
 وَذَلِكَ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ مَالٍ
 وَالثَّقْبُ لِلْبَيْتِ وَكَسْرُ الْقُفْلِ
 لَوْ كَانَ مَعَ أَرْبَابِهِمْ قَدْ فَعَلُوا
 وَإِنْ تَكُنْ لِلْعَبْدِ زَوْجَةً فَلَا
 وَشَامَةُ اللِّسَانِ قَدْ تَقَدَّمَا
 وَالْحَمْلُ فِي الْإِمَاءِ عَيْبٌ وَكَذَا
 مِنْ غَيْرِ فَافْتَهُم مَعَانِي الْعِلَّةِ
 وَهُوَ بَيَاضُ لَاحٍ فِي الْأَبْشَارِ
 فِي غَيْرِ التَّزْوِيجِ حُكْمًا عَرَفَا
 يُرَدُّ بَيْنَهُمْ وَيَثْبُتُ الْغَيْرُ
 عَلَامَةً عَيْبٌ بِهِمْ فَلْتَفْطَنُ
 أَلَا^(١) نَعِيبُ بَرَصًا مُبِيضًا
 فِرَاشِهِ فَلْتَفْهَمَنَّ الْعِلَالَا
 وَفِعْلُهُ الزَّانِ أَيْضًا فَادِرُ
 وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ فِيهِ عَيْبُ
 عَيْبٌ كَذَاكَ إِنْ يَكُنْ سَرَّاقَا
 سَيِّدِهِ يَسْرِقُ فِي أَحْوَالِ
 عَيْبٌ وَفَكُّ الْحَلِيِّ مِنْ ذَا الطِّفْلِ
 ذَلِكَ فَالْبَيْعُ بِهِ مُعَلَّلُ
 عَيْبٌ وَقِيلَ الْعَيْبُ فِيهِ دَخَلَا
 بِأَنَّهَا الْعَيْبُ وَبَعْضُ الْأَزْمَا
 مَعْدُومَةُ الدَّرِ لِإِبْنِهَا غَذَا

(١) قوله: «ألا» بالتحفيف أداة افتتاح، ونعيب بفتح أول المضارعة أي نعهده عيبًا.

(٢) قوله: «التأنيث» أي لين حركة العبد وكلامه، بحيث يكون في ذلك مثل الإناث.



فَالْحَمْلُ يَمْنَعَنَّ وَطِيهَا إِلَى
 وَالذَّرُّ لَا يَسْتَعْنِي (*) عَنْهُ الْوَلَدُ
 وَإِنْ تَكُنْ جَارِيَةً أَتَاهَا (١)
 فَقِيلَ أَرَشُ الْعَيْبِ عَنْهُ قَدْ يُحِطُ
 وَقِيلَ بَلْ لَهُ بِذَلِكَ الْغَيْرُ
 وَإِنْ يَكُنْ زَوْجَهَا لِلْغَيْرِ
 فَقِيلَ أَرَشُ الْعَيْبِ يُعْطَى وَيَرَى
 وَيُثْبِتُ التَّرْوِيجُ وَالْمَهْرُ إِلَى
 وَالْحَيَوَانُ إِنْ بِهَا زَوَالُ
 وَالذُّعْرُ (٢) وَالنَّفَارُ وَالرَّبَاضُ
 وَالْمَصُّ لِلْأَيْرِ (٣) إِذَا مَا بَالًا
 وَالْوَسْمُ فِي الْجَمِيعِ عَيْبٌ غَيْرُ إِنْ

أَنْ تَضَعَنَّ فَافْهَمَنَّ الْعِلَالَا
 فَعَدَمُ الدَّرِّ عَيْبٌ تَرِدُ
 ثُمَّ رَأَى الْعَيْبَ وَمَا رَضَاهَا
 وَذَلِكَ الْأَلَزِمُ عِنْدَهُمْ فَقَطُ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَكْثَرُ
 فَالْخُلْفُ أَيْضًا جَاءَ فِي التَّغْيِيرِ
 بَعْضُهُمْ أَنْ يُعْطَى (**) فِيهَا غَيْرًا
 بَائِعَهَا يُدْفَعُ حِينَ بَطْلًا
 فَذَلِكَ عَيْبٌ ثَابِتٌ يُقَالُ
 وَالْعَضُّ وَالْخِرَاطُ وَالرَّكَاضُ
 مِنْ كُلِّ فَحْلٍ فَهُوَ عَيْبٌ آلا
 كَانَ عَلَامَةً لِأَجْلِ يُعْرَفَنَّ

(*) يستقيم البيت بحذف الياء في القراءة. (إسماعيل)

(١) قوله: «أتاها» أي وطئها ففيها قولان: قول إن يبيعها ثابت ويحط عن المشتري قيمة نقص العيب فقط، وقول إن له ردها، ولكن عليه عُقْرُهَا وهو عشر قيمتها إن كانت بكرًا ونصف عشر قيمتها إن كانت ثيبًا.

(**) يستقيم البيت بحذف الألف في القراءة. (إسماعيل)

(٢) قوله: «الذعر.. إلخ» الذعر: بضم الذال الجفال، يقال: ذعرت الدابة إذا جفلت. والنفار: بالفتح الهروب. والرِّبَاض: أن تقعد براكبها أو حملها عادة لأمن شدة ثقل ما عليها والعض: معروف. والخراط: مصدر خَرَطَ الشيء إذا جذبته وخراط الدابة اعتيادها جذب خطامها من يد قائدها، وهو من عيوبها التي يُرَدُّ بها البيع. والركاض: الرَّمْح.

(٣) والأير: الذكر.

وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ طَعَامِ الْبَلَدِ
 وَكَالْحَشِيشِ أَوْ كَمِثْلِ الْقَتِّ
 وَشَرِبُهَا لِدَرِّهَا تُعَابٌ
 وَذَابِحٌ شَاةٌ فَبَانَتْ عَمِيَا
 لِأَنَّهُ أَرَادَ مِنْهَا اللَّحْمَا
 وَإِنْ يَكُنْ بِهَا سِوَاهُ فَلَهُ
 وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ الْعَمَاءُ
 لِأَنَّهُ وَلَوْ دَرَى لَمَا اشْتَرَى
 وَالْحَيَوَانَ بَعْدَمَا يُسْتَعْمَلُ
 وَمَا عَلَيْهِ أَجْرَةٌ اسْتِعْمَالِهِ
 وَإِنَّمَا الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ
 وَفِيهِ قَوْلٌ غَيْرُ هَذَا مَرًّا
 وَمُشْتَرٍ سَيْفًا فَبَانَ نَزْمًا^(٣)
 لِأَنَّهُ مِنْ عَادَةِ السُّيُوفِ
 لَا يَأْكُلُنْ كَعَبَسٍ وَقَرْفَدٍ^(١)
 فَالْعَيْبُ فِي الْجَمِيعِ طَرًّا يَأْتِي
 بِهِ وَمَا فِي ذَلِكَ ارْتِيَابٌ
 فَلَا يُرَدُّ لِحُمِّهَا الْمُهَيَّأَا
 وَلَا يَضُرُّهُ الْعَمَى الْمُعَمَّى
 أَرَشٌ لِنَقْصِهِ الَّذِي كَمَلَهُ
 كَغَيْرِهِ بِنَقْصِهِ يُجَاءُ
 إِلَّا بَطْرَحٍ مَا لَهُ قَدْ قُدِّرَا
 يُرَدُّ بِالْعَيْبِ فَذَاكَ يُثْبَلُ
 لِأَنَّهُ الضَّامِنُ فِي أَحْوَالِهِ
 وَالْبَيْعُ كَانَ ثَابِتَ الْأَرْكَانِ
 فِي النَّقْضِ لَكِنْ مَا لَهُ أَقْرَأُ^(٢)
 فَذَاكَ عَيْبٌ فِيهِ حَيْثُ غَمًّا
 فَوْرَى وَهَذَا لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ

(١) العبس والقرفد: أردأ ثمر النخل.

(٢) قوله: «وفيه قول... إلخ» في أكثر النسخ السابقة بعد هذا البيت زيادة بيت وهو قوله:

وَإِنْ عَلِمَ بِالْعَيْبِ ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ لَزِمَهُ لِأَنَّهُ قَدْ قَبِلَهُ

وهو ليس من قول الناظم ولكن زاده شيخنا الفقيه ماجد بن خميس العبري تكميلاً للفائدة.

(٣) قوله: «فبان نزما» انتصاب نزما على التمييز، والحديد الفوري غير النرم.



وَمُشْتَرٍ أَرْضًا فَبَانَ الْمَاءُ
 وَمَتَّقُ الْبِلَادِ^(١) عَيْبٌ إِنْ يَكُنْ
 وَشَجَرٌ قَدْ اشْتَرَى النَّجَّارُ
 وَقَرَفْدُ النَّخِيلِ وَالْغُلُوجُ^(٢)
 وَمُشْتَرٍ تَمْرًا فَبَانَ حَشْفُ
 فَذَاكَ عَيْبٌ وَإِذَا لَمْ يَزِدْ
 فَلَيْسَ عَيْبًا وَإِذَا مَا قَدْ شَرَى
 وَنَقَضَ الشُّرَا بَعِيْبٍ بَانَ
 إِلَّا إِذَا مَا قَالَ لَيْسَ فِيهِ
 فَهَاهُنَا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ
 وَالْخُبْرُ إِنْ بَاتَ مَعَ الْخَبَّازِ
 وَإِنْ يَبِينُ فِي الثُّوبِ مَا يَمْنَعُ مِنْ
 إِبْرَيْسِمٍ يُرَى بِثُوبِ الرَّجُلِ

مُرًّا فَلَا يَتَّقِضُ الشَّرَاءُ
 يَعْتَادُهَا وَالْمُشْتَرِي لَمْ يَعْلَمَنْ
 يُعَابُ إِنْ بَانَ بِهِ أَغْوَارُ
 عَيْبٌ وَمَا عَنْ نَقْضِهِ وُلُوجُ
 فِي جَوْفِهِ يَزِيدُ عَمَّا يُعْرِفُ
 حَشْفُهُ عَنْ عُرْفِ ذَاكَ الْبَلَدِ
 تَمْرًا وَصَارَ فِيهِ يَبْذُلُ الْكِرَا
 فَلَا تُلْزَمُ بَائِعًا ضَمَانًا
 عَيْبٌ فَنَقْلُهُ وَخَسْرٌ فِيهِ
 إِذْ غَرَّهُ بِقَوْلِهِ الْخُسْرَانُ^(٣)
 فَذَاكَ عَيْبٌ جَاءَ فِي الْإِيجَازِ
 لِبَاسِهِ فَذَاكَ عَيْبٌ مُسْتَكِنُ
 مُحَرَّمٌ فَهُوَ مِنَ الْمُعَلَّلِ

- (١) قوله: «ومتق البلاد» أراد بالبلاد نخيل البلاد. والمتق داء يظهر في سعف نخيل بعض البلدان ويمكث بها إلى خمس سنوات فأكثر فإذا اشتد بها صارت تقطر قطرات على الأرض بمثل العسل، ويمنعها عن الثمرة إذا تبالغ ويقتل شيئاً منها إذا اشتد.
- (٢) قوله: «والقرفد» أن تظهر في القمعة الواحدة حبتان صغيرتان من البلح، ولا يربطان أي لا يصيران رطباً، لأن ذلك يفسدهما معاً، والغلوج: بالغين المعجمة انزواء الثمرة بحيث لا تصلح للأكل.
- (٣) قوله: «الخسران» فاعل غره، وفيه وضع الظاهر موضع المضمرة، وإطلاق المصدر على اسم الفاعل؛ إذ المراد المخسر وهو البائع. اهـ. (المصنف)



وَأَبْيَضُ الشَّيْبِ فِيهِ الرَّوْكَُ^(١) وَإِنْ شَرَى الْمَأْمُورُ ثَوْبًا مَا دَرَى وَهَكَذَا إِذَا دَرَى الْمَأْمُورُ لَا يَلْزَمُ الْأَمْرَ لَكِنْ يَلْزَمُ وَإِنْ رَأَى مُرْتَهِنٌ فِي الرَّهْنِ وَيُعْطِهِ رَهْنًا خَلَا مِنْ عَيْبٍ وَكُلُّ مَا لَا تَسْمَعُ الْقُلُوبُ وَكُلُّ مَا النَّاسُ بِهِ تَسَامَحُوا وَالْحُكْمُ يَجْرِي فِيهِ مَجْرَى الْأَغْلَبِ

عَيْبٌ وَلَوْ بِالطُّهْرِ يَوْمًا يَزُكُّو بِعَيْبِهِ لَا يَلْزَمُنْ مَنْ أَمَّرَا بِعَيْبِهِ أَوْ أَنَّهُ مَشْهُورٌ مَنْ اشْتَرَاهُ إِذْ بِهِ يُعَلَّمُ^(٢) عَيْبًا يَرُدُّهُ لِذَلِكَ الْوَهْنِ لِكَيْ يَكُونَ حَافِظًا لِلْغَيْبِ بِأَخْذِهِ فَذَلِكَ الْمَعْيُوبُ^(٣) فَلَيْسَ عَيْبًا إِذْ بِهِ التَّسَامُحُ مِنْ عَادَةِ النَّاسِ لَدَى التَّغْلِبِ

بَابُ الْغِشِّ فِي الْمَبِيعِ

وَالْغِشُّ أَنْ يَسْتُرَ مَا قَدْ قُبِحَا وَهُوَ حَرَامٌ لِنُصُوصٍ وَرَدَتْ مِنْ غِشِّنَا فَلَيْسَ مِنَّا يُحْسَبُ

مِنَ الْمَبِيعِ فِي الشَّرَا^(٤) لِيَزْبَحَا وَمَنْ يَغُشُّ مُسْلِمًا قَدْ هَدَدَتْ وَذَلِكَ عَنِ طَرِيقِنَا مُنْكَبٌ^(٥)

(١) قوله: «الرَّوْكَُ» هو ما يبقى من أثر، أي لَوْنٌ من غير البياض.

(٢) قوله: «يُعَلَّمُ» بالتشديد، أي: يختبر بتشديد الموحدة.

(٣) قوله: «المعيوب» أي الذي صار فيه العيب، وأصله معاب ومعيوب لغة فيه.

(٤) قوله: «في الشرا» أي في حال عقد البيع.

(٥) قوله: «مُنْكَبٌ» بتشديد الكاف أي مُبْعَدٌ.



أَضَلَّهُ الشَّيْطَانُ حِينَ زَيْنَا
يَظُنُّ أَنَّهُ يَنَالُ رَبِحًا
فَالْغِشُّ لِلْخَيْرَاتِ يَمْحَقْنَا
يُنْهَى فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِي يُؤَدَّبُ
وَاخْتَلَفُوا فِي الْغِشِّ لِلْخِرَاجِ
قِيلَ يَجُوزُ غِشُّهُ لِأَنَّهَا^(١)
وَقِيلَ لَا لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ
وَلَا يَجُوزُ الْخَلْطُ لِلرَّدِيِّ
وَرَخَّصُوا لِتَاجِرٍ لَمْ يَقْصِدَا
وَقَدْ أَجَازُوا بَيْعَ مَا قَدْ خُلِطَا
وَلَمْ يَكُنْ غِشًّا لِنَفْسِهِ قَصْدُ
وَالنَّاسِ يَخْلُطُونَهُ لِالأَكْلِ

لَهُ وَفَعَلَهُ الْقَيْحُ حَسَنًا
وَهُوَ عَلَى الْخُسْرَانِ مَعْنَى أَضْحَى
وَأَنَّه لِلنَّارِ يُعْقِبَنَا
بِمَا يَرَى فِي حَقِّهِ الْمُحْتَسِبُ
يُحْمَلُ لِلجَائِرِ بِالِإِزْعَاجِ
بِأَخْذِهِ الظُّلْمَ عَلَى مَنْ ظَلَمَا
فَعِشُّهُ لِغَيْرِهِ قَدْ يَصِلُ
بِجِدِّ مَنْ جِنْسِهِ عَلِيٌّ
غِشًّا وَلَكِنْ لِلوَعَاءِ فَقَدَا
لِالأَكْلِ لَوْ بَائِعُهُ مَا شَرَطَا
مَنْ جَعَلَ الْغَيْرَ كَنْفِسِهِ اقْتَصَدَ
تَفَكُّهَا تَلَذُّدًا بِالدَّقْلِ^{(٢)(٣)}

(١) قوله: «لإنما»، يعني: لأن الذي يأخذ الظالم إنما هو الظلم، أي: الشيء المظلوم على من ظلمه هو، فلا يحرم عينه فيه، وهذا هو القول الصريح والقول الصحيح، وتعليل من اعتل بالانتقال لا يقوم دليلًا؛ لأن فيه شيء. اهـ. (المصنف)

(٢) الدقل أردأ أنواع التمر كذا في القاموس، والمشهور الآن في ديارنا المغربية أن الدقل هو أجود أصناف التمر وألذها، ولكن في بعض الجهات يضيفون لفظة النور، فيقولون دقل النور والظاهر أن هذه الإضافة نشأت للتمييز بين الغاية في الجودة وبين صنف رديء يسمى بالدقل والله أعلم. (أبو إسحاق)

(٣) الدقل أنواع النخل. (المصنف)

وَخَلَطَهُ لِلْبَيْعِ غِشٌّ حُرْمًا
 وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُجَلِّزَا^(١)
 وَحَائِلُ التَّمْرِ^(٢) عَلَيْهِ يُخْبِرَا
 وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ إِنْ كَانَ
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ حَائِلٍ وَغَيْرِهِ
 وَخَلَطَ لَحْمَ الشَّاءِ بِالْكُبْشَانِ
 وَسَمَكَ يَبْلُهُ لِيَثْقُلَا
 وَالثُّوبُ إِنْ بِسَوْجِهِ^(٣) قَدْ قَصُرَا
 وَقَصْرُهُ بغيرِ سَوْجٍ لَا نَرَى
 لِأَنَّمَا السَّوْجُ يُغَلِّظُنَا
 فَيَحْسَبُ النَّاطِرُ قَبْلَ الْغَسْلِ
 وَمَنْ لَهُ جَارِيَةٌ أَرَادَا
 فَجَائِزُ يُلبِسُهَا ثِيَابًا
 لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّنْعَمَا
 رَدِيَّهُ فَمِنْ هُنَا مَا جُوزَا
 بِوَضْفِهِ ذَاكَ الَّذِي لَهُ اشْتَرَى
 يَنْظُرُهُ حَالَ الشَّرَا عَيْنَا
 يُخْبِرُهُ لِيَخْلُصَنَّ مِنْ ضَيْرِهِ
 غِشٌّ لِأَنَّ ذَلِكَ كَمِ جِنْسَانِ
 وَيَحْسَبَنَّ فَهُوَ غِشٌّ فَاحْفَلَا
 فَذَاكَ غِشٌّ إِنْ يَكُنْ لَمْ يُخْبِرَا
 بِأَسَا بِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَخْبِرَا
 وَغَسَلَهُ لِذَاكَ يُذْهِبُنَا
 بِأَنَّ ذَاكَ حَالُهُ فِي الْأَضْلِ
 يَبِيعُهَا وَحَاذَرَ الْكَسَادَا
 غَالِيَةً وَصِيغَةً عُجَابَا

(١) قوله: «أَنْ يُجَلِّزَا» أي أراد أن يروجه.

(٢) قوله: «وحائل التمر» الحائل من التمر هو ما مضى عليه عام كامل في ظروفه، يقال حال على هذا الشيء حول، إذا دار عليه عام كامل.

(٣) السوج: هو ما يوضع على الثوب المنسوج من الدقيق ليغلظ.



لِيَزْغَبَ الشَّارِي إِذَا رَأَاهَا
 وَيَعْلَمَنَّ أَنَّ الْحَلِيَّ وَالْحَلْلُ
 كَذَاكَ أَيضًا مَنْ يُزَيِّنُ الْفَرَسَ
 لِأَنَّهُ بِعَيْنِهِ يَرَاهَا
 يُزَيِّنُ النِّسَاءَ فِي رُؤْيَا الْمُقْلِ^(١)
 بِسَرْجِهَا فَلَيْسَ غِشًّا وَلِيُقَسَّ

(١) المُقْل: جمع مقلة، وهي العين الواحدة.



كتاب الشُّفْعَة

وَالأَصْلُ قَدْ أَخَّرَهُ وَلَا أَرَى
وَإِنَّمَا قَدَّمْتُهُ لِمَعْنَى
لأنَّهُ اسْتِحْقَاقُ مَالٍ بِيَعَا
يَأْخُذُهُ بِسَبَبٍ يُوجِبُهُ
أَسْبَابُهُ تُحْصَرُ فِي اشْتِرَاكِ
وَتَظْهَرُ الشَّرْكَةُ فِي أَنْوَاعٍ
وَشِرْكَةُ الطَّرِيقِ وَالسَّوَاقِي
وَشِرْكَةُ المِيزَابِ وَالجِدَارِ
وَشِرْكَةُ القِيَّاسِ لِلنَّخِيلِ
جَمِيعُهَا يُوجِبُ لِلشَّفِيعِ
لأنَّهَا كَالْحَلِّ لِلْعَقَالِ^(١)
وَلَيْسَ لِالأَعْجَمِ وَاليَتِيمِ
بَلِ المُشَاعِ يَشْفَعَانِ فِيهِ
يَأْخُذُهَا الوَكِيلُ وَالوَلِيُّ

تَأخِيرُهُ مِنَ الصَّوَابِ فَاَنْظَرَا
إِذْ فِيهِ نَقْلُ البَيْعِ فَافْهَمْنَا
لِلْغَيْرِ حَتَّى يُمْنَحَ الشَّفِيعَا
يَنْزِعُهُ مِنْ حِينَ مَا يَطْلُبُهُ
فَلِلشَّرِيكِ شُفْعَةٌ الإِدْرَاكِ
أَعْظَمُهَا الشَّرْكَةُ فِي المُشَاعِ
وَالْمَاءِ فِي البِرِّ لِذَاكَ السَّاقِي
وَالسَّيْلِ إِنْ جَاءَ مِنَ الأمْطَارِ
فَهَذِهِ الشَّرَكَاتُ بِالتَّفْصِيلِ
لَكِنَّهَا تَبْطُلُ بِالتَّضْيِيعِ
تَبْطُلُ إِنْ لَمْ تُطْلَبَنَّ فِي الْحَالِ
مِنْ شُفْعَةٍ قَدْ قِيلَ فِي المَقْسُومِ
وَذَلِكَ التَّخْصِيسُ لَا أَدْرِيهِ
لَهُ كَذَا يَأْخُذُهَا الوَصِيُّ

(١) يقال: «حلَّ العقال» إذا أطلقه.



وَنَخْلَةٌ وَقِيعةٌ^(١) فِي مَالٍ
 لِأَنَّ حَقَّهُ بِذَلِكَ الْجَذَعِ
 لَكِنَّهَا تَشْفَعُ كُلَّ الْمَالِ
 وَالْمَالُ مَهْمَا بِيَعَ بِالْخِيَارِ
 فِيهِ اخْتِلَافٌ قَالَ بَعْضُ يَطْلُبُ
 وَقَالَ بَعْضُ مَا عَلَيْهِ طَلَبُ
 وَقِيلَ إِنْ كَانَ لِذِي الشَّرَاءِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِبَائِعٍ أَوْ لَهُمَا
 وَإِنْ نَقُلُ بِصِحَّةِ الْخِيَارِ
 لِأَنَّهُ يَبْعُ صَحِيحٌ يَجِبُ
 وَإِنْ نَقُلُ بِأَنَّهُ مَوْقُوفٌ
 وَقَدْ مَضَى التَّحْقِيقُ فِي الْخِيَارِ
 وَمُشْتَرٍ ثَلَاثَةَ الْأَمْوَالِ
 وَوَاحِدٌ يَشْفَعُهُ إِنْ سَانَ
 لَيْسَ لَهَا مِنْ شُفْعَةٍ بِحَالٍ
 بِقَلْعِهِ يَزُولُ أَوْ بِالْقَطْعِ
 إِنْ ثَبَّتَ أَضْلًا بِلَا جِدَالٍ
 وَكَانَ فِيهِ شُفْعَةٌ لِجَارٍ
 مِنْ حِينِهِ إِنْ كَانَ فِيهَا يَرْغَبُ
 وَلَا يَرَى الشُّفْعَةَ فِيهِ تَجِبُ
 خِيَارُهُ يُشْفَعُ بِلَا امْتِرَاءٍ
 فَمَا لَهُ مِنْ مَطْلَبٍ قَدْ لَزِمَا
 تَتَّبَعُهُ الشُّفْعَةُ بِاضْطِرَارٍ
 أَنْ يُعْطَى حُكْمَ الْبَيْعِ حِينَ يَجِبُ^(٢)
 جَرَى عَلَى أَحْكَامِهِ التَّوْقِيفُ
 مَعَ بَيَانِ وَجْهِهِ الْمُخْتَارِ
 بِصَفْقَةٍ مِنْ أَحَدِ الرَّجَالِ
 فَهُوَ عَلَى شُفْعَتِهِ يُعَانُ

(١) قوله: «ونخلة وقية» هي في اصطلاح أهل عُمان النخلة التي لصاحبها حق في الأرض ما دامت قائمة فإذا سقطت لم يكن له أن يغرس مكانها شيئاً.

(٢) قوله: «يجب» الأول بمعنى يلزم، والثاني بمعنى يثبت، يقال: وجب البيع إذا ثبت.

يَأْخُذُهَا بِقِيَمَةِ الْعُدُولِ وَمَا عَلَيْهِ أَخْذُ بَاقِي الْقِطْعِ^(١)
 وَأَمَّا الْقِيَاضُ قِيلَ لَيْسَ يُشْفَعُ كَذَلِكَ الْإِقْرَارُ أَيْضًا عَنْ عَوْضٍ
 كَذَلِكَ الْقَضَاءُ فَالْجَمِيعُ وَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ مِنْ رَجَاءٍ^(٢)
 إِنْ كَانَ عَنْ تَبَرُّعٍ قَدْ كَانَا وَالْخُلْفُ فِيمَا بِيَعُ بِالنِّدَاءِ
 وَقِيلَ لَا شَفْعَةَ فِيمَا بَاعَا وَأَوْجَبُوا شَفْعَةَ مَا بَاعَ الْأَبُ
 وَالْفَرْقُ مَا بَيْنَهُمَا قَدْ بَانَا لِلْأَبِ مَالٌ إِبْنِهِ حَلَالٌ
 وَالْإِبْنُ إِنْ بَاعَ لَهُ أَبُوهُ يُوزَعُونَ ثَمَنَ النَّخِيلِ
 لَوْ قِيلَ خُذْ جَمِيعَهَا أَوْ فَدَعْ وَقِيلَ بَيْعٌ وَعَلَيْهِ يُشْفَعُ
 كَذَلِكَ الْإِيصَاءُ عَنْ حَقِّ عَرْضٍ يُدْرِكُ فِيهِ الشُّفْعَةَ الشَّفِيعُ
 فِي صَاحِبِ الْإِعْطَاءِ وَالْإِيصَاءِ ذَلِكَ وَالْحَقُّ لَدَيْهِ بَانَا
 يُشْفَعُ أَوْ لَا جَاءَ فِي الْإِفْتَاءِ عَلَى أَبِيهِ وَحُكِيِّ^(٣) إِجْمَاعًا
 عَلَى ابْنِهِ وَهِيَ عِنْدِي تَجِبُ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِلْ مَكَانًا
 وَلَا كَذَاكَ الْعَكْسُ إِذْ يُنَالُ بَيْعًا رَخِيصًا فَلْيُقَوِّمُوهُ

(١) القطع: جمع قطعة وهي الطائفة من النخل. اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «من رجاء»، أي ليس في العطية ولا في الوصية للشفيع شفعة، إذا كانتا عن تبرع أي عن غير عوض ولا حق، أما إذا كانت العطية عن عوض والوصية عن حق ففي ثبوت الشفعة فيهما قولان.

(٣) قوله: «وحكِي» بالبناء للمفعول. «وإجماعًا» حال وهو واقع موقع المفعول الثاني، وانتصب مكانًا على التمييز.



وَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ ذَاكَ الْمَالَ
وَالْفَضْلُ قِيلَ إِنَّهُ لِلْوَالِدِ
لَأَنَّهُ^(٢) قَدْ جَعَلَ الْمَالَ لَهُ
وَمَا اشْتَرَاهُ الزَّوْجُ مِنْ زَوْجَتِهِ
كَذَاكَ أَيْضًا مَا اشْتَرَتْهُ مِنْهُ
بَيْنَهُمَا عَظِيمُ الْإِتْحَادِ
مِنْ هَاهُنَا لَا يُشْرَطُ الْإِحْرَازُ
وَهَكَذَا فِي الْجُرْحِ لَا قِصَاصُ
وَمَنْ لَهُ الشُّفْعَةُ فِيمَا بَاعَا
كَرْجُلٍ يَبِيعُ مَالَ وَلَدِهِ
فَكَيْفَ يُدْرِكْنَهُ بِالشُّفْعَةِ
كَذَا وَكَيْلٌ بَاعَ مَالًا يَشْفَعُهُ
بَعْدَ ثُبُوتِ الْبَيْعِ يُدْرِكْنَا
لَأَنَّ الشُّفْعَةَ فِيهِ تَجِبُ

بِقِيَمَةِ الْعُدُولِ لَا مَحَالًا^(١)
وَقِيلَ بَلْ لِابْنِهِ الْمُسَاعِدِ
وَأَخَذَ الشَّفِيعُ مِنْهُ مَالَهُ
يُئَيِّسُ الشَّفِيعَ مِنْ شُفْعَتِهِ
كَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلَنَّ عَنْهُ
مَا مِثْلُهُ يُوجَدُ فِي الْعِبَادِ
بَلِ الْعَطَا بَيْنَهُمَا يُجَازُ^(٣)
بَيْنَهُمَا بَلْ يَجِبُ الْخَلَاصُ
بِنَفْسِهِ شُفْعَتَهُ أَضَاعَا
فَهُوَ الَّذِي أَخْرَجَ ذَاكَ مِنْ يَدِهِ
كَذَا وَصِيٌّ بَاعَ لِلْوَصِيَّةِ
وَقِيلَ بَلْ يَشْفَعُهُ وَيَنْفَعُهُ
جَمِيعُهُمْ ذَاكَ وَيَشْفَعُنَا
بَعْدَ ثُبُوتِ الْبَيْعِ وَهُوَ أَقْرَبُ^(٤)

(١) محالاً: بفتح الميم، إذا كان أراد لا محالة؛ فحذف الهاء للوزن، وبضمها إذا كان بمعنى الأمر المستحيل.

(٢) قوله: «لأنه» هذا القول أظهر من كون الفضل للوالد.

(٣) قوله: «بل العطا» يعني أن عطية أحد الزوجين للأخر تثبت بدون إحراز.

(٤) قوله: «وهو أقرب» أي إلى الحق، وهذا هو الصحيح عندي.

إِذْ لَمْ يَكُنْ يُمَكِّنُهُ ابْتِدَاءً
 وَكَوْنُهُ وَاسِطَةً لَا يُسْقِطُ
 وَالْمُشْتَرِيَّ إِنْ نَقَضَ الْمَبِيعَا
 وَذَلِكَ إِنْ يَرُدُّهُ بِعِلَّةٍ
 وَهَكَذَا إِنْ قَطَعَ الْأَسْبَابَا
 أَوْ صَرَّفَ الْمَسْقَى (٣) وَمَا يُشْتَرَكُ
 وَذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا مَا كَانَ
 وَمُشْتَرٍ أَرْضًا بَنَاهَا مَسْجِدًا
 لِأَنَّهَا لِلَّهِ صَارَتْ وَيَرَى
 وَرَبُّنَا الْغَنِيُّ وَالْعَبْدُ إِلَى
 وَإِنْ يَكُنْ لِنَخْلَةٍ قَدْ قَطَعَا
 وَيَأْخُذَنَّ الْجِذْعَ ثُمَّ الْمَوْضِعَا

أَنْ يَجْعَلَنَّ لِنَفْسِهِ الشَّرَاءَ
 حَقًّا لَهُ فِي أَخْذِهِ يَنْبَسِطُ
 قَبْلَ تَشْفَعٍ (١) فَلَا شَفِيعَا
 أَوْ أَنَّهُ يُقِيلُهُ ذُو الصَّفْقَةِ
 وَصَرَّفَ الدَّرُوبَ (٢) وَالْأَبْوَابَا
 فِيهِ فَمَا الشُّفْعَةُ فِيهِ تُدْرِكُ
 مِنْ قَبْلِ أَخْذِهَا فَعِ الْبَيَانَا
 فَلَيْسَ فِيهَا شُفْعَةٌ لِمَنْ بَدَا
 بَعْضُهُمْ ثُبُوتَهَا مُعْتَبَرَا
 ذَلِكَ مُحْتَاجٌ فَلَا يُعْطَلَا
 فَلِلشَّفِيعِ بَعْدَهَا أَنْ يَشْفَعَا
 وَقِيَمَةُ التُّفْصَانِ حِينَ شَفَعَا

(١) قوله: «قَبْلَ تَشْفَعٍ» التشفع مصدر تشفع مُشَدِّدًا أي طلب الشفعة أو الشفاعة، والمعنى أن المشتري إذا نقض البيع بوجه يوجب له نقضه؛ كغبن أو جهالة قبل أن يأخذ الشفيع شفيعته أو قبل أن يحكم له بها الحاكم فلا شفعة له؛ لأنها فُرِعَ على ثبوت البيع، وقوله: «فلا شفيعًا» أي لا شفعة أو أنه أراد فلا شفيعًا يدرك فيه الشفعة، فيكون اسم لا النافية مطولًا كَلَا طَالعًا جِبَلًا.

(٢) قوله: «الدروب» جمع درب وهي الطريق قال امرؤ القيس:

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ وَأَيَّقَنَ أَنَا لِأَحِقُونَ بِقَيْصَرَا

(٣) والمسقى: كالمرمى موضع مسلك الماء، وهو الساقية، والمراد أن المشتري إذا قطع هذه الأسباب قبل أن يأخذ الشفيع شفيعته فلا شفعة، هكذا جاء عنه ﷺ.



وَالْبَيْعُ مَهْمَا كَانَ فَاسِدًا فَلَا
لَأَنَّهَا فَرْعٌ عَلَى صِحَّتِهِ
لَا تُورَثُ^(١) الشُّفْعَةُ مِمَّنْ مَاتَا
فَإِنَّهُ بِنَفْسِ ذَاكَ الطَّلَبِ
فَذَلِكَ الْمَوْرُوثُ مَالًا لَا سِوَى
وَفِي شَفِيعٍ خَلْفَ بَحْرِ غَابَا
قَدْ قِيلَ فِي الْمَقْسُومِ بِالْإِجْمَاعِ
وَإِنْ يَكُنْ يَوْمًا لِعَزْوٍ قَدْ خَرَجَ
وَذَلِكَ التَّخْصِصُ لَا أَرَاهُ
لَأَنَّ الْمَطِيعُ فِي الْأَمْوَالِ
فَلَا الْمَطِيعُ يُعْطَى^(**) فَوْقَ حَقِّهِ
فَلَسْتُ أَدْرِي الْوَجْهَ فِيمَا ذُكِرَا
يُوجِبُ شُفْعَةً لِمَنْ تَعَجَّلَا
فَيَنْفُسُ الْمَبِيعُ مَعَ شُفْعَتِهِ
إِلَّا إِذَا طَالَ ثَمَّ فَاتَا
قَدْ اسْتَحَقَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِبِ
فَلَمْ يَكُ الْوَارِثُ شُفْعَةً حَوَى
لَا يُدْرِكُ الشُّفْعَةَ مَهْمَا آبَا
لَكِنَّهُ يُدْرِكُ فِي الْمَشَاعِ
أَدْرَكَهَا طُرًّا كَذَاكَ إِنْ لِحَجَّ
إِلَّا إِيَالَةً^(٢) لِمَنْ رَأَهُ
وَالْعَاصِي^(*) سَيِّانٍ بِكُلِّ حَالٍ
وَلَا سِوَاهُ دُونَ مُسْتَحَقِّهِ
إِلَّا إِيَالَةً لِمَنْ قَدْ نَظَرَا

(١) قوله: «لا تورث» يريد أنه إذا مات الشفيع قبل طلب الشفعة؛ فلا شفعة لوارثه من بعده إلا إذا طلبها قبل موته، فمات قبل أن يُحكَمَ له بها، وفيها قول آخر: وهو أنها تورث ويكون وارثه مثله إذا لم يصح أنه تركها عن طيبة نفس، والقول الأول قول الأكثر، وهو الأظهر.

(٢) قوله: «إلا إيالة» أي إلا نظر مصلحة، فالإيالة في اصطلاح المشاركة هي النظر في الأمر الذي يُرجَّحُه جانب المصلحة، وتؤيده السياسة الشرعية.

(*) يستقيم البيت بحذف الياء في القراءة. (إسماعيل)

(**) يستقيم البيت بحذف الألف في القراءة. (إسماعيل)

وَلَيْسَ فِيْمَا بَاعَهُ الْحُكَّامُ
 وَهَكَذَا بَيْعُ الْوَصِيِّ أَيْضًا
 لِأَنَّهُمْ يُبَالِغُونَ يَوْمًا
 فِي طَلَبِ الْمَزِيدِ فَالْقَائِلُ لَمْ
 وَلَا أَرَى الْقَوْلَ بِأَنْ يُشَفَّعَا
 فَهُوَ كَمَثَلِ مَا يُبَاعُ بِالنِّدَاءِ
 وَالْخُلْفُ فِي الْعُرُوضِ (٣) هَلْ يُسْتَشْفَعُ
 وَقِيلَ بَلْ يُشَفَّعُ إِلَّا الدَّرَهَمَا
 وَالشُّفَعَاءُ أَيُّهُمْ قَدْ سَبَقَا
 وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُقَاسِمَنَا
 وَإِنْ يَكُنْ لِغَيْرِهِ قَدْ طَلَبَا
 لِأَنَّ ذَاكَ الْغَيْرَ لَيْسَ يَسْتَحِقُّ
 لِدَيْنِ مَيْتِ شُفْعَةٍ تُقَامُ
 لَيْسَ بِهِ مِنْ شُفْعَةٍ فَتُمْضَى
 فِي بَيْعِهِ نِدَاءُهُ وَالسَّوْمَا (١)
 أَعْلَمَ بِهَذَا الْبَيْعِ يُدْخَلُ التُّهْمُ (٢)
 مُسْتَبَعْدًا لِمَنْ دَرَاهُ وَوَعَى
 وَالْخُلْفُ فِيهِ قَدْ مَضَى مُقَيَّدًا
 وَالْحَيَوَانُ قِيلَ لَيْسَ يُشَفَّعُ
 وَنَحْوُهُ الْمَضْرُوبُ طَرًّا فَاعْلَمَا
 لِأَخْذِهَا فَازَ بِهَا وَأَنْطَلَقَا
 سِوَاهُ مِمَّنْ كَانَ يُشَفَّعْنَا
 شُفْعَتُهُ فَلِلْهَالِكِ ارْتَكَبَا
 لِنَزْعِهَا مِنْ مُشْتَرِيهَا فَيَحِقُّ (٤)

(١) «نداءه والسوما» منصوبان على التوسع على حد قوله: كما عَسَلَ الطريق الثعلب، أو هما منصوبان على نزع الخافض.

(٢) قوله: «يدخل التُّهْمُ» يجوز بناؤه على الفاعل أي يدخل هو في الأمر الذي يتهم فيه؛ فيكون بفتح أوله، ويجوز أن يكون بضم أوله من أدخل أي يدخل نفسه في أمر التهمة.

(٣) قوله: «والخُلْفُ في العُرُوضِ» العُرُوض بضم العين اسم يطلق على الممتلكات المنتقلة، وما كان غير منتقل منها كالبيوت والنخيل والأروض فهي الأصول، هكذا في اصطلاح الفقهاء. «ويُسْتَشْفَعُ» بالبناء للمجهول أي هل يحكم فيها بالشفعة، في ذلك قولان.

(٤) قوله: «فيحق» أي فيحق له أخذها.



فَأَخَذَهَا بِذَا الطَّرِيقِ غَضِبُ
فَلَيْسَ تَخْفَى عَنْهُ قَطُّ خَافِيَهُ
وَلَيْسَ لِلْمَرِيضِ يَطْلُبُنَا
لَأَنَّهَا مِثْلُ الشَّرَاءِ حَتْمًا
وَعِنْدَ الإِخْتِيَارِ لَا يُمَهَّلُ
لَأَنَّهُ دَرَى بِهَا وَتَرَكَهَا
وَأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى الإِضْرَارِ
وَطَالِبُ الشُّفْعَةِ مَهْمًا لَقِيَا
أَنْكَرَهُ الْبَيْعَ وَلَمْ يُقِرَّا
فَإِنَّهُ يُدْرِكُهَا مَتَى عَلِمَ
وَإِنْ يَكُنْ عَارِضَهُ النَّسِيَانُ
وَلِلشَّفِيعِ جَائِزٌ أَنْ يَسْأَلَا
وَهَكَذَا فِي بَيْتِهِ يَسْتَأْذِنُ
وَهَكَذَا جَاءَ عَنِ الرَّبِيعِ

وَذَاكَ أَمْرٌ يَعْلَمَنُهُ الرَّبُّ
فَرَأَى البَاطِنَ كَالْعَلَانِيَةِ
شُفْعَتُهُ حَتَّى يُعَافَيْنَا
وَهُوَ مِنَ الْمَرِيضِ لَمْ يَتِمَّا
فَإِنْ تَوَانَى بِإِخْتِيَارٍ تَبْطُلُ
وَلَوْ يَشَا شُفْعَتَهُ لَأَذْرَكَهَا
وَالضُّرُّ لِلْمُبْتَاعِ وَهُوَ الشَّارِي
مَنْ كَانَ بِالْبَيْعِ لَهَا مُشْتَرِيَا
وَأَنَّهُ عَنِ أَخْذِهَا قَدْ فَرَا
بِذَلِكَ الْبَيْعِ الَّذِي عَنْهُ كُتِمَ
عَنِ أَخْذِهَا وَابْتِئَانُ الْبُطْلَانُ
عَنْ مُشْتَرِي شُفْعَتِهِ قَالَ الأَلْيُ (١)
وَهُوَ مِنَ الْبُطْلَانِ فِيهَا يَأْمَنُ
تُعَلِّمُ (٢) * الأَلْفَاظُ لِلشَّفِيعِ

(١) قوله: «قال الألي» أي قال الذين علموا، فالألي اسم موصول بمعنى الذين، وقد حذف الصلة لضيق النظم مع العلم بها فلا ضير، أو أنه أراد الألي الذين سبقوا.

(٢) قوله: «تعلم» مصدر تعلم يعني أن هذه الأمور؛ وهي الاستئذان في البيت، وسؤاله عن المشتري، والتماس من يعلمه اللفظ الذي ينتزع به الشفعة، لا تفوته شفيعته، بل هي من الأمور التي تؤكد طلب الشفعة.

(*) وقلت: ويجوز أن يكون فعلا مبنيا لما لم يسم فاعله، والألفاظ نائب فاعل، وهو واضح. (إسماعيل)

كَيْفَ يَقُولُ إِنْ أَرَادَ النَّزْعَا
 وَمَا عَدَا هَذَا مِنَ الْكَلَامِ
 وَالرَّدُّ لِلسَّلَامِ لَيْسَ يُبْطَلُ
 وَلَا أَقُولُ قَطُّ يُبْطَلَنَّهَا
 قَوْلُ الشَّفِيعِ أَنَّهُ قَدْ طَلَبَا
 لَكِنْ عَلَيْهِ تَلَزُمُ الْيَمِينِ
 وَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ كُلَّ الثَّمَرَةِ
 وَقِيلَ مَا خَسَّرَهُ وَمَا أَخَذَ
 لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ مَالَهُ وَمَا
 وَكَوْنُهُ لِلثَّانِي قَدْ تَنَقَّلَا
 إِذْ كَانَ قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ حِلًّا
 كَيْفَ يُحَرِّمُنْ عَلَيْهِ الطَّلَبُ
 وَالْأَوْلُونَ نَظَرُوا لِلْأَصْلِ
 وَالْوَقْفُ لِلتَّعْلِيمِ لَيْسَ مَنَعًا
 يُبْطَلُهَا قَدْ قِيلَ كَالسَّلَامِ
 لِفَرَضِهِ وَالْإِبْتِدَاءُ مُتَّفَعٌ
 فَسَلَّمَنْ إِنْ شِئْتَ وَاطْلُبَنَّهَا
 شَفَعْتَهُ يُقْبَلُ لَوْ شَارِ أَبِي (١)
 إِنْ شَاءَهَا وَأَنَّهُ أَمِينٌ
 وَيَدْفَعُنُ لِلشَّارِي مَا قَدْ خَسَّرَهُ (٢)
 فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ وَنَفَذَ
 أَغْلَهُ لَهُ وَمَا قَدْ غَرِمَا
 لَا يَمْنَعُنْ عَلَيْهِ مَا قَدْ حُلَّلَا
 كَذَاكَ لَوْ لَمْ يَطْلُبْنَهُ أَضَلَّا (٣)
 مَا قَدْ مَضَى وَهُوَ حَلَالٌ طَيِّبٌ
 لِأَنَّ ذَاكَ الْبَيْعَ أَصْلُ النَّقْلِ

(١) أبي: أي امتنع، أو هنا بمعنى أنكر طلب الشفيع، بأن قال: لم تطلبها مع العلم بها، فالقول في ذلك قول الشفيع مع يمينه.

(٢) قوله: «خَسَّرَهُ»، أي: غَرِمَهُ.

(٣) قوله: «لو لم يطلبنه» الضمير للانتقال، والمعنى أن المال كان للمشتري قبل الانتقال بالشفعة وكذلك يكون له لو لم يطلب الشفيع نقله إليه بالشفعة، فكيف يحرم عليه غلة ماله حينما كان ملكًا له. اهـ. (المصنف)



مَا نَالَهُ الشَّفِيعُ إِلَّا بَعْدَمَا
 بِهِ يَصِيرُ الْمَالُ لِلشَّفِيعِ
 كَأَنَّمَا الشَّارِي شَرَى لِنَفْسِهِ
 فَإِنْ أَتَى الشَّفِيعُ يَوْمًا أَخَذَا
 وَإِنْ أَبَى أَوْ أَبْطَلَ التَّشْفِيعَا
 لَكِنْ أَرَى الشُّفْعَةَ شَيْئًا غَيْرَ مَا
 فَالْمُشْتَرِي يَأْخُذُهُ بِالْعَقْدِ
 فَالْعَقْدُ غَيْرُ النَّزْعِ فَاعْلَمْنَا
 بِيَعِ فَذَاكَ الْبَيْعُ أَضْلُ عُلْمًا
 مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ أَخَا تَشْفِيعِ
 أَوْ لِلشَّفِيعِ إِنْ أَتَى بِفَلْسِهِ
 مَا قَدْ شَرَى وَمَا عَلَيْهِ اسْتَحْوَذَا
 فَالْمُشْتَرِي يَحْوِزُهُ جَمِيعَا
 كَانَ مِنَ الْبَيْعِ لَهُ تَقَدَّمَا
 وَلِلشَّفِيعِ نَزْعُهُ مِنْ بَعْدِ^(١)
 مِنْ هَاهُنَا قُمْتُ أُفْرَقْنَا

(١) قوله: «من بعد» بالجر على نية إضافتها أي من بعد ذلك على حد قوله:
 وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ
 أي من قبل ذلك.

كتاب المضاربة

وَهِيَ أَنْ يَسْتَسْلِمَ الْمُضَارِبُ
 بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ يُعَيَّنُ
 جَوَازُهَا يَكُونُ بِالنُّقُودِ
 وَفِي الْعُرُوضِ لَا تَجُوزُ حَتَّمَا
 يُسَمِّينَ دَافِعَهَا لِلثَّمَنِ
 لِأَنَّ مَنْ يَمْنَعُهَا لِلجَهْلِ
 وَذَلِكَ التَّبِينُ يَنْفِيْنَا
 لَوْ كَانَ دَفَعَهَا مِنَ الرَّبَا لَمَا
 وَحَيْثُ كَانَ الْمَنْعُ لِلجَهَالَةِ
 وَرِبْحُ جُزْءٍ مِنْهُ مَهْمَا سُمِّيَ
 لِأَنَّ ذَلِكَ الْجُزْءَ وَهُوَ الْبَاقِي
 فَكَانَ قَرْضًا جَرَّ نَفْعًا فَمَنْعُ
 وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ تُقَسَّمَا
 وَأَجْمَعُوا أَنْ لَيْسَ مِنْ خُسْرَانٍ
 مَا لَا بِهِ لِغَيْرِهِ يُضَارِبُ
 كَرُبْعٍ أَوْ حُمْسٍ يُبَيِّنُ
 وَغَيْرَهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ
 إِلَّا مَقَالًا شَدَّ إِذْ تُسَمَّى
 وَالرَّبْحُ^(١) فِيمَا زَادَ بَعْدَ فَافْطَنُ
 بِقَدَرِ الْمَأْخُودِ عِنْدَ الْفِعْلِ
 وَقِيَمَةَ السَّلْعَةِ يُظْهِرْنَا
 جَوَازَهُ بِذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
 جَوَازَهُ بَعْضُ بَهْدِي الْحَالَةِ
 فَإِنَّهُ مُنْتَقِضٌ فِي الْحُكْمِ
 يَكُونُ كَالْقَرْضِ عَلَى الْأَعْنَاقِ
 وَهُوَ خِلَافُ حُكْمِهِ الَّذِي شَرَعُ
 بَيْنَ أَمَانَةٍ وَمَا قَدْ غُرِمَا
 عَلَيْهِ^(٢) قَدْ قِيلَ بِلَا نُكْرَانٍ

(١) قوله: «والربح» يجوز عطفه على الثمن، ويجوز رفعه على الاستئناف.

(٢) قوله: «عليه» أي على المضارب.



وَلَا ضَمَانَ إِنْ يَكُنْ قَدْ سَلِمَا
وَإِنْ يَكُنْ يَوْمًا بِهِ تَعَدَّى
وَلَا لَهُ رِبْحٌ مَعَ الضَّيَاعِ
وَالرَّبْحُ مِنْ بَعْدِ تَمَامِ الْمَالِ
وَالأَجْرُ لِلْمَالِ يُقَالُ وَالْكَرَا
إِلَّا الَّذِي يَعْمَلُهُ الْمُضَارِبُ
إِذْ أَجْرُهُ الرَّبْحُ الَّذِي قَدْ حَصَلَهُ
وَجَائِزٌ يَشْرَطُ رَبُّ الْمَالِ
يَتَجَرُّ فِي نَوْعٍ لَهُ قَدْ عَيَّنَهُ
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْخِلَافُ
وَأَنَّهُ يَضْمَنُ إِنْ تَعَدَّى
وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُضَارِبُ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ رَبُّ الْمَالِ
لِأَنَّمَا الْأَوَّلُ فِيهِ عَامِلٌ
فَيَبْطُلُ الْقِرَاضُ^(٢) فِيمَا أَخَذَا

مِنَ التَّعَدِّي قَالَهُ مَنْ عَلِمَا
فَفِي الضَّمَانِ عِنْدَنَا تَرَدَّى
حَتَّى يَتِمَّ الْمَالُ بِاجْتِمَاعِ
بَيْنَهُمَا يُقَسَّمُ بِالْكَمَالِ
مِنْهُ كَذَاكَ كُلُّ مَا قَدْ خُسِّرَا
فَلَا لَهُ أَجْرٌ بِهِ يُطَالِبُ
مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرَنَّ فَلَيْسَ لَهُ
عَلَى الَّذِي ضَارَبَ بِالْأَمْوَالِ
أَوْ بِلَدٍ مَعْرُوفَةٍ قَدْ بَيَّنَّهُ
لِشَرْطِهِ وَمَا بِهِ اخْتِلَافُ
أَمْرَ الَّذِي لِمَالِهِ قَدْ عَدَا^(١)
مِمَّا بِهِ فِي يَدِهِ يُضَارِبُ
لَا يَشْتَرِي مِنْهُ بِلَا جِدَالِ
وَالثَّانِي أَخَذَ مَالَهُ يُحَاوِلُ
لَوْ كَانَ لِلْقِيَمَةِ يَوْمًا أَنْفَذَا

(١) قوله: «عدا» أي نقد، والمراد به صاحب المال.

(٢) قوله: «القراض» أي المضاربة.

وَقِيلَ فِي الْوَجْهَيْنِ بِاخْتِلَافِ
 مُضَارِبٍ بِمَالِهِ قَدْ خَلَطَا
 وَهَكَذَا إِنْ رَكِبَ الْبَحْرَ بِهِ
 فَإِنَّهُ يَضْمَنُ عِنْدَ بَعْضِ
 وَقَالَ قَوْمٌ تَنْظُرُ الْأَحْوَالَ
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يُجْرَ فِيهِ شَرْطٌ
 وَجَائِزٌ يُقِيلُ^(٢) مَنْ يُبَايِعُ
 لِأَنَّهُ يَنْظُرُ مِنْهُ الْأَوْفَرَ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ تَجَرَ الْمُضَارِبُ
 ضَمَانٌ مَا ضَاعَ عَلَيْهِ لَزِمَا
 لِأَنَّهُ بِمَوْتِهِ قَدْ انْفَسَخَ
 فَهُوَ يَكُونُ مُخْطِئًا فِي الْمَالِ
 وَهَكَذَا فِي الشَّرَكَاءِ يَجْرِي
 وَذَلِكَ فِي الْأَثَارِ غَيْرُ خَافٍ
 ضَمَّنَهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ أَسْقَطَا
 مُضَارِبًا بِغَيْرِ أَمْرِ رَبِّهِ
 وَالْبَعْضُ بِالنَّجَاةِ فِيهِ يَقْضِي
 وَيُجْرَى فِيمَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ
 فَالشَّرْطُ لَا يُلْغَى إِذَا يُخْطُ^(١)
 وَحَطُّ شَيْءٍ عَنْهُ أَيْضًا وَاسِعٌ
 لِرَبِّهِ وَنَفْسِهِ فِيمَا طَرَا
 مِنْ بَعْدِ مَوْتِ مَنْ لَهُ يُضَارِبُ
 لَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَوْتِهِ قَدْ عَلِمَا
 فَلَا تَعْجُبْ هُنَا لِمَنْ رَسَخَ
 وَالْجَهْلُ مِنْ جُمْلَةِ هَذَا الْحَالِ
 إِنْ مَاتَ وَالشَّرِيكَ لَمَّا يَدْرِي^(٣)

(١) قوله: «يخط» أي يشرط ويكتب.

(٢) قوله: «يقيل» أي أنه يجوز للمضارب أن يقيل من يشتري منه شيئاً من مال المضاربة إذا جاء نادماً، كما يجوز له أن يحط عنه شيئاً من الثمن إذا رأى في ذلك صلاحاً؛ لأن عليه أن يراعي المصلحة في ذلك.

(٣) قوله: «لَمَّا يدري» أي لم يدر، والمراد أن الشريك المأذون له في التصرف إذا مات شريكه ولم يعلم بموته فما أتلفه من نصيبه بإذنه من بعد موته فإنه يضمنه، وهكذا الوكيل فهو من الخطأ في المال، والخطأ في المال يوجب الضمان على المخطيء فيه، والله أعلم.



كَذَلِكَ الْوَكِيلُ إِذْ جَمِيعُ مَا
 وَمُشْتَرٍ شَيْئًا بغيرِ نَقْدٍ
 فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ^(١) مُرَابِحَهُ
 بِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِالنَّاسِي^(٢)
 وَلَا يَبِيعُ الثَّوْبَ بَعْدَ اللَّبْسِ
 وَذَلِكَ أَنْ يُخْبِرَ مَنْ يَبِيعُ
 كَذَلِكَ الْخَادِمِ^(٣) بَعْدَ الْعَمَلِ
 وَالْعَمَلُ الْقَلِيلُ لَا يَعْيبُ
 وَإِنْ يَكُنْ أَخْرَجَ مِنْهُ شَعْرًا^(٤)
 وَكُلُّ مَا أَنْفَقَهُ مِنَ الْكِرَا
 يَقُولُ قَدْ قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا
 ذَكَرْتُهُ بِالْمَوْتِ قَدْ تَهَدَّمَا
 نَسِيئَةً مِنْ أَمَةٍ أَوْ عَبْدٍ
 حَتَّى يَقُولَ لِلَّذِي قَدْ رَابِحَهُ
 وَبَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ مَا مِنْ بَاسٍ
 حَتَّى يُزِيلَ مَا بِهِ مِنْ لَبْسٍ
 لَهُ كَذَا قَالَ بِهِ الرَّبِيعُ
 وَنَحْوُهُ مِنْ نَاقَةٍ وَجَمَلٍ
 وَهُوَ الَّذِي الْقَلْبُ بِهِ يَطِيبُ
 فَلْيُخْبِرِ الشَّارِي بِهِ لِيَشْعُرَا
 وَغَيْرِهِ يَحْسِبُهُ فِيمَا اشْتَرَى
 وَإِنْ يَكُنْ عَرَاهُ مِنْ بَعْدِ أَدَى

(١) قوله: «فلا يجوز بيعه... إلخ» يعني أن ما اشتراه بالنسيئة فليس له أن يبيعه مرابحة بالنقد إلا إذا أخبر المشتري بذلك، لأن بيع النسيئة يكون بثمن أكثر من بيع النقد في العادة، فلذلك يجب عليه إعلام المشتري به نفيًا للخداع.

(٢) أي بالنسيئة.

(٣) قوله: «كذلك الخادم... إلخ» يعني أن هذه الأشياء المذكورة ليس له أن يبيعه مرابحة إلا بعد إعلام المشتري بأنه قد لبس هذا الثوب، أو استعمل هذا العبد أو هذه الدابة إلا ما كان من العمل القليل الذي لا يستحق قيمة في العادة.

(٤) وقوله: «أخرج منه شعرا» أي من الحيوان؛ كشعر وصوف ووبر، مما يكون له قيمة، وهذا كله في بيع المرابحة، وذلك بأن يقول للمشتري قد اشتريته بعشرة دراهم فأربحني درهمين، فإن كان قد استفاد منه شيئًا مما تكون له قيمة فعليه أن يخبره به، والله أعلم.



كَعَوْرٍ وَعَرَجٍ وَمَرْضٍ
يَقُولُ قَدْ أَخَذْتُهُ صَحِيحًا
وَهَذِهِ الْأُمُورُ فِي الْمُرَابَحَةِ
وَهِيَ التَّرَاضِي بَيْنَ الْبَيْعَيْنِ
أَمَّا الْمُرَابَحَاتُ أَنْ يَتَّفَقَا
يُخْبِرُهُ بِمَا عَلَيْهِ قَامَا
فِيحْرُمُ الْكِثْمَانُ حِينَ كَانَا
فِيخْبِرُ الشَّارِي إِذَا بِهِ رَضِي
فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فَقَدْ أُبِيحَا
وَعَيْرُهَا يَجْرِي عَلَى الْمُصَالِحَةِ
فِي زَيْنِهِ إِنْ كَانَ أَوْ فِي الشَّيْنِ
عَلَى زِيَادَةٍ عَلَى مَا أَنْفَقَا
وَيَأْخُذُ الزَّائِدَ رِبْحًا رَامَا
خِيَانَةً إِلَّا إِذَا أَبَانَا^(١)

(١) أي أظهر.



كتاب السلف

وَالسَّلْفُ الْمَعْرُوفُ يَوْمًا بِالسَّلْمِ
يَأْخُذُهَا لِيُدْفَعَ الْعُرُوضَا
أَقْلُهُ ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ
وَلَيْسَ لِلْبُعِيدِ مِنْهُ حَدٌّ
وَقَبْلَ أَنْ يَتِمَّ ذَاكَ الْأَجْلُ
وَإِنْ تَرَاضِيَا فَلَا يَصِحُّ
إِلَّا إِذَا أَجْزَاهُ مَا قَدْ دَفَعَا^(٢)
وَهِيَ الدَّرَاهِمُ الَّتِي قَدْ سَلَّمَا
وَهَلْ لَهُ بِأَنْ يُؤَلِّيَهُ^(٣) فَتَى
وَهَكَذَا الْخِلَافُ فِي التَّوَلِيَةِ
وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ الصَّرْفِ
وَالْأَصْلُ عَنِ أَبِي الْحَوَارِيِّ^(٤) قَدْ ذَكَرَ

دَفْعُ دَرَاهِمٍ لِمَنْ قَدْ اسْتَلَمَ
لَأَجْلِ صَيَّرَهُ مَفْرُوضًا^(١)
مَعَ لِيَالِيهَا عَلَى التَّمَامِ
مَا دَامَ يُحْصَى حِينَ مَا يُعَدُّ
فَقَبْضُهُ الْبَاطِلُ لَا يُحَلِّلُ
ذَاكَ وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الصُّلْحُ
فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يُمْنَعَا
فَدَفَعَهَا لَهُ يَجُوزُ فَاعْلَمَا
مِنْ قَبْلِهِ فَالْخُلْفُ فِيهِ قَدْ أَتَى
مِنْ قَبْلِ قَبْضِهِ وَبَعْدَ الْمُدَّةِ
فَسَلْفُ الْعُرُوضِ لَيْسَ يَكْفِي
فِي سَلْفِ الصُّوفِ بِحَبِّ وَشَعْرٍ

(١) قوله: «مفروضاً» أي محدوداً.

(٢) قوله: «ما قد دفعاً» أي الدراهم التي دفعها عند عقد السلف.

(٣) قوله: «بأن يؤليه فتى» يإهمال أن على العمل ضرورة، أو على لغة من يهملها، ومعنى يؤليه يحيله والتولية هي الحوالة وقوله: «من قبله» أي من قبل تمام أجل السلف.

(٤) قوله: «عن أبي الحواري» هو الشيخ العلامة الشهير محمد بن الحواري القُرِّي كان ضريب البصر ولد ببتونف وانتقل إلى نزوى وكان شيخه العلامة نبهان بن عثمان، وهما من علماء القرن الرابع ولأبي الحواري هذا الجامع المشهور بجامع أبي الحواري، وهو ممن زادوا على جامع ابن جعفر - رحمه الله وغفر له وجزاه عن المسلمين خيراً - .

وَهُوَ مِنَ الْعُرُوضِ لَا مَحَالَهٖ
 وَبَعْضُهُمْ يَشْتَرِطَنَّ الْوَزْنَ
 وَبَعْضُهُمْ يُرَخِّصَنَّ فِيهِ
 وَالْخُلْفُ فِي غَيْرِ الْقُرُوشِ ^(١) عَانِي
 وَذَٰكَ فِي الدَّرَاهِمِ الْمَعْدُودَةِ
 تَزِيدُ مَرَّةً وَتَنْقُصُنَا
 وَالرَّهْنُ فِيهِ يُبْطِلُنَّهُ فَلَا
 فَلَيْسَ بِالْكَفِيلِ فِيهِ بَأْسُ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَرَطَ الْكِرَاءَ
 وَهَكَذَا إِنْ شَرَطُوا قَبْضَ السَّلْفِ
 وَالصَّائِغِي ^(٢) بِنَقْضِهِ يَقُولُ
 وَقَبْضُهُ مِنْ حَيْثُ مَا قَدْ عَقِدَا
 لَكِنِّي يُعْجِبُنِي الْإِرْسَالُ
 وَالضَّرُّ وَالْإِضْرَارُ مَرْفُوعٌ فَإِنْ
 وَيَبْطَلُنْ إِنْ عَيَّنُوا مَكْيَالًا

أَجَازَهُ الشَّيْخُ بِهَيْدِي الْحَالِهٖ
 فِي النَّقْدِ إِنْ أَسْلَفْتَهُ أَفْهَمْنَا
 وَعَدُّهَا عِنْدَهُمْ يَكْفِيهِ
 لِأَنَّهَا مَضْبُوطَةٌ الْوِزَانِ
 إِذْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُمْ مَحْدُودَةً
 مِنْ هَاهُنَا قَدْ قِيلَ تُوزَنُنَا
 تَسْتَرْهِنَنَّ وَإِنْ تَشَا فَاسْتَكْفَلَا
 قِيلَ وَقَدْ أَجْمَعَ فِيهِ النَّاسُ
 لِبَلَدٍ صَيَّرَهُ هَبَاءً
 مِنْ مَوْضِعٍ فِيهِ الْفَسَادُ يُخْتَلَفُ
 لِأَنَّهُ شَرَطُ بِهِ مَعْلُولٌ
 أَعْجَبَهُ فِيمَا يَرَى إِنْ بَعْدَا
 يَقْبِضُهُ مِنْ حَيْثُ ^(٣) مَا يُنَالُ
 أَرَادَ أَنْ يَضُرَّهُ فَلْيُئْمِنَنَّ
 لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُرَاوَا

(١) قوله: «القروش» يعني الريالات المعروفة الآن بـعثمان.

(٢) الصائغي: هو العلامة سالم بن سعيد المنحي، صاحب الأرجوزة التي هي الأصل لهذا الجوهري، فهو يشير إليه مرة بالصائغي ومرة بالأصل.

(٣) في نسخة «حين».



فَيَذْهَبْنَ بِسَرَقٍ أَوْ حَرَقٍ لَكِنْ يُعَيِّنُونَ كَيْلًا عَلِمَا وَهَكَذَا الْوِزَانَ فَافْهَمْنَا وَمَنْ يَكُنْ بِالْكَيْلِ (١) يَوْمًا أَسْلَفًا وَهَكَذَا الْعَكْسُ وَلَيْسَ يَقْبِضُ وَإِنْ يَكُنْ تَمْرًا وَحَبًّا سَلَفًا فَتَنْجُلُ مَحْبُوبٍ يُبْطَلْنَا وَلَا يَجُوزُ فِي الْأَصُولِ السَّلْفُ وَفِي الْعُرُوضِ جَائِزٌ وَيُخْتَلَفُ وَجَائِزٌ فِي اللَّحْمِ وَالْحَيْتَانِ وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا عِنْدَ الْوَفَا وَهَاهُنَا مَسْأَلَةٌ لَا أَدْرِي (٢)

فَذَاكَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ بَقِي كَقَوْلِهِمْ مِكْيَالٌ نَزَوَى فَاعْلَمَا فَالْكُلُّ وَاجِبٌ يُبَيِّنَانَا لَا يَأْخُذُنْ بِالْوِزَنِ عَنْهُ فَاعْرِفَا إِلَّا بِكَيْلٍ أَوْ بِوِزَنِ يَعْضُ وَلَمْ يَكُنْ لِكُلِّ صِنْفٍ عَرَفَا مَا لَمْ يَكُنْ لِيَذَا يُمَيِّزَنَا وَفِيهِ إِجْمَاعٌ وَلَا يُخْتَلَفُ فِي الْحَيَوَانِ لَوْ بِسِنِّهِ وَصِفِ وَالسَّمْنِ وَالْأَقْطِ مَعَ الْأَلْبَانِ أَنْ يَأْخُذَنَّ غَيْرَ مَا قَدْ سَلَفَا مَا أَصْلَهَا فِي النَّظْمِ جَاءَتْ تَجْرِي

(١) قوله: «ومن يكن بالكيل... إلخ» يعني أن السلف إنما يكون على ما عقده فإن أسلفه على كيل معلوم فلا يأخذه بالوزن، وهكذا العكس، وعندني أنه إذا ضبطوا وزن المكيال من الحب أو التمر ثم وزنوا الباقي على حساب وزان المكيال فلا يضيق ذلك، ولعل ذلك يكون أضبط من الكيل في الاعتبار.

(٢) قوله: «وهاهنا مسألة... إلخ»، لا غرو إذا لم يعرف المؤلف نور الدين رحمه الله تعالى الفرق بين الذرة الحمراء والبيضاء؛ لأنه نشأ بأرض الباطنة، ثم قضى أكثر عمره ببلاد الشرقية من عُمان حيث لا تزرع الذرة، وإلا فعند من يزرعها من أهل عُمان فرق واضح، فالبيضاء عندهم أعز وأغلا من الحمراء، والقاعدة في السلف أن لا يأخذ الأعلى عن الأدنى، والله أعلم.



فَإِنْ يَكُنْ قَدْ سَلَّفَ الْحَمْرَاءَ
وَيَأْخُذُ الْحَمْرَاءَ عَنِ الْبَيْضَاءِ
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ
إِلَّا إِذَا مَا شَاءَ رَأْسَ مَالِهِ
مِنْ ذُرَّةٍ لَا يَأْخُذُ الْبَيْضَاءَ
وَالْكُلُّ عِنْدَنَا عَلَى سَوَاءٍ
يَقْبِضُهُ وَلَوْ عَلَى مَنْ يُسَلِّفُنْ
يَدْفَعُهُ لَهُ عَلَى كَمَالِهِ



كتاب الديون

وَالدَّيْنُ حَقٌّ صَارَ فِي ذِمَّةِ مَنْ
يَكُونُ بِالْقَرْضِ وَبِالْبَيْعِ مَعَا
وَكُلُّهُ دَيْنٌ وَيَلْزَمُنَا
وَإِنْ يُوجَّبُ مَعَ تَمَامِ الْأَجْلِ
يَأْخُذُهُ يَبْقَى إِلَى أَنْ يَدْفَعَنَّ
أَوْ سَلَفٍ أَوْ مِنْ ضَمَانٍ تَبَعًا
أَدَاؤُهُ إِذْ لَمْ يُوجَّجَلْنَا
يَلْزَمُهُ مِنْ غَيْرِ مَا تَمَطَّلُ

باب القرض

فَالْقَرْضُ وَهُوَ أَخْذُ الشَّيْءِ عَلَى
وَهُوَ مِنَ الْيُسْرِ عَلَى الْعِبَادِ
أَجْزَلُ فِيهِ الْفَضْلُ وَالْثَوَابَا
إِذْ نَفْعُهُ يَكُونُ أُخْرَوِيًّا
وَكَلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا فَرَبَا
وَجَائِزٌ لِمَنْ يَرُدُّ الْقَرْضَا
يَزِيدُهُ فَوْقَ الَّذِي قَدِ اقْتَرَضَ
لَكِنْ لِكَيْ يَكُونَ فِي الْقَضَا حَسَنٌ
أَنْ تَدْفَعَنَّ مِثْلَهُ مُكَمَّلَا
أَبَاحَهُ مِنْ غَيْرِ مَا ازْدِيَادِ
وَمَنْ يُرَدِّ بِهِ الْمَزِيدَ خَابَا
كَيْفَ يُبَدِّلَنَّ دُنْيَوِيًّا
وَيَهْلِكَنَّ مَنْ لِيذَاكَ رَكِبَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ يَزِيدُ أَيْضَا
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْعَلَهُ لَهُ عِوَضَ
وَنَحْوَهُ يُوجَدُ فِيمَا قَدْ يُسَنُّ (١)

(١) قوله: «فيما قد يسن» أي في السنة.



فَافْتَرَضَ الْمُخْتَارُ بَكْرًا وَقَضَى
وَأَنَّهُ الطَّاهِرُ وَالْمُطَهَّرُ
وَفِيهِ أَنَّ الْحَيَّوانَ يُقْتَرَضُ
وَالأَصْلُ قَالَ أَكْثَرُ الأَصْحَابِ
وَعَلَّ^(١) مَانِعِيهِ لَمْ يَبْلُغُهُمْ
أَوْ أَنَّهُمْ يَرُونَهُ مَخْصُوصًا
لِأَنَّهُ القُدُوءُ نَتَبَعَنَّهُ
وَذَلِكَ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ
إِلَّا الإِمَاءَ فَرَضُهَا حَرَامٌ
لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى إِعَارَةِ
وَذَلِكَ أَنَّ رَدَّ عَيْنِ الْمُقْتَرَضِ
فَإِنْ يَرُدَّ عَيْنَهَا وَقَدْ دَخَلَ
وَالشَّرْطُ أَنْ يَرُدَّ غَيْرَهَا فَلَا
وَالشَّرْطُ أَنْ يَقْبِضَهُ مَعَ رَدِّهِ
لَيْسَ يَجُوزُ وَعَلَيْهِ يَقْتَضِي

عَنْهُ رَبَاعِيًّا فَزَادَ فِي القَضَا
وَذَلِكَ لِلْمُقْرَضِ لَيْسَ يَظْهَرُ
فَالْمَنْعُ لَا مَعْنَى لَهُ وَإِنْ عَرَضَ
بِمَنْعِهِ قَالُوا لَدَى الْجَوَابِ
مَا فَعَلَ الْمُخْتَارُ حَتَّى حَرَّمُوا
بِفِعْلِهِ وَلَا أَرَى التَّخْصِيصًا
إِلَّا بِحُجَّةٍ تُخْصِصَنَّهُ
رَبِيعٌ عَلِمْنَا وَمَا أَعْلَاهُ
بِمَنْعِهِ أَجْمَعَتِ الأَعْلَامُ
فُرُوجِهِنَّ فَافْهَمْنَ إِشَارَتِي
يَجُوزُ مِثْلَ رَدِّ ذَلِكَ العِوَضِ
يَكُونُ مِثْلَ مَنْ لِفَرْجِهَا اسْتَحَلَّ
يَصِحُّ فَالْوَجْهَانِ فِيهِ بَطْلًا
فِي مَوْضِعٍ مِنْ قُرْبِهِ أَوْ بُعْدِهِ
مِنْ حَيْثُ مَا قَضَاهُ مَهْمَا يُقْرَضُ

(١) قوله: «علَّ» لغة مشهورة في لعل.



وَالشَّرْطُ إِنِ اقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ
 وَقِيلَ بَلْ يَلْزِمُهُ مَا أَجَلًا
 وَأَخَذُ غَيْرِ الْجِنْسِ عَنْهُ اخْتِلافًا
 إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبَيْوعِ فَاعْلَمَا
 قَرْضُ الدَّنَانِيرِ أَوْ الدَّرَاهِمِ
 لِأَنَّهُ فِي وَزْنِهَا تَفَاضُلٌ
 فَيَدْخُلَنَّ فِي الرَّبَا الْمُحَرَّمِ
 وَجَائِزٌ^(٢) إِنْ لَمْ يَكُنْ تَفَاوُثٌ
 وَذَلِكَ أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّكْرَارِ
 وَالْقَرْضُ فِي الْبَيْضِ يَرَاهُ حِجْرًا^(٤)
 كَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْأَشْجَارِ
 وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي قَرْضِ السَّمَكِ
 لَا يَثْبُتَنَّ فَلَهُ قَبْلَ الْأَجَلِ
 فَمَا لَهُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْجِلًا
 مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَالْحَوَازُ أُلْفَا^(١)
 لَكِنَّهُ إِسْقَاطُ حَقٍّ لَزِمَا
 بغيرِ وَزْنٍ بَاطِلٌ عَنْ عَالِمٍ
 فَيُخْشَى أَنْ يُرَدَّ ذَاكَ الْفَاضِلُ
 فَهَذِهِ عَلْتُهُ فَلْتَعْلَمَ
 لِأَنَّهَا الْمَحْذُورُ فِيهِ فَائِتٌ^(٣)
 بِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ الْمِقْدَارِ
 لِأَنَّهُ مُخْتَلِفٌ لَا يُدْرَى
 مُخْتَلِفًا قَدْ جَاءَ فِي الْآثَارِ
 لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَنَالُهُ الشَّبْكُ

(١) قوله: «ألفا» بالبناء للمفعول أي صار مألوفًا أي مشهورًا مأخوذًا به.

(٢) قوله: «وجائز... إلخ» معناه أن ما كان من النقود المضروبة متفق الوزن والمقدار، فلا يُسْتَرْطُ في قرضه الوزن ومثل ذلك ورق الأنواط المعروفة اليوم.

(٣) أي معدوم.

(٤) قوله: «يراه حجرا» يعني الشيخ الصائغي صاحب الأصل، وهذا الحجر منه في قرض البيض تشديد، وذلك لما رآه فيه من الكبر والصغر، فإن بعضه أكبر من بعض، وعندني أن مثل هذا الاعتبار منافٍ لسهولة الحنيفية السمحاء، وإنما المناسِب لها الترخيص في مثل هذا إذ كان من بيض غير معروف، ألا ترى أنهم لا يفرقون بينه في الأثمان عند بيعه. والله أعلم.



لِكَثْرَةِ الْأَجْنَسِ فِيهِ مُنْعَا
وَإِنْ يَكُنْ أَقْرَضَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ
لِأَنَّمَا الْمَحْدُورُ هَاهُنَا عَدِمَ
وَالْقَرْضُ لِلْمَاءِ مِنَ الْأَنْهَارِ
تَدْخُلُهُ عِنْدَهُمُ الْجَهَالَةُ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِقَرْضِ الْمَاءِ
وَعِنْدَنَا الْقَرْضُ مِنَ الْأَمَانَةِ
وَإِنْ يَكُنْ صَاحِبُهَا يَتِيمًا
وَقِيلَ بِالْجَوَازِ لَكِنْ يَضْمَنُ
وَرَبْحُهَا فِيهِ خِلَافٌ بَعْضُ
وَقِيلَ رِبْحُهَا لِرَبِّ الْمَالِ
وَلَمْ يُجَوِّزْ مَنْ يُجَوِّزْنَا
يَرُونَ أَنَّ الْقَرْضَ فِي الصِّيَانَةِ
وَذَاكَ لِلْوَفِيِّ وَالْمَلِيِّ^(٣)

وَلِتَفَاوَتْ هُنَاكَ وَقَعَا
قَطَّعَهُ وَزْنَا فَلَيْسَ يُمْنَعَنَّ
إِذْ كَانَ قَرْضًا بِوِزَانٍ قَدْ عَلِمَ
مُقَدَّرًا بِعَدَدِ الْأَثَارِ^(١)
لِمَنْ أَرَادَ النَّقْضَ لَا مَحَالَه
لَكِنْ يَرُدُّه عَلَى سَوَاءِ
بِغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهَا خِيَانَه
أَوْ مَسْجِدًا فَاحْكُمْ بِهِ تَحْرِيمًا
بِذَاكَ إِنْ ضَاعَ الَّذِي يُؤْتَمَنُ
يَرَاهُ لِلَّذِي عَلَيْهِ الْقَرْضُ
وَإِنَّ ذَا كَوَاحِدِ الْعُمَالِ^(٢)
إِلَّا لِمَعْنَى وَاسِعٍ قَدْ عَنَّا
أَضْبَطُ حَيْثُ صَارَ فِي الضَّمَانَةِ
لَا فِي مَلِيِّ غَيْرِ مَا وَفِيِّ

(١) قوله: «الأثار» جمع أثر، وهو عبارة عندنا عن مدة زمانية مقدرة بنصف ساعة أي ثلاثين دقيقة.

(٢) قوله: «العُمَال» بتشديد الميم أي الأجراء العاملين.

(٣) قوله: «لِلْوَفِيِّ» الوفي هو الإنسان الذي لم يتعود المَطل في أداء ما عليه، و«الْمَلِيِّ» بفتح الميم وكسر اللام واسع المال، مأخوذ من امتلاء الكف أو الكيس.



وَلَا وَفِيَّ غَيْرِ مَا غَنِيَّ
 وَقَدْ يَمُوتُ فَيَضِيعُ مَا اقْتَرَضَ
 فَظَنَّ مَنْ لَمْ يَفْهَمَنَّ الْمَعْنَى
 فَاَنْدَفَعُوا فِي الْقَرْضِ لِلْأَمَانِ
 عَمَّ الْفَسَادُ بِالْبِلَادِ وَذَهَبَ
 كَمْ مِنْ يَتِيمٍ أَفْقَرُوا بِالْقَرْضِ
 إِنَّ عَاتَبُوهُ قَالَ قَدْ عَمِلْتُ
 وَضَاعَ مَالِي فَأَنَا لَمْ أَجِدِ
 أَمْثَلُ^(٣) هَذَا مَنْ يُرَخِّصُنَا
 لَوْ ظَهَرَ الْمُرَخِّصُونَ الْيَوْمَا
 كَانُوا يَقُولُونَ جَمِيعًا لَسْنَا
 وَرُبَّمَا أَطْلَقَ قَوْمٌ وَهُمْ
 وَصَاحِبُ الْمَالِ لَوْ اسْتَأْذَنَهُ
 فَالْعُسْرُ قَدْ يَمْنَعُ لِلْوَفِيِّ
 إِذْ لَمْ يُخَلَّفْ بَعْدَهُ لَهُ عِوَضٌ
 بِأَنَّهُ طُرًّا^(١) يُجَوِّزُنَا
 فَكَانَ فِعْلُهُمْ كَفِعْلِ الْخَائِنِ
 بِقَرْضِهِمْ فِضَّةً قَوْمٍ وَذَهَبَ^(٢)
 وَمَسْجِدٍ إِذْ لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي
 بِقَوْلٍ مَنْ رَخَّصَ قَدْ أَخَذْتُ
 وَإِنَّمَا الْخَلَاصُ مِنْ مُعْتَقِدِي
 لَهُ إِذَا جَاءَكَ يَسْأَلُنَا
 لَوْجَّهُوا لِنَحْوِ هَذَا لَوْ مَا
 نَقُولُ بِالتَّرْخِيصِ فِي ذَا الْمَعْنَى
 قَدْ قَصَدُوا التَّقْيِيدَ فِيمَا يُفْهَمُ
 فِي قَرْضِ مَا لَهُ^(٤) قَدْ اسْتَأْمَنَهُ

(١) قوله: «طُرًّا» أي جميعًا.

(٢) قوله: «وذهب» الأول فعل ماضي بمعنى هلك، والثاني هو المعدن المعروف وبينهما الجنس المتماثل.

(٣) قوله: «أمثل» بهمزة الاستفهام الإنكاري المفتوحة.

(٤) قوله: «في قرض ما له» ما موصولة بمعنى الذي، وله جار ومجرور، والهاء فيه ضمير عائذ إلى الموصول.

لَرُبَّمَا شَقَّ عَلَيْهِ فَاذِنٌ^(١) بَغَيْرِ طِيبِ نَفْسِهِ يَقْتَرِضَنْ
 وَذَاكَ شَيْءٌ بِالتَّعَدِّي يُوصَفُ وَلَيْسَ فِي حَرَامِهِ يُخْتَلَفُ
 وَاللَّهُ قَدْ أَعْطَى الْوَرَى عُقُولًا مَا كُلُّ مَنْقُولٍ غَدًا مَقْبُولًا
 فَبِالْعُقُولِ تُدْرِكُ الْمَعَانِي وَمَا لَهُ أَرَادَ مَنْ يُعَانِي
 كَمْ مُطْلَقٍ مِنَ الْقُرْآنِ قِيْدًا بِالْعَقْلِ كَيْفَ بِمَقَالٍ وَجِدًا
 فَكُلُّ مَا جَرَّ الْفَسَادَ قُلْنَا لَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ الَّذِي عَرَفْنَا
 فَشَرَعْنَا يَا مُرُّ بِالْمَصَالِحِ لَا بِمَفَاسِدٍ وَلَا فَضَائِحِ
 قَدْ طَهَّرَ اللَّهُ سَبِيلَ أَحْمَدَا عَنْ كُلِّ فَاسِدٍ وَعَنْ كُلِّ اعْتِدَا

باب الوثيقة في الدين

وَكُلُّ مَنْ يُقْرِضُ أَوْ يُدِينُ^(٢) يَسْتَشْهَدُنْ فِي ذَاكَ أَوْ يَرْتَهِنُ
 أَرْشَدَنَا لِذَلِكَ الْقُرْآنُ إِنْ عُدِمَ الْكَاتِبُ فَالْرَّهَانُ

(١) قوله: «فاذن» هي حرف مكافأة وجواب، قيل إنها تكتب بالنون كما هنا، وقيل إنها تكتب بالألف إلا إذا عملت في نحو قولك جوابًا لمن قال لك إني أزورك إذن أكرمك ويشترط في نصبها الفعل المستقبل اتصالها به، وأن لا يتقدمها شيء، قيل: ولا يضر فصلها عن الفعل بالقسم كقوله:

إِذْنٌ وَاللَّهُ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(٢) قوله: «أو يدين» أي يبيع إلى أجل، وذلك لأن الثمر يصير على المشتري دينًا قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُكُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ﴾.... [البقرة: ٢٨٢] الآية.



وَوَصَفَ الرَّهَانَ بِالْمَقْبُوضَةِ
وَبَاطِلٌ إِذَا عَرَى مِنْ قَبْضٍ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَعَلُوهُ عِنْدَا
فَقِيلَ رَهْنٌ وَأُنَاسٌ قَالُوا
وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَخُو الْحَقِّ^(١) طَلَبَ
لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْأَمِينِ
وَإِنْ يَكُنْ مَنْ يَدْفَعُ الرَّهَانَ
لِأَنَّهُ أَحَالَ بَيْنَ الْمُرْتَهِنِ
وَالرَّهْنِ إِنْ يَذْهَبُ بِمَا فِيهِ ذَهَبٌ
لِأَنَّ حَقَّهُ بِذَلِكَ الرَّهْنِ
وَإِنْ يَكُنْ ذُو الْحَقِّ يَشْرِطْنَا^(٣)
فَقِيلَ لَا يَثْبُتُ وَهُوَ الْأَكْثَرُ
إِنَّ النَّبِيَّ قَالَ يَذْهَبْنَا

فَالْقَبْضُ مِنْ شُرُوطِهِ الْمَفْرُوضَةِ
إِذْ لَمْ يَكُنْ رَهْنًا بِذَلِكَ فَاقْبَضِ
بَعْضُ الثَّقَاتِ فَالْخِلَافُ أَبَدًا
لَيْسَ بِرَهْنٍ بَلْ هُوَ الْإِبْطَالُ
لِذَلِكَ وَالرَّهْنُ بِذَلِكَ قَدْ وَجَبَ
لَهُ بِقَبْضِ ذَلِكَ الْمَرْهُونِ
أَرَادَهُ أَفْسَدَهُ إِعْلَانًا
وَبَيْنَ قَبْضِ ذَلِكَ الَّذِي رُهْنٌ^(٢)
وَمَا لِذِي الْحَقِّ عَلَى الْخَصْمِ طَلَبُ
فَإِنْ يَغِبُ غَابَ فَخَلَّ عَنِّي
حَقِّي مَعَ الذَّهَابِ يُلْزَمْنَا
لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا يُؤْتَرُ
بِمَا حَوَى وَهُوَ يُلْزَمْنَا

(١) قوله: «أخو الحق» أي صاحبه.

(٢) قوله: «رهن» يصح فيه وجهان؛ بناؤه على الفاعل فيكون بفتح الراء؛ أي رهنه هو، وبناؤه على المفعول، أي الذي ضمير مرهوناً فيكون بضمها.

(٣) قوله: «وإن يكن ذو الحق يشرطنا... إلخ» قلت: الظاهر عندي أن اشتراط الضمان يثبت؛ لحديث العارية التي استعارها النبي ﷺ من صفوان بن أبي أمية حين اشترط عليه صفوان ضمان الإدرع فقال له إنها مضمونة، فقال له ﷺ: «مضمونة»؛ والأصل في العارية عدم الضمان.

وَعَلَّةُ الْمَرْهُونِ فِيهِ تَدْخُلُ
 فَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ يَأْخُذْنَا
 وَجَائِزٌ لَهُ يُطَالِبْنَا
 إِذْ لَمْ يَكُ الرَّهْنُ قِضَاءً لَزِمًا
 فَإِنْ أَبِي الْغَرِيمِ أَنْ يُسَلِّمًا
 فَهَوَ الَّذِي يَقْضِي عَلَيْهِ بِالْقِضَا
 وَلَا يُبَاعُ الرَّهْنُ إِلَّا بِالنِّدَا
 وَمَا لَهُ يَسْتَعْمَلُ الْمَرْهُونَا
 وَبَعْدَ الاسْتِعْمَالِ يَضْمَنْنَا
 وَقِيلَ فِي الْخَاتَمِ إِنْ أَدْخَلَهُ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي الْأُصْبُعِ الْيَمِينِ
 وَذَلِكَ إِنْ جَعَلَهُ فِي الْيُسْرَى
 وَأَنَّهُ مِنَ الْفُرُوقِ الْمُشْكِلَةِ
 فَكَوْنُهُ قَدْ خَالَفَ الْمَسْنُونَا
 بَلْ بِالْخِلَافِ يَنْبَغِي أَنْ يُلْزَمَا

وَكُلُّ مَا عَلَيْهِ قَدْ يَشْتَمِلُ
 مِنْ ذَاكَ حَتَّى الْحَقَّ يَدْفَعْنَا
 فِي حَقِّهِ مَتَى لَهُ قَدْ عَنَّا
 لَكِنَّهُ التَّوْثِيقُ بَيْنَ الْعُرْمَا
 يَرْفَعُ أَمْرَهُ إِلَى مَنْ حَكَمَا
 أَوْ بَيْعِ مَا مِنْ رَهْنِهِ قَدْ قَبَضَا
 إِذَا جَرَى الْحُكْمُ بِذَلِكَ وَبَدَا
 لِأَنَّهُ صَارَ لَهُ أَمِينَا
 مِنْ بَعْدِ أَنْ كَانَ يُؤَمَّنْنَا
 فِي الْأُصْبُعِ الْيُسْرَى يُضْمَنُ (١) لَهُ
 فَإِنَّهُ خَلَا مِنَ التَّضْمِينِ
 تَخْتُمُ وَلَا كَذَاكَ الْأُخْرَى
 لِأَنَّهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ اسْتَعْمَلَهُ
 تَخْتُمَا (٢) لَا يَرْفَعُ الْمَضْمُونَا
 إِذْ جَمَعَ الْخِلَافَ وَالتَّخْتُمَا

(١) قوله: «يُضْمَنُ» بالبناء للمفعول؛ أي يحكم عليه بالضمان؛ لأنه إذا وضعه في أصبع يده اليسرى فقد استعمله، وذلك على قول من يقول إن الشئ في لبس الخاتم وضعه على أصبع اليد اليسرى، وأصح القولين كون لبسه في أصبع اليد اليمنى؛ لأن الخبر [...] .

(٢) قوله: «تختما» تمييز أو بنزع الخافض أي في التختم.



فَهُوَ لِبَاسٍ لَمْ يُوَافِقْنَا مَعَ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ إِنَّ الْيُمْنَى وَهُوَ الَّذِي أَرَاهُ لَا سِوَاهُ وَإِنْ أَتَتْ بِضِدِّهِ أَحْبَابُ لِأَنَّهَا أَوْلَى بِكُلِّ كَرَمٍ وَكَانَ مَحْبُوبًا لَهُ التِّيَامُنُ^(١) وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ بَقَاءٌ وَذَلِكَ الْبَطِيخُ وَالْقِثَاءُ وَالْخُلْفُ فِي رَهْنِ الْعَبِيدِ وَرَدَا وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ فِيمَا رَهْنَا وَالْعَبْدُ^(٢) إِنْ أَعْطَاهُ أَوْ إِنْ وَهَبَهُ فَمَنْ يَقُولُ رَهْنُهُ صَحِيحٌ وَالْعَكْسُ فِي الْعَكْسِ وَمَهْمَا أَعْتَقَهُ يُعْتَقُ مِنْ قَبْلِ الْفِدَاءِ فَاعْلَمَا وَيَبْقَ حَقُّهُ عَلَى مَنْ رَهْنَا

لِسُنَّةِ اللَّبَاسِ فَاعْلَمْنَا مَحَلُّ لُبْسِهِ كَذَلِكَ سُنَّا لِأَنَّهُ رَوَاهُ مَنْ رَوَاهُ فَخَبَرَ الْيُمْنَى إِذَا اخْتَارُ وَضِدُّهَا لِعَكْسِ ذَاكَ فَاعْلَمَ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ مَعْنَى بَائِنٌ فَرَهْنُهُ الْبَاطِلُ إِذْ يُجَاءُ وَمَا إِلَيْهِ يُسْرِعُ الْفَنَاءُ لِكِنِّي أَرَى الْجَوَازَ أَجُودًا تَصْرَفُ حَتَّى يَفِكَ الْمُرْهَنَا فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ فِيمَا رَتَبَهُ فَإِنَّهُ لِذَلِكَ لَا يُبِيحُ فَإِنَّهُ يُعْتَقُ حِينَ أَطْلَقَهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الشَّرِيكِ الْأَزْمَا لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي قَدْ ضَمِنَا

(١) قوله: «وَكَانَ مَحْبُوبًا لَهُ» يعني النبي ﷺ، وتقديره: كان النبي ﷺ محبوبًا له أي إليه فالام في له بمعنى إلى، التيامن العمل باليمين أخذًا وعطاءً ودخولًا وخروجًا إلا فيما يستحب فيه تقديم اليسار، كالخروج من المسجد ودخول الكنيف وما أشبه ذلك.

(٢) قوله: «والعبد... إلخ» يعني العبد المرهون.

وَهَلْ لِمَنْ يَرْهَنُ يَوْمًا أُمَّتَهُ
 قِيلَ لَهُ وَقِيلَ لَا وَإِنَّمَا
 فَإِنْ نَقُلْ بِصِحَّةِ الرَّهْنِ فَلَا
 لِأَنَّ ذَا الْحَقِّ شَرِيكٌ فِيهَا
 وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِمَا قَدْ رَهِنَا
 وَإِنْ أَقَرَّ فَهَوَّ مِنْ مَالِ الَّذِي
 وَالرَّهْنُ لَا يُشْرَعُ فِيهِ الْغُرْمَا
 بِلَا اخْتِلَافٍ إِنْ يَكُنْ مِنْ رَهِنَا
 وَأَكْثَرُ الْقَوْلِ بِهِ أَحَقُّ
 وَالرَّهْنُ فِي الْأُصُولِ بِالْإِثْبَاتِ
 فَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَهُ وَالْبَعْضُ
 فَعِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهُ قَدْ حَكَمَا
 حَتَّى يَتِمَّ حَقُّهُ كَالرَّهْنِ
 وَمَنْ يَرَى بُطْلَانَهُ يَقُولُ

يَطَّأَهَا وَهِيَ بِذَلِكَ مُثْبَتَةٌ
 يُبْنَى عَلَى الْخُلْفِ الَّذِي تَقَدَّمَ
 نَقُولُ إِنْ فَعَلَهُ قَدْ حُلَّالًا
 كَيْفَ لَهُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَأْتِيَهَا
 فِدَاؤُهُ^(١) مِنْ مَالٍ مَنْ قَدْ رَهِنَا
 لَهُ أَقَرَّ^(٢) خُذَهُ مِنْهُ وَانْفُذْ
 إِنْ كَانَ مَقْبُوضًا رَوَاهُ الْعُلَمَاءُ
 حَيًّا وَفِي الْمَوْتِ^(٣) اخْتِلَافٌ الْفُطْنَا
 قَابِضُهُ حَتَّى يَتِمَّ الْحَقُّ
 يُعْرَفُ كَالنَّخِيلِ وَالْأَبْيَاتِ
 يَنْفِيهِ إِذْ لَا يَتَأْتَى الْقَبْضُ
 بِهِ لِذِي الْإِثْبَاتِ دُونَ الْغُرْمَا
 فِي كُلِّ حُكْمٍ فَافْهَمْنَاهُ عَنِّي
 لِلْغُرْمَاءِ كُلِّهِمْ دُخُولُ

(١) قوله: «فِدَاؤُهُ» أي فكه من الرهن.

(٢) قوله: «له أَقَرَّ» هو بضم الألف بالبناء للمفعول، يعني أنه إذا أقر لأحد بشيء مرهون ففداؤه في مال المقر له؛ لا من مال المقر، بخلاف الوصية، والفرق بينهما أن الوصية إنما تكون على جهة التبرع من الموصي، وأما الإقرار فهو اعتراف بالحق للغير فهو على ما اعترف له به، وفيما أحسب أن المسألة لا تخلو من الخلاف في الوجهين جميعًا.

(٣) قوله: «وفي الموت» أي فيما بعد موت الراهن.



فَتَشْرَعُ الدِّيَانَ فِي الْإِثْبَاتِ
وَعَمَلُ النَّاسِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ
لَا يَدْخُلُ الْغَرِيمُ مَهْمَا أُطْلِقَا
إِلَّا إِذَا نَادَى مُنَادِي مَنْ حَكَمَ
فَيَبْطُلُنْ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
وَمَنْ يُجَوِّزُهُ يُجَوِّزَنَا
وَبَعْضُهُمْ أَجَازَهُ فِي الشُّكْرِ^(١)
وَأَنَّهُ مُصَدِّقٌ إِنْ قَالَا
وَأَنَّهُ مِنْ مُشْكِلَاتِ الْأَثَرِ
وَبَيْعُهُ وَالْحَالُ هَذِي يَفْسُدُ
وَكُلُّ شَيْءٍ بَيْعُهُ يَمْتَنِعُ
وَمَنْ يَكُنْ لِمَسْكَنِ مُسْتَرْهِنًا
وَيَجْعَلُ الْغُرْمَ عَلَى أَرْبَابِهِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْ أَمْرِهِمْ لَهُ بَنَى

عِنْدَهُمْ فِي مُطْلَقِ الْحَالَاتِ
فَهُمْ يُعَامِلُونَ فِي أَحْوَالِهِ
مَعَ غَرِيمٍ مُثَبَّتٍ^(١) قَدْ عَلَّقَا
بِأَنَّ مَا الْإِثْبَاتُ بَطُلٌ يُلْتَزَمُ
وَالْمَاضِي يَبْقَى فِي السَّبِيلِ الْأَوَّلِ
لِكَاتِبٍ فِي ذَلِكَ يَكْتُبُنَا
بَعْدَ ظُهُورِ زَرْعِهِ لِلنَّظَرِ
قَدْ نَبَتَ الشُّكْرُ وَاسْتَحَالَ
كَيْفَ يَجُوزُ رَهْنُ هَذَا الشُّكْرِ
فَكَيْفَ بِالرَّهْنِ إِذَنْ يُعْتَمَدُ
فَرَهْنُهُ أَيْضًا كَذَلِكَ يُمْنَعُ
فَرَامَ أَنْ يَبْنِيَهُ بَعْضَ الْبِنَا
لَيْسَ لَهُ غُرْمٌ عَلَى أَصْحَابِهِ
لَكِنْ لَهُ زَوَالٌ ذَلِكَ الْبِنَا

(١) قوله: «مُثَبَّتٍ» أي صاحب حق قد أثبت له غريمه حقه في شيء من نخيله أو شجره أو بيوته، فإنه لا يدخل عليه في حقه أحد من الغرماء الذين لم تثبت لهم حقوقهم في شيء من الأموال، ولو لم تف أمواله بما عليه من الحقوق إلا فيما فضل من قيمة المال المثبت فيه عن حق صاحب الإثبات، وهذا كله على القول الصحيح المعمول به من ثبوت الإثبات في الأصول.

(٢) قوله: «في الشُّكْرِ» أي في زرع الشكر بعد أن يظهر بُتُّهُ في الأرض.

مِنْ جُمْلَةِ الْوَثَائِقِ الْكِفَالَةَ وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا جَلِيُّ الْمَعْنَى يَقُولُ قَدْ كَفَلْتُ عَنْ فُلَانٍ وَقَتَ كَذَا فَإِنْ يَمُتَ قَبْلَ الْأَجَلِ وَإِنْ يَمُتَ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَجَلًا فَالْحَقُّ لِلْكَفِيلِ يَلْزِمُنَا وَمُطْلَقًا يَلْزِمُهُ إِنْ غَابَا لِأَنَّهُ قَدْ ضَيَّعَ الْمُرَاقَبَةَ وَالْحَقُّ بِالتَّضْيِيعِ يَلْزِمُنَا وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا إِذَا مَا اشْتَرَطُوا عَلَيْهِ فَهَاهُنَا يَلْزِمُهُ أَنْ يُحْضِرَهُ وَلَيْسَ فِي الْحُدُودِ مِنْ كِفَالِهِ وَجَائِزٌ أَنْ يَكْفُلَنَّ^(٤) فِي غُرْمِهِ

ضَمَانَةٌ وَهَكَذَا الْحَوَالَةُ فَبِالْكَفَالَةِ الْحُضُورُ يُعْنَى أَحْضِرُهُ لِحَضْرَةِ الدِّيَانِ^(١) فَالْحَقُّ لَا يَلْزِمُ مَنْ عَنْهُ كَفَلَ وَلَمْ يَكُنْ أَحْضِرُهُ مَنْ كَفَلَا إِذْ لَمْ يَكُنْ وَفِي^(٢) فَيَضْمِنُنَا وَرَاءَ بَحْرِ قَصْدِ الدَّهَابَا فِي حَقِّهِ وَلَوْ أَرَادَ رَاقِبَهُ مِنْ هَاهُنَا نَقُولُ يَغْرَمُنَا^(٣) إِلَّا حُضُورُ مَنْ عَلَيْهِ يَغْرَمُهُ إِحْضَارُهُ أَوْ نَقْدَ مَا عَلَيْهِ أَوْ يَقْضِي حَقَّهُ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ وَلَا الْقِصَاصِ فَافْهَمِ الْمَقَالَةَ أَوْ فِي حُضُورِ الْجَانِي عِنْدَ حُكْمِهِ

(١) الدِّيَانُ: جمع دَيْنٍ بتشديد الياء أي أصحاب الديون.

(٢) قوله: «وفِي» أي أدَّى الحق؛ يقال أوفاه حقه ووفاه إياه.

(٣) قوله: «يغرمه» يعني الذي عليه الحق.

(٤) قوله: «وجائز أن يكفلن» يعني أنه يجوز أن يكفل للحاكم بإحضار من عليه الحد من غير أن

يكون الحد عليه إذا لم يُحْضِرْهُ.



وَأِنَّمَا الْمَمْنُوعُ أَنْ يَكُونَ
 إِذْ لَا يَصِحُّ قَوْدٌ فِي غَيْرِ مَنْ
 وَرَجُلٌ لَهُ عَلَى إِنْسَانٍ
 فِي مَحْضَرٍ مِنَ الْجَمِيعِ لَزِمًا
 فَيُلْزِمُ الْغَرِيمَ أَيًّا شَاءَ
 أَيُّهُمَا يَقْصِدُهُ لَا يَمْتَنِعُ
 وَيَرْجِعُ الضَّامِنُ إِنْ قَضَاهُ
 وَإِنْ يَكُنْ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ ضَمِنَ
 وَإِنْ يَكُنْ ذُو الْحَقِّ^(٢) أَبْرَى الْأَوْلَى
 لَا يَرْجِعَنَّ أَبَدًا لِلأَوَّلِ
 إِلَّا إِذَا كَانَ الَّذِي لَهُ التَّزَمَ
 فَهَاهُنَا حَتْمًا لَهُ أَنْ يَرْجِعَا
 وَالنَّقْلُ لِلْحَقِّ بِهِدْيِ الْحَالَةِ
 وَالْكُلُّ مِنْ وَثَائِقِ الدُّيُونِ

ذَلِكَ فِي الَّذِينَ يَكْفُلُونَا
 يَقْتُلُ وَالْحَدُّ عَلَى مَنْ يُجْرِمَنَّ
 حَقُّ أَحَالِهِ إِلَى سِنَانٍ
 وَهِيَ ضَمَانَةٌ إِذَا مَا التَّزَمَا
 وَيَطْلَبَنَّ مِنْهُمَا الْأَدَاءَ
 إِذْ حَقُّهُ فِي الدَّمَتَيْنِ قَدْ شُرِعَ
 بِحَقِّهِ عَلَى الَّذِي آخَاهُ^(١)
 فَهُوَ تَبَرُّعٌ وَلَيْسَ يَرْجِعَنَّ
 فَحَقُّهُ إِلَى الْأَخِيرِ انْتِقَالًا
 لَوْ ضَاعَ مَالُهُ بِجَحْدِ الرَّجُلِ
 مُفْلَسًا وَحَالُهُ عَنْهُ انْبَهَمَ
 فِي حَقِّهِ لِأَنَّهُ قَدْ خُدِعَا
 هُوَ الَّذِي يُعْرِفُ بِالْحَوَالَةِ
 مِنْ تَمَّ الْحَقْنَاهُ بِالْمَرْهُونِ

(١) قوله: «آخاه» أي جعله كالأخ حيث أنه ضمن عنه بما عليه من الحق.

(٢) قوله: «وإن يكن ذو الحق» أي صاحب الحق، وذلك بأن يقول للضامن إنني قبلت حقي منك وأبريت غريمي مما عليه لي، ففي هذا لا يرجع على غريمه الأول في حقه، ولو جحد الضامن له ضمانته أو جحد له حقه إلا إذا كان هذا الضامن مُفْلَسًا وهو لم يعلم بإفلاسه حين ضمن له، فإن له أن يرجع بحقه على الأول إذ لاتواء على مال امرئ مسلم.

باب الحق الذي في الذمة

وَالْحَقُّ فِي الذِّمَّةِ قَدْ يَكُونُ مُوَجَّلاً عَنْهُ وَلَا يَكُونُ
 فَالثَّانِي دَيْنٌ حَاضِرٌ وَالْأَوَّلُ عِنْدَهُمُ الدَّيْنُ الَّذِي يُوجَلُ
 وَهُوَ إِلَى تَمَامِ ذَلِكَ الْأَجَلِ يَكُونُ مِنْ قَضَائِهِ فِي مَهَلٍ
 حَتَّى وَلَوْ أَعْطَاهُ قَبْلَ الْحَلِّ (١) كَانَ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْ ذَا الْفِعْلِ
 يَأْخُذُ مِنْهُ مَا لَهُ أَذَاهُ (٢) حَتَّى يَتِمَّ أَجَلُ سَمَّاهُ
 وَاخْتَلَفُوا فِي قَبْضِهِ إِذَا رَضِيَ غَرِيمُهُ وَلِلْجَوَازِ أَرْضِي
 وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّا قَدْ أَبِي ذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ رَبَا
 وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَهُ إِنْ حَطَّأ بِقَدْرِ التَّعْجِيلِ حِينَ اشْتَطَأَ (٣)
 لِأَجْلِ مَا أَتَى عَنِ الْبَشِيرِ يَوْمَ جَلَا عَنْهُمْ بَنِي النَّضِيرِ
 كَانَ عَلَيْهِمْ دُيُونٌ أُجِّلَتْ قَالَ تَعَجَّلُوا وَحُطُّوا وَثَبْتُ (٤)
 وَالْمَانِعُونَ جَعَلُوا التَّرْخِيصَا مُخَصَّصَا بِحَالِهِمْ تَخْصِيصَا
 لِحَالَةِ الْإِخْرَاجِ وَالْإِجْلَاءِ وَلَا كَذَاكَ حَالَةَ الرَّخَاءِ

(١) قوله: «قبل الحل» أي قبل حلول أجل الدين.

(٢) قوله: «ياخذ من ما له أذاه» ما موصولة بمعنى الذي وله أداة صلة الموصول.

(٣) قوله: «اشتطأ» أي تعجل. لغة عُمانية. اهـ. (المصنف)

(٤) قوله: «وثبت» لو قال: فثبت بالفاء لكان أظهر، وهي الفاء التي تسمى الفصيحة أو الفصحى.



قُلْتُ وَلَكِنْ حُكْمُهُ يَعْمُ وَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ الْمُخَصَّصُ
 وَسَبَبُ الْعُمُومِ^(٢) لَوْ صَحَّ فَلَا
 وَبِمَمَاتٍ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ
 لِأَنَّهُ بِمَوْتِهِ قَدْ انْتَقَلَ
 لِأَنَّمَا الْوَرَاثُ يَحْتَاجُونَا
 وَبَانْتِظَارِ الْأَجَلِ الْمُقَدَّرِ
 وَقَسْمِهِمْ مِنْ دُونِ أَنْ يُقْضَى فَلَا
 وَقِيلَ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَكْمُلَا
 فَإِنْ يَشَا الْوَرَاثُ^(٤) قَسْمًا حَالًا
 وَالْأَوَّلُ الْمَنْسُوبُ لِلْجُمْهُورِ
 وَالصَّكُّ فِيهِ الدَّيْنُ لَمَّا يَحْضُرُ
 فِيهِ خِلَافٌ وَالْجَوَازُ ذُكْرًا
 مَا لَمْ يَكُنْ تَخْصِيصُهُ يَتِمُّ
 فَبَقِيَ الْعُمُومُ لَا يُخَصَّصُ^(١)
 يُخَصُّهُ عَلَى الصَّحِيحِ مَثَلًا
 يَصِيرُ حَاضِرًا^(٣) وَيُسْتَحَقُّ
 لِمَالِهِ فَلَيْسَ يُنْظَرُ الْأَجَلَ
 لِمَا بَقِيَ مِنْهُ فَيَقْسِمُونَا
 يَدْخُلُهُمْ بِذَلِكَ بَعْضُ الضَّرَرِ
 يَصِحُّ بَلْ إِنْ فَعَلُوهُ بَطَلًا
 أَجَلُهُ الَّذِي لَهُ قَدْ أَجَلَا
 فَلْيُخْرِجُوا بِقَدْرِ ذَاكَ مَالًا
 وَالثَّانِي عَنْ بَعْضِ أَوْلِي الْأُمُورِ
 أَرَادَ أَنْ يُحِيلَهُ لِبَشَرٍ
 بِلَا خِلَافٍ بَعْدَ مَا قَدْ حَضَرَ

(١) قوله: «لَا يُخَصَّصُ» أي غير مخصص، لأنه لم يبق دليل على التخصيص فهو على العموم.

(٢) قوله: «وسبب العموم... إلخ» يشير إلى قولهم: «لا عبرة بخصوص السبب مع عموم اللفظ».

(٣) قوله: «يصير حاضرًا» يعني ما خلا السلف فإنه يبقى إلى تمام أجله.

(٤) قوله: «الوَرَاثُ» بتشديد الراء جمع وارث، ويجمع على وزنه، كما يقال عمال وعملة في

بَابُ قِضَاءِ الدَّيْنِ

وَمَعَ وُجُوبِ الدَّيْنِ يَلْزَمُ الْقَضَا
 وَيُظْهِرُ الْوُجُوبُ بِالْمُطَالَبَةِ
 وَمَعَ سُكُوتِهِ فَلَا يَضِيقُ
 لَا يَلْزَمُ الْخُرُوجَ لِأَدَاءِ
 إِلَّا إِذَا طَالَ بِهٖ وَمَطَلًا
 لِأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الظَّالِمِ
 حَتَّى يُؤَدِّيَهَا إِلَى أَرْبَابِهَا
 وَقِيلَ كَالَّذِينَ الْخَلَاصُ فِي الرَّبَا
 وَقِيلَ فِي الدَّيْنِ وَلَوْ لَمْ يَمْطَلِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ نَسِيَ الْمَدْيُونُ
 وَكَانَ فِي نِيَّتِهِ الْأَدَاءُ
 مِنْ غَيْرِ مَطَلٍ بَلْ بِخَالِصِ الرِّضَا
 فَيَتَعَيَّنُ الْقَضَا إِذْ طَالَ بِهٖ
 كَذَاكَ إِنْ شَطَّ^(١) بِهٖ الطَّرِيقُ
 لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ عَنْ رِضَا
 فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَزْحَلَ
 وَيَلْزَمُ الْخُرُوجَ لِلْمُظَالِمِ
 وَيَطْلُبُ النَّجَاةَ مِنْ أَبْوَابِهَا
 لَا يَلْزَمُ الْخُرُوجَ حِينَ ذَهَبَا
 يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ لِلتَّنْصُلِ
 دُيُونَهُ مِنْ كُلِّ مَا يَكُونُ
 فَذَاكَ مَعْدُورٌ وَلَا تَوَاءُ^(٢)

(١) قوله: «إن شطَّ» أي بَعُدَ، والمراد به الذي له الحق فلا يلزم الغريم أن يسير إليه بحقّه إلا إذا ماطله وهو مَلِيٌّ، أو كان سبب تعلق وجوب الحق عليه من قبيل الظلم أو الغصب، وقيل: بل يلزمه الخروج لأداء ما عليه مطلقًا، والأول أكثر.

(٢) قوله: «ولا تواء» أي لا هلاك عليه، لأن الله سبحانه قد رفع عن عباده إثم النسيان، وقيل إنه غير معذور بالنسيان في حقوق العباد، وثمره الخلاف تظهر في جواز الانتصار من ماله، فمن قال إنه معذور بالنسيان في حكم الظاهر فلا يبيح له الانتصار من ماله، ومن قال إنه غير معذور في الحكم أباح للغريم الانتصار من ماله خفية، ولو كان لا يعذر به عند الله إذا لم يمتنع من أداء الحق إلا من أجل النسيان.



وَقَالَ بَعْضُ ذَاكَ فِي حُقُوقِ
 أَمَّا حُقُوقُ الْعَبْدِ لَوْ نَسِيهَا
 وَذَلِكَ الْخِلَافُ يَظْهَرُنَا
 فَمَنْ يَقُلْ بِأَنَّهُ مَعْدُورٌ
 وَمَنْ يَقُلْ بِأَنَّ ذَاكَ بَاقِي
 وَبِاتِّفَاقٍ لَا يُعَدِّبُنَا
 وَإِنَّمَا النَّسِيَانُ يَرْفَعُنَا
 وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى إِنْسَانٍ
 لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمَقْدَارَا
 لِأَنَّمَا ذَلِكَ بَعْدَ الظُّلْمِ
 إِلَّا إِذَا كَانَ مُقِرًّا غَاصِبَا
 فَهَوَّ أَخُو ظَلَمَيْنِ يَزْدَادُ بِمَا
 وَقِيلَ فِيمَنْ كَانَ ذَا انْتِصَارٍ
 ثُمَّ أَقْرَبَ بَعْدَ ذَا بِالْحَقِّ
 وَمَالُهُ^(٢) يَأْخُذُهُ تَمَامَا
 رَبِّ الْعُلَا لَا حَقَّ ذَا الْمَخْلُوقِ
 بَاقِيَةٌ إِلَّا إِذَا يَقْضِيهَا
 فِي الْاِنتِصَارِ أَنْ يُؤَيِّسَنَا
 فَالِانْتِصَارُ عِنْدَهُمْ مَحْجُورٌ
 يُلْزِمُهُ التَّجْوِيزُ بِالِاطِّلَاقِ
 لِأَنَّهُ النَّاسِي فَيُعْذَرُنَا
 لِالِائْتِمِ وَالْأَمْوَالُ تُغْرَمُنَا
 بِهِ مُقَرَّرٌ لَيْسَ ذَا نُكْرَانِ
 مِنْ مَالِهِ يُرِيدُهُ انْتِصَارَا
 وَمَا الْمُقَرَّرُ ظَالِمًا فِي الْحُكْمِ
 وَكَانَ ذَا تَمَرُّدٍ مُغَالِبَا
 يَقُولُهُ ظُلْمًا عَلَى مَا ظَلَمَا^(١)
 مِنْ ظَالِمٍ كَانَ أَخَا انْكَارِ
 فَالِانْتِصَارُ بَاطِلٌ فِي الْحَقِّ
 وَلَوْ بَقِيَ فِي يَدِهِ أَعْوَامَا

(١) قوله: «على ما ظلما» أي على ظلمه فما هاهنا مصدرية.

(٢) قوله: «وماله» الضمير فيه عائد إلى الجبار.

لِأَنَّ مَا ذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِمَا
 لَوْ قِيلَ (٢) مَا عَلَيْهِ قَطُّ رَدُّ
 لِأَنَّ مَا الْكِتَابُ قَدْ أَبَاحَ لَهُ
 وَمَنْ عَلَيْهِ لِأَخِيهِ دَيْنٌ
 ثُمَّ نَوَى آدَاءَهُ وَمَاتَا
 لِأَنَّهُ مَاتَ أَخَا إِصْرَارٍ
 وَلَمْ تَكُنْ تُجْزِيهِ نَفْسُ النَّيَّةِ
 وَذَلِكَ فِي الْقَادِرِ لَا سِوَاهُ
 وَحَيْثُمَا قَدْ تَرَكَ الْآدَاءَ
 بِتَرْكِهِ الْفِعْلَ الَّذِي قَدْ لَزِمَا
 وَمَنْ يَكُنْ عَنِ الْآدَاءِ عَاجِزًا
 وَلَا يَحِلُّ الْأَخْذُ لِلْعَطِيَّةِ
 أَمَّا الْغَرِيمُ يَطْلُبُ التَّأْخِيرًا
 فَهُوَ شَبِيهٌ بِالرَّبِّبِ الْمُحَرَّمِ

يَبْقَى غَرِيمُهُ عَلَى مَا ظَلَمًا (١)
 مَا كَانَ يَدْخُلْنُهُ عِنْدِي بَعْدُ
 فَكَيْفَ يَنْقُضَنَّ مَا قَدْ فَعَلَهُ
 وَلَمْ يَكُنْ بِحَقِّهِ يَدِينُ
 قَبْلَ الْآدَاءِ هَالِكًا قَدْ فَاتَا
 وَكَانَ مَأْوَاهُ غَدًّا فِي النَّارِ
 عَنِ الْآدَاءِ فَاتَرَكَ الْأُمِّيَّةَ
 فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ آدَاءَهُ
 فَمِنْ هُنَا هَلَاكُهُ قَدْ جَاءَ
 مَعَ اسْتِطَاعَةِ الْآدَاءِ أَثَمًا
 أَوْصَى وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ فَائِزًا
 مِنَ الْغَرِيمِ أَوْ أَخِي التَّقِيَّةِ
 مِنْ هَاهُنَا كَانَ الْعَطَا مَحْجُورًا
 وَمِثْلُهُ طَعَامُهُ أَنْ يُطْعِمَ

(١) قوله: «على ما ظلمنا» أي على ظلمه فهي مصدرية مثل الأولى.

(٢) قوله: «لو قيل ما عليه... إلخ» أقول إن عندي في هذا تفصيلاً، فإن كان هذا الجبار لما أقر بحق المنتصر دفع له حقه فالانتصار باطل، وعليه أن يرجع إليه ما أخذه من ماله على سبيل الانتصار، وإن كان أقر بالحق ولم يسلمه لصاحبه فالانتصار صحيح، وليس عليه رد ما أخذه ما لم يؤد إليه الحق.



إِلَّا إِذَا كَانَ أَخَا ضِيَاةٍ
وَلَمْ يَزِدْهُ فَوْقَ قَدْرِ مِثْلِهِ
وَمَنْ يُدَارِي^(٢) بِاتِّقَاءِ مُنْعَا
وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى إِنْسَانٍ
فَقَالَ بَايَعْنِي لِأَوْفِيكَ الثَّمَنُ
وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ لِلْمَدْيُونِ
وَيُتْرَكُ الْبَعْضُ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ
إِنْ كَانَ مَالُهُ وَفَى أَوْ لَمْ يَفِ
وَقِيلَ مَهْمَا طَلَبُوا إِلَيْهِ
وَقِيلَ مَا لَمْ يَرْفَعُوا لِلْحَكْمِ^(٤)
وَجَائِزٌ فِي الْمُتَفَاوِضِينَ
أَنْ يَأْخُذْنَ بِحَقِّهِ مَنْ شَاءَ
فِي الدَّارِ مَعْرُوفًا بِالِاسْتِضَافَةِ^(١)
فَيَنْبَغِي الْقَوْلُ هُنَا بِجِلِّهِ
لَأَنَّهُ عَنِ غَيْرِ طِيبٍ وَقَعَا
طَالَبَهُ بَعْضًا مِنَ الزَّمَانِ
جَوَازُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ يُرْفَعَنَّ
أَنْ يَقْضِيَ الْبَعْضَ مِنَ الدُّيُونِ
عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِحِجْرٍ فَاعْلَمْ
يَرْفَعُهُ الْأَصْلُ عَنِ الْمُصَنَّفِ^(٣)
فَالْعَدْلُ فِيهِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ
فَثَابَتْ قَضَاؤُهُ فَتَتَعَلَّمَ
يَفْتَرِقَانِ عَنِ لُزُومِ دَيْنِ
وَمِنْهُمَا فَلْيَطْلُبِ الْوَفَاءَ

(١) قوله: «بالاستضافة» الاستضافة بسين الطلب أي يطلب الناس لِيُضَيِّفَهُمْ وهي بالضاد المعجمة كالضيافة.

(٢) قوله: «ومن يداري» بالبناء للمفعول أي من يداريه الناس إتقاء شره.

(٣) «المصنّف» بفتح النون كتاب في نيف وأربعين جزءاً ألّفه الشيخ أبو بكر أحمد بن عبد الله ابن موسى الكندي، اختصر فيه بيان الشرع بعبارات راتقة وزاد عليه فوائد جليّة.

اهـ. (المصنّف)

(٤) قوله: «للحكم» أي للحاكم.

هُمَا كَشَخْصٍ وَاحِدٍ وَلَا يَزْدُ
فَيَطْلُبُ الشَّرِيكَ فِيمَا زَادَا
وَمَنْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَقٌّ لِأَحَدٍ
فَقِيلَ يَدْفَعَنَّهُ لِمَنْ أَقْرَرَ
بَعْضُهُمَا لِلْبَعْضِ إِلَّا أَنْ يَزِدَ
عَنْ نِصْفِهِ حِينَ وَفَا وَعَادَا
أَقْرَرَ لِلْغَيْرِ بِهِ وَمَا جَحَدَ
لَهُ بِهِ وَجَوَّزُوا لِمَنْ أَقْرَرَ^(١)

بَابُ الْإِعْسَارِ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ

مَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِيَنَّ الدَّيْنَ
لِزُومَتِهِ ظَلَمٌ وَمَطْلٌ ذِي الْغِنَى
إِنْظَارٌ مَنْ أَعْسَرَ فِي الْقُرْآنِ
وَمُنْظَرُ الْمُعْسِرِ يَوْمَ عُسْرِ
وَرَخَّصُوا لِرَجُلٍ قَدْ اشْتَرَى
وَلَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ فِي يَدَيْهِ
لَكِنَّهُ لِفَتْحٍ يَنْظُرْنَا
وَيَنْبَغِي أَنْ يُخْبِرَنَّ مَنْ بَاعَا
وَمُدَّعِي الْإِعْسَارِ لِلْمُطَالِبِ
فَمُعْسِرٌ عَنِ الْقَضَا يَقِينَا
ظَلَمٌ عَنِ الْمُخْتَارِ قَدْ رُوي لَنَا
مُبَيَّنًا^(٢) بِأَحْسَنِ التَّبْيَانِ
يُظْلَهُ اللَّهُ غَدًا فِي الْحَشْرِ
بِضَاعَةٍ نَسِيئَةً مِنَ الْوَرَى
وَفَاءَ مَا صَحَّ لَهُمْ عَلَيْهِ
وَلِوَفَا الدُّيُونِ يَنْوِينَا
بِحَالِهِ لِيَنْفِي الْخِدَاعَا
فِي الدَّيْنِ بِالصَّحَّةِ فَلْيُطَالِبِ

(١) قوله: «أَقْرَرَ» بضم الهمزة مبنيًا للمفعول، والثاني في آخر البيت بالبناء للفاعل بمعنى المُقَرَّر.

(٢) قوله: «مُبَيَّنًا» هو منصوب على الحال أي جاء مبنيًا.



لِأَنَّهُ صَارَ لَهُ عَن عَوْضٍ
وَإِنْ يَكُنْ يَلْزَمُهُ مِنْ أَرْشٍ
فَجَائِزٌ مَا يَدْعِيهِ عِنْدَنَا
وَمُعْتَقٌ فِي مَرَضٍ غَلَامًا
وَمَالُهُ لَمْ يَكْفِ لِلْأَدَاءِ
يُبَاعُ فِي الدَّيْنِ كَذَا مَوْجُودٌ
وَإِنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِالْأَمْوَالِ
لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطْعِمَ الضُّيُوفَا
كَذَاكَ حُكْمُ الْعَتَقِ لِلْعَبِيدِ^(٢)
وَفِعْلُهُ لِيَذَكَ إِنْ لَمْ يُحْجَرَ^(٣)
وَهُوَ بِذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ يَأْتُمُّ
وَلَا أَقُولُ بِثُبُوتِ^(٤) (*) مَا فَعَلَ
وَفِي الْأَحَادِيثِ دَلَالَاتٌ عَلَى
وَمَنْ يُخَالِفُ مَا الْإِلَهُ شَرَعَا

(١) «بالقوت» أي بقدر الاقتيات.

(٢) قوله: «العتق للعبيد» ظاهره كذا حكم العتق للعبيد، ولكن لعله أراد بذلك ما هو أعم من العتق كالبيع والهبة، ولكن لا يبطل بيعهم إلا إذا كان لغير الدين.

(٣) قوله: «إن لم يُحَجَّرَا» أي إن لم يحجر عليه الحاكم ماله.

(٤) قوله: «بثبات» وفي بعض النسخ بثبوت وهو أولى.

(*) وقد أثبتنا الأولى، وكان المثبت «بثبات». (إسماعيل)

باب الحجر والتفليس

وَمَنْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا تَفِي (١)
 وَذَلِكَ الْحَجْرُ وَلَكِنْ بَعْدَمَا
 كَذَاكَ إِنْ كَانَ أَحَا غَنَاءٍ (٢)
 فَيَطْلُبُ الْغَرِيمُ وَهُوَ يَمْتَنِعُ
 وَيَقْضِي مَا عَلَيْهِ وَالْحَاكِمُ لَا
 وَقِيلَ بَلْ يَبِيعُهُ إِذَا أَبِي
 وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُحَجِّرَا
 فِي قَوْلِ بَعْضٍ وَأَنَاسٌ قَالُوا
 يُعْلِنُ ذَاكَ فِي مَجَامِعِ الْوَرَى
 وَإِنْ خَفِيَ (٤) فَلَيْسَ يَثْبُتَا

أَمْوَالُهُ يُمْنَعُ مِنْ تَصَرُّفِ
 يَطْلُبُهُ الْغَرِيمُ مِمَّنْ حَكَمًا
 لَكِنَّهُ يَمْطُلُ بِالْوَفَاءِ
 مِنَ الْأَدَا يُحْبَسُ حَتَّى يَرْتَدِعُ
 يَبِيعُ مَالَهُ إِذَا مَا نَكَلَا (٣)
 وَذَلِكَ الْحُكْمُ الَّذِي قَدْ وَجَبَا
 فِي غَيْبَةِ مِمَّنْ عَلَيْهِ حَجْرًا
 إِنْ غَابَ أَيْضًا تُحَجَّرُ الْأَمْوَالُ
 أَنَّ فُلَانًا مَالَهُ قَدْ حُجِّرَا
 وَجَائِزٌ أَنْ يَتَصَرَّفْنَا

(١) قوله: «لا تفي» أي لا تكفي.

(٢) قوله: «غناء» بفتح الغين ممدودًا لما سيأتي في باب الضوابط من قوله: «وككلام سدة للفقير» وأما الغنى الذي هو سعة المال فهو مقصور، ويحتمل أن يكون أراد به سعة المال ولكنه مدد للضرورة، فيكون بكسر الغين قال في الخلاصة:

وَقَضْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

(٣) قوله: «إذا ما نكلا» أي امتنع من بيع ماله فإنه يحبسه حتى يبيع هو ماله ولا يبيعه الحاكم، وقيل: بل يبيعه الحاكم إذا تماجن في الحبس، أي تصلب ممتنعًا عن البيع وهو الأصح.

(٤) قوله: «وإن خفي» أي إن خفي الحجر؛ لأنه لا يمنع تصرفه إلا إذا أعلن الحاكم للناس حجر ماله عليه.



وَإِنَّ فِي إِخْفَائِهِ مُخَادَعَةً
وَالْخُلْفُ هَلْ يُحْجَرُ كُلُّ الْمَالِ
وَلَا أَرَى أَنْ يَحْجَرَنَّ^(٢) الْكُلَّ
وَالْغَرَضُ الْوَفَاءُ لَا سِوَاهُ
وَمَنْ عَلَيْهِ مَالُهُ قَدْ حُجِرَا
وَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ فِيهِ نَفَقَةٌ
كَذَلِكَ الْأَوْلَادُ لَوْ صِغَارًا
وَلَيْسَ لِلْفَتَاةِ مِنْ مُخَالَعَةٍ^(٣)
وَحَاصِلُ الْمَقَامِ يُمْنَعَنَا
وَكُلُّ مَا بِهِ أَقَرَّ يَدْخُلُ
وَزَوْجَةُ الْمَدْيُونِ مِثْلُ غَيْرِهَا

لِلنَّاسِ إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا مَوَانِعَهُ
أَوْ قَدَرَ الدَّيْنِ عَلَى جِدَالِ^(١)
لِأَنَّ مَا الْمُوجِبُ دَيْنٌ حَلًّا
فَكَيْفَ يُحْجَرَنَّ مَا عَدَاهُ
فَمَالُهُ لِلْغَرَمَاءِ صِيْرًا
لِأَنَّهُ فِي دَيْنِهِ قَدْ غَلَقَهُ
لِأَنَّهُ لِلْغَرَمَاءِ صَارَا
مِنْ بَعْدِ حَجْرِ مَالِهَا الْمُخَالَعَةَ
تَصَرَّفُ الْمَدْيُونِ حَيْثُ عَنَّا
فِي الْمَالِ عِنْدَ الْغَرَمَاءِ يُجْعَلُ
تُحَاصِصُ الدِّيَانُ فِي تَقْدِيرِهَا^(٤)

(١) قوله: «على جدال» أي على خلاف.

(٢) قوله: «أَنْ يَحْجَرَنَّ» بالبناء للفاعل أي لا أرى للحاكم أَنْ يَحْجَرُ عليه جميع ماله إذا كان يكفي بعضه لقضاء ما عليه من حقوق.

(٣) قوله: «من مُخَالَعَةٍ» يعني أن الزوجة إذا كان عليها دين يحيط بمالها فليس لها أن تتخالع زوجها بصداقها؛ لأنه مال استحقه عليها الغرماء، وهل ذلك بعد الحجر عليها أم يبطل خلوعها ولو لم يحجر عليها التصرف؟ فيه قولان، وفي قوله: «بَعْدِ حَجْرِ مَالِهَا الْمُخَالَعَةَ»، بكسر اللام إعادة الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة وهو ضعيف ونادر.

(٤) قوله: «في تقديرها» أي في صداقتها المقرّر لها عليه، وكذلك إذا كان لها عليه حق من غير الصداق، فهي في ذلك كله تحاصص سائر الغرماء.



وَوَلَدُ الْمَدْيُونِ لَا يُحَاصِصُ
وَلَا يُعَذَّبُ إِلَّا إِلَهُ أَحَدًا
وَمَنْ أَقْرَبَ بِالَّذِي قَدْ يَمْلِكُ
فَإِنَّ حُكْمَ الْمَالِ لِلْمَقْرَرِ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ إِجْبَاءً^(١) فَلَا
وَذَاكَ مَهْمَا ظَهَرَ الْمُرَادُ
وَإِنْ خَفِيَ فَأَمْرُهُ لِرَبِّهِ
لِلْغَرْمَا عَلَيْهِ مَهْمَا جَحَدَا
وَإِنْ يُرَدُّ بَيْعَ الْأُصُولِ أُمَّهَلَا
أَقْلُهُ ثَلَاثَةَ الْأَيَّامِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ حُكِمَا
وَقَدْ أَتَاهُ بَعْدَ ذَاكَ مَالٌ
وَكُلُّ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ قَيْلًا
وَبَعْضُهُمْ قَالَ إِزَارٌ وَرِدَا
وَهُوَ إِزَارٌ مِثْلِهِ لَتَعْلَمَا

قَدْ قِيلَ فِيمَا الْغَرْمَا تَحَاصِصُوا
بِدَيْنِ ابْنِهِ كَذَاكَ وَجِدَا
وَدَيْنُهُ لِمَالِهِ مُسْتَهْلِكُ
لَهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ يَجْرِي
يَثْبُتُ إِقْرَارًا لِمَنْ تَحْيَلَا
وَعَلِمُوا الَّذِي بِهِ يُرَادُ
وَحَسْبُهُ مِنْهُ ارْتِكَابُ ذَنْبِهِ
يَخْلِفُ أَنَّهُ لَذَا^(٢) مَا قَصَدَا
شَهْرًا وَلِلْغُرُوضِ مَا تَحَصَّلَا
لِسَبْعَةِ الْأَيَّامِ بِالتَّمَامِ
بِحَجْرِهِ لَمْ يَقْضِ حَقَّ الْغَرْمَا
فَدَاخِلٌ فِيهِ كَذَا يُقَالُ
لِلْغَرْمَاءِ فَاطْلُبِ الدَّلِيلَا
وَقِيلَ لَا إِلَّا إِزَارٌ أَبَدَا
وَعَلَّ هَذَا فِي الَّذِي قَدْ ظَلَمَا

(١) قوله: «إجباء» أي تحويلاً للمال إلى غيره على جهة الحيلة؛ لثلا يأخذ الغرماء.

(٢) قوله: «أنه لذا» أي للإلجاء يعني أنه عليه أن يحلف بالله أنه لم يقر بذلك لفلان لإجباء إن أراد



كَمَا سَيَأْتِي وَبِهِ يُخَصَّصُ
 بَيْنَ مُرْخِصٍ وَمَنْ يُشَدِّدُ
 مِنْ مَنْزِلِ الْمَدْيُونِ فِيمَا أَذْكَرُ
 لَيْسَ يُبَاعُ فِي قَضَا الدُّيُونِ
 عَنْ سَكْنِهِ فَفَضْلُهُ يُبَاعُ
 لَيْسَ يُبَاعُ وَرَدَ الْجَوَابُ
 نَهَارَهُ وَاللَّيْلَ فِيهِ رَاغِبًا
 يُبَاعُ عَنْهُ مَا حَوَى مِنْ كُتُبِ
 تُبَاعُ فِي الدَّيْنِ مَعَ البضَاعَةِ
 أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدٍ^(١)
 فَرِيضَةً^(٢) بَقَدَرِ الْأَحْوَالِ
 حُقُوقَهُ وَذَاكَ مِثْلُ الْفَرَضِ
 وَلَا لِخَصْمِهِ بِذَا تَعْلِيلُ
 وَخَافَ مِنْ مَغِيبِهِ امْتِنَاعَهُ
 وَيَذْهَبَنَّ عَرْضَهَا وَالطُّوَلَا

وَصَاحِبِ الدَّيْنِ لَهُ يُرَخِّصُ
 أَوْ أَنَّهَا الْأَقْوَالُ فِي ذَا تُوْجَدُ
 مِنْ ذَلِكَ التَّرْخِيصُ مَا قَدْ ذَكَرُوا
 كَقَوْلِهِمْ فِي مَنْزِلِ الْمَدْيُونِ
 إِلَّا إِذَا كَانَ بِهِ اتِّسَاعُ
 وَالنَّعْلُ وَالْمُضْحَفُ وَالْكِتَابُ
 إِنْ كَانَ مِمَّنْ لِلْعُلُومِ طَالِبًا
 أَمَّا إِذَا كَانَ لَهَا لَمْ يَطْلُبِ
 وَآلَةُ الْمَدْيُونِ لِلصَّنَاعَةِ
 وَلَا تُبَاعُ فِي مَقَالِ الْأَمْجَدِ
 وَاجْعَلْ عَلَيْهِ إِنْ خَلَا مِنْ مَالِ
 تُدْفَعُ لِلْغَرِيمِ حَتَّى يَقْضِي
 وَمَا عَلَيْهِ الْحَبْسُ وَالْكَفِيلُ
 وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَخَا صِنَاعَةٍ
 يَلْزَمُهُ أَنْ يُحْضِرَ الْكَفِيلَا

(١) قوله: «أبي علي» تقدم ذكره.

(٢) قوله: «فريضة» أي شيئًا مُحدَّدًا مفروضًا شهرتًا، بحسب ما يراه الحاكم من وسعه.

كتاب الضمانات

تَعَلُّقُ الْحُقُوقِ بِالْإِنْسَانِ جِنَايَةٌ^(١) يُعْرَفُ بِالضَّمَانِ
 فَمَنْ جَنَى فِي مَالٍ غَيْرِهِ ضَمِنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ بِذَا أَدْنِ
 وَهَكَذَا جَانٍ عَلَى الْأَبْدَانِ فَأَرَشُهَا يَلْزِمُ ذَاكَ الْجَانِي
 وَالْعَمْدُ فِيهِ وَالْخَطَا سَوَاءٌ يَضْمَنُهُ رَاكِبُهُ الْخَطَاءُ
 وَالْفَرْقُ فِي الْإِثْمِ فَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ كَانَ مُخْطِئًا لِذَاكَ فَعَلَا
 وَالْإِثْمُ وَالضَّمَانُ فِي الْعَمْدِ مَعًا وَإِنْ يَثْبُ فَالْإِثْمُ عَنْهُ رُفِعَا
 وَيَبْقَى غُرْمُهُ فَلَا خَلَاصَ لَهُ إِلَّا بِغُرْمِ مَا بِهِ تَحَمَّلَهُ
 أَوْ بِيْرَاءَةٍ وَحِلٍّ صَافِي مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ عَلَى تَصَافِي

باب أسباب الضمان

وَهَذَا أَنَا أَذْكَرُ فِي ذَا الْبَابِ مَا كَانَ لِلضَّمَانِ مِنْ أَسْبَابِ
 مَنْ غَصَبَ الْأَرْضَ وَفِيهَا زَرَعَا فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ حُكْمًا شَرِعَا
 وَلَا لَهُ بَذْرٌ وَلَا عَنَاءٌ لِأَنَّهُ الْغَاصِبُ وَالْخَطَاءُ^(٢)

(١) قوله: «جناية» مفعول لأجله أي من أجل الجناية، ويجوز أن تكون مصدرًا واقفًا موقع الحال،

أي حال كونه جناية.

(٢) قوله: «والخطاء» بتشديد الطاء اسم فاعل من الخطأ.



وَبَعْضُهُمْ بِيَدِهِ قَدْ حَكَمَا
 وَسَارِقٌ صَرَمًا لَهُ قَدْ فَسَلَا^(٢)
 فَالْتَّخُلُ فِي الْحُكْمِ لِرَبِّ الصَّرَمِ
 وَغَاصِبٌ قُطْنَا أَوْ الْكِتَانَا
 فَإِنَّ ذَاكَ الثَّوْبَ لِلْمَعْصُوبِ
 وَسَارِقٌ خَشَبَةً وَأَنْطَلَقَا
 فَإِنَّهُ بِمِثْلِهَا يُرْضِيهِ
 لِأَنَّ فِي إِخْرَاجِهَا إِفْسَادًا
 لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ^(٣) وَرَدَا
 وَهُوَ مِنَ اللَّطَائِفِ الْبَدِيعَةِ
 وَذَلِكَ الْإِسْتِحْسَانُ عِنْدَ بَعْضِ
 وَغَاصِبٌ أَرْضًا لَهَا قَدْ خَلَطَا
 لَيْسَ لَهُ مِنْ زَرْعِهَا أَنْ يَنْتَفِعَ
 وَالْأَرْضُ^(١) مَا أَنْقَصَهَا أَنْ يَغْرَمَا
 بِأَرْضِهِ فَصَارَ نَخْلًا أَطْوَلًا
 وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا الْحُكْمِ
 فَحَاكَ مِنْهُ الثَّوْبَ حِينَ كَانَا
 وَرَجَعَ الْغَاصِبُ بِالذُّنُوبِ
 بَنَى عَلَيْهَا بَيْتَهُ وَأَوْثَقَا
 وَإِنْ يَشَاءُ تَمَنَّهَا يُعْطِيهِ
 لِبَيْتِهِ وَلَا نَرَى الْفَسَادَا
 يَمْنَعُ فِعْلَ مَا يَكُونُ مُفْسِدًا
 يُؤْخَذُ مِنْ مَوَارِدِ الشَّرِيعَةِ
 بِهِ يَقُولُ وَبِهِ قَدْ يَقْضِي
 بِأَرْضِهِ تَعْمُدًا لَا غَلَطَا
 لِأَنَّ الْحَرَامُ فِيمَا قَدْ زُرِعَ

(١) قوله: «والأرض» مفعول به بفعل مقدر دل عليه ما أنقصها. يعني: عليه أن يغرم ما أنقص الأرض.

(٢) قوله: «فسلاً» بفاء فسين أي غرس، و«الصرم»: جمع صرمة وهي الفسيلة الصغيرة من النخل، سميت بذلك لأنها تصرم من أمها أي تقطع، وقد سبق مثل ذلك.

(٣) قوله: «لا ضرر» بفتح الراء من غير تنوين، اسم لا التي لنفي الجنس مع تشديد الواو لإقامة الوزن، ويجوز تنوين الراء مرفوعاً بضمين، كقوله: فلا لغو ولا تأثيم فيها وهذا أسهل وأخف في الورن والمشار إليه هو الحديث المشهور: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» وهذا الحديث قاعدة من القواعد الخمس التي بُنيَ عليها الفقه.

وَيَغْلِبُ الْحَرَامُ لِلْحَلَالِ
 وَخَالَطُ حَبًّا مِنَ الْحَرَامِ
 فَذَلِكَ الْحَبُّ جَمِيعًا يُجْتَنَبُ
 وَفِي جَمَاعَةٍ لِشَاةٍ سَرَفُوا
 وَوَاحِدٌ مِنْهُمْ تَوَلَّى الذَّبْحَا
 لِأَنَّهُمْ فِي ذَاكَ مِثْلُ رَجُلٍ
 وَفِي الشَّرِيكَيْنِ إِذَا مَا غَضَبَا
 فَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا مَقْسُومٌ
 وَذَاكَ كَالْخُسْرَانِ فِي التِّجَارَةِ
 وَمَنْ لِنَهْرٍ غَيْرِهِ قَدْ هَدَمَا
 يَضْمَنُ مِنْهُ^(٢) الزَّرْعَ وَالتَّخِيلَا
 لِأَنَّ مَا تَلَأَفَهَا بِسَبَبِهِ
 وَمَنْ لِبَيْتٍ غَيْرِهِ قَدْ خَرَقَا
 فَمَا عَلَى النَّاقِبِ مِنْ ضَمَانٍ
 إِنَّ خَلَطُوا ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ
 بِحَبِّهِ الطَّيِّبِ لِلطَّعَامِ
 لِأَنَّ مَا الْحَرَامُ فِيهِ قَدْ غَلَبَ
 وَاجْتَمَعُوا لِأَكْلِهَا وَانْطَلَقُوا
 ضَمَانُهَا عَلَى الْجَمِيعِ أَضْحَى
 فِي أَخْذِهَا وَذَبْحِهَا وَالْمَأْكَلِ
 بَعْضُهُمْ^(١) السُّلْطَانَ حِينَ غَلَبَا
 لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَظْلُومٌ
 فَالشَّرَكَاءُ عَمَّتُهُمُ الْخَسَارَةُ
 أَوْ بِئْرِهِ تَعَمَّدًا قَدْ ظَلَمَا
 إِنَّ تَلَفَتْ فَلْيَدْعِ التَّعْلِيلَا
 وَيَضْمَنُ الْمُتَلَفَ مِنْ تَسْبِيهِ
 وَجَاءَ لِصِّ مَا بِهِ قَدْ سَرَقَا
 إِلَّا الَّذِي أَضَاعَ مِنْ بُنْيَانِ

(١) قوله: «بعضهم» مفعول مقدم والسلطان فاعل مؤخر.

(٢) قوله: «يضمن منه... إلخ» إن هذا وأمثاله، مما يكون ضمانه على الجاني، يسمى عندهم تأثير الأسباب؛ لأن السبب له تأثير فيما يقع على المتسبب له، فلو سلب شراب أحد في فلاة فهلك عطشاً فعليه ديته.



وَإِنْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَتْ بِهِيْمَةٌ وَيَضْمَنْ الْفَارِجُ لِلْحِظَارِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ يُفْهَمُ لِأَنَّمَا الضَّمَانُ قَدْ تَعَلَّقَا لِأَنَّهُ مِنَ الْمُكَلَّفِينَا وَرَجُلٌ مِنَ الْحَرَامِ نَبَّأُ^(٢) فَإِنَّهُ لِقِيَمَةِ النَّبَاتِ وَقَالِعُ الْأَقْبَابِ بَاغْتِصَابِ لَكِنْ عَلَيْهِ أَدْبٌ لِيرَعَوِي^(٤) وَغَاصِبٌ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ وَقَعُ فَاُنْكَسَرَ الْغَاصِبُ أَوْ مَاتَ فَمَا وَمَنْ رَأَى فِي نَخْلَةٍ صَبِيًّا

فَأْتَلَقَتْ فَضَامِنٌ لِقِيَمِهِ
 إِنْ أَكَلَ الْأَنْعَامُ لِلنَّضَارِ^(١)
 يَعْرِفُهُ مِنَ الْأُصُولِ يَعْلَمُ
 بِاللِّصِّ حِينَ لِلْمَتَاعِ سَرَقًا
 وَمَا عَلَى الْبَهْمِ نَرَى تَضْمِينَا
 نَخْلًا وَطَابَ النَّخْلُ حِينَ نُبَّأُ
 يَضْمَنْ لَا يَضْمَنْ لِلْغَلَاتِ
 قِيلَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْأَقْبَابِ^(٣)
 عَنْ فِعْلِهِ مَنْ كَانَ مِثْلَهُ غَوِي
 عَلَيْهِ مِنْ نَخْلَتِهِ حِينَ طَلَعُ
 شَيْءٌ عَلَى السَّيِّدِ مِنْهُ لَزِمَا
 يَخْرُفُ^(٥) مِنْهَا رُطْبًا جَنِيًّا

(١) قوله: «للنضار» أوائل الزرع، ويقال له أيضًا نضرة ونضارة وهو أول ما يبدو من ذلك. اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «نبتأ» أي أبرّ والنبات في اصطلاح أهل عُمان هو ثمرة فحال النخل الذي يلحق به ثمرها.

(٣) قوله: «الأقبا» جمع قَب وهي أكام ثمرة النخيل، وقلعها جذبها أو قطعها، وقوله: «قيل

عليه» هذا مما أشكل معناه على عامة الناس إذ من المعلوم عندهم أنه لا قيمة لها فتذهب الثمرة على ذلك هدرًا، والجواب أن المراد بقيمتها هو ما نقص من قيمة تلك النخلة فإنها تقوم مشمرة وغير مشمرة، فما كان من النقصان فيما بين القيمتين فذلك الذي يُحكم به على قاطع الأقبا، وهذا التفسير لم أر من تعرّض له، وهو كذلك إن شاء الله.

(٤) قوله: «ليرعوي»: أي ليرجع ويتوب.

(٥) قوله: «يخرف»: أي يجني.

قَالَ لَهُ عَنْ نَخْلَةِ الْأَنَامِ أَنْزَلَ وَخَلَّ^(١) مَذْهَبَ اللَّثَامِ
 وَلَمْ يُرِدْ إِفْزَاعَهُ فَفَزِعَا فَلَا ضَمَانَ إِنْ بِذَلِكَ ضُرِعَا
 وَضَامِنٌ قِيلَ إِذَا أَرَادَا إِفْزَاعَهُ إِذْ رَكِبَ الْفَسَادَا
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اسْتَعَانَ رَجُلًا فِي رَفْعِ مَا شَاءَ لَهُ أَنْ يَحْمِلَا
 فَوْقَ الْحِمْلِ عَلَى الْمُعَانِ إِذْ ضَعُفَتْ عَنْ ذَلِكَ الْيَدَانِ
 فَدِيَةٌ^(٢) تَلْزُمُهُ إِنْ انْكَسَرَ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْخَطَا فِيمَا ظَهَرَ
 وَمَنْ يَكُنْ فِي بَيْتِهِ قَدْ أَضْرَمَا نَارًا وَهَاجَتِ الرِّيَّاحُ وَنَمَا^(٣)
 وَاحْتَرَقَ الْبَيْتُ عَلَى الْجِيرَانِ فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مِنْ ضَمَانَ
 وَإِنْ عَلَتْ بِلَهَبِ ضَمَانُ مَا تَحْرِقُهُ لِغَيْرِهِ قَدْ لَزِمَا
 لِأَنَّهُ قَرَّبَهَا مِنْ جَارِهِ فَضَامِنٌ لِهَالِكِ بِنَارِهِ
 إِنْ خَبَزَ الْخَبَّازُ فِي قَرَارِ سَفِينَةٍ سَارَتْ عَلَى الْبِحَارِ
 فَاحْتَرَقَتْ وَاحْتَرَقَ الْمَحْمُولُ فَلَا ضَمَانَ هَاهُنَا يَقُولُ^(٤)
 إِنْ كَانَ مَادُونًا لَهُ أَنْ يَخْبِزَا فِيهَا وَإِلَّا فَالضَّمَانُ أُحْرَزَا^{(٥)(*)}

(١) قوله: «وَحَلَّ»: أي دَخَ.

(٢) قوله: «فديّة تلزمه» يعني إن مات بذلك، وإن انكسر ولم يمت فعليه دية الكسر.

(٣) ونما: أي زاد الحريق.

(٤) قوله: «يقول» يعني صاحب الأصل، وفي بعض النسخ «نقول» بالنون.

(٥) قوله: «حرزا» أي نالَ وحصلَ، وفي بعض النسخ «أحرزا».

(*) وقد أثبتنا الأولى، وكان المثبت «حَرَزَا». (إسماعيل)



وَمَنْ يَكُنْ قَدْ أَخَذَ الْحِمَارًا
 يَظُنُّهُ حِمَارَهُ وَبَانَا
 فَقِيلَ لَا يَضْمَنُهُ إِنْ ذَهَبَا
 وَقِيلَ بَلْ يَضْمَنُهُ بِالْقَبْضِ
 وَأَخِذْ لِمُضْحَفٍ مَغْضُوبٍ
 فَضَامِنٌ إِنْ رَدَّهِ لِغَاصِبِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ يَجْهَلُ مَنْ قَدْ غَضِبَا
 وَقَابِضٌ شَيْئًا عَلَى النَّسِيَانِ
 حَتَّى يَصِيرَ فِي يَدِ الْأَرْبَابِ
 وَكُلَّمَا قَبِضْتَ يَا صَفِيِّي
 فَرُدَّهُ لِوَالِدٍ أَوْ سَيِّدٍ
 وَمَنْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ قَدْ قَبِضَا
 فَعَتِقَ الْعَبْدُ وَمَاتَ السَّيِّدُ
 وَتَارِكٌ لِحِفْظِ مَالِ صَاحِبِهِ
 مِنَ الْفَلَاةِ عَامِدًا جِهَارًا
 سِوَاهُ ثُمَّ رَدَّهُ عَيْنَانَا
 إِنْ كَانَ بَعْدَ رَدِّهِ قَدْ عَطِبَا^(١)
 خَلَاصُهُ لِرَبِّهِ أَنْ يَمْضِيَ
 مِنْ ظَالِمٍ وَصَاحِبِ الْعُصُوبِ^(٢)
 إِنْ كَانَ ذَا مَعْرِفَةٍ بِصَاحِبِهِ
 عَلَيْهِ فَلْيُعْطِ الَّذِي قَدْ غَضِبَا
 فِي قَبْضِهِ يُحْكَمُ بِالضَّمَانِ
 وَهُوَ مَقَالٌ ظَاهِرُ الصَّوَابِ
 مِنْ يَدِ عَبْدٍ كَانَ أَوْ صَبِيِّي
 وَفِيهِ قَوْلٌ غَيْرُ هَذَا قَيِّدٍ^(٣)
 مِنْ يَدِ عَبْدٍ حِينَ مَالَهَا اقْتَضَى
 فَالرُّدُّ لِلْعَبْدِ خَالِصٌ يُوجَدُ
 حَتَّى يَضِيعَ ضَامِنٌ لِعَاطِبِهِ

(١) عطب: أي هلك.

(٢) أي الغصب.

(٣) قوله: «لوالد أو سيد» يعني أن ما قبضته من صبي فرده إلى والده، وما قبضته من عبد فرده إلى سيده، وقوله: «وفيه قول غير هذا» أي فيه قول آخر أنه يردده إلى تلك اليد التي قبضه منها، وعندني أن بين العبد والصبي فرقًا، فالعبد البالغ الأمين حكمه غير حكم الصبي غير المميز في ذلك.

لِأَنَّ حِفْظَ مَالِهِ لُزُومٌ^(١) وَوَاجِدٌ بِهِمَّةً فِي زَرْعٍ
كَذَلِكَ النَّهْرُ إِذَا مَا انكَسَرَ
لِأَنَّ ذَاكَ مُشْبَهُ الْمَنَاكِرِ
وَهُوَ مِنَ الْحِفْظِ لِمَالِ الصَّاحِبِ
وَإِنْ رَأَيْتَ سَارِقًا قَدْ مَرًّا
يَلْزِمُكَ الْإِعْلَامُ وَالشَّهَادَةُ
وَمَنْ رَأَى مَنْ قَدْ يَمُوتُ جُوعًا
يَقْدِرُ أَنْ يُطْعِمَهُ وَيُسْقِيَهُ
وَهَكَذَا يُرْشِدُهُ إِنْ زَلَا
فَالْزَمُوهُ دِيَةٌ إِنْ تَرَكَهَا
وَقِيلَ فِيمَنْ قَدْ رَأَى إِنْسَانًا
وَقَادِرٌ يُنْقِذُهُ^{(٤)(*)} مِنْ ظُلْمِهِ

وَعُذْرُهُ مَعَ عَجْزِهِ مَعْلُومٌ
قَوْمٌ عَلَيْهِ طَرْدُهَا بِالذَّفْعِ
يَسُدُّهُ لِكَيْ يُزِيلَ مُنْكَرًا
تَغْيِيرُهُ يَلْزِمُ كُلَّ قَادِرٍ
وَقِيلَ لَيْسَ طَرْدُهَا بِوَاجِبٍ
يَسْرِقُ مِنْ مَالِ أَخِيكَ تَمْرًا
عِنْدَ أَوْلِيِ الْحُكْمِ مَتَى أَرَادَهُ
أَوْ عَطَشًا وَلَمْ يَكُنْ مَمْنُوعًا^(٢)
فَمَاتَ قَدْ قِيلَ عَلَى ذَاكَ الدِّيَّةُ
عَنِ الطَّرِيقِ فِي الْفِيَا فِي ضَلَا
إِرْشَادُهُ حَتَّى فَنِي^(٣) وَهَلَكَا
يَلْطِمُ حُرًّا مُسْلِمًا عُدْوَانًا
كَانَ عَلَيْهِ وَاجِبًا فِي حُكْمِهِ

(١) قوله: «لزوم»: أي لازم.

(٢) انتصاب «جوعًا وعطشًا» على التمييز.

(٣) قوله: «فني» بكسر النون مخففة كما في قوله:

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضَوْا مَا رَضِيَ لَكُمْ مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنْفٌ

(٤) قوله: «ينقذه» أي قادر على إنقاذه، وواجبًا خبر كان، واسمها محذوف تقديره كان إنقاذه واجبًا

عليه في الحكم.

(*) (أَنَّ) مضمرة قبل (ينقذه) وفي هذه الصورة يجوز نصب الفعل ورفعها. (إسماعيل)



لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ الْإِعَانَةَ وَالزَّمُوهُ عِنْدَ ذَا ضَمَانِهِ
وَوَاجِدُ عَبْدٍ أَخِيهِ هَارِبًا قَامَ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ رَاغِبًا
أَفَلْتَ^(١) ذَاكَ الْعَبْدُ حِينَ أُمْسِكَ فَالْخُلْفُ فِي ضَمَانِهِ إِنْ هَلَكَ
وَقَوْلُ مَنْ يَعْذِرُهُ أَصْحُ لِأَنَّهُ أَرَادَ مَا يَصِحُّ
أَرَادَ حِفْظَ مَالِهِ وَقَدْ وَجِبَ فَكَيْفَ يَلْزَمْنَهُ إِذَا عَطِبَ
وَمَنْ يَكُنْ بِهِمَّةً قَدْ طَرَدَا يَقُولُ أُمْسِكْهَا لِمَنْ قَدْ وَجَدَا
فَجَائِزٌ إِمْسَاكُهَا عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَهَمًا لَدَيْهِ
وَالْعَبْدُ لَا يُمْسِكُهُ إِنْ كَانَ يَطْرُدُهُ وَاطْلُبْ لَهُ الْبَيَانَ^(٢)
فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ عَبْدًا يُمْلِكُ فَجَائِزٌ عَنِ الْهُرُوبِ يُمَسِّكُ
بَلْ مَنْعُهُ يَكُونُ مِثْلَ اللَّازِمِ فَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَالْبَهَائِمِ
مَعَ أَنَّهُ يَزِيدُ بِالْعِضْيَانِ وَذَاكَ فِي التَّجْوِيزِ مَعْنَى ثَانِي
وَمَنْ بِهِ عَيْنٌ لَهَا قَدْ عُرِفَا فَعَانَ^(٣) إِنْ سَانَ وَمِنْهُ تَلَفَا
فَضَامِنٌ إِذَا آتَاهُ حَيْثُ^(٤) مِنْ أَجْلِهِ لَمَّا رَأَتْهُ عَيْنُهُ

(١) قوله: «أفلت» أي انفلت من يده بمعنى هرب منه بعدما قبضه لسيده، والعبد فاعل أفلت.

(٢) قوله: «اطلب له البيانا» قلت: بيانه واضح، وهو كون العبد مكلفاً عاقلاً فلعله هرب عن سيده خوفاً من شره أو لضر مسسه منه؛ لأن العاقل لا يهرب ممن أحسن إليه غالباً، والحكم للأغلب، والبهيمة لا تعقل شيئاً فهي تهرب من المسيء والمحسن؛ فلذلك جاز إمساكها لصاحبها دون العبد.

(٣) قوله: «فعان» أي أصابه بعينه.

(٤) حَيْثُ: بفتح الحاء الموت والهلاك.



وَقَائِدُ الْأَعْمَى إِذَا لَمْ يُرْشِدِ
وَوَاصِبٌ لِأَرْضٍ غَيْرِهِ حَفَرٌ
وَقِيلَ إِنْ أَرْخَى الْفَتَى الصَّيَّادُ
مَرَّتْ بِهِ خَشَبَةٌ* فَقُطِعَا
وَحَامِلٌ رُمْحًا عَلَى الطَّرِيقِ
فَطَعَنْتْ شَخْصًا بغيرِ عَمْدٍ
وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ قَلَعَا
فَلَا ضَمَانَ وَإِذَا تَعَدَّى
لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا قَدْ رُسِمَا
وَرَجُلٌ رَمَى الْعَدُوَّ فَوَقَعَ
فَقِيلَ لَا غَرْمَ عَلَيْهِ إِذْ قَصَدُ
وَإِنْ أَصَابَ السَّهْمُ مِنْهُ مُسْلِمًا
وَالْمَالُ وَالْأَنْفُسُ فِي الضَّمَانِ
فِيضْمَانٍ مَا أَصَابَ يَزْتَدِي
بِئْرًا بِهَا يَضْمَنُ مَا فِيهَا انْكَسَرَ
لِيخًا^(١) لَهُ فِي بَحْرِهِ يَصْطَادُ
فَضَامِنٌ صَاحِبُهَا مَا انْقَطَعَا
ثُمَّ بِهِ جَازَ عَلَى مَضِيقِ
فَأَرْشُهُ يَلْزَمُهُ بِالْجَدِّ**^(**)
ضِرْسًا لَهُ وَقَدْ أَدَاهُ وَجَعًا^(٢)
لِغَيْرِهِ^(٣) ضَمَانُهُ تَبَدَّى
لَهُ فَمِنْ ثَمَّ الضَّمَانُ لَزِمَا
عَلَى بَعِيرِ الْمُسْلِمِينَ فَاَنْصَرَعُ
عَدُوَّهُمْ فَلَا ضَمَانَ مُعْتَقَدُ
فَدِيَّةٌ أَوْجَبَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ
وَوَغَيْرِهِ عَلَى الْخَطَا سِيَّانِ

(١) قوله: «ليخا» هو الشبكة التي يصاد بها السمك.

(*) الخشبة يراد بها هنا السفينة. (إسماعيل)

(**) الجَدُّ: يراد به هنا القطع الذي حصل بالرمح. (إسماعيل)

(٢) وجعا: تمييز.

(٣) قوله: «لغيره» أي لقلع سن غير التي أراد قلعها ولو خطأ فعليه أرشها أي ديتها، وهي خمسة أبعرة إذا لم ينبت مكانها سن غيره، وإلا فله عليه سؤم عدلين أو عدل.



فَلَسْتُ أَذْرِي وَجْهَ هَذِي التَّفْرِقَةِ
 وَعَلَّهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَالَ
 فَهِيَ وَسِيلَةُ الْقِتَالِ فَأَعْلَمُ
 وَإِنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَيْسَ يُغْنِي
 وَعَلَّ عِنْدَهُمْ سِوَى مَا عِنْدِي
 وَضَارِبٌ شَاءَ بِهَا جَنِينٌ
 يَلْزِمُهُ النَّاقِصُ^(٣) مِنْ قِيَمَتِهَا
 وَإِنْ يَكُنْ لِأُمَّةٍ الْغَيْرِ ضَرْبٌ
 قِيَمَتُهُ إِنْ كَانَ فِيهِ الرُّوحُ
 تُقَوِّمَنَّ الْأُمَّةَ ثُمَّ يَغْرُمُ
 وَلَسْتُ أَذْرِي وَجْهَهُ وَهُوَ نَظَرٌ
 وَغَاصِبٌ يَغْصِبُ لِلْفَتَاةِ^(٤)
 فَسَيِّدُ الْفَتَاةِ يَأْخُذُنَا
 وَلَيْسَ لِلْغَاصِبِ مِنْ عَنَاءِ

وَلَمْ أَجِدْهَا أَبَدًا مُنَمَّةً^(١)
 نَبَذْلُهُ مَهْمَا نَرَى الْقِتَالَ
 مِنْ هَاهُنَا ضَمَانُهُ لَمْ يَلْزَمْ
 شَيْئًا وَلَكِنْ قَدْ رَأَهُ ذَهْنِي
 وَلَمْ أَجِدْهُ فَأَنَا فِي حَدْيٍ^(٢)
 أَلْقَتْهُ مَيِّتًا يَلْزِمُ التَّضْمِينَ
 تُقَوِّمَنَّ قَبْلَ طَرْحِ بِنْتِهَا
 أَلْقَتْ مِنَ الْبَطْنِ جَنِينًا وَعَطَبٌ
 أَوْ لَا فَعُشْرُ أُمَّهِ صَحِيحٌ
 عُشْرَهَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ يَلْزِمُ
 مِنْ قَائِلِيهِ لَيْسَ فِيهِ مِنْ خَبْرٍ
 أَوْلَدَهَا الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ
 فَتَاتَهُ وَنَسَلَهَا اعْلَمْنَا
 فِي قِيَمَةِ الْبَنَاتِ وَالْأَبْنَاءِ

(١) أي مرسومة.

(٢) في منزلتي. اهـ. (المصنف)

(٣) قوله: «يلزمه الناقص... إلخ» هذا هو المختار عندنا وقيل: أن عليه ربع قيمتها أي الأم.

(٤) يريد بالفتاة الأمة. اهـ. (المصنف)

وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَاهَا وَجْهَلُ
 فَقِيمَةُ الْأَوْلَادِ^(١) تَلْزَمْنَا
 لَا يُمْلِكُونَ إِذْ هُمْ أَحْرَارُ
 لَكِنَّهُ يَأْخُذُ نَفْسَ الْأَمَةِ
 يَنْزِعُهَا مِنْ عِنْدِ ذَاكَ الْبَائِعِ
 وَلِلْإِمَاءِ عَقْرُهَا فِي الْبِكْرِ
 وَنِصْفُ عَشْرِهَا لِعَقْرِ الشَّيْبِ
 إِذْ لَيْسَ لِلْإِمَاءِ مِنْ مُطَاوَعَةٍ^(٣)
 وَشَابِكُ فِي زَرْعِهِ فَقُتِلَتْ
 ضَمَانُهُ فِيهِ خِلَافٌ يُذَكَّرُ
 لِأَنَّهُ فِي مَالِهِ أُبِيحَ لَهُ
 وَقِيلَ فِيمَنْ قَتَلَ الْبَعِيرَا
 لَا يَضْمَنَنَّ غُرْمَهُ لِرَبِّهِ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَرْجَحُ
 لِنُصْبِهَا ثُمَّ تَسْرَى وَنَسَلُ
 غَاصِبِهَا^(٢) السَّيِّدُ يَأْخُذْنَا
 عَنْهُ إِلَى أَبِيهِمْ قَدْ صَارُوا
 وَيَرْجِعُ الشَّارِي بِنَزْعِ الْقِيمَةِ
 إِذْ غَرَّهُ بِهَذِهِ الْخَدَائِعِ
 بِعَشْرِ الْقِيمَةِ غُرْمُ الْعَقْرِ
 إِنْ غُصِبَتْ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ تُغْصَبِ
 بَلْ ذَاكَ فِي الْحُرَّةِ أَنْ تُطَاوَعَهُ
 بَقَرَةٌ لِغَيْرِهِ إِذْ حَصَلَتْ
 وَعَدَمُ التَّضْمِينِ عِنْدِي أَظْهَرُ
 وَلَمْ يُرَدِّ أَنْ يَقْتُلَنَّ مَنْ قَتَلَهُ
 لَمَّا أَرَادَ أَكْلَهُ لَا غَيْرَا
 وَبَعْضُهُمْ ضَمَانَهُ أَفْتَى بِهِ
 لِأَنَّهُ الصَّائِلُ حِينَ يَسْنَحُ

(١) قوله: «فقيمة الأولاد» أي يقومون بفرض أن لو كانوا مماليك، وإلا فالحر لا يقوم.

(٢) قوله: «غاصبها» مفعول به تنازعه عاملان تلزمنا ويأخذنا.

(٣) قوله: «مطاوعة» مصدر طاووعه مطاوعة إذا امتثل لأمره ومراده.



لَا يُؤْخَذُ الثَّوْرُ لِيَعْلُوَ الْبَقْرَ
 وَيَضْمَنُ الْآخِذُ مَا أَنْقَصَهُ
 وَضَرْبُهُ قَدْ وَقَعَتْ مِنْ مِدْفَعِ
 ضَمَانِهِ يُلْزَمُ مَنْ قَدْ نَقَّعَا^(٢)
 إِلَّا إِذَا أُرِيدَ عِزُّ الدِّينِ^(٣)
 وَهِيَ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمَعْرُوفَةِ
 نَظِيرُهَا مَا قَدْ مَضَى فِيمَنْ رَمَى
 يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَ أَهْلَ الْكُفْرِ
 وَأَنَّهُ مِنَ الْخَطَا فَلْيُنْظَرْ
 وَقِيلَ فِي الْجَبَّارِ لَمَّا ذَكَرَا
 فَقَالَ فِيهِ إِنَّهُ مَعْرُوفٌ
 فَقُتِلَ الْمَذْكُورُ أَوْ قَدْ نُهَبَا
 إِنْ كَانَ فِيهِ قَصْدَ الدَّلَالَةِ
 وَإِنْ يَكُنْ مُرَادُهُ أَنْ يَشْهَدَا

بِدُونِ إِذْنِ رَبِّهِ الَّذِي اشْتَهَرَ
 وَذَلِكَ إِنْ فِي الشُّغْلِ قَدْ أَوْهَصَهُ^(١)
 فَأَحْرَقَتْ لِلْقُطْنِ أَوْ لِلْمَرْعِ
 فِي مَالِهِ لِمَنْ لَهُ قَدْ وَقَعَا
 بِهِ فَقَدْ خَلَا مِنَ التَّضْمِينِ
 مُشْكِلَةٌ إِذْ لَمْ تَكُنْ مَأْلُوفَةً
 بَعِيرٍ مُسْلِمٍ وَقَدْ تَقَدَّمَا
 فَقَالَ لَا ضَمَانَ فِيهِ يَجْرِي
 فِي وَجْهِهِ مِنْ خَبَرٍ أَوْ نَظَرَ
 شَخْصًا بِسُوءٍ وَفَتَى قَدْ حَضَرَا
 بِكُلِّ مَا قَدْ قُتِلَتْهُ مَوْصُوفٌ
 مِنْ قَوْلِهِ فَبِالضَّمَانِ انْقَلَبَا
 فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لَا مَحَالَةَ
 بِالْحَقِّ فَالْخِلَافُ فِيهِ وَجِدَا

(١) أي أضعفه. المصنف.

(٢) قوله: «مَنْ قَدْ نَقَّعَا» أي أطلقه وهي لغة عُمانية، يقولون فلان نقع البندقية أو المدفع إذا أطلق ناره؛ لأن الرصاصة إذا أطلقت أثارت دخانًا كالنقع، وهو الغبار، فسموا الطلقة نقعة لذلك.

(٣) قوله: «عز الدين» أي إعزازه بإظهار ما يدل على قوته.

وَخَارِصُ الْجَبَّارِ مِنْهُ يُبْرَى^(١) وَمَنْ يُعِينُهُ وَمَنْ يَدُلُّ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ قَالَ لِلْخَرَّاصِ لَكِنْ إِذَا قَالَ لَهُ أَثَبْتُ^(٢) كَذَا
 مَنْ سَارَ فِي الْغَزْوِ مَعَ الْجَبَّارِ فَلَيْسَ فِي هَذَا مِنَ الضَّمَانِ
 وَإِنْ رَأَى سَوَادَهُ^(٣) الْمَقْتُولُ لِأَنَّهُ أَفْرَعَهُ إِذْ نَظَرَ
 وَهُوَ يُقَالُ ضَامِنٌ إِذَا نَظَرَ وَمَنْ يَكُنْ كَلَّفَهُ الْجَبَّارُ
 إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْفِرَارَ مَهْرَبًا لِأَنَّهُ بِظُلْمِهِ تَجَرَّى
 فَمِثْلُهُ فِي حُكْمِ ذَاكَ الْكُلِّ إِطْرَحُ كَذَا قَدْ بَاءَ بِالْخَلَاصِ
 فَضَامِنٌ إِذْ دَلَّهُ عَلَى كَذَا لِخَشْيِ نَخْلِ أَوْ لِحْرِقِ دَارِ
 إِلَّا إِذَا سَاعَدَ ذَاكَ الْجَانِي فَبِالضَّمَانِ هَاهُنَا مَكْبُولٌ
 وَكَانَ فِي سَوَادِهِمْ قَدْ كَثَّرَا رَأْسَ الْقَتِيلِ فَهُوَ رَاكِبُ الْخَطَرِ
 جَبَايَةً يَلْزِمُهُ الْفِرَارُ وَإِنْ جَبَى فَضَامِنٌ لِمَا جَبَى

(١) قوله: «خارص الجبار» الخارص هو الذي يخرص الثمار أي يحزرها لأخذ زكاتها. وقوله:

«منه يبرى» أي يُبْرَأُ منه لأجل إعانتة الجبار على الظلم.

(٢) قوله: «أثبت كذا» انظر إلى هذا الفرق الدقيق بين قوله أسقط عنه من المائة خمسين وبين قوله

أثبت عليه خمسين، مع أن المحصول واحد، ولكنه في الأولى أمر بالتخفيف عنه وفي الثانية أمر بالأخذ منه، وهنا يتجلى للناظر الفرق بين العالم والجاهل ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

(٣) قوله: «سواده» أي شخص، ومنه قولهم فلان كثر سواد القوم، حيث جمع شخصه إلى

أشخاصهم، وقد اختلف الناس في تأويل هذا الكلام؛ فحمله بعضهم على المعنى الذي قدمناه من أنه يضمه إذا رأى المقتول سواده مع المعتدين؛ لأن ذلك مما يؤثر في قلبه الفزع، ويشبطه عن الدفاع، وقيل إنما يضمه إذا هو رأى سواد القتيل، والله أعلم.



فَإِنْ أَرَادَ التَّوْبَ يَغْرَمَنْ وَمَا
وَالْمُسْتَحِلُّ مَنْ يَرَى حَلَالًا
كَمَثَلِ حَالِ الْقَوْمِ يُوجِبُونََا
فَحُكْمُ مَنْ جَارَ وَحُكْمُ الْعَادِلِ
فَحُكْمُ هَوَآءٍ مَهْمَا تَابُوا
يُغْفَرُ مَا كَانَ لَهُمْ مِنْ ذَنْبٍ
وَمَنْ رَأَى الْفِعْلَ حَرَامًا وَفَعَلَ
فَيُغْفَرُ الذَّنْبُ إِذَا مَا تَابَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَمَرَ الْمُطَاعُ
وَالْقَوْلُ بِالتَّضْمِينِ فِيهِ أَكْدُ
وَرَجُلٌ أَهْدَى طَعَامًا وَضَعَا
أَطْعَمَهُ الْمُهْدَى لَهُ سِوَاهُ
فَدِيَةُ الْهَالِكِ تَلْزَمْنَا
لِأَنَّ هَذَا خَطَأٌ فِي النَّفْسِ
عَلَى الَّذِي اسْتَحَلَّهُ أَنْ يَغْرَمَا
مَا قَدْ أَتَى لَوْ قَدْ أَتَى ضَلَالًا
طَاعَةَ مَنْ جَارَ وَيُلْزِمُونَا
سِيَّانِ عِنْدَهُمْ بِيَزْعَمِ بَاطِلِ
كَحُكْمِ أَهْلِ الشَّرْكِ حِينَ آبُوا
بِغَيْرِ غَرْمٍ رَحْمَةً مِنْ رَبِّي
مُنْتَهَا يُدْعَى (١) وَلَا عُذْرٌ حَصَلَ
وَالْغُرْمُ يُلْزِمْنَهُ إِجَابَا
فَفِي ضَمَانِ مَا جَرَى نِزَاعُ
لِأَنَّ أَمْرَهُ كَسَمِهِمْ يَنْفَدُ
سَمًّا بِهِ لِمَنْ لَهُ قَدْ صَنَعَا
لِجَهْلِهِ بِمَا بِهِ سِوَاهُ (٢) (٣)
مُطْعَمَهُ وَلَيْسَ يُعْذَرْنَا
وَذَلِكَ الْمَضْمُونُ دُونَ لَبْسِ

(١) قوله: «منتها يدعى» أي يسمى، وهذا هو الفرق بين المستحل والمحرم بكسر الراء، فالمستحل من يعتقد حل ما أتاه من قتل أو نهب، والمنتهاك من يعتقد تحريمه فيأتيه.

(٢) قوله: «سواه» بالتشديد أي صنعه. اهـ. (المصنف)

(٣) [سواه] لغة عُمانية.

وَالْأَضْلُ لَمْ يَقَوْ عَلَى إِزَامٍ مَنْ
 لِأَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَ مَنْ وَقَعَ
 وَلَا أَقُولُ^(١) هَكَذَا وَإِنَّمَا
 يُغَرِّمُ الْوَلِيُّ مَنْ أَطْعَمَهُ
 وَوَضَعَهُ لِلسَّمِّ فِي الطَّعَامِ
 فَمَنْ رَمَى يُرِيدُ شَخْصًا وَوَقَعَ
 فَالسَّمُّ وَالسَّهْمُ سَوَاءٌ فِيهِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ غَرَّهُ بِمُسْكَرٍ
 فَزَالَ عَقْلُهُ بِذَا يَصِيرُ
 مَنْ جَالَسَ الْحَدَّادَ فِي مَكَانٍ
 وَوَقَعَتْ فِي عَيْنِهِ شَرَارَةٌ
 فَيُضْمَنُ الْحَدَّادُ لِلْمُصَابِ
 وَإِنْ يَكُنْ حِجْرًا بِلَا اسْتِئْذَانٍ
 لَكِنَّهُ يَلْزِمُهُ إِنْ أَذِنَا
 إِذِ الْخَطَا فِي حُكْمِنَا مَضْمُونُ

قَدْ وَضَعَ السَّمَّ ضَمَانًا يُعْلَمَنْ
 إِذْ وَضَعَ السَّمَّ لِمَنْ لَهُ وَضَعُ
 أَقُولُ يَرْجَعُنْ لَهُ فَيَعْرَمَا
 وَيَأْخُذُ الْمُطْعِمُ مِمَّنْ سَمَّهُ
 يَكُونُ مِثْلَ الرَّمِيِّ بِالسَّهْمِ
 فِي غَيْرِهِ فَبِالضَّمَانِ قَدْ رَجَعُ
 لِأَنَّهُ تَسَبُّبٌ يَأْتِيهِ
 أَوْ كَانَ قَدْ أَفْرَعَهُ بِمُنْكَرٍ^(٢)
 كَحُكْمِ الْإِغْمَاءِ لَهُ بَعِيرُ
 دُخُولُهُ حِلًّا بِلَا اسْتِئْذَانٍ
 فَاخْتَرَقَتْ مِنْ شِدَّةِ الْحَرَارَةِ
 وَهَكَذَا يَضْمَنُ لِلثِّيَابِ
 فَلَا عَلَى الْحَدَّادِ مِنْ ضَمَانٍ
 وَدَخَلُوا عَنْ إِذْنِهِ مَا قَدْ جَنَى^(٣)
 فِي الْمَالِ وَالنَّفْسِ مَتَى يَكُونُ

(١) قوله: «وَلَا أَقُولُ.. إلخ» هذا لعمر الله التحقيق الدال على تبخر المؤلف ﷺ في علم الشريعة.
 (٢) قوله: «بِمُنْكَرٍ» أي بقول منكر مفرع قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩].
 (٣) قوله: «مَا قَدْ جَنَى» ما فاعل «يَلْزِمُهُ».



باب ما لا ضمان فيه

وَلَا ضَمَانَ فِي أُمُورٍ تُذَكَّرُ
 كَمِثْلِ مَنْ قَدْ أَتْلَفَ الْمِزْمَارًا
 وَهَكَذَا مَعَازِفٌ لِلَّهِوِ
 وَهَكَذَا فِي مُصْحَفٍ أَخَذْتَهُ
 فَلَا ضَمَانَ فِيهِ لَا وَلَا ثَمَنٌ
 وَهَكَذَا إِنْ قَصَدَ الْجَبَّارُ
 فَلِلدَّلِيلِ أَنْ يُزِلَّهُمْ مَعَا
 وَلَيْسَ لِلْجَبَّارِ يَا ذَا جَارُ
 مَنْ قَتَلَ الْكَلْبَ الَّذِي لِيغَيْرِ
 وَشَائِفُ الزَّرْعِ^(٣) فَضَرَ الطَّيْرُ
 وَضَامِنٌ إِذَا أَصَابَ أَحَدًا
 وَإِنْ يَكُنْ فِي مَالٍ غَيْرِهِ اجْتَمَعَ
 وَكُلُّ شَيْءٍ مَالُهُ أَثْمَانٌ
 فِي قَوْلِ بَعْضٍ مِنْ ذَوِي الْإِخْلَاصِ
 مِنْ ذَلِكَ الْمُنْكَرِ^(١) إِذْ يُغَيَّرُ
 أَوْ وَثْنَا كَانَ لَهُ كَسَارًا
 وَكُلُّ مَا كَانَ بِهَذَا النَّحْوِ
 مِنَ الْيَهُودِيِّ وَقَدْ مَنَعْتَهُ
 إِذْ نَزَعُهُ كَمُنْكَرٍ يُغَيِّرُنْ
 ظُلْمًا لِقَوْمٍ وَلَهُ أَنْصَارُ
 عَنِ الطَّرِيقِ وَالضَّمَانُ ارْتَفَعَا
 وَمَنْ أَجَارَهُ عَلَيْنَا جَارُوا
 زَرَعٍ وَضَرَعٍ قَدْ نَجَا مِنْ ضَيْرِ^(٢)
 زَرَعٍ سِوَاهُ مَا عَلَيْهِ ضَيْرُ
 بَرْمِيهِ أَوْ هَدَمَ الْمُشَيِّدَا
 مِنْ رَمِيهِ حَصَى أزالَ مَا وَقَعَ
 فَلَيْسَ فِيهِ عِنْدَهُمْ ضَمَانٌ
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْإِخْلَاصِ

(١) قوله: «المنكر» مبتدأ خبره من ذلك.

(٢) أي من ضمان.

(٣) شائف الطير: هو الذي يذودها ويطردها عن أكل الحروث.

وَلَا ضَمَانَ إِنْ يَكُنْ قَدْ طَلَبَا
 أَعْطَاهُ مَاءً فِي إِنَاءٍ فَسَقَطُ
 لِأَنَّهُ فِيهِ أَمِينٌ مُعْتَبَرُ
 وَإِنْ تَكُنْ جَعَلْتَ مَاءً فِي إِنَاءٍ
 فَعِنْدَنَا إِهْرَاقُهُ مُبَاحٌ
 لِأَنَّهُ فِي وَضْعِهِ قَدْ اعْتَدَى
 لَا يَضْمَنُ الْحَجَّامُ عِنْدَ فِعْلِهِ
 وَهَكَذَا مُخْتِنُ الصَّغَارِ
 وَالْقَاضِي إِنْ أَخْطَا ضَمَانَ الْمَالِ
 وَهَكَذَا إِنْ أَخْطَا الطَّيِّبُ
 وَدِيَّةٌ إِنْ مَاتَ مِنْ عِلَاجِهِ
 وَقَاطِعٌ عِرْقًا وَلَكِنْ زَادَا
 فَإِنْ يَكُنْ زَادَ عَلَى مَا يُقْطَعُ
 وَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ إِنْ قَالَ (٤)

مِنْ جَارِهِ مَاءً لَهُ لِيَشْرَبَا
 مِنْ يَدِهِ وَلَمْ يُقَصِّرْ فِيهِ قَطُ
 فَلَا ضَمَانَ فِيهِ حَتَّى لَوْ كَسَرَ (١)
 زَيْدٌ وَلَمْ يَكُنْ بَدَاكَ أَذِنًا
 لَهُ وَمَا فِي فِعْلِهِ جُنَاحٌ
 بَغَيْرِ إِذْنٍ فَأَزَالَ الْاِعْتِدَا
 إِلَّا إِذَا جَاوَزَ فِعْلَ مِثْلِهِ
 وَمِثْلُهُ مُحَدَّرُ الثَّمَارِ (٢)
 يَلْزَمُهُ لِلجَبْرِ فِي الْفِعَالِ
 فَالْأَرُشَ مِنْ إِخْطَائِهِ (٣) يُصِيبُ
 لِأَنَّهُ أَخْطَا فِي مِنْهَاجِهِ
 فِي قَطْعِهِ فَوْقَ الَّذِي أَرَادَا
 فَدِيَّةٌ إِنْ مَاتَ مِنْهُ تُشْرَعُ
 مَا زَادَ فَوْقَ قَطْعِهِ مِثْقَالًا

(١) قوله: «كَسَرَ» أي انكسر على حد قول الشاعر: «وَجَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَّرَ». ١ هـ. (المصنف)

(٢) قوله: «مُحَدَّرُ الثَّمَارِ»: هو الذي ينزل عذوق ثمر النخل ويحنيها ليتناولها الجاني.

(٣) الإخطاء: كالأحصاء مصدره أخطأه.

(٤) قوله: «وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ» أي مع يمينه.



وَتَلَزَمَ الْوَارِثَ فِيهِ الْبَيِّنَةُ وَهَكَذَا إِنْ قَالَ مَا قَدْ مَاتَا فَالْقَوْلُ فِيهِ عِنْدَنَا مَا قَالَهُ وَهَكَذَا إِنْ ادَّعَى مَا قَطَعَا لَكِنَّهُ تَلَزَمَهُ الْيَمِينُ وَالْقَوْلُ فِي الضَّمَانِ قَوْلُ الْجَانِي وَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ جُبَارٌ^(٣) وَالثَّالِثُ الْجُرْحُ مِنَ الْعَجَمَاءِ

إِنْ قَالَ زَادَ إِنْ أَتَاهَا ضَمَّنَهُ^(١) مِنْهُ وَقَالَ الْوَارِثُونَ فَاتَا^(٢) لَا مَا ادَّعَوْهُ فَافْهَمِ الْمَقَالَةَ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ إِذَا ادَّعَى إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُ تَبِينُ لَكِنَّهُ يُؤْخَذُ بِالْإِيْمَانِ الْبِئْرُ وَالْمَعْدِنُ إِذْ يَنْهَارُ فَالْغَرْمُ لَا غَرْمَ بِهِؤْلَاءِ

بابُ الأموالِ المشتبِهةِ

وَالرَّيْبُ فِي الْمَالِ يُصَيِّرُنَّهُ نَتْرُكُهُ تَوَرَعًا فَمَنْ نَزَلَ فَمَا عَلَيْهِ الْبَأْسُ إِنْ لَمْ يَعْلَمَا

مُشْتَبِهًا لِذَلِكَ نَتْرُكُنَّهُ عَلَى غَشُومٍ فَاسْتَضَافَ وَأَكْلُ بِأَنَّهُ أَطْعَمَهُ الْمُحَرَّمَا

(١) قوله: «ضَمَّنَهُ»: بتشديد الميم فعل أمر أي ألزمه ضمانه، ويصح أن يقرأ بتخفيف الميم فعلاً ماضياً بمعنى لزمه ضمانه.

(٢) فاتا: أي ذهب وهو كناية عن مؤتته.

(٣) قوله: «جُبَارٌ»: بضم الجيم وتخفيف الموحدة أي هدر، والمراد أن الذي يقع في بئر غير ممنوعة الحفر في ذلك الموضوع، والأجير يقع عليه المعدن فيموت، وما تصيبه الدابة بِرْمَجْهَا أو عضها أو نطاحها، وهي غير معروفة بذلك، ولم يتقدم على صاحبها، فهو مهدور لا يطالب فيه أحد بشيء.

وَأَخَذَهَا خُلْفٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ
 وَقِيلَ بِالْحِلِّ إِذَا لَمْ تُعْلَمَا
 لِمَا عَلَيْهِ مِنْ حَرَامٍ يُلْزَمُ
 فِي يَدِهِ مُلْكًا لَهُ فَحَكَمَا
 مِنْ ثَمَّ جَازَ أَخْذُهُمْ مِنْ عِنْدِهِ
 حِينَئِذٍ يَمْتَنِعُ الْمُقَامُ
 فَأَخَذَهُ حِجْرٌ مِنَ الْأَنْبَارِ^(٣)
 فَأَخَذَهُ مِنْ ذَاكَ مِثْلُ الظَّالِمِ
 أَنْ يَقْبِضَ الْحَقَّ الَّذِي قَدْ يَدْعِي
 فَكَمْ لَهُ وَكَمْ لَهُ مِنْ نَاصِرٍ
 جَائِزَةَ الْحَجَّاجِ وَهُوَ جَائِرٌ
 عَطَا بَنِي أُمَيَّةَ الْفُجَّارِ
 وَمَنْ نَرَى رَأَيْتَ فَرْقًا مُرْتَضَى
 وَمَنْ نَرَى فِي غَضَبِهِ تَقَلَّبَا
 مِنْ مَالِ بَيْتِ اللَّهِ حِينَ أَنْفَذُوا

وَفِي عَطَايَا أُمَرَاءِ الظُّلْمِ
 فَبَعْضُهُمْ نَهَى وَبَعْضٌ حَرَّمَ
 فَمَنْ نَهَى لِلرَّيْبِ^(١) وَالْمُحَرَّمِ
 وَمَنْ يَقُلْ بِحِلِّهِ يَجْعَلُ مَا
 كُلُّ امْرِئٍ أَوْلَى بِمَا فِي يَدِهِ
 حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ حَرَامٌ
 فَمَنْ لَهُ^(٢) حَقٌّ عَلَى جَبَّارٍ
 وَمَوْضِعُ الغُصُوبِ وَالْمَظَالِمِ
 وَجَائِزٌ مِنْ غَيْرِ ذَاكَ الْمَوْضِعِ
 وَالْقَوْلُ بِالْأَخْذِ مِنَ الْجَبَابِرِ^(٤)
 قَدْ أَخَذَ الشَّيْخُ ابْنُ زَيْدٍ جَابِرٌ
 وَأَخَذَتْ صَحَابَةُ الْمُخْتَارِ
 لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ بَيْنَ مَنْ مَضَى
 فَمَنْ مَضَى بِالْفَيْءِ قَدْ تَغَلَّبَا
 فَالصَّحْبُ وَالْأَتْبَاعُ مِنْهُمْ أَخَذُوا

(١) قوله: «للرب» أي للخروج من الرب، فالنهي عنده في ذلك للتنزيه.

(٢) وفي نسخة «ومن له».

(٣) «الأنبار»: مواضع أخذ العشور. اهـ. المصنف

(٤) قوله: «الجبابِر»: جمع جَبَّار وأصله الجبابة.



وَهُمْ لَهُمْ بِهِ حُقُوقٌ تُرْسَمُ وَهَؤُلَاءِ غَصَبُوا وَانْتَهَبُوا
فَلَا يُقَالُ أَخَذَهُمْ مُحَرَّمٌ فَكُلُّ مَا عِنْدَهُمْ مُغْتَصَبٌ
وَبَيْتَ مَالِ اللَّهِ طَرًّا خَرَبُوا لَكِنْ لِحَيْثُ رَبِّهِ نَقُولُ
فَالْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ فِيهِ يَغْلِبُ وَالْخُلْفُ فِي الْمَجْهُولِ أَيْنَ يُنْفَذُ
بِأَنَّهُ فِي حُكْمِهِ مَجْهُولٌ بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِلْحُكْمِ
عَلَى أَقْوِيلٍ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ فَمِنْ هُنَاكَ قَدْ قَضِيَ فِيهِ عَلَيَّ (*)
مِنْ هَاهُنَا خُصَّصَ بِالْإِمَامِ فَقَدْ جَبَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرُ مَا
فِيَمَنْ لَهُ نَاصِرَ يَوْمَ الْجَمَلِ أَخَذَهُ حَيْدَرَةَ^{(١)(٢)} وَفَرَّقَهُ
جَبَى بِذَلِكَ الْيَوْمِ ثُمَّ انْهَزَمَا وَطَالِبُ الْحَقِّ^{(٣)(٤)} بِصِنْعَا حَكَمَا
عَلَى جُنُودِهِ وَفِيهِمْ أَنْفَقَهُ لَمْ يَأْخُذَنَّ عِنْدَ مَضِيْقِ يَوْمِهِ
بِجَعْلِهِ فِي أَهْلِهَا وَاحْتَشَمَا تَعَفُّفًا مِنْهُمْ وَمَنْ كَمِثْلِهِمْ
شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِقَوْمِهِ كَانُوا يَمُوتُونَ عَلَى مَا أَبْصَرُوا
أَكْرَمَ بِهِمْ مِنْ عَضْبَةِ أَكْرَمَ بِهِمْ مِنْ الْهُدَى مَا بَدَّلُوا وَغَيَّرُوا^(٥)

(*) الإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - . (إسماعيل)

(١) حيدرة هو علي بن أبي طالب، وهو القائل: «أَنَا الَّذِي سَمَّنِي أُمِّي حَيْدَرَةَ».

(٢) حيدرة اسم لأبي الحسن علي بن أبي طالب. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «طَالِبُ الْحَقِّ» هو الإمام عبد الله بن يحيى الكندي الإباضي اليميني عليه السلام.

(٤) هو عبد الله بن يحيى بن عمر بن الأسود بن عبد الله بن الحارث الكندي الإباضي اليميني ولي

الإمامة سنة (١٢٩هـ). (أبو إسحاق)

(٥) أي: وما غيروا.

وَلَمْ يَكُنْ أَخْذُ أَبِي بِلَالٍ^(١) لَأَنَّهُ قَدْ أَخَذَ الْعَطَايَا
 وَذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ الْفَارُوقَا وَرَتَّبَ النَّاسَ عَلَى مَنَازِلٍ
 وَضَبَطَ الْجَمِيعَ فِي الدَّوَاوِينِ وَقَدْ قَفَا ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ أَتَى
 فَهِيَ حُقُوقٌ لَهُمْ فِي الْفَيْءِ وَذَلِكَ الْمَالُ الَّذِي مِنْهُ أُخِذَ
 وَذَلِكَ الْجَبَّارُ قَدْ حَمَاهُمْ فَمَا اسْتَحَلَّ أَخْذَهُ الْمِرْدَاسُ^(٤)
 بَايَعَ صَحْبَهُ عَلَى الشَّرَى وَمَا نَالُوا الشَّهَادَةَ الَّتِي قَدْ طَلَبُوا
 مَالَ عُبَيْدِ اللَّهِ^(٢) مِنْ ذَا الْحَالِ وَتَرَكَ الْبَاقِيَ عَلَى الْمَطَايَا
 قَدْ ضَبَطَ الْمَحْضُولَ وَالتَّفْرِيقَا وَقَدَّرَ الْعَطَا عَلَى تَفَاضُلِ
 لِكَيْ يَكُونُوا فِي سَبِيلِ بَائِنٍ مِنْ بَعْدِهِ فَمِنْ هُنَاكَ ثَبَتَا
 وَلَمْ يَزِيدُوا فَوْقَهَا بِشَيْءٍ مِنْ خُرْسَانَ^(٣) جَزِيَةً لَهَا نَفْذُ
 وَهِيَ مُكَافَأَةٌ عَلَى حِمَاهُمْ لَأَنَّهُ مَا فَرَّغَتْهُ النَّاسُ
 طَالَ زَمَانُهُ إِلَى أَنْ أُكْرِمَا وَبَرِضَى الرَّحْمَنُ فِيهَا انْقَلَبُوا

(١) قوله: أَبِي بِلَالٍ: هو المرداس بن حدير بالحاء المهملة إمام الشراة وقادة المجاهدين البائعين أنفسهم لله ابتغاء رضوانه وله، وللإمام طالب الحق قصص وأثار مشهورة.
 (٢) عبید الله: هو عبد الله بن زياد الملقب بالفاسق.
 (٣) قوله: «خرسان» بحذف الألف للتخفيف وخراسان كورة معروفة مشهورة.
 (٤) هو أبو بلال مرداس بن حدير، يشير الناظم إلى المال الذي مر على أبي بلال وأصحابه إلى ابن زياد أمير البصرة، فأخذ منه أعطيتهم دون سواها. (أبو إسحاق)



وَفِي بَنِي الْيَحْمَدِ^(١) مِنْ أَسَدِ الشَّرَى
 كَذَا أَبُوهُ يُدْعَى بِالْخَطَابِ
 مِنْ نَسْلِ شَاذَانَ وَذَاكَ الْعَلَمُ
 فَقَدْ قَضَى عَلَى بَنِي نَبْهَانَا
 قَضَى بِأَنَّ مَالَهُمْ لِمَنْ ظَلِمَ
 فَجَعَلُوا ذَلِكَ بَيْتَ مَالِ
 وَكَانَ ذَا يُعْرَفُ بِالتَّغْرِيقِ
 شَابَهُهُ فِي الْإِسْمِ وَالتَّصَلُّبِ
 وَلِخَفَاءِ هَذِهِ الدَّقَائِقِ
 قَامُوا يُخَاصِمُونَ مَنْ بِهَا حَكَمَ
 أَفْتَى بِهِ فِي الْمَاءِ وَالنَّخِيلِ
 إِمَامٌ صِدْقٍ كَانَ يُدْعَى عُمَرَا^(٢)
 مُسَامِيًا لِعَمَرِ الصَّحَابِيِّ
 دَوَّخَ أَهْلَ الظُّلْمِ حِينَ ظَلَمُوا
 جَبَابِرًا كَانُوا عَلَى عُمَانَا
 مِنَ الْعُمَانِيِّينَ لَكِنْ مَا عَلِمَ
 لِجَهْلِهِمْ بِمَالِكِ الْأَمْوَالِ
 مَا أَشْبَهَ الْفَارُوقَ بِالْفَارُوقِ
 عَلَى أَوْلِيِ الظُّلْمِ فَلَا تَسْتَعْجِبِ
 وَعُسْرِ فَهْمَهَا عَلَى الْخَلَائِقِ
 أَيَّامَ عَزَّانَ وَذَلِكَ الْعَلَمُ
 إِمَامُنَا الْمُحَقِّقُ الْخَلِيلِيُّ^(٣)

(١) قوله: «وَفِي بَنِي الْيَحْمَدِ» أي: أولاً واليحمد بن شاري اليمني الأزدي، وهم بنو خروص، ومن ناسبهم ممن يجمعهم اليحمد.

(٢) هو عمر بن الخطاب بن محمد بن أحمد بن شاذان الخروصي أحد أئمة عُمان الذين قاموا بالأمر حق قيام، فكان في أعماله مثلاً للعظمة الإسلامية زمن الفاروق، وقد طهر الأرض من كل ظلم وفساد، وجدد للإسلام عزه وأثار أيامه بالعدل والإصلاح، ولا غرو أن تكون أيامه كأيام عمر بن الخطاب رحمهما الله. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «إِمَامُنَا الْمُحَقِّقُ الْخَلِيلِيُّ» هو الشيخ العلامة الكبير صاحب التصانيف المفيدة أبو محمد سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي الخروصي المتوفى بمسقط بعد وفاة الإمام الشهيد عزان بن قيس ببضعة أيام، وكان ذلك في شهر ذي القعدة سنة ١٢٨٧هـ، وهو جد إمام المسلمين العلامة محمد بن عبد الله بن سعيد الخليلي ﷺ أجمعين.

فَاسْتَنْكَرُوهُ وَهُوَ لَمْ يُسْتَنْكَرِ
 وَفِي عُمَانَ بُقْعٌ مَجْهُولَةٌ
 لِجَهْلٍ مَنْ لَهَا مِنَ الْأَرْبَابِ
 فَبَعْضُهُمْ يُجْهَلُ لِلذَّهَابِ
 كَمِثْلِ بُدْبُدٍ^(١) وَمِثْلِ الْبَاطِنَةِ
 مِنْ هَاهُنَا الزَّرْعُ بِهَا لِلْفُقْرَا
 وَالْيَوْمَ قَدْ صَارَتْ لَهُمْ مَمْلُوكَةٌ
 وَفِي زَمَانٍ عَدَلْنَا تُزْكِي^(٢)
 لَا نَعْرِفُ الْأَضْلَ الَّذِي نَقَلَّهَا
 فَإِنَّ لِلْحُكَّامِ أَنْ يَقْتَطِعُوا
 وَحَيْثُ كَانَ الْإِنْتِقَالُ مُمَكِّنًا
 وَإِنَّ مَا سَطَرَ فِي الْأَثَارِ
 لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَمَسَّكَنَا
 وَالْجَهْلُ فِي بَعْضِ النَّوَاحِي حَصَلَا
 فَحَرَّمُوا الْأَكْلَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ
 لِأَنَّهُ الْوَاضِحُ مِثْلُ الْقَمَرِ
 وَهِيَ بِذَلِكَ عِنْدَهُمْ مَعْلُومَةٌ
 مَعَ اخْتِلَافِ الْأَضْلِ وَالْأَسْبَابِ
 بِالسَّيْلِ أَوْ بِعَدَمِ الْإِيَابِ
 ذَهَابُ كُلِّ بِالسُّيُولِ الْبَائِنَةِ
 جَوَزَهُ لِأَجْلِ مَا قَدْ سَطِرَا
 وَهِيَ بِأَيْدِي أَهْلِهَا مَتْرُوكَةٌ
 أَفَادَنَا هَذَا ثُبُوتَ الْمَلِكِ
 لَعَلَّ حَاكِمًا لِيَذَا حَوْلَهَا
 مَصْلَحَةٌ وَيَمْنَحُوا وَيَمْنَعُوا
 فَنَزَعُهَا يَكُونُ ظُلْمًا بَيْنَا
 يَكُونُ كَالتَّارِيخِ فِيهَا جَارِي
 فِي نَزْعِهِ إِنْ كَانَ يُمْلِكُنَا
 بِبَعْضِهَا مِنْ هَاهُنَا مَا حُلَّلَا
 مِنْ غَيْرِ مَجْلُوبٍ لَهَا بِالْعَيْنِ

(١) قوله: «بُدْبُدٍ» كهْدُهدُ والعامَّة تقول بِدْبُدٍ بكسر الموحدين، وهي بلد مشهور بعمان، وهي من

قرى وداي سمايل، فيها معقل مشهور يقطنه والي البلد ويسمى حضناً.

(٢) قوله: «تزكي» للبناء للفاعل على المجاز.



قَوْلُ أُولِي الْإِيمَانِ وَالْعُقُولِ
 فِيهَا لِمَا قَدْ صَحَّتِ الْأَحْكَامُ
 حَتَّى يَصِحَّ نَقْلُهَا مِنْ عِنْدِهِ
 عَنْهَا فَمَا فِي ذَلِكَ ارْتِيَابُ
 لِغَيْرِهِمْ فِي ذَاكَ فَافْتَهُ وَاسْتَبِنَ
 إِنَّ هَدَايَا الْأَمْرَاءِ غُلُوبُ
 أَهْدَى إِلَيْهِمْ فَلِمَعْنَى يَطْلُبُنَ
 مَنْ قَبْلَ الْمُهْدَى إِلَيْهِ إِذْ وَصَلَ
 مِنْ ثَمَنِ الْحَرَامِ مِمَّنْ يُوفِي
 كَمَثَلِهِ فِي مُطْلَقِ الْأَحْكَامِ
 يَعْلَمُ حُكْمَهُ وَقَدْ رَضَاهُ
 مُحَرَّمًا وَهُوَ مُضِيْعُ مَالِهِ
 بِأَسْ كَذَاكَ مَنْ يُعَامِلُنَهُ
 مَا بَيْنَ قَوْمٍ وَرِثُوهُ أَسْهُمَا^(٣)
 صَحَّتْ لِوَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ

وَقَوْلُنَا فِي عِزِّ وَالْمَحْيُولِ^(١)
 وَمِثْلَهَا لَيْسَ لَنَا كَلَامٌ
 بِأَنَّهَا مُلْكٌ لِمَنْ فِي يَدِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ وَقَفَ الْكُتَّابُ^(٢)
 لَعَلَّهُمْ بَانَ لَهُمْ مَا لَمْ يَبِينُ
 قِيلَ وَعَنْ نَبِينَا مَنْقُولُ
 مَعْنَاهُ أَنَّهَا خِيَانَةٌ فَمَنْ
 فَخَائِنٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْعَمَلِ
 وَمَنْ لَهُ حَقٌّ فَلَا يَسْتَوْفِي
 وَذَلِكَ أَنَّ ثَمَنَ الْحَرَامِ
 وَقِيلَ إِنْ كَانَ الَّذِي اشْتَرَاهُ
 فَهُوَ الَّذِي اسْتَبَدَلَ عَنْ حَلَالِهِ
 فَلَا عَلَى مَنْ يَأْخُذَنَّ مِنْهُ
 وَقِيلَ فِي الْمَالِ إِذَا مَا قُسِمَا
 وَفِيهِ قِطْعَةٌ مِنَ الْحَرَامِ

(١) قوله: «في عِزِّ وَالْمَحْيُولِ»: هما بلدان صغيران بعمان، وهما من أعمال نزوى.

(٢) قوله: «الْكُتَّابُ»: جمع كاتب.

(٣) قوله: «وَرِثُوهُ أَسْهُمَا» منصوب على التمييز، ويجوز أن يكون حالاً من ورثوه.

فَمَا عَلَى الشَّرِيكِ بَأْسٍ إِنْ أَخَذَ
 لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَلِمَ
 لِأَنَّهُ اخْتَارَ مِنَ الْأَمْوَالِ
 أَمَّا مَعَ الْجَهْلِ فَذَاكَ غِشٌّ
 وَهُوَ خِدَاعٌ فِي اسْتِلابِ الْمَالِ
 وَإِنْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ^(١) مَنْ لَمْ تَقُمْ
 فَمَنْ رَضَاهُ بَعْدَ مَا قَدْ أُخْبِرَا
 وَقَوْلُ مَنْ لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ بِهِ
 مِنْ تَمَّ قُلْنَا إِنَّهُ يُخَبَّرُ
 وَشَاهِدَانِ شَهَدَا فِي الْمَالِ
 أَوْ أَنَّ هَذَا الثَّوْبَ غَيْرُ طَاهِرٍ
 فَقِيلَ لَا يُقْبَلُ مَا قَالُوهُ^(٢)
 يُفَسِّرُونَ سَبَبَ الْحَرَامِ
 وَإِنْ يَكُونَا عَالِمَيْنِ قُبَلَا
 سَهْمًا حَلَالًا وَبِهِ عَنْهُمْ نَفَذَ
 مَنْ أَخَذَ الْحَرَامَ وَصَفَ مَا حَرُمَ
 مُحَرَّمًا عَنْ جُمْلَةِ الْحَلَالِ
 وَلَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِنَا نَعْشُ
 فَلَيْسَ قَسْمُهُ مِنَ الْحَلَالِ
 بِقَوْلِهِ الْحُجَّةُ أَدَى مَا عَلِمَ
 فَمَا عَلَى الشَّرِيكِ سَهْمٌ حُجْرًا
 يُدْخِلُ فِي ذَا الْمَالِ وَصَفَ الْمُشْتَبَهَ
 كَيْ لَا يُعَدَّ أَنَّ ذَاكَ غَرَرٌ
 بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحَلَالِ
 قَدْ أُطْلِقَا مِنْ غَيْرِ وَصَفِ ظَاهِرٍ
 فِي ذَاكَ إِلَّا أَنْ يُفَسِّرُوهُ
 وَسَبَبَ التَّنْجِيسِ فِي الْأَحْكَامِ
 مِنْهُمْ وَإِنْ كَانُوا عَلَيْهِ أَجْمَلًا

(١) قوله: «وَإِنْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ» وفي نسخة «أعلمه» أي أخبره، وهو أظهر، ومعناه أنه إذا أخبره بتحريمه من لا تقوم به حجة العلم فلا يلزمه تصديقه، وهو قد أدى شهادة علمه.

(٢) قوله: «ما قالوه» إنما عدل إلى صيغة الجمع عن صيغة المثنى؛ ليتفق له حرف الروي والردف في الشطرين معًا، وهو جائز.



لِأَنَّ قَوْلَ الْعُلَمَاءِ فِي الْحُكْمِ
 فَهَمَّ بِوَصْفِ الْحُكْمِ عَالِمُونَ
 وَالْجَاهِلُونَ دُونَ ذِي الْمَنَازِلِ
 وَرَجُلٌ خَلَّفَ لِلْعِيَالِ
 وَصَحَّ عِنْدَ الْإِبْنِ أَنَّ الْمَالَ
 فَقِيلَ أَخَذَهُ لَهُ حَلَالٌ
 لَعَلَّهُ أَرْضَاهُمْ بِوَجْهِهِ
 وَلَا أَقُولُ إِنَّهُ حَلَالٌ
 وَذَلِكَ مَعَ دَلَالَةِ الْأَحْوَالِ
 كَمِثْلِ قَوْمٍ يَطْلُبُونَ الْغَاصِبَا
 فَلَا اخْتِمَالَ هَاهُنَا يَكُونُ
 وَقَائِلٌ لِرَجُلٍ مَا تَرَكَ
 وَلَا عَلَيْهِ يَبْحَثُنَّ عَنْ صِحَّةِ
 لِأَنَّ حُكْمَهُ لَهُ بِالشَّرْعِ
 إِلَّا إِذَا صَحَّ بِوَجْهِهِ يَحْكُمُ
 وَقِيلَ فِي الَّذِي عَلَيْهِ حَقٌّ

يُقْبَلُ مِثْلُ نَجِسٍ وَحُرْمِ
 مِنْ هَاهُنَا يُقْبَلُ مَا يُفْتُونَا
 قَدْ قَصَرُوا عَنْ ذَلِكَ بِالْمَرَاحِلِ
 مِنْ بَعْدِهِ شَيْئًا مِنَ الْأَمْوَالِ
 غَضَبَهُ وَالِدُهُ رَجَالًا
 لِأَنَّهُ يَدْخُلُهُ اخْتِمَالٌ
 مِنَ الْوُجُوهِ عِنْدَ أَهْلِ الْفِقْهِ
 إِذَا انْتَفَى لَدَيْهِ الْإِخْتِمَالُ
 عَلَى بَقَاءِ الْغَضَبِ فِي الْأَمْوَالِ
 وَمِثْلُ جَبَّارٍ غَدَا مُعَاضِبًا
 فَتَنْتَفِي عَنْ حِلِّهِ الظُّنُونُ
 أَبُوكَ حُرْمٌ مَا عَلَيْهِ يَتْرُكًا^(١)
 مَقَالِهِ أَوْ يَبْحَثُنَّ عَنْ حُجَّةِ
 فَمَا عَلَيْهِ يَطْلُبُنَّ لِلْمَنْعِ
 بِهِ الْقَضَاةُ فَهَنَّاكَ يَحْرُمُ
 لِمَنْ لَهُ مِيرَاثُهُ يَحِقُّ

(١) قوله: «يَتْرُكًا» منصوب بأن مقدرة.

وَمَاتَ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ
 وَأَخَذَهُ الْمِيرَاثَ لَا يُبْرِيهِ^(١)
 وَجَوَّزَ الشُّرْبَ أَوْلُو الْقِيَّاسِ
 بغيرِ إِذْنِ الرَّكْبِينِ يَا فَتَى
 وَمَنْ فَدَى مَالًا مِنَ الْجَبَّارِ
 بغيرِ إِذْنٍ قِيلَ لَا يَلْزُمُهُ
 إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحُ الْحَالِ
 فَهُوَ كَمُنْقَذٍ لِمَالِ صَاحِبِهِ
 وَأَخَذَ غَيْرَ الْجِنْسِ^(٣) مِمَّا يُنْتَصَرُ
 فَحَقُّهُ بَاقٍ كَذَا لَدَيْهِ
 مِنْ حَقِّهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ
 بِأَثَرَةٍ مِنْ قَابِضِ الْفِنْطَاسِ^(٢)
 وَقِيلَ لَا إِلَّا بِإِذْنِ ثَبَّتَا
 لِرَجُلٍ بِمَائَتِي دِينَارٍ
 وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ
 لِأَنَّهُ مُحْتَسِبٌ فِي الْمَالِ
 لِمَا رَأَى عَلَيْهِ مِنْ مَعَاطِيهِ
 فِيهِ اخْتِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

باب الخلاص من الضمان

وَذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ يَعْرِفُ
 فَإِنْ يَكُنْ يَعْرِفُ يَلْزَمُنَا
 صَاحِبَهُ أَوْ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ
 أَدَاؤُهُ إِلَيْهِ فَاعْلَمْنَا

(١) قوله: «وَأَخَذَهُ الْمِيرَاثَ لَا يُبْرِيهِ» إنما اقتصر عليه المؤلف رَحِمَهُ اللهُ لكونه هو الأصح عنده، وإلا ففي ذلك قول آخر؛ وهو أنه يكون له حلالاً؛ لأنه مال رده إليه كتاب الله، وهو قول عبد الله بن عبد العزيز، وأن التوبة تجزئ في ذلك.

(٢) الفِنْطَاسُ بقاء ونون فمهملة وعاء يحمل فيه الماء لأهل المركب. اهـ. (المصنف)

(٣) قوله: «وَأَخَذَ غَيْرَ الْجِنْسِ... إلخ» يعني أنه إذا ظلمه أحد دراهم فليس له أن ينتصر من ماله بشيء من العروض ولا العكس، وقيل: بل له أخذ ذلك بالقيمة وهو الأصح.



فَبِوُصُولِهِ إِلَيْهِ يَبْرَى
 وَإِنْ يَكُنْ غَابَ فَيَجْعَلُنَا
 يُضْلِحُ مَالَهُ وَإِنْ شَا جَعَلَا
 كَمِثْلِ إِنْفَاقٍ عَلَى عِيَالِهِ
 إِنْ كَانَ مِمَّا يَحْكُمُ الْحُكَّامُ
 وَعَيْرُهُ هَذَا قِيلَ لَا يُجْزِيهِ
 وَإِنْ يَقُلُ بَعْضُ ثِقَاتِ النَّاسِ
 يَبْرَأُ إِنْ كَانَ أَدْعَى قَضَاهُ
 وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ مِنْهُ عِوَضًا
 وَآخِذُ طِفَالَةً^(١) مِنْ جُدْرٍ
 وَهُوَ خِلَافُ الْأَخْذِ مِنْ حِطَارٍ
 وَكُلُّ مَنْ أَتْلَفَ مَا لَا يُوزَنُ
 وَإِنْ يَكُنْ يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ
 إِلَّا إِذَا يَرْضَى بِدُونِ الْمِثْلِ
 فَإِنَّهُ يَبْرَأُ مَهْمَا أَبْرَى

وَيُعْذَرْنَ مِنَ الضَّمَانِ عُذْرًا
 ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ يُضْلِحُنَا
 فِي حَالَةٍ تَلْزَمُ مَنْ قَدْ رَحَلَا
 أَوْ مِثْلِ إِنْفَاقٍ عَلَى أَمْوَالِهِ
 بِهِ وَتَثْبِتُنَ بِهِ الْأَحْكَامُ
 إِنْفَادُهُ أَنْ يُنْفِذَنَّ فِيهِ
 أَنَا أُوَدِّي عَنْكَ مَا مِنْ بَاسٍ
 مَا لَمْ يَكُنْ لِعِوَضٍ أَتَاهُ
 فَهَاهُنَا تَصْدِيقُهُ قَدْ مَرِضَا
 بَرَدٌ مِثْلَهَا يُقَالُ قَدْ بَرِيَ
 إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّوْنِ كَالْجِدَارِ
 وَلَا يُكَالُ يَلْزَمُنُهُ الثَّمَنُ
 فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْمِثَالُ
 مِنْ قِيَمَةٍ وَلَوْ رَضِيَ بِالْحِلِّ
 صَاحِبُهُ وَالْمُبْرِي نَالَ الْأَجْرَا

(١) قوله: «طِفَالَةً» هي قطعة من الطين توضع في قالب من الخشب، ويبنى بها الجدران، ويقال لها اللَّبْنَةُ.

وَكَاسِرُ الْخَلْخَالِ يُزْمَنَّا
 وَإِنْ أَرَادَ قِيَمَةَ الْخَلْخَالِ
 يُقَوِّمَنَّ سَالِمًا مِنْ كَسْرِ
 وَسَارِقُ خَشَبَةٍ ثُمَّ بَنَى
 فَقِيلَ فِي خَلَاصِهِ بِمِثْلِهَا
 وَذَلِكَ خَوْفٌ* ضَرَرَ الْإِنْسَانَ
 وَأَخِذٌ مِنَ الْفَلَا بَعِيرًا
 وَقِيلَ لَا يَبْرَأُ حَتَّى يَعْلَمَا
 وَقِيلَ مَنْ لَزِمَهُ ضَمَانٌ
 وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ مِنْ مَاءٍ مَنْ
 فَقَالَ قَوْمٌ يُنْفَذَنُ فِي الْفُقَرَا
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ انْتِقَالَ
 وَإِنْ يَكُنْ يُمَكِّنُ فَالِإِصْلَاحِ
 كَذَلِكَ قَالَ وَأَقُولُ يَرْشَحُ^(٢)
 وَمَنْ جَنَى جِنَايَةً بَبَلَدٍ

خَدَمَتَهُ حَتَّى يُقَوِّمَنَا
 مَالِكُهُ تَلَزَمُهُ بِحَالِ
 وَيُعْطِ^(١) مَا أَنْقَصَهُ بِالْكَسْرِ
 وَخَافَ مِنْ إِخْرَاجِهَا هَدْمَ الْبِنَا
 يُجْزِي كَذَا بَثْمَنٍ لِأَصْلِهَا
 بِهَدْمِ مَا بَنَى مِنَ الْجُدْرَانِ
 فَرَدَّهُ فِيهَا فَلَا مَحْذُورًا
 وَصَوْلَهُ لِرَبِّهِ مُسَلَّمًا
 مِنْ نَهْرٍ قَوْمٍ هُمْ بِهِ أَعْوَانُ
 فَالِإِخْتِلَافِ فِي الْخَلَاصِ يُثَقِّلَنُ
 وَقِيلَ بَلْ يُصْلِحُ مِنْهُ النَّهْرَا
 شَيْءٍ مِنَ الْمَالِ وَلَا يُرَالُ
 أَوْلَى بِهِ لِأَنَّهُ صَالِحُ
 حِينَئِذٍ لِلْفُقَرَاءِ أَرْجَحُ
 وَجَهْلَ الْأَرْبَابِ عِنْدَ الرَّشَدِ

(١) قوله: «وَيُعْطِ» مجزوم بلام الأمر المقدرة على حد قوله: محمدٌ تَمُدُّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ. وقد سبق ذكر ذلك.

(*) منصوب على نزع الحافض والتقدير من خوف أو لخوف. (إسماعيل)

(٢) قوله: «يَرْشَحُ» أي يَحْسُن.



فِي غَيْرِهِ^(١) وَقِيلَ لَا يُجْزِيهِ
بِبَعْضِ مَا يُنْفَذُ فِي الْمَكَانِ
وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَلْزِمُ الْإِجَابَا
ثُمَّ أَرَادَ التَّوْبَ حِينَ انْقَلَبَا
لِأَنَّهُ أَفْنَاهُمُ كَرُّ الرَّدَى^(٢)
لِأَنَّهُ مُلْكٌ إِلَيْهِمْ يُنْقَلُ
لِلْفُقَرَا يَكُونُ فَافْهَمْتَهُ
فَإِنَّهُ لِلْفُقَرَا إِيَابُهُ
فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ ذَا مَضْرُوفٍ
فِي بَيْتِ مَالِ اللَّهِ لِلصِّيَانَةِ
وَكَانَ عَنِ انْفَاذِهِ أَبِيًّا
وَالأَوَّلُ الْأَنْفَعُ فِي الْمَعْهُودِ
أَنَّ ضِيَاعَ مَالِنَا مَمْنُوعٌ
مَا كَانَ فِي الْأَمْلاكِ يُجْهَلُنَا
فَلَيْسَ فِي انْفَاذِهِ مِنْ بَاسٍ

خَلَاصُهُ فِي الْفُقَرَا يُجْزِيهِ
لَعَلَّهُ يُصِيبُ ذَا الضَّمَانِ
وَهُوَ مَقَالٌ يَفْتَضِي اسْتِحْبَابَا
وَقِيلَ فِي الْعَبْدِ إِذَا مَا هَرَبَا
وَلَمْ يَجِدْ مِنَ الْمَوَالِي أَحَدَا
فَإِنَّهُ عَنِ وَاثِيهِمْ يَسْأَلُ
وَإِنْ يَكُونُوا جَهْلُوا فَإِنَّهُ
وَكُلُّ مَا قَدْ جُهِلُوا أَرْبَابُهُ
وَقَالَ قَوْمٌ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ أَمَانَةٌ
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ حَشْرِيًّا^(٣)
وَهُوَ مِنَ التَّوَرُّعِ الْمَحْمُودِ
وَإِنَّهُ الضَّائِعُ وَالْمَشْرُوعُ
فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ يُجْعَلُنَا
مَنْفَعَةً تَعْمُ كُلَّ النَّاسِ

(١) قوله: «فِي غَيْرِهِ» أي في غير ذلك البلد.

(٢) قوله: «كَرُّ الرَّدَى» أي الموت؛ سمي بذلك لأنه يكر على الخلق مرة بعد أخرى.

(٣) قوله: «حَشْرِيًّا» أي مؤبَّدًا إلى يوم الحشر.

وَالْفُقْرَا إِنِ عُدِمَ الْقُؤَامُ^(١) وَإِن نَظَرْتَ فِي حَدِيثِ اللَّقْطَةِ وَقِيلَ إِنَّ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ يَجُوزُ أَنْ يُبْرَأَ مِنْهُ نَفْسَهُ وَلَا أَرَى تَلَفُظَ اللَّسَانِ لِأَنَّهُ الْمَأْخُودُ بِالْحَقِّ وَمَنْ وَالْفُقْرَاءُ جُمْلَةً وَكُلُّ مَا إِذْ لَمْ يَكُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ أَوْلَى وَلَيْسَ الْإِنْفَادُ كَمَثَلِ الْحِلِّ وَلِلْإِمَامِ يُبْرَأَنَّ مِنْهُ نَابَ عَنِ الْجَمِيعِ فَالْبُرْآنُ وَهُوَ عَنِ الْأُمَّةِ طَرًّا نَابًا وَوَالِدٌ وَلَدُهُ قَدْ ضَرَبَا وَلَا لَهُ يُبْرَأُ مِنْهُ نَفْسَهُ وَمَنْ عَلَيْهِ لِيَتِيمٍ حَقٌّ

أَوْلَى بِهِ فَلْيَحْكُمِ الْحُكَّامُ وَفِي الَّذِي ذَكَرْتُ لَمْ تُغَلِّطَهُ إِنْفَادُهُ فِي الْفُقْرَا يَحِقُّ لِفَقْرِهِ وَقَالَ بَعْضُ عَكْسَهُ شَيْئًا يُبْرِيهِ مِنَ الصَّمَانِ يُؤْخَذُ لَهُ الْحَقُّ سِوَاهُ فَافْهَمَنَّ كَانَ كَذَاكَ حِلُّهُ تَهَدَّمَا مِنْ غَيْرِهِ وَالغَيْرُ لَمْ يُحِلَّا لِعُسْرِ أَنْ يَنْفِذَهُ فِي الْكُلِّ لِأَنَّهُ النَّائِبُ فَاعْرِفْنَهُ مِنْهُ عَنِ الْجَمِيعِ حَيْثُ كَانُوا فَيَا لَهُ مِنْ شَرَفٍ أَصَابَا مُبْرِّحًا^(٢) يَضْمَنُ مَا قَدْ عَطَبَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ فَاتْرُكْ لِبَسِّهِ وَبِالْخَلَاصِ مِنْهُ مُسْتَحَقُّ

(١) قوله: «الْقُؤَامُ» بضم القاف جمع أقوام بفتحها وهم الذين يقومون بأمر المسلمين وشؤونهم، ويصح جعله مفرداً أي إن عدم الإمام أو السلطان العدل القائم بالأمر.

(٢) قوله: «مُبْرِّحًا» صفة لمصدر محذوف أي ضرباً مبرِّحاً.



فَقِيلَ يَبْرًا مِنْهُ إِنْ كَسَاهُ
 وَقِيلَ فِي الْكِسْوَةِ يُلْحَظْنَا
 وَبِفَنَائِهَا عَلَيْهِ يَبْرَى
 مَخَافَةَ التَّضْيِيعِ لِلْبَّاسِ
 وَقِيلَ ذَاكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا
 لِكِنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ
 ثُمَّ مِنَ الْخَلَاصِ أَنْ يُحِلَّهُ
 كَذَلِكَ الْبُرْآنُ وَهُوَ أَوْكَدُ
 وَقَوْلُهُ أَنْتَ بِحِلِّ أَوْلَى
 وَجَائِزٌ تَعْرِيفُهُ وَيَسْقُطُ
 وَقَائِلٌ جَعَلْتَنِي فِي حِلِّ
 فَقِيلَ يَبْرًا مِنْهُ لِلتَّعَارُفِ
 وَالْحُكْمُ يَأْبَى حِلَّهُ وَلَا أَرَى
 لِأَنَّ مَا الْأَحْكَامُ فِي ذَا الْبَابِ
 مِنْهُ وَإِنْ أَطْعَمَهُ إِيَّاهُ
 حَتَّى يَرَى لِبَاسَهُ قَدْ أَفْنَى
 وَقَبْلَهُ لَيْسَ يُلَاقِي عُذْرًا
 لِأَنَّهُ خَالٍ مِنَ الْقِيَّاسِ
 بِالْحُكْمِ عِنْدَ حَاكِمٍ تَوَلَّى
 كَذَا وَكَيْلٍ صَحَّ لِلصَّبِيِّ
 لِأَنَّهُ الْإِسْقَاطُ فَافْهَمُ أَصْلَهُ
 وَالْحِلُّ وَجْهٌ جَائِزٌ إِذْ يُقْصَدُ
 مِنْ قَوْلٍ مَنْ يُعْرِفَنَّ الْحِلَّ (١)
 بِالْكُلِّ مَا مِنَ الْحُقُوقِ يُسْقَطُ
 فَقَالَ إِيَّاهُ بِاصْطِلَاحِ الْكُلِّ
 لِأَنَّهُ كَمَا إِذْنِ عِنْدَ الْعَارِفِ
 فِي الْحُكْمِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عُذِرَا
 تَتَّبَعُ الْإِصْطِلَاحَ فِي الْخِطَابِ

(١) قوله: «يعرفن الحلا» يعني أنه إن قال له أنت في حل من كذا أو مما عليك لي فهو أولى من قوله أنت في الحل؛ لأنه يحتمل أنه أراد به الموضوع أي لست في الحرم، والصحيح ما قاله المصنف رحمته الله أن الحق يسقط بذلك؛ لأن الأمور بمقاصدها ولا يُنصَر إلى الاحتمال إذا خلا من القرينة الدالة عليه.



وَكُلُّ مَا بَعَيْنِهِ مَوْجُودٌ
لِأَنَّ هَذَا بِالْعَطَا يَنْتَقِلُ
وَالْحِلُّ وَالْبُرْآنُ لَا يُحَوَّلُ
يَسْقُطُ مَا فِي ذِمَّةِ الْإِنْسَانِ
وَإِنْ دَرَى صَاحِبُهُ بَقَاةَ
فَإِنَّهُ يَكُونُ كَالْعَطَاءِ
وَإِنْ يَكُنْ صَاحِبُهُ تَظَلَّمًا
بِأَنَّهُ بَاقٍ وَيَدْفَعَنَّ
فَإِنْ أَحَلَّ عِنْدَ هَذَا الْحَالِ
وَالْخُلْفُ هَلْ يَسْقُطُ أَمْ لَمْ يَسْقُطِ^(١)
وَلَا يَجُوزُ مِنْ مَرِيضٍ أَبَدًا
لِأَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْوَصَايَا
وَإِنْ يَكُنْ لِغَيْرِ وَارِثِهِ
لِأَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْعَطِيَّةِ^(٢)

(١) قوله: «يُسْقِطُ» بضم حرف المضارعة من أسقط الرباعي، والمعنى أن العلماء اختلفوا إذا أبرأ الإنسان أحدًا من حق له عليه مع الحياء المفرط أي الشديد هل يسقط برآه حقه وهل يبرأ غريمه من حقه أم لا، والأصح أنه لا يبرأ إذا علم ذلك منه.

(٢) قوله: «يُلْحَقُ» بالعطية، أي أن إبراء المريض من حق له، بعضهم يجعله مثل العطية وعطية المريض مردودة، وبعضهم يجعله كالوصية فيكون من ثلث ماله.



فِيَلْزَمَنَّ حَضْرَهُ فِي الثُّلْثِ
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ حُجِبَتْ فِي خِذْرِ
فَقِفْ عَلَى الْبَابِ وَأَرْسِلَنَّ مَنْ
كَانَ أَحَا أَوْ غَيْرَهُ فَأَرْسِلِ
فَالْحِلُّ وَالْخَلَاصُ مِنْهُ يُقْبَلُ
لَكِنْ يُخَوِّفَنَّهُ الْإِلَهَا
وَأَنَّهُ يَسْأَلُهُ عَنْهَا غَدَا
وَإِنْ يَكُنْ لِرَجُلٍ قَدْ ضَمِنَا
فَإِنَّهُ إِنْ صَحَّ مِنْهُ الْخَطُّ
وَمَالِكُ الْعَبْدِ أَوْ الْبَهِيمَةِ
وَالْخُلْفُ فِي الْوَالِدِ إِنْ أَبْرَاهُ مِنْ
لِأَنَّ لِلْوَالِدِ يَأْخُذْنَا
وَمَالَهُ لِلْغَيْرِ^(٤) يُبْرِينَا
يَأْخُذُهُ وَالْخُلْفُ قَدْ تَقَدَّمَ

وَأَطْلَقَ الْبَعْضُ لِغَيْرِ الْعَبَثِ
وَلَمْ يَكُنْ وُصُولُهَا بِالْيُسْرِ
أَدْرَكَتَهُ مِمَّنْ هُنَاكَ يُبْلِغُنْ
بِحَقِّهَا فَإِنْ أَتَاكَ فَاقْبَلِ
إِنْ لَمْ يَجِدْ سِوَاهُ مِمَّنْ يُرْسَلُ
وَأَنَّهُ أَمَانَةٌ أَتَاهَا
عِنْدَ الْإِلَهِ وَكَفَاهُ ذَا الْأَدَا
أَبْرَاهُ فِي كِتَابِهِ إِذْ شَطْنَا^(١)
فَكُلُّ مَا يَلْزُمُهُ يَنْحَطُّ^(٢)
بُرْآنُهُ يَثْبُتُ لَوْ فِي الْقِيمَةِ
حَقُّ ابْنِهِ وَلَا أَرَاهُ يَبْرَأَنَّ
لِنَفْسِهِ مِنْ مَالِهِ إِذْ عَنَّا^(٣)
وَهُوَ خِلَافُ أَخْذِهِ إِنْ قُلْنَا
فِي أَخْذِهِ مِنْ ابْنِهِ مُتَمَّمَا

(١) قوله: «شَطْنَا»: أي بَعُد.

(٢) قوله: «يَنْحَطُّ»: أي يسقط.

(٣) عَنَّا: أي عرض.

(٤) قوله: «وَمَالَهُ لِلْغَيْرِ» يعني أنه ليس للأب أن يُبْرِي أحداً من حق عليه لولده، وإنما يجوز له أن يبْرِي نفسه في قول بعضهم.

تم الجزء الثاني من جوهر النظام
في الأديان والأحكام
ويليه إن شاء الله الجزء الثالث
وأوله كتاب الإباحة

الفهرس

- ٥ تقديم: معالي الوزير عبد الله بن محمد بن عبد الله السالمي
- ٧ مقدمة
- ١١ ترجمة المؤلف

الجزء الأول

- ٢٦ كتاب العلم
- ٣١ كتاب أصول الدين
- ٣٢ باب التوحيد
- ٣٤ باب صفات الله تعالى
- ٣٦ باب في ألفاظ الصفات
- ٣٨ باب في أفعاله تعالى
- ٤١ باب خلق القرآن
- ٤٣ باب في الإيمان
- ٤٣ باب في الكفر
- ٤٦ باب الولاية والبراءة
- ٥٣ باب في بيان شيء من المعاصي



٥٦	كتاب أصول الفقه
٦٤	كتاب الطهارات
٦٦	باب المياه
٦٩	فصل في ماء البئر
٧٠	بابُ الطهارة بغير الماء
٧٣	باب أنواع النجاسات
٧٩	بابُ الْمُتَنَجِّسَاتِ
٨٢	بابُ غُسلِ الْمُتَنَجِّسَاتِ
٨٤	بابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ
٨٥	باب الإِسْتِنْجَاءِ
٨٧	كِتَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ
٨٨	باب كيفية الغسل
٩٠	باب أحكام الجنب
٩٢	كتاب الوضوء
٩٢	باب الماء الذي يتوضأ به
٩٤	باب النيّة
٩٥	باب صفة الوضوء
٩٧	بابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ
١٠٣	كتاب التيمم



١٠٧	كتاب الصلاة
١٠٨	باب في الأذان والاقامة
١١١	باب التوجيه
١١٢	باب تكبير الإحرام
١١٣	باب الاستعاذة والقراءة
١١٥	باب الركوع
١١٦	باب السجود
١١٨	باب القعود للتشهد
١١٩	باب التسليم
١٢٠	باب سجود السهو
١٢٢	باب حكم تارك الصلاة
١٢٣	باب نواقض الصلاة
١٣٢	باب اللباس
١٣٦	باب السترة
١٣٩	باب صلاة الجماعة
١٤٠	فصل الإمام في الصلاة
١٤٢	فصل أحكام الإمام في الصلاة
١٤٤	فصل في أحكام المأمومين
١٤٧	باب المساجد
١٥٣	باب صلاة السفر
١٥٣	فصل في الجمع والإفراد



١٥٥	فصل في حد السفر
١٥٦	فصل الأوطان
١٦٠	فصل في حكم القصر
١٦١	باب صلاة الجمعة
١٦٥	باب في التطوع
١٦٥	فصل في الوتر
١٦٦	فصل في السنن
١٦٧	فصل في صلاة الضحى
١٦٨	فصل صلاة العيدين
١٧٠	فصل النفل
١٧٣	فصل سجدة القرآن
١٧٤	فصل في قضاء الفوات
١٧٦	خاتمة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

١٧٨	كتاب الصوم
١٧٩	باب انقسام الصوم إلى واجب وغيره
١٨٠	فصل الصوم المستحب
١٨١	باب ما يوجب الصوم والفطر من رمضان
١٨١	باب صفة الصوم وما يجوز فيه
١٨٤	باب الفطور والسحور
١٨٥	باب نواقض الصوم
١٨٨	باب بدل رمضان
١٩٠	باب فُطرة الأبدان



١٩٣	كتاب الجنائز
١٩٣	باب غُسلُ الميِّت
١٩٧	باب التكفين
١٩٩	باب الصلاة على الميت
٢٠٠	باب دفن الميت
٢٠١	باب القبر
٢٠٥	كتاب الزكاة
٢٠٦	باب النصاب ولوازمه
٢٠٧	باب زكاة الثمار
٢١٠	باب زكاة النقود والتجارة
٢١٢	باب زكاة الماشية
٢١٤	ذكر زكاة الغنم
٢١٥	باب إنفاذ الزكاة
٢٢١	خاتمة في الجزية
٢٢٤	كتاب الحج
٢٢٤	باب الاستطاعة
٢٢٦	باب النيابة في الحج
٢٢٨	باب العمرة
٢٢٩	باب الإحرام
٢٣٢	ذكر بدء الإحرام
٢٣٥	باب الطواف



٢٣٦	باب السعي
٢٣٧	باب الإحلال
٢٣٨	باب عرفة والمشاعر
٢٤١	باب رمي الجمار
٢٤٣	باب وداع البيت
٢٤٣	باب الفدية والجزاء
٢٤٦	باب النحر
٢٤٩	كتاب الاعتكاف
٢٥١	كتاب النذور
٢٥٧	كتاب الأيمان
٢٦٤	باب الكفارات

الجزء الثاني

٢٧٣	كتاب الأطعمة
٢٧٣	باب أحكام صنف الحيوانات
٢٧٦	باب الاصطياد
٢٧٨	باب الذبائح
٢٨٤	باب منافع الحيوانات ومضارها
٢٨٩	باب الأشربة
٢٩٣	كتاب النكاح
٢٩٤	باب المرأة التي يرغب في نكاحها



- ٢٩٦ باب المرأة التي لا يجوز نكاحها
- ٢٩٩ باب عقد التزويج وشروطه
- ٣٠٨ باب الأمور العارضة على العقد بعد صحته
- ٣١٤ باب ما يباح بصحيح العقد
- ٣١٦ باب الصداق
- ٣٢٥ باب معاشرة الأزواج
- ٣٣٣ باب النفقات
- ٣٣٩ باب إلحاق الولد
- ٣٤٣ باب الحضانة
- ٣٤٩ باب الرضاع
- ٣٥٣ كتاب الفراق وأنواعه
- ٣٥٣ باب الطلاق
- ٣٦٧ باب الخلع
- ٣٧٣ باب الخيار
- ٣٧٥ باب الظهار
- ٣٧٨ فصل كفارة الظهار
- ٣٨٢ باب الإيلاء
- ٣٨٥ باب في المفقود والغائب
- ٣٩١ كتاب أحكام المماليك
- ٣٩١ باب تزويج المماليك
- ٣٩٦ باب التسري
- ٤٠٠ باب استخدام العبيد
- ٤٠٢ باب كسب العبيد

٤٠٣	باب أدب العبيد
٤٠٤	بابُ العَتَقِ
٤١٣	بابُ الوَلَاءِ
٤١٦	كتابُ العِدَدِ
٤٢٢	بابُ أحكامِ العِدَدِ
٤٢٩	كتابُ الحيضِ والنفاسِ
٤٢٩	بابُ الحيضِ
٤٣٤	بابُ أحكامِ الحَيضِ
٤٤١	بابُ النَّفَّاسِ
٤٤٤	كتابُ البيوعِ
٤٤٤	بابُ الرِّبَا
٤٥٣	بابُ مناهي البيوعِ
٤٦٢	بابُ أركانِ البَيْعِ
٤٦٦	بابُ عَقْدِ البَيْعِ
٤٦٩	فَصْلُ القُبْضِ بَعْدَ العَقْدِ
٤٧٣	فَصْلُ الإِقَالَةِ بَعْدَ العَقْدِ
٤٧٦	فَصْلُ نَقْضِ البَيْعِ
٤٨٢	فَصْلُ الشَّرْطِ فِي البَيْعِ
٤٨٦	فَصْلُ شَرْطِ الخِيَارِ
٤٩٦	بابُ البَائِعِ



- ٥٠٢ باب المشتري
- ٥٠٤ باب المبيع
- ٥١٠ بابُ عَيْبِ المبيع
- ٥١٦ بابُ الغشِّ في المبيع
-
- ٥٢٠ كتاب الشُّفعة
- ٥٣٠ كتابُ المضاربة
- ٥٣٥ كتاب السلف
- ٥٣٩ كتاب الديون
- ٥٣٩ باب القرض
- ٥٤٤ بابُ الوثيقةِ في الدَّينِ
- ٥٥٢ بابُ الحقِّ الَّذي في الذِّمَّةِ
- ٥٥٤ بابُ قضاءِ الدَّينِ
- ٥٥٨ بابُ الإغسارِ بقضاءِ الدَّينِ
- ٥٦٠ باب الحجر والتفليس
- ٥٦٤ كتاب الضمانات
- ٥٦٤ باب أسباب الضمان
- ٥٧٩ باب ما لا ضمان فيه
- ٥٨١ بابُ الأموالِ المشتبَّهةِ
- ٥٩٠ بابُ الخلاص من الضمان

